



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية

تخصّص: اقتصاد التنمية

بعنوان:

## أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر

-دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2021-

إشراف الأستاذ الدكتور:

بوزيد سايح

إعداد الطالب:

محمد طير

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ أمير عزوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/ بوزيد سايح	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ بوعلام بوعمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	ممتحنا
أ.د/ صياغ أحمد رمزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	ممتحنا
أ.د/ دحو سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	ممتحنا
أ.د/ غانية النذير	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024



## شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والشكر له سبحانه وتعالى على توفيقه وعونه في إتمام هذا العمل البحثي. نسأل الله أن يجعله علمًا نافعا لنا ولكل طالب وباحث في هذا المجال.

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور سايح بوزيد، الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث منذ بدايته وحتى اكتماله. لقد كان لتوجيهاته السديدة، ومعلوماته القيمة، ونصائحه الثمينة، وحسن متابعتة ومعاملته، الأثر الكبير في تيسير مسيرتنا البحثية وتذليل الصعاب التي واجهتنا. كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على ما بذلوه من جهد في قراءة هذا العمل وتدقيقه. إن ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم البناءة تساهم بشكل كبير في تحسين جودة البحث وتصويب ما قد يشوبه من أخطاء أو نقائص. ولا يفوتني أن أشكر كل من مد يد العون والمساعدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، قريب أو بعيد، في إنجاز هذا العمل. لهم مني خالص الدعاء وعظيم الامتنان والتقدير.

أسأل الله تعالى أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا يوم القيامة.

## إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لا يظاهيهما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرّهما، إلى من بذل الكثير وقدّما ما لا يمكن أن يُرد، إليكما أمي وأبي الغاليين؛ فقد كنتما خير داعم لي طوال مسيرتي الدراسية.

إلى رفيقة روحي، زوجتي الغالية وعائلتها الكريمة، فأنتِ الوحيدة التي احتملت انشغالي وإرهاقي وقلقي طوال فترة دراستي. شكراً على وقوفك بجانبتي، شكراً على ثقتك بنجاحي، وشكراً على توفيرك لي الظروف اللازمة.

إلى من حلّت بركة وجودهم في حياتي، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري:

أولادي هيثم سراج، محمد أدهم، نزار ينيس.

إلى الأصدقاء الذين واصلوا دعمي وتشجيعي دون كلل أو ملل، وتحملوا غيابي الطويل وظهوري المتقطع طوال فترة إنجاز البحث، آمليين أن أنجح وأتقدم. وإلى الزملاء الطيبين من أساتذة وطلبة وإداريين الذين جمعتمني بهم هذه الكلية. وإلى عائلة "طير" وجميع الأحبة الذين كانوا سنداً لنا في بلوغ هذه المرحلة.



ملخص

الدراسة

## ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر بين عامي 2000 و 2021، عبر دراسة شاملة لمقومات القطاع الزراعي، بما في ذلك الموارد الطبيعية، البشرية، والتقنية، مع تقييم السياسات التنموية الحديثة. ركزت الدراسة على تحليل مؤشرات رئيسية مثل الإنفاق الحكومي، المساحات المزروعة، العمالة، الإنتاج، المكننة، والتجارة الخارجية، إضافة إلى دراسة تحديات الأمن الغذائي وسبل تحسينه. كما تضمنت تحليلاً استشرافياً لإنتاج الحبوب حتى عام 2030 باستخدام نماذج قياسية مثل VAR و DID عبر برنامج Eviews 13. أظهرت النتائج أن السياسات الزراعية ساهمت في زيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بنسبة 2.06%، مما انعكس إيجاباً على الأمن الغذائي، حيث تم تقليص الفجوة الغذائية في بعض المنتجات الاستراتيجية مثل الخضروات والبطاطا، إضافة إلى خفض فاتورة استيراد الحبوب والبقوليات، خاصة بفضل الاستثمارات في مناطق الجنوب. ومع ذلك، توقعت الدراسة تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من 23.20% عام 2023 إلى 13.92% في 2030، مما يعكس تزايد الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب، نتيجة عوامل مثل النمو السكاني وتغير أنماط الاستهلاك. وقد تم الاعتماد على مناهج متعددة، منها المنهج التاريخي لدراسة تطور القطاع، إضافة إلى المنهجين الوصفي، التحليلي، والقياسي لفهم تأثير السياسات الزراعية. أكدت النتائج فعالية السياسات الزراعية في تحسين الأمن الغذائي، لكنها أشارت إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود والاستثمارات لضمان استدامة الإنتاج الزراعي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، خاصة في ظل التحديات المناخية والاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** قطاع زراعي، سياسات زراعية، إنتاج زراعي، أمن غذائي، اكتفاء ذاتي

## Résumé

Cette étude visait à analyser l'impact des politiques agricoles sur la sécurité alimentaire en Algérie entre 2000 et 2021, à travers une analyse approfondie des composantes du secteur agricole, y compris les ressources naturelles, humaines et techniques, tout en évaluant les politiques de développement récentes. L'étude s'est concentrée sur l'analyse des principaux indicateurs, tels que les dépenses publiques, les superficies cultivées, l'emploi, la production, la mécanisation et le commerce extérieur, en plus d'examiner les défis de la sécurité alimentaire et les moyens de son amélioration. Elle a également inclus une analyse prospective de la production céréalière jusqu'en 2030, en utilisant des modèles économétriques comme VAR et DID via le logiciel Eviews13. Les résultats ont montré que les politiques agricoles ont contribué à une augmentation de 2,06 % du PIB agricole par habitant, ayant un effet positif sur la sécurité alimentaire, en réduisant le déficit alimentaire pour certains produits stratégiques tels que les légumes et la pomme de terre, et en diminuant la facture d'importation des céréales et des légumineuses, notamment grâce aux investissements dans les régions du sud. Cependant, l'étude a prévu une baisse du taux d'autosuffisance en céréales, passant de 23,20 % en 2023 à 13,92 % en 2030, reflétant un écart croissant entre la production locale et la demande, en raison de facteurs tels que la croissance démographique et l'évolution des modes de consommation. Plusieurs approches méthodologiques ont été adoptées, notamment l'approche historique pour examiner l'évolution du secteur, ainsi que les approches descriptive, analytique et économétrique pour mieux comprendre l'impact des politiques agricoles. Les résultats ont confirmé l'efficacité de ces politiques dans l'amélioration de la sécurité alimentaire, tout en soulignant la nécessité de davantage d'efforts et d'investissements pour assurer la durabilité de la production agricole et réduire la dépendance aux importations, en particulier face aux défis climatiques et économiques.

**Mots-clés** : secteur agricole, politiques agricoles, production agricole, sécurité alimentaire, autosuffisance.

## Abstract

This study aimed to analyze the impact of agricultural policies on food security in Algeria between 2000 and 2021 through a comprehensive examination of the agricultural sector's components, including natural, human, and technical resources, while assessing recent development policies. The study focused on analyzing key indicators such as government spending, cultivated areas, employment, production, mechanization, and foreign trade, in addition to examining food security challenges and ways to improve it. It also included a forward-looking analysis of cereal production until 2030 using econometric models such as VAR and DID through the Eviews13 software. The results showed that agricultural policies contributed to a 2.06% increase in per capita agricultural GDP, positively impacting food security by reducing the food gap in certain strategic products such as vegetables and potatoes, as well as lowering the import bill for cereals and legumes, particularly due to investments in southern regions. However, the study projected a decline in the self-sufficiency rate of cereals from 23.20% in 2023 to 13.92% in 2030, reflecting a growing gap between local production and demand due to factors such as population growth and changing consumption patterns. Multiple methodological approaches were adopted, including the historical approach to examine sectoral developments, along with descriptive, analytical, and econometric methods to better understand the impact of agricultural policies. The results confirmed the effectiveness of these policies in improving food security but highlighted the need for further efforts and investments to ensure the sustainability of agricultural production and reduce dependence on imports, especially in the face of climatic and economic challenges.

**Keywords:** agricultural sector, agricultural policies, agricultural production, food security, self-sufficiency.

# الفهارس

## فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير .....	.....
إهداء .....	.....
ملخص الدراسة .....	.....
ملخص .....	III.....
Résumé .....	IV .....
Abstract .....	V .....
الفهارس .....	.....
فهرس المحتويات .....	VI .....
فهرس الجداول .....	IX .....
فهرس الأشكال .....	XI .....
فهرس الملاحق .....	XII .....
قائمة المختصرات .....	XIII.....
مقدمة عامة .....	أ-ز.....
تمهيد .....	أ.....
1- الإشكالية .....	ج.....
2- فرضيات الدراسة .....	ج.....
3- أسباب اختيار موضوع الدراسة .....	د.....
4- أهمية وأهداف الدراسة .....	د.....
5- حدود الدراسة .....	ه.....
6- منهج وأدوات الدراسة .....	ه.....
7- صعوبات الدراسة .....	و.....
8- هيكل الدراسة .....	و.....
الفصل الأول: أدبيات حول الزراعة السياسات الزراعية والأمن الغذائي .....	1-79.....

2	المبحث الأول: الإطار النظري للزراعة، الاقتصاد الزراعي والتنمية الزراعية.....
2	المطلب الأول: الزراعة وخصائصها .....
9	المطلب الثاني: الاقتصاد الزراعي .....
12	المطلب الثالث: التنمية الزراعية .....
18	المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسات الزراعية.....
19	المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأهداف السياسات الزراعية .....
23	المطلب الثاني: متطلبات وخصائص السياسات الزراعية وأنواعها .....
29	المطلب الثالث: مضامين السياسات الزراعية .....
41	المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن الغذائي .....
42	المطلب الأول: مفاهيم وخصائص الأمن الغذائي .....
55	المطلب الثاني: أنواع الأمن الغذائي أبعاده ومؤثراته.....
71	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي وسياساته وعلاقته بالمنظمات الدولية .....

#### 134-79 ..... الفصل الثاني: تحليل الدراسات السابقة.....

81	المبحث الأول: دراسات سابقة تناولت السياسات الزراعية.....
81	المطلب الأول: مذكرات ورسائل دكتوراه تناولت السياسات الزراعية .....
85	المطلب الثاني: مقالات علمية محكمة .....
87	المبحث الثاني: دراسات سابقة تناولت الأمن الغذائي.....
88	المطلب الأول: مذكرات ورسائل دكتوراه تناولت الأمن الغذائي .....
104	المطلب الثاني: مقالات علمية محكمة .....
117	المبحث الثالث: دراسات تناولت العلاقة بين السياسات الزراعية والأمن الغذائي وموقع دراستنا الحالية منها .....
117	المطلب الأول: دراسات تناولت العلاقة بين السياسات الزراعية والأمن الغذائي.....
129	المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة وما يميزها عنها .....

#### 244-135 ..... الفصل الثالث: واقع القطاع الزراعي، السياسات الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر.....

136	المبحث الأول: القطاع الزراعي في الجزائر .....
136	المطلب الأول: مقومات القطاع الزراعي .....
156	المطلب الثاني: الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر.....

171	المطلب الثالث: الناتج الزراعي والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في الجزائر
180	المبحث الثاني: تطور السياسات الزراعية في الجزائر
181	المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر ما قبل سنة 1979
193	المطلب الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر ما بين 1980-1999
200	المطلب الثالث: السياسات الزراعية في الجزائر ما بين 2000-2019
221	المبحث الثالث: تحليل واقع ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر
221	المطلب الأول: تحليل الاكتفاء الذاتي للمنتجات النباتية
229	المطلب الأول: تحليل الاكتفاء الذاتي للمنتجات النباتية
235	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر

**الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر 245-292**

246	المبحث الأول: تقديم أدوات ونماذج الدراسة
246	المطلب الأول: تقديم نموذج الفرق بين الفروقات DID
247	المطلب الثاني: تقديم تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR
264	المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر 1991-2021
264	المطلب الأول: عرض النموذج ومتغيرات الدراسة وتحليلها
273	المطلب الثاني: الدراسة القياسية
285	المبحث الثالث: دراسة استشرافية لإنتاج الحبوب ونسبة الاكتفاء في الجزائر
285	المطلب الأول: عرض المتغيرات وتقدير نموذج VAR
290	المطلب الثاني: التنبؤ

**خاتمة عامة 294-305**

295	1-النتائج النظرية والتحليلية:
299	2-نتائج الدراسة القياسية:
301	3- اختبار الفرضيات:
304	4- التوصيات:
305	5-آفاق الدراسة:

**المراجع 307-323**

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
69	مؤشرات قياس الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)	01-01
129	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	01-02
141	تطور مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر	01-03
143	معدل تساقط الأمطار في الجزائر (المليمترا)	02-03
145	تعبئة الموارد السطحية المتمثلة في السدود (مليار م <sup>3</sup> )	03-03
146	المحطات الكبرى لتحلية مياه البحر في الجزائر	04-03
149	يوضح تطور القوى العاملة الزراعية في الجزائر (الوحدة: ألف نسمة).	05-03
152	تطور المعدات الفلاحية في الجزائر(وحدة)	06-03
155	توزيع الإنفاق الحكومي الكلي والزراعي في الجزائر	07-03
157	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن)	08-03
159	تطور إنتاج البقول الجافة خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن)	09-03
160	تطور إنتاج الخضار خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن)	10-03
161	تطور إنتاج الطماطم الصناعية خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن)	11-03
162	تطور إنتاج الحمضيات والزيتون الصناعية خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر	12-03
163	تطور إنتاج التمور خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن)	13-03
164	تطور إنتاج الفواكه ذات النوى خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن)	14-03
165	تطور عدد رؤوس الماشية خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (وحدة بالآلاف)	15-03
167	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن)	16-03
169	تطور إنتاج الأسماك خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن)	17-03
169	تطور إنتاج الحليب خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن)	18-03
171	نسبة الناتج الزراعي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (مليون دولار أمريكي)	19-03
174	تطور نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية في الجزائر	20-03
175	يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية في الجزائر والميزان التجاري	21-03

177	يوضح قيمة أهم السلع الزراعية المستوردة في الجزائر (مليون دولار أمريكي)	22-03
179	يوضح قيمة أهم السلع الزراعية المصدرة في الجزائر (مليون دولار أمريكي)	23-03
202	توزيع الغلاف المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2004-2000	24-03
208	توزيع الغلاف المالي لبرامج النمو الاقتصادي 2005-2009 (الوحدة: مليار دج)	25-03
215	توزيع الغلاف المالي السنوي لبرامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2014-2019	26-03
219	عدد الفلاحين المستفيدين من القرض الرفيق بين 2009 و2014	27-03
222	الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب (جملة) في الجزائر (ألف طن)	28-03
223	الاكتفاء الذاتي لمجموعة البقوليات في الجزائر (ألف طن)	29-03
224	الاكتفاء الذاتي لمجموعة الخضروات في الجزائر (ألف طن)	30-03
225	الاكتفاء الذاتي لمنتوج البطاطا في الجزائر (ألف طن)	31-03
226	الاكتفاء الذاتي لمجموعة الفاكهة في الجزائر (ألف طن)	32-03
228	الاكتفاء الذاتي لمجموعة الزيوت والشحوم النباتي في الجزائر (ألف طن)	33-03
229	الاكتفاء الذاتي لجملة اللحوم الحمراء في الجزائر (ألف طن)	34-03
231	الاكتفاء الذاتي لجملة اللحوم البيضاء في الجزائر (ألف طن)	35-03
232	الاكتفاء الذاتي لجملة الأسماك في الجزائر (ألف طن)	36-03
233	الاكتفاء الذاتي لمنتوج البيض في الجزائر (ألف طن)	37-03
234	الاكتفاء الذاتي للألبان ومنتجاتها في الجزائر (ألف طن)	38-03
236	تحليل مؤشرات توافر الغذاء في الجزائر	39-03
238	تحليل مؤشرات الحصول على الغذاء في الجزائر	40-03
240	تحليل مؤشرات الاستقرار والاستدامة للغذاء في الجزائر	41-03
242	تحليل مؤشرات استخدام وجودة الغذاء في الجزائر	42-03
264	متغيرات الدراسة	01-04
270	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	02-04
272	الارتباطات الثنائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	03-04
273	مقارنة بين النماذج الثلاثة	04-04
274	نتائج اختبارات التجانس	05-04
275	اختبارات سببية DH بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	06-04
277	نتائج تقدير نموذج DID	07-04

282	نتائج تقدير نموذج DID مع المتغيرات المساعدة	08-04
286	اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات التنبؤ	09-04
287	اختيار درجة التأخير المناسبة لنموذج VAR	10-04
288	نتائج تقدير نموذج VAR(2)	11-04
289	اختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي تقدير النموذج VAR(2)	12-04
290	نتائج اختبار الارتباط الذاتي وثبات تباين الأخطاء	13-04
290	مؤشرات تقييم التنبؤ	14-04
291	القيم التنبؤية لمتغيرات إنتاج الحبوب	15-04

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
140	الأقاليم المناخية في الجزائر	01-03
144	المعدل السنوي لتساقط الأمطار بالجزائر (مليمتر)	02-03
151	يوضح تطور القوى العاملة الكلية والزراعية مقارنة مع التطور السكاني في الجزائر	03-03
156	تطور نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي الكلي (%)	04-03
158	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 (ألف طن)	05-03
159	تطور إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 (ألف طن)	06-03
161	تطور إنتاج الخضار في الجزائر خلال الفترة 2001/2020 (ألف طن)	07-03
168	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 (ألف طن)	08-03
170	تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 (ألف طن)	09-03
173	تطور نسبة الناتج الزراعي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	10-03
177	يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية في الجزائر	11-03
178	توزيع أهم السلع الزراعية المستوردة في الجزائر خلال سنة 2020	12-03
180	توزيع أهم السلع الزراعية المصدرة في الجزائر خلال سنة 2020	13-03
267	تطورات متغيرات الدراسة الخام عبر الزمن	01-04
268	تطورات متغيرات الدراسة عبر الزمن بعد تحويلها لوغاريتميا	02-04

278	توازي مسارات المخرجات	03-04
279	اختبار التوزيع الطبيعي	04-04
282	متغيرات الدراسة قبل وبعد تطبيق السياسات الزراعية	05-04
286	التمثيل البياني لمتغيرات التنبؤ	06-04
289	نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(1)	07-04

### فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
324	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الخام	01
324	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المحولة لوغاريتميا	02
325	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	03
325	النموذج المقدر بالمعطيات الخام	04
326	النموذج المقدر بالمعطيات المثوية	05
326	النموذج المقدر بالمعطيات اللوغاريتمية	06
326	اختبار التجانس	07
327	اختبارات السببية	08
328	مجال الثقة للتقديرات في نموذج DID	09
328	بواقى تقدير نموذج DID	10
329	اختبار مصور الارتباط	11
329	اختبار ليفيني بين السنوات	12
330	اختبار ليفيني بين المجموعات	13
330	نموذج DID مع المتغير المساعد AL	14
331	نموذج DID مع المتغير المساعد CA	15
331	نموذج DID مع المتغير المساعد EI	16
331	نموذج DID مع المتغير المساعد GS	17
332	نموذج DID مع المتغير المساعد MEC	18
332	نموذج DID مع كل المتغيرات المساعدة	19
333	اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في مستواها الأصلي، نموذج الثابت والاتجاه العام	20

333	اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في مستواها الأصلي، نموذج الثابت	21
334	اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في مستواها الأصلي، نموذج دون ثابت واتجاه عام	22
334	اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بعد الفرق الأول، نموذج الثابت والاتجاه العام	23
335	اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بعد الفرق الأول، نموذج الثابت	24
335	اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بعد الفرق الأول، نموذج دون ثابت واتجاه عام	25
336	اختبار استقرارية النموذج VAR(2)	26
336	اختبارات التوزيع الطبيعي لنموذج VAR(2)	27
337	اختبار الارتباط الذاتي لنموذج VAR(2)	28
337	اختبار ثبات التباين لنموذج VAR(2)	29
338	تقييم جودة التنبؤ	30
338	التنبؤ بالمتغير GA	31
338	التنبؤ بالمتغير GP	32
339	التنبؤ بالمتغير GS	33
339	التنبؤ بالمتغير PR	34
340	معطيات الدراسة الخام	35
341	بيانات متغيرات الدراسة الاستشرافية التنبؤية لإنتاج الحبوب ونسبة الاكتفاء في الجزائر	36

### قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر بالانجليزية	المدلول باللغة العربية
AOAD	Arab Organization for Agricultural Development	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
IFAD	International Fund for Agricultural Development of the United Nations	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة
WHO	Global Health Organization	منظمة الصحة العالمية

ARDL	Autoregressive model for distributed lags	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
VAR	Autoregressive beam	شعاع الانحدار الذاتي
CAADP	Comprehensive Agricultural Development Program in Africa	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا
OLS	Moindres carrés ordinaires	المربعات الصغرى العادية
MEG	General equilibrium models	نماذج التوازن العام
MCS	Social accounting matrix	مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
MAP	Policy analysis matrix	مصفوفة تحليل السياسات
SWOT	Analysis of strengths, weaknesses, opportunities and risks	تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر
EIU	Economist Intelligence Unit	وحدة المعلومات الاقتصادية
ACGSF	Agricultural Credit Guarantee Fund	صندوق ضمان الائتمان الزراعي
GPMV	Investment Preparatory Cooperative Group	المجموعة التعاونية التحضيرية للاستثمار
CAPCS	Multi-service municipal agricultural cooperation	التعاون الزراعي البلدية المتعددة الخدمات
CAEC	Agricultural cooperative for joint exploitation	التعاونية الزراعية للاستغلال المشترك
CAPRA	Agricultural cooperative to produce the agricultural revolution	التعاونية الزراعية لإنتاج الثورة الزراعية
FNDA	National Fund for Agricultural Development	الصندوق الوطني للتنمية الزراعية
ONTA	National Agricultural Land Office	الديوان الوطني للأراضي الزراعية
PNDA	National plan for agricultural development	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
FNRDA	National Fund for Agricultural Control and Development	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
FDRMVTTC	Rural Development and Land Reclamation Fund through concession	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

FPZPP	Animal Health Promotion and Plant Protection Fund	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية
FLDDPS	Fund to combat desertification and develop the pastoralist and steppe economy	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب
FNDIA	National Fund for Agricultural Investment Development	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
FNDIN	National Fund for Agricultural Investment Development	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
PRAR	Agricultural and rural renewal programme	برنامج التجديد الفلاحي والريفي
PRCHAT	Human capacity strengthening and technical assistance programme	برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية
PCCE	Economic growth consolidation programme	برنامج توطيد النمو الاقتصادي
FNRPA	National Fund for Agricultural Production Control	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
FSAEPEA	The special fund to support livestock breeders and small agricultural exploiters	الصندوق الخاص بدعم مربّي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين
FNDR	National Fund for Rural Development	الصندوق الوطني للتنمية الريفية
FLDDPS	Fund to combat desertification and develop the pastoralist and steppe economy	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب
BADR	Bank of Agriculture and Rural Development	بنك الفلاحة والتنمية الريفية

# مقدمة عامة

## تمهيد:

يُعد الأمن الغذائي من أبرز القضايا العالمية التي تواجه الإنسانية في العصر الحالي، ويُشير إلى الحالة التي تتوفر فيها لجميع الأفراد، في كل الأوقات، القدرة المادية والاقتصادية للوصول إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم الغذائية ويفضّلونه من أجل حياة صحية ونشطة. ويعتمد هذا المفهوم على أربعة أركان أساسية، وهي: توافر الغذاء من حيث وجود كميات مناسبة وجودة ملائمة، الوصول إلى الغذاء من خلال القدرة على تأمين الموارد اللازمة للحصول على غذاء مناسب، الاستخدام السليم الذي يشمل التغذية الملائمة والمياه النظيفة والرعاية الصحية، واستقرار الغذاء لضمان توافره بصفة مستمرة. ومع ذلك، يواجه الأمن الغذائي تحديات جسيمة على مستوى العالم، من أبرزها النمو السكاني المتزايد، التغيرات المناخية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، النزاعات والحروب التي تؤثر على إنتاج وتوزيع الغذاء، بالإضافة إلى الهدر وسوء إدارة الموارد الغذائية. وللتصدي لهذه التحديات، تعمل المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني معاً لوضع استراتيجيات فعالة، تشمل تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال التكنولوجيا والابتكار، تعزيز سلاسل الإمداد الغذائي والحد من الهدر، دعم وتمكين صغار المزارعين اقتصادياً، وتطوير سياسات زراعية وغذائية مستدامة. إن تحقيق الأمن الغذائي العالمي يتطلب تعاوناً دولياً وجهوداً مستمرة لضمان وصول الغذاء الكافي والمغذي للجميع، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر وتحسين جودة الحياة للبشرية. ويبقى الأمن الغذائي مرتبطاً بشكل كبير بالزراعة التي تعتبر حجر الأساس في الاقتصاد العالمي، إذ تلعب دوراً محورياً في توفير الغذاء والمواد الخام للصناعات المختلفة. وقد شهد القطاع الزراعي تطورات كبيرة على مر الزمن، خاصة مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم في رفع الإنتاجية وزيادة المحاصيل. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع عدة تحديات في العصر الحالي، أبرزها التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على المحاصيل والموارد المائية، والطلب المتزايد على الغذاء نتيجة النمو السكاني السريع، بالإضافة إلى الحاجة إلى تبني أساليب زراعية مستدامة وصديقة للبيئة، والمنافسة على الأراضي الزراعية مع التوسع العمراني، وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. لمواجهة هذه التحديات، من الضروري اعتماد استراتيجيات متنوعة تشمل الاستثمار في البحث والتطوير لتحسين المحاصيل وتكنولوجيا الزراعة، وتعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات والموارد، وتطبيق سياسات زراعية مستدامة تراعي الاقتصاد والبيئة، فضلاً عن دعم المزارعين وتزويدهم بالتدريب اللازم على التقنيات الحديثة، وتشجيع الابتكار في مجال الزراعة الذكية والدقيقة. إن تطوير القطاع الزراعي يتطلب تضامناً من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية لضمان استدامته وتعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وعلى هذا الأساس فإن السياسات الزراعية تُعد ركيزة أساسية لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول. فهي تمثل مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومات لتنظيم وتوجيه هذا القطاع الحيوي بهدف تحقيق التوازن بين مصالح المزارعين والمستهلكين والاقتصاد الوطني ككل، مع مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية التي أصبحت في العصر الحالي من الضرورات الملحة. وتشمل السياسات الزراعية الأهداف

الرئيسية التي تسعى إلى ضمان الأمن الغذائي الوطني، من خلال توفير الغذاء بشكل مستدام وكافٍ لكل السكان، مع تحسين دخل المزارعين وظروف معيشتهم. كما تهدف هذه السياسات إلى زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين التقنيات الزراعية وجودة المنتجات، وحماية البيئة والموارد الطبيعية من خلال تبني ممارسات زراعية مستدامة تحافظ على التنوع البيولوجي وتحد من التلوث واستنزاف الموارد. إلى جانب ذلك، تعمل السياسات الزراعية على تعزيز التنمية الريفية والحد من الهجرة إلى المدن، وذلك عن طريق تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية وتوفير فرص عمل بديلة داخل القطاع الزراعي وخارجه، مما يساهم في تقليل الفجوة التنموية بين المناطق الحضرية والريفية. كما تسعى هذه السياسات إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية، وذلك من خلال تعزيز سلاسل القيمة وإدخال التقنيات الحديثة التي تساعد في تحسين جودة المنتجات وزيادة كفاءتها. وتستخدم السياسات الزراعية أدوات متعددة لتحقيق هذه الأهداف، من أبرزها الدعم المالي للمزارعين، والذي يتضمن الإعانات والقروض الميسرة التي تساعد في مواجهة التحديات المالية وتخفيفهم على الاستثمار في تحسين الإنتاج. كما تتضمن السياسات السعرية التي تحدد أسعار الشراء أو تضع حدًا أدنى للأسعار لحماية المزارعين من تقلبات الأسواق. وتشمل أيضًا سياسات التجارة الخارجية التي تنظم الرسوم الجمركية والحصص وتبرم اتفاقيات التجارة لتسهيل تصدير المنتجات الزراعية وتعزيز حضورها في الأسواق العالمية. إلى جانب ذلك، تساهم برامج البحث والتطوير الزراعي في تعزيز الابتكار وتحسين تقنيات الزراعة من خلال تمويل الأبحاث العلمية. وتعد الزراعة قطاعاً أساسياً في الاقتصاد الجزائري، رغم الاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز. إذ تتمتع الجزائر بمساحات زراعية واسعة، إلا أنها تواجه تحديات مناخية وبيئية، خصوصاً في المناطق الصحراوية. ولتغلب على هذه التحديات، وضعت الجزائر سياسات زراعية متعددة. من أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000 وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) الذي أُطلق سنة 2009 بهدف تحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي من خلال تحديث الأساليب الزراعية وتطوير البنية التحتية الريفية. كما تقدم الحكومة دعماً للمزارعين عبر سياسة دعم الأسعار للمحاصيل الاستراتيجية مثل القمح لتشجيع الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات. ويأتي ضمن هذه الجهود برامج الاستصلاح الزراعي التي تهدف إلى زيادة المساحات المزروعة من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية وتنفيذ مشاريع الري وتحسين خصوبة التربة. وتسعى الجزائر أيضاً لتعزيز القطاع الزراعي عبر سياسات التمويل الزراعي، حيث توفر قروضاً ميسرة للمزارعين من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، كما تدعم الاستثمارات في القطاع. وتشمل هذه السياسات برامج التدريب والإرشاد الزراعي لتقديم الدعم الفني والتدريب للمزارعين على التقنيات الزراعية الحديثة، وسياسات التجارة الزراعية التي تفرض رسوماً جمركية على بعض الواردات لحماية الإنتاج المحلي وتشجيع الصادرات الزراعية لبعض المنتجات مثل التمور. وفي إطار سياسات الأمن الغذائي، أنشأت الجزائر مخزونات استراتيجية من السلع الغذائية الأساسية، وطورت نظم إنذار مبكر لمواجهة الأزمات الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، تدعم الحكومة الزراعة المستدامة من خلال تشجيع الممارسات الزراعية الصديقة للبيئة

وبرامج مكافحة التصحر وحماية الموارد المائية. ورغم هذه السياسات، يواجه القطاع الزراعي تحديات كبيرة، أبرزها الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، خاصة الحبوب، وتأثير التغيرات المناخية على الإنتاج، إضافة إلى محدودية الموارد المائية في بعض المناطق وتحديات تطوير سلاسل القيمة الزراعية. ورغم ذلك، حققت الجزائر إنجازات في زيادة الإنتاج المحلي لبعض المحاصيل مثل البطاطس والحليب، وتحسنت تقنيات الري وإدارة المياه، كما زاد الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي.

## 1- الإشكالية:

أولت الجزائر اهتماماً كبيراً بالاعتماد على القطاع الفلاحي، ووضعت رؤية مستقبلية لتنميته وتطويره. وقد اتخذت السياسات الزراعية الحديثة في الجزائر (2000-2021) منحى جديداً يختلف عن السياسات السابقة من حيث الأهداف والوسائل والجهات المعنية، إضافة إلى الظروف المحيطة التي تم تصميمها على أساسها. هذه السياسات الجديدة استندت إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة، مع مراعاة التحديات المستقبلية. ورغم اتفاق العديد من الدراسات والمصادر على أن السياسات الزراعية التي سبقت هذه الفترة قد أخفقت في تحقيق تنمية زراعية حقيقية، مما أدى إلى استمرار الاعتماد على الواردات الغذائية وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على الوضع الغذائي للمواطنين، فإن هذا الواقع يثير تساؤلاً حول مدى نجاح السياسات الزراعية الحديثة في تحقيق أهدافها. وعلى ضوء هذا العرض لدراستنا يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

✚ ما مدى تأثير السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 على مستويات الأمن الغذائي، وما طبيعة العلاقة الكمية بين مؤشرات هذه السياسات ومؤشر الأمن الغذائي؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام أكثر بحيثيات دراستنا طرحنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي الحالة الراهنة للقطاع الفلاحي ومستوى الأمن الغذائي في الجزائر؟
- ✓ ما أبرز ملامح السياسات الزراعية في الجزائر، وما أهم البرامج التي تم تنفيذها؟
- ✓ إلى أي مدى نجحت السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها وتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر؟
- ✓ ما التوقعات المستقبلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب باعتبارها منتجاً استراتيجياً في الجزائر؟

## 2- فرضيات الدراسة:

بعد صياغة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة بعض الفرضيات التي نفترضها أن تكون كإجابات أولية والتي سنقوم بتأكيددها أو نفيها بعد أن نطلع على نتائج دراستنا والتي تمثلت فيما يلي:

- يعد القطاع الزراعي في الجزائر حجر الأساس لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه يواجه تحديات متعددة، أبرزها الاعتماد على استيراد الحبوب، وشح الموارد المائية، والتغيرات المناخية. وعلى الرغم من امتلاك البلاد مساحات زراعية واسعة،

فإن الإنتاج يتركز في عدد محدود من المحاصيل الاستراتيجية، مما يستلزم تطوير البنية التحتية الزراعية لتعزيز الإنتاجية والاستدامة

- يمثل الأمن الغذائي في الجزائر إحدى القضايا الحيوية التي تواجه البلاد، حيث يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، خاصة في مجال الحبوب، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. ورغم الجهود المبذولة، لا يزال تحقيق الاكتفاء الذاتي تحدياً مستمراً، إذ يستمر الاعتماد على الواردات الغذائية، مما يثير تساؤلات حول استدامة النظام الغذائي، خاصة في ظل التغيرات المناخية العالمية والأزمات الاقتصادية المتلاحقة.
- قُدت الجزائر العديد من البرامج التنموية الزراعية الشاملة، معتبرة إياها جزءاً من سياساتها الزراعية، مثل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي. وقد تميزت هذه البرامج بزيادة ملحوظة في الإنفاق والاستثمار الحكومي في القطاع الزراعي مقارنة بالبرامج السابقة.
- كان للسياسات الزراعية في الجزائر تأثيرات متعددة على الأمن الغذائي، حيث ساهمت بعض التدابير في تعزيز الإنتاج المحلي لمحاصيل معينة، مثل البطاطس والتمور، مما ساعد في الحد من الاعتماد على الاستيراد.
- انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب، مما يشير إلى تحديات في تلبية الطلب المتزايد، وقد تكون هناك حاجة لتحسين تقنيات الري وإدارة المياه لتقليل الاعتماد على الأمطار المتقلبة. هذه التحليلات تسلط الضوء على التحديات المستقبلية في قطاع إنتاج الحبوب في الجزائر وتؤكد على أهمية التخطيط الاستراتيجي لضمان الأمن الغذائي.

### 3- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يرجع أسباب اختيار الدراسة إلى أسباب خاصة بالباحث، وأسباب أخرى موضوعية تتعلق بطبيعة الدراسة والتي تمثلت في:

- ✓ ملاءمة موضوع الدراسة مع تخصص الباحث.
- ✓ الميول الذاتي للباحث للقطاع الزراعي، والاهتمام به
- ✓ الاهتمام الكبير للدولة الجزائر بالأمن الغذائي وما أعطته من أهمية كبيرة خاصة بعد إدراجه من بين المحاور الرئيسة للبحوث في السنوات الأخيرة
- ✓ إلحاح الباحث على وضع لمسته البحثية، وقيمة مضافة لموضوع السياسات الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر.

### 4- أهمية وأهداف الدراسة: تهدف دراستنا إلى:

- سرد وتحليل مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر من مقومات طبيعية وبشرية وتقنية
- معرفة أهم البرامج التنموية الزراعية التي طبقتها الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة

- تحليل أهم مؤشرات السياسات الزراعية كالإنفاق الحكومي الزراعي، المساحة المزروعة، العمالة الزراعية، الناتج الزراعي، المكننة والمعدات، والصادرات والواردات الزراعية
- التطرق إلى أهم مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها حسب محاوره الرئيسية
- المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي وسبل تحقيق الأمن الغذائي
- القيام بدراسة استشرافية تنبؤية حول الحبوب كمنتوج استراتيجي على مدى عشر سنوات قادمة مع تحديد الاكتفاء الذاتي لها.

#### 5- حدود الدراسة: تمثلت فيما يلي:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري بحيث اعتمدنا على بيانات كلية خاصة بمؤشرات السياسات الزراعية والأمن الغذائي.
- الحدود الزمانية: تمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة (2000-2021)، بحيث أخذنا الفترة من (1991-1999) كمجال للمقارنة بين الفترتين وهذا ما تتطلبه الأداة القياسية للدراسة المعروفة بالفرق بين الفروقات (DID).

#### 6- منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعية، تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج والأدوات. تبدأ الدراسة بتقديم منهج تاريخي لعرض تطورات جميع العناصر والمتغيرات المتعلقة بالسياسات الزراعية، حيث لا يمكننا بناء استراتيجيات مستقبلية دون الاعتماد على رؤية صورة من الماضي. ويساعد في فهم هذا العرض استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الظواهر المرتبطة بهذه التطورات والتحويلات في مجالات الإنتاج، والاكتفاء الغذائي. كما تدرس العلاقات المؤثرة فيما بينها لتفسير النتائج المختلفة في الجزائر لفهم طبيعة التحديات الغذائية التي تواجهها، بالاعتماد على مؤشرات قياس حديثة مثل تلك المعتمدة من قبل منظمة الأغذية والزراعة. كما نعتمد في دراستنا على عدة أدوات قياسية في الدراسة التطبيقية متمثلة في برنامج الفرق بين الفروقات (DID)، والذي يوضح تأثير السياسات الزراعية خلال فترة الدراسة ومقارنتها مع الفترة التي قبلها، ووجود مجموعة ضابطة بالإضافة إلى المجموعة المختبرة من خلال قياس المؤشر التابع للأمن الغذائي والمؤشرات المساعدة للسياسات الزراعية. وكذلك نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لأجل التنبؤ بأربعة (4) مؤشرات مساعدة على إنتاج الحبوب في الجزائر لعشرة سنوات خارج العينة إلى غاية سنة 2031، اعتمادا على الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021. البيانات متحصل عليها من قاعدة بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية المنشورة في موقعها الإلكتروني الرسمي. المتغيرات تعكس أربعة مؤشرات تساهم في إنتاج الحبوب. وقد استخدمنا لذلك برنامج Eviews13.

## 7- صعوبات الدراسة:

تعتبر من أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة التضارب في البيانات والإحصاءات بين الجهات المعنية، حيث كان هذا الأمر واضحاً في الأرقام المقدمة من الباحثين والمختصين من جهة، ومن الجهات والمؤسسات المعنية مثل، وزارة الفلاحة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الديوان الوطني للإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة. إذ يفتقر قطاع الزراعة إلى بيانات وإحصاءات دقيقة، ولا توجد قاعدة بيانات على المستوى الوطني أو المحلي تعكس حقيقة الأنشطة البيئية والزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تبرز صعوبة الحصول على المعلومات، خاصة عند تعلق الأمر بالمصادر الرسمية، حيث حتى عند الحصول عليها، غالباً ما تكون متضاربة ولا تعبر بدقة عن الظروف الحقيقية. هذه التحديات تجعل البحث في هذا المجال مقيداً وتزيد من تعقيد عملية التحليل والتقييم.

## 8- هيكل الدراسة:

بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، اشتملت الدراسة على أربع فصول تمثلت في:

## ❖ الفصل الأول: أدبيات حول الزراعة، السياسات الزراعية والأمن الغذائي

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، بحيث المبحث الأول تناول الإطار النظري للزراعة، الاقتصاد الزراعي والتنمية الزراعية. المبحث الثاني تمثل في الإطار النظري للسياسات الزراعية. والمبحث الثالث الإطار النظري للأمن الغذائي.

## ❖ الفصل الثاني: تحليل الدراسات السابقة

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، بحيث المبحث الأول تمثل في دراسات سابقة تناولت السياسات الزراعية. المبحث الثاني تمثل في دراسات سابقة تناولت الأمن الغذائي. والمبحث الثالث دراسات تناولت العلاقة بين السياسات الزراعية والأمن الغذائي وموقع دراستنا الحالية منها.

## ❖ الفصل الثالث: واقع القطاع الزراعي، السياسات الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، بحيث المبحث الأول تمثل في القطاع الزراعي في الجزائر. المبحث الثاني تمثل في تطور السياسات الزراعية في الجزائر. والمبحث الثالث تحليل واقع ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.

## ❖ الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، بحيث المبحث الأول تمثل في تقديم أدوات ونماذج الدراسة. المبحث الثاني تمثل في دراسة قياسية لأثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر 1991-2021. والمبحث الثالث دراسة استشرافية لإنتاج الحبوب ونسبة الاكتفاء في الجزائر.

# الفصل الأول

أدبيات حول

الزراعة،

السياسات

الزراعية والأمن

تمهيد: الزراعة هي النشاط الذي يتم فيه زراعة النباتات وتربية الحيوانات لإنتاج الغذاء والمواد الحيوية الأخرى التي يحتاجها الإنسان والمجتمع، وتعتبر الزراعة أحد أقدم الأنشطة الإنسانية وأكثرها أهمية، حيث توفر الغذاء والمواد الخام للصناعة والحياة اليومية، تشمل الزراعة على زراعة المحاصيل النباتية مثل الحبوب (القمح والذرة والأرز والشعير)، والفواكه والخضروات، والمحاصيل الصناعية مثل القطن والقصب والقهوة. كما تشمل أيضًا تربية الحيوانات لإنتاج اللحوم والحليب والصوف والجلود والمنتجات الأخرى، وتعتمد الزراعة على مجموعة من العمليات والأساليب مثل الري والتسميد والتحسين الوراثي للنباتات والحيوانات، وتحتاج إلى اهتمام بالعوامل الطبيعية مثل المناخ والتربة والمياه، وتلعب الزراعة دورًا حيويًا في توفير الغذاء وتحسين الأمن الغذائي للشعوب، كما تعمل على دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل في المجال الزراعي والصناعات المرتبطة به. تحرص العديد من الدول على تطوير وتحسين الزراعة لزيادة إنتاجيتها وتحسين جودة المنتجات، وفي الوقت نفسه تسعى للحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التأثيرات البيئية السلبية للنشاط الزراعي، وذلك من خلال وضع سياسات زراعية مناسبة متمثلة في برامج زراعية تنفذ على المدى القصير والمتوسط لتحقيق الأهداف المسطرة.

في هذا الفصل الأول سنتطرق إلى الإطار النظري للسياسات الزراعية والأمن الغذائي وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للزراعة، الاقتصاد الزراعي والتنمية الزراعية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسات الزراعية.

المبحث الثالث: الإطار النظري للأمن الغذائي.

## المبحث الأول

### الإطار النظري للزراعة، الاقتصاد الزراعي والتنمية الزراعية

الزراعة والاقتصاد الزراعي هما مواضيع ذات أهمية كبيرة تجتمع فيها الطبيعة والاقتصاد في رحاب واحد، فالزراعة تُعد العمود الفقري للحياة البشرية، حيث تسهم بتلبية احتياجات الغذاء والمواد الحيوية التي يحتاجها الإنسان للبقاء والازدهار، ومن جهة أخرى الاقتصاد الزراعي يتعلق بالإنتاج والتوزيع والتجارة المرتبطة بالمنتجات الزراعية، ويُعد أحد القطاعات الحيوية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل وتحسين معيشة الناس، ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم و خصائص الزراعة و كذا نشأة الاقتصاد الزراعي و أهم فروعها والتنمية الزراعية.

#### المطلب الأول: الزراعة وخصائصها

#### الفرع الأول: مفهوم وأهمية الزراعة

**1- مفهوم الزراعة:** يُعرّف البعض الزراعة بأنها علمٌ وفنٌ لفلاحة التربة، وتُعد أيضاً علماً وفناً وصناعة أو مهنة تستغل الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية. قد تصف أحياناً كطريقة في الحياة، فضلاً عن كونها مهنة أو فناً، الحقيقة هي أن الزراعة تُشمل مجموعةً متنوعةً من الفعاليات والأعمال، مما يجعلها صعبة التعريف بدقة مختصرة تشمل جميع جوانبها المختلفة التي تتباين من بلدٍ إلى آخر ومن زمنٍ لآخر. قد يكون التعريف الذي وضعته جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية مُلائماً للغاية، إذ عرّفت الزراعة على أنها "الزراعة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج الزروع والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية".<sup>1</sup>

كذلك ذا ركزنا على مفهوم الزراعة بشكل ضيق، نجد أن كلمة "زراعة" مشتقة من الكلمتين "حقل" و "عناية". وبناءً على هذا المفهوم، يمكن أن نعرّف الزراعة بأنها العناية بزراعة الأرض وإدارتها. ولكن في المعنى الذي نقصده هنا، تحمل الزراعة معانٍ أكثر اتساعاً وتشمل جميع النشاطات التي يقوم بها المزارع في رعاية الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، إنها ليست مجرد زراعة الأرض، بل تشمل أيضاً تربية الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب، والصوف، واللحوم، والجلود. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الزراعة رعاية الدواجن والنحل والدود القز وغيرها من المهام. ولا تقتصر الزراعة على هذه النقاط فحسب، بل تشمل أيضاً أي عمل لاحق يتم في المزرعة، مثل تجهيز المحاصيل للتسويق وتسليمها إلى المخازن والوسطاء.<sup>2</sup> إذن الزراعة بمفهومها الحديث فهي أصبحت أكثر توسعا من السابق بحيث تعدت الأعمال المرتبطة بالأرض وأصبحت متعلقة كذلك بالتطور والتنوع في الإنتاج الزراعي بكل أنواعه سواء كانت نباتية أو حيوانية وحتى

<sup>1</sup> -عبد الصاحب العلوان وعبد الله عباوي، الاقتصاد الزراعي (الجزء الأول)، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى 1966، ص: 36.

<sup>2</sup> -عبد الوهاب مطر الداخري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، 1969، ص: 37.

السمكية، وبالتالي أصبحت الزراعة شاملة لكل الثروات الطبيعية من نباتات وحيوانات وغابات والثروة البحرية. فهذا المفهوم هو الأقرب والواسع المعتمد من طرف منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO).

هذه المفاهيم نستطيع أن نستخلص منها أن الزراعة هي عملية تتم فيها إنتاج الغذاء النباتي والحيواني<sup>1</sup>، وترتبط بتطور العنصر البشري في حياته وذكاءه في استعمال تقنيات حديثة لتطوير هذه العملية لاستغلال الثروات الطبيعية الموجودة حوله من أجل سد حاجياته اليومية من غذاء لضمان استمرار حياته.

**2-أهمية الزراعة:** الزراعة هي نشاط حيوي ذو أهمية كبيرة بالنسبة للإنسان والمجتمع على مدار التاريخ وفي الوقت الحاضر. يمكن تلخيص أهمية الزراعة في النقاط التالية:

علاوة على ذلك، تسهم الزراعة في دعم الاقتصاد العام وتوفير فرص عمل للمزارعين والعمال الزراعيين، مما يؤدي إلى تحسين ظروفهم المعيشية والاقتصادية في المناطق الريفية. ولكن، بالنظر إلى زيادة عدد السكان وتغير ظروف العيش والعوامل الاقتصادية، تتزايد الضغوط على القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء بشكل عام وبعض المنتجات بشكل خاص، والتي تصبح أكثر تكلفة وتوفرًا محدودًا. لذلك، يتعين مواكبة هذه التغيرات من قبل القطاع الزراعي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي بطرق مستدامة وفعالة.<sup>2</sup>

**2-2-المساهمة في سوق الشغل وامتصاص البطالة:** تلعب الزراعة دورًا حيويًا في سوق العمل، حيث تلبي احتياجاتها واحتياجات القطاعات الأخرى. أوضح الاقتصادي "أثر لويس" أن العمل الزراعي يُشكل جزءًا من عملية التنمية في البلدان، حيث تحتوي الزراعة على مجموعة من الأنشطة ذات الطبيعة المتنوعة.

في المراحل المبكرة للتنمية في بعض البلدان، يكون الاعتماد على الزراعة أكبر من الاعتماد على الصناعة والقطاعات الأخرى من أجل توفير فرص عمل، وذلك لمعاوضة النقص في الرأسمالية وتلبية الطلب المتزايد على العمالة من قبل القطاعات الأخرى. تعتبر زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والتطور في مجال الزراعة واستخدامها لتحسين الكفاءة الإنتاجية للعمل الزراعي واضحة وفعالة.

وبالتالي، يتناسب هذا المعطى بشكل كبير مع الواقع، حيث يمكن ملاحظة تناقص نسبة العمالة الزراعية عند ارتفاع مستوى التنمية وتصنيع المنتجات. يجب بالتالي وضع سياسات زراعية فعالة تساهم في تحقيق تنمية زراعية تستخدم الموارد

<sup>1</sup> - بن لاغة محمد رضا، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 3، 2013، ص: 03.

<sup>2</sup> - سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، العراق، 1982، ص ص: 20-24.

المتاحة مع التكنولوجيا الحديثة، وتزيد الكفاءة الإنتاجية للعمل الزراعي من جهة، وفي نفس الوقت تنتقل العمالة إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى (مثل الصناعة والخدمات) التي تواجه نقصاً في العمالة.<sup>1</sup>

**2-3- توفير المورد المالي:** تعتبر الزراعة مصدراً مهماً لتوفير الدخل المالي سواء للأفراد العاملين في القطاع الزراعي مباشرة أو ما تعلق بإنتاج المواد التي تدخل في عملية الزراعة كالأسمدة الزراعية أو أدوية زراعية مرتبطة بالإنتاج النباتي و الحيواني، كذلك ما تعلق بعملية التسويق الزراعي، فيما يخص على أعلى مستوى من مداخيل البلد فالزراعة تساهم بشكل كبير في الدخل الوطني للدولة لكن تبقى متفاوتة حسب اتجاه كل بلد و اعتماده على القطاع الزراعي فبالتالي هي تدر بالعملة الصعبة خاصة للبلدان المصدرة للمنتجات الزراعية مساهمة بذلك في نمو اقتصادها الوطني.<sup>2</sup>

**2-4- القضاء على الجوع والفقر:** إن القطاع الزراعي في أي بلد له ميزة خاصة به في محاربة أو القضاء على الجوع و الفقر إذا ما قارناه مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، فحسب تقرير البنك العالمي حول الزراعة من أجل التنمية فإن النمو المحلي الإجمالي الناتج عن الزراعة يعتبر جيد و فعال بحيث يساهم بأكثر من الضعف في تقليص الفقر مما تساهم به القطاعات الأخرى لأكثر من نصف السكان الأكثر فقراً في بلدان العالم ككل، فالزراعة تساهم بشكل مباشر في تقليص مستوى الفقر وذلك بزيادة الدخل الزراعي وبأشكال أخرى غير مباشرة كتوفير الغذاء و تخفيض أسعارها مما تصبح متاحة لجميع الأفراد.<sup>3</sup>

**2-5- تحقيق التكامل بين القطاعات:** إن القطاع الزراعي يساهم في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي متمثلة في الصناعات الغذائية كالطماطم المصبرة و الزيوت المستخرجة من الحبوب والصناعات النسيجية و السكر وصناعة الألبان و غيرها من الصناعات، بالمقابل نجد الصناعة بدورها تزود القطاع الزراعي بالآلات الزراعية كالجرات و الحاصدات، وكذلك الأسمدة و المبيدات، لذلك نجد تكامل بين القطاع الزراعي و قطاعات أخرى خاصة القطاع الصناعي، إذ أن الصناعات الغذائية تمتص الفائض من الإنتاج الزراعي و توفرها للمستهلك على في كل الأوقات بأسعار مناسبة.<sup>4</sup>

خلاصة القول تكمن أهمية الزراعة في توفير الغذاء بحيث تلعب توفر الغذاء للبشر والحيوانات، وهي المصدر الرئيسي للحبوب، الخضروات، الفواكه، واللحوم التي تشكل أساس التغذية الصحية، ومن خلالها تحقق الشعوب أمنها الغذائي، وتوفر فرص العمل والدخل للسكان، والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني من خلال الصادرات الزراعية وتوفير السلع الزراعية التي تعتبر مصدر أولي للصناعات التحويلية كالنسيج والمواد الغذائية، و رغم كل هذه الأهمية إلا ونجد الزراعة أنها

<sup>1</sup> -هبول محمد، السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2020، ص: 6.

<sup>2</sup> - علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والطباعة، الطبعة 1، عمان، 2009، ص: 28.

<sup>3</sup> - البنك الدولي، موجز السياسات-الزراعة وتقليص الفقر-، تقرير عن التنمية في العالم، 2008، واشنطن، 2008، ص: 01.

<sup>4</sup> - عبد القادر محمد عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 28.

تواجه عدة تحديات متنوعة مثل التغيرات المناخية والجفاف وندرة المياه والتصحر في الجنوب ما يستدعي بدل جهود للنهوض بها.

### الفرع الثاني: خصائص الزراعة

تتميز الزراعة بعدة خصائص تجعلها نشاطاً هاماً وأساسياً في الحياة البشرية سنحاول هنا الطرق لأهم هذه الخصائص والمتمثلة في:<sup>1</sup>

**1- ارتباط مكان العمل والسكن المعيشي:** دائماً في الغالب نجد اندماج المزارع بمقره بحيث يكون منزله داخل الحقل أو قريب من ما يجعل هذا الأخير مركز لإدارة المزرعة وكذلك مشاركة كل أفراد الأسرة في النشاط الزراعي، بالتالي يصبح النشاط الزراعي يمتاز بخاصية العمل الأسري الجماعي، و بالتالي تصبح المصاريف متداخلة للفلاح بين ما يصرف لشراء عوامل الإنتاج اللازمة للإنتاج الزراعي وما يحتاجه للاستهلاك الشخصي وأسرتهم، فبالتالي توفر له تأمين من حيث المسكن الذي يعيش فيه وتوفر الطعام والوقود والملبس ما يجعله محتاط من الأزمات الاقتصادية وتمتعه بما ينتجه ذاتياً.

**2- اندماج في الإدارة والحيازة في الزراعة:** من خصائص النشاط الزراعي هو قيام المزارع بالجمع بين الإدارة والملكية في نفس الوقت، هذا ما لم نجده في الهياكل الصناعية والتجارية الحديثة بحيث تكون منفصلة، لكن هذا لا يستثني إدارة المزارع الكبيرة، بحيث مالك المزرعة يكلف شخصاً أو شركة لتسييرها لكن تبقى له آثار اقتصادية سلبية، لذا وجب أن تكون إدارة المزرعة للمالك وهو المنتج الرئيسي في المزرعة للحصول على إنتاج جيد مع التقليل من التكاليف والمحافظة على تربتها.

**3- صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الزراعة:** من المعروف في الأنشطة الزراعية هو التباين في كمية الإنتاج من سنة إلى أخرى، بسبب عدة عوامل جوية وطبيعية مؤثرة على الإنتاجية، هذا ما يجعل صعوبة التنبؤ بالمحصول السنوي، فلا يمكن للزارع أن يعطي تقدير للكمية المنتجة مسبقاً حتى بالتقريب، إذن الإنتاج يكون معرض سواء للأمراض أو الرياح والأمطار والصقيع وغير ذلك من العوامل الطبيعية بينما هذه العوامل لا تؤثر على الصناعات عكسها، لذلك حدوث هذه المخاطر الزراعية يصعب التحكم في الناتج مما يصعب من وضع خطة ناجحة يعتمد عليها.

**4- التقدم العلمي بطيء في الزراعة:** تعتبر الزراعة فرع مهم من النتاج العلمي، بحيث نجد عدة فروع علمية متصلة بها كالكيمياء، علم التغذية الحيوانية، النبات و أمراضها، و تحتاج التجارب المتعلقة بالزراعة لوقت طويل لمعرفة أسباب العوامل الطبيعية و تغيراتها، فإذا نجح فلاح في إجراء تجربة جديدة استلزم ذلك وقتاً طويلاً لأن دورة الإنتاج الزراعي طويلة إذا ما قارناها مع دورة الإنتاج في الصناعة فهي قصيرة، بالإضافة لذلك فإنّ التجارب الزراعية تكون صعبة ومكلفة لكن الانتفاع منها يعم المجتمع كل و ليس لفرد وحده، لذي تعطي الحكومات أهمية لذلك بنشر النتائج على الفلاحين مجاناً، وبكل الطرق الممكنة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الصاحب العلوان وعبد الله عباوي، مرجع سابق، ص: 57-61

<sup>2</sup> - عبد الوهاب مطر الدهري، مرجع سابق، ص: 43-44.

**5- تخضع الزراعة لقانون المنافسة الحرة:** المحاصيل المنتجة تنتج من طرف عدد كبير من الزارعين، وتعتبر الكمية المنتجة لكل فرد ضئيلة إذا ما قارناها مع الإنتاج الكلي، فإذا قام فلاح مثلاً بتغيير طبيعة محصوله فهذا لا يكون مؤثراً على المحصول، كذلك إذا ما غير المزارع طلبه لعوامل الإنتاج كاليد الشغيلة والأسمدة والمبيدات والمحسّنات الزراعية لا يكون له تأثير على المحصول، وبالتالي المزارع لا يستطيع التحكم في أسعار السوق ووجب عليه الرضوخ لأسعار السوق المفروضة عليه لأنه لا يستطيع تحديد كمية إنتاجه ولا الزيادة فيه بعد زراعته و لو زاد الطلب عليه.

**6- تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة:** إذا لم تتوفر الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة بشكل كبير، وكان الطلب للسلع الزراعية كبير نظراً لتزايد عدد السكان فوجب الزيادة في الإنتاج الزراعي، اذن تلجأ الدولة إلى استغلال واستصلاح أراضي إضافية أقل خصوبة أو يد عاملة قليلة الخبرة في المجال الزراعي، وبهذا يطبق قانون الغلة المتناقصة غل عوامل النتاج المشكّلة للعملية الإنتاجية الزراعية، فتكون هناك زيادة في التكاليف لزيادة الإنتاج أو المحافظة عليه.<sup>1</sup>

**7- ضخامة رأس المال الثابت:** يُعدُّ ارتفاع رأس المال الثابت البلدي لعمليات الإنتاج الزراعي (الأراضي والبنى التحتية والمنشآت والأشجار والحيوانات والآلات) أحد الخصائص البارزة للقطاع الزراعي. فهو يُقدَّر بأن يزيد عن ثلثي رأس المال الإجمالي المستثمر فيه، سواء أنتج أو لا، بالمقارنة مع الصناعة حيث تكون رأس المال المتغير له نصيب أكبر من إجمالي الأموال، والتي يتم تحمل تكاليفها على نصيب أكبر من الإنتاج، تُهدر وتنمى بناءً على حجم الإنتاج المطلوب ونوعيته، فإن هذا الوضع يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم قدرة المزارعين على خفض إنتاجهم في فترات الكساد، ويتميز العمل الزراعي بأنه عاملٌ أثبت ذاته، وتتسم معظم الأصول الزراعية بالثبات على مستوى النشاط الاقتصادي الزراعي، خاصةً في الزراعة التقليدية، وبالتالي تسعى الزراعات المتقدمة إلى تغيير بنية الاستثمارات الزراعية لتعمل وفقاً لآليات "اقتصادية ذاتية"، وتترتب على ذلك تغيير لبعض الأصول مثل العمل الزراعي من كونه تكاليف ثابتة يُعتَبَر تكاليفاً متغيرة ضمن إطار الرؤية الاقتصادية للمزرعة؛ حيث يمكن النظر إليها على أنها تكاليف قابلة للتغيير ضمن إطار المصروفات الزراعية.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: أنواع الزراعة

تنقسم الزراعة لعدة أنواع مختلفة سنحاول هنا التطرق إلى أهمها والتي تتمثل فيما يلي:

**1- الزراعة البدائية المتنقلة:** الزراعة البدائية المتنقلة (أو الزراعة العرقية أو الزراعة البدائية الانتقالية) هي نوع من أنواع الزراعة التقليدية التي يمارسها الناس في بعض المناطق النائية والقروية في العالم. تتميز هذه الزراعة بالبساطة والاعتماد على الممارسات التقليدية والأدوات البسيطة. يُطلق عليها أحياناً اسم "الزراعة البدائية" لأنها تعتمد على تقنيات قديمة وبدائية، يعتمد

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> - فاتح غلاب، أبو بكر رزيقات، السياسات الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (القيود والمحددات)، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدينة، 28-29 أكتوبر 2014، ص: 05.

المزارعون الذين يمارسون هذا النوع من الزراعة على التنقل بين مناطق مختلفة لزراعة أراضي جديدة بعد استنزاف التربة في منطقة معينة. يهاجرون إلى مناطق أخرى لاستغلال التربة الخصبة الجديدة، تعتمد هذه الزراعة على الأدوات البسيطة مثل المعول والمحراث اليدوي والمراعي لتجهيز الأراضي وزراعة المحاصيل<sup>1</sup>، وتتأثر هذه الزراعة بالتقاليد والثقافة في المجتمعات التي تمارسها، حيث تعد جزءاً من هويتهم وطريقة حياتهم، ومع أن الزراعة البدائية المتنقلة تستخدم تقنيات بسيطة وقديمة، إلا أنها لا تزال تعتبر ضرورية للبقاء على قيد الحياة للكثير من الشعوب في المناطق النائية والمهمشة حيث توفر لهم سبل العيش وتلبي احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

**2- الزراعة الكثيفة:** يعود انتشار هذا النوع من الزراعة بعد اهتمام الإنسان بالاستقرار و توسع ثقافته العلمية في الزراعة، و تراجع عملية استصلاح الأراضي الزراعية الجديدة مع انتقال اهتمام المزارعين إلى تقسيم الأرض و تنوعها إلى عدة محاصيل مما جعلهم التفكير في استعمال المواد الكيماوية والعضوية بشكل كبير و ابتكار الدورة الزراعية<sup>2</sup>، فأصبح الزرع المجهد للأرض لا يزرع كل سنة، بل موسم بموسم فأصبحت تعرف بالدورة الثنائية والثلاثية و منه نشأت الزراعة الكثيفة في الأواسط السكانية المزدحمة التي ترتفع فيها قيم الأراضي الزراعية مثل الأحواض النهرية البسيطة، فهذا النوع يخفف على الأراضي من جهودها و يزيد من تحسنها و خصبتها<sup>3</sup>.

**3- الزراعة الواسعة:** يكون هذا النوع في المناطق الغير آهلة بالسكان و بها أراضي زراعية غير مستغلة بالكامل، ما يجعل التفكير في توفير الآلات ووسائل النقل و الخبرات لزراعتها و استغلالها، لن تبقى إنتاجيتها قليلة إذا ما قارناها بالزراعة الكثيفة، و ينتشر هذا النوع من الزراعة في المناطق لجديدة كأراضي البراري في أمريكا الشمالية، بعض دول غرب أوروبا و سهول سيبيريا، و من خصائصها الاعتماد على عنصر الأرض أكثر من عنصر العمل، كذلك يهتم فيها بزراعة الحبوب بكل أنواعها، و تعتبر باب للتصدير لتوفر إنتاجها<sup>4</sup>، إذن تعتبر الزراعة الواسعة ملائمة في المناطق التي تكون فيها الموارد الطبيعية والمساحات الشاسعة متاحة وتسمح بزراعة كميات كبيرة من المحاصيل أو رعي الماشية بكفاءة. وعلى الرغم من أنها قد تكون أقل إنتاجية مقارنة بالزراعة الكثيفة، إلا أنها تلائم بعض المناطق وتلبي احتياجات السكان في تلك المناطق بشكل ملائم.

**4- الزراعة المتنوعة:** ما يميز هذا النوع من الزراعة هو تنوع المزارع للمحاصيل، منها ما يحتاجه ومنها ما يسوقن فبالتالي لا يعتمد على محصول واحد رئيسي، وهي المزارع التي تجعل 50% من المداخيل السنوية تكون من محاصيل مختلفة وما يميزها هو المحافظة على نوعية التربة و خصوبتها نتيجة اتباع الدورات الزراعية، وتنوع المحاصيل بما يحتاجه المزارع و ما تطلبه

<sup>1</sup> - جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراجحة للنشر، الأردن، 2009، ص: 55.

<sup>2</sup> - فريد عبة، أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص: 27.

<sup>3</sup> - عبد الوهاب مطر الدايري، مرجع سابق، ص: 47-48.

<sup>4</sup> - فريد عبة، مرجع سابق، ص: 28.

عائلته، كذلك نجد توزيع العمل على طول فصول السنة وذلك راجع لاختلاف المحاصيل و أوقات زراعتها في السنة مي يجعل الاستفادة من العمال و الوسائل عل طول السنة، هذا ما يجعل المداخليل موزعة على طول السنة وليس في وقت واحد من الموسم هذا ما يجنب الفلاح في اللجوء الى الاقتراض مثلا أو عدم زيادة الإنفاق الزائد<sup>1</sup>.

**5- الزراعة المتخصصة:** هي التي تكون فيها مزارع متخصصة مثل مزارع البن، الشاي، القطن، الأرز...، فهي تخصص بإنتاج محصول واحد في هي بعكس الزراعة المتنوعة بحيث تحصل على 50% من مداخيلها السنوية من إنتاج محصول واحد، ويعتبر هذا النوع من الزراعة مخصص لعملية التصدير يستهلك منه محليا القليل منه وما يميز هذا النوع هو تسهيل عملية الزراعة فيه مم حرث، ري وعملية معالجة الأمراض الزراعية، ويهل كذلك عملية تصنيف المحاصيل وعملية تسويقها، كذلك يسهل الأبحاث العلمية وتحسين مهارات المزارعين<sup>2</sup>.

الزراعة الحديثة: شهد التطور التكنولوجي الحديث تحسناً في جميع المجالات، ومن بينها الزراعة، تغيرت أدوار المزارعين ووظائفهم، مما أدى إلى تحول مفهوم الزراعة التقليدية إلى مفهوم الزراعة الحديثة أو الزراعة التكنولوجية. في هذا النوع من الزراعة، يُستخدم الذكاء الصناعي والحوسبة والروبوتات والتقنيات المتقدمة لتحسين وزيادة الإنتاج الزراعي وزيادة كفاءة توفير الغذاء الضروري لإطعام السكان الكثيرين، هذه التطورات جعلت من الزراعة مهنة تتطلب إعادة تدريب وتحسين مهارات العمال فيها. لذلك، يتعين علينا تطوير وتحسين التكنولوجيا لتحقيق التطابق مع المتطلبات الحديثة وتحسين الأداء في هذا المجال. التحول نحو الأتمتة سيكون حلاً ضرورياً لمواكبة التطورات الزراعية وتحسين الإنتاجية بشكل أكبر<sup>3</sup>.

ومن أهمية التطور التكنولوجي في الزراعة الحديثة هو أنه لم يعد على المزارعين أن يطبقوا الماء والأسمدة والمبيدات بالتساوي على الحقول بأكملها. بدلاً من ذلك، يمكنهم استخدام كميات الأدوات اللازمة بحد أدنى وتوجيهها إلى مناطق محددة جداً، أو حتى معالجة النباتات الفردية بشكل مختلف. من بين الفوائد:

- زيادة إنتاجية المحاصيل
- تقليل استخدام المياه والأسمدة والمبيدات، مما يحافظ بدوره على أسعار الطعام منخفضة
- تقليل التأثير على النظم البيئية الطبيعية
- تقليل تدفق المواد الكيميائية إلى الأنهار والمياه الجوفية
- زيادة سلامة العاملين

<sup>1</sup> - عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق، ص: 48

<sup>2</sup> - عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق، ص: 49

<sup>3</sup> - Bryon Majusiak، "Modern farming is as much about data as digging"، تاريخ الاطلاع: 2023/07/24، على الرابط الالكتروني التالي:

[/https://www.weforum.org/agenda/2021/06/farming-data-new-agricultural-job-skills](https://www.weforum.org/agenda/2021/06/farming-data-new-agricultural-job-skills)

بالإضافة إلى ذلك، تمكن التقنيات الروبوتية المزيد من المراقبة والإدارة الموثوقة للموارد الطبيعية، مثل جودة الهواء والمياه. كما تمنح المنتجين مزيداً من السيطرة على إنتاج النباتات والحيوانات، وتجهيزها، وتوزيعها، وتخزينها، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتخفيض الأسعار وتقليل التأثير البيئي السلبي<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: الاقتصاد الزراعي

### الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الزراعي

**1- نشأة الاقتصاد الزراعي:** هو علم قائم بذاته، ويعتبر من العلوم الحديثة، فقد كان لظهور المشاكل الاقتصادية الزراعية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين سبب لنشأته ونموه، كذلك خلال الظروف القاسية التي أحاطت بالزراعة التي انتقلت من زراعة أساسها التبادل التجاري إلى زراعة أساسها زراعة متخصصة، وكانت للضائقة المالية التي حلت بالمزارعين في كل من إنجلترا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر أثر مهم على اهتمام علماء ومفكرين الاقتصاد في البحث عن أسباب هذه الأزمة و إيجاد حلول لها، فبرز كل من الباحثين (R.E.Prothero)، (W.Mardhal)، (J.Cairr) من إنجلترا، مما زاد اهتمام آخرين بالحياة الزراعية وزادت مؤلفاتهم في علم الزراعة عامة، في ألمانيا ظهرها الدراسات في الاقتصاد الزراعي قبل ذلك، وكان ذلك بظهور كتاب "الدولة المنعزلة و علاقتها بالاقتصاد السياسي الزراعي للمؤلف J.H.Von Thunen في سنة 1862 وتبعه عدة علماء بعد ذلك فزادت مؤلفاتهم، وكانت جامعاتها السبابة في تدريس مادة الاقتصاد الزراعي، جاءت بعدها الولايات المتحدة واهتمت بدراسة المشاكل الاقتصادية الزراعية في مطلع القرن العشرين بإرسالها لبعثات إلى ألمانيا للتكوين في هذا المجال بجامعاتها و نقل الخبرات و تطويره في بلدنهم بعد الرجوع إليها<sup>2</sup>.

**2- مفهوم الاقتصاد الزراعي:** يمكن القول أنّ الاقتصاد الزراعي هو علم اجتماعي تطبيقي، يتعامل مع كيفية استخدام البشر للمعرفة التقنية والموارد الإنتاجية النادرة (الأرض والعمل والرأسمال). بشكل أساسي، ويتناول الاقتصاد الزراعي أنشطة إنتاج وتوزيع الغذاء والألياف لأفراد المجتمع. ويستخدم الأسلوب العلمي والنظرية الاقتصادية لإيجاد حلول للمشكلات في الزراعة والأعمال الزراعية<sup>3</sup>.

بصفة عامة يمكن أن نلخص مفهوم الاقتصاد الزراعي على أنه فرع من فروع الاقتصاد يدرس ويحلل الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتصنيع والتجارة والتوزيع والاستهلاك للمنتجات الزراعية، ويتناول الاقتصاد الزراعي دراسة التفاعلات بين

<sup>1</sup> - usda، Agriculture technologi، تاريخ الاطلاع: 2023/07/24، على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.nifa.usda.gov/topics/agriculture-technology>

<sup>2</sup> - عبد الصاحب العلوان وعبد الله عباوي، مرجع سابق، ص: 23-25

<sup>3</sup> - WASHINGTON MUCHINERIPU MUZARI, FUNDAMENTALS OF AGRICULTURAL ECONOMICS, Publisher : ASARE PUBLISHERS, Zimbabwe, 06 December 2022, p :10,

[https://www.researchgate.net/publication/366050752\\_FUNDAMENTALS\\_OF\\_AGRICULTURAL\\_ECONOMICS](https://www.researchgate.net/publication/366050752_FUNDAMENTALS_OF_AGRICULTURAL_ECONOMICS)

المزارعين والمستهلكين والموردين والوسطاء والسوق فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة واللحوم والألبان، والأسمدة، والمبيدات الزراعية، وغيرها.

## الفرع الثاني: نطاق وأهمية الاقتصاد الزراعي

### 1- نطاق الاقتصاد الزراعي: يتعامل الاقتصادي الزراعي مع العلاقات التالية والتي تشكل نطاق الاقتصاد الزراعي:

- العلاقات بين مختلف المشروعات الزراعية التي تشير إلى اختيار الزراعة كمهنة والعلاقة بين الفروع المختلفة للزراعة، وهذا يشمل اختيار زراعة المحاصيل أو تربية الحيوانات، أو حتى اختيار بين أنواع مختلفة من المحاصيل.
- مشكلة اختيار تركيبة جيدة من مختلف عوامل الإنتاج، على سبيل المثال بين العمل ورأس المال.
- العلاقات بين قيمة مختلف عوامل الإنتاج والمنتج النهائي، أي العلاقة بين التكلفة والفوائد أو العلاقة بين عوامل الإنتاج والسعر.
- العلاقات التجارية بين المزارعين وبقية الاقتصاد وحتى مع العالم الخارجي، مثل الأسواق الإقليمية والدولية.

فبالتالي، الاقتصاد الزراعي ليس مختلفاً كثيراً عن الاقتصاد العام. فجميع الأدوات المستخدمة في الاقتصاد العام تستخدم أيضاً في الاقتصاد الزراعي، ومع ذلك يتم التركيز بشكل أكبر على السلع والخدمات الزراعية<sup>1</sup>.

### 2- أهمية الاقتصاد الزراعي<sup>2</sup>: يعتبر الاقتصاد الزراعي علم قائم بذاته وسنحاول التطرق إلى أهميته فيما يلي:

- يحقق الكفاءة الإنتاجية بحيث يساهم في إنتاج كميات كبيرة من السلع الزراعية وحسب الموارد المتوفرة من عوامل الإنتاج مع مراعاة التكاليف المنخفضة لذلك.

- النمو الاقتصادي ويتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي بشكل مستمر ومطرد ويعود ذلك إلى زياد الخبرات بالنسبة لعنصر العمل الذي يعتبر عنصر مهم في العملية الإنتاجية.

- يحقق الكفاءة التوزيعية بحيث تنتج كمات من المنتجات بما تتوافق مع احتياجات المجتمع، وهو ما يعرف عند العامة بسرعة تلف المنتجات الزراعية بسرعة إذا ما قارناها مع منتجات القطاعات الأخرى رغم وجود الإمكانيات المادية لحفظها كالمبردات المساعدة في عملية التخزين، وكذلك ميولات المستهلك للمنتجات الطازجة لأهميتها الصحية، فتوزيع المنتجات الزراعية لابد أن تكون جيدة في سرعتها وكفيتها.

<sup>1</sup> - نفس الرجوع السابق، ص ص: 10-11

<sup>2</sup> - بن تقات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي، مجلة الباحث العدد 09، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص ص: 180-181.

- يحقق الاستقرار الاقتصادي، لأن المنتجات الزراعية لها أولوية بالنسبة للمستهلك لا يمكن استغناء عنها، أي يجب تنظيم بين ما ينتج وما يستهلك من المنتجات الزراعية، فلا بد من توازن سوق العرض والطلب ما يجع السعار ثابتة نسبيا ما يؤدي إلى ثبات المداخل الحقيقية للأفراد من خلال دعم السياسة التسعيرية، ولعب دور ترشيدي.

### الفرع الثالث: فروع الاقتصاد الزراعي

يعتبر الاقتصاد الزراعي من بين الفروع الحديثة في الاقتصاد بحيث كان له توسع كبير في بداية القرن العشرين، فهو كذلك يتفرع إلى عدة فروع مهمة متمثلة في<sup>1</sup>:

**1- اقتصاديات الإنتاج الزراعي:** وهو من بين الفروع المهمة بحيث يجسد مبادئ وأفكار الاقتصاد في القطاع الزراعي بطريقة مباشرة، وهو كذلك يقسم إلى فرعين، الأول متمثل في اقتصاديات الإنتاج النباتي والثاني اقتصاديات الإنتاج الحيواني، وكلاهما يطبقان مبادئ الاقتصاد في القطاع الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني، بمعنى آخر يعمل فرع اقتصاديات الإنتاج الزراعي على الرفع من الإنتاج الزراعي بأقل التكاليف الممكنة.

**2- اقتصاديات الموارد الطبيعية:** تتضمن العلاقة بين الإنسان والأرض، وموارد أخرى ذات صلة بالعملية الزراعية، وهو علم يقوم بتطبيق النظرات والأفكار الاقتصادية للوصول إلى حلول لمشاكل متعلقة بالأرض الزراعية، وهذا لا يستثني أنه يهتم بعوامل الإنتاج الأخرى المرتبطة بعامل الأرض وهما العمل ورأس المال.

**3- التمويل الزراعي:** هو الطريق التي تتم بها عملية الحصول على رأس المال لاستعماله في النشاطات الزراعية، كذلك الاستخدام الأمثل لعامل رأس المال، فيتطلب مصادر تمويلية ذات مستوى عالي لتغطية حاجيات المزارع سواء كانت كان تمويل مالي أو عيني كالأسمدة والأعلاف والمبيدات المستعملة في الزراعة.

**4- فرع التسويق الزراعي:** يهتم بعملية التوزيع وذلك بنقل المنتجات الزراعية من المزارع إلى المستهلك النهائي بعد مروره بعدة مراحل توزيعية، فله دور كبير ومؤثر في العملية الإنتاجية وخاصة التسويقية بحيث يحافظ على مداخل الفلاح وفي نفس الوقت تحقيق رضا المستهلك من حيث السعر وهو ما يقوم به هذا الفرع من حيث تدنية التكاليف، فهو نظام مرن يسهل عملية تدفق السلع الزراعية من منتجها إلى أماكن البيع أو الاستهلاك بأسعار ونوعيات مختلفة ومناسبة ومرضية لكل أطراف العملية الزراعية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - دوبة سعاد، أثر السياسات الزراعية في تطوير إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لوينسي علي البلدية2، 2021-2022، ص ص: 30-31.

<sup>2</sup> - بن تقات عبد الحق، مرجع سابق، ص: 184.

## المطلب الثالث: التنمية الزراعية

## الفرع الأول: مفهوم وأهداف التنمية الزراعية

## 1- مفهوم التنمية الزراعية:

تشكل التنمية الزراعية تفاعلاً مستمراً بين ثلاث قوى أساسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. تتمثل هذه القوى في العولمة، التكنولوجيا، والناس، إذ تعد العولمة قوة محفزة للتغيير، حيث أدت إلى تحول التركيز من الاهتمام بالفرص المحلية إلى الفرص الدولية، نظراً لتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر التكنولوجيا المتقدمة قوة أخرى تعمل على تحسين القدرة على إنتاج المنتجات المطلوبة من قبل المستهلكين، ومن جهة أخرى، يلعب الناس دوراً هاماً في التنمية الزراعية، حيث يؤثرون بشكل مباشر كمستهلكين وبشكل غير مباشر كمؤثرين على البيئة التي تتم فيها عمليات إنتاج الأغذية، وتتفاعل هذه القوى الثلاثة مع بعضها البعض، حيث لا تعمل بشكل مستقل، وتختلف أهمية هذه القوى الثلاثة نسبياً عبر الزمن وبين الدول المختلفة والمناطق، وبالتالي، فإن التنمية الزراعية تعتمد على تكامل هذه القوى وتفاعلها لتحقيق تطور مستدام في القطاع الزراعي<sup>1</sup>.

كما تعرف التنمية الزراعية على أنها زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية من خلال إدارة معدلات النمو. يتم تحقيق ذلك من خلال اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات، مثل زيادة مساحة الأراضي المزروعة (التنمية الأفقية)، وتعزيز التكتيف الرأسمالي واستخدام التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية)، ومع ذلك تتعامل النظريات الاقتصادية الكلاسيكية مع القطاع الزراعي بشكل مختلف، حيث تشير إلى أن النمو الزراعي يتبع قانون الغلة المتناقصة، ومن هنا جاءت بعض الاستنتاجات، مثل عدم مقدرة معدل نمو الدخل الزراعي على مواكبة معدل نمو عرض العمل الزراعي، وأن تحقيق الاستغلال الكامل للقوى العاملة داخل قطاع الزراعة يتطلب هجرة العمالة والسكان الريفيين إلى المناطق الحضرية، وبناءً على هذه النقاط، أصبحت التنمية الزراعية تعتمد على دعم الدولة وحماتها، ولكن في بلدان العالم الثالث، يُلاحظ عدم توفر الدعم الكافي من قبل الحكومات لهذا القطاع. ويعزى هذا جزئياً إلى نقص التمويل، حيث تحتاج التنمية الزراعية إلى استثمارات، وهذه التمويلات قد تكون ممكنة من خلال الاستفادة من فائض المنتجات الزراعية. وبالتالي، يمكن اعتبار التنمية الزراعية تحدياً يعتمد بشكل كبير على تقدم القطاع الصناعي الذي بدوره يعتمد على الاستثمارات الممكنة تمويلها من فائض الإنتاج الزراعي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - رشيد عدوان، الزراعة والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013، صص: 20-21

<sup>2</sup> - لقوشة رفعت، التنمية الزراعية-قراءة في مفهوم متطور- الطبعة 1، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر 1998، ص: 11.

إذن استنتاجاً مما سبق فإن المفهوم العام والشامل للتنمية الزراعية هو عملية تعزيز وتحسين القطاع الزراعي وتطويره، بغرض تحقيق التحسن الشامل في الإنتاج الزراعي ورفع مستوى المعيشة للمجتمعات الريفية والحضرية المعتمدة على الزراعة، ويتم التركيز على تطوير وتحسين الممارسات الزراعية، واستخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة، وتوفير الدعم والموارد اللازمة للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، وتُعتبر التنمية الزراعية أحد أهم الجوانب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والمجتمعات، خاصة في البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على الزراعة، ويساهم التطور الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل وزيادة الدخل للمزارعين، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية الريفية ورفع مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية.

**أهداف التنمية الزراعية:** أهداف التنمية الزراعية تتنوع وتختلف بين الدول والمناطق حسب الاحتياجات والتحديات المحددة التي تواجهها، ومع ذلك، يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية الزراعية على النحو التالي<sup>1</sup>:

- تهدف إلى زيادة الدخل الوطني الزراعي، والذي يساهم في الدخل الإجمالي للبلد، وإلى رفع مستوى الدخل الفردي الحقيقي للأفراد، وتحقيق هذه الزيادة من خلال تحقيق نمو في إنتاج المحاصيل والإنتاجية الزراعية.
- تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستمر من خلال زيادة إنتاجية القطاع الزراعي واستثمار موارد العمل والموارد الطبيعية والتكنولوجيا بشكل أفضل، ويعتبر الإنتاج الزراعي قابلاً للتقلبات بسبب تأثير الظروف المناخية والطابع الموسمي للإنتاج، لذلك، يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي التوسع في مجموعة من المجالات، مثل استصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري وزيادة المحاصيل، هذه الخطوات ستساهم في زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة من العمل والموارد الطبيعية والتكنولوجيا، إذن بفضل هذه التحسينات، يمكن الحد من هجرة اليد العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى من الاقتصاد، وهذا بدوره سيعزز الاستقرار الاقتصادي بشكل عام ويساهم في رفع مستوى الازدهار للمجتمع.

- تهدف إلى الارتقاء بالإنتاج الغذائي لتلبية الزيادة المتزايدة في احتياجات السكان، ومواجهة التحديات الناجمة عن النمو السكاني، وتأتي هذه الزيادة في الإنتاج لتحقيق أهداف أخرى مهمة مثل زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، بالإضافة إلى ذلك، تسعى الزيادة في الإنتاج الغذائي إلى خلق فرص عمل جديدة عبر تلبية احتياجات القطاعات الأخرى، وخاصة في قطاع الصناعة، فالزيادة في المحاصيل والمنتجات الزراعية تعني توفير مزيد من المواد الخام للصناعات المختلفة، مما يدعم تطوير الصناعة المحلية ويساهم في تعزيز الاقتصاد، وبالتالي، يتجه الاهتمام نحو تحسين الإنتاج الغذائي وتطوير القطاع الزراعي، لضمان توفير الغذاء الكافي للمجتمع وتعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

<sup>1</sup> - غردي محمد، القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3، 2012، ص ص:

- تهدف التنمية الزراعية إلى توسيع الهيكل الإنتاجي عن طريق إنشاء وحدات إنتاجية جديدة أو تحسين الوحدات الموجودة في مختلف القطاعات الزراعية، بما يشمل الزراعة النباتية والحيوانية، ويُعزّز هذا التوسع عن طريق تنويع الإنتاج وتحسين جودته باستخدام أحدث التقنيات الزراعية، كذلك نجد مساهمة استراتيجيات التوسع الأفقي والرأسي في تحسين الإنتاجية الزراعية، بحيث يتضمن ذلك تقديم الدعم والتدريب للمزارعين لاستخدام التقنيات الحديثة والممارسات المحسنة في الإنتاج الزراعي، ويتم بتوفير المدخلات اللازمة للإنتاج مثل الآلات الحديثة والبذور المحسنة والسلالات الحيوانية الممتازة لضمان أداء جيدو مضمون.

- تهدف إلى التقدم الاقتصادي الذي هو أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، بحيث يهدف إلى تطوير وتعزيز القدرات الإنتاجية، ويُعتبر التقدم الاقتصادي عاملاً حاسماً في زيادة معدلات الاستثمار وتعزيز نمو الدخل الوطني، مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الادخار والاستثمار، ولتحقيق التقدم الاقتصادي، يتطلب الأمر وجود شرطين أساسيين متمثلين في توفر البحوث العلمية المستمرة والدقيقة وكذا تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.

### الفرع الثاني: شروط التنمية الزراعية والعوامل المحققة لها

**1-1- شروط التنمية الزراعية:** تتوقف شروط التنمية الزراعية على الظروف والاحتياجات الخاصة لكل دولة ومنطقة، ولتحقيق شروط التنمية الزراعية يتطلب تكامل الجهود بين الحكومات والمؤسسات الزراعية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص لتحقيق الازدهار الزراعي وتوفير الأمن الغذائي وتحسين معيشة المزارعين والمجتمعات الريفية، ومع ذلك، يمكن تحديد بعض الشروط العامة التي تساهم في تحقيق التنمية الزراعية<sup>1</sup>:

**1-1- العلاقات الإنتاجية الزراعية:** ينبغي تجنب صفة النفوذ الاقتصادي في أي نشاط زراعي، حيث تؤدي هذه الصفة إلى تكوّن علاقات استغلالية تعيق تحقيق نمو اقتصادي في القطاع الزراعي. وتكمن أهمية تجنب هذه العلاقات في توفير أجور معيشية للعمال الزراعيين وتحسين ظروفهم المعيشية، دون أن تتدخل فيها عوامل النفوذ الاقتصادي، ويساهم الابتعاد عن النفوذ الاقتصادي في تحسين العلاقات الإنتاجية وتعزيز العدالة الاجتماعية. إذ يقلل هذا النهج من تفاوت الطبقات في المجتمع ويحافظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي. بالرغم من أن هذا النمط من العلاقات الاقتصادية قد يكون موجوداً في بعض دول العالم، إلا أن الجهود الحالية تركز على الحد منه وتحقيق التنمية الزراعية بطرق أكثر عدالة وشفافية.

**1-2- الكفاءة الإنتاجية:** الكفاءة الإنتاجية تكمن في استخدام عناصر الإنتاج بطريقة تحقق أقصى إنتاج زراعي ممكن مقارنةً بكمية العناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك، يعتبر وجود نظام تسويقي مثالي أمراً حيوياً لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية بفعالية، ويتضمن هذا النظام توفير التسهيلات الضرورية لضمان كفاءة التوزيع

<sup>1</sup> - علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص: 347-348

والتسويق، مثل وسائل النقل المناسبة ومخازن التبريد وغيرها من المرافق، بالإضافة إلى ذلك، يلعب وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية دورًا حيويًا في دعم الأنشطة الإنتاجية الزراعية، تشمل هذه الخدمات التمويلية المناسبة والمؤسسات التسويقية والجهات الإرشادية وغيرها من المؤسسات التي تقدم مختلف أنواع الخدمات الإضافية الضرورية.

**1-3- الاستقرار:** تعتبر التغييرات السياسية السريعة عاملاً يؤثر على القدرة على تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة، فعادة ما يرافق هذه التغييرات تغيرات اقتصادية غير متوقعة تؤثر على وضع برامج التنمية الاقتصادية الزراعية، فإن هذه التغييرات السياسية تعد صفة مميزة للمجتمعات في الدول النامية حيث يعاني معظمها من ضعف في مستوى التنمية الزراعية، لذلك، فإن تحقيق الاستقرار السياسي يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الزراعية وبالتالي التنمية الاقتصادية الشاملة، إذ يساهم الاستقرار السياسي في إتاحة البيئة الملائمة لتنفيذ برامج تنمية زراعية طويلة الأمد وتوفير الفرص المناسبة للاستثمارات الزراعية، وبهذه الطريقة، يمكن تحقيق نمو اقتصادي شامل يعم بالفائدة جميع قطاعات المجتمع ويسهم في تحسين مستوى التنمية الزراعية ورفع مستوى الحياة في المناطق الريفية.

**2- العوامل المحققة للتنمية الزراعية:** إن عوامل تحقيق التنمية الزراعية هي العناصر والإجراءات التي يحتاجها القطاع الزراعي لتحقيق التنمية والارتقاء بمستوى الإنتاج والفاعلية الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل هذه المتطلبات العديد من الجوانب والعوامل التي يجب مراعاتها وتنفيذها بشكل متكامل ومنسق، وتحقيق هذه المتطلبات وتنفيذها بشكل متكامل يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي وتحسين الإنتاجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية. ومن بين هذه العوامل<sup>1</sup>

**2-1- خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي:** يعد القطاع الزراعي من بين القطاعات الحيوية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يمكن أن يكون مصدرًا هامًا لجلب الاستثمارات اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف، يجب تعزيز الفاعلية الإنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تدريب المزارعين والمختصين وتشجيع الشباب على الانخراط في الفلاحة، بالإضافة إلى اعتماد التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي، ومن الضروري أن نولي اهتمامًا بالقوانين واللوائح التي تنظم ملكية الأراضي، فهذه القوانين لها تأثير كبير على الإنتاجية الزراعية، إذ يشعر الفلاح الذي يمتلك قطعة أرض بروح الانتماء والاهتمام بالأرض، حيث يعلم أن الجهد الذي يبذله سيؤتي ثمارًا من خلال زيادة الإنتاج وتحسين دخله. وهذا بدوره يشجعه على العمل الجاد والمستمر لتحسين جودة وكمية المنتجات الزراعية.

**2-2- خلق البنوك والتعاونيات ذات الطابع الزراعي:** يجب العمل على تعزيز دور البنوك الريفية وتعاونيات القرض من خلال تحسين قدراتها وتوسيع نطاق عملها. ينبغي أن تكون هذه المؤسسات عنصرًا فعالاً في دعم الفلاحين وتقديم الخدمات

<sup>1</sup> - باشي أحمد، القطاع الزراعي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، 2003، ص: 109.

المالية اللازمة لتمويل أنشطتهم الزراعية. بالتركيز على التسهيلات والإجراءات البسيطة والشفافة، يمكن أن تصبح هذه البنوك والتعاونيات محفزاً حقيقياً لتعزيز الإنتاج الفلاحي وتحقيق التنمية الزراعية بطريقة فعالة ومجدية.

**2-3- تحرير الأسعار للمنتجات الفلاحية:** يجب العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية، حيث أثرت مرحلة التخطيط المركزي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية دون المستوى سلباً على هذا القطاع. مما يترتب عن ذلك تأثيرات سلبية عديدة، فعلى سبيل المثال، ترتبط أسعار منتجات الفلاحية بأسعار مستلزمات الإنتاج التي يشتريها الفلاحون، وهذا الترابط يؤثر بشكل مباشر على نوعية وحجم المحصول الذي يمكن للفلاحين إنتاجه، كما أن أسعار بيع المنتجات الفلاحية تلعب دوراً حاسماً في تحديد تكاليف القطاع الزراعي، حيث يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي ويحدد مدى قدرة الفلاحين على تحقيق الأرباح وتحسين وضعهم المالي، لذلك، يجب السعي لتحرير أسعار المنتجات الفلاحية بطريقة مناسبة تأخذ في الاعتبار العوامل المختلفة التي تؤثر على تكاليف الإنتاج وطبيعة السوق الزراعية، من خلال تحرير أسعار المنتجات الفلاحية، مما يمكن تحقيق توازن مناسب بين العرض والطلب في السوق الزراعية، ويعزز فرص الفلاحين لتحسين إنتاجهم وزيادة دخلهم .

**2-4- خلق الأسواق الريفية:** من الضروري خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم بكفاءة وفعالية، ويجب العمل على تحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين لتسهيل عملية توزيع منتجاتهم بأسعار مناسبة ومنافسة في الأسواق، ويتطلب ذلك، الاهتمام بتحسين بنية النقل وتطوير البنية التحتية اللازمة لنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى الأسواق الحضرية والمناطق الأخرى، يمكن ذلك عبر تحسين الطرق وإنشاء مرافق للنقل السريع والفعال، بالإضافة إلى توفير وسائل نقل مناسبة لنقل البضائع بأمان وسرعة، كما يجب العمل على تطوير منظومة التخزين والتسويق للمنتجات الزراعية في المناطق الريفية، يومكن ذلك من خلال إنشاء مراكز تخزين حديثة ومجهزة تكنولوجياً، وتوفير حلول تسويقية مبتكرة تساعد في الترويج للمنتجات وجذب العملاء.

**2-5- تشجيع عملية الادخار:** تتطلب تعزيز التنمية الزراعية اتخاذ عدة إجراءات، متمثلة في تحفيز الادخار وتشجيع التراكم الرأسمالي لدى الفلاحين، وذلك من خلال توفير برامج تشجيعية للادخار وتقديم الدعم والتمويل للمشاريع الزراعية كذلك، ينبغي تحديث أساليب الفلاحة الصحراوية وزيادة نسبة الأراضي المسقية في المناطق الصحراوية، ما يمكن من تحقيق ذلك من خلال بناء السدود وتطوير البنية التحتية للمياه وخلق احتياطي مائي يساهم في تحسين ظروف الزراعة في تلك المناطق، كذلك، يجب تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وتحسين الأسواق الزراعية لتمكين الفلاحين من تحقيق دخل مناسب، إذ يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين آليات التسويق وتوفير بنية تحتية فعالة لتوزيع المنتجات الزراعية.

**2-6- العمل على ترقية الصادرات الزراعية:** يهدف العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات إلى تنمية وتطوير القطاع الزراعي بشكل متنوع، وذلك لتلبية الاحتياجات المحلية وتصدير الفائض من المنتجات. ويتطلب ذلك دوراً فاعلاً

من قطاع الخدمات في التنسيق بين القطاعات المختلفة، بحيث تكون وسائل المواصلات أحد العوامل الأساسية لنقل الإنتاج الزراعي إلى المصانع لتحويله إلى سلع استهلاكية، وأيضاً يساهم في نقل المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

### الفرع الثالث: معوقات التنمية الزراعية

معوقات التنمية الزراعية هي العوامل التي تعوق أو تحد من تحقيق التقدم والازدهار في قطاع الزراعة، وتنوع هذه المعوقات وتختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، ولكن من بين أهم المعوقات الشائعة التي يمكن أن تواجه التنمية الزراعية نجد أولها متمثل في:

**1-المعوقات الأرضية:** تعتبر من أهم صفات الأرض الصالحة للتنمية الزراعية هي اختبار الأرض وفحصها والتأكد من ملاءمتها للمشروع المقترح، ويعتمد هذا الفحص التصنيفي على قياس محتوى المساحة من الأملاح الذائبة، فعندما يتضح لنا من هذا الفحص أن الأرض تحتوي على تركيز عالي من الأملاح الذائبة، فإنه يعتبر هذا النوع من الأرض عائقاً لعملية التنمية الزراعية، إذ يؤدي ارتفاع تركيز الأملاح الذائبة بالأرض إلى منع نمو النباتات، وحتى إذا نمت النباتات فإنها ستكون ضعيفة وإنتاجها سيكون منخفضاً، بحيث تحتاج هذه النباتات إلى كميات كبيرة من الماء لطرد الأملاح ومكافحة التأثير السلبي للأملاح على نموها، هذا يعني أن استدامة زراعة المحصول في مثل هذه الأراضي ستكون مرهونة بالري الدوري والمستمر لتقليل تراكم الأملاح، لهذا السبب، فإن الأراضي ذات التركيز العالي من الأملاح الذائبة يُعتبر وضعاً صعباً لمشروع التنمية الزراعية، ويمكن أن تكون الظروف السيئة هي التحدي الأكبر الذي يواجه المشروع في مسعاه للنجاح<sup>1</sup>.

كذلك من بين المعوقات التي يجب التطرق إليها هي<sup>2</sup>:

**2-المعوقات المائية:** نجد بعض المعوقات المرتبطة بالماء في مشروعات التنمية الزراعية، وللتغلب عليها، يمكننا اتخاذ بعض الإجراءات كاختيار المحاصيل القليلة الاستهلاك المائي، ما يمكن اختيار محاصيل زراعية تتطلب كميات ماء أقل لنموها مثل الشعير والقمح، حيث تتمتع هذه المحاصيل بقدرة على تحمل الجفاف بشكل أفضل، كذلك تجنب المحاصيل الاستهلاكية للماء، بحيث ينبغي تجنب زراعة المحاصيل التي تحتاج إلى كميات ماء كبيرة لنموها مثل الأرز وقصب السكر، حيث يمكن أن تؤدي هذه المحاصيل إلى استنزاف الموارد المائي، كذلك اللجوء إلى التحقق من جودة الماء قبل البدء في مشروع التنمية، بحيث يجب التأكد من جودة الماء المستخدم، وينبغي أن يكون الماء خالياً من الملوثات والأملاح الزائدة التي يمكن أن تؤثر على نمو النباتات، يجب كذلك استخدام الاحتياجات الغسيلية في حالة وجود تركيزات عالية من الملوحة في الماء، ويمكن

<sup>1</sup> - عبد المنعم محمد بلبع، التنمية الزراعية في مصر والوطن العربي (عوامل النجاح والمعوقات)، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية مصر، 2005، ص: 165.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 180-183

استخدام الاحتياجات الغسيلية لتخفيف تأثير الملوحة على النباتات، وهذا يتضمن استخدام مقادير زائدة من الماء لغسل التربة والتخلص من الملوحة الزائدة.

**3-المعوقات المناخية:** عند فحص أرض المنطقة، يجب التعرف جيداً على مناخها، بما في ذلك معدل سقوط الأمطار، درجات الحرارة، وفترات الحرارة الشديدة، سواء الارتفاع الكبير في درجات الحرارة أو البرودة الشديدة، وينبغي عليه اختيار المناطق التي تخلو من هذه الفترات الشديدة لضمان نمو وازدهار المحاصيل المزروعة، وذلك بالتعرف على هذه العوامل المناخية والاختيار الجيد للمناطق المناسبة، ما يمكن من تحقيق نجاح المحاصيل وضمان توفير الظروف المناسبة لنموها وتحسين الإنتاج الزراعي.

**4-المعوقات التنفيذية:** ترجع هذه المعوقات من عدم كفاية الاستثمارات والانتظار حتى تتم الموافقات واعتمادات إضافية وعدم الخبرة الملائمة للعمال خصوصاً في المشروعات الزراعية الصناعية، التي قد تحتاج إلى خبرات ميكانيكية، كذلك، عدم كفاية وسائل إعاشة للعاملين ما ينفهم من الإقامة في أرض المشروع، نجد كذلك ضعف الناحية الإدارية لبعض هذه المشروعات خصوصاً الزراعية الصناعية ذات الحجم الكبير ما يستلزم خبرات إدارية على مستوى عالٍ قلما يتوفر في بعض الدول ويستخدم في أغلب مشروعات التنمية الطرق الحديثة للري ما يستوجب التدريب عليها ومواكبة التقدم التكنولوجي.

**5-المعوقات المالية:** من بين المعوقات الرئيسية للتنمية الزراعية هي الاستثمارات، وقد يزداد تأثيرها بشكل خاص في مشروعات التنمية التابعة للقطاع الخاص نظراً للمخاطر المحتملة التي قد تنشأ عن تصرفات صاحب المشروع في إدارة شؤونه المالية، مثل المضاربة في البورصة وغيرها، إذ تحتاج التنمية الزراعية إلى استثمارات كبيرة لتمويل متطلبات المشروع، خصوصاً في المناطق الصحراوية حيث تتطلب تنفيذ مشروعات للري بناء سدود وقنوات ومضخات، فعادةً تقوم الحكومات بتنفيذ هذه المشروعات، ولكن لوحدها لا تستطيع توفير كل المبالغ المطلوبة، لذلك يمكن أن يساهم القطاع الخاص في تمويل هذه المشروعات، كما يمكن أن تلجأ الحكومات إلى الاقتراض لتمويل جزء من هذه المشروعات أو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فلتحقيق التنمية الزراعية يستلزم إدخال مبالغ مالية كافية لشراء المعدات اللازمة وتنفيذ البنية التحتية من طرق ومسالك وقنوات ومضخات.

## المبحث الثاني

### الإطار النظري للسياسات الزراعية

تضع المؤسسات الحكومية في أي بلد مجموعة من الإجراءات والتوجيهات والتي تريد الوصول بها إلى أهداف محددة في القطاع الزراعي من تحسين أوضاع فلاحين والمجتمعات الريفية وتحقيق الأمن الغذائي وتعرف بالسياسات الزراعية التي هي مرتبطة بتحقيق أهداف البلد الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالزراعة فتتمثل في كل البرامج الزراعية التي تسطرها لتطوير

القطاع و الوصول إلى الكفاءة الإنتاجية ما يتطلب التنسيق بين الحكومات والمزارعين و تحديد الأدوار و المسؤوليات لتنفيذ هذه السياسات وهنا سنحاول التطرق إلى مفهوم السياسة الزراعية وأهدافها وأهم خصائصها وأنواعها وإلى جميع المضامين التي جاءت بها.

## المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأهداف السياسات الزراعية

### الفرع الأول: مفهوم السياسات الزراعية

**1- من الجانب السياسي:** إذا وضعنا السياسات الزراعية من منطلق سياسي فهي مجموعة البرامج والخطط التي تصدرها الحكومة لتوجيه ودعم النشاط الزراعي بأسلوب شامل أو جزئي، تُستخدم كافة الآليات والمرافق العمومية بهدف تحقيق التنمية الزراعية، وذلك لتوفير الغذاء بأسعار منخفضة للمواطنين محلياً، وتخفيف حدة الفقر، والتخلص من السبع الغذائية، وتحقيق الاستقرار السياسي، وتُصدر السياسات الزراعية عادة كبرامج ومخططات من قبل وزارة الزراعة، كونها الهيئة السياسية المسؤولة عن تطوير وتنمية القطاع الزراعي، وقد يكون هذا بناءً على تعاون بين المسؤولين على المستوى المركزي والفاعلين المحليين في الميدان الزراعي، أو بناءً على المعطيات التي تقدمها البيروقراطية المحلية لصانع القرار على المستوى المركزي، وتتبع صيغ السياسات الزراعية بين التكنوقراطية والسياسية، حيث تعكس الصيغة الأولى رؤية المسؤولين التنفيذيين على مستوى الحكومة والوزارة، بينما تتأثر الصيغة الأخيرة بالمعطيات السياسية وتتبع الطرق السياسية لاتخاذ القرارات، عموماً، تعتبر السياسات الزراعية فرعاً من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو والاستدامة في القطاع الزراعي وتحسين ظروف المزارعين والمجتمعات الريفية.<sup>1</sup>

**2- من الجانب القانوني:** كذلك تعتبر السياسة الزراعية من منطلق قانوني أنها هي مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة للتحكم في القطاع الزراعي وتحقيق أهداف محددة توضع في الخطط الزراعية. تهدف هذه السياسة إلى تنظيم النشاط الزراعي وتوجيهه وتحديد مساراته لضمان تحقيق التنمية الزراعية، وتشمل السياسة الزراعية مجموعة من التشريعات والقوانين التي تساعد على تحسين البنية التحتية الزراعية، وتوفير الدعم والحوافز للمزارعين، وتشجيع التكنولوجيا الحديثة في الزراعة. كما تعمل على ضبط النشاط الزراعي ووضع حدود للتجاوزات التي قد تؤثر سلباً على القطاع الزراعي داخل الدولة.<sup>2</sup>

**3- من الجانب الاقتصادي:** فيما هناك مفهوم آخر ذو دلالة اقتصادية يظهر على أن السياسة الزراعية هي فرعاً من السياسة الاقتصادية، وتهدف إلى تحسين وتطوير القطاع الزراعي، وتسعى السياسة الزراعية إلى تحقيق اشباع مستهلكي

<sup>1</sup> - مزاري فضيل إبراهيم، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: 1962-2016، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018، جامعة الجزائر3، ص: 17.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 18.

السلع الزراعية وضمن توفير احتياجات المجتمع من الغذاء والمحاصيل الزراعية بأسعار معقولة، بالإضافة إلى ذلك، وتهدف السياسة الزراعية إلى تحسين ربحية المزارعين وتشجيع الكفاءة الإنتاجية واستخدام الموارد الزراعية بأفضل طريقة ممكنة، وتحقيق أهداف السياسة الزراعية يتطلب التنسيق الجيد بين مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى، وضمن توافق السياسات لتحقيق النتائج المرجوة<sup>1</sup>.

إذن حسب كل هذه المفاهيم نستنتج أن مفهوم السياسات الزراعية هي المجموعة الشاملة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة أو الجهات المعنية لتحقيق أهداف محددة في قطاع الزراعة، وتُصاغ هذه السياسات لتوجيه وتنظيم النشاط الزراعي، وتشمل السياسات الزراعية العديد من المجالات والجوانب التي تؤثر في إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية وتحسين ظروف المزارعين والمجتمع الريفي، وتتفاوت السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى حسب الاحتياجات والظروف المحلية والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي. وتعد السياسات الزراعية أحد أهم أدوات الحكومات لتحقيق الاستدامة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الزراعي.

### الفرع الثاني: أهداف السياسات الزراعية

هناك من أدرجها في خمسة أهداف رئيسية ذات علاقة بأهداف التنمية المستدامة وهي<sup>2</sup>:

**-الجدوى الاقتصادية:** يجب أن تقدم الاستراتيجية فوائد اقتصادية حقيقية للقطاع الزراعي رغم أهمية التقييد بالانضباط المالي، وهذا يعني على سبيل المثال ألا تكتفي بتعريض القطاع لقيود ميزانية برنامج التكيف الهيكلي. يجب أن نتذكر أهمية التنمية الزراعية لنمو الاقتصاد بأكمله.

**-الجدوى الاجتماعية:** يجب أن تعمل الاستراتيجية أيضاً على تحسين الرفاهية الاقتصادية للفئات ذات الدخل المنخفض والمجموعات المحرومة الأخرى، بما في ذلك النساء، وإلا فإنها ستفقد الجدوى الاجتماعية بشكل كامل.

**-الجدوى المؤسسية:** يجب أن تكون المؤسسات التي تم إنشاؤها أو دعمها من قبل السياسة قوية وقادرة على الاستقلال في المستقبل، على سبيل المثال، المؤسسات المالية التي تخدم فقط كفروع لمنح الائتمان للمزارعين والمربين يجب أن تكون لديها القدرة الذاتية لجمع المخاطر وإلا فإنها ستكون لها عمر محدود. بنفس الطريقة، الخدمات البحثية والتطوير الزراعي التي يدعمها بشكل رئيسي القروض والمنح الدولية ليست مستدامة على المدى الطويل.

<sup>1</sup> - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008، ص: 74.

<sup>2</sup> -Roger D. Norton, **les politiques de développement agricole**, concepts et expériences, chapitre2, Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, Rome 2005.p:28.

-الجدوى البيئية: يجب وضع سياسات تشجع على إدارة مستدامة للغابات وموارد الصيد وتسمح بتقليل التلوث المائي وتدهور التربة الناجم عن الأنشطة الزراعية في بعض البلدان. يجب أن تسعى السياسة الزراعية للتحديات التي تواجهها في تباطؤ أو وقف توسع الحدود الزراعية، أي المناطق التي يمكن زراعتها فقط بتسخين الأشجار.

قد يفضل بعض المراقبين وصف هذه المبادئ بأنها أهداف وليست توجيهات وبعضها قد يكون أمرًا شخصيًا يعتمد على حالة كل بلد. وقد تحتاج أيضًا إلى توسيع القائمة أعلاه لتوجيه صياغة استراتيجية وسياسة قطاع الزراعة.

كذلك من بين الأهداف المهمة بصفة عامة نجد<sup>1</sup>:

✓ تحقيق الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد، وذلك عن طريق ترشيد استخدامها وتقليل الفاقد الاقتصادي فيها، مع النظر في فرص التكاليف البديلة لتوزيع الموارد.

✓ تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة داخل القطاع الزراعي وبينه وبين باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، بالاستناد إلى معايير العدالة التوزيعية التي يقرها المجتمع.

✓ الاهتمام بالبيئة واستدامتها، وذلك بالاستفادة من الموارد الزراعية بطريقة تحميها ولا تؤدي إلى استنزافها أو تدهورها.

فعلى الرغم من ترابط هذه الأهداف، إلا أنها لا تسير في اتجاه واحد وإنما تتعاون متباعدة لتحقيق هدف واحد، وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية بطريقة تتوافق مع شروط التنمية الزراعية المستدامة، ويتم تحقيق هذه الأهداف عن طريق مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تحدد نجاح أو فشل الخطة الاقتصادية الزراعية، ويجب تمييز بين الأهداف والوسائل عند تحليل السياسة، حيث قد تكون الأهداف ملائمة ولكن الوسائل غير مناسبة، وهذا يؤدي إلى فشل المنهج، لذا يتطلب الترابط بين الوسائل والأهداف للوصول إلى النتائج المرجوة منها، وفي العقود الأخيرة، كان هناك اهتمام واسع بزيادة الإنتاج الزراعي كهدف أساسي في السياسة الزراعية، واحتلت الحبوب مكانة مرموقة ضمن هذا الهدف. ومع ذلك، بينت التجربة أن زيادة الإنتاج لا يتناسب تمامًا مع زيادة الرفاهية الاقتصادية في الأرياف، ولذلك يجب أن تأخذ مفاهيم التنمية الزراعية وأهدافها في الاعتبار، إذ تمثل الأهداف الاقتصادية في قبولها عندما تُحققُ إسهامات اجتماعية تتجلى في الرفاهية الاقتصادية<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: أهمية السياسات الزراعية

تأتي أهمية السياسة الزراعية من دورها الحيوي والحساس كوسيلة تعتمد عليها الحكومة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية، وهذا الدور ذو أهمية بالغة في الدول النامية حيث تواجه العديد من التحديات مثل نقص الموارد وحجم السوق المحدود وتفتت الأراضي وصغر حجم وحدات الإنتاج. يتطلب ذلك تدخلات متعددة في نظام الإنتاج والتسويق لتحسين الظروف التنافسية

<sup>1</sup> - رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2012، ص: 37.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 38.

وتطوير الأداء الزراعي وتحقيق توزيع أكثر عدلاً لمصادر الثروة والدخل، وتتأثر سياسة الزراعة بالعديد من الجوانب التاريخية، والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية ونشرحها كما يلي<sup>1</sup>:

- من الناحية التاريخية يظهر أن عمليات التنمية الاقتصادية عادة ما تترك المزارعين وراءهم، مما يبرز أهمية السياسة الزراعية في رفع مستوى معيشة هؤلاء المزارعين.

- من الناحية الجغرافية، يعتمد الأمر على عامل الكثافة السكانية، أي مساحة الأرض لكل فرد، مما يؤثر على استدامة الزراعة وقدرتها على تلبية احتياجات السكان.

- من الناحية الاقتصادية، يميل دور الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى التراجع في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة كنشاط اقتصادي، وقد يؤدي هذا التراجع إلى فقدان المزارعين للدخل واضطرارهم لمغادرة مهنة الزراعة للعمل في مجالات أخرى، وهذا يدفع بضرورة الاعتماد على الدعم والحماية للحفاظ على استدامة الزراعة واستمراريتها.

- من الناحية الاجتماعية، تظهر اهتمامات المجتمع بالبيئة ورعاية الحيوان وتوفير الغذاء الصحي والأمن، وتصبح هذه القضايا أكثر أهمية كلما ازدادت الثروة والاستقلالية للمجتمعات وتباعدت عن الاعتماد الكلي على مصادر الغذاء التقليدية.

وتتجلى أهمية السياسة الزراعية في ثلاثة نقاط رئيسية<sup>2</sup>:

- تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية من الموارد المستخدمة وزيادة الدخل الزراعي بأقل تكاليف ممكنة .

- تحقيق توزيع أكثر عدلاً للدخل والثروة داخل القطاع الزراعي وبينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى .

- المحافظة على الموارد الزراعية واستغلالها بشكل مستدام لضمان استمرارية التنمية الزراعية.

إذن كخلاصة عامة تتمحور أهمية السياسات الزراعية في عدة جوانب حساسة، بحيث تعتبر وسيلة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية الزراعية، وتُساهم هذه السياسات في توفير الغذاء للمجتمع وضمان الأمن الغذائي، كما تلعب دوراً اقتصادياً مهماً في تحسين الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى ذلك، تعزز السياسات الزراعية استدامة الموارد الزراعية وتُساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئي، وتهدف هذه السياسات أيضاً إلى تحسين مستوى المعيشة للمزارعين وتعزيز الاستدامة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل مستدامة وتحسين الدخل الزراعي، وتُساهم السياسات الزراعية أيضاً في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال تنظيم الممارسات الزراعية والحفاظ على

<sup>1</sup> - سفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص:66-67.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص:67.

البيئة والموارد الطبيعية. وبذلك، تُعد السياسات الزراعية أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والاستدامة الشاملة في المجتمعات.

## المطلب الثاني: متطلبات وخصائص السياسات الزراعية وأنواعها

### الفرع الأول: متطلبات السياسات الزراعية

إن السياسة الزراعية، والتي تشكل جزءاً من السياسة العامة، تلعب دوراً حيوياً في تحسين الاقتصاد الوطني ورفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية العامة، ولكي تكون هذه السياسة فعالة، يجب توافر بعض المتطلبات الضرورية، ومنها أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني، وتسعى للصالح العام وتمتلك منهجاً عملياً يُشرف على تنفيذه. يُطلق على هذه الهيئة اسم "الهيئة العامة"، وعلاوة على ذلك، يجب أن تحدد السياسة الزراعية أهدافاً وغايات معينة تترجم تطلعات ورغبات الأفراد في المجتمع. كما ينبغي أن تكون لهذه السياسات وسائل تُستخدم لتحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة وجهد ممكن، وعند اختيار الوسائل والإجراءات المناسبة، يجب مراعاة الظروف المحلية التي تؤثر في تنفيذ المنهج العملي للسياس، ويتألف المنهج العملي للسياسة الزراعية من أربعة عناصر رئيسية وهي:

- أولها الهيئة العامة أو السلطة المسؤولة عن تطبيق المنهج العملي، وهي عادة الحكومة أو جهة حكومية تمثلها. تكون هذه الهيئة مسؤولة عن وضع المنهج العملي واختيار الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف المطلوبة ومتابعة تنفيذها،

- ثم يتم تحديد الهدف أو الغاية التي تسعى الهيئة العامة لتحقيقها أو إنجازها، بحيث يجب أن تكون الأهداف واضحة ومفهومة لدى القائمين على السياسة. وقد يحدث تعارض أحياناً بين الأهداف، ويتعين بالتالي اتخاذ قرارات موازنة بينها بناءً على الأولويات والأفضلية.

- الخطوة الثالثة هي اختيار وسائل وإجراءات مناسبة لتحقيق الأهداف المحددة، ويتطلب اختيار الوسائل الملائمة فهماً دقيقاً للفاعليات الاقتصادية والاجتماعية، والتوافق مع الظروف والاحتياجات المحلية، فيجب أن تكون هذه الوسائل قانونية ومقبولة لدى الأفراد المعنيين بها.

- وأخيراً، تتأثر تنفيذ السياسة الزراعية بالظروف المحيطة بها، وهي التأثيرات الفنية والثقافية والاقتصادية والسياسية، يوجب مراعاة هذه الظروف عند وضع السياسة واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة<sup>1</sup>.

مما سبق وباختصار فإن متطلبات السياسات الزراعية تتمثل في:

- رؤية استراتيجية: وضع هدف واضح ومحدد لتحقيق التنمية الزراعية وتحسين القطاع الزراعي.

<sup>1</sup> - عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 290-295

- تخطيط دقيق: وضع خطة عمل تحدد الخطوات والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة.
- استناد إلى البحث العلمي: اعتماد القرارات على أدلة وبيانات علمية دقيقة لتحسين الإنتاج والكفاءة.
- مشاركة المجتمع المحلي: الاستماع إلى احتياجات المزارعين والمعنيين بالقطاع ومشاركتهم في صياغة السياسات.
- الاستدامة البيئية: وضع سياسات تحافظ على الموارد الطبيعية وتدعم الزراعة المستدامة.
- تحسين البنية التحتية: تطوير البنية التحتية الزراعية لتحسين الوصول إلى المياه والنقل والتسويق.
- تشجيع الاستثمار: توفير التشجيعات والدعم المالي لجذب الاستثمارات في القطاع الزراعي.
- توفير التأمين الزراعي: تقديم حماية مالية للمزارعين ضد المخاطر الطبيعية والاقتصادية.

### الفرع الثاني: خصائص السياسات الزراعية

تتميز السياسات الزراعية المطبقة في أي دولة بمرونتها وتغيرها عبر الزمن، حيث تتطور أهدافها وأساليبها في مختلف مراحل التنمية. تتم هذه التعديلات بناءً على الخبرات السابقة ونتائج تطبيق السياسات في المراحل السابقة، وتلبيةً لتحديات الظروف الداخلية والتطورات العالمية التي تؤثر بشكل كبير على القطاع الزراعي، وتحظى السياسات الزراعية بثلاث خصائص رئيسية هي<sup>1</sup>:

- الكفاءة: حيث تهدف هذه السياسات إلى تطوير واستغلال الموارد الزراعية المتاحة بفاعلية، مع التركيز على الجدوى الاقتصادية والميزة التنافسية، ويتم ذلك من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز الإنتاجية الزراعية.
- الديمومة: تسعى هذه السياسات إلى الحفاظ على استدامة الموارد الزراعية مثل المياه والتربة والثروات الأخرى، وضمان تنميتها وحمايتها لضمان الإنتاجية المستدامة في المستقبل، وتشجع أيضاً هذه السياسات على توفير مناخ استثماري مناسب لقطاعي القطاع العام والخاص لتحقيق التطور الاقتصادي.
- العدالة: تهدف هذه السياسات إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل قطاع الزراعة وبينه وبين باقي القطاعات، وتسعى أيضاً لتوفير فرص متساوية للعاملين في القطاع الزراعي، بما في ذلك صغار المزارعين، وزيادة دخولهم وتحسين مستويات معيشتهم.
- الواقعية: تهدف السياسات الزراعية إلى أن تكون واقعية وملمة بالمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي، بحيث تحدد أهدافها بناءً على الواقع وتتجنب الأهداف الخيالية أو الأمنيات غير الممكنة. يجب أن تعالج هذه السياسات

<sup>1</sup> - هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16-18.

التحديات والمشاكل الحقيقية التي يواجهها القطاع الزراعي وتكون قادرة على تحقيق تلك الأهداف وفقًا لإمكانيات المجتمع وظروفه.

➤ المرونة: ينبغي أن تتمتع الأهداف الزراعية بمرونة عالية، بحيث يمكن تعديلها وتكييفها مع التحديات المتغيرة والظروف الطارئة التي قد تواجه القطاع الزراعي. يجب أن تكون السياسات الزراعية قادرة على التكيف والتعامل مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على الزراعة.

➤ الشمولية والتكامل: يجب أن تكون الأهداف الزراعية شمولية، بحيث تشمل كافة جوانب المشكلة وتأخذ في الاعتبار التنوع الزراعي واحتياجات القطاع الزراعي بشكل شامل. يجب تفادي أي نمط من التناقض بين أهداف السياسات الزراعية وضمان تكاملها وتعاونها مع بعضها البعض لتحقيق النتائج المرجوة.

➤ التوقيت الزمني: يجب تحديد فترة زمنية محددة لتحقيق الأهداف الزراعية، بحيث يمكن تقييم النجاح أو الفشل وفعالية تلك السياسات. يجب أن يتم ربط تلك الأهداف بالتخصيص المناسب للموارد لضمان النجاح في تحقيقها.

### الفرع الثالث: أنواع السياسات الزراعية

**1- سياسة الإصلاح الزراعي:** الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة وكمصطلح يفتقر إلى معنى دقيق وثابت، نظرًا لتغيرات مفهومه مع مرور الزمن، فالإصلاحات التي تم تنفيذها في الماضي قد تختلف عن تلك التي تم تنفيذها في وقت لاحق، وتختلف أيضًا من دولة إلى أخرى ومن وجهة نظر مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لذلك، يمكن صياغة مفهوم للإصلاح الاقتصادي على أنه عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض وإزالة الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال تبني مجموعة متنوعة من التدابير والسياسات العامة. يهدف الإصلاح إلى تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فهذا المفهوم يشمل التأكيد على العملية المنظمة والشمولية للتغييرات، والتركيز على التدابير السياسية العامة كأساس لتحقيق التحسين الاقتصادي. كما أنه يلاحظ أهمية تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار والاستفادة من الفوائد الاقتصادية للمجتمع بشكل عام<sup>1</sup>.

فعليه فالإصلاح الزراعي ظهر في الخمسينيات والستينيات والنصف الأول من السبعينيات، عُرف بأنه عملية تهدف إلى إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء للاستفادة منها وضمان كسب لقمة العيش الكريم للعائلات الفلاحية، ويشمل هذا الإصلاح أيضًا إجراءات لتوزيع وسائل الإنتاج الزراعي الأخرى، مثل معدات ومنشآت تربية المواشي وأدوات الزراعة ومياه الري، فالهدف الرئيسي للإصلاح الزراعي هو تحقيق توزيع عادل للمداخل الزراعية بين المالكين الكبار والفلاحين الفقراء، ويتم تنفيذ الإصلاح الزراعي عادة على مراحل، حيث يتم في المرحلة الأولى تحديد حد أقصى للملكية

<sup>1</sup> - محمد علي حزام غالب المقلبي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص:20.

الزراعية ينطبق على كامل البلاد أو على مناطق محددة، وفي المرحلة الثانية، تتدخل الدولة لتقوم بتوزيع الأراضي الزراعية التي تتجاوز هذا الحد على الفلاحين الفقراء، ويعود الدافع للإصلاح الزراعي إلى وجود أصحاب أراضي زراعية ضخمة يقومون بتأجيرها للآخرين، بينما يعيشون في المدن دون أن يهتموا بالاستثمار الفعلي في هذه الأراضي، إن مصدر دخلهم الوحيد هو الإيرادات التي يحصلون عليها من هذه الممتلكات، وينفقونها على الترف والمضاربات أو يحوّلونها إلى الخارج، مما يعيق الاستثمار الفعال في القطاع الزراعي، ومن جهة أخرى، لا يهتمون بمعرفة مدى ربحية أراضيهم، حتى وإن كانت العائدات ضئيلة، بسبب مساحة أراضيهم الكبيرة التي تصل إلى مئات أو آلاف الهكتارات. وبالتالي، لا يحرصون على تحسين الإنتاج باستخدام التكنولوجيا الحديثة، هذا التصرف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج نسبياً، مما يؤثر سلباً على وضع القطاع الزراعي بشكل عام والاقتصاد بشكل عام<sup>1</sup>.

فالهدف الأساسي للإصلاح الزراعي هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال المساهمة في تحقيق المساواة في توزيع ملكية الأراضي، ويتركز الإصلاح عادة على توزيع الأراضي غير المستغلة التي تملكها الدولة، مثل الغابات أو الأراضي البور، بهدف تحسين الحصول على خدمات الريفية، كما يهدف أيضاً إلى تحسين الإنتاج الزراعي عن طريق إعادة توزيع الأراضي غير المستعملة أو غير المستغلة بالكامل، ويشمل الإصلاح الزراعي أيضاً إعادة هيكلة حيازة الأراضي ووسائل الإنتاج بما يتناسب مع احتياجات المجتمع الريفي، ويتضمن ذلك توفير خدمات الدعم للمزارعين وسكان المناطق الريفية الأخرى، وذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية وزيادة الإنتاجية الزراعية<sup>2</sup>.

والأساليب المتبعة في الإصلاح الزراعي فتكون غالباً كالآتي<sup>3</sup>:

- تحديد سقف لمساحة الملكية الزراعية: حيث يتم تحديد حد أقصى لمساحة الأرض التي يمكن للفرد أن يمتلكها، بهدف تحقيق توزيع أكثر عدالة وتنوع في الملكية الزراعية.
- توزيع الفائض على صغار الفلاحين: بعد تحديد السقف، يتم وضع الفائض الزراعي الذي يزيد عن هذا الحد تحت تصرف الدولة، وتقوم الدولة بتوزيع هذا الفائض على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي بما يكفل لهم ولعائلاتهم مستوى معيشة كريم.
- تعويض المالكين الكبار: يحصل المالكون الذين تم تخصيص أراضيهم فوق السقف المحدد على تعويضات مالية من قِبَل الدولة.
- سداد ثمن الأرض بالأقساط: يقوم الفلاح الذي حصل على أرض من الفائض بسداد ثمنها للدولة على عدة أقساط وعلى مدى فترة زمنية محددة.

<sup>1</sup> - منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2000، ص: 23.

<sup>2</sup> - فاطمة بوخاري، دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، رسالة دكتوراه، جامعة البليدة 2، 2019، ص: 120.

<sup>3</sup> - منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

- تطبيق نظام تعاوني: يشجع الفلاحون على الانخراط في نظام تعاوني يهدف إلى تحسين الزراعة بإدخال التقنيات والأساليب الحديثة والمكائن الزراعية.

لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الصعوبات في تحقيق هذه الإجراءات، كما أن عملية الإصلاح الزراعي غالباً ما تكون مكلفة.

يستلزم لنجاح الإصلاح الزراعي كذلك تحقيق بعض الشروط والمستلزمات والمتمثلة في<sup>1</sup>:

- يجب تتضمن أهداف منبثقة من أمني ورغبات كل أفراد البلد وهذا ما جاء في قانون الإصلاح الزراعي.
- يجب إيجاد نظام تعاوني للقيام بالإنتاج في كل مراحله ويضمن إدخال الأساليب العلمية والفنية الحديثة.
- توزيع الأرض على الفلاحين بحد أدنى اقتصادي يؤمن العيش للعائلة التي تمارس الفلاحة.
- وضع حد أعلى لأصحاب الأراضي والاستيلاء الأرض الزائدة.
- تحديد العلاقة الزراعية بين أصحاب العلاقة يتضمن العدل والمساواة على أساس عين حصة مناسبة لكل عامل من عوامل إنتاج.
- يجب تصميم السياسة الإصلاحية الزراعية على ضوء سياسة الاقتصادية العامة في البلد، بحيث أن السياسة الزراعية ما هي إلا جزء متمم للسياسة الاقتصادية العامة، التي تشمل الصناعة والتجارة والمالية والنقل وغير ذلك من فعاليات اقتصادية أخرى.

**2- سياسات الثورة الزراعية:** قبل كل شيء، ينبغي التأكيد على أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، ولكنهما يختلفان في الزمن والمكان والبعد الأيديولوجي، ويُفهم الإصلاح عادةً بأنه عملية ترميم وتعديل للوضع القائم بالفعل، في حين تفهم الثورة بأنها تغيير جذري وشامل، تُرفض فيه كل الأشكال والصور الحالية للنظام الاجتماعي، وعُصمت سياسة الثورة في دول تبنت التوجه الاشتراكي، وذلك بحجة تحقيق الملكية الجماعية للأراضي وتوفير فرص عمل للفلاحين وخدمة مصلحة الشعب بشكل عام، ومع ذلك، فشلت هذه السياسة في العديد من الحالات بسبب انحراف الاهتمام نحو الجوانب السياسية على حساب الاحتياجات الاقتصادية وعوامل أخرى، لذلك يجب أن يكون الهدف النهائي لسياسات الزراعة هو رفع كفاءة الإنتاج في قطاع الفلاحين، بغض النظر عن المنهجية المتبعة (إصلاح أو ثورة). ويمكن أن تكون هذه السياسات تشمل تحسين البنية التحتية الزراعية، توفير التدريب والتعليم للفلاحين، دعم التقنيات الحديثة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، لتحقيق أقصى استفادة من الموارد الزراعية وتحسين مستوى المعيشة للفلاحين والمجتمع بأسره<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الوهاب مطر الدايري، مرجع سبق ذكره، ص: 306-307.

<sup>2</sup> - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

نجد كذلك، هناك من يفضل تسمية هذا النهج بـ "سياسة توفير الغذاء ونمط الحياة الزراعية"، ويرون أن الأمن الغذائي يعتمد على الاكتفاء الذاتي ويُقيّم بقدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الغذائية المستهدفة، وأنه يتطلب توفير عوامل الإنتاج مثل الأرض والعمل لتحقيق ذلك<sup>1</sup>.

استنتجا مما سبق فإن سياسات الثورة الزراعية تشير إلى سياسات وبرامج تهدف إلى تحسين وتحويل القطاع الزراعي بشكل جذري، وتمثل هذه السياسات عادة في تغييرات هيكلية واجتماعية في نظام الملكية للأراضي والموارد الزراعية، وتحسين ظروف العمل والإنتاج للفلاحين، وتعزيز الإنتاجية الزراعية والتكنولوجيا الحديثة.

تُعتبر الثورات الزراعية جزءًا من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفلاحين وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي بشكل عام. يتم تطبيق هذه السياسات عادة في البلدان النامية التي تعاني من تحديات اقتصادية واجتماعية تؤثر على الفلاحين وتقلل من إنتاجيتهم، والثورة الزراعية في الجزائر والعراق أحد النماذج لذلك، وتعتبر سياسات الثورة الزراعية أحد الأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيق التنمية الزراعية والاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي للمجتمعات الريفية، ومع ذلك، فإن تطبيق هذه السياسات يتطلب تعاون مشترك بين الحكومة والمجتمع المحلي والمنظمات الدولية لضمان نجاحها واستدامتها.

**3- سياسة التوجيه الزراعي:** تجدر الإشارة إلى أن السياسة التوجيهية الزراعية تم استخدامها بشكل مختلف بين الدول الرأسمالية، حيث تجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، وهدف هذه السياسة الأساسي هو تحسين كفاءة القطاع الزراعي، وتُستخدم التدخلات الحكومية عندما يكون ذلك ضروريًا لتحقيق هذا الهدف، وقد أظهرت هذه السياسات نجاحًا اقتصاديًا من خلال زيادة الفائض الاقتصادي في القطاع الزراعي، مما أدى إلى خلق الظروف الملائمة للتطور الصناعي، وبفضل هذه السياسات، تم تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة توفر المواد الخام الزراعية التي تعد أساسًا للصناعة<sup>2</sup>.

إذن نستنتج أن مفهوم سياسة التوجيه الزراعي هي استراتيجية حكومية تهدف إلى توجيه وتنظيم النشاط الزراعي في البلد لتحقيق أهداف محددة، وتهدف هذه السياسة إلى تحسين فعالية القطاع الزراعي، وزيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الريفية والاقتصادي، وتعتمد فعالية سياسة التوجيه الزراعي على التنسيق الجيد بين الحكومة والفلاحين والمؤسسات الزراعية والمنظمات المعنية، وعلى معرفة الاحتياجات والتحديات الزراعية الفعلية في البلد، فمن خلال تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي الضروري، يمكن لسياسة التوجيه الزراعي أن تكون أداة قوية لتعزيز القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعود نجاح هذه السياسات جزئيًا إلى استخدام الحكومات للتدخل الحكيم والمنظم في

<sup>1</sup> - صالح العصفور، السياسات الزراعية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 21، سبتمبر 2003، ص:4-5.

<sup>2</sup> - عبد القادر شويرفات، السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وامكانيات التصدير، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019، ص:24.

السوق الزراعية لتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية، وبفضل هذه السياسات، تم تحسين ظروف العمل في القطاع الزراعي وزيادة دخل الفلاحين، مما ساهم في تحسين مستوى المعيشة للمجتمعات الريفية.

### المطلب الثالث: مضامين السياسات الزراعية

تُعتبر السياسات الزراعية عبارة عن إجراءات وخطط تنفذها الحكومات لتوجيه وتنظيم القطاع الزراعي في البلاد، وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق أهداف محددة تتعلق بالأمن الغذائي، زيادة الإنتاجية، تحسين مستوى المعيشة للفلاحين، تحسين البنية التحتية، وتعزيز التنمية للقطاع الزراعي، وتنوع مضامين السياسات الزراعية وفقاً للبلد والتحديات التي تواجهها الزراعة في تلك البلدان ومن بين المضامين الشائعة للسياسات الزراعية نجد كل من:

-السياسات الإنتاجية، السياسات السعرية، السياسات التسويقية، السياسات التمويلية.

في هذا المطلب سنحاول شرح كل سياسة من هذه السياسات لنوضح أكثر مضمون السياسات الزراعية مع التطرق إلى بعض السياسات الزراعية الأخرى التي لا تقل أهمية عن هذه.

### الفرع الأول: السياسات الإنتاجية

**1- مفهوم السياسات الزراعية الإنتاجية:** تعدّ السياسات الإنتاجية أساسية وحيوية في كل السياسات الزراعية الأخرى، فهي تعتبر الأصل من حيث الأهمية، حيث لا يمكن وجود سياسات، أو استراتيجيات تسعير، أو تسويق، أو تمويل وغيرها من دون وجود سياسة إنتاجية واضحة ومتكاملة. إن النجاح والفعالية لباقي السياسات الزراعية يعتمدان بشكل كبير على توفر سياسة إنتاجية فاعلة، وتتضمن السياسة الإنتاجية مجموعة من الأهداف والإجراءات التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج الزراعي لتلبية الحاجة المتزايدة إليه، ويمكن تقسيم السياسة الإنتاجية إلى عدة أصناف تعتمد على الظروف والمتطلبات الخاصة بكل دولة<sup>1</sup>.

إذا باختصار فإن السياسات الإنتاجية (أو السياسات الزراعية الإنتاجية) هي مجموعة من الاستراتيجيات والإجراءات التي تتبناها الحكومات أو المؤسسات المختصة لتوجيه وتنظيم القطاع الزراعي بطريقة تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية بشكل عام. وتعتمد فعالية السياسة الإنتاجية على تنسيق الجهود بين الحكومة والفلاحين والمؤسسات الزراعية والمنظمات المعنية، ويتطلب تحقيق هذه السياسة توجيه الاستثمارات والموارد اللازمة وتشجيع المزارعين على اعتماد الممارسات الحديثة وتطوير القطاع الزراعي بطريقة مستدامة وذات فائدة اقتصادية واجتماعية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 28.

**2- السياسات الفرعية المتعلقة بالسياسة الزراعية الإنتاجية:** هناك عدة سياسات فرعية لها علاقة بسياسة الإنتاجية سنذكر منها<sup>1</sup>:

**2-1- سياسة نمط الحيازة:** سياسة تنظيم نمط الحيازة تتعامل مع ترتيب وإدارة الحيازات الزراعية، سواء كانت ملكية فردية، مشتركة، مؤجرة أو أشكال أخرى، وتشمل هذه السياسة أيضاً تنظيم العلاقات بين أصحاب الحيازات، وتركز أيضاً على تنظيم هيكل الحيازات وتجزئتها، وهي الأمور التي تؤثر في حجم الأراضي المملوكة وتوزيعها، إذ يمكن تمييز نمطين رئيسيين في نمط الحيازة، فالأول يتمثل في النمط الفردي الذي يتضمن ملكية الأفراد أو الشركات للأراضي، وفيه يتحمل المالك مسؤولية إدارة واستغلال الأرض، ويحق له الاستفادة من محصولها. وهو نمط أكثر انتشاراً، أما النمط التعاوني، فيؤدي إلى تجميع الحيازات بهدف تحقيق قوة تفاوض أكبر في تبادل السلع والخدمات، ويمكن أن يكون الهدف أيضاً تشكيل تعاونية يشترك أعضاؤها في الإدارة التعاونية للأراضي، وتوزيع الإنتاج وفقاً لحجم المساهمة في الحيازة والعمل.

**2-2- سياسة استخدام الأراضي:** سياسة توجيه استخدام الأراضي تهتم بتوزيع الأراضي الزراعية على مختلف الأغراض، بما في ذلك المراعي والغابات والمحاصيل البستانية مثل الخضروات والفواكه، بالإضافة إلى تقسيم المساحات بين المحاصيل الغذائية وغير الغذائية، وتتضمن هذه السياسة أيضاً النظر في مستوى تكثيف الإنتاج الزراعي، وكيفية توزيع المساحة المخصصة للزراعة بين الزراعة المروية وغير مسقية.

**2-3- سياسة العمالة:** سياسة العمالة تشمل عدة جوانب متنوعة تؤثر على الجانب العملي في القطاع الزراعي، وتتناول هذه السياسة العديد من الجوانب، مثل تحديد الأجور، وتقديم الحوافز، وتوزيع الفرص الوظيفية، وإدارة الهجرة الداخلية والخارجية لتحديد مناطق تدفق وجذب العمالة، بالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه السياسة عناصر أخرى مثل تنظيم استخدام المعدات الزراعية، وتوفير التدريب والإرشاد الزراعي للعمالة، وهذه الجوانب ذات صلة وثيقة بعملية الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وتؤثر في تكاليف الإنتاج أيضاً. كذلك بدورها ترتبط بأهداف كبيرة مثل تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي وتحقيق الميزة التنافسية في الأسواق.

**2-4- سياسة استخدام المياه:** سياسة الاستفادة من المياه تتضمن العديد من الجوانب المهمة، فهي أكثر تشابهاً مع استراتيجيات الأراضي، إذ أنها ترتبط بحفظ وتطوير موارد المياه وتوزيعها بشكل عادل عبر مختلف القطاعات الإنتاجية، وتهدف هذه السياسة أيضاً إلى تحسين كفاءة الاستخدام المائي وتحقيق أقصى استفادة من هذا المورد الحيوي.

## الفرع الثاني: السياسات الزراعية السعوية

<sup>1</sup> - هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

## 1- مفهوم السياسات الزراعية السعرية:

بالرغم من التعقيد المتصاعد في العلاقات التبادلية بين الأسعار وعرض السلع ونمط الإنتاج وتوزيع الدخل، يؤكد التحليل الاقتصادي أن تغيير الأسعار النسبية للمحاصيل الزراعية، وخاصة المنتجات الغذائية، يلعب دوراً حاسماً في تغيير الدخل الحقيقي المناسب والمطلق لأفراد المجتمع ذوي الدخل المنخفضة. يمكن تجزئة اهتمامات المجتمع بالأسعار الزراعية إلى اتجاهين رئيسيين، الأول يتعلق بالمنتجين مثل الفلاحين والشركات الزراعية، والثاني يتعلق بالمستهلكين. من جهة المستهلكين، يمكن أن يكون التغيير في أسعار بعض المحاصيل الزراعية، مثل الحبوب الغذائية، السبب الرئيسي في التغيير الكبير في النسبة المئوية للدخل الحقيقي للمستهلكين ذوي الدخل المنخفض. ولا يُذكر تغيير مطلقاً أكبر في الدخل الحقيقي للمستهلكين ذوي الدخل المرتفع. بالنسبة للمنتجين، تنعكس آثار التغييرات في السياسات السعرية الزراعية على دخولهم بناءً على حجم الإنتاج الزراعي ومدى استخدام المدخلات. بمعنى آخر، تتأثر تلك الآثار بطبيعة معدلات التبادل التجاري بين المدخلات والمخرجات الزراعية. وعموماً، يمكن أن يكون للتغييرات السعرية تأثيرات أكبر على دخول مزارعي الرأسمالية الكبيرة، بينما يكون هذا التأثير أقل بوضوح في المزارع ذات الأتماط العائلية الصغيرة<sup>1</sup>.

كذلك هناك مفهوم آخر يوضح أن السياسة السعرية الزراعية تعتبر من الأركان الأساسية في السياسة الاقتصادية المتعلقة بالزراعة، حيث تلعب دوراً بارزاً في تحديد مسار أداء القطاع الزراعي، وتهدف هذه السياسة إلى تنظيم مجموعة من الإجراءات واتخاذ القرارات ووضع القوانين التي تؤثر في تشكيل هيكل الأسعار في مختلف مجالات الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم تأثيرها على مستوى المعيشة. وتتجلى أهمية هذه السياسة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث تمثل محاور أساسية تحدد مدى توفر السلع الغذائية الأساسية للفرد، وتحقيق مستوى الاكتفاء الذاتي وجودة الغذاء المتاح. وتستخدم السياسة السعرية الزراعية كأداة ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة لإصلاح الاقتصاد وتصحيح التشوهات الهيكلية في القطاع الزراعي. بينما تمثل التدخلات في تحديد أسعار المنتجات الزراعية واحدة من أدوات السياسة الزراعية الأكثر فعالية على المدى القصير، إذ تُستخدم لتأثير قدرة المستهلكين على الشراء، وتحديد دخول المنتجين الزراعيين وتأثيراتها على الاقتصاد في المناطق الريفية، ومن المهم أن نذكر أن السياسة السعرية الزراعية تتباين في أشكالها وتطبيقاتها بناءً على خصوصيات كل دولة وظروفها الاقتصادية<sup>2</sup>.

فاعتماداً على المفاهيم التي سبقت فإن السياسة السعرية الزراعية هي مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومات أو الجهات المسؤولة عن القطاع الزراعي للتأثير على أسعار المنتجات الزراعية، سواء كان ذلك بزيادة أو خفض الأسعار، وذلك بهدف تحقيق أهداف معينة. وتستخدم السياسة السعرية الزراعية لتحقيق التوازن بين مصالح المنتجين

<sup>1</sup> - سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة العربية (رؤية اقتصادية معاصرة)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1993، ص: 93.

<sup>2</sup> - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

الزراعيين والمستهلكين، وتشجيع الإنتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي، إلى جانب دعم الدخل للمزارعين، وتشمل السياسة السعرية الزراعية مجموعة متنوعة من الأدوات والإجراءات، مثل تحديد الحد الأدنى أو الحد الأقصى لأسعار المنتجات الزراعية، وقد تتفاوت استراتيجيات وأهداف السياسة السعرية الزراعية بحسب كل دولة ووضعها الاقتصادي والاجتماعي، فقد تكون الهدف منها دعم المزارعين الصغار، تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي، توجيه الاستثمارات نحو القطاع الزراعي، أو تحقيق التوازن في الأسواق الزراعية.

**2- أهداف السياسات السعرية الزراعية:** تهدف السياسات السعرية الزراعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، والتي تتنوع حسب السياق الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة. من بين أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية<sup>1</sup>:

- تدعيم الأسعار لتحقيق العدالة بين مختلف السلع باختلاف طبيعتها زراعية أو غير ذلك.
- تدعيم الإستقرارية في أسعار المنتجات الزراعية مع الحد من تأثيرات التغيرات السعرية وتذبذبها
- التوزيع المثالي للدخل الوطني بين مختلف القطاعات والتأثير على هيكلته.
- إدخال العملة الصعبة للبلد وتحقي الاكتفاء الذاتي.
- تقديم حماية للمستهلك مع تأمين حاجياته مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المنتج وتقديم الخدمات لخطط تحقيق التنمية الاقتصادية.
- العمل على استقرارية السلع الغذائية والعمل على الحد من تقلباتها.
- العمل على زيادة الدخل في القطاع الزراعي وبالتالي تحسنه لدى المنتجين الزراعيين.
- زيادة المساحة المزروعة بتغيير الهيكل للإنتاج الزراعي مع بعث الموارد الزراعية غير المستخدمة من جديد.
- تحصل المستهلكين على مختلف السلع بالسعار المناسبة والمضبوطة حسب إمكانياته الداخلية.
- تدعيم الأسعار المتمثل في عملية الشراء من المنتج وتصديرها إلى الأسواق الخارجية.
- تعمل على تخفيض التكاليف المتمثلة في عملية النقل والتخزين.
- دراسة الأسواق لتشجيع المستهلك على طلب المنتجات الزراعية سواء في الداخل أو الخارج.

**3- أدوات سياسات التسعير الزراعية:** تتضمن سياسة التسعير الزراعية مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تستخدمها الحكومات أو الجهات المسؤولة للتأثير على أسعار المنتجات الزراعية وتحقيق أهداف محددة، وهذه هي بعض الأدوات المشتركة في سياسة التسعير الزراعية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص: 34.

<sup>2</sup> - كارلو كافرو، السياسات الزراعية في الدول النامية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، دمشق، 2003، ص: 49-63.

**3-1- السياسات التجارية:** السياسات التجارية تشمل تدخلات حكومية تهدف لضبط حجم الواردات والصادرات، وتؤدي هذه السياسات إلى إنشاء فجوة بين الأسعار المحلية والعالمية، حيث تؤثر أسعار السلع العالمية على استجابة المنتجين والمستهلكين، كذلك تتضمن هذه السياسات تقييدات التجارة التي تحمي المنتجين بكلفة عالية، وتجعل القطاعات المحمية أقل تنافسية في الأسواق العالمية مقارنة بمنافسيهم الدوليين الذين يواجهون أسعاراً أقل، فعلى الرغم من ذلك، تظل بعض أشكال الحماية ضرورية للدول النامية للتعامل مع آثار المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول الأغنى والتي تحافظ على انخفاض متصنع في الأسعار العالمية، بحيث تكون الآثار السلبية لانخفاض أسعار المنتجات الأساسية مثل القمح والأرز خاصة قاسية بالنسبة للعائلات الفقيرة في المناطق الريفية التي تعتمد بشكل كبير على إنتاج هذه المنتجات الغذائية، وهناك مجموعة أخرى من السياسات التجارية التي يمكن استخدامها لرفع حوافز الزراعة مثل إعانات التصدير، تحرير القيود الجمركية على المنتجات الزراعية.

**3-2- سياسات سعر الصرف:** نظراً لأن الزراعة تتأثر بشدة بالتجارة الخارجية، فمعظم المنتجات الزراعية تكون إما مستوردة، أو مصدرة، أو تُستخدم في عمليات الإنتاج والاستهلاك، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسواق العالم. تتأثر أسعار المنتجات الزراعية بشكل كبير بأسعار العالم، حيث تنعكس هذه الأسعار على الاقتصاد المحلي من خلال التأثير على سعر صرف العملة المحلية، فالمقابل يتمثل قطاع الخدمات بشكل كبير في الإنتاج الذي يمكن أن يكون له تأثيرات مختلفة، فإذا كانت هذه الخدمات تخضع لعمليات التصدير والاستيراد، فإن أسعارها المحلية قد تزيد مع زيادة التضخم، وبينما قد تبقى أسعار المنتجات الزراعية منخفضة نسبياً بسبب التأثيرات الخارجية وتقلبات قيمة العملة.

**3-3- السياسات القطاعية:** كان في الماضي من المعتاد أن تتبنى الحكومات سياسات قطاعية تستهدف تغيير مستويات أسعار المنتجات الزراعية من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات، فقد كانت تشمل هذه الأدوات تحديد الأسعار من قبل الحكومة، وتقديم ضمانات سعر معين، وتنفيذ برامج تثبيت أسعار، وفرض ضرائب على بعض السلع. ومن بين الأسباب التي دعت إلى هذه التدخلات كانت الحفاظ على أسعار الأغذية منخفضة لصالح المستهلكين، وتحقيق استقرار مالي واقتصادي للمزارعين لمواجهة التغيرات في إنتاج القطاع الزراعي وزيادة دخلهم، وبعد سنوات من التجربة والتطبيقات في مختلف أنحاء العالم، أظهرت هذه الأساليب أنها عادةً تكون أقل فعالية في تحقيق الأهداف المرجوة. ونتيجة لذلك، تم التخلي تدريجياً عن هذه التدخلات في معظم أنحاء العالم.

4- أنواع سياسات التسعير الزراعية: هناك عدة أنواع مختلفة للسياسات التسعير الزراعية تتبعها معظم الدول والحكومات وسنحاول التطرق إلى أهمها والمتمثلة في<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص: 43-45.

**4-1- سياسات التوريد الإجباري:** وفقاً لأغلب الدراسات، تقوم الدول باختيار منتجات زراعية استراتيجية مثل الحبوب نظراً لأهميتها ضمن سلة السلع الغذائية الرئيسية، وتقوم بشراء هذه السلع بأسعار محددة مسبقاً، حيث يتم تداول سعر السوق بناءً على آليات العرض والطلب، والذي يعكس تكلفة الإنتاج، فقد تشتري الدولة جزءاً من الإنتاج وتعرضه في السوق بأسعار تغطي التكاليف الشرائية، أو تبيعه بأسعار أقل من التكلفة، وتحمل الفارق بين السعرين، فأحياناً تلزم الدولة المنتجين بتوريد كميات محددة من الإنتاج بأسعار أقل من السوق، ولتحقيق سياستها يجب أن يرتبط السعر المحدد من قبل الدولة بتوفير كمية محددة من الإنتاج. إذا لم يلتزم المنتجون بتوفير هذه الكمية، قد يزيدون من العرض إلى السوق بأسعار أعلى من سعر الدولة المحدد، من هذا المنطلق، يمكن أن يؤدي تسعير بعض السلع بأسعار أقل من الأسعار السوقية إلى زيادة الأسعار النسبية للسلع الأخرى، وبما أن الاستهلاك يتأثر بتوزيع الدخل، فإنه يمكن أن يؤدي انحراف الأسعار عن التوازن إلى تقليل استخدام الموارد وتخفيض نشوء أسواق غير رسمية لتداول المنتجات.

**4-2- سياسات احتكار المدخلات:** فضل سياسة التحكم في مدخلات الإنتاج، يمكن للدولة أن تسيطر على جزء من الفائض الزراعي عبر الاحتكار في سوق المدخلات الزراعية بأسعار تفوق سعر السوق التنافسي. ومع ذلك، ينبغي أن لا تترك الدولة منتجها من تحمل أعباء الاحتكار الحكومي و بالتالي رفع أسعار المنتجات الزراعية على المستهلكين، إذ تلزم المنتجين بتوريد حصص محددة، وإذا قامت الدولة بالاحتكار في سوق المدخلات الزراعية وبيعها بأسعار تفوق سعر السوق، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بقدر الزيادة الاحتكارية في أسعار المدخلات.

**4-3- سياسات التحكم والعرض السلعي:** سياسة تنظيم وضبط العرض السلعي تشير إلى تدخل الدولة لتنظيم الأسعار، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الزراعية التي تتأثر بتقلبات وتذبذب أسعارها. فإذا كان الهدف من تنظيم العرض هو زيادة أسعار المنتجات لتحقيق دخول مريح للمنتجين، فإنه يتم ذلك من خلال تحديد حد أدنى للمواد المستخدمة في إنتاج تلك السلع، وفي حالة الهدف من تنظيم العرض هو تخفيض أسعار السلع لتمكين الأفراد ذوي الدخل المحدود من الحصول عليها، فيتم ذلك عن طريق تحديد أسعارها من قبل الحكومة وضبط العرض، وإذا كانت الدولة تهدف إلى ضبط كمية إنتاج معينة من السلع، فيتم فرض سعر أقل من السعر التوازني، مما يشجع على تحويل موارد الإنتاج إلى سلع أخرى، وعلى سبيل المثال، قد تدفع الدولة بعض عناصر الإنتاج نحو إنتاج المحاصيل النقدية المستهدفة للتصدير.

**4-4- سياسات الدعم والإعانات:** تتبنى الحكومة سياسات تهدف في بعض الأحيان إلى تخفيض أسعار السلع الزراعية والغذائية إلى مستويات أقل من التوازن السوقي، وذلك بهدف دعم الفئات ذات الدخل المنخفض من المستهلكين، وتتضمن هذه السياسات تعويض منتجي السلع بجزء من تكاليف الإنتاج على المدى القصير، وهو أمر يستند إلى مساعدتهم في تحقيق أسعار أدنى، إذ يتطلب هذا التوازن بين سياسات الحكومة الاقتصادية واحتياجات فئات المجتمع من المستهلكين والمنتجين، فعموماً، تستنفد برامج الدعم والإعانات نسبة كبيرة من الموازنة العامة، ولذلك، تسعى بعض البلدان الليبرالية

التقليدية إلى تخفيض هذا الدعم ضمن برامجها، بهدف خفض الإنفاق الحكومي والانتقال نحو أوضاع اقتصادية واجتماعية، ويكون هذا الدعم عادةً بين السعر الإنتاجي وسعر المستهلك، ويُستخدم لتغطية بعض تكاليف السوق، فعلى الرغم من دور الحكومة في التأثير على الأسواق من خلال هذه السياسات، إلا أنها تساهم أيضاً في زيادة العجز في الميزانية العامة.

### الفرع الثاني: السياسات التسويقية والتمويلية الزراعية وسياسات أخرى

**1- السياسات التسويقية الزراعية:** تعتبر من أهم السياسات الزراعية التي تتبعها الدول في استراتيجيتها الزراعية وسوف نوضح ذلك فيما يلي:

**1-1- مفهوم السياسات التسويقية الزراعية:** تشكل سياسة التسويق الجزء الأساسي والحيوي من السياسات الزراعية، إذ تقوم بتوجيه سياسة توفير الخدمات التسويقية، التي تشمل وظائف مثل النقل والتخزين والفرز والتعبئة وتمويل الصفقات التجارية، وتلعب دور حاسم في دعم وتطوير القطاع الزراعي وتحقيق المنفعة الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين، وتتنوع سياسات التسويق الزراعي فيما يخص الآليات والإجراءات المعتمدة في تنفيذها، وهناك دول قامت بخطوات متقدمة في مجال التسويق من خلال تطوير هياكل مؤسسية ومسارات تسويقية متنوعة. ومع ذلك، تتحقق السياسات التسويقية المختلفة من خلال تحقيق أهداف مشتركة، وتسعى جميعها إلى تعزيز الكفاءة التسويقية من خلال تحقيق استقرار الأسعار والحد من الفاقد وتيسير وصول السلع إلى المستهلكين، أو تزويد المزارعين بالمستلزمات بأقل تكلفة ممكنة<sup>1</sup>.

كذلك يمكن إضافة مفهوم آخر إذ تُعدُّ السياسة التسويقية، سواء على الصعيدين الخارجي والداخلي، جزءاً أساسياً من السياسة الزراعية على مستوى النشاط الزراعي، بالإضافة إلى كونها تمثل جزءاً من السياسة الاقتصادية الشاملة، ويأخذ التسويق على عاتقه مهمة توجيه الموارد، وتحديد أسعار السلع، وتنظيم تدفق الإمدادات، وتعزيز التجارة الدولية، ويشمل هذا الأمر أيضاً تسهيل جميع الخدمات والعمليات المتعلقة بنقل ملكية السلع من المنتجين إلى المستهلكين بشكل زمني ومكاني. وغالباً ما تتطلب الخدمات التسويقية تكاليف إضافية تُضاف إلى تكلفة إنتاج السلع التي تدفعها الشركات المنتجة. ويُطلق على هذه التكاليف اسم "تكاليف تسويقية"، والتي تزيد عادةً عند زيادة الخدمات والعمليات التسويقية التي يتطلبها المستهلكون. وتزايد أيضاً مع زيادة عدد الأفراد الذين يقدمون هذه الخدمات ويسعون لتحقيق أرباح أكبر منها، كما تتأثر هذه التكاليف ببعد أماكن الإنتاج عن مراكز الاستهلاك أو عن مواعيد الاستهلاك<sup>2</sup>.

باختصار فإن السياسات التسويقية الزراعية هي عملية التخطيط والتنظيم وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بتسويق وترويج المنتجات والسلع الزراعية، ويشمل هذا المفهوم جميع الخطوات التي تتضمن تحديد السوق المستهدفة، وتطوير استراتيجيات

<sup>1</sup> - صالح العصفور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-15.

<sup>2</sup> - رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 50-51.

التسويق، وتحديد الأسعار، وإنشاء قنوات التوزيع الملائمة، وتطوير حملات الترويج والإعلان، وتلبية احتياجات المستهلكين والعملاء، فيتم من خلالها معالجة مختلف التحديات والعوامل المؤثرة في إدارة العمليات التسويقية، مثل تغيرات الأسعار، وظروف الطقس، والمعايير الصحية والبيئية، وتوجهات الاستهلاك، والمنافسة، والتكنولوجيا.

**1-2- أهمية السياسات التسويقية الزراعية:** تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي وبالتالي تخفيض الأسعار، ويمكن تحديد أهميتها في أوكي الظواهر التي تتمثل في خصائص الإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية والاستهلاكية للمنتجات الزراعية ومن أهم تلك الظواهر ما يلي<sup>1</sup>:

- صعوبة التنبؤ بالإنتاج الزراعي.
- عدم القدرة على التعرف بتفاصيل التكاليف المتعلقة بالإنتاج بالشكل الدقيق.
- تزايد ارتفاع نسبة رأس المال ثابت المستعمل في الزراعة.
- الأخطار الزراعية التي تعرض لها المنتجات الزراعية أثناء العمليات التسويقية
- انعدام المرونة في الطلب على المنتجات الزراعية.
- مشكلة التجانس في المنتجات. بس كي

**1-3- أهداف السياسات التسويقية الزراعية:** تتمثل أهدافها في النقاط التالية:

- القضاء على طبقة الوسطاء القادرة على انتزاع الأرباح الاحتكارية وذلك بحماية كل من المزارعين والمستهلكين.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك في محاولة ضمان استقرار أسعار الزراعة وخلق مناصب عمل جديدة مع تفعيل عنصر التسويق الزراعي.
- العمل على إيصال المنتجات الزراعية إلى المستهلك في وقتها ومكانها المحدد والمناسب وحفاظا عليها من التلف.
- محاربة المضاربة والتخزين الغير مشروع من خلال تدخل الحكومة بواسطة سياسة التسويق الزراعي ما يجعل المنتجات الزراعية مستقرة في أسعارها ووجودها في السوق<sup>2</sup>.

كذلك من الأهداف المهمة نجد<sup>3</sup>:

- الزيادة في مستوى الرفاهية الوطني وذلك بزيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي من خلال التطور التكنولوجي وكفاءة رأس المال وتنمية الموارد البشرية.
- ضمان تزويد السوق بالمنتجات في كل الأوقات وعلى مدار الأيام.

<sup>1</sup> - سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

<sup>2</sup> - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

<sup>3</sup> - سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

○ العمل على تحسين الخدمات التبادلية في الأسواق الزراعية وعملية التسويق من خلال ضبط المعلومات، وتجهيز الأسواق، وتنظيمها، ومراقبتها.

### 1-4-4 أشكال التسويق الزراعي عبر المنتجات المختصة: تحدد هذه المنشآت في ثلاث أنواع والمتمثلة في<sup>1</sup>:

**1-4-4-1 المنشآت المدموجة أو المجمعة:** وهي تلك المنشآت التي من خلالها يتم تنظيم اتصال مباشر ما بين المنتج والمستهلك، وكذلك تقوم بعملية جمع نشاطات الجملة والتجزئة في نفس الوقت، ويمكن لها أن تكون ذات طابع رأس مالي، متمثلة في المحلات الكبيرة والشعبية، وكذلك تلك الشبكات التي تتكون من عدة محلات أو فروع تجارية، كذلك يمكن أن تكون على شكل تعاونيات استهلاكية.

**1-4-4-2 المنشآت المستقلة:** وتكون إما على مستوى أسواق الجملة أو التجزئة، والتي لا تكون لها أية صلة ببعضها البعض، كذلك يقصد بها التجارة المتعلقة بالجملة والتي لها علاقة مباشرة بالمنتج بالنسبة لعملية التموين وهي بدورها تقوم ببيعها لتجار التجزئة الذين يكونون بدورهم منشآت منفصلة وحررة.

**1-4-4-3 المنشآت الاتحادية:** وتتمثل هذه الأخيرة في تمثيلها على مستوى تجارة التجزئة أو الجملة أو معا، وهي تمثل تجمعا اختياريا لمنشآت مستقلة وهدفها الوصول إلى مستوى الشركات الكبرى من حيث الوسائل والإمكانات المتمثلة في التنقل والقدرة الاقتصادية.

## 2- السياسات التمويلية الزراعية:

**2-1-2 مفهوم السياسات التمويلية الزراعية:** يتناول موضوع التمويل الزراعي كيفية الحصول على رأس المال واستخدامه في قطاع الزراعة، ويتناول هذا الموضوع الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها الحصول على الأموال التي يحتاجها القطاع الزراعي، ويبحث في أفضل السبل لاستخدام هذا الرأس المال في إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، ويُفهم برأس المال العوامل الإنتاجية المطلوبة للعمليات الزراعية، وله دور مهم في عمليات الإنتاج الزراعي حيث يساهم في تحسين أداء المزارعين إذا تم استثماره بشكل جيد، ويحتاج المزارعون عادة إلى رأس المال لشراء العوامل والأدوات الإنتاجية التي تساعد على إنتاج المحاصيل الزراعية المستهدفة، إذ تشمل هذه العوامل ما يستخدم مرة واحدة مثل البذور والأسمدة والمبيدات، وما يستخدم لعدة مرات مثل الأرض والمعدات والحيوانات<sup>2</sup>.

إذ تعدُّ السياسات التمويلية أحد أركان النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي، وتتشابك هذه السياسات بشكل وثيق مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة وأولوياتها، تُؤعَدُّ السياسات التمويلية من الجوانب الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على

<sup>1</sup> - منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص: 271.

<sup>2</sup> - أحمد جابر بدران، الاقتصاد الزراعي، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية سلسلة كتب اقتصادية جامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص: 115.

الإنتاجية والنمو والاستقرار في قطاع الزراعة، فتوفير الأموال اللازمة للمشروعات الزراعية تشمل تحسين الأراضي وتوفير الخدمات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، ويتم تمويل هذه المشروعات من خلال آليات مثل القروض والإعانات وتقديم الحوافز لتعزيز الإنتاج الزراعي، ويلعب القطاع المصري الزراعي دورًا بارزًا في تعزيز النشاط الزراعي، بحيث يُستخدم كمؤسسة داعمة لاحتياجات الفلاحين، ويمتد أيضًا التمويل إلى عمليات التسويق المحلي ودعم الصادرات<sup>1</sup>.

كذلك للسياسات الإقراضية والتمويلية مساهمة في تحقيق توازن مثالي لعملية الإنتاج الزراعي، وتأتي أهمية هذه الإجراءات من حقيقة أن بعد تنفيذ الإصلاحات الزراعية، لا تتمكن دورة الإنتاج الزراعي من الوصول إلى مراحلها المثلى، وبالتالي، يتعين دعم هذه العمليات بوسائل التمويل والقروض المصرفية لتوجيه الرأس المال نحو مستويات تلي متطلبات عملية الإنتاج، سواء كان ذلك في مجال الزراعة أو الإنتاج الحيواني<sup>2</sup>.

عموماً فإن التمويل الزراعي يشير إلى الخدمات المالية، بما في ذلك التوفير والتحويلات والتأمين والقروض، المطلوبة بشكلٍ محتمل من قبل قطاع الزراعة، والذي يتضمن الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بما في ذلك توفير المدخلات، والتصنيع، والبيع بالجملة، والتسويق.

## 2-2- أهداف السياسات التمويلية الزراعية: تتمثل أهداف السياسات التمويلية في النقاط التالية<sup>3</sup>:

- تشجيع المزارعين على اكتساب التكنولوجيا الحديثة ويكون ذلك من خلال التمويلات الموسمية التي يشتري من خلالها كل مدخلاته المتغيرة.
- تعمل على تخفيف كل العقبات المتعلقة بالسيولة التي تقف أمام الاستثمارات الزراعية.
- تعمل على مساعدة المزارعين الصغار من خلال توفير التمويل من جميع مصادره المختلفة لعجزهم وعدم قدرتهم تقديم الضمانات المصرفية.
- تعمل على توفير قروض قصيرة الأجل من أجل سد الفجوة الموسمية للمزارعين الصغار بالمقابل تفضيل مؤسسات الاقتراض التجارية الاقتراض المتوسط وطويل الأجل.
- استعمال قروض زراعية للوصول إلى الأهداف والمساواة في توزيع الدخل داخل الريف أو بين المناطق أو بين الريف والمدينة.

<sup>1</sup> - سايب بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص: 37-38.

<sup>2</sup> - سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

<sup>3</sup> - فريد عبدة، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

**2-3- العناصر المتعلقة بالسياسة التمويلية:** سنحاول في هذه النقطة التطرق إلى أهم العناصر التي يمسه التمويل الزراعي وهي كالتالي<sup>1</sup>:

- تمويل التجهيزات والمتمثل في كل المعدات وسائل النقل والآلات الزراعية من حصادات وجرارات زراعية... الخ.
- تمويل الاستثمارات الزراعية من عقارات واستصلاح الأراضي وتحسينها وتأمين للأغراس.
- تمويل مؤسسات المهتمة بالصناعات الغذائية وكذلك الحرف التي لها علاقة بالريف
- خدمة الضمان الاجتماعي أو التأمينات الزراعية التي يستفيد منها المزارعين.
- التأمين ضد المخاطر الزراعية ويكون ذلك عن طريق صناديق التأمين.
- تمويل البنية التحتية القطاع الزراعي من خلال تطوير تقنيات الري وحفر الآبار وإنجاز السجود وشق الطرقات في الأرياف.
- تمويل المشاريع الزراعية الكبرى من أجل الوصول إلى محصول وفير وتحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في زيادة الناتج القومي.
- إنشاء المدارس لمحاربة الأمية بين المزارعين والقيام بدورات للإرشاد الزراعي.

**2-4- أنواع السياسات التمويلية الزراعية:** تتمثل أهم التمويلات الزراعية المخصصة للاستثمار الزراعي في عدة أنواع وهي كالتالي<sup>2</sup>:

**2-4-1- أقطار التخطيط المركزي:** يتولى القطاع العام، من خلال دور الحكومة بتوفير التمويل الضروري للقروض الزراعية وفقاً للخطة الزراعية المعتمدة من جهات التخطيط المركزي، وتُحدّد هذه الخطة الزراعية كمية الأموال المطلوبة للقطاع الزراعي، والموارد اللازمة، وأسعار السلع وأسعار الفائدة، وتقوم الشركات والمؤسسات الحكومية بدور الاستيراد والتوزيع، وتقوم هذه الهيئات بتحديد حجم الصادرات والموارد المطلوبة لتلبية الاحتياجات من العملات الأجنبية لتنفيذ الخطة الزراعية.

**2-4-2- الأقطار ذات الاقتصاد الحر:** يكون في الدول التي تتبنى برامج الإصلاح الاقتصادي، ويتم تنفيذ التمويل والإقراض الزراعي من خلال المؤسسات المالية الخاصة. بحيث يتم منح هذه المؤسسات صلاحيات كاملة للمشاركة في هذا النشاط وفقاً لمعايير السوق. فينتج عن هذا النهج تحقيق توازن بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يتولى القطاع الخاص السيطرة القطاع مع استمرار دور القطاع العام في توفير المستلزمات المستوردة وتمويل الصادرات.

**3- سياسات زراعية مختلفة:** هناك بعض السياسات الأخرى التي لا تقل عن سابقتها أهمية وسنحاول التطرق إلى بعضها:

<sup>1</sup> - منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

<sup>2</sup> - صالح العصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

**3-1- سياسة البحث والإرشاد الزراعية:** تعتبر البحوث الزراعية، وكذلك الإرشاد الزراعي، من أهم دعائم الإنتاج الزراعي، ويعد توافرها أمرًا أساسيًا لتحقيق التنمية في القطاع الزراعي، ويعتمد تطور القطاع الزراعي في أي بلد على مستوى التطور في مجال هذه البحوث، سواء النظرية أو التطبيقية، وعلى قدرات أجهزة الإرشاد في نقل نتائج هذه البحوث إلى المستوى العملي. فخلال القرن العشرين، غيرت الأبحاث الزراعية طبيعة التنمية الزراعية وأفاقها. وقد قام باحثون في مجال الزراعة خلال الخمسين سنة الماضية بتحليلات ودراسات منهجية أسفرت عن تغيرات جوهرية في التطور الزراعي. وأظهرت الدراسات الزراعية العديدة أن مردود الاستثمار في الأبحاث الزراعية في القطاع الخاص يبقى متدني مقارنة مع القطاع العام. ويرجع ذلك إلى صعوبة استفادة الباحثين في القطاع الخاص من نتائج أبحاثهم بما يكفي لجعل استثمارهم مربحًا، حيث يجدون صعوبة في تطبيق المعلومات الجديدة على المزارعين الذين لم يشاركوا في تمويل البحوث. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الإرشاد الزراعي همزة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية ومصادر المعلومات التقنية الأخرى من جهة، والمنتجين الزراعيين من جهة أخرى، سواء بشكل مباشر أو من خلال منظماتهم الشعبية. وتحمل مؤسسات الإرشاد الزراعي مسؤولية تدريب المزارعين وتحفيزهم على تبني النماذج والأساليب التقنية الزراعية الحديثة من أجل زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات وتقليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تقع على مؤسسات الإرشاد ضرورة التعرف على المشاكل التي يواجهها منتجو الزراعة وتحديدها، ثم نقلها إلى مراكز البحوث ومصادر المعلومات التقنية الأخرى للدراسة وتحديد الحلول المناسبة للتعامل معها<sup>1</sup>.

**3-2- سياسات الهيكلية الزراعية:** صمم السياسات الهيكلية الزراعية بهدف تعزيز التغيير في حجم أو تنظيم المشروعات الزراعية، وتخفيف تأثير التحولات، أو إيجاد بدائل للحفاظ على المنافع الاجتماعية. وتمثل أهمية هذه السياسات في التأثير على الظروف المعيشية أو مصالح السكان. ففي بعض الحالات، تحدث التغييرات ببطء عبر فترة طويلة، ولا تحتاج إلى تدخل سياسات هيكلية بشكل ملح، في حين تكون التغييرات في أحيان أخرى سريعة وملحوظة، مما يستدعي تدخل السياسات الهيكلية في مجال الزراعة، وتشمل التغييرات الهيكلية التحول من الزراعة التقليدية إلى الحديثة، والتغييرات التقنية التي تؤثر على العلاقات بين المدخلات والمخرجات في نظام زراعي موجود أو إحداث نظام زراعي جديد، والتغييرات في أنماط الملكية الزراعية من بين التغييرات الهيكلية البارزة وهو التغيير في نسبة السكان الذين يعملون في الزراعة مقارنةً بإجمالي السكان، واستخدام الماكينات الزراعية، والهجرة غير المخططة من المناطق الريفية إلى المدينة، وتلعب السياسات الهيكلية الزراعية دورًا مهمًا في معالجة هذه التغييرات، وتشمل مجموعة من النهج مثل الإصلاح الزراعي وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 179-183.

<sup>2</sup> - سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

**3-3 سياسات الاستثمار الزراعي:** إن استغلال الموارد الزراعية المتاحة من الأرض والعمل ورأس المال بهدف إنتاج منتجات زراعية لتلبية احتياجات المستهلكين وتحقيق أفضل نتائج ممكنة يتباين تبعاً للنظام الاقتصادي السائد، إذ في النظام الرأسمالي، يجب على الاستثمار تحقيق أعلى عوائد اقتصادية ممكنة لتحقيق أقصى قدر من الربح، وتُعدّ استثمارات قطاع الزراعة من المحددات الرئيسية لتحقيق النمو في هذا القطاع وبالتالي توفير فرص عمل إضافية، وتعتمد هذه الفرص على توافر الاستثمارات وإمكانات تطوير التقنيات واستخدامات التكنولوجيا في الزراعة، بالإضافة إلى إمكانية زيادة مساحات الأراضي الزراعية. وتُعدّ الاستثمارات الزراعية، بأنواعها المختلفة مثل الاستثمار المباشر أو غير المباشر، سواء كانت محلية أو أجنبية، وسيلة مهمة لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، والتوصيات تؤكد أيضاً على تحسين مجمل التسويق والتوزيع وعمليات التعبئة، وهذا ما يعني زيادة الاستثمارات الزراعية، بحيث يجب زيادة التخصيصات المالية لدعم قطاعات النقل والتخزين، وتحسين نظام الاعتماد المصرفي ونظم الدفع الشبكية، وذلك لتشجيع المستثمرين على التوسع في قطاع الإنتاج الزراعي<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث

#### **الإطار النظري للأمن الغذائي**

استدرك الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ العصور القديمة، حيث اعتمد عليها للبقاء من خلال التحكم في التغيرات الطبيعية والتقلبات البيئية، وعلى الرغم من محاولاته تأمين الموارد الغذائية على مر الزمان، إلا أن هذا البقاء بقي متوقفاً إلى حد كبير على التموين بالغذاء لفترات زمنية محدودة، فبالرغم من وفرة الموارد الطبيعية والعناصر البشرية، لم تنجح الزراعة في تحقيق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لتلبية الطلب على الأغذية، فقد أصبح الأمن الغذائي يشكل عنصراً أساسياً لأمن أي دولة، بحيث يتجاوز حدوده ليصبح جزءاً لا يتجزأ من أمانها الوطني، فتعزيز إمدادات الغذاء للسكان يمثل مهمة اقتصادية واجتماعية ذات أهمية كبيرة، فإيجاد حلاً لهذه المسألة يحمل تأثيرات إيجابية عميقة على مستوى الدولة بأكملها، إذ تحقيق أمن الغذاء يتصدر قائمة مجالات التعاون الدولي، حيث يشمل مجموعة واسعة من العوامل الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية. وتظل قضية الأمن الغذائي تحدياً رئيسياً يواجه العالم، وهي من المفاهيم الأساسية التي أولتها العديد من المنظمات الدولية والعالمية اهتماماً كبيراً، وخاصة منظمة الأغذية والزراعة، حيث تُعدّ هذه القضية أساسية كبديل لمفهوم الاكتفاء الذاتي، ويأتي ذلك نتيجة التطورات والتحويلات العالمية الجديدة التي شهدتها العالم.

وهنا في هذا المبحث سنحاول شرح وتوضيح أهم ما جاء من مفاهيم مختلفة حول الأمن الغذائي والتوسع أكثر من خلال شرح خصائصه، محدداته، أبعاده ومؤثراته وكذلك أهم العوامل المؤثرة فيه.

<sup>1</sup> - دوية سعاد، مرجع سبق ذكره، ص: 62-63.

## المطلب الأول: مفاهيم وخصائص الأمن الغذائي

## الفرع الأول: مفاهيم حول الأمن الغذائي وأهميته

## 1- مفهوم الأمن الغذائي: سنتطرق إلى مختلف التعريف المتعلقة بمفهوم الأمن الغذائي

**1-1- مفهوم الأمن:** يعتبر الأمان من الاحتياجات الأساسية للإنسان، حيث يتجلى مفهومه العام في الاطمئنان الذي يتجلى من خلال الثقة والحماية من الفقر والحرمان والخوف والعنف، وتتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمان على أنه يُشير عمومًا إلى تحقيق حالة من عدم الخوف والشعور بالأمان، وهي قيمة إنسانية جوهرية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالغني والفقير على حد سواء بحاجة للشعور بالأمان ويسعون جاهدين لتحقيقه، وإن اختلفت درجاته، ومن منظوره العام، فإن الأمان هو أن يكون الإنسان آمنًا ومستقرًا في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن الناحية اللغوية، يُعدّ الأمان عكسًا للخوف، ويتجلى في الفعل الثلاثي "أمن"، الذي يحقق الحالة المطلوبة من الأمان. وقد ورد مفهوم الأمن في القرآن الكريم في قوله تعالى "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" معناه حسب الآية الكريمة أن الأمان هو التخلص من الخوف والإحساس بالاطمئنان النفسي والدلالة على السلامة<sup>1</sup>.

**1-2- مفهوم الغذاء:** يُعرّف الغذاء على أنه مزيج من مختلف المواد الغذائية التي تتميز بطعمها المقبول للإنسان، ومن منظور علماء التغذية، يشير الغذاء إلى المواد التي يحتاجها الجسم البشري لأنها تُساهم في تكوينه، وتعوضه عما يفقده، وتحترق في داخله لتزويده بالطاقة اللازمة للحفاظ على نشاطه وحيويته<sup>2</sup>. فالغذاء يمثل حاجة إنسانية ضرورية لا يمكن التخلي عنها لأكثر من ثلاثة أيام، بالإضافة إلى ذلك، يتعدّد على الإنسان أداء واجباته البدنية والعقلية إلا إذا تمتع بتناول غذاء صحي ومتوازن، يوفر له على الأقل 2500 سعيره حرارية يوميًا، وعدم الاهتمام بجودة الغذاء يمكن أن يؤدي إلى الإصابة بأمراض سوء التغذية، بينما يمكن أن يؤدي نقص الغذاء إلى حدوث المجاعة وظهور أمراض الجوع<sup>3</sup>.

## 1-3- تعاريف الأمن الغذائي: لقد تعددت التعريف التي تطرقت لمفهوم الأمن الغذائي سنحاول الحديث عن أهمها

ظهر استخدام مصطلح الأمن الغذائي قبل نحو نصف قرن تقريبًا، حيث بدأ تداوله في بداية سبعينات القرن الماضي، عندما شهد العالم نقصًا كبيرًا في إمدادات الغذاء وصعوبة توفيره للمواطنين، يُعدّ هذا المصطلح نقطة تلاقي بين جانبيين أساسيين متمثلين في الأمن من جهة، والغذاء من جهة أخرى، لقد انتشر استخدام مصطلح الأمن الغذائي بشكل واسع منذ بداية

<sup>1</sup> - عماد مطير الشمري، الأمن الغذائي العربي الواقع والافاق المستقبلية، ابن النفيس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2021، ص: 14-16

<sup>2</sup> - رائد محمد مفضي الخزاغلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، ماجستير الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، الأردن، 2001، ص: 3.

<sup>3</sup> - رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد 4، 2009، ص: 235.

سبعينات القرن العشرين، وقد اتخذ اتجاهات متعددة منذ أزمة الغذاء العالمية في عامي 1973 و 1974، وتُظهر هذه الأزمة ارتفاعًا حادًا في أسعار الغذاء وتراجعًا كبيرًا في المخزون العالمي للطعام، وشهدت تحولات اقتصادية وأزمات سياسية أثرت بشكل كبير على مفهوم الأمن الغذائي، وجعلت هذه الأزمات الغذاء والنفط أهم سلعتين استراتيجيتين في الاقتصاد العالمي. وترتبط هذه الأزمات بمفهوم الأمن الغذائي من خلال تفعيل نشاطين اقتصاديين رئيسيين، فالنشاط الأول يتعلق بإنشاء مخزون استراتيجي للغذاء، بينما يتعلق النشاط الثاني بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطعام. وهناك العديد من التعاريف التي أعطيت لمفهوم الأمن الغذائي، وقد تمحور كل تعريف حول جزئية من هذا المفهوم الشامل، بدءًا من المفهوم العام والذي يتمثل في تأمين كل دولة احتياجات جميع سكانها من السلع والمواد الغذائية بالكميات المطلوبة، وتوفير أنواع متعددة من الطعام والشراب، والمواد الغذائية اللازمة بالكميات التي يحتاجها الأفراد، بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد مصدر هذا الغذاء وكيفية الحصول عليه، سواء من مصادر محلية أو استيراده من مصادر أجنبية، وضمان تدفقه بشكل مستدام من هذه المصادر<sup>1</sup>.

كذلك أحد التعاريف توضح أن الأمن الغذائي يعبر عن توفير متطلبات جميع سكان الدولة من السلع والمواد الغذائية بالكميات المطلوبة، بما في ذلك مجموعة متنوعة من الطعام والشراب، وحرص على توفير المواد الغذائية الملائمة لاحتياجات الأفراد في الوقت المناسب، مع تجنب أي نقص متوقع في المستقبل، وبالتالي، فإن الإسلام يضمن تحقيق الأمن الغذائي من خلال التأكيد على توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن فئاتهم وقدراتهم المالية، مما يسمح للفرد حتى لو كان دخله محدودًا بالحصول على احتياجاته الأساسية من المواد الغذائية بأسعار تتناسب مع وضعه المالي<sup>2</sup>.

نجد كذلك أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) عرفت الأمن الغذائي على أنه "توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكل أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"<sup>3</sup>.

ومن التعاريف المهمة فقد عرفه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقده منظمة الأغذية والزراعة الدولية سنة 1996 على أن: "الأمن الغذائي العالمي يتحقق عندما يتمتع البشر كاف في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية

<sup>1</sup> - سفيان عكرو، الأمن الغذائي: إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصال، جامعة الجزائر 3، المجلد الرابع، العدد الثاني، ديسمبر 2022، ص: 52-53.

<sup>2</sup> - عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية خلال القرن الحادي والعشرين، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 22.

<sup>3</sup> - سامي زيادي، مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي -دراسة حالة الدول العربية-، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد: 01، 2023، ص: 364.

والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيش حياة موفورة النشاط والصحة<sup>1</sup>.

تعريف الأخير الذي سنتطرق إليه هو الخاص بلجنة الأمن الغذائي العالمي بعد تقريرها الموسوم ب: الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية لسنة 2017، بحيث أكدت اللجنة أن تحقيق الأمن الغذائي سيكون عندما: " يتوافر لجميع الناس في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة"<sup>2</sup>.

وجاء مفهوم الأمن الغذائي من الناحية الشرعية الإسلامية على أنه ضمان استمرار توفر المستوى المعتاد من الغذاء الحلال لاستهلاك المجتمع في أي فترة زمنية، ويتم تحديد المستوى المعتاد بناءً على الظروف الاجتماعية، حيث يمكن أن يمتد إلى مستوى الكماليات، وقد تضمن القرآن الكريم عدة آيات تتعلق بمفهوم الأمن الغذائي، كما هو واضح في آيات 46 و49 من سورة يوسف. في هذه الآيات، أشار النبي يوسف عليه السلام إلى أهمية الحفاظ على مخزون الغذاء في السنوات الخصب لاستخدامه في السنوات الجافة والعجاف، كما أوردت سورة قريش ذلك بشكل ملموس حيث أن الله سبحانه وتعالى منح قريش نعمتين. الأولى هي نعمة الأمن الغذائي (أطعمهم من جوع)، والثانية هي نعمة الأمن المعنوي (آمنهم من خوف)، ويتجلى من خلال هذه الآيات أهمية تلبية حاجات الطعام والأمان النفسي للإنسان، فالأمن من الجوع والخوف هو أحد الأركان الأساسية للحياة والتنمية، فعندما يكون الإنسان في حالة أمن غذائي وروحي، يمكنه أداء دوره في تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، إذ يعكس هذا المفهوم الإسلامي تركيزًا على العدالة الاجتماعية وضرورة توفير الأمن والاستقرار للأفراد والمجتمع بأكمله<sup>3</sup>.

إذن كاستنتاجات من المفاهيم السابقة فإن الأمن الغذائي هو مفهوم يهدف إلى توفير الغذاء بشكل كافٍ ومستدام لجميع فئات المجتمع في جميع الأوقات، يعني هذا المفهوم بضمن توفير كميات كافية من الطعام المتوازن والمغذي للأفراد، مما يمكنهم من الحفاظ على صحتهم وسلامتهم الغذائية، ويشمل الأمن الغذائي جوانب متعددة تتضمن توفير الكمية الكافية من الطعام، وكذلك الوصول إلى الغذاء بشكل مادي واقتصادي، بالإضافة إلى توفير تشكيلة متنوعة من المواد الغذائية التي تلي احتياجات التغذية الصحية. يعزز المفهوم أيضًا جودة وأمان الطعام، ويسعى للحفاظ على استدامة الإنتاج الغذائي دون تأثير سلبي على البيئة. يأتي الأمن الغذائي كاستجابة للتحديات المتعلقة بزيادة السكان، وتغيرات المناخ، والتدهور البيئي، حيث يُعدّ ضمان توفير الغذاء للجميع أمرًا ضروريًا للحفاظ على صحة الإنسان واستقرار المجتمعات.

<sup>1</sup> - رجاء عبد الله عيسى ورائد عبد فهد السعدون، الازمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الامن الغذائي العربي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد (08)، العدد (01)، 2023، ص: 348.

<sup>2</sup> - عبد الباقي رواج وعيلة رواج، أبعاد الأمن الغذائي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية أم البواقي، المجلد (10)، العدد (01)، جوان 2023، ص: 738.

<sup>3</sup> - فاطمة بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

**2- الركائز الرئيسية للأمن الغذائي:** من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي بشكل شامل، يجب تحقيق جميع هذه الأبعاد الأربعة مع بعض وهي كالتالي<sup>1</sup>:

**2-1- التوفر المادي للغذاء:** تُعنى مفهوم التوفر المادي للغذاء بجانب العرض في مفهوم الأمن الغذائي، حيث يتم تحديده استنادًا إلى مستويات الإنتاج الغذائي ومخزون المواد الغذائية وصافي التجارة.

**2-2- الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية:** أما مفهوم الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية، فتظهر أهميته حينما يتواجد الإمداد الكافي من المواد الغذائية على المستوى الوطني أو الدولي، حيث لا يضمن ذلك بذاته تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسر، ولهذا السبب، ارتكزت السياسات الغذائية على النواحي المالية والإنفاق والأسواق والأسعار لتحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي.

**2-3- الاستفادة من المواد الغذائية:** فيما يتعلق بمفهوم الاستفادة من المواد الغذائية، يُفهم بأنه الطريقة التي يستخدم بها الجسم العناصر الغذائية المختلفة الموجودة في الطعام، ويتأثر هذا بعوامل مثل الرعاية الجيدة، وممارسات التغذية، وطريقة إعداد الطعام، وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الطعام داخل الأسرة.

**2-4- الاستقرار والاستدامة:** ومن الجدير بالذكر أن استقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى يبقى أمرًا حاسمًا بمرور الوقت، حتى إذا كان الشخص يتناول كمية كافية من الطعام اليوم، قد يكون معرضًا لانعدام الأمن الغذائي إذا لم يكن لديه القدرة على الحصول على المواد الغذائية بشكل منتظم ومستدام، فالعوامل المناخية والاقتصادية والسياسية يمكن أن تؤثر على حالة الأمن الغذائي.

**3- أهمية الأمن الغذائي:** تتجلى في مجموعة من الجوانب التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات بشكل شامل، وهذه بعض النقاط التي توضح أهمية الأمن الغذائي<sup>2</sup>:

- يحقق ويدعم الاستقلال الوطني والسلم الاجتماعي من خلال إعطاء قوة للقرارات السياسية.
- يمكن الحكومات من مواجهة كل من التقلبات الاقتصادية والسياسية سواء الخارجية أو الداخلية بكل الطرق الآمنة والمثلى.
- استغلاله من بعض الدول العظمى في العالم وخاصة المنتجة للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالحبوب كسلاح تستعمله للضغوطات السياسية على الدول النامية وخاصة الدول غير منتجة أو قليلة الإنتاج وتحقيق أهدافها.

<sup>1</sup> - منظمة الأغذية العالمية (FAO)، «An Introduction to the Basic Concepts of Food Security»، Published by the EC - FAO Food Security Programme

2008، ص: 01

<sup>2</sup> - رياض محمد المسعودي، واقع الأمن الغذائي في العراق بتأثير بعض المتغيرات الجغرافية ومؤثراته المستقبلية، مجلة كربلاء العلمية، العراق، المجلد (09)، العدد (02)، 2011.

ص: 360.

- تحقيق الأمن الغذائي يجعل الشعوب قادرة على مواجهة كل التغيرات الطبيعية والمناخية كالجفاف وارتفاع درجات الحرارة وكل تساقط الأمطار وحرائق الغابات.
- يعمل على تحقيق تكامل وترابط اقتصادي بين القوى الاقتصادية وفعاليتها.

#### 4- شروط تحقيق الأمن الغذائي: هناك عدة شروط وجب تحقيقها للوصول إلى أمن غذائي هادف وتتمثل في<sup>1</sup>:

- توليد مزيد من الموارد الغذائية الأساسية المطلوبة للاحتياجات السكانية، سواء من موارد ذاتية أو من مصادر بلد الإقامة أو بلدان شريكة، وكلما نجحت الدولة في إنتاج الغذاء الملائم من مواردها الخاصة، زاد مستوى الأمن الغذائي الذي سيحظى به.
- تحقيق إنتاج متزايد للموارد الغذائية يستند إلى مبادئ الميزة النسبية والجدوى الاقتصادية، مما يلي الطلب المتنامي على السلع الغذائية سواء داخل خارجة.
- توفير للسكان فرص الحصول على الكميات والأنواع الملائمة من الطعام، للأطفال والرجال والنساء من جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية، طوال الوقت، إذ يجب أن يضمن هذا الغذاء حياة نشيطة وصحة جيدة وحيوية مقبولة، وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها.
- تحقيق نسبة مئوية عالية المستوى من التوازن التجاري الغذائي على الصعيدين الوطني والدولي، وفق أسس تجارية متوازنة وعادلة تحقق مصالح جميع الأطراف المعنية، وبناءً على حقيقة أن عدد البلدان التي تستطيع إنتاج جميع احتياجاتها الغذائية محدود، إذ يصبح الميزان التجاري للغذاء في بلد ما أكثر أهمية، بحيث ينعكس هذا على تحسن وضع الأمن الغذائي داخله.

يجب التركيز بشكل أساسي على تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير مخزون استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية. المخزون الاستراتيجي الغذائي يشمل سلعاً غذائية حيوية لحياة المواطنين، ويتم تحديد كميات منها بشكل منتظم وتخزينها تحت إشراف الحكومة، ويتم استخدام هذا المخزون في حالات طارئة مثل الكوارث الطبيعي أو الزيادات غير المعتادة في الأسعار، ويأتي كدعم للاستقرار في الأسواق في حالة نقص الإنتاج المحلي.

#### الفرع الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي

##### 1- الاكتفاء الذاتي: يعتبر من أقرب المفاهيم للأمن الغذائي بحيث يصطلح عليه بالأمن الغذائي الذاتي.

**1-1- مفهوم الاكتفاء الذاتي:** الاكتفاء الذاتي الكامل هو مفهوم يعبر عن " قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً"، هذا المفهوم يشير إلى تحقيق الأمن الغذائي

<sup>1</sup> - رائد محمد مفضي الخزاغلة، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

بشكل ذاتي دون الاعتماد على الواردات. ويعني ذلك أن الدولة أو المجتمع تسعى لتحقيق تأمين كامل لاحتياجات سكانها من الغذاء دون تعريض نفسها للمخاطر التي قد تنشأ من ظروف خارجية، وفي السابق، كان الاكتفاء الذاتي في تأمين الغذاء ضرورة أساسية للمجتمعات البشرية، ولكن مع التطورات الحديثة، زاد الاهتمام بالاكتفاء الذاتي مع زيادة الاحتياجات الغذائية، خاصة في البلدان النامية، ويمثل الاكتفاء الذاتي حلاً مستداماً لضمان توفير الغذاء وتجنب التبعية للمصادر الخارجية، إذ أن الحفاظ على حالة الاكتفاء الذاتي يُعدّ هدفاً مثاليًا يسعى إليه العديد من الدول لتلبية احتياجاتها من الغذاء بطريقة مستدامة ومستقلة عن الظروف الخارجية<sup>1</sup>.

لكن يبقى هذا المفهوم تحت طائلة بعض التحفظات وستتطرق إلى أهمها متمثلة في<sup>2</sup>:

-الطابع الأيديولوجي

-إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا

-نسبية في مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي

-ماذا العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم

**1-2- الاختلاف بين مفهوم الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي:** يتضح اختلاف المفهومين في نقطتين أساسيتين متمثلتين في<sup>3</sup>:

- يتناول مفهوم الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء إنتاج المواد محلياً كمصدر أساسي لتلبية الاحتياجات، في حين يأخذ مفهوم الأمن الغذائي في الاعتبار تبادل الواردات التجارية والمساعدات الغذائية كمصادر إمدادية محتملة للمواد الغذائية.
- يعتبر مفهوم الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء التركيز على توفير الأغذية من إنتاج محلي، بينما يتعامل مفهوم الأمن الغذائي مع استقرار إمدادات الغذاء، وإتاحة فرص الوصول للأفراد إلى الغذاء. ببساطة، يتعامل الاكتفاء الذاتي مع جانب التنمية والتوفر المحلي، بينما يشمل مفهوم الأمن الغذائي نواحٍ إضافية مثل التجارة الدولية وفكرة الميزة النسبية.

<sup>1</sup> - عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص:33.

<sup>2</sup> - عماد مطير الشمري، مرجع سبق ذكره، ص:103.

<sup>3</sup> - رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

## 2- انعدام الأمن الغذائي:

**2-1- مفهوم انعدام الأمن الغذائي:** هو الوضع الذي يواجه فيه الأفراد صعوبة في الوصول إلى كميات كافية من الأطعمة الآمنة والمغذية، مما يؤثر على القدرة على النمو، والتطور الطبيعيين والحياة النشطة والصحية، ويمكن أن يحدث هذا النقص نتيجة لعدم توفر الأطعمة بشكل كافٍ، أو عدم توفر القدرة الشرائية الكافية، أو توزيع غير مناسب للأطعمة، أو استخدام غير فعال للأطعمة داخل الأسرة، ويعدّ انعدام الأمن الغذائي إحدى الأسباب الرئيسية لتراجع الصحة، وضعف الرعاية الصحية، واستهلاك الأطعمة غير المتوازنة، إذ أنّه أيضاً يعتبر العامل الأساسي وراء الحالات الغذائية غير الملائمة، ويمكن أن يكون انعدام الأمن الغذائي دائماً أو مؤقتاً<sup>1</sup>.

2-2- أنواع انعدام الأمن الغذائي: هناك عدة أنواع سنحاول التطرق إلى أهمها وهي<sup>2</sup>:

**2-2-1- انعدام الأمن الغذائي العابر:** انعدام الأمن الغذائي العابر يعبر عن وضع مؤقت أو محدود وقصير، ويتجلى عندما يحدث نمط دوري لعدم توفر الغذاء بكميات كافية، ويمكن أن يتضمن هذا النمط انخفاضاً مفاجئاً في توافر المنتجات الغذائية أو نقصاً في توفر الكميات الملائمة من الغذاء الضروري للحفاظ على الحالة الصحية، وقد يكون هذا النقص مرتبطاً بتقلبات في معدلات الاستهلاك للمواد الغذائية في بعض المجتمعات نتيجة لتأثيرات مناخية على عوامل الإنتاج الزراعي، وربما ينجم عن ارتفاع مفاجئ وحاد في أسعار المواد الغذائية.

**2-2-2- انعدام الأمن الغذائي المزمن:** انعدام الأمن الغذائي المزمن يشير إلى ظاهرة تعاني منها معظم البلدان النامية، والتي تنجم عن نقص وضعف في الموارد الاقتصادية الزراعية اللازمة لتلبية حاجات ومتطلبات الغذاء لسكان المجتمع، وهذا النقص يؤدي إلى حدوث نقص مستمر وغير كافي في التغذية.

**2-2-3- انعدام الأمن الغذائي المخفف:** انعدام الأمن الغذائي المخفف هو الوضع الذي تواجهه كل من البلدان الصناعية والنامية، وينشأ نتيجة الأسعار المرتفعة عبر السنوات وعدم الاستقرار، ويعبر هذا النوع من عدم الأمن الغذائي عن عدم اليقين في القدرة على تأمين الكمية الكافية من الغذاء الذي يكون آمناً للاستهلاك البشري.

**2-2-4- انعدام الأمن الغذائي المعتدل:** انعدام الأمن الغذائي المعتدل يشير إلى عدم توفر الشخص للموارد المالية أو المواد الضرورية لضمان الحصول على الغذاء الصحي، إذ يمكن أن يؤدي هذا إلى اضطراب الشخص إلى تقليص بعض النشاطات أو الواجبات بسبب عدم التأكد من قدرته على تأمين الكمية الكافية من الطعام.

<sup>1</sup> - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2013)، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، روما إيطاليا، 2013، ص:51.

<sup>2</sup> - أحمد حسن علوان الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الأزمات (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2021، ص:

**2-2-5- انعدام الأمن الغذائي الشديد:** انعدام الأمن الغذائي الشديد هو ما يعني عدم قدرة الشخص على تناول الطعام لمدة يوم أو أكثر خلال السنة.

**3- التبعية الغذائية:** تعرف على أنها درجة التوجه إلى المصادر الخارجية لتلبية الاحتياجات الغذائية الحالية، ويتضمن هذا النهج علاقة اعتماد غير متكافئة بين البلد والمصادر الخارجية للغذاء، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز الداخلي، وهذا يعني أن البلد يعتمد بشكل كبير على واردات الأغذية، وتكون المحاصيل الأساسية التي تشكل أساس الغذاء للسكان تخضع لتأثيرات تحكمها دول مصدرة أو متحكمة في السوق العالمية للغذاء<sup>1</sup>. فيما يتعلق بالدول التي تمتلك موردًا اقتصاديًا فريدًا وقويًا، مثل الدول البترولية التي تعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط والغاز، تصبح التبعية الغذائية مسألة ذات أهمية كبيرة، إذ يؤدي تكيف الاقتصاد مع هذا المورد المحدد إلى تعقيد الوضع عندما ينخفض هذا المورد أو يتعرض لتقلبات في أسعاره، ويتسبب ذلك في زيادة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، خاصة مع زيادة تكاليف الاستيراد على مر السنوات، وقد تؤثر هذه الحالة بشكل سلبي على القطاع الزراعي المحلي وتقوض استراتيجيات تطويره، حيث يمكن أن يقلل الاعتماد الزائد على الواردات من القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق التنمية، وفي حالة اعتماد الدولة على الواردات لتلبية الطلب المحلي على السلع الغذائية، قد تكون الاستراتيجيات الزراعية المحلية أقل فاعلية في تحقيق التنمية في القطاع<sup>2</sup>.

استنتاجا مما سبق فإن التبعية الغذائية هي مصطلح يُستخدم لوصف الوضع الذي يتسبب فيه اعتماد دولة أو مجتمع على واردات الغذاء من الخارج لتلبية احتياجاته الغذائية الأساسية، وفي هذا السياق، تعتمد هذه الدول أو المجتمعات على الإمدادات الخارجية لضمان توفير الأطعمة والمواد الغذائية التي يحتاجونها لسد احتياجاتهم اليومية، وتنشأ حالات التبعية الغذائية عادة عندما تكون الموارد المحلية غير كافية لتلبية الطلب المحلي على الأغذية، سواء بسبب قلة المساحات الزراعية المتاحة، أو تقلبات المناخ التي تؤثر على الإنتاج المحلي، أو نقص في التقنيات الزراعية، إذ تتسبب هذه الحالة في أن تصبح الدول أو المجتمعات عرضة لتقلبات أسعار الأغذية العالمية وضغوط الأمن الغذائي في حالات الأزمات.

**4- السيادة الغذائية:** إن السيادة الغذائية تشير إلى حق وقدرة الأفراد والمجتمعات على تحديد سياساتهم واستراتيجياتهم الخاصة في مجال الإنتاج والتوزيع واستهلاك الأغذية، وهذا النهج يتضمن توفير الحق في الغذاء لجميع الأفراد، من خلال تعزيز الإنتاج المستدام وتوزيع الأغذية على أسس مستدامة وعادلة، وفي إطار السيادة الغذائية يُعزز الاهتمام بالإنتاج الزراعي من الصغير وحتى المتوسط الحجم، مع مراعاة احترام ثقافات وتقاليد المجتمعات المحلية وتعددية أشكال الإنتاج الزراعي والصيد، كما يؤكد على أهمية تمكين المرأة وإشراكها في جميع جوانب عمليات الإنتاج والتسويق وإدارة المناطق الريفية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - رواء زكي يونس الطويل، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، دار النشر والتوزيع زهران، عمان، الأردن، 2010، ص:86.

<sup>2</sup> - Sophie Charlier et Gerard Warnotte, *La souveraineté alimentaire-regards croisés*, presses universitaire de louvain, Belgique, 2007, p: 76.

<sup>3</sup> - Lene Maria Nilsson and Birgitta Evengard, *Food security or food sovereignty-what is the issue in the arctic ?*, Springer international publishing Switzerland , 2015, p :215.

إذن السيادة الغذائية هي مفهوم يعبر عن حق وقدرة الدول والشعوب على تحقيق التحكم الكامل في إنتاجهم وتوزيعهم واستهلاكهم للأغذية بطرق تلبي احتياجاتهم الغذائية وثقافتهم، وذلك على أسس مستدامة وعادلة، وفي إطار السيادة الغذائية، تُمنح الأولوية لتلبية احتياجات السكان المحلية من خلال تعزيز الإنتاج المحلي المستدام للأغذية، ويتضمن هذا التقدير للممارسات الزراعية التقليدية والمستدامة، وتعزيز التنوع البيولوجي واحترام الثقافات المحلية وتقاليدهم توزيع الأغذية، فالسيادة الغذائية تعزز أيضاً حقوق المزارعين والعمال في قطاع الزراعة لضمان تحسين ظروفهم المعيشية والعملية، وتشجيع التكنولوجيا والابتكار في مجال الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، ويرتبط مفهومها بضمان توفير الغذاء لجميع السكان، وتجنب الاعتماد الزائد على واردات الأغذية.

**5- الأمن الغذائي المستدام:** الأمن الغذائي المستدام لبلد معين يشكل جزءاً أساسياً من إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المتدرجة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويعتمد هذا النوع من الأمان على مجموعة من السياسات والبرامج والمشروعات التي تهدف إلى زيادة إنتاجية المواد الغذائية الأساسية، ويتضمن ذلك، الاستفادة المثلى من الموارد المحلية المتاحة والحد من التلف والهدر للمواد الغذائية من المنتج حتى المستهلك، كما يشمل تحسين سلوكيات الاستهلاك الغذائي وتعزيز شروط التبادل التجاري لهذه السلع، سواء كانت تصديراً أو استيراداً، مع الالتزام بالحفاظ على توازن البيئة والحد من التلوث بمختلف أشكاله، ويهدف النهج العام إلى تحقيق أقصى درجات الاستقلالية من التبعية الخارجية، وبالتالي تأمين احتياجات السكان من الطعام بكميات كافية وجودة معيارية، مع مواصلة العمل بهذه الأهداف بطريقة مستدامة ومستمرة في مختلف المناطق داخل البلد، وضمان توافق الأسعار مع مستويات الدخل لديهم<sup>1</sup>.

كذلك بالرغم من تباين وجهات النظر حول تعريف الأمن الغذائي المستدام وعناصره وكيفية تحقيقه، إلا أن هناك محورين رئيسيين تم تناولهما في معظم التعاريف ولكن بتركيزات مختلفة، الأمر الأول يتعلق بفهم جوهر الأمن الغذائي المستدام ومدى الحاجة إلى كمية ونوعية الطعام الملائمة لتحقيقه، ويعتبر أصحاب هذا الفهم أنهم لم يتناولوا بالتفصيل كيفية تحقيق الأمن الغذائي المستدام بل اكتفوا بتقديم تعريف نظري يفتقر للجوانب العملية، بينما المحور الثاني يتمحور حول وسائل الحصول على الغذاء، سواء من مصادر محلية أو أجنبية، وكيفية ضمان استمرارية تدفقها، ويرون أن معدل تلبية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج المحلي هو المؤشر الأساسي، وربما حتى المؤشر الوحيد، لمستوى الأمن الغذائي، إذ يعتبر هؤلاء أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية والأمان الغذائي قد يتعارض مع هدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يجب توجيه الموارد نحو الأنشطة والاستخدامات التي تحقق أقصى قيمة مضافة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، العدد 13، 2015، ص: 56

<sup>2</sup> - أمينة بن خرناجي، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013، ص: 07.

باختصار فإنّ الأمن الغذائي المستدام يهدف إلى تحقيق توازن بين توفير الغذاء بكميات كافية ونوعية ملائمة للإنسان، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة. يشمل جوانب الاستدامة البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية، ويسعى لتقديم أنماط غذائية صحية ومتوازنة للأجيال الحالية والمستقبلية. يهدف لضمان استمرارية إنتاج الغذاء بشكل مستدام وتقليل الفاقد والهدر، مع مراعاة التوازن بين الاحتياجات الغذائية والتأثير على البيئة والاقتصاد.

**6-أمان الغذاء:** تطرقت منظمة الصحة العالمية في تقريرها عن دور أمان الغذاء في الصحة والتنمية وعرفته كما يلي: "لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية وأن يشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم، ولكن يجب أيضاً أن يكون آمناً للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم".

كذلك جاء تعريف منظمة الصحة العالمية لأمان الغذاء كما يلي " جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً، وموثوقاً به، وصحياً، وملائماً للاستهلاك الآدمي".

إن مسألة أمان الغذاء تتعدى مرحلة الإنتاج الزراعي ولا تقتصر عليها، بل تمتد إلى المراحل اللاحقة وحتى لحظة الاستهلاك، وفي هذا السياق، يتم التركيز بشكل خاص على جوانب أمان الغذاء المتعلقة بعملية الإنتاج، بهدف تعزيز الإنتاج الشامل للأغذية النباتية والحيوانية. في تاريخ 20 مارس 1996، صدم وزير الصحة البريطاني العالم بإعلانه عن إصابة عشرة من الشباب بأعراض عصبية وتخلف عقلي، تشابه أعراض مرض "كورو" الذي يصيب الإنسان ومرض "جنون البقر"، وتبيّن أن هؤلاء الشبان تناولوا لحوم بقر مصابة بالمرض، مما أثار مخاوف من انتقال المرض من الأبقار إلى البشر، ونتيجة لذلك، اتخذت معظم الدول إجراءات صارمة مثل حظر استيراد لحوم الأبقار البريطانية، وتطلب الاتحاد الأوروبي إعدام 11 مليون بقرة بريطانية، وهذا الإجراء يظهر بوضوح كمية الحساسية التي أصبح يوليها العالم لأمان الغذاء وسلامة الأغذية. بشكل عام، لا يمكن تقليل خطورة زيادة تلوث الغذاء وأهمية الحفاظ على أمانه، وأيضاً، تستمر الحاجة الخاصة في الدول النامية إلى زيادة الإنتاجية واستدامتها، وهذا الأمر قد يستدعي عدم الاعتماد والتوسع في استخدام المواد الكيميائية، وهذا الاستخدام يمكن أن يصبح جزءاً أساسياً لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. ونتيجة لذلك، يجب على الأجهزة البحثية توجيه جهود بحثية وإرشادية كافية لتقليل واستبعاد أي مخاطر ممكنة إلى أدنى حد ممكن<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعريف الغذاء الصالح للاستهلاك على أنه المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية الجيدة والتي يمكن قبولها للاستهلاك من حيث الرائحة، والمذاق، والقوام، والمظهر، وعلى الرغم من وجود مواد كيميائية وأحياء دقيقة فيها، فإنها تكون ضمن المستويات المقبولة ولا تترك تأثيرات سلبية على الصحة عند تناولها، وذلك وفقاً للمواصفات الغذائية

<sup>1</sup> - محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير 1998، ص: 82 و88.

المعتمدة دوليًا. بالمقابل، يمكن تعريف الغذاء الملوث كمواد غذائية تحمل مواصفات غير مقبولة من حيث تلوثها الكيميائي والبيولوجي، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الرائحة، والمذاق، والمظهر. هذه التأثيرات قد تؤثر بشكل سلبي على الصحة عند تناولها، وتختلف مصادر هذا التلوث حسب العوامل المحيطة<sup>1</sup>.

هناك مظاهر شائعة تؤدي إلى فقدان الغذاء أمانه، وتشمل<sup>2</sup>:

- تلوث المواد الغذائية: يحدث نتيجة استخدام مبيدات حشرية سامة بشكل مفرط في مكافحة الآفات، وأيضًا بسبب سوء التعبئة والتغليف أو انتهاء صلاحية المنتجات. كما يتعلق الأمر بعدم مطابقة المواد الغذائية المخزنة للمعايير الصحية المطلوبة.

- سوء التغذية: ينشأ نتيجة نقص الإمدادات الغذائية، ويمكن أن يكون نتيجة لمشاكل اضطرابات الأكل المزمنة، ويكون هذا الأمر أكثر وضوحًا بين الأطفال والنساء، ويتجلى في أعراض مثل ضعف الجسم، ومرض الكساح، والأنيميا، وتأخر النمو العقلي.

**7- المخزون الاستراتيجي:** ترتبط فكرة المخزون الاستراتيجي بمفهوم الأمن الغذائي، وهو مفهوم متفق عليه دوليًا، ويُعرف المخزون الاستراتيجي بأنه مجموعة متنوعة من المواد الغذائية التي تُعتبر ضرورية لحياة الناس وتتبع نمط غذائي سائد، ويتم تخزين هذه المواد بإشراف حكومي مباشر، وتكون كميتها أكبر من الاحتياجات الحالية للأسواق، ويستدعي الاحتفاظ بمخزون إضافي فوق الاحتياجات الحالية في بعض الحالات مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الزيادات غير المتوقعة في الأسعار أو التغيرات في الطلب والعرض العالمي للمواد الغذائية المشمولة بالمخزون، ويتم تداول هذا المخزون بانتظام، حيث يُؤخذ منه كميات تعويضية ماثلة للكميات التي تم سحبها، ويتم تحديد حجم ونوعية المخزون الاستراتيجي وفقًا للظروف الاقتصادية والتقنية لكل دولة، والهدف من هذا المخزون هو ضمان أن المواد الغذائية لا تفقد خصائصها الغذائية والتغذية<sup>3</sup>.

### الفرع الثالث: مستويات الأمن الغذائي

تشمل مفاهيم الأمن الغذائي مستويات متعددة تتراوح بين الحد الأدنى والذي يُمثل مستوى الكفاف، والحد الأقصى الذي يُمثل المستوى المحتمل، والذي يُظهر قدرة الدولة على تعزيز مستوى التغذية للفرد في المجتمع، وتلعب الحالة الاقتصادية ومدى التقدم الاقتصادي دورًا أساسيًا في تحديد هذه المستويات، إذ تتجلى استراتيجيات الأمن الغذائي في الانتقال بين هذه المستويات، سواء من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى أو العكس وتتمثل هذه المستويات في:

<sup>1</sup> - محمد عماد، الجودة والمخاطر في التصنيع الغذائي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 72-73.

<sup>2</sup> - Selmani salem, **Sovereignty and food security is the example of Algeria**, thesis doctorate, univercity Djelfa, 2020, p : 140.

<sup>3</sup> - عماد مطير الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 104-105.

**1- مستوى الكفاف:** يتجلى مستوى الكفاف في قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية الدنيا اللازمة للحفاظ على حياة الفرد، ممثلة في تأمين السرعات الحرارية الأساسية لكل فرد في المجتمع وفقاً للمعايير الدولية، وهدف هذا المستوى هو القضاء الكامل على الجوع، حيث يُذكر أن ما يقرب من 13 مليون طفل دون سن الخامسة يفارقون الحياة سنوياً بسبب سوء التغذية والجوع. ويتوازن المستوى الكفاف في الغذاء مع مفهوم حد الفقر، إذ نستنتج أن توفر الدخل القابل للإنفاق يسمح بالحصول على الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الغذاء، إذ يترجم هذا المفهوم إلى حاجة غالبية النفقات الأساسية للحياة، بما في ذلك الغذاء، ويعبر المستوى الكفاف في الغذاء عن جانب استهلاكي من مشكلة الأمن الغذائي، ويُعدّ هذا المستوى الأدنى من السرعات الحرارية ضرورياً للبقاء على قيد الحياة<sup>1</sup>.

**2- المستويات الوسطى:** تبدأ المستويات الوسطى بعد مستوى الكفاف وتمتد حتى بداية المستوى المحتمل، ومن بين تلك المستويات الوسطى، يأتي المستوى المعتاد كواحد منها، حيث يكون بالضرورة أعلى من مستوى الكفاف، ولكنه لا يصل إلى المستوى المحتمل، ويتميز هذا المدى من المستويات بظاهرة سوء التغذية، والتي تتناقص تدريجياً في درجتها كلما اقتربنا من المستوى المحتمل، وبناءً على هذا المستوى، يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى الجهود المبذولة للتغلب على ظاهرة سوء التغذية، وتُفهم سوء التغذية على أنها نقص في المكونات الأساسية للغذاء الضرورية للجسم، وبالتالي يمكن للفرد أن يعاني من سوء التغذية حتى دون أن يعاني من نقص في الكميات الغذائية (الجوع)، ولحل هذه المشكلة، يُعمل على ضمان توفير مستوى مناسب من الاحتياجات الغذائية الأساسية لجميع أفراد المجتمع، وهذا يتم من خلال توفير توزيع كافة المكونات الغذائية الضرورية بشكل يلي الاحتياجات البيولوجية للأفراد.

ظاهرة سوء التغذية تُعد واحدة من أخطر التحديات التي تواجهها الدول النامية حالياً، وتنتج هذه الظاهرة عن نقص في توفر البروتين الحيواني ومصادر الطاقة في الغذاء، إذ تؤدي هذه الظروف إلى فقدان الوزن بالنسبة للطول، وهو مؤشر قوي للإشارة إلى سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام مفهوم الطول بالنسبة للعمر كمؤشر آخر لسوء التغذية المستمرة<sup>2</sup>.

**3- المستوى المحتمل:** هو ما يتعلق بقدرة الدولة على تعزيز مستوى الإمداد بالغذاء لأفراد المجتمع يتمثل في تمكينهم من تحقيق أداء أمثل في أنشطتهم الإنتاجية، وهذا يشمل توفير كمية مرغوبة من السرعات الحرارية وفقاً للمعايير الدولية، مما يضمن للأفراد القدرة على تنفيذ أعمالهم بكفاءة قصوى. وعليه، يمثل المستوى المحتمل للتغذية نتيجة تفاعل بين جوانب متعددة؛ منها الجانب الإنتاجي للمشكلة، والذي يأتي من إمكانيات الإنتاج المتاحة، ومستوى دخل الأفراد كمثل للطلب على الغذاء. ببساطة، يتمحور المستوى المحتمل للتغذية حول جوانب متعددة لمعادلة الأمن الغذائي، وهذه الجوانب تشمل

<sup>1</sup> -مباركة نعام، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المدينة، 2017، ص: 65.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 65-66.

توفير الغذاء من خلال عمليات الإنتاج، التخزين، والتجارة، بالإضافة إلى كيفية الحصول على الغذاء، سواء من خلال إنتاجه في المنزل، أو شراءه من الأسواق، أو من خلال تحويلات مختلفة للمواد الغذائية. إن توفير إمدادات الغذاء وتحقيق إحدى جوانب معادلة الغذاء لا يعني بالضرورة تحقيق الجانب الآخر منها، وهو ضمان الحصول على مستوى ملائم من الغذاء (المستوى المحتمل)، وبناءً على ذلك، يُعتبر الجانب الأول من معادلة الغذاء، وهو توفير الإمدادات الغذائية، شرطاً أساسياً وليس كافياً لضمان الأمن الغذائي. وبالتالي، كلما زاد مستوى الدخل المتاح للأفراد، زاد المستوى المحتمل للغذاء، الذي يُمكنهم من أداء واجباتهم الإنتاجية بكفاءة قصوى، وهذا بدوره يساهم في زيادة الناتج القومي بطريقة تحسّن الوضع الاقتصادي، ومستوى التنمية الاقتصادية بشكل يقترب من واقع الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة، حيث يصل المستوى المحتمل للغذاء إلى أعلى مستوياته<sup>1</sup>.

**4- تقسيم مستويات الأمن الغذائي حسب حيزها المكاني:** إذا ما قسمنا مستويات الأمن الغذائي وصنفناها حسب الحيز والمكان الذي يكون فيه مستوى الأمن الغذائي فتكون على نحو آخر، بداية من الفرد والأسرة اللذان يعتبران أصغر مستوى حتى الوصول إلى أعلى مستوى وهو المستوى العالمي فسنحاول التطرق إليها وتتمثل في<sup>2</sup>:

**4-1- المستوى الفردي والأسري:** فحسب اللجنة الدولية للأمن الغذائي فإن هذا المستوى يتمثل فيه أنه "توافر الإمكانيات لجميع أفراد الأسرة دون مواجهة مخاطر غير لازمة تفقد لهم هذه الإمكانيات"، كذلك نجد مفهوم آخر جاء به الدكتور عبد الغفور إبراهيم أحمد هو أن "عندما يستطيع أن يحصل على الغذاء الكافي لمعيشته اليومية على مدار السنة فمستوى الأمن الغذائي عنده يتوقف على مقدرته على اقتناء تلك الكمية وهذه الأخيرة ترتبط في الأساس بالدخول والأسعار"، واستنتاجاً من التعريفين يتبين وجوب الأسرة أن توفر غذائها كافي وتؤمنه سواء عن طريق الإنتاج وهو ما يكون عند الأسر الريفية، أو عن طريق الشراء بالنسبة لي باقي الأسر، وهذا الجانب الذي تركز عليه منظمة الأغذية والزراعة العالمية في تقريرها سنة عام 1992.

**4-2- المستوى المجتمعي:** المستوى المجتمعي يتحقق من خلال تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع. ويتحقق هذا المستوى عندما يُوفّر ما يلزم من الحاجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع، والتي يُجَدِّدها الخبراء في مجال التغذية استناداً إلى مختلف مصادر الطعام، ويضمن ذلك توفير الحد الأدنى من هذه الاحتياجات من حيث الكم والنوع للمحافظة على حياة هؤلاء الأفراد، وذلك بالتوازي مع دخولهم. وبالتالي، من الضروري أن يكون للمجتمع القدرة على الاحتفاظ بسبل العيش وتأمين احتياجاتهم بشكل مناسب، هذا ما يستلزم تطوير استراتيجيات إدارية تهدف إلى ضمان توفير الغذاء،

<sup>1</sup> - سفيان حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33-34.

<sup>2</sup> - أحمد حسن علوان الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 23-24.

بالإضافة إلى دعم الإنتاج المحلي، بحيث يصبح بإمكان المجتمع تحقيق مستوى يكفل توفير الغذاء الضروري، إذ يجب أيضاً مراعاة العدالة في توزيع هذه الموارد من حيث النوع والطبقات المجتمعية، لضمان توزيعها بشكل عادل ومتوازن.

**4-3- المستوى الدولي:** يتم تحقيق المستوى الدولي للأمن الغذائي حينما تكون الدولة قادرة على تنظيم وتوفير الكمية الملائمة من الغذاء لمواطنيها في جميع الأوقات. ويتم ذلك من خلال زيادة إنتاج الغذاء وتحسين التخصص واستثمار الميزة النسبية للموارد، وتعزيز الأدوار الإيجابية للتجارة الخارجية. وقد تم تعريف الأمن الغذائي الدولي على أنه " هو توافر الغذاء الكافي على المستوى الدولي لمقابلة الحاجات أو المتطلبات الغذائية الأدنى للفرد". وبالتالي، تُظهر قضية توفير الغذاء أهمية استراتيجية تهدف إلى تأمينه، وخاصةً في ظل الأوقات الصعبة وحدوث الأزمات. ويكون ذلك بوضع خطط شاملة تمكن الدولة من معالجة أي نقص قد يطرأ، وتعزيز القدرة على التصدي للتحديات الغذائية بفعالية.

**4-4- المستوى الإقليمي:** وهو مستوى يتم فيه توفير الغذاء في حيز إقليمي وقد عرف على أنه " هو توافر الغذاء الكافي لكل الأسر في إقليم معين لمقابلة الحاجات الاستهلاكية الأدنى لها"، مما يعني أنّ أمن الإقليم يتحدد بتوفر الغذاء كما ونوعاً لكل الأفراد القطنين به.

**4-5- المستوى القومي:** يعتبر مستوى أوسع مما سبق من المستويات ويعرف على أنه " هو توافر الغذاء الكافي على المستوى القومي لمقابلة الحاجات لمقابلة المتطلبات الغذائية الأدنى في فترة زمنية معينة"، وتوفر الغذاء عادة ما يكون سنة أو أكثر.

**4-6-: المستوى العالمي:** وهو المستوى الذي تعطيه المنظمات الدولية أهمية كبيرة، بحيث يتم تحقيقه بالاعتماد على الاتفاقيات الدولية والتجارة الخارجية ما يجعلها تحقق الأمن الغذائي على مستوى العالم وعدم استغلال الغذاء لاضطهاد الشعوب وإركاها.

**المطلب الثاني: أنواع الأمن الغذائي أبعاده ومؤشراته**

**الفرع الأول: أنواع الأمن الغذائي**

يتميز الأمن الغذائي بنوعين أساسيين متمثلين في الأمن الغذائي المطلق والأمن الغذائي النسبي وتم إدخال نوعين آخرين تمثلان في الأمن الغذائي الظاهري والأمن الغذائي المستدام ويتمثل كل واحد منهم في:

**1-الأمن الغذائي المطلق:** الأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الوحيدة، بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو مرادف الاكتفاء الذاتي، كما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي وتعطى نسبة أو درجة الاكتشاف الذاتي من سلع غذائية معينة كما يلي:

درجة الاعتماد الذاتي = المتاح للاستهلاك/الإنتاج المحلي x 100

وتقاس نسبة المتاح للاستهلاك كما يلي:

المتاح للاستهلاك = (الإنتاج + الواردات) - الصادرات

إذا كانت النسبة لدرجة الاعتماد الذاتي، على سبيل المثال، تبلغ 80%، فهذا يشير إلى أن الإنتاج المحلي يلبي 80% من احتياجات المواطن لمادة غذائية محددة، وكلما ارتفعت النسبة، زادت نسبة الاكتفاء الذاتي. وهذا المفهوم هو ما يُشار إليه في التقرير العربي الموحد بأنه القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على الذات من خلال استخدام الموارد والإمكانات المحلية، لإنتاج جميع احتياجات المجتمع الغذائية. تعتمد هذه الفكرة على مستوى يُعرّف بمفهوم الأمن الغذائي، ولكنه واجه انتقادات عديدة، منها:

- يُعتبر مفهومًا عامًا وغير واضح وغير واقعي، وغالبًا ما يُفهم على أنه شعار دون أن يُعبّر سياسة يمكن تنفيذها.
- في سياق العولمة الاقتصادية، يُفضّل الاعتماد على معيار الاختيار الرشيد الذي يأخذ في اعتباره التكلفة البديلة المثلى للبدائل المختلفة بغض النظر عما إذا كان الإنتاج محليًا أم خارجيًا.
- تحقيق هذا المفهوم يعتمد بشكل أساسي على الموارد المتاحة وكيفية استثمارها بشكل أمثل من أجل تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي. إلا أن ذلك غالبًا يتطلب تضحيات اقتصادية واجتماعية كبيرة.
- قطاع الزراعة مرتبط بشكل مباشر بالتغيرات المناخية، والموارد الزراعية محدودة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي قد يكون قرارًا اقتصاديًا غير مناسب.
- تجاهل مفهوم الفوائد النسبية التي يمكن تحقيقها من التجارة الدولية، وقد تكون الانفتاح على التجارة مع دول أخرى ذات فوائد نسبية هو الأمر الأكثر استدامة.
- توفير السلع الغذائية لا يعني بالضرورة توافر فرص الوصول إليها واستهلاكها من قبل جميع شرائح المجتمع.
- إنتاج السلع الغذائية يجب أن يُنظر فيه من ناحية التكلفة والجِدوى الاقتصادية والبيئية.

وبالتالي، فإنه ليس لأي دولة في العالم، مهما كانت ثروتها، مصلحة في تبني هذا المفهوم، فقد يقرر بعض البلدان التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومع ذلك، ستكون هناك تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة مرتبطة بهذا الاختيار، خصوصًا

إذا ما تمت مقارنتها مع الحلول التوسيطية الأكثر توازنًا. ولذلك، أثار هذا المفهوم في تعزيز ظهور مفهوم آخر، وهو مفهوم الأمن الغذائي النسبي، والذي يركز على تحقيق توازن نسبي في توفر الغذاء<sup>1</sup>.

**2- الأمن الغذائي النسبي:** الأمن الغذائي النسبي يعبر عن قدرة دولة معينة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية بشكل كامل أو جزئي، ويُعرّف أيضًا على أنه القدرة لدولة ما أو مجموعة من الدول على تلبية احتياجات مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية، سواءً كان ذلك بشكل كامل أو جزئي، مع ضمان توفير الحد الأدنى من هذه الاحتياجات بشكل منتظم. وبناءً على هذا التعريف، فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يفرض ضرورة تحقيق إنتاج محلي لكل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يهدف في الأساس إلى توفير هذه الاحتياجات من خلال استغلال مزايا نسبية يمتلكها القطر المعني أو مجموعة من الدول، والتي قد تشمل تجارة معينة أو إنتاج متخصص، وبهذا المعنى، يُعتبر المفهوم النسبي للأمن الغذائي تعاونًا مشتركًا لتأمين الغذاء بالتعاون مع دول أخرى<sup>2</sup>.

**3- الأمن الظاهري أو الصوري:** إذا كانت دولة ما تغطي نسبة 80% مثلاً من احتياجاتها من مادة معينة من الإنتاج المحلي، وفي الوقت نفسه تعتمد على استيراد معظم المكونات اللازمة لهذه المادة (مثل المكونات الأساسية، الأعلاف، العلاجات، إلخ)، فإن هذا السيناريو يُعد أمنًا غذائيًا ظاهريًا أو صوريًا، وقد يكون هذا الرقم مضلل ولا يعكس الحقيقة، وبالتالي يعتبر هذا النوع من الأمن الغذائي غير الواقعي وقد يكون غير مستدام<sup>3</sup>.

**4- الأمن الغذائي المستدام:** التحدي الذي يواجهه صناع القرار هو تحقيق الأمن الغذائي المستدام. يتعلق هذا التحدي بكيفية زيادة الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي، في الوقت نفسه تعزيز القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية بشكل مستدام ومستمر.

## الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

**1- البعد الاقتصادي:** تشكل عمليات الاستيراد عبئًا ثقيلًا على الدول النامية بسبب عجزها عن تلبية الطلب المحلي، مما يضطرها للاعتماد على واردات من الأسواق العالمية، وهذه الواردات تفرض ضغوطًا كبيرة على ميزان المدفوعات للدول النامية، مما ينجم عنه عجز مستمر في العديد من هذه الدول. ومن جهة أخرى، يُعد استيراد السلع الغذائية أحد العوامل الرئيسية في زيادة الأسعار في الأسواق العالمية، مما يدفع الحكومات إلى دعم أسعار تلك السلع في الأسواق المحلية. كذلك يعد مستوى الدخل الفعلي أو الدخل المتاح للفرد أمرًا حاسمًا في سياق الأمن الغذائي، ويعتمد هذا الدخل على العمالة

<sup>1</sup> - فاطمة كبدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013، ص: 68-69.

<sup>2</sup> - محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم عامة تتعلق بالأمن الغذائي، مقال خاص، اطلع عليه على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03> ، بتاريخ 2023/08/19 الساعة 16:41.

<sup>3</sup> - فاطمة كبدي، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

واستمرارية توظيف أفراد المجتمع. وبالتالي يتضمن الأمن الغذائي قضية التنمية الاقتصادية، حيث يرتبط بشكل وثيق بين الغذاء الجيد والصحة، وتطور النمو الاقتصادي. وهو يساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، مما يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي. فالأمن الغذائي يمتد أيضاً ليشمل القطاع الزراعي، حيث يبين مدى مساهمة الإنتاج الزراعي في الإنتاج الإجمالي للبلاد، وتحدد السياسة الزراعية التي تتخذها الحكومة عوامل مثل المساحات المزروعة، والمساحات المحصولية، والتركيبة المحصولية الأمثل للزراعة، واستخدام الماكينات الزراعية. بالإضافة إلى تربية الحيوانات والأسماك، واعتماد أساليب التكثيف الزراعي. جميع هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي<sup>1</sup>.

**2- البعد السياسي:** إن استمرار الدول المستوردة في الاعتماد على المصادر الخارج لتلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء، ما يؤثر سلباً على حرية اتخاذ القرار السياسي بها ويجعلها مقيدة سياسياً. ومن الواضح أن إنتاج المواد الغذائية، وخاصة القمح، ينحصر في عدد قليل من الدول، وهذا يفتح الباب لهذه الدول للتحكم في تجارتها بشكل استباقي. وعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وحتى إلى حد ما السوق الأوروبية المشتركة، هذه الدول تمتلك فوائض قمحية، ما يمكنها أن تتحالف وتُفرض سيطرتها بشكل يُمكنها من التحكم في صادرات القمح، خاصةً أن لديها تقدم اقتصادي يُعزز قوتها الاقتصادية. وبالتالي لم تعد مشكلة نقص الغذاء مجرد قضية اقتصادية؛ بل أصبحت في الأساس مسألة سياسية. ومن المتوقع أن تتعرض الدول التي تعتمد على المعونات الغذائية للضغوط السياسية، مما يُعرض استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ قراراتها السياسية المستقلة للخطر. فالغذاء منذ العصور القديمة وحتى الآن تستخدم كوسيلة للضغط على الأمم والشعوب والدول، بهدف تحقيق أهداف غيرها<sup>2</sup>.

**3- البعد الاجتماعي:** من أجل تخليص القطاعات الزراعية في الدول النامية من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، يتطلب تكثيف الجهود لتحقيق تقدم شامل، ويجب أن تتضمن هذه الجهود التسهيل في مجال الغذاء وتقليل الفجوة الكبيرة بين الحضر والريف في هذه الدول، حيث تسبب هذه الفجوة في الهجرة من الريف إلى المدينة والتي تؤدي إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية. علاوة على ذلك، على الرغم من أن حجم الفجوة الغذائية يبدو كبيراً في الوقت الحاضر، إلا أنه لا يعكس الوضع الفعلي بشكل دقيق، حيث يجب أخذ في الاعتبار وجود ملايين الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى الفقر المطلوب. وبناءً على ذلك، يتضح أن البعد الاجتماعي ليس أقل أهمية من البعد الاقتصادي والسياسي. فيترتب على مشكلة الغذاء العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة، حيث يؤدي قصور إنتاج الزراعة وتقلباته إلى تدهور مستوى المعيشة والحالة الاجتماعية للمزارعين. وتتضمن تلك الآثار تراجع دخولهم وقوتهم الشرائية، مما يؤدي بالنتيجة إلى تفاقم الفروق الاقتصادية والاجتماعية وزيادة نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة. إضافة إلى ذلك، تتفاقم المشكلات الاجتماعية بين

<sup>1</sup> - ريم بوش، مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الوطن العربي، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2019، ص: 13-14.

<sup>2</sup> - سامي زيادي، مرجع سبق ذكره، ص: 365-366.

الفلاحين والمزارعين بسبب انتشار البطالة بينهم، وهذا يؤدي أيضًا إلى زيادة ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن. ويؤثر هذا التصاعد في الهجرة سلبًا ليس فقط على المناطق الريفية، بل أيضًا على المدن والمراكز الحضرية غير المستعدة لاستيعاب المهاجرين. بالتالي، تترتب على هذه العملية آثار سلبية تتمثل في:

- يعاني الهيكل السكاني في المناطق الريفية والحضرية من الاختلال حسب الأعمار، حيث يشهد الريف فقدانًا لقوى العمل الشابة نتيجة هجرة الشبان، مما يزيد من نسبة الأطفال والمسنين خارج سن العمل، بينما يحدث العكس في المناطق الحضرية.
- يشهد الهيكل السكاني أيضًا اختلالًا حسب النوع، حيث تزداد نسبة الإناث مقارنة بالذكر في المناطق الريفية، بينما تتساوى النسب في المناطق الحضرية.
- يطرأ تغيير على الهيكل المهني يخدم الأعمال ذات الإنتاجية المنخفضة على حساب الأعمال ذات الإنتاجية العالية. فيرتفع عدد العمال في قطاع الخدمات، وهذا بسبب في تحول قوى العمل من القطاع الزراعي إلى القطاعات الخدمية<sup>1</sup>.

**4- البعد الزمني أو الحركي:** إن مفهوم الأمن الغذائي قد شهد تطورًا في الوقت الحاضر مقارنة بالماضي، وذلك نتيجة للتغيرات المتعاقبة في احتياجات الإنسان للطعام، سواء الاحتياجات الأساسية أو تلك التي تم اكتسابها، إلى جانب تطور الوسائل الاقتصادية والتقنية المستخدمة في إنتاج الموارد الغذائية، وأساليب توزيعها. وهذا بالإضافة إلى الوضع الداخلي للبلاد، والذي يحدد إمكانية الأفراد في الحصول على الطعام في سياق يتسم بقلّة الموارد. لهذا السبب، يجب أن يكون مفهوم الأمن الغذائي ديناميكيًا، يتكيف مع جميع الظروف التي تواجهها الدول، ويراعي التغيرات الاقتصادية التي تحدث مع مرور الوقت. فعلى الدولة أن تتحمل المسؤولية الكاملة لتأمين الغذاء لسكانها، مهما اختلفت الأوضاع الاقتصادية والزمنية. ويجب أن تلتزم بتوفير الطعام بمعايير وشروط كمية ونوعية محددة، وهذا يعتمد على قدرتها وإمكاناتها، مع مراعاة التحديات المختلفة التي تواجهها. من هنا، يمكن اعتبار عدم تحقيق الأمن الغذائي ظاهرة معقدة، تتأثر بعوامل متعددة تتباين أهميتها من منطقة إلى أخرى، ومن بلد إلى بلد، وحتى بين فئات اجتماعية مختلفة<sup>2</sup>.

**5- البعد الصحي:** يمكن تفسير هذا الجانب من مفهوم الأمن الغذائي على أنه الجانب الذي يركز بدقة على تحديد الاحتياجات الأساسية للغذاء وضمان توفير مستوى غذائي كافٍ على الأقل لدعم نمو الجسم البشري وتجديد طاقته وقدرته على الأداء. ويقتصر هذا التوجيه على تأمين الكميات الأدنى اللازمة من المنتجات الغذائية التي تحتوي على القيمة الغذائية

<sup>1</sup> - عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 50-51.

<sup>2</sup> - محمد هبول، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

المحددة من السعرات الحرارية والبروتين والأحماض الأمينية الأساسية، والفيتامينات والألياف والمعادن، فهذه المكونات تلي الاحتياجات الأساسية للتمثيل الحيوي للجسم، وتتأثر بعوامل مثل العمر، والجنس، والحالة الصحية، والظروف البيئية، وأوقات النشاط، والراحة. ويتم تحديد هذا المستوى من الأمن الغذائي بالنسبة للأفراد الأصحاء ذوي الوعي الغذائي المتقدم. ويهدف إلى توفير متطلبات الجسم الأساسية، دون تضمين احتياجات إضافية ناتجة عن حالات مرضية مختلفة. كما لا يشمل أي استهلاك زائد للطعام على حساب الاحتياجات الفعلية للجسم، بل يهدف إلى تجنب تلك الإفراطات التي يمكن أن تكون ضارة بالجسم. ويهدف هذا المفهوم إلى تأمين توازن صحي للغذاء لضمان استدامة الصحة والأداء الجسدي. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن احتياجات الجسم تختلف بمراحل الحياة وظروفها المختلفة<sup>1</sup>.

**6- البعد البيئي:** قد تواجه البيئة الزراعية لأي دولة أو منطقة تدهورًا حادًا نتيجة غياب العنصر البيئي في صياغة السياسات الزراعية على الصعيد الوطني والقطري، وعدم منح الاهتمام المناسب للجوانب البيئية التي قد تتأثر سلبًا بتلك السياسات. فمثال على ذلك هو ما نجمت عنه التجارب التنموية الزراعية العربية من خسائر بيئية مباشرة أثرت على القدرات الإنتاجية للزراعة العربية. لذا تتجاوز هذه التأثيرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي، هناك عدة إجراءات ضرورية يجب توفرها وهي:

- يجب أن يُدمج العنصر البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروعات الزراعية. بذلك يعني أن يتم النظر في تأثير المشروع على البيئة وتقييم الأثر البيئي بجانب الجوانب الاقتصادية.

- ينبغي وضع ضوابط للحفاظ على الأصناف والسلالات النادرة والمهددة بالانقراض. وهذا ما يساهم في المحافظة على التنوع البيولوجي الزراعي وضمان استدامة الإمدادات الغذائية.

- يجب تخطيط معدلات التوسع الأفقي وتحسين استغلال المساحات الزراعية بطرق تأخذ في اعتبارها القدرة الطبيعية للموارد. فهذا يساعد في الحفاظ على التوازن البيئي وتجنب الاستنزاف.

- من المهم تعزيز دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي بين المزارعين والمهتمين بالزراعة. من خلال توجيههم نحو ممارسات زراعية مستدامة تحافظ على البيئة<sup>2</sup>.

**7- البعد الثقافي:** يُولي البعد الثقافي اهتماماً بتأمين الفكر، والمعتقدات، والعادات، والتقاليد بشكل عام، حيث تُعد هذه العناصر من أركان تحكم هوية المجتمعات والشعوب وتُظهر شخصيتها في التواصل والتعايش مع الآخرين. فيعتبر هذا البعد أمرًا ينبغي مُراعاته وتفهمه، إذ لا يستوجب اتخاذ قرارات سياسية أو تخصيص أموال كبيرة لتطوير سلوكيات مُعينة داخل المجتمع، بل يتعلق الأمر بالمعتقدات العميقة المرتبطة بذاكرة وهوية كل فرد في البيئة الاجتماعية والثقافية، والتي تنمو مع حب

<sup>1</sup> - عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

<sup>2</sup> - عبد القادر شويفات، مرجع سبق ذكره، ص: 79-80.

الأرض والعمل بها والاهتمام بزراعتها وتحقيق الاكتفاء الذاتي للفرد والأسرة وتعزيز النجاح في العمل الزراعي. إذن في هذا السياق، يُظهر البعد الثقافي للشعوب دورًا مؤثرًا في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي التي تعتمدها الدولة، فيشجع البعد الثقافي على التفكير بشكل متجدد وتجاوز التحديات. فالثقافة تُوجه سلوك الشعوب نحو التغيير وتُرسخ الأوجه الروحية والعقلية والعاطفية التي تُساهم في تطور أفراد المجتمعات وتميزها، وبالتالي تُشجع على التنمية والتقدم. فالثقافة تتفوق على الجوانب المادية والأداء الحكومي والتخطيط والسياسات في تعزيز التقدم الفكري والاجتماعي، إذ إنها تقوي روابط العلاقات البشرية داخل الأفراد والجماعات التي تكوّن المجتمع، مما تساهم في مواجهة التحديات المختلفة، منها تحدي الأمن الغذائي ومشكلات الغذاء. فقد تمكن الإنسان من تأمين احتياجاته الغذائية وفقاً للبيئة التي يُعيش فيها، فالشعوب والثقافات المختلفة تعرف مُتطلباتها الخاصة بالغذاء، حيث يُمثل عرف الشعب الإسكيمو التجميد، وعرف سكان الجبال التقديد، وعرف سكان التلال التمر، فهذه كلها أمثلة على هذه السلوكيات الثقافية التي عرفها الإنسان وارتبطت بتوارثها عبر الأجيال. وبهذا السياق، يُظهر البعد الثقافي للشعوب دورًا مهمًا في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي وتعزيز الوعي والتفاعل مع مختلف التحديات التي تواجهها، منها تحديات الأمن الغذائي والتأمين الغذائي<sup>1</sup>.

**8- البعد الأخلاقي<sup>2</sup> :** إن مفهوم الأمن الغذائي له علاقة بمصلحة الإنسان ومستقبله، حيث ينبغي أن يبقى هذا الجانب الحيوي محافظاً على استقلاليتته من أجل استمرار الأجيال البشرية. وينبغي أن تحافظ هذه الجوانب الحيوية على مسافة آمنة من الاحتكارات والمساومات والمزايدات التي تتعرض لها في الأسواق العالم، خاصة فيما يتعلق بالغذاء، والذي يُعتبر حاجة أساسية لبقاء الإنسان ووجوده. فإلحاق الضرر بمجال التغذية وتهديده يُشكل تحديًا مباشرًا لوجود الإنسان واستمراره. ويعكس هذا التهديد جوانب إنسانية وأخلاقية أساسية، إذ يُعتبر الإنسان هدفًا أساسيًا للحفاظ على أمنه الغذائي. ويكمن الهدف الأساسي لترسيخ هذا الجانب الأخلاقي للأمن الغذائي في النقاط التالية:

- نشر قيم العدالة الغذائية والمحافظة على حق الإنسان في الحصول على الغذاء، وتوفيره لجميع المواطنين في الدول بغض النظر عن اختلافاتهم الدينية والاجتماعية والثقافية، بهدف القضاء على الجوع والفقر.
- نشر قيم الاعتماد على الذات وزيادة الوعي بأهمية الاكتفاء الذاتي في التغذية، حيث يمكن أن تؤدي التبعية الغذائية إلى تبعية سياسية تُهدد سيادة الدول وشعبها.
- استخدام الموارد الثابتة لتلبية الاحتياجات المحلية، بهدف حماية البلاد من الاستغلال الخارجي.

<sup>1</sup> - Selmani salem, référence susmentionnée, p p : 159-160.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص: 158-159.

• مكافحة أساليب الغش والتلاعب والاحتكار والتهريب، إذ تمثل تلك الممارسات تهديدًا أخلاقيًا واقتصاديًا للأمن الغذائي.

• التصدي لانتشار الشائعات المضللة والحملات الدعائية الضارة ضد السلع والمنتجات الغذائية المحلية، من خلال تفعيل آليات الرقابة على وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

**9- البعد الديموغرافي:** نبأت تقديرات الأمم المتحدة بزيادة سكان العالم في المستقبل، حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 9.8 مليار نسمة بحلول عام 2050، و11.2 مليار نسمة بحلول عام 2100. ونظرًا لهذا الارتفاع الكبير في السكان، يبقى توفير الغذاء واحدًا من أهم التحديات التي يجب مواجهتها في ظل التغيرات البيئية ونقص الإمدادات للموارد الغذائية على الصعيدين العالمي والمحلي، بالإضافة إلى تحديات توفير مصادر الطاقة اللازمة لتلبية احتياجات الملايين المتزايدة. إن تلك المهمة تبدو صعبة الإنجاز في ضوء الظروف الحالية التي يمر بها العالم. فعلى سبيل المثال، يواجه العديد من الأفراد يوميًا خطر سوء التغذية والأمراض المرتبطة به، حيث يتوفى يوميًا حوالي 25,000 شخص بسبب هذه المشكلات<sup>1</sup>.

**10- البعد العقائدي والديني:** إن تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام يعتبر واحدًا من أهداف الشريعة الإسلامية، وذلك في سياق الضروريات الخمسة، وترتكز هذه الضروريات على الحفاظ على الدين والنفس، والعقل، والنسل، والمال. فكل ما يساهم في الحفاظ على هذه الأصول الخمسة يُعتبر مصلحًا، بينما ما يُشكّل تهديدًا لهذه الأصول يُعتبر مفسدًا. ومن هذا المنطلق، يمكن القول أنّ توفير الغذاء والملبس والسكن والصحة يجعل الإنسان آمنًا في بيئته وصحته، ويُحافظ على رفايته وسلامته، فهذا الجانب يعتبر جوهريًا على مستوى الفرد. أما على مستوى الدولة، فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الأساسية يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحد من انعدام الأمن الغذائي داخليًا وخارجيًا. هذا الاكتفاء الذاتي قادر أيضًا على تجنب الأزمات الاقتصادية والتأثيرات السلبية على الأمن السياسي، مما يعزز من التماسك الاجتماعي والحفاظ على توازن البيئة المحيطة. إذن في هذا السياق، يظهر أن تحقيق الأمن الغذائي يساهم في تحقيق استقرار شامل على الصعيدين الفردي والجماعي<sup>2</sup>.

**11- البعد الأمني الشامل والأمن الغذائي<sup>3</sup>:** يتفق الجميع على أن الأمن الغذائي يشكل جزءًا لا يتجزأ من الأمن الشامل للبلاد وسلامة مواطنيها. ويعكف التاريخ الاقتصادي الحديث على توضيح أن دولًا قد واجهت أزمات في أمنها الغذائي، مما أثر على أمنها الوطني، وذلك نتيجة عدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. في سياق يُذكر، يمكننا أن نستشهد بمثال العراق، على سبيل المثال وليس الحصر، حيث تمّ تضعيف استقراره الغذائي عندما تعرض لحصار كامل وظالم

<sup>1</sup> - سفيان عكرود، مرجع سبق ذكره، ص:60.

<sup>2</sup> - عبلة رواج، عبد الباقي رواج، أبعاد الأمن الغذائي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 01، العدد 01، جوان 2023، ص: 743.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص:743.

من جانب قوى غربية، حيث تم تنفيذ برنامج تجاري يتضمن تبادل النفط بمواد غذائية، فهذا الأمر أدى إلى إدخال الشك والقضاء على الثقة بين السكان وقيادتهم ومؤسساتهم السياسية، مما أثر على قوتهم العسكرية وأفضى في النهاية إلى احتلالهم. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يُعْتَبَر الغذاء سلاحًا قويًا وخطيرًا يُسْتخدَم في المعارك الحقيقية، بل ويمثّل سلاحًا أكثر فتكًا، حيث يشكل تهديدًا لاستمرارية الأمم في وجودها، وينذر بتلاشيها. فهذا ما قاله المفكر العربي مصطفى كامل: "إن الأمة التي لا تأكل مما تزرع وتلبس مما تصنع، أمة المحكوم عليها بتبعي والفناء".

### الفرع الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي

تعددت مؤشرات الأمن الغذائي والتي تحدد الطبيعة والحالة ككل بلد في توفير غذائه لمواطنيه، فهذه المؤشرات نستطيع معرفة ضعف أو قوة كل بلد في تحقيقها لأمنها الغذائي ومن بين هذه المؤشرات نجد:

**1- الفجوة الغذائية:** الفجوة الغذائية تعبر عن الاختلاف بين الإنتاج الغذائي الذي يقوم به البلد ذاتياً والاحتياجات الغذائية المحلية. وكلما زادت هذه الفجوة، زادت صعوبة قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته المحلية من الطعام، مما يجبر الدولة على الاعتماد على واردات الطعام لسد هذا الفرق. تتغير حجم الفجوة الغذائية من عام إلى آخر بناءً على المنتجات المحلية والاحتياجات المتوقعة، بالإضافة إلى التغيرات في الأسعار. يمكن تحديد مؤشرين لقياس حالة الفجوة الغذائية، وهما:

- الفجوة الغذائية الظاهرية: وتمثل قيمة الاستيراد من الخارج الصافية وهي القيمة المكتملة لاحتياجات الدولة من الغذاء، وتحدد على أساس مقدار الموارد التي يمكن تخصيصها لاستيراد الاحتياجات الغذائية وتحسب بالعلاقة التالية:

#### الفجوة الغذائية الظاهرية = الإنتاج - الاستهلاك

- الفجوة الحقيقية (المعيارية): فهي تعبر عن مستوى كفاية الغذاء لكل فرد سواء كان كما أو نوعاً، في مشكلة الفجوة الغذائية في هذه الحالة تتمثل في سوء التغذية والناتج عن نقص نسبة السعرات الحرارية والبروتينات في الوجبة الغذائية ويتم حساب الفجوة الحقيقية بالعلاقة التالية:

#### الفجوة الغذائية الحقيقية = المتطلبات الحقيقية من السعرات الحرارية - السعرات الحرارية الفعلية

لذلك، يمكن القول أنّ وجود الفجوة الغذائية الظاهرية لا يعني بالضرورة وجود فجوة في الأمن الغذائي الحقيقي، إذ يمكن تسديد الفجوة الظاهرية بالكامل من خلال الموارد المالية المحلية، مما يؤدي إلى تلاشي الفجوة الغذائية. وعلى الجانب المقابل، إذا كان هناك نقص غذائي حقيقي، فإن ذلك يشير إلى وجود نقص في الأمن الغذائي الفعلي يتساوى مع تلك الفجوة<sup>1</sup>.

**2- الاكتفاء الذاتي<sup>2</sup>:** هو قدرة أي دولة على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لجميع سكانها، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليًا، دون أخذ في الاعتبار مفهوم الميزة النسبية. ويشير هذا إلى قدرة الدولة على الاعتماد بشكل كامل على إمكانياتها المحلية لإنتاج جميع احتياجاتها الغذائية داخل حدودها الوطنية. ويمكن قياس مفهوم الاكتفاء الذاتي عن طريق نسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني، وذلك كما يلي:

$$\text{الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{الإنتاج المحلي}}{\text{المتاح من الغذاء}} \times 100$$

**3- مؤشر التبعية الغذائية<sup>3</sup>:** وهو يمثل مؤشر الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء، ويُعد هذا المؤشر أحد الأدوات لتقييم مدى وجود فجوة غذائية، ويسلط الضوء على الجانب الثاني من تحدي الأمن الغذائي. إذ يعكس هذا المؤشر كيفية تعويض البلد للفجوة الغذائية الحقيقية، ويشكل معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، أو يمكن حسابه من خلال تقسيم واردات الأغذية على الإجمالي المتاح للاستهلاك. إذ يظهر الفجوة الغذائية الحقيقية فقط عندما يكون المؤشر إيجابيًا، وهذا يُبرز مشكلة الأمن الغذائي عندما يتم تعويض الفجوة الحقيقية بموارد مالية غير محلية. وبالتالي، يُعطينا هذا المؤشر تصوّرًا واضحًا عن مدى اعتماد البلد على الخارج والمخاطر المصاحبة لذلك على استدامة الأمن الغذائي، ويمكن حسابه باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التبعية الغذائية} = \frac{\text{الكميات المستوردة}}{\text{الكميات المتاحة للاستهلاك}} \times 100.$$

**4- الناتج المحلي الإجمالي:** فهو مجموع القيم النقدية دي جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد كل بلد في فترة أو مدة زمنية معينة غالبًا ما تكون سنة، ويعتبر من مؤشرات المهمة والتي يمكن من خلالها معرفة الوضع الغذائي ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي إما عن طريق الإنفاق أو الدخل أو القيمة المضافة والتي تعتبر الأكثر استعمالًا، وتمثل الفرق بين السعر النهائي لأي خدمة أو سلعة والأسعار الوسيطة<sup>4</sup>.

**5- الناتج المحلي الزراعي:** يعتبر الناتج المحلي الزراعي من بين المؤشرات الرئيسية التي تمكنا من تقييم الوضع الغذائي، حيث يشكل مقياسًا لدرجة اعتماد البلد على إنتاجه الزراعي الداخلي. فتأثير التغيرات الكبيرة في الناتج المحلي الزراعي يكون

<sup>1</sup> - سهيلة شيخاوي، العجال عدالة، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية آفاق 2022، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، 2018، ص ص: 82-83.

<sup>2</sup> - يوسف بن زينة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، جوان 2018، ص: 19.

<sup>3</sup> - محمد هبول، مرجع سبق ذكره، ص ص: 40-41.

<sup>4</sup> - علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص: 278.

سلبياً على الوضع الغذائي، فانخفاضه يعني زيادة اعتماد البلد على واردات الغذاء من الخارج لتلبية زيادة حجم الاستهلاك المحلي. ولتحسين الوضع الغذائي تعتمد الدولة على قدراتها لتوفير الموارد المالية اللازمة، ويُحسب بنفس العلاقة المستخدمة في حساب مؤشر الاكتفاء الذاتي<sup>1</sup>.

**6- متوسط استهلاك الفرد من الغذاء<sup>2</sup>:** هذا المؤشر يركز على معدل الزيادة أو الانخفاض في الاستهلاك الإجمالي للغذاء، دون مراعاة الاختلافات في الدخل الفردي. إذ يُحسب المتوسط العام للزيادة أو الانخفاض دون مراعاة توزيع الفوائد بالتساوي على جميع أفراد المجتمع. ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن زيادة الاستهلاك الإجمالي من الغذاء لا يعكس بالضرورة تحسن الحالة الغذائية لجميع شرائح المجتمع. فعلى سبيل المثال، في الدول النامية، قد تقدم الحكومات دعماً للغذاء، لكن هذا الدعم قد لا يصل بشكل فعال إلى الأفراد المستحقين في العديد من الحالات. لذلك، يجب أن نفهم أن زيادة كميات الغذاء بأسعار منخفضة لا يمثل مؤشراً دقيقاً لتحسن الوضع الغذائي العام، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء} = \frac{\text{الاستهلاك الكلي من الغذاء}}{\text{عدد السكان}}$$

**7- مؤشر تغطية الصادرات للواردات الغذائية:** نسبة الصادرات الإجمالية إلى واردات الغذاء تمثل مؤشراً لقدرة الدولة على تمويل وارداتها من الغذاء من خلال عائدات صادراتها الإجمالية. ويُعد هذا المؤشر أكثر أهمية لتحليل الأمن الغذائي مقارنةً بمؤشر وضع التجارة الغذائية الصافية. فالمؤشر الأخير يقدم معلومات حول ما إذا كانت الدولة مستوردة صافية أم مصدرة صافية للأغذية، لكنه لا يعكس التكلفة النسبية للحصول على الأغذية المتداولة عالمياً ولا يظهر كيفية تأثير البلد بإجمالي فاتورته للأغذية. فإذا كانت نسبة الأغذية في الصادرات الإجمالية للبلد مرتفعة بشكل كبير، فقد يكون هذا البلد أكثر تأثراً بالتغيرات المتعلقة بالأسعار والعوامل الاقتصادية من بلد معتمد بشكل كبير على واردات الأغذية التي لا تشكل إلا نسبة صغيرة من صادراته الإجمالية<sup>3</sup>. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر تغطية الصادرات للواردات الغذائية} = \frac{\text{قيمة الواردات الغذائية}}{\text{قيمة إجمالي الصادرات}} \times 100$$

**8- الانكشاف الاقتصادي الغذائي<sup>4</sup>:** يُعد هذا المؤشر من الدلالات البارزة لقياس تأثير الاقتصاد بأزمات الاقتصاد العالمي، حيث تشير نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مدى تعرض الاقتصاد للتأثيرات الخارجية وتأثره بالتقلبات

1 - المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007، ص: 237.

2 - محمد مصطفى سالت، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص: 58.

3 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص: 13.

4 - العيسوي، قياس التبعية للوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 1989، ص: 63.

الاقتصادية، وزيادة درجة التبعية الاقتصادية. يمكن حساب مدى الانكشاف الغذائي عن طريق مراجعة حجم الصادرات والواردات الغذائية. ويتم حسابه بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي الغذائي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

**9- مؤشر قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية:** يمثل هذا المؤشر مستوى الاستقلال الذاتي للبلد وإمكانياته لمواجهة الانكشاف الاقتصادي الغذائي لتغيرات وتقلبات السوق العالمية التي تكون مصدرها ضغوطات سياسية أو عسكرية أو ما شابه ذلك ويمكن حسابه بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$\text{المؤشر} = \frac{\text{المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية} / \text{الحاجات الغذائية}}{100} \times 100$$

**10- مرونة الطلب السعرية<sup>3</sup>:** تُستخدم مرونة الطلب السعرية لقياس استجابة المستهلكين لتغيرات السعر للسلع. وتعتبر حساسية السعر عن درجة التأثير الذي يؤثر به سعر سلعة معينة على سلوك المستهلك. إذ تختلف مستويات هذه الحساسية بين السلع المختلفة ومن مستهلك إلى آخر. وتُجسّد مرونة الطلب السعرية مدى تغيير الكمية المطلوبة من سلعة معينة استجابةً لتغير سعر تلك السلعة. وتُظهر هذه المرونة كيف يتفاعل المستهلك مع التغيرات في الأسعار. ونظرًا لأن الأسعار تمثل ضغطًا قويًا على المستهلك، فيكون من الطبيعي أن يظهر لديه استجابة لتلك التغيرات، وهذا ما يُشار إليه باستجابة المستهلك للسعر. وتُولد هذه الاستجابة اهتمامًا كبيرًا من قِبَل المنتجين والبائعين وإدارات التسويق والمبيعات المختلفة لفهم مدى تفاعل المستهلكين مع تغيرات الأسعار على مختلف مستوياتها، وتُعرف حساسية المستهلك للتغيرات في الأسعار وتُقاس بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

**11- مرونة الطلب الدخلية:** يُشير مصطلح "مرونة الطلب الدخلية" إلى التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلع بناءً على التغير في مستوى الدخل. فعندما يتغير مستوى الدخل، يمكن أن يتغير الطلب على السلع المختلفة. فعلى سبيل المثال، أصحاب الدخل المرتفعة قد يستمرون في شراء السلع برغم زيادة أسعارها، مما يجعل الطلب عندهم غير متأثر بشكل كبير بالتغيرات في الأسعار. وعلى الجانب الآخر، يكون الطلب عند الأشخاص ذوي الدخل المنخفضة أكثر مرونة، حيث يمكن أن يتأثروا بارتفاع أسعار السلع، وبالتالي قد يلجؤون إلى شراء سلع بديلة ذات أسعار أقل حتى وإن كانت

1 - أحمد حسن علوان الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

2 - محمد هبول، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

3 - عمر محمود أبو عيدة، مدى تفوق مرونة الطلب السعرية على العوامل الأخرى المؤثرة على المستهلك الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد

28، تشرين الأول 2012، ص: 20.

ذات جودة أدنى. ولهذا السبب تتخذ الدولة إجراءات لتقديم الدعم من خلال تخفيض تكاليف إنتاج تلك السلع للحد من الأسعار وجعلها أكثر ملاءمة للفئات ذات الدخل المحدود<sup>1</sup>.

**12- القدرة على إنتاج الغذاء محلياً:** إن زيادة إنتاج الغذاء محلياً يساهم في تعزيز الأمن الغذائي، ولكن ليس دائماً هذا يعني أن البلد الذي لا يستطيع إنتاج الغذاء محلياً لا يمكنه تحقيق أمنه الغذائي. إذ تقاس القدرة على إنتاج الغذاء محلياً بوسائل مثل مساحة الأرض المزروعة ونصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة، بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي الفعلي. إذ أن الإنتاج الزراعي هو مؤشر مباشر للأمن الغذائي ويعكس مدى قدرة البلد على تلبية احتياجاته الغذائية. وتتباين وجهات النظر حول مفهوم الأمن الغذائي ودور الإنتاج المحلي في تحقيقه. فالبعض يرون أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب الاعتماد الكامل على الإنتاج المحلي لتلبية احتياجات الدولة من الغذاء. ويستدعي هذا الرأي الانخراط في إنتاج محلي قوي بهدف تجنب التبعية الخارجية وضمان الأمن الغذائي. ومن ناحية أخرى، يُعارض البعض هذا الرأي ويشير إلى أن تحقيق الأمن الغذائي يمكن أن يتم من خلال مزيج من الإنتاج المحلي والاستيراد. ويُمكن أن يُنظر إلى الاستيراد كوسيلة لتعزيز توفر الغذاء وتنوع الخيارات. وهم يردون على الحجج المذكورة بأنه يمكن تجنب ضغط السياسات الخارجية من خلال تكوين مخزون غذائي استراتيجي مسبقاً قبل نشوب الأزمات. وبالفعل، حتى في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الإنتاج المحلي لتحقيق الأمن الغذائي، تظهر هناك تحديات تتعلق بظروف المناخ والسياسات الاقتصادية. يمكن أن تؤدي هذه التحديات إلى تلف المحاصيل وتقلبات الإنتاج. لذا، حتى في حالة الاعتماد على الإنتاج المحلي، يمكن أن يكون الحفاظ على مخزون استراتيجي ضرورياً للتعامل مع تلك التحديات<sup>2</sup>.

**13- مؤشر الأمن الغذائي العالمي:** هو مؤشر تقويمي حديث يُصدر من قبل وحدة الذكاء الاقتصادي في "ذي إيكونوميست" الأمريكية، ويُستخدم هذا المؤشر منذ عام 2012 لقياس واقع الأمن الغذائي في عدد كبير من دول العالم (113 دولة). ويتناول المؤشر ثلاثة أبعاد رئيسية للأمن الغذائي: توافر الغذاء مع الاستقرار، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء. وهذه الأبعاد تشمل ما يقرب من 28 مؤشراً فرعياً، ويُعدُّ المؤشر نموذجاً كمياً ونوعياً لتقييم العوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي في الدول النامية والمتقدمة. ويتم تقييم الأمن الغذائي من خلال قياس هذه الأبعاد باستخدام مؤشرات فرعية محددة، حيث يُخصص لها نسب مئوية معينة. وبناءً على هذه القيم، يتم حساب المؤشر الإجمالي للأمن الغذائي، والذي يعبر عنه كنسبة مئوية تتراوح بين 0 و100. كلما اقترب المؤشر من 100 زاد مدى تحسن الأمن الغذائي. وبعد ذلك، يتم تصنيف الدول من الأقل تعرضاً لخطر انعدام الأمان الغذائي إلى الأكثر تعرضاً له بناءً على نتائج المؤشر. وفي عام 2017، أصدرت الهيئة مؤشراً جديداً متمثل في "الموارد الطبيعية والتكيف"، وهو يقيس قدرة الدول على

<sup>1</sup> - سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 73-74.

<sup>2</sup> - بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013، ص: 28-29.

مواجهة تغيرات المناخ والتحديات المرتبطة بنضوب الموارد الطبيعية نتيجة استخداماتها في القطاع الزراعي وغير الزراعي، وتأثيراتها المحتملة على الأمن الغذائي<sup>1</sup>.

**14- مؤشر انتشار نقص التغذية:** يُعد هذا المؤشر من الأدوات التي أُنشئت منذ فترة طويلة وتم تبنيه من قبل شعبة الإحصاءات في المنظمة. وتم عرض هذا المؤشر للمرة الأولى في عام 1963 ضمن مسح الأغذية في العالم الثالث، وتم تحسينه بشكل تدريجي بعد ذلك. وتعتمد منهجية تقدير مؤشر انتشار نقص التغذية على مقارنة التوزيع الاحتمالي للاستهلاك اليومي الاعتيادي للطاقة الغذائية مع مستوى الحد الأدنى المطلوب، والمعروف باسم "الحد الأدنى لمتطلبات الطاقة الغذائية". إذ يعتمد هذان المستويان على مفهوم الفرد العادي في الفئة السكانية المرجعية. ببساطة، يُظهر مؤشر انتشار نقص التغذية احتمالية أن يستهلك الفرد الذي تم اختياره عشوائياً من الفئة السكانية المرجعية كمية غذائية غير كافية لتلبية احتياجاته اليومية من الطاقة الغذائية، وبالتالي يكون عرضة لنقص التغذية الذي يؤثر على صحته ونشاطه. ويعكس هذا المؤشر تقديراً لنسبة الأفراد الذين من الممكن أن يعانون من نقص التغذية على مستوى السكان بأكمله، ويمكن حساب عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية من خلال ضرب هذا المؤشر بحجم السكان. وقد تم اعتماد مؤشر انتشار نقص التغذية ومؤشر عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية كأدوات تُستخدم لرصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية، وذلك بموجب مبادئ وأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية<sup>2</sup>.

**15- مؤشر مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي:** قامت منظمة الأغذية والزراعة بتطوير مقياس لقياس حجم معاناة انعدام الأمن الغذائي، وذلك لمعالجة الفجوة في رصد الأمن الغذائي على المستوى العالمي، وتركز هذه الأداة بشكل خاص على تقدير الحاجات الفردية والأسرية للغذاء. ويقوم المقياس بقياس درجة التحديات التي تواجه الأفراد في الحصول على الغذاء، وهو ليس مجرد نهج جديد في قياس انعدام الأمن الغذائي، بل هو أسلوب مبتكر تماماً. فقد تم استخدام مقياس معاناة انعدام الأمن الغذائي في الأسر المعيشية في الولايات المتحدة منذ عام 1995، وقد تم تبنيه بالفعل على مستوى وطني وإقليمي، بالإضافة إلى مستوى المشروع. وتُعد هذه الأداة مشابهة لمقاييس انعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية وحصولها على الغذاء، والتي تم تطويرها ضمن مشاريع المساعدة الفنية. وقد تبنتها منظمة الأغذية والزراعة أيضاً في منطقة أمريكا اللاتينية، وقد تميز هذا المقياس بأنه مفيد للبلدان والمنظمات الدولية في تقدير تقدمها نحو تحقيق هدف الأمن الغذائي، بالإضافة إلى المؤشرات الجديدة التي تم تضمينها في خطط التنمية بعد عام 2015.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-The Economist Intelligence Unit (EIU) Global Food Security Index 2017 measuring food security and the impact of resource risks, USA, pp :4-5.

<sup>2</sup> - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2013)، مرجع سبق ذكره ص: 47.

<sup>3</sup> - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية)، روما إيطاليا، 2014، ص: 15.

**16- مؤشر الجوع العالمي<sup>1</sup>:** يقدم قياساً شاملاً للجوع على الصعيدين العالمي والدولي. ويسمح بتتبع التقدم والتراجع في مكافحة الجوع وسوء التغذية على مر الزمن وتقييم عوامل الدفع لهذه التغيرات. وتم تصميم مؤشر الجوع العالمي لزيادة الوعي والفهم بالاختلافات الإقليمية والدولية في مواجهة الجوع ولتحفيز اتخاذ إجراءات للحد من الجوع في جميع أنحاء العالم. وتعكس درجات مؤشر الجوع العالمي الطبيعة متعددة الأبعاد للجوع من خلال دمج أربعة مؤشرات موحدة في رقم مؤشر واحد يتراوح بين 0 و100:

- نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية.

- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من تخسيس (ضعف الوزن بالنسبة للطول).

- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من تقزم (ضعف الطول بالنسبة للعمر).

- نسبة الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة (وفيات الأطفال).

وتشير الدرجات الأعلى إلى وجود مزيد من الجوع - كلما انخفضت الدرجة، كانت وضعية البلد أفضل، وتعتبر الدرجات التي تزيد عن 20 "خطيرة"؛ والدرجات التي تزيد عن 35 "مربكة"؛ والدرجات التي تتجاوز 50 "مربكة للغاية".

**16- مؤشرات قياس الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي:** نتج عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 على أربع

أبعاد للأمن الغذائي متمتع في التوفر والحصول والاستقرار والانتفاع، فقد جاء في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ل 2013 لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية توضيح جميع المؤشرات الفرعية التي تفسر الأبعاد الأربعة وهي ملخصة في الجدول التالي:

**الجدول رقم 01-01: مؤشرات قياس الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).**

البعد	مؤشرات الأمن الغذائي
التوفر	-متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية
	-متوسط قيمة إنتاج الأغذية
	- حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات
	-متوسط الإمدادات من البروتينات
	-متوسط إمدادات البروتينات من أصول حيوانية

<sup>1</sup> - International Food Policy Research Institute (IFPRI) ' Global Food Security Report, 2018, Washington, USA, 2018, p :112.

<p>الحصول</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-نسبة الطرق المعبدة إلى إجمال الطرق</li> <li>-كثافة الطرق</li> <li>-كثافة السكك الحديدية</li> <li>-الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (معدل القوة الشرائية)</li> <li>-المؤشر المحلي لأسعار الأغذية</li> <li>-معدل انتشار نقص التغذية</li> <li>-حصة إنفاق الفقراء على الغذاء</li> <li>-عمق العجز الغذائي</li> <li>-مدى انتشار عدم كفاية الأغذية</li> </ul>
<p>الاستقرار</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب</li> <li>-النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري</li> <li>- قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع</li> <li>-الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب</li> <li>-تقلب الأسعار المحلية للأغذية</li> <li>-تغيرية إنتاج الأغذية للفرد الواحد</li> <li>-تغيرية الإمدادات الغذائية للفرد الواحد</li> </ul>
<p>الانتفاع</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-الحصول على مصادر محسنة للمياه</li> <li>-الحصول على مرافقة محسنة للصرف الصحي</li> <li>-النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون الهزال</li> <li>-النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون التقزم</li> <li>-النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون نقص الوزن</li> <li>-النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون نقص الوزن</li> <li>-معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر</li> <li>-معدل انتشار نقص الفيتامين (A) لدى السكان</li> <li>-معدل انتشار نقص اليود لدى السكان</li> </ul>

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي، 2014، ص:44.

## المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي وسياساته وعلاقته بالمنظمات الدولية

## الفرع الأول: العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي

يتأثر تحقيق الأمن الغذائي بالعديد من العوامل، وتبوء هذه العوامل بأهمية مختلفة من دولة لأخرى ومن منطقة إلى أخرى، حسب خصوصية كل عامل في تحقيق الأمن الغذائي. وبشكل عام، يمكن تصنيف هذه العوامل في العناصر التالية:

**1-العوامل الطبيعية:** إن التأثيرات الطبيعية وعلى رأسها التغيرات المناخية على البيئة المحيطة واضحة وجلية، حيث يمكن أن تزيد هذه التغيرات من حدوث الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات، مما يشكل تهديداً مباشراً وغير مباشراً على صحة الإنسان. فهيئات دولية أكدت أن التغيرات المناخية تؤثر بشكل محتمل على الصحة البشرية، بما في ذلك انتشار الأمراض المنقولة عن طريق النواقل والأمراض المعدية وتلك المنتقلة عبر المياه والطعام الملوث. فقد تؤثر هذه التغيرات أيضاً على الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة مثل أمراض القلب والربو، مما يزيد من خطورة حالاتهم الصحية. ويعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الحساسة للتغيرات المناخية، بحيث يمكن أن تؤثر التغيرات في درجات الحرارة، سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً، على الإنتاجية الزراعية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقل إنتاجية القمح والأرز مع ارتفاع درجات الحرارة، في حين يمكن أن تزيد إنتاجية محصول القطن في نفس الظروف. وزيادة استهلاك الماء أيضاً يمكن أن تكون نتيجة لزيادة مرات الري للحفاظ على ترطيب التربة. ويجب أن نذكر أن من حقوق الإنسان حقه في الغذاء، والتغيرات المناخية قد تؤثر على هذا الحق من خلال تأثير درجات الحرارة المرتفعة وزيادة مستوى سطح البحر وتقلبات كميات الأمطار. لذا، يتطلب الأمر تبني استراتيجيات حكومية لحماية هذا الحق الأساسي<sup>1</sup>.

**2-العوامل البشرية والديموغرافية:** تُعد التحديات الديموغرافية واحدة من الجوانب الهامة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث تتعلق بخصائص السكان المتعددة، سواء الكمية مثل الكثافة السكانية والتوزيع والنمو وهيكل السكان وحجمه، أو النوعية والعوامل الاجتماعية مثل التنمية والتعليم والتغذية والثروة، وبناءً على ذلك، يمكن للعامل البشري أن يؤثر على الأمن الغذائي في عدة جوانب نذكر منها تنوع الأساليب والطرق لتحقيق الأمن الغذائي و الذي يعتبر مفتاح البقاء للمجتمعات وتطور هذه الأساليب والطرق عبر تغير الحياة والبيئة المحيطة بها. كذلك نجد أن تنشيط القدرات الخاصة بإنتاج الغذاء يقع على مسؤولية الإنسان وهو العامل الرئيسي في تحقيق الأمن الغذائي، ويشكل الكائن البشري المقياس للكفاية الغذائية، إذ تعود جذور أزمات الغذاء إلى زيادة سكان العالم بمعدل أسرع من زيادة الإنتاج، لذا فإن التعامل مع أزمة الغذاء يتطلب توجيه اهتمام جاد لهذه المسألة والعمل على حلها. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط زيادة الكثافة السكانية بتغيرات جوهرية في توزيع

<sup>1</sup> - وسيم وجيه الكسان رزق الله، أثر التغيرات المناخية على إنتاجية المحاصيل الزراعية في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصر، العدد الخامس، يناير 2020، ص:100.

السكان بين المناطق الريفية والمدنية، مع ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة. ويظهر هذا التغير الديموغرافي تأثيره الكبير على الأمن الغذائي<sup>1</sup>.

**3- العوامل الاقتصادية:** تتسبب الصدمات الاقتصادية في تباطؤ وانكماش النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه آثار واسعة النطاق على الأمن الغذائي. ويؤثر ذلك على مستوى الأسر المعيشية بشكل خاص، بحيث تنخفض فرص كسب العيش والدخل، وتتقلص الإمكانيات على المستوى الوطني للحفاظ على استثمارات طويلة الأمد أو حتى تلبية الاحتياجات القصيرة الأمد. بالإضافة، تقوم حالات الركود بزعزعة الثقة لدى المستثمرين الأجانب وتحفيز هروب رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى نشوء أزمات في قطاع العملة والديون. وتؤدي الصدمات الاقتصادية أيضًا إلى تفاقم الأزمات الغذائية، وخاصة في البلدان التي تعاني من نقص حاد في الأمن الغذائي، حيث يصبح الدعم الإنساني الطارئ ضروريًا. يؤدي غياب الاستقرار الاقتصادي إلى توسيع انعدام المساواة ويشكل تهديدًا على فرص التخفيف من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وفي سياق غياب الاستقرار الاقتصادي، تلجأ الأسر الفقيرة إلى استراتيجيات تكيف سلبية، ما يعزز من عدم الأمن الغذائي الهيكلي. ينجم ذلك عن تراجع الدخل الفعلي، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، ويجبر الأسر على تقليص كمية الغذاء المستهلك أو تحويل تفضيلاتها نحو الأغذية ذات الكثافة الطاقوية العالية، مما يؤثر على الحالة التغذوية للسكان<sup>2</sup>.

**4- العامل السياسي:** تواجه بعض الدول العديد من العقبات أثناء مساعيها لتحقيق الأمن الغذائي، وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة. ومن بين هذه العقبات، المشاكل السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي في تلك الدول، وتبرز هذه القضية بشكل خاص في بعض البلدان العربية. وعلى سبيل المثال، السودان، الذي يمتلك ثروات طبيعية تكفي لتلبية احتياجاته الغذائية، ولكن الحرب الأهلية في جنوب البلاد أثرت بشكل كبير على قدرته على تحقيق التنمية الزراعية. فبالإضافة إلى السودان، هناك دول أخرى مثل سوريا ومصر وتونس وليبيا، تتأثر بشكل كبير بالأحداث الجارية، والتي تترتب عليها تحديات كبيرة فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وتعد هذه الدول عرضة لتبعات الأزمات السياسية والاقتصادية، مما يؤثر على قدرتها على تلبية احتياجات سكانها من الغذاء بشكل كافي ومستدام<sup>3</sup>.

**5- العوامل الاجتماعية:** العوامل الاجتماعية تلعب دورًا حاسمًا في التأثير على الأمن الغذائي. وتنعكس هذه العوامل في توافر ووصول الغذاء للأفراد والمجتمعات، وتؤثر على قدرتهم على تحقيق تغذية صحية ومستدامة. يمكن أن تؤثر العوامل الاجتماعية بعدة طرق، منها دخل الأفراد ومستوى الفقر، حيث يُمكن للفقر أن يقيد قدرتهم على شراء الأطعمة الضرورية.

<sup>1</sup> - أحمد حسن علوان الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

<sup>2</sup> - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحديات الأمن الغذائي ودوافعه على الصعيد العالمي: النزاعات والحروب في أوكرانيا وبلدان أخرى وحالة التباطؤ والانكماش الاقتصادي وتغير المناخ، الدورة 172، روما، 23-24 أبريل 2023، ص: 6.

<sup>3</sup> - بلال خزار، مرجع سبق ذكره، ص: 20-21.

كما يلعب التوزيع غير العادل للدخل والثروة دوراً في تحديد مدى توفر الغذاء للفئات المختلفة من المجتمع. وترتبط العوامل الاجتماعية أيضاً بالتعليم والوعي الصحي، حيث يمكن للتعليم أن يساهم في تعزيز الوعي بأهمية التغذية الصحية وتبني العادات الغذائية السليمة. الأمور مثل المساواة بين الجنسين، والتميز، والعدالة الاجتماعية تلعب دوراً في تحديد من يمكنه الوصول إلى الغذاء بشكل كافٍ وبالتساوي. فهناك أيضاً تأثير للهجرة والنزوح على الأمن الغذائي، حيث يمكن أن يؤدي التغيير في الأوضاع الاجتماعية والتنقل إلى تحديات في الوصول إلى الموارد الغذائية. وبشكل شامل، تجمع العوامل الاجتماعية بين تأثيرها على توزيع الموارد والفرص والوعي بأهمية التغذية الصحية، وهذا يجعل من المهم تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية لضمان تحقيق أمن غذائي شامل.

**6- العوامل التكنولوجية:** يعزى التحسين في الإنتاج الزراعي واختيار الطرق الإنتاجية الأكثر كفاءة واقتصادية إلى البحث العلمي والتقدم التكنولوجي في مجال الزراعة. فهذا التقدم يساهم في تحسين كمية ونوعية الإنتاج الزراعي، ويمكن تطبيقه بمرونة لتناسب مع ظروف وخصائص كل بلد. إذ بفتح آفاق جديدة، يتيح البحث العلمي اكتشاف مصادر غذائية متنوعة لتلبية احتياجات البشرية. ويشجع التطور التكنولوجي على تطوير أصناف جديدة من النباتات المعمول بها والتي تكون أكثر ملائمة للظروف البيئية والتحمل للضغوط البيئية، مع تحقيق إنتاجية متميزة. وتظهر الملاحظات أن الدول التي تعاني من نقص في الأمن الغذائي يعود ذلك جزئياً إلى تقييد تبني أساليب زراعية حديثة وفعالة، مما يؤدي إلى تقليل إنتاجية المحاصيل والاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل غير مُستدام<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: سياسات الأمن الغذائي

لتحقيق الأمن الغذائي وجب على الدول اتباع جملة من السياسات والاستراتيجيات تستعملها كمنهج للوصول إلى أهدافها، ومن بين هذه السياسات نجد كل من:

**1- سياسة التنمية الاقتصادية:** ترتبط سياسة التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص البارزة في الدول النامية، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق تنمية شاملة تعتمد على تنمية القطاع الزراعي والصناعي وتحقيق التكامل بينهما. إذ في الدول التي تمتلك مزايا وخصائص تمكنها من تطوير قطاع الزراعة بشكل جيد، فيتم توجيه استثمارات كبيرة نحو هذا القطاع بهدف زيادة إنتاج المواد الغذائية، فتعمل هذه الاستثمارات على تحسين توزيع الدخل من خلال تعزيز التنوع في الإنتاج الزراعي. بالمقابل، إذا كانت الدول تفتقر إلى تلك الخصائص، تلجأ إلى تنمية القطاع الصناعي لزيادة النقد الأجنبي وتعزيز إمكانية توفير الغذاء من خلال عمليات الاستيراد. وهناك تصنيفان لتنمية القطاع الزراعي يمكن الإشارة إليهما: تنمية زراعية أفقية وتنمية زراعية عمودية. تنمية القطاع الزراعي أفقياً تركز على زيادة الاستثمارات في مشاريع كبيرة مثل تطوير نظم الري

<sup>1</sup> - نسيم شرايطي، معالجة تصويرية لأبعاد الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول-القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية- جامعة المدينة الجزائر، 2014، ص: 10.

والصرف لتوسيع مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وتجهيز أراضي جديدة للزراعة. بالمقابل، تستند تنمية الزراعة عمودياً إلى تبني تكنولوجيا حديثة في القطاع الزراعي، بما في ذلك الإنتاج الحيواني والسمكي. وتجدر الإشارة إلى وجود تكامل بين التنمية الزراعية الأفقية والتنمية الزراعية العمودية، حيث يعد ذلك ضرورياً لتحقيق مستوى مطلوب من الأمن الغذائي. أما سياسة التنمية الصناعية فتتمثل في زيادة حجم الاستثمارات الموجهة نحو القطاع الصناعي، مما يهدف إلى تحسين إنتاجية هذا القطاع وبالتالي زيادة حجم الصادرات الصناعية. ويعود ذلك إلى توفير موارد مالية من العملة الأجنبية، مما يتيح فرصة استيراد الغذاء الذي قد يكون صعب توفيره محلياً. وتتطلب تلك السياسة حجم رأس مال كبير، وبالرغم من أهميتها في تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها قد تحقق نتائج أقل مقارنة بسياسة التنمية الزراعية. فتلك الأخيرة تساهم بشكل مباشر في تحقيق مستويات متميزة من الأمن الغذائي<sup>1</sup>.

**2- سياسة تنمية الإنتاج الغذائي:** وفقاً لسياسة تنمية الإنتاج الغذائي، تولى الدولة اهتماماً بالغاً للقطاع الزراعي من خلال زيادة المساحات المخصصة لإنتاج السلع الغذائية وتطوير الإنتاج الحيواني والسمكي، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. ويتم تنفيذ هذه السياسة عادةً في حالات عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية أو عندما توجد احتكاكات دولية للمواد الغذائية، مما يجعل استيراد الغذاء غير ممكن. ويجدر بالذكر أن تنفيذ سياسة تنمية الإنتاج الغذائي يتطلب وجود مزايا نسبية في مجال الإنتاج الغذائي لضمان استخدام الموارد الاقتصادية بشكل فعال، فإذا كانت هذه المزايا غير متاحة، فإن تحقيق الأمن الغذائي قد يستلزم التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد، مما يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية بشكل عام<sup>2</sup>.

**3- سياسة الأسعار:** تهدف الدول من خلال سياستها في تحديد الأسعار إلى تحقيق استدامة توفر الغذاء على مدار العام، خصوصاً بالنسبة للفئات الفقيرة ذوي الدخل المحدود الذين لا يمكنهم تلبية احتياجاتهم من السلع الغذائية بأسعارها الفعلية، وهذه السياسة تسعى إلى التأثير على أسعار الغذاء من خلال تحديد أسعار قائمة على السوق بطرق تضمن توافر الغذاء بشكل مستمر، ويتجه هذا التوجه إلى تحديد أسعار تكون في متناول جميع شرائح المجتمع، وهذا من خلال تحديد أسعار محددة أو توفير دعم لبعض المنتجات الغذائية للحفاظ على تدفق مستدام للغذاء. وتتضمن هذه السياسة أيضاً تشكيل مخزون استراتيجي من المواد الغذائية يمكن زيادة حجمه في حالة وجود فائض في الإنتاج وتقليله عندما يكون هناك نقص، وهذا النهج يحتاج إلى تخطيط دقيق لضمان توفر الأمن الغذائي في مختلف الظروف. من جانب آخر، تقوم بعض الدول بدعم الأسعار بشكل مباشر من خلال ضخ استثمارات لضمان تدفق مستمر للمواد الغذائية للفئات المحتاجة، وهذا يعمل على تحقيق استقرار في الأسعار. يتحمل الحكومة فارق السعر بين السعر الفعلي للسلعة الغذائية والسعر المدعم، وهذا

<sup>1</sup> - عبد الحفيظ عباس وآخرون، واقع الأمن الغذائي في دول شمال أفريقيا وسبل التكامل فيما بينهم "مقاربة تحليلية للفترة 2015-2019"، مجلة دفاتر، المجلد 18، العدد 2، ديسمبر 2022، ص: 654.

<sup>2</sup> - مراد ناصر، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية - حالة الجزائر-، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 05، ديسمبر 2010، ص ص: 49-50.

يتطلب جهود مالية من قبل الدولة، ومع ذلك، يُلاحظ أن هذا التوجه يواجه تحديات في تحديد الفئات المستفيدة من الدعم، مما يمكن أن يؤدي إلى التبذير والإسراف في الاستهلاك<sup>1</sup>.

**4- سياسة الترشيد الغذائي:** تهدف سياسة الترشيد الغذائي إلى ضبط مستويات الاستهلاك وفقاً للإمكانيات المتاحة والاحتياجات الغذائية الملائمة للمجتمع، وذلك لتحقيق الأمن الغذائي، وتعتمد هذه السياسة على مجموعة من الاعتبارات الرئيسية التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف نذكر أهمها:

- تعديل أنماط استهلاك الغذاء من خلال زيادة التركيز على الأغذية التي تلي الاحتياجات الغذائية الأساسية، وزيادة تكلفة الأغذية ذات العادات الاستهلاكية غير الرشيدة، مما يساعد في تحسين جودة الاستهلاك والحد من التبذير.

- تقليل دعم السلع الغذائية بحيث يتم توجيه الدعم فقط للسلع الضرورية للمجتمع، هذا يساهم في ضبط الإنفاق العام وتحقيق توازن في التوجيهات المالية.

- تحديد معايير لاستيراد السلع الغذائية بطريقة ترشيدية، حيث يتم استيراد السلع الغذائية غير المتوفرة بكميات كافية في الأسواق المحلية، مع الانتباه للجودة والأسعار المعقولة.

- تعزيز برامج التوعية الغذائية عبر وسائل الإعلام المختلفة، بهدف تغيير الأنماط السلوكية للمواطنين وتوجيههم نحو استهلاك غذائي أكثر فعالية وصحة.

- تخفيف تأثير الاستهلاك الفاخر والإسراف من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع الغذائية الفاخرة والكمالية، مما يشجع على التوجه نحو استهلاك أكثر اعتدالاً<sup>2</sup>.

باختصار، تعد سياسة الترشيد الغذائي وسيلة مهمة لضمان تحقيق الأمن الغذائي من خلال توجيه الاستهلاك واستثمار الموارد بطريقة فعالة ومستدامة، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات وظروف المجتمع والاقتصاد.

### الفرع الثالث: علاقة المنظمات الدولية بالأمن الغذائي

إنّ المنظمات الدولية تلعب دوراً حاسماً في تعزيز وتحقيق الأمن الغذائي على مستوى العالم، إذ تسعى هذه المنظمات إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة والخبرات لمكافحة الجوع وضمان توفير الغذاء الكافي والصحي للسكان، وهذه بعض المنظمات الدولية المهمة ذات علاقة بالأمن الغذائي:

<sup>1</sup> - عبد الحفيظ وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 655.

<sup>2</sup> - مراد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

**1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO):** أنشئت سنة 1945 بكندا وكان مقرها الرئيسي بواشنطن ثم حول إلى روما سنة 1951 ومن بين الاستراتيجيات التي تعتمدها المنظمة لتحقيق أهدافها هي تعزيز الإرادة السياسية بغية تحقيق التزام حكومات المجتمع الدولي في تعزيز الأمن الغذائي. وتهدف هذه المنظمة أيضاً إلى تعزيز التنسيق بين الدول والشركاء في إطار الحوكمة لتحقيق أهداف مشتركة، وتشجيع التعاون الدولي من أجل تخفيض معدلات الفقر وسوء التغذية.

وتلتزم المنظمة أيضاً برصد ومراقبة سياسات الأمن الغذائي، وتقييم مدى تنفيذها والاعتماد على البيانات والاستهداف الدقيق للفئات الضعيفة كميّار لنجاح أي سياسة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي. وبذلك، تعمل المنظمة على مراقبة وتقييم الجهود المبذولة وضمان تحقيق النتائج المرجوة. ومن جهة أخرى، تركز المنظمة على زيادة إنتاجية القطاع الزراعي والحفاظ على استدامته، وتسعى إلى تعزيز البحث والابتكار في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء، وذلك في ظل التحديات البيئية وتغيرات المناخ، وتسعى أيضاً لتعزيز مبادئ الزراعة المستدامة وتوفير الإطار القانوني والمعلوماتي الداعم لتحقيق هذه الأهداف، وتضمن في خططها تحقيق الأمن الغذائي من خلال الحد من الفقر في المناطق الريفية، حيث تدعم مشاريع الزراعة الصغيرة وتربطها بالأسواق وتوفير البنية التحتية الملائمة، وفي حالات الطوارئ والجوع المزمّن أو نقص الأمن الغذائي المستمر، تقوم المنظمات بتعزيز النظم الاجتماعية لدعم الفقراء وتوفير احتياجاتهم الغذائية الأساسية، كما تعمل على تعزيز قدرة المجتمعات على التحمل أمام الكوارث الطبيعية من خلال تحسين ظروف العيش وتوفير بيانات ومعلومات تساعد في التنبؤ والتخفيف من آثار هذه الكوارث<sup>1</sup>.

**2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)<sup>2</sup>:** وافق مجلس الجامعة العربية في 11/03/1970 على إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبشرت أعمالها في عام 1972 من مقرها الرئيسي الخرطوم بدولة السودان كما اكتملت عضوية المنظمة في عام 1980 بانضمام كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إليها. ومن بين استراتيجيات المنظمة وأهدافها هو المساهمة في إيجاد وتنمية الروابط بين الدول العربية، وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية وعلى الأخص:

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في قطاع الزراعة والثروة السمكية والأغذية، وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.

- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية والاستغلال الأمثل للموارد السمكية، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية تحقيقاً للأمن الغذائي العربي.

<sup>1</sup> - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، 2013، ص:5-12.

<sup>2</sup> - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نشأة المنظمة - أهداف المنظمة، [WWW.AOAD.ORG](http://WWW.AOAD.ORG)، اطلع عليه 2023/08/31.

-تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والسمكية بين الدول العربية.

-العمل على زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع مراعاة الاستدامة.

-دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية السمكية.

-النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في قطاع الزراعة والصيد السمكي.

- الإشراف على تنفيذ برامج من شأنها مواجهة أزمات الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي.

**3- البنك الدولي:** أنشئ سنة 1944، وعلاقته بالإصلاح الزراعي يمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز الأمن الغذائي، حيث يتضمن تحسين السياسات والإجراءات التي تستهدف تطوير وتحسين القطاع الزراعي. ويهدف الإصلاح الزراعي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين توجيه وتخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الغذاء، بالإضافة إلى تعزيز أساليب الإنتاج الكفؤة من خلال استغلال رأس المال وتحسين التقنيات الزراعية. فالبنك الدولي يعتبر تنمية الريف واحدة من السبل الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي، من خلال تحقيق وصول أفضل لفقراء الريف وتمكينهم من نواحي مادية وتوجيهية، ويمكن تحقيق استراتيجية أكثر نجاحًا لإحداث تحسينات في دخلهم، ويتضمن ذلك تحسين الإنتاجية الزراعية المستدامة من خلال إدارة أفضل للموارد الطبيعية. فهذا النهج يمكنهم من المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية، مما يؤدي إلى توفير الغذاء لفقراء الريف وزيادة دخلهم، إلى جانب تحقيق تطور معرفي والاستفادة من التكنولوجيا الزراعية. وباستثماره في تطوير القطاع الزراعي وتنميته، يمكن للإصلاحات الزراعية أن تساهم في تعزيز إنتاج السلسلة الغذائية بشكل شامل وتحسين التأمين الغذائي للمجتمع، إذ يساهم هذا في تعزيز استقرار الإمدادات الغذائية وتقليل التباينات في الإنتاج والإمداد، مما يساهم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي على المستوى الوطني والعالمي<sup>1</sup>.

**4- المنظمة العالمية للتجارة:** أنشئ سنة 1955 بعد الحرب العالمية الثانية، وترتكز مهام منظمة التجارة العالمية وأهدافها على تحقيق حركة نشطة للتجارة العالمية من خلال إزالة القيود التجارية والعوائق، مما يعزز المزايا الإيجابية للمنتجين، وتفتح هذه الجهود الأبواب أمام تصريف منتجاتهم عبر مختلف الأسواق العالمية، وهذا يؤدي إلى زيادة التنافسية وتحسين التخصص والجودة، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. فبفضل هذا التوجه، يستفيد المستهلك من توفر السلع والخدمات ذات الجودة العالية بأسعار منخفضة، ومع تحقيق الحرية التجارية، يمكن للسلع أن تكون متاحة للمستهلك في أي وقت، وهذا يضمن للمنتجين ضمان تصدير منتجاتهم دون عوائق، مما يحفزهم على زيادة استثماراتهم الإنتاجية. وتلعب منظمة التجارة العالمية دورًا حيويًا في فض النزاعات التجارية بين الدول بوسائل سلمية وتقريب وجهات النظر، وهي تسعى للحفاظ على مصالح جميع الدول. وتقدم المنظمة الدعم في مجالات السياسات التجارية للدول النامية من خلال برامج تدريب ومساعدة تقنية.

<sup>1</sup> - كمال الدين بن عيسى، مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019، ص: 49-50.

كما تعمل على التنسيق مع منظمات وهيئات دولية أخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويرتكز دور منظمة التجارة العالمية في تحسين الترتيبات التجارية العالمية، وهي تمتلك تأثيراً كبيراً على السياسات الزراعية، ويترتب على هذا التأثير تأثيره على الإنتاج وتوزيع الغذاء على المستوى العالمي، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، كما تعمل المنظمة على توجيه أسواق الدول النامية نحو التصدير وزيادة مشاركتها في التجارة العالمية<sup>1</sup>.

**5- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة (IFAD):** هو مؤسسة مالية أنشئت سنة 1977 بموجب مؤتمر الأغذية العالمي الذي انعقد سنة 1974، وكان الهدف من إنشائه تمويل مشاريع التنمية الزراعية لإنتاج الأغذية خاصة التي مست إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى. ويعتمد عمل الصندوق بشكل حصري على تقليص حدة الفقر في المناطق الريفية، ويعمل بالتعاون مع سكان المناطق الريفية المحرومين الذين يسكنون في البلدان النامية، بهدف القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وزيادة دخولهم من خلال زيادة إنتاجيتهم. ويرى الصندوق أن الفئات الهشة والضعيفة قادرة على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، ويمكن تلخيص مهامه التي تؤثر في الأمن الغذائي في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- إنشاء البنية التحتية المالية وإقامة قاعدة رأس مال قوية، والمحافظة عليها بعناية، هي الخطوات الأساسية لتحقيق الاستدامة الذاتية. ويتضمن ذلك تقديم البرامج والتدريبات التوجيهية، التي تهدف إلى تمكين المشاريع المالية في المجتمعات الريفية. هذا التوجيه يساهم بشكل كبير في زيادة الإنتاجية والدخل، وتعزيز الأمن الغذائي في هذه المناطق.

- العمل على تعزيز القدرات لتعبئة المدخرات وتغطية التكاليف وتسديد القروض للمؤسسات المالية الريفية.

- التحول إلى العلاقات الاقتصادية والدولية تحت مبدأ الربحية، مع تحقيق تنمية مستدامة إنتاج غذائي ذاتي.

- تعزيز إنتاجية المزارعين عن طريق دعمهم بالتكنولوجيا والمعرفة، وإدماجهم في التعاملات التجارية العالمية، وذلك من خلال التنسيق مع البنك العالمي.

**6- منظمة الصحة العالمية (WHO):** أحد المسائل التي تمت مناقشتها بواسطة الدبلوماسيين أثناء تجمعهم لتأسيس الأمم المتحدة في عام 1945 كان إنشاء منظمة صحية عالمية، إذ في 7 أبريل 1948، دخل دستور هذه المنظمة حيز التنفيذ، وهذا التاريخ أصبح معروفاً باسم "يوم الصحة العالمي"، ويحتفل به سنوياً<sup>3</sup>. فهي تلعب دوراً بارزاً في تعزيز الصحة البشرية على مستوى العالم، فعلى الرغم من تركيزها الأساسي على مجالات الصحة، إلا أن لها تأثيراً ملحوظاً في تعزيز الأمن الغذائي أيضاً، حيث تجسد هذه العلاقة عدة جوانب تتعلق بالترتيبات والأولويات، من جهة، تسعى إلى ضمان سلامة وجودة الغذاء كجزء من الجهود الرامية للحفاظ على الصحة العامة، وتتضمن جهودها تقديم إرشادات دولية ومعايير تساهم في

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص: 48-49

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 52

<sup>3</sup> - منظمة الصحة العالمية، تاريخ المنظمة، <https://www.who.int/ar/about/history>، اطلع عليه 2023/08/31.

توفير غذاء آمن وصحي للأفراد، كما تسعى للحد من انتقال الأمراض المنقولة عبر الطعام من خلال الإشراف على سلامة الأغذية والمشروبات. ومن جهة أخرى، تُشكل الأمراض المنقولة عبر الطعام تحدياً صحياً مهماً. فُتساهم في التصدي لهذه الأمراض من خلال تقديم توجيهات واضحة للوقاية منها ومعالجتها، مما يساهم في الحفاظ على صحة الفرد والمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تُعنى منظمة الصحة العالمية بتعزيز التغذية السليمة ودورها في تعزيز الصحة، فعندما يكون الغذاء آمناً ومغذياً، يساهم ذلك في تقوية مناعة الجسم ومكافحة الأمراض. لمواجهة تحديات الأمن الغذائي المتزايدة، تعمل منظمة الصحة العالمية على تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة والخبرات. وتُشجع على تبني استراتيجيات منسقة تجمع بين الجوانب الصحية والغذائية للتصدي لتحديات مشتركة.

**خلاصة الفصل:** في هذا الفصل من أطروحتنا، استندنا إلى أسس نظرة شاملة لاستكشاف عالم الزراعة والتأثيرات المرتبطة بها على التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي. بدأنا بتسليط الضوء على تطور الزراعة عبر الزمن، وأهميتها الواسعة منذ القدم إلى يومنا هذا فهذه الأهمية جعلتها تمتاز بخصائص معينة ما يجعلها تحتاج توفير عوامل كثيرة لنجاحها وتطورها وخاصة في عصرنا الحديث الذي يتميز بالتطور التكنولوجي، حيث تكونت منظومات زراعية متعددة تباينت في تقنياتها وممارساتها وأساليبها. ومن هنا، انتقلنا إلى مناقشة الدور الحيوي للزراعة في التنمية الشاملة. إذ أنّ الزراعة لا تقتصر على تلبية احتياجاتنا الغذائية فقط، بل تعزز أيضاً النمو الاقتصادي وتساهم في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وبيّنت دراستنا أن الزراعة تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل الريفي وتحسين مستويات الدخل، وبالتالي، فهي تلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتناولنا بعد ذلك السياسات الزراعية. فقد أدركنا أهمية دور الحكومات في توجيه السياسات نحو تعزيز الإنتاج الزراعي وضمان استدامته. من خلال تقديم الدعم المالي والتشريعات التنظيمية الملائمة، يمكن للحكومات تعزيز الابتكار في الزراعة وتحسين كفاءة الإنتاج. وتعتبر السياسات الزراعية أحد مكونات السياسات الاقتصادية العامة للبلد. وتحدثنا أيضاً عن الأمن الغذائي كهدف رئيسي للزراعة والسياسات المرتبطة بها، وتبين لنا أن العالم يواجه تحديات متزايدة في توفير كميات كافية من الغذاء للسكان المتزايد، وانعكست التقلبات المناخية والتغيرات البيئية على قدرتنا على تحقيق الأمن الغذائي، مما يستدعي تبني استراتيجيات متعددة الأوجه لزيادة الإنتاج وتنويع مصادر الغذاء، وختاماً وجب تحقيق التوازن بين أهداف الزراعة المتعددة، بما في ذلك النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية وتحقيق الأمن الغذائي، وإن تحقيق هذا التوازن يتطلب تنسيقاً فعالاً بين القطاعات المختلفة والتعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة

# الفصل الثاني

تحليل الدراسات

السابقة

تمهيد: تعد الدراسات السابقة حجر الأساس في البحوث العلمية، حيث تلعب دوراً محورياً في تشكيل وتوجيه مسار البحث الحالي. فهي تمثل الخلفية المعرفية التي ينطلق منها الباحث، مزودةً إياه برؤية شاملة للموضوع وما تم إنجازه فيه سابقاً. هذا الاطلاع يمكن الباحث من تحديد الفجوات المعرفية وصياغة أسئلة بحثية جديدة وذات صلة. كما أنها تساعد في تجنب تكرار الجهود البحثية، موفرةً بذلك الوقت والموارد. علاوة على ذلك، تقدم الدراسات السابقة إرشادات قيمة حول المنهجيات والأدوات البحثية الفعالة، مما يساعد الباحث في تصميم دراسته بشكل أكثر دقة وموضوعية. وعند تحليل النتائج، تتيح هذه الدراسات فرصة المقارنة والتفسير في سياق أوسع، مما يعزز من قيمة البحث ومصداقيته. كما أنها تلعب دوراً هاماً في إثبات أهمية البحث الحالي وتبرير الحاجة إليه أمام الأوساط الأكاديمية والمؤسسات الداعمة للبحث العلمي. وفي النهاية، تساهم الدراسات السابقة في رسم خارطة طريق للبحوث المستقبلية، مشيرةً إلى الاتجاهات الواعدة وفتحة آفاقاً جديدة للاستكشاف العلمي. وبهذا، فإن الاستناد إلى الدراسات السابقة لا يعد مجرد خطوة إجرائية في البحث العلمي، بل هو ممارسة أساسية تضمن تراكم المعرفة وتطويرها بشكل منهجي ومتناسك. وفي هذا الفصل، ننتقل إلى استعراض الدراسات السابقة، بعد أن تناولنا في الفصل السابق الإطار النظري للسياسات الزراعية والأمن الغذائي. فمن خلاله سنقدم مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب مختلفة من موضوعنا، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع دراستنا. وسنقوم بتحليل هذه الدراسات ومقارنتها ونقدها من خلال عدة معايير، تشمل أهداف الدراسة، المنهجية المتبعة، الفئة المستهدفة، أدوات البحث المستخدمة، الأساليب الإحصائية المطبقة، والبيئة التي أجريت فيها الدراسة. والهدف من هذا التحليل هو تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة، وتوضيح ما يميز دراستنا عن غيرها، فهذا سيساعدنا في تحديد موقع دراستنا ضمن الإطار الأوسع للأبحاث في هذا المجال. وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: دراسات سابقة تناولت السياسات الزراعية

المبحث الثاني: دراسات سابقة تناولت الأمن الغذائي

المبحث الثالث: دراسات تناولت العلاقة بين السياسات الزراعية والأمن الغذائي وموقع دراستنا الحالية منها

## المبحث الأول

### دراسات سابقة تناولت السياسات الزراعية

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض الدراسات السابقة المختلفة سواء كانت محلية أو عربية أو أجنبية، وذلك بتحليلها واستعراض أهدافها، منهجيتها، أدوات الدراسة، الحدود الزمانية والمكانية لها، والنتائج المتوصل إليها، وسيتم ترتيبها من الأحدث إلى الحديث والأقدم، وقد قسمنا المبحث إلى مطلبين، الأول متعلق بالدراسات السابقة التي كانت على شكل مذكرات ورسائل دكتوراه، والمطلب الثاني متعلق بالدراسات السابقة التي كانت على شكل أوراق ومقالات علمية محكمة.

#### المطلب الأول: مذكرات ورسائل دكتوراه تناولت السياسات الزراعية

**1- سعاد دوية، أثر السياسات الزراعية في تطوير إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة لونيبي علي البلدية2، 2022.** فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسات الزراعية على إنتاجية القمح في الجزائر، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين كمية الأسمدة والمبيدات والأمطار وإنتاج القمح خلال الفترة 1990-2020. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات. أظهرت النتائج أن إنتاج القمح وكمية المبيدات والأمطار مستقرة عند المستوى، بينما كمية الأسمدة مستقرة عند الفرق الأول. تم اعتماد نموذج (ARDL (1.1.0.0)، حيث فسرت المتغيرات 63.66% من التغيرات في إنتاج القمح. كشفت الدراسة عن وجود علاقة ديناميكية قصيرة المدى بين إنتاج القمح والمتغيرات المفسرة، باستثناء كمية الأسمدة، وعلاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة. على المدى الطويل، أظهرت النتائج علاقة إيجابية ومعنوية بين المتغيرات المفسرة وإنتاج القمح، باستثناء كمية المبيدات التي لها علاقة عكسية. تؤكد هذه النتائج على التأثير الإيجابي للسياسات الزراعية وأهمية مستلزمات الإنتاج والأمطار في زيادة إنتاج القمح في الجزائر على المدى الطويل.

**02- ثورية الماحي، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لونيبي علي البلدية2، 2020.** وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير السياسات الزراعية المنتهجة من طرف الدولة على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تأثيرها على التنمية الزراعية المستدامة واقتراح إستراتيجية وتصور كامل لوضع سياسة زراعية مستدامة مستوحاة من دراسة قامت بها المنظمة العالمية للزراعة والتغذية (فاو). وأهم مميزات هذه الإستراتيجية هي علاقتها المتداخلة مع السياسات الاقتصادية الكلية متمثلة في السياسة المالية والنقدية والتجارة الخارجية الريفية والقطاعية. حُددت الفترة الزمنية للدراسة من 1962 إلى 2018، والحدود المكانية تمثلت في حالة الجزائر وعلى المستوى الجزئي تمثلت في عينة من الاستثمارات الزراعية الجزائرية. وقد استخدمت الباحثة في دراستها

المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، كذلك من خلال تحليل معطيات الإحصائيات التي تصف متغيرات الدراسة والانتقال بهذا المنهج من الكل للاستدلال على الجزئيات. وكذلك استخدمت المنهج الاستقرائي لقياس الاستدامة الزراعية على مستوى مجموعة من الاستثمارات وقد اعتمدت في ذلك على طريقة إحصائية مركبة تركز على معطيات كمية ونوعية حيث تقيس ثلاثة أبعاد من خلال مؤشرات مركبة خاصة بكل بعد. أما نتائج الدراسة فهي جزئية من خلال مقارنتها بواقع الزراعة في الجزائر وبذلك يمكن تعميمها. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدراسة التحليلية على المستوى الكلي قد بينت أن سياسة التجديد الزراعي والريفي قد تمكنت من تحقيق تحسن طفيف لبعض المؤشرات الاقتصادية مثل الصادرات الزراعية، والاجتماعية مثل وفرة الطاقة الغذائية، ولكن النتائج لم تكن إيجابية بيئياً. أما بالنسبة للدراسة الميدانية، فقد أظهرت استدامة اقتصادية مقبولة واستدامة بيئية واجتماعية ضعيفة جداً.

**03- فريد عبدة، أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وآفاق القطاع الزراعي من خلال عرض وتحليل الإمكانيات المختلفة وعوائدها الزراعية، وكذلك مكانة القطاع الزراعي ضمن خطط التنمية، ورهانات تحقيق الأمن الغذائي. وذلك بالتوازي مع الإصلاحات التي شهدتها هذا القطاع الاستراتيجي من 1980 إلى 2016 خاصة من جانب العقارات والتمويل والدعم الزراعي. وذلك أيضاً من خلال تحديد ملامحه ومدى مساهمته في إرساء أسس متينة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي لعرض تطورات متغيرات الدراسة، والمنهج الوصفي والتحليلي لعرض مختلف الظواهر المصاحبة لهذه التطورات، وختمها بالمنهج التقييمي للوقوف على حقيقة النتائج المتوصل إليها وتقييم تطورات أبعاد الأمن الغذائي في الجزائر. كما هدفت الدراسة القياسية إلى تقدير دالة الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال فترة الإصلاحات الزراعية (1980-2016) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) اعتماداً على برنامج Eviews 10 وكانت أهم نتائجها التأثير الإيجابي للإصلاحات الزراعية على نمو الإنتاج الزراعي وعدم تأثير العمالة على نمو الإنتاج الزراعي. ويرجع ذلك أساساً إلى نقص العمالة المؤهلة وعدم استغلال الأراضي الخصبة بشكل أمثل مع قلة استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة. كما كشفت النتائج أن القطاع الزراعي في الجزائر لا يزال خاضعاً للظروف المناخية. وحسب رأي الباحث فعلى الرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الزراعي الجزائري، إلا أنها لا تزال محدودة وغير كافية، مما يستدعي تكثيفها لمعالجة مختلف العراقيل التي تحول دون تطور القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

**04- يونس صاحب، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة: مواد غذائية أساسية، مذكرة ماجستير تخصص السياسات العامة علوم سياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015.** وهدفت هذه الدراسة إلى تناول شامل لمشكلة التبعية الغذائية وأسباب استمرارها في البلدان النامية، مع التركيز على دور الدولة الريفية والمناخ السياسي في

الجزائر وتأثيرها على التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. تناولت الدراسة السياسات الزراعية المطبقة، مقيّمة مدى نجاحها في سد الفجوة الغذائية وحل المشاكل المتراكمة في القطاع، مع التركيز على الحبوب والحليب كمثالين للمواد الغذائية الأساسية، نظراً لاستهلاكهما الواسع والعجز في إنتاجهما محلياً، مما يبرز التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. وغطت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014، وهي الفترة التي شهدت على المستوى الوطني إطلاق عدة برامج فلاحية طموحة، بدءاً بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي تم توسيعه بإضافة البعد الريفي له في سنة 2002 لإحياء الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة. تلتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي أطلقت في سنة 2001. وقد توافرت خلال هذه الفترة ظروف داخلية ملائمة لإنجاح هذه السياسات، مع عودة الاستقرار والأمن الداخلي، وانتعاش الخزينة العمومية، وارتفاع أسعار النفط مجدداً. واستخدم الباحث المنهج التاريخي لدراسة الماضي، والمنهج المقارن لمقارنة الظواهر مع بعضها البعض، والمنهج الإحصائي مستعملاً الوسائل الرياضية والحسابية في تجميع البيانات. وكشفت الدراسة من نتائجها عن فشل القطاع الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مادتي الحبوب والحليب بين سنتي 2000 و2014، نتيجة لعدة أسباب مختلفة، منها الدور السلبي الذي يلعبه المناخ السياسي السائد في الجزائر على التنمية الفلاحية. كما أوضحت الدراسة الأهمية الكبيرة لتوفير الغذاء لجميع الأفراد خاصة بواسطة الإنتاج المحلي، وأن نمو الجهود الدولية والإقليمية للقضاء على الفقر المدقع وتحسين مستويات التغذية في مختلف أنحاء العالم لا يعني توقف البلدان القليلة المتكثرة للإنتاج الغذائي والمستحوذة على سوق الغذاء العالمية عن الاعتماد عليه للضغط على البلدان المستوردة وفرض خياراتها ورغباتها في العلاقات الدولية. كم أظهرت الدراسة أن للتبعية الغذائية آثاراً سلبية جداً على المستويين السياسي والاقتصادي، وأن استمرار تحبط البلدان النامية بما فيها العربية في هذه المشكلة لا يمكن إرجاعه فقط لعدم نجاعة سياساتها الفلاحية أو لندرة مواردها الطبيعية والمائية، بل يساهم النظام الإمبريالي العالمي بواسطة آليات العولمة المختلفة بشكل كبير في إبقاء هذه البلدان سجيناً التبعية الغذائية.

## 05- Explaining Agricultural Yield Gaps In 'Yengoh Genesis Tambang Cameroon

أطروحة دكتوراه بعنوان: شرح فجوات العائد الزراعي في الكاميرون، في العلوم الجغرافية الطبيعية وعلوم النظم الإيكولوجية، تخصص الإدارة الزراعية، كلية العلوم، جامعة Lund، السويد، 2010. حيث تناول الباحث إشكالية الفجوات الحاصلة على مستوى الإنتاج الزراعي في الكاميرون. وقد أشار الباحث إلى اعتبار زيادة إنتاج الغذاء خطوة أساسية نحو تحقيق الأمن الغذائي في الكاميرون، وخلال نصف القرن الماضي تم تحقيق زيادة في الإنتاج من خلال التوسع في المساحات المزروعة. ونتيجة للمنافسة على الأرض بين الزراعة والاستخدامات الأخرى، أصبح الآن الطريق المحدد لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد في البلاد محدوداً. والبديل هو زيادة الإنتاجية (الغلة) على الأرض المزروعة بالفعل. والإشكالية إذن هي إلى أي مدى يمكن زيادة هذا العائد؟ بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن نفهم ماهي العقبات

الرئيسية التي تحول دون تضيق فجوة بين العوائد الفعلية والعوائد المحتملة؟ واستخدمت هذه الرسالة مزيجاً من الأساليب الكمية والنوعية لاستكشاف هذه الأسئلة. وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج، من بينها، تواجد فجوات كبيرة في الغلة بين الإنتاجية الفعلية والحد الأقصى للعائد القابل للتحقيق للمحاصيل الغذائية الرئيسية في الكاميرون. وترجع هذه الفجوات في الغلة أساساً إلى عوامل زراعية وليست عوامل بيوفيزيائية. وأن صغار المزارعين معرضون للصددمات مثل الفيضانات والجفاف. ويكون الدعم الذي يؤدي إلى تحسين العائد وإنتاج الغذاء وحمائته من هذه الصدمات. إن أحد المتطلبات الرئيسية لتضيق فجوة الغلة هو تنفيذ استراتيجيات أفضل لإدارة المخصبات للتخلص من مشكلة انخفاض إنتاجية التربة، ونظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

**06- حنان سفيان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم تسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الزراعية في المجتمع الجزائري ومساهمتها في الحد من المشاكل وتنمية القطاع الزراعي وكيفية تأمين الاكتفاء الغذائي وطرق وسبل الوصول إلى تأمين الغذاء بصورة مستدامة مع تبيان مدى أهمية التنمية الزراعية ومساهمتها في الاقتصاد وذلك بأن تم دراسة السياسات الزراعية الهادفة لتحقيق أمن غذائي وبالتالي تحقيق زراعة مستدامة. فيما يخص الإطار المكاني فقد تعلقت الدراسة التطبيقية بالسياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني فقد تناولت الدراسة السياسات الزراعية بالتركيز على الفترة الممتدة من 1999 إلى 2010. وقد اعتمدت الدراسة للوقوف على هذا الموضوع المنهج التحليلي والمنهج الوصفي على حد سواء عند استعراض الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية بواسطة العديد من الإحصائيات الزراعية، كما اعتمدت المنهج التاريخي في دراسة مراحل تطور بعض المصطلحات والمنهج الإحصائي لتحليل المعطيات والنتائج العددية التي حققتها السياسات الزراعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن سبب فشل السياسات الزراعية في الجزائر يعود أساساً لعدم انطلاقها من الواقع وعدم اهتمامها بالرأس المال البشري الذي يلعب دوراً هاماً في إنجاح أي سياسة فالدولة اهتمت أكثر بالجانب المادي في حين أن المحور الأساسي لنجاح أي سياسة هو اقتناع جميع الأطراف بأهميتها وأهدافها وتوجه الدولة إلى دعم القطاع الفلاحي ليس كافياً وحده لتحسين مستوى القطاع لأن هذا الدعم أثبت فشله لأن المشكلة تتجاوز التمويل وقد تتعلق بالفلاحين أنفسهم، وتعد الجزائر من أكبر مستوردي الغذاء على المستوى العالمي خاصة الحبوب والملاحظ حسب الدراسة هو ارتفاع الواردات الغذائية من سنة لأخرى وهذا يدل على أن الجزائر بلد مستورد صافٍ للغذاء مما يزيد من حدة وصعوبة المشكلة وعدم تحقيقه للاكتفاء الذاتي وبالتالي عدم الوصول لتحقيق الأمن الغذائي.

## المطلب الثاني: مقالات علمية محكمة

**01-** نادية سوداني، واقع القطاع الزراعي في إفريقيا في ظل انعدام الأمن الغذائي ومدى أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا CAADP في تنمية القطاع الزراعي في إفريقيا، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2023. وهدف هذه الدراسة إلى تقديم نظرة شاملة حول واقع القطاع الزراعي وحالة الأمن الغذائي في إفريقيا، مع التركيز على تقييم تطبيق وأهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في القارة. من خلال تحليل النتائج المحققة في الدول المنفذة للبرنامج. فقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي لأنه أكثر ملائمة للدراسة وذلك من خلال تحليل الأشكال والجداول المدرجة، وتوصلت الدراسة إلى أن نتائج هذا البرنامج تتفاوت بين الدول الإفريقية بسبب الاختلافات في الإمكانيات البشرية والزراعية والظروف المناخية. ومع ذلك، فقد ساهم البرنامج في تعزيز دور القطاع الزراعي عبر تشجيع التنوع الاقتصادي في الدول المشاركة، مما أدى إلى رفع مستوى الطموح في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى القارة. هذه النتائج تشير إلى أن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا يمثل خطوة إيجابية نحو تحسين الأمن الغذائي، رغم التحديات المتباينة التي تواجهها الدول الإفريقية في تنفيذه، مما يؤكد على أهمية هذا البرنامج في دعم التنمية الزراعية والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في القارة الإفريقية.

**02-** رجاء طعمة الواسطي، فاطمة كاظم زاير الساعدي، تحليل أثر السياسة الزراعية على إنتاج محصول الرز في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 45، 2022. هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة الزراعية على إنتاج محصول الأرز في العراق خلال الفترة (2000-2020). هدفت الدراسة إلى التعرف على المساهمة الفعلية للسياسة الزراعية ودورها الإيجابي في زيادة الإنتاج الزراعي. تم استخدام تحليل الانحدار بطريقة OLS لقياس تأثير السياسة الإنتاجية الزراعية في العراق خلال هذه الفترة. توصلت الدراسة إلى أن الإنتاج لم يكن كافياً لتغطية الأسواق المحلية، مما دفع الحكومة لتبني سياسة تشجيعية من خلال دعم أسعار محصول الأرز لتلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة نتيجة للزيادة السكانية. أوصت الدراسة بضرورة أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار الزيادة السكانية المستمرة خلال السنوات الأخيرة، مما يستدعي توافق زيادة إنتاج الأرز مع هذه الزيادة السكانية للتغلب على الجوع والفقر وسوء التغذية.

**03-** محمد بدوي حسين، كامل كاظم بشير الكناني، رسول هادي حسون، واقع السياسات الزراعية وفعاليتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 117، 2020. سعى البحث لتقييم واقع الاستراتيجيات الفلاحية وكفاءتها في إنجاز التطور الزراعي المستمر في العراق وتحليل مراحل النزاع في القطاع الزراعي للبلاد وأهمية وتأثير كل مرحلة على الزراعة عموماً وعلى مستويات الأمن الغذائي. وقد استخدم في إطار الدراسة المناهج الاستدلالية واعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي بالاستناد إلى معطيات المنظمة الزراعية الدولية والعربية والمحلية والكتب والأبحاث المتخصصة في هذا المجال. وحددت فترة الدراسة بين 2000-2014. وكشف البحث عن

وجود مجموعة من العراقيل التي تعيق تطبيق هذه الاستراتيجيات في العراق، أبرزها الفساد الإداري والمالي. كما أشار إلى أن بعض الإدارات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة التي كانت تنفذ السياسات الزراعية لمصلحة المنتج الزراعي قد غيرت توجهها بإلغاء سياسة الدعم، مما أثر سلباً على العملية الإنتاجية. وخلص البحث إلى أن غالبية الاستراتيجيات الزراعية في العراق معطلة وغير فعالة، فهي لا تخدم المنتج الزراعي ولا المستهلك ولا تحافظ على استدامة الموارد الطبيعية الزراعية. وقد أوصى البحث بمجموعة من المقترحات، منها إعادة تفعيل المبادرة الزراعية مع تجنب الأخطاء السابقة، وعقد جلسات جادة مع الدول المتشاطئة لحل أزمة المياه من خلال تقديم اقتراحات مرضية لجميع الأطراف.

**04- سليم العمراوي، انعكاس سياسة التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 08، ديسمبر 2019.** هدف هذه الدراسة إلى توضيح تطور سياسات التنمية الزراعية المتبعة وتأثيرها على أداء القطاع الزراعي في الجزائر. ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث، تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل السياسات الزراعية المعتمدة ضمن مختلف برامج الاستثمار المنفذة وتحليل مؤشرات أداء القطاع الزراعي. وقد توصلت الدراسة إلى أنه من خلال تحليل مؤشرات مساهمة قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2001-2019)، يتضح لنا مدى هشاشة القطاع الفلاحي، الذي كان من المفترض أن يكون من أهم القطاعات لتنشيط الاقتصاد الوطني. لم يستفد هذا القطاع من الظروف الإيجابية التي أتاحتها برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم وتوطيد النمو. فبدلاً من الاستفادة من الطلب المتزايد في السوق المحلية، كان الاستيراد هو الحل لتلبية هذا الطلب، مما يعد فشلاً لسياسة الإنفاق التوسعية التي طبقتها الجزائر في المجال الفلاحي، هذه السياسة عجزت عن تنشيط جهاز الإنتاج المحلي، وبالنظر إلى نتيجة البحث التي أقرت بنفي فرضية الدراسة، يمكن القول بفشل البرامج الاستثمارية العامة التوسعية في تحقيق أهدافها في القطاع الفلاحي. وبناءً على هذه النتائج، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي قد تساعد في وضع البرامج والسياسات العامة المستقبلية، وخاصة تلك المتعلقة بقطاع الفلاحة. وأظهرت نتائج هذا البحث فشل السياسة العامة للاستثمار التوسعي التي طبقتها الجزائر في القطاع الزراعي وعدم قدرتها على تحسين مؤشرات أداء القطاع الزراعي وتنشيط جهاز الإنتاج المحلي خارج قطاع المحروقات. ونتيجة لذلك، يظل الاقتصاد معتمداً على شبح الاقتصاد الريفي والقطاع الأحادي.

**05- وليد إبراهيم سلطان أحمد هاشم علي محاسن محمود سلطان، دراسة تحليلية لواقع السياسات الزراعية ودورها في نمو الناتج الزراعي في ظل الظروف الراهنة، مجلة زراعة الرافدين العراقية، المجلد 47، العدد عدد إضافي ثاني خاص بالمؤتمر الزراعي الدولي الثالث، 2019.** هدف البحث إلى دراسة وتقدير تأثير الاستراتيجيات الزراعية في معدل نمو الإنتاج الزراعي في العراق ومصر. واعتمد البحث على افتراض مؤداه أن للاستراتيجيات الزراعية آثار متفاوتة تنعكس على الإنتاج الزراعي، كما استند البحث على المنهج الوصفي مع التحليل الكمي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وشمل البحث

سلسلة زمنية مدتها اثنان وعشرون عاماً (1995-2016)، حيث تم استخدام طريقة OLS لتقدير معاملات المتغيرات الاقتصادية والزراعية المستقلة على المتغير التابع معدل نمو الإنتاج الزراعي. بينما كانت المتغيرات المستقلة الممثلة للاستراتيجيات الزراعية (حجم القروض الزراعية، سياسات الدعم المقدم للقطاع الزراعي، سياسات الانكشاف الاقتصادي الزراعي، تراكم رأس المال الثابت في القطاع الزراعي، سعر الصرف)، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومن أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث أن الاستراتيجيات الزراعية المتبعة في العراق خلال فترة الدراسة لم تكن ملائمة ولم ترق إلى مستوى الطموح للوقت الحالي وحتى في المستقبل القريب، وأن لسياسات الانفتاح الاقتصادي الزراعي تأثير سلبي كبير على عكس ما كانت عليه في مصر. وبناءً على هذه الاستنتاجات، يوصي الباحث باتباع سياسات إقراضية واستثمارية مناسبة، خاصة في ظل المبادرة الزراعية التي صُرفت من خلالها مبالغ ضخمة، وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، والعمل على اتباع سياسة انفتاح اقتصادي جيدة، وأن تكون هناك استراتيجية زراعية ملائمة من خلال فرض ضرائب جمركية على السلع الداخلة للبلد تسهم في أن تكون الأسعار مناسبة للمنتج المحلي ولا تنافسه.

**06- عبد الستار عبد الجبار موسى، خالد قحطان عبود، السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي الواقع والإصلاحات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 23، 2016.** ركزت الدراسة على السياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي، وتطرقت إلى كيفية نشأتها وأهم الأهداف التي حققتها، بالإضافة إلى معرفة أهم الإصلاحات في مجال السياسة الزراعية المشتركة وفقاً لمتطلبات كل مرحلة لتقديم دعم مختلف الأنواع للمزارعين في الاتحاد الأوروبي. يهدف هذا الدعم إلى الاستمرار في الحفاظ على الأمن الغذائي، كماً ونوعاً، وتحقيق التنمية في المناطق الريفية وتأثيره على المؤشرات المالية الرئيسية والسكان والزراعة في الاتحاد الأوروبي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات. من أهم هذه الاستنتاجات أن السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي تبنت عددًا من الإصلاحات في القطاع الزراعي منذ نشأتها وحتى الآن، وذلك لمواجهة المشاكل والتحديات التي تنشأ في القطاع الزراعي لهذه الدول سواء كانت محلية أو دولية، وفقاً لمتطلبات كل مرحلة. أما أهم التوصيات فهي ضرورة تعميق الدور الأساسي لهذه السياسة في المجتمع الأوروبي بما يتناسب مع احتياجاته والحفاظ على مستويات عالية من الإنتاج الزراعي من حيث الكمية والجودة، وكذلك الحفاظ على المناطق الريفية للوصول إلى قطاع زراعي حيوي ومستدام وقادر على المنافسة اقتصادياً.

## المبحث الثاني

### دراسات سابقة تناولت الأمن الغذائي

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض الدراسات السابقة المختلفة سواء كانت محلية أو عربية أو أجنبية، وذلك بتحليلها واستعراض أهدافها، منهجيتها، أدوات الدراسة، الحدود الزمانية والمكانية لها، والنتائج المتوصل إليها، وسيتم ترتيبها

من الأحداث إلى الحديث والأقدم، وقد قسمنا المبحث إلى مطلبين، الأول متعلق بالدراسات السابقة التي كانت على شكل مذكرات ورسائل دكتوراه، والمطلب الثاني متعلق بالدراسات السابقة التي كانت على شكل أوراق ومقالات علمية محكمة.

### المطلب الأول: مذكرات ورسائل دكتوراه تناولت الأمن الغذائي

**01- عامر منصور أحمد، الأمن الغذائي الإنتاجية الزراعية والاستثمار الزراعي في الجزائر تحليل باستعمال نماذج التوازن العام الحاسوبية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2024.** وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية نماذج التوازن العام (MEG) في تحليل القضايا المتعلقة بالقطاع الزراعي، كالأمن الغذائي والإنتاجية والاستثمار الزراعي. وحسب رأي الباحث فقد توصل إلى أن هذه النماذج أثبتت فعاليتها في تحليل آثار الصدمات العشوائية على الاقتصاد من خلال سيناريوهات مختلفة، مما جعلها بديلاً قوياً لنماذج الاقتصاد القياسي الكلية في صنع السياسات الاقتصادية. وبينت الدراسة أن نماذج التوازن العام تعد أداة تحليلية فعالة لتقييم السياسات، تمكن من فهم سلوك الوحدات الاقتصادية في مختلف القطاعات، خاصة الزراعي. لبناء هذه النماذج، يلزم الحصول على قاعدة بيانات شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد وإعداد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (MCS)، إضافة إلى استخدام برمجية حاسوبية متقدمة مثل برنامج (GAMS). وتؤكد الدراسة على أهمية هذه النماذج كأداة تحليلية متطورة في مجال السياسات الاقتصادية والزراعية، مبرزة قدرتها على تقديم رؤى عميقة لصناع القرار في مجال التخطيط الاقتصادي والزراعي.

**02- حمزة بن حافظ، الأمن الغذائي في الجزائر دراسة استشرافية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، 2023.** دفت هذه الدراسة إلى استشراف أهم السيناريوهات الممكنة عن طريق تحليل أهم العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، والوقوف على الأهمية النسبية لهذه العوامل ومدى كفاءة استخدامها. وبالتالي، يمكن وضع صورة واضحة عن مدى أهمية وضع السيناريوهات المحتملة آفاق 2035 الممكنة لمواجهة أي تغيير طارئ أو صدمة غذائية لضمان تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل مستويات الغذاء ومختلف عناصره. فيما يخص الحدود الزمانية، فقد تمت الدراسة خلال الفترة (1980-2019)، في الجزائر وبعض الدول العربية قصد المقارنة. وقد توصل الباحث في دراسته إلى أن توفر مقومات الأمن الغذائي في الجزائر من موارد طبيعية وبشرية ووفرة بعض المحاصيل والأموال تعتبر ركيزة أساسية لتحقيقه وتساهم في تقليص الفجوة الغذائية والاعتماد على الإنتاج المحلي لتلبية حاجيات السكان من غذاء. كما لاحظ اتساع الفجوة الغذائية والتي بلغت 75% من منتجات الحبوب سنة 2019، فضلاً عن انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الزراعية، ومن بينها جملة من الحبوب واللحوم، بسبب الزيادة السكانية وارتفاع مستوى الدخل لفئة معينة وما قابله من الهجرة من الأرياف إلى المدن. ونظراً لغياب إرادة سياسية قوية، ظلت السياسات الزراعية في الجزائر

تتميز بالقصور مع عدم تحقيقها لأهدافها المرجوة. كما كان لنقص التمويل وسوء التسيير أثر واضح في عدم اكتمال مشروعات زراعية في ظل البرامج المسطرة.

**03- مبروك قويسى، الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2023.** وهدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الجزائر في مجال الأمن الغذائي وتقييم قدرتها على تحقيقه، وكذلك استكشاف إمكانية الخروج من دائرة التبعية الغذائية التي تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والأسلوب الوصفي الذي يركز على عرض وتحليل بيانات الإنتاج والتجارة واستهلاك المواد الغذائية في شكل جداول، وتم جمع البيانات الإحصائية من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. كما استندت الدراسة إلى التقارير والنشريات والدوريات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى الدراسات والأبحاث السابقة والمعلومات المتاحة على الإنترنت، تبين من النتائج المتوصل إليها أن موضوع الأمن الغذائي حساس للغاية، خصوصاً في ظل ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الطلب على الغذاء بسبب النمو السكاني، وصعوبات الاستيراد. الجزائر هي واحدة من الدول التي تواجه هذه التحديات، مما يفرض عليها وضع حلول وخطط لتحقيق الأمن الغذائي للسكان مع تقليل فاتورة الاستيراد. من المعروف أن الجزائر اعتمدت خطط استراتيجية متعددة في المجال الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي. كما لاحظ الباحث أن أغلب السياسات والمخططات تركز على دعم المناطق الريفية والفلاحية وسكان الريف بالدرجة الأولى، بهدف تثبيت سكان الريف ومنعهم من ترك النشاط الفلاحي، كونه يشكل البديل الأمثل لتحقيق الأمن الغذائي، كما تسعى الدولة إلى تعزيز القطاع الفلاحي وجعله في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال زيادة قدراته الإنتاجية.

**04- شوقي حفياتي، تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر والمغرب- أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2023.** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن الغذائي العربي وإبراز أهم المشكلات والتحديات التي يواجهها هذا القطاع، مع التركيز على الجزائر والمغرب والتعرف على أبرز أوجه التشابه والاختلاف فيما يتعلق بمؤشرات الأمن الغذائي. كما هدفت إلى دراسة السياسات والاستراتيجيات الفلاحية المطبقة في كلا البلدين ومحاولة الاستفادة من النجاح منها وتعميمها مع مراعاة خصوصية كل بيئة، وفهم التوجهات والرؤى الاستراتيجية في البلدين فيما يتعلق بمسألة الأمن الغذائي. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، الذي يعد أفضل المناهج بالنسبة للباحث، حيث تضمن العديد من المناهج الأخرى كالوصفي والتاريخي والإحصائي والمسحي ودراسة الحالة. وقد اعتمدت الدراسة هذا المنهج المقارن من خلال الاعتماد على الفئات المتوسطة التي تحكم الظاهرة المدروسة بالنسبة للأمن الغذائي. كما اعتمدت على أسلوب الموازنة المنهجية، الذي يعتبر أحد أهم أساليب المقارنة والذي يقوم على دراسة أوجه التشابه والاختلاف. وركزت الدراسة في حدودها الزمنية على العقد الأخير من القرن الـ 21 مع الإشارة إلى الآفاق المستقبلية لكلا البلدين بحلول

عام 2030. وتوصلت الدراسة إلى أن المغرب قد حقق نتائج وأرقاماً إيجابية أفضل بالنسبة لأغلب مؤشرات الأمن الغذائي مقارنة بالجزائر، خاصة فيما يتعلق بالعجز الغذائي والفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي. في المقابل، حققت الجزائر معدلات أفضل بالنسبة لمؤشر سوء التغذية مقارنة بالمغرب. ورغم ذلك، تبقى هذه المؤشرات غير كافية لتحقيق الأمن الغذائي لكلا البلدين. فرغم تجسيد العديد من السياسات الاستراتيجية في ناحية تحقيق الأمن الغذائي في كل من الجزائر والمغرب، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف الكبرى، خاصة في الجزائر. ويعود السبب في ذلك إلى وجود العديد من المشكلات والتحديات التي أثرت بصورة كبيرة على فرص الوصول لتحقيق الأمن الغذائي، مثل تقلص المساحة الزراعية، التغير المناخي، وزيادة النمو السكاني. كذلك بينت الدراسة أن غياب الأمن الغذائي في الدول العربية وعدم تمكن جميع المواطنين العرب من الوصول إلى الغذاء الكافي يشكل تهديداً فعلياً للأمن الوطني والقومي العربي.

**05- عبد الرحمان نجار، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي-دراسة نظرية تطبيقية- أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة باتنة 1، 2023.** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأمن الغذائي والسياسة الاقتصادية المتعلقة بالغذاء، من خلال تقييم الإنتاج والاستهلاك وتحديد نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية. كما سعت إلى استعراض واقع القطاع الزراعي وتطوره، والسياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أدوات الاستقراء والتحليل، بالإضافة إلى المنهج التاريخي والمنهج المقارن الذي يعتمد على مقارنة التقارير. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، أهمها تقديم نموذج مثالي في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك كوسيلة للخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأفراد والمجتمعات. وأظهرت النتائج أن الاقتصاد الدائري يساهم بشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي، ويقلل من استنزاف الموارد، مما يعزز الأمن الغذائي. كما تبين أن هذا النهج يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة، مما يضيف قيمة اقتصادية وثقافة جديدة لإدارة النفايات.

**06- بلال خزار، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2022.** وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاستراتيجيات الرئيسية التي تبنتها الجزائر والمغرب وتونس في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي، بهدف تحسين مستوى معيشة مواطنيها والحفاظ على استقلالية قراراتها الوطنية. كما سعت إلى إبراز نقاط التشابه والاختلاف في السياسات بين الدول الثلاث وتقييم مساهمة برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي. وامتدت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى 2016، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، مستخدماً الإحصائيات لتحقيق أهداف الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن السياسات المتبعة في هذه الدول لم تنجح بشكل كبير في تعزيز القطاع الزراعي بما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال الإنتاج المحلي. فلا تزال هذه البلدان تعتمد بشكل كبير على الدول الأجنبية، خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية، رغم امتلاكها لموارد وإمكانات تؤهلها ليس فقط لتلبية احتياجاتها المحلية، بل وأيضاً

لتصبح من المصدرين الرئيسيين في القارة الأفريقية، مع إمكانية التوسع للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة الخليج العربي. وفقاً لرأي الباحث، فإنه من الصعب على البلدان الثلاث في المستقبل القريب تحسين الوضع الغذائي لشعوبها أو تطوير القطاع الزراعي بشكل ملحوظ، وذلك نتيجة للوضع المالي الصعبة التي تعاني منها والتي تؤثر بشكل كبير على الاستثمارات في القطاع الزراعي. وبالتالي، فهي معرضة لارتفاع أسعار الغذاء. وبناءً على نتائج الدراسة، تم اقتراح مجموعة من الحلول التي تعتبر ضرورية لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب وتونس. هذه المقترحات تأتي كمكمل للسياسات التي اتبعتها هذه الدول خلال الفترات المدروسة، وتهدف إلى تعزيز قدراتها على تحقيق الأمن الغذائي وتقليل اعتمادها على الواردات الخارجية.

**07- مريم رحمان، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2021.** وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب، وذلك من خلال تشخيص واقع القطاع الزراعي في البلدين، وتبسيط الضوء على أهم السياسات الزراعية المطبقة فيهما ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي. تم الاعتماد على مؤشرات الزراعة المستدامة والأمن الغذائي المستدام لقياس وتقييم أداء القطاع الزراعي نحو الاستدامة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لشرح وتفسير الظاهرة ووصف خصائصها من الناحيتين الكيفية والكمية، كما تم استخدام المنهج المقارن للوقوف على حقيقة الواقع الزراعي والغذائي للجزائر والمغرب لمعرفة نقاط القوة والضعف، وذلك بالاعتماد على بيانات صادرة عن هيئات رسمية، وطنية، ودولية، وإقليمية. وغطت الدراسة الفترة الزمنية من 2000 إلى 2019. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر والمغرب تعانيان من انخفاض أداء الموارد الزراعية بسبب عدم واقعية صياغة السياسات الزراعية وضعف جودة صياغتها وتنفيذها والالتزام بها، مما انعكس سلباً على حالة الأمن الغذائي واعتمادها على الأسواق العالمية في توفير الغذاء. وأظهرت الدراسة المقارنة أن الدولتين تمتلكان إمكانيات زراعية كبيرة، لكن القطاع الزراعي يعاني من عدم الاستقرار وضعف هيكلي، مع أفضلية للمغرب في بعض المؤشرات مثل نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي، ومساهمة الزراعة في التشغيل والتجارة، وإنتاج الحبوب.

**08- أحمد حسن علوان الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الأزمات العراقية حالة دراسية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء العراق، 2021.** تناولت الدراسة قياس وتحليل أهم مؤشرات الأمن الغذائي في العراق، مثل الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي، باستخدام نماذج التحليل القياسي. اعتمدت الدراسة على أساليب المنهج الوصفي ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وهو من الأساليب القياسية المتقدمة التي تختبر استقرارية السلاسل الزمنية. يقدم هذا النموذج نتائج حول طبيعة العلاقة على الأجلين القصير (من خلال نموذج تصحيح الخطأ) والطويل. تم الاعتماد على البيانات من الجهات الرسمية في وزارة التخطيط العراقية للفترة الممتدة بين 2000 و2019، وهي فترة شهدت عقوبات اقتصادية مفروضة على العراق قبل عام 2003، وتغيير النظام السياسي في العراق عام 2003،

وكذلك الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأحداث العصابات الإرهابية عام 2014، وانحيار أسعار النفط عام 2015، وآخرها أزمة كوفيد-19. أما الحدود المكانية فتمثلت في حالة العراق. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أبرزها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، بالإضافة إلى العلاقة قصيرة الأجل بين الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي. كما كانت سرعة التكيف في أغلب النماذج سريعة نسبياً، مما يعني أن الاختلالات التي قد تحدث سيتم تصحيح معظمها في السنة نفسها، واستعادة التوازن على المدى الطويل. وتوصل الباحث كذلك إلى أن عدم الاستقرار الأمني في البلاد والأزمات الحدودية أدت إلى أثر سلبي على تحقيق الأمن الغذائي، وهذا ما ظهر جلياً خلال سنوات 2014 و 2015 و 2016، حيث سيطرت العصابات الإرهابية على بعض المحافظات، مما أدى إلى انخفاض حجم الإنتاج في المحافظات الاستراتيجية وتدني حجم الاكتفاء الذاتي وارتفاع حجم الفجوة الغذائية، وهذا ما أثبتته الدراسة. بالمقابل، توصلت الدراسة إلى أن انخفاض معدل نمو الاستيرادات من المحاصيل الاستراتيجية وارتفاع حجم الاكتفاء الذاتي في سنة 2019 جاء نتيجة للدعم المقدم من قبل وزارة الزراعة العراقية بتوفير بذور وأسمدة ومبيدات، وكذلك توفير المياه بكميات كافية.

**09- عبد الحفيظ كينه، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جمعة الجزائر 03، 2021.** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الفعلي للأمن الغذائي في الدول العربية النفطية، وتحديد أنجع السياسات لتقليص الفجوة الغذائية، مع اقتراح حلول مناسبة لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي في هذه الدول. كما ركزت على أهمية استراتيجية القطاع الزراعي كضرورة لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات وتجنب التبعية الغذائية. وشملت الدراسة الدول العربية النفطية (الجزائر، ليبيا، العراق، عمان، البحرين، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات) نظراً لاعتمادها الكبير على النفط وما يترتب عليه من تحديات في تحقيق الأمن الغذائي. غطت الدراسة الفترة من 2000 إلى 2018، والتي تميزت بتقلبات في أسعار النفط وتنفيذ برامج تنموية متنوعة لتقليص الفجوة الغذائية. واعتمد الباحث على المنهجين الوصفي والتحليلي لتوضيح المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي وخصائص القطاع الزراعي في الدول المعنية، مع استعراض المؤشرات الإحصائية والجداول ذات الصلة، بالاعتماد على دراسات وتقارير رسمية متنوعة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين أسعار النفط ومؤشرات الأمن الغذائي، حيث تظهر فجوة غذائية حتى في فترات ارتفاع أسعار النفط، مما يبرز أهميتها في فترات الانخفاض. لذا، أكدت الدراسة على ضرورة تطوير القطاع الزراعي، الاهتمام بالبحث العلمي، توفير البنية التحتية اللازمة، تأهيل اليد العاملة، والاستفادة من التجارب الناجحة. وخلصت الدراسة إلى أن العامل الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي يكمن في الإرادة السياسية والوعي بالمخاطر المحدقة بالمواطن العربي، مع السعي الجاد لتجاوزها

**10- مونيعة سعيح، إستراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي-دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة لونيبي علي البليدة 02،**

2020. وقد هدف هذه الدراسة إلى اقتراح استراتيجية فعالة للاستثمار الزراعي في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل، مستفيدة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، وتم اختيار نماذج لبعض الدول بناءً على تصنيف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لأهم الدول التي نجحت في تحقيق أهداف برنامج الغذاء العالمي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الاستراتيجيات المعتمدة في هذه الدول، وتشخيص تطور سياسات الاستثمار الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، بما في ذلك المخصصات والمشاكل والإجراءات الحكومية. كما تم تحليل تأثير هذه الاستثمارات على مؤشرات الأمن الغذائي خلال نفس الفترة. وتوصلت الدراسة إلى اقتراح خطة استراتيجية لتحسين مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر بحلول عام 2022. فتمثلت رؤية هذه الخطة في تحقيق أمن غذائي صحي ومستدام يلي الاحتياجات التغذوية للسكان، من خلال تكثيف الاستثمارات الزراعية في قطاعات الأغذية الاستراتيجية التي تتمتع فيها الجزائر بميزة تنافسية. وتركزت الاستراتيجية على تكوين وجذب العنصر البشري (الفلاح)، مراعاة خصوصية المناطق الزراعية، إشراك القطاع الخاص ودعمه، وتسهيل الولوج إلى الزراعة الذكية والصناعات الغذائية. بهدف تحقيق نتائج واعدة في مجال الأمن الغذائي للجزائر.

**11- محمد ناصف، التخصيص الإقليمي للأراضي الزراعية كآلية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019.** هدفت الدراسة إلى التعرف على الثروات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر والتي لها علاقة بزراعة المحاصيل الغذائية، واكتشاف مواطن العجز الغذائي في الجزائر، ومعرفة العوامل المساندة لمشكلة العجز الغذائي. وكذلك التعرف على مختلف أنواع التربة الصالحة للزراعة في الجزائر، بما في ذلك التعرف على نوع المحاصيل الزراعية في كل نوع من أنواع التربة، ومعرفة مدى نجاعة التخصص في إنتاج المحاصيل الغذائية في رفع كمية إنتاج المحاصيل الغذائية في الجزائر قصد تحقيق الأمن الغذائي. وركزت الدراسة في مشكلة العجز الغذائي على دولة الجزائر وقسمتها إلى ثلاثة أقاليم: الإقليم الشمالي، وإقليم الهضاب العليا، والإقليم الصحراوي، وذلك خلال الفترة الزمنية القصيرة حتى عام 2015. وقد اعتمد الباحث في دراسته للإحاطة بمختلف جوانبها على المنهج الاستنباطي، وهذا نظراً لأن هذا المنهج هو الأنسب لمثل هذه الدراسات التحليلية التي تتطلب القيام بوصف المشكلة من كل جوانبها لتمكنه بعدها من تحديد جذورها ومن ثم الخروج بالنتائج المنتظرة لحل هذه المشكلة حسب رأي الباحث. وقد توصل الباحث من نتائج دراسته إلى أن العجز الغذائي الإجمالي في الجزائر لا يتجاوز 47%، وهذه النسبة تمثل إجمالي العجز في أهم المجموعات الغذائية. بينما النسبة المتبقية التي تبلغ 53% فتمثل نسبة الأمن الغذائي المحقق في الجزائر عن طريق الإنتاج المحلي. وهذه النسبة المتوسطة من الأمن الغذائي في الجزائر تحققت نتيجة لمجموعة من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في سبيل تحقيق ما يسمى بالتنمية الاقتصادية الصحيحة. وحسب رأي الباحث، فإن الطريق لا يزال طويلاً أمام الجزائر إذا بقيت

تعتمد على نفس نمط البرامج الزراعية لأجل رفع مستوى الأمن الغذائي. ويمكن اختصار هذا الطريق إذا احتوت هذه البرامج على استراتيجية زراعية تركز على زراعة المحاصيل الغذائية وتقسيمها بين الأقاليم الثلاثة الموجودة في الجزائر.

**12- فريدة بن عياد، حدود وإمكانية تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي - دراسة تحليلية لبعض البلدان العربية مع التركيز على حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس المدية، 2019.** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التحديات التي يواجهها العالم العربي في تحقيق الأمن الغذائي في ضوء الإمكانيات المتاحة، نظراً لأهميته في العالم العربي للتمتع بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. كما تهدف إلى التعرف على التطورات في الإنتاج النباتي والحيواني، حيث أن تحقيق الأمن الغذائي مرتبط بزيادة الإنتاج، ومن ثم تحديد الفجوة الغذائية التي تعيق عملية تحقيق الأمن الغذائي في ضوء انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية في بعض الدول العربية. فقد حدد البعد المكاني للدراسة بالوطن العربي مع التركيز على بعضها، أما بالنسبة للبعد الزمني فتمثلت في الفترة (2001-2016). واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، أما الأدوات المستخدمة فتمثلت في جمع البيانات والجداول والإحصاءات. وتظهر نتائج هذه الدراسة أنه يجب زيادة الإنتاج نظراً لارتباطه بعملية تحقيق الأمن الغذائي، حيث يعاني القطاع الزراعي من ضعف في مساهمته في الأمن الغذائي بسبب ارتباط الزراعة بمطول الأمطار، ومحدودية موارد الأراضي الصالحة للزراعة والمياه، وتباطؤ نمو إنتاج الحبوب. كما يعاني من قلة الاهتمام، مما يهدد الأمن الغذائي لأنه قابل للاستيراد بشكل كبير، وبالتالي يجعل العالم العربي يعاني من التبعية الغذائية تجاه العالم الخارجي لتلبية احتياجات مواطنيه. وعلى الرغم من زيادة الإنتاج، إلا أنه لم يكن كافياً لتقليص الفجوة الغذائية، بسبب التحديات الطبيعية والتكنولوجية، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات لتغطية العجز، وما يترتب على ذلك من آثار نتيجة ارتباطها بالأسعار في الأسواق الدولية. وبناءً على النتائج المحققة، ومن أجل تعزيز الأمن الغذائي، تم اعتماد عدة استراتيجيات من شأنها المساهمة في تحسين الوضع الغذائي للعالم العربي من خلال تعزيز التكامل العربي لمواجهة تهديدات الأمن الغذائي وتحقيق أهدافه الاستراتيجية، والعمل على تطوير المخزونات الاستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي، وكذلك تفعيل دور العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

**13- كمال الدين بن عيسى، مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2019.** هدفت الدراسة إلى تحليل الأمن الغذائي في الجزائر ودراسة أبعاده (التوفر، الوصول، الاستخدام، الاستقرار). وتحليل قطاع إنتاج الغذاء بمكوناته المختلفة، خاصة المنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة في حياة الفرد الجزائري. كما تم تحليل مكونات دالة الإنتاج الزراعي وقياس الفجوة الغذائية خلال الفترة 1985-2017. تمت مراجعة استراتيجيات ناجحة مختلفة على المستوى الدولي في تحقيق إنتاج زراعي وغذائي مستدام. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى استخدام المنهج الكمي الذي يستند إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية لقياس أثر المتغيرات المستقلة على دالة الناتج الزراعي باعتبارها المحدد الرئيسي لتوافر الغذاء

واستدامته على المدى الطويل بغض النظر عن الواردات التي تعد المراهنة عليها مغامرة بالأمن الغذائي القومي. وكذلك تم تقدير الفجوة الغذائية خلال نفس الفترة والتنبؤ بمسارها لعشر سنوات مستقبلية. أظهرت النتائج التجريبية أن الزراعة الجزائرية لا تعتمد بشكل كبير على مدخلات الأسمدة، بينما تعتبر المساحات المزروعة ومدخلات الميكنة والعمالة الزراعية عوامل حاسمة في تطوير الإنتاج الزراعي الجزائري. نتيجة لذلك، كان الأمن الغذائي يعتمد بشكل كبير على الواردات وليس مستداماً. كذلك توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من عجز غذائي مزمّن ممتد طيلة فترة الدراسة وهذا راجع لغياب استراتيجية تحفيز المزارعين من خلال الأسعار من أجل حمايتهم من التقلبات السعرية كما أن المخصصات الحكومية للقطاع تراجعت بشكل كبير في السنوات العشرة الأخيرة وبما أن القطاع الزراعي يتكون في أغلبه من صغار المزارعين ضمن مزارع عائلية فإن إمكانية التوسع نحو التكثيف الزراعي والإنتاج التجاري تكون ضعيفة نظراً لعدم تمتعهم بتراكم رأسمالي معتبر وفي ظل غياب دعم الدولة في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة فإن مرونة العرض لا يمكنها أن تستجيب للطلب المتزايد، وعلى هذا تبقى الجزائر بعيدة عن مستويات الاكتفاء الذاتي في أغلب المنتجات الاستراتيجية وهذا بسبب عدم انتهاج استراتيجية واضحة تماماً لأجل تحقيق استدامة إنتاج الغذاء وضمان أمن غذائي على المدى الطويل.

**14- أمينة بن خزناسي، أثر نشاط الشركات متعدد الجنسيات على الأمن الغذائي في الدول النامية خلال الفترة (1995-2015)، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2018.** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير نشاطات الشركات متعددة الجنسيات على الأمن الغذائي في الدول النامية، مع التركيز على الدول العربية خلال الفترة 1995-2015. كشفت النتائج أن معظم استثمارات هذه الشركات في الدول العربية تتركز في قطاعي النفط والعقارات والخدمات، بينما تظل استثماراتها في قطاع الأغذية محدودة للغاية. أدى هذا الضعف في الاستثمار الغذائي إلى تأثير مباشر محدود على مؤشرات الأمن الغذائي، كما أكدته نتائج نماذج البائل الساكن المستخدمة في الدراسة. ومع ذلك، لوحظ أن الشركات متعددة الجنسيات كان لها تأثير غير مباشر أقوى على الأمن الغذائي، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية. تشير هذه النتائج إلى أن دور هذه الشركات في تحسين الأمن الغذائي للدول العربية قد يكون أكثر تعقيداً وغير مباشر مما يبدو للوهلة الأولى، مما يستدعي مزيداً من البحث والتحليل لفهم هذه العلاقة بشكل أعمق حسب رأي الباحثة.

**15- براهيم زناقي، تحسين الإنتاجية الزراعية كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2018.** هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الإنتاجية الزراعية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري وتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى معرفة دور الإنتاجية الزراعية في التنمية الزراعية وعرض مختلف السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي. كما هدفت إلى معرفة إمكانيات القطاع الزراعي الجزائري وموارده الاقتصادية وإبراز قدرات الإنتاج في القطاع الزراعي الجزائري. وتم التركيز على الفترة الزمنية 2009-2015، والتي

تزامنت مع تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث تم دراسة تطور الإنتاج والإنتاجية الزراعية في هذه الفترة وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي عند التعرض لمفاهيم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والسياسات الزراعية المطبقة في الجزائر، والمنهج التحليلي عند دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية واستخلاص الملاحظات والنتائج الخاصة بتطور الإنتاج والإنتاجية الزراعية. وقد توصل الباحث إلى أن السياسات الزراعية بعد الاستقلال، خاصة مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية، قد ساهمت في تراجع أداء القطاع الزراعي بسبب الخلفيات الأيديولوجية التي رسمت هذه السياسات والتي لم تراعى خصوصيات القطاع الزراعي الجزائري. كذلك توصل إلى أن الإنتاج الزراعي الجزائري عرف نمواً معتبراً خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في الفترة 2000-2008، حيث وصل معدل نمو الإنتاج إلى 6%، وعرف الإنتاج الزراعي كذلك زيادة كبيرة في كميات الإنتاج منذ بداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في سنة 2009. ومن خلال ذلك تم تحقيق الاكتفاء الذاتي للعديد من المنتجات الزراعية مثل الخضرة التي وصل معدل الاكتفاء الذاتي فيها إلى 100%. لكن بالمقابل، ما زالت نسبة الاكتفاء الذاتي للعديد من المنتجات الزراعية، وخاصة الاستراتيجية منها مثل الحبوب، منخفضة حيث لم تتجاوز 27% سنة 2015، والبقول الجافة بنسبة اكتفاء ذاتي تقدر بـ 21% في نفس السنة.

**16- فاتح حركاتي، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.** وقد هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص أزمة الغذاء وعدم تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي خلال الفترة (2000-2015)، واقتراح حلول مستقبلية مناسبة لحل هذه المشكلة ومحاولة تقييمها، ومعرفة التحديات التي تواجه الزراعة العربية. وقد تمثلت إشكالية الدراسة في كيفية تحقيق الدول العربية للأمن الغذائي في ظل السياسات الاقتصادية المتبعة. شملت الحدود المكانية للدراسة 24 دولة عربية. واعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة مستويات الغذاء في الوطن العربي ومختلف عناصره. وتوصلت الدراسة إلى أن عناصر الأمن الغذائي المتوفرة في العالم العربي غير كافية لتحسينه، خاصة في ظل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي العربي وغياب الإرادة السياسية القوية. كما أن السياسات الزراعية العربية لم تحقق الأهداف المرسومة، مما أدى إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية، والتي بلغت 49.5% من منتج القمح خلال سنة 2015. فضلاً عن انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الزراعية، ومن بينها جملة الحبوب واللحوم التي بلغت نحو 41% و 77.4% على التوالي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها الزيادة السكانية وارتفاع مستويات الدخل لفتة من سكان الوطن العربي، خاصة في دول الخليج، وما تبعه من هجرة من الأرياف إلى المدن. بالإضافة إلى أن متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الزراعي لم يتعد 400 دولار طيلة فترة الدراسة، مما يشير إلى عدم كفاءة هذا القطاع في سد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان. وحسب رأي الباحث، فإن العقبات والمشكلات التي تعاني منها الزراعة العربية منذ عقود، سواء تعلق ذلك بالموارد الزراعية أو

بالإنتاج الزراعي أو تلك المتعلقة بالسياسات الزراعية، تحد من تطور القطاع الزراعي العربي ومن آفاق تحقيق فائض في الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك. كما تساهم في زيادة ارتباط الدول العربية بالخارج في طلب الغذاء نظراً لغياب إرادة سياسية عربية قوية، إذ ظلت السياسات الزراعية العربية تتميز بالقصور مع عدم تحقيق أهدافها المرجوة.

**17- عائشة بوثلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017.** فقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة في توفير الغذاء والمساهمة في الدخل الكلي لاقتصاد الدولة، والتأكيد على ضرورة الاهتمام بهذا القطاع في ظل الظروف الدولية والمعطيات السائدة في الدول العربية. كما هدفت إلى تشخيص وضعية الأمن الغذائي العربي من خلال تحليل الفجوة الغذائية من حيث التركيب والتوزيع، وتحليل العوامل والأسباب التي تؤدي إلى إخفاق الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي، مع إبراز أسباب مشكلة الأمن الغذائي العربي، بهدف تقديم تصور لإخراج استثمارات زراعية سواء محلية أو بينية. وتمتد الحدود الزمنية للدراسة من عام 2005 إلى عام 2014، وهي الفترة التي تبنت فيها الدول العربية مجموعة من المبادرات لتحقيق أمنها الغذائي، وشهدت هذه الفترة ارتفاعاً مدهلاً في أسعار الغذاء مما أثر بشكل كبير على قيمة الفجوة الغذائية في هذه الدول. بالنسبة للبعد المكاني، فقد خصصت الدراسة للدول العربية. واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي من خلال أداته الوصفية لتعرض مفاهيم الاستثمار الزراعي وما يتعلق بمفاهيم الأمن الغذائي، واعتمدت على أداة التحليل لعرض وتحليل مختلف القيم الإحصائية والمؤشرات المتاحة المرتبطة بالأمن الغذائي والاستثمار الزراعي في المنطقة العربية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً في توزيع الموارد الزراعية بين الدول العربية، حيث توجد مجموعة من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية ومصادر مائية وبشرية كبيرة، في حين تتوفر دول أخرى على رؤوس أموال ضخمة، وهناك دول تتمتع بجميع هذه الموارد، ولكن بكميات متوسطة. هذا التفاوت يسمح بخلق تكامل بين هذه الموارد واستثمارها داخل المنطقة العربية لتقليل حجم الفجوة الغذائية. كما توصلت الدراسة إلى أن مشكلة الغذاء في الدول العربية تتجسد في عدة مظاهر، أهمها ارتفاع حجم الفجوة الغذائية بشكل مستمر، لاسيما بعد أزمة الغذاء 2006-2008 التي أثرت بشكل بالغ على الوضع الغذائي في كثير من الدول العربية. وما يزيد الوضع تعقيداً هو تركيبة هذه الفجوة، حيث تتكون في أغلبها من سلع غذائية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها مثل الحبوب، وكل هذه السلع عرفت ارتفاعاً في أسعارها. كذلك، فإن مؤشرات الاكتفاء الذاتي ونصيب الفرد منها في العديد من الدول العربية لا تبعث على الاطمئنان، وتظهر مساهمة كل دولة عربية في هذه الفجوة الغذائية. فرغم حالة الانكشاف الغذائي التي تعيشها الدول العربية، إلا أن الاستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب وغير كافية لتنشيط هذا القطاع لتلبية الاحتياجات العربية من الغذاء وتحقيق هدف الأمن الغذائي. يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها غياب مناخ الاستثمار الملائم، وتفكك سياسات زراعية، وضعف

العناصر المساندة كالبحت العلمي والتدريب والإرشاد الزراعي، وضعف البنية التحتية اللازمة للاستثمار، وعدم ملائمة التشريعات والقوانين للاستثمارات الزراعية.

**18- محمد مصطفى سالت، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر-من خلال شعبة القمح خلال الفترة (1981-2014) - أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد زراعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.** وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة عوامل التنمية الزراعية المستدامة في رفع كفاءة شعبة القمح في الجزائر في ظل سياسة إصلاحية جديدة استهدفت القطاع الزراعي منذ بداية الألفية الثالثة. وتم اعتبار القمح من المنظور الاقتصادي والاجتماعي أهم شعبة زراعية غذائية، وذلك لدوره في التخفيف من درجة التبعية الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي. وبما أن هذه الزراعة تعتمد أساساً على المطر، فهي تهيمن على النشاط الزراعي في الجزائر وتعتبر حجر الزاوية في النظم الإنتاجية المعتمدة في معظم الاستثمارات الفلاحية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال مصفوفة SWOT، ونماذج الانحدار البسيط والمتعدد، وتحليل المعطيات واختبارات التنبؤ، ومصفوفة تحليل السياسات MAP، من خلال المعطيات الكلية للشعبة أو تتبع الرصد الزراعي لبعض الحبوب في ولاية تيارت، وقد توصل إلى الوقوف على ركود المردوديات، وضعف مستوى الاكتفاء، ومحدودية سياسة الدعم بالنسبة للحبوب عامة والقمح خاصة، وهشاشة الشعبة من الناحية التنظيمية، وضعف الأداء لفاعليها. هذا يؤكد تكريس سياسة التبعية، مما يستوجب استغلالاً عقلانياً للموارد والقدرات في ظل سياسة زراعية تقوم على الاستدامة وتجنب الطرفية.

**19- زين العابدين طويجي، أهمية الموارد المائية في ضمان الأمن الغذائي بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2017.** وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة الموارد المائية الوطنية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وتعميق المعرفة في فرعي اقتصاد المياه والاقتصاد الغذائي، وذلك خلال الفترة (2012-2016). وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي بهدف فهم الماضي للوصول إلى التنبؤ، واستعمل كذلك المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات لكلا المتغيرين، والمنهج الاستشراقي اعتمده في التنبؤ بمستقبل بعض مؤشرات الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن متطلبات الجزائر من الموارد المائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية تفوق بكثير حجم مواردها المائية المتجددة والمخصصة للقطاع الزراعي. كما أظهرت أن الموارد المائية الوطنية تساهم بنحو 58.60% من إجمالي الطلب على السلع الغذائية الرئيسية، بينما تساهم الموارد المائية المستوردة (الماء الافتراضي) بـ 41.40%. وأكدت الدراسة على ضرورة استيراد السلع المحملة بالمياه لتحقيق الأمن الغذائي في ظل ندرة المياه، مع الإشارة إلى اعتماد الجزائر بشكل رئيسي على المياه المطرية في الإنتاج الغذائي. وختاماً، أوصت الدراسة بإمكانية تحسين إنتاجية وحدة المياه لبعض السلع الغذائية الرئيسية، مما قد يساهم في تخفيف الضغط على الموارد المائية وتحسين مستوى الأمن الغذائي في الجزائر.

20- صادق نور الدين هني، دور الزراعة الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017. وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مصدر إنتاج المواد الغذائية الاستراتيجية، وتحديد ما إذا كان هناك قرار سياسي يدعم استراتيجية تطوير الزراعة الصحراوية في إطار التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي. كما سعت إلى التعرف على الإمكانيات الحياتية التي تزخر بها الجزائر في كل من المناطق الشمالية والجنوبية، مع التركيز على أنظمة الإنتاج الزراعي ومدى ملاءمتها لكل بيئة فلاحية. كما تم تقييم مختلف السياسات الفلاحية المنتهجة منذ عام 2000. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يساعد في وصف الظاهرة المدروسة بدقة، باستخدام جمل الحقائق والبيانات لمعالجة وتحديد أبعادها بدقة، بهدف تشخيصها وكشف جوانبها، وتحديد العلاقة بين عناصرها وظواهر أخرى. كما استخدمت المنهج الكمي، المتمثل في المنهج الإحصائي، حيث قامت الدراسة على مجموعة من المعطيات والأرقام التي تم دراستها باستخدام أدوات وأساليب إحصائية، ومنهج دراسة الحالة، والذي تم توظيفه من خلال جمع قدر أكبر من المعلومات حول واقع الزراعة في ولاية الوادي، وتحليل مختلف السياسات والبرامج المطبقة في الولاية، مع الاستعانة بالملاحظة العلمية والمقابلات الميدانية في ولايات الجنوب الجزائري، بالإضافة إلى مقابلة مسؤول القطاع الفلاحي في الجزائر وأهم الفاعلين فيه. كذلك، استخدم الباحث المقاربة التاريخية والمقاربة القانونية من خلال دراسة مختلف القوانين والمراسيم التي أشرت النشاط الفلاحي منذ الاستقلال. وحددت حدود الدراسة الزمانية في الفترة بين عامي 2000 و2014. وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية التقييم أظهرت غيابًا تامًا لأبعاد التنمية المستدامة في عملية رسم وتنفيذ السياسة الفلاحية في الجنوب، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة تملح التربة الزراعية نظرًا للإفراط في استخدام المياه الجوفية المالحة وغير المتجددة. وعلى الرغم من تحقيق السياسات الزراعية في الجنوب الجزائري لإنجازات معتبرة تمثلت في توسيع القاعدة الإنتاجية للقطاع، وتحقيق مستويات إنتاج جيدة للمواد الغذائية الاستراتيجية، إلا أنها تظل ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة في المنطقة، كذلك بينت الدراسة إلى أن الإنتاج الفلاحي قد شهد ارتفاعًا نسبيًا، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية واسعة الاستهلاك والاستراتيجية، لكن هذا الارتفاع قابله زيادة سكانية تسببت في طلب استهلاكي يفوق بكثير حجم الإنتاج. مما أدى إلى حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب على المواد الغذائية. كما أشارت الدراسة إلى غياب استراتيجية تنمية فعّالة للقطاع الفلاحي، وعدم استغلال الإمكانيات المتاحة بطريقة عقلانية لزيادة الإنتاج، وضعف الجانب التقني.

21- عائشة بونلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017. فقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة في توفير الغذاء والمساهمة في الدخل الكلي لاقتصاد الدولة، والتأكيد على ضرورة الاهتمام بهذا القطاع في ظل الظروف الدولية والمعطيات السائدة في الدول العربية. كما هدفت إلى تشخيص وضعية الأمن الغذائي العربي من خلال تحليل الفجوة

الغذائية من حيث التركيب والتوزيع، وتحليل العوامل والأسباب التي تؤدي إلى إخفاق الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي، مع إبراز أسباب مشكلة الأمن الغذائي العربي، بهدف تقديم تصور لإخراج استثمارات زراعية سواء محلية أو بينية. وتمتد الحدود الزمنية للدراسة من عام 2005 إلى عام 2014، وهي الفترة التي تبنت فيها الدول العربية مجموعة من المبادرات لتحقيق أمنها الغذائي، وشهدت هذه الفترة ارتفاعاً مذهلاً في أسعار الغذاء مما أثر بشكل كبير على قيمة الفجوة الغذائية في هذه الدول. بالنسبة للبعد المكاني، فقد خصصت الدراسة للدول العربية. واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي من خلال أدواته الوصفية لتعرض مفاهيم الاستثمار الزراعي وما يتعلق بمفاهيم الأمن الغذائي، واعتمدت على أداة التحليل لعرض وتحليل مختلف القيم الإحصائية والمؤشرات المتاحة المرتبطة بالأمن الغذائي والاستثمار الزراعي في المنطقة العربية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً في توزيع الموارد الزراعية بين الدول العربية، حيث توجد مجموعة من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية ومصادر مائية وبشرية كبيرة، في حين تتوفر دول أخرى على رؤوس أموال ضخمة، وهناك دول تتمتع بجميع هذه الموارد، ولكن بكميات متوسطة. هذا التفاوت يسمح بخلق تكامل بين هذه الموارد واستثمارها داخل المنطقة العربية لتقليل حجم الفجوة الغذائية. كما توصلت الدراسة إلى أن مشكلة الغذاء في الدول العربية تتجسد في عدة مظاهر، أهمها ارتفاع حجم الفجوة الغذائية بشكل مستمر، لاسيما بعد أزمة الغذاء 2006-2008 التي أثرت بشكل بالغ على الوضع الغذائي في كثير من الدول العربية. وما يزيد الوضع تعقيداً هو تركيبة هذه الفجوة، حيث تتكون في أغلبها من سلع غذائية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها مثل الحبوب، وكل هذه السلع عرفت ارتفاعاً في أسعارها. كذلك، فإن مؤشرات الاكتفاء الذاتي ونصيب الفرد منها في العديد من الدول العربية لا تبعث على الاطمئنان، وتظهر مساهمة كل دولة عربية في هذه الفجوة الغذائية. فرغم حالة الانكشاف الغذائي التي تعيشها الدول العربية، إلا أن الاستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب وغير كافية لتنشيط هذا القطاع لتلبية الاحتياجات العربية من الغذاء وتحقيق هدف الأمن الغذائي. يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها غياب مناخ الاستثمار الملائم، وتفكك سياسات زراعية، وضعف العناصر المساندة كالبحث العلمي والتدريب والإرشاد الزراعي، وضعف البنية التحتية اللازمة للاستثمار، وعدم ملاءمة التشريعات والقوانين للاستثمارات الزراعية.

**22- فوزية موري، دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية وضمان الأمن الغذائي - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2016.** وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الزراعة والإنتاج في الجزائر، وتحديد العناصر التي يجب توفيرها وتكيفها لضمان الحصول على مردود وفير يتناسب مع احتياجات الأمن الغذائي الوطني. كما هدفت إلى التعريف بالصحراء الجزائرية ومناطقها الزراعية، ومنتجاتها المختلفة، ودورها التاريخي في تسويق المنتجات الزراعية، وأثر ذلك في تطوير الزراعة الصحراوية وتحقيق تغطية جيدة للأسواق المحلية. حددت فترة الدراسة بين عامي 2000 و2012. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل

المعطيات الميدانية، حيث تم جمع المعطيات حول الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها كميّاً وكميّاً، بالإضافة إلى تفسير وتحديد الظواهر لفهمها ومحاولة الوصول إلى حقائق واستنتاجات. أما بالنسبة لأدوات الدراسة، فقد اعتمدت على الإحصائيات المحصل عليها من وزارة التنمية الريفية، بالإضافة إلى الإحصائيات والمعلومات والملاحق المحصل عليها من مديريات المصالح الفلاحية المختلفة في الولايات الصحراوية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني التسويق الزراعي في الصحراء الجزائرية والعمل به يمكن أن يساهم في تحقيق هدفين: الأول يتمثل في إمكانية تطوير الزراعة بشكل أكبر مما يسمح برفع حجم الإنتاج، والثاني مرتبط بالأول ويكمن في إمكانية مساهمة الزراعة الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي. إذا تم الاعتماد على التسويق الزراعي بشكل فعال، فإنه يمكن أن يساعد في تحقيق أمن غذائي وطني، مما قد يقلل من حجم استيراد العديد من المنتجات الزراعية. وبالتالي، هناك إمكانيات لتطوير وتوسيع الزراعة النباتية والحيوانية في الصحراء الجزائرية بشكل أكبر، مما يسعى إلى تحسين وزيادة الإنتاج الوطني.

**23- خديجة حداد، الأمن الغذائي العربي في ظل اضطرابات الأسواق العالمية للسلع الغذائية الرئيسية دراسة حالة الجزائر 2000-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016.** هدفت هذه الدراسة إلى تعريف أسواق السلع الغذائية، خصائصها، تطورها التاريخي، وتأثيرها على الأوضاع الغذائية العالمية. كما سلطت الضوء على وضع الأمن الغذائي في المنطقة العربية عموماً، وفي الجزائر خصوصاً. بالإضافة إلى ذلك، تناولت أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة، واستراتيجيات مواجهة تلك التحديات لتقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية. وذلك من خلال الفترة (2000-2010)، الجزائر كنموذج للدول العربية، واعتمدت الباحثة ثلاثة مناهج تمثلت في المنهج التاريخي، الوصفي والتحليلي، لتحليل أثر التغيرات لأسعار السلع الغذائية على الأمن الغذائي. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة تمثلت في أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية على المستوى العالمي أدى إلى تهديد الأمن الغذائي حيث ارتفعت معدلات الجوع وسوء التغذية وهو أمر يعرقل تحقيق هدف خفض هذه النسب بحلول عام 2015، كما يواجه تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الوطن العربي عدة تحديات منها ما هو متعلق بالعوامل الطبيعية والديموغرافية والظروف السياسية، كما تشابهت الاستراتيجية العربية مع نظيرتها الجزائرية من حيث التركيز على رفع معدلات الإنتاج الزراعي.

**24- مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي - حالة دول شمال إفريقيا- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي شلف، 2015.** وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة المطبقة في دول شمال إفريقيا في تحسين أوضاع الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، سعت الدراسة لتحديد أسباب إخفاق السياسات الزراعية التقليدية في الدول النامية ودول شمال إفريقيا في تحقيق أهدافها، ودراسة آثار التنمية الزراعية المستدامة على بعض المتغيرات المرتبطة بالأمن الغذائي. كما هدفت إلى معرفة حجم الإنتاج الزراعي الغذائي في دول شمال إفريقيا وتحديد نسب الاكتفاء الذاتي والواردات والصادرات الغذائية، ومعرفة حجم الفجوة

الغذائية. وامتدت الدراسة زمنياً من بداية الألفية حتى سنة 2012، أما الحدود المكانية فتناولت دول منطقة شمال إفريقيا مع التركيز على الجزائر، والمغرب، وتونس، ومصر. وقد اعتمدت الدراسة للإجابة على التساؤلات المطروحة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت أحياناً المنهج المقارن عند المقارنة بين دول شمال إفريقيا وبعض مناطق العالم. وقد توصلت الدراسة إلى أن دول شمال إفريقيا ذات طابع ريفي زراعي، وأنها رغم اعتمادها على الزراعة منذ عقود كأداة لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية والحد من الهجرة إلى المدن، إلا أنها أخفقت في ذلك. فتراجع معدل النمو الزراعي وزاد الانكشاف الغذائي وزادت الهجرة إلى المدن. كذلك بينت أن تطبيق سياسات التنمية الزراعية المستدامة في مناطق شمال إفريقيا أدى إلى زيادة الإنتاج الغذائي بشقيه النباتي والحيواني، غير أن أوضاع الأمن الغذائي لم تتحسن، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى نمو السكان بمعدل أكبر من نمو الناتج الزراعي، فضلاً عن تحسن المدخيل وتغير أنماط الاستهلاك.

**25- هاجر بوزيان الرحماني، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2014.** هدفت هذه الدراسة، التي تخص الأمن الغذائي والغذاء المصنع للجزائر، إلى الوقوف على مستويات الأمن الغذائي بالجزائر وتبيان مكانة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الجزائري. كما هدفت إلى إظهار واقع عوامل إنتاج الصناعة الغذائية من حيث التوفر وإمكانية الاستغلال، والوقوف على أهم العراقيل التي تحول دون أداء الصناعة الغذائية لدورها التنموي في الاقتصاد الجزائري. وللإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات المصاغة، استخدم الباحث مجموعة من المناهج التي تتلاءم وطبيعة الدراسة. إذ اعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي عند التطرق إلى ماهية الغذاء والأمن الغذائي والصناعة الغذائية، إلى جانب مقومات قيام صناعة غذائية بالجزائر ومكانتها في الاقتصاد الوطني. كذلك استخدم المنهج التاريخي في طرح التطور التاريخي انطلاقاً من معالجة مشكلة بدء وأصول حفظ الغذاء عن طريق التصنيع. في الحدود الزمنية للدراسة، تم التركيز على الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2010، باعتبار هذه الفترة كانت بداية انطلاقة للعديد من البرامج التنموية بالجزائر وبداية ظهور نتائجه في أواخرها. أما الحدود المكانية فتمثلت في الجزائر، باعتبارها تظهر من خلال واقع التناقض الحاصل بين توفر عوامل إنتاج الغذاء على تنوعها وإشكالية ضعف إنتاجه محلياً وحتمية اللجوء دائماً للاستيراد لتأمينه. وقد توصل الباحث إلى النتائج المتمثلة في أن الهرم الغذائي في الجزائر ارتبط بالظواهر الاقتصادية من خلال علاقته بالقدرة الشرائية وتوفر المنتجات المطلوبة، والظواهر الاجتماعية والثقافية لتعكس عادات الاستهلاك والقواعد الاجتماعية. كما تحظى الجبوب ومشتقاتها بأهمية كبيرة في النظام الغذائي للفرد الجزائري بسبب الطلب المتزايد على منتجات هذا الفرع بأنواعها. وتتصدر قائمة الصادرات الغذائية الجزائرية السكر الأبيض والمياه المعدنية والغازية، وهي تعرف زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى. كذلك عرفت السنوات الأخيرة من فترة الدراسة نمواً في الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في جانب القطاع الخاص بسبب التشريعات

الجديدة التي عرفها القطاع الخاص، مما أدى إلى نمو صناعي في الجانب الخاص على حساب انخفاض مستمر عرفته الصناعة من خلال القطاع العام، مما ساهم في تحقيق الأمن الغذائي ولو بالشيء القليل.

**26- فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013.** هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتحديد مدى التوافق أو التعارض بين سياسات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي من جهة، ومبادئ التنمية المستدامة من جهة أخرى. كما سعت إلى تسليط الضوء على حجم مشكلة الغذاء والكشف عن العوائق التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي، مع تقديم توصيات لتعزيز أهمية توفير الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، هدفت الدراسة إلى استعراض الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة والتعرف على أحدث التطورات العالمية في مجال تحقيق الأمن الغذائي. تم اختيار الفترة الزمنية بين 2000 و2012 كإطار زمني للدراسة، مع التركيز على الجزائر كمنطقة مكاني. منهجياً، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لمراجعة الدراسات السابقة، والمنهج الوصفي التحليلي لطبيعة الموضوع، والمنهج المقارن للمقارنة بين الفترات والظروف المختلفة والبرامج التنموية في الجزائر، والمنهج الإحصائي لتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج المتمثلة في أن سياسة التنمية الزراعية في الجزائر حققت نتائج إيجابية متواضعة، وظهرت مشكلات جديدة مرتبطة بإجهاد المخزون الموردي، مما يشكل تحدياً لاستدامة القطاع الزراعي مستقبلاً. والأمن الغذائي في الجزائر مهدد بسبب العجز في إنتاج الموارد الغذائية الأساسية، ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية يعتبر تحدياً ملحاً، خاصة فيما يتعلق بالمواد التي تصدر قائمة الواردات الغذائية مثل القمح، البطاطا، اللحوم، والسكر.

**27- أحمد عوض إبراهيم، مساهمة إنتاج القمح في تحقيق الأمن الغذائي بالسودان، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، جامعة أم درمان الإسلامية، 2011.** وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الإمكانيات الزراعية والموارد الطبيعية المتاحة في السودان، وتحليل مساحات ومعدلات إنتاج الحبوب الغذائية، مع التركيز بشكل خاص على إنتاج القمح على المستوى العالمي والعربي. كما تناولت الدراسة مفاهيم واستراتيجيات الأمن الغذائي في السودان والوطن العربي، واقترحت الآلية المناسبة للتعامل مع المشكلات المرتبطة بإنتاج القمح، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتأمين المخزون الاستراتيجي. حددت الدراسة الإطار الزمني للفترة بين 1999 و2010 وشملت نماذج المشاريع الزراعية الحديثة في السودان. اعتمد الباحث على المنهج الإحصائي التحليلي لجمع وتحليل البيانات، والمنهج الوصفي من خلال أسلوب الاستنباط والاستقراء، واستخدم طرق التحليل الإحصائي مثل الانحدار، الارتباط، ومعامل التحديد لتقدير معادلات الاتجاه العام. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة، حيث أظهرت نقصاً ملحوظاً في إنتاج القمح بسبب عوامل مالية، مادية وتقنية. كما أكدت الدراسة على ارتفاع معدلات واردات القمح واستخدام العملات الأجنبية، مما يتسبب في تقلبات بالسوق الدولية نتيجة تأثير الجفاف، التصحر، والانكماش الاقتصادي. علاوة على ذلك، شهد الطلب

على القمح زيادة نتيجة للضغوط السكانية، تغيير أنماط الغذاء، والاعتماد على معالجة الأغذية، مما يبرز ضرورة تعزيز الإنتاج المحلي. تبين أيضاً انخفاض معدل الاكتفاء الذاتي بسبب التراجع الكبير في الإنتاج. ومن هنا، توصي الدراسة بضرورة فرض سياسات إصلاح زراعي لتحقيق الأمن الغذائي عبر زيادة المساحات المزروعة بالقمح والتركيز على المناطق ذات الميزة النسبية لتحسين معدلات الإنتاج والإنتاجية. كما توصي الدراسة بضرورة اختيار أفضل البذور ذات القيمة الغذائية العالية والعائد الاقتصادي لتلبية متطلبات معالجة الأغذية.

**28- فوزية غربي، الزراعة بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.** فقد تتجلى أهداف هذه الدراسة في عدة جوانب محددة، حيث سعت لتحقيق هدف أساسي يتمثل في تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء في الجزائر وتحليل مدى قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء، خلال فترة زمنية محددة تمتد من مطلع التسعينيات حتى 2005. كما تناولت الدراسة إمكانية خروج الجزائر من حلقة التبعية الغذائية، مع تقييم التأثيرات السلبية المحتملة للتنمية الاقتصادية على هذا المجال. ولتحقيق هذه الأهداف اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وحسب نتائج الدراسة فقد تبين أن الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر يعاني من تذبذب في مستويات الإنتاج، حيث لا يلبي الطلب المحلي إلا باللجوء إلى الاستيراد، مما يجعل الجزائر تعتمد بنسبة 75% على المنتجات الغذائية المستوردة. في هذا الصدد، تعتبر الجزائر من أوائل الدول في العالم من حيث فاتورة الغذاء المستوردة، التي بلغت 3.8 مليار دولار في سنة 2006 مقابل 2.4 مليار دولار في سنة 2004. تظل العائدات النفطية وحدها كافية لتسديد هذه الفاتورة. لقد شغلت مسألة الأمن الغذائي اهتمام الجزائر عبر محاولات عديدة لإصلاح القطاع الزراعي، وتنمية السياسات الزراعية (PNDA) التي انطلقت في سنة 2000-2001، بهدف رفع قدرات الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتزايدة بأسعار معقولة. لكن مع استمرار ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، يبقى العجز في الميزان التجاري الغذائي قائماً، مما يعني أن الجزائر لا تزال تعاني من تبعيتها للخارج لتلبية احتياجاتها من الحبوب. بالتالي، فإن القطاع الزراعي الجزائري غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وستظل مشكلات الأمن الغذائي قائمة ما لم تتحسن المستويات الراهنة للمعطيات ويتم التركيز بشكل أكبر على تحسين قدرات الإنتاج المحلي.

#### المطلب الثاني: مقالات علمية محكمة

**01- رنيم زياد أحمد جبارة، قضية الأمن الغذائي العربي، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 5، العدد 1، 2023.** هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الأمن الغذائي في العالم العربي وتقديم مقترحات وآليات جديدة لتعزيزه من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. كما سعت إلى توضيح العلاقة الوثيقة بين الأمن الغذائي والأمن الاستراتيجي، حيث يُعتبر الأمن الغذائي ركيزة أساسية من ركائز الأمن الاستراتيجي الشامل. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لجمع وتحليل المعلومات، باعتباره الأسلوب الأنسب لرصد الحقائق العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة. وخلصت الدراسة إلى وجود

اهتمام متزايد من قبل الدول العربية بتبني استراتيجيات محددة لمعالجة مشكلة الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي. ومع ذلك، لاحظ الباحث أن الفجوة الغذائية العربية لا تزال في اتساع، مما يشكل تحدياً كبيراً أمام اقتصادات الدول العربية. من أبرز توصيات الدراسة: ضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات العربية والإقليمية في تحسين الإنتاج الزراعي، وضع سياسة عربية موحدة ومنهجية لمعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي، وتطوير سياسات تمويلية فعالة لدعم وتطوير القطاع الزراعي في الوطن العربي. تؤكد الدراسة على أن تحقيق الأمن الغذائي يعد هدفاً استراتيجياً يتطلب تضافر جهود جميع الدول العربية وتبني سياسات زراعية واقتصادية متكاملة.

**02- إدريس معزوي، أمينة بن خزناسي، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2023.** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في توفير الغذاء، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وذلك من خلال عرض وتحليل مختلف مؤشرات الأمن الغذائي ومكونات القطاع الزراعي، وأهم مساهماته في هذا الانتعاش الاقتصادي من جهة، والجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من جهة أخرى. قد استخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونهما يتماشيان وطبيعة الموضوع، حيث اعتمد على المنهج ونص في وصف المفاهيم حول موضوع الأمن الغذائي وقطاع الفلاحة هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتمد على المنهج التحليلي لتحليل المؤشرات والإحصائيات المتحصل عليها واستخلاص النتائج. وخلصت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي ساهم بشكل كبير في تحسين مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال هذا القطاع غير مستغل بالكامل، وذلك مقارنة بالإمكانات والمقومات الهائلة التي يتميز بها، حيث يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للقطاع الزراعي والتوجه نحو تطوير الشعب الزراعية الاستراتيجية مثل شعبة الحبوب والحليب واللحوم بهدف رفع الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

**03- نور الهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد 01، 2023.** تناولت هذه الدراسة قضية الأمن الغذائي، التي أصبحت هدفاً تسعى معظم الدول لتحقيقه، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة والتحديات المتعددة التي تفرضها. تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضع الجزائر في مجال الأمن الغذائي وفقاً لمؤشرات الأمن الغذائي العالمية، واستناداً إلى المنهج الوصفي التحليلي والإحصاءات المتخصصة. وأظهرت نتائج الدراسة أن زيادة الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية، وعدم قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة هذه الزيادة، أدى إلى اللجوء إلى الواردات لتغطية الطلب المحلي. وهذا أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية، خاصة بالنسبة للسلع الأساسية وذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، مثل القمح، الذي لم تتجاوز معدلات الاكتفاء الذاتي الخاصة به 45%. ونفس الأمر ينطبق على البقوليات، حيث تعاني الجزائر من عجز تقريباً كلي في إنتاج الزيت والسكر، مما يدفعها إلى الاعتماد على الواردات لسد هذه الفجوة الغذائية. بالمقابل، شهدت مختلف أبعاد

الأمن الغذائي تحسناً طفيفاً، باستثناء تدهور القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من تحسن موقع الجزائر العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، إلا أنها لا تزال دون المتوسط وبعيدة عن المستوى المطلوب لتحقيق الأمن الغذائي الكامل.

**04- آمال حفناوي، دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023.** هدف هذه الدراسة إلى تقديم وتحليل واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، من خلال نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي ومؤشر الغذاء المستدام الصادر عن ECONOMIST IMPACT. وقد خلصت الدراسة إلى وجود جهود ملموسة تبذلها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي. وتجلت هذه الجهود في تحسين مؤشر الأمن الغذائي العالمي في عام 2022 مقارنة بعام 2012. ومع ذلك، فإن هذه الجهود لا تزال غير كافية لضمان الأمن الغذائي. أداء الجزائر في بعض المؤشرات كان ضعيفاً أو ضعيفاً جداً، خاصة فيما يتعلق بالاستدامة، التكيف، المعايير الغذائية، والبنية التحتية لسلسلة الإمداد.

**05- سمية سريدي، دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015-2022، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 02، 2023.** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الواقع الحقيقي للأمن الغذائي في الجزائر، من خلال إبراز أهم الموارد الطبيعية التي تمتلكها، سواء من الأراضي الزراعية الشاسعة أو الموارد الحيوانية، بالإضافة إلى تحليل توفر الغذاء خلال فترة الدراسة، وذلك لتوضيح الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر، والتي تتيح لها تحقيق الأمن الغذائي. كما تهدف الدراسة إلى تقديم نظرة عامة على مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022، وتسلط الضوء على أهم أسسه، وتحليل مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل أبعاده المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر لا تزال بعيدة عن تحقيق هدفها في تحقيق الأمن الغذائي، على الرغم من الجهود المبذولة والمؤشرات الإيجابية، حيث لا تزال تعتمد بشكل كبير على الواردات لتغطية احتياجات سكانها. لذلك، من الضروري تطوير القطاع الزراعي، خاصة تقنيات الري، لمواجهة أهم عقبة، وهي ندرة الموارد المائية، بالإضافة إلى الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

**06- عبد الباقي روابح، عبلة روابح، أبعاد الأمن الغذائي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 10، العدد 01، جوان 2023.** هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركزاً على تحليل مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وتقديم رؤية خاصة لتطورهما عبر المراحل التاريخية المختلفة. استخدم الباحثون المنهجين الوصفي التحليلي والتاريخي لدراسة جوانب الموضوع والوصول إلى العناصر الأساسية للعلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: رغم تداخل أهداف التنمية

المستدامة وتعارض بعض غاياتها، إلا أنها تحقق الكثير من متطلبات الأمن الغذائي؛ وفي ظل العولمة، أصبح إنتاج الغذاء يعتمد بشكل كبير على المعرفة المكثفة والتكنولوجيا المتقدمة؛ كما أن هناك علاقة وثيقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حيث يساهم كل منهما في تحقيق الآخر. يقدم هذا البحث رؤية شاملة للعلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مما يساعد في فهم التحديات المعاصرة في هذا المجال وتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهتها.

**07- Sicheng Zhao, Tingyu Li, Guogang Wang, Agricultural Food System Transformation on China's Food Security, Institute of Agricultural Economics and Development, Chinese Academy of Agricultural Sciences, Beijing 100081, China, Foods 2023.**

شهدت مختلف البلدان والمناطق في العالم تحولاً هيكلياً في النظام الغذائي الزراعي، والذي يتمثل في زيادة استهلاك اللحوم والأعلاف. واستناداً إلى مراجعة مفصلة لتحول النظام الغذائي الزراعي العالمي والصيني، فقد قامت هذه الورقة بعنوان: "تحول النظام الغذائي الزراعي على الأمن الغذائي في الصين"، ببناء إطار تحليلي لتأثير تحول النظام الغذائي الزراعي على الأمن الغذائي وناقشت قضايا الأمن الغذائي في الصين بعد عام 2000. وأظهرت النتائج أن نسبة بُعد تحول النظام الغذائي الزراعي في مؤشر الأمن الغذائي لديها اتجاه هبوطي ملحوظ، وأن تأثيرها الإيجابي على الأمن الغذائي آخذ في الانخفاض. في الوقت نفسه، نظراً لنمو الطلب على اللحوم أثناء تحول النظام الغذائي الزراعي، تستورد الصين كميات كبيرة من الحبوب العلفية مثل فول الصويا والذرة، مما يؤدي إلى انخفاض في الاكتفاء الذاتي الغذائي المحلي. علاوة على ذلك، تنخفض درجة التنسيق المتزامن بين تحول النظام الغذائي الزراعي في الصين وأمن الكميات الغذائية، ويميل تطورها إلى الانحراف. في المستقبل، تعتبر زيادة استهلاك الدواجن الموفرة للحبوب وكبح هدر الطعام استراتيجيات قابلة للتطبيق للصين لمواجهة تحول النظام الغذائي الزراعي وضمان الأمن الغذائي. يمكن أن توفر مشاكل الصين وحلولها في مواجهة تحول نظامها الغذائي الزراعي بعض المراجع للبلدان النامية الأخرى.

**08- Halmoucheheikh, Madi mohamed brahim, Evolution of food prices and its impact on food security in Algeria, Journal of Contemporary Business and Economic Studies Vol (06) , No (01), (2023).**

حاولت الدراسة بعنوان: "تطور أسعار المواد الغذائية وأثره على الأمن الغذائي في الجزائر" الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو تأثير أسعار الغذاء على الأمن الغذائي في الجزائر؟ ولدراسة المشكلة، كإجابة أولية للباحث فإن مؤشر أسعار الغذاء العالمي له علاقة بالأمن الغذائي في الجزائر. في هذه الدراسة، استخدمت منهجية وصفية وإحصائية. وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح الحالة الحالية للأمن الغذائي في الجزائر باستخدام مؤشر أسعار الغذاء العالمي. تكمن أهمية البحث في تناوله لقضية هامة وحساسة، وهي الأمن الغذائي، التي تهم الدول حول العالم لأنها ذات أهمية حيوية للمجتمعات والأفراد وتؤثر

على حياتهم. حددت فترة الدراسة بين 2004 و2020. وأظهرت نتائج الدراسة أنه في الجزائر من عام 2004 إلى 2021، تذبذب مستوى أسعار الغذاء، وهي واحدة من الدول ذات المستوى المتوسط من الأمن الغذائي، بسبب التغير في الأسعار الدولية للغذاء، لعدة أسباب منها: تقلب أسعار المواد الغذائية الأساسية، الضعف الهيكلي للزراعة الجزائرية، تخلف صناعة الأغذية، وغياب هياكل الحوكمة الكافية، مما أدى إلى اتخاذ قرارات غير فعالة. ومن أجل ضمان الأمن الغذائي للأفراد في الجزائر، يجب تطوير إطار سياسي مناسب ذو رؤية متكاملة طويلة الأجل لحماية القدرة الشرائية للمواطن من خلال دعم ومراقبة أسعار المواد الغذائية الأساسية. ويجب أن تتسم السياسات التي يتم وضعها بالشمولية، التمايز، الاستدامة، وقابلية التطبيق.

**09- Oleksandr Yerankin, Ihor Ivasiv, Nataliia Ovsiienko, Liudmyla Parii, Oleksii Oleksiuk, FORMATION OF A SET OF NATIONAL FOOD SECURITY INDICATORS, FINANCIAL AND CREDIT ACTIVITY: PROBLEMS OF THEORY AND PRACTICE, Volume 2 (49) , 2023.**

هدفت هذه المقالة العلمية بعنوان: "تشكيل مجموعة من المؤشرات الوطنية للأمن الغذائي والنشاط المالي والائتماني"، إلى تشكيل مجموعة من مؤشرات الأمن الغذائي الوطني بهدف تشخيص عمليات الإمداد الغذائي والاكتفاء الذاتي نحو تقييم شامل وواضح للمستوى الفعلي للأمن الغذائي الوطني والاستقلالية وتحديد الامتثال للمستوى التنظيمي، وكذلك العثور على طرق فعالة لتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية على المدى الطويل. لتحقيق هذا الغرض، تم استخدام مجموعة واسعة من طرق البحث، وكانت أهمها طرق التعميم والتركيب، التجريد العلمي، التشخيص التحليلي، والمعايير التنظيمية والمؤشرات. تم تطبيق الطريقة الجدلية لفهم العمليات الاجتماعية والاقتصادية، والطريقة الشكلية المنطقية، وطريقة التحليل النظامي لفهم أفضل لعمليات توفير الغذاء للبلاد، وتشكيل الاستقلال الغذائي عن الواردات، وتحديد انتظام عمليات الاكتفاء الذاتي من مخزون الغذاء، وكذلك أخذ تأثير العوامل الاقتصادية الكلية في الاعتبار لتحسين مستوى الإمداد الغذائي الوطني والأمن الغذائي. قام الباحث بصياغة تعريفه الخاص لـ "مؤشر الأمن الغذائي" كقيمة إحصائية فعلية للمؤشر (في الديناميكيات)، والتي تعكس مستوى التوفير بالإمكانات المواردية للإنتاج الكامل للكمية المثلى من الغذاء لكل فرد (وفقاً للمعايير المحددة). وتم تحديد "معيار الأمن الغذائي" كعتبة، مستوى مقبول للمؤشر، تشير قيمته إلى حالة الاستقلال الغذائي لمنطقة معينة بشكل خاص وللدولة ككل. وتم تحسين المؤشرات التي تصف مستوى الأمن الغذائي الوطني في سياق بحث جوانب مثل الكمية، التي تهدف إلى توفير البلاد بكمية كافية من الغذاء؛ النوعية، التي تركز على توفير السكان بالغذاء الجيد والأمن؛ والاجتماعية والاقتصادية، التي تنطوي على تحديد مستوى دخل كافٍ لضمان الوصول إلى الغذاء. وتم تشكيل التركيبة الرئيسية للمؤشرات والعوامل (الشروط) للأمن الغذائي الوطني ومجموعة من مؤشرات الأمن الغذائي الوطني لمعالجة القضايا الهامة للإمداد الغذائي وفقاً للإمكانات المحتملة للبلاد في إنتاج وتخزين ومعالجة المنتجات

الزراعية لتوفير الغذاء لجميع فئات السكان بمستويات استهلاك مناسبة، وكذلك الغذاء بالجودة والسلامة المناسبين. وأظهرت النتائج أن في المرحلة الخاصة بفترة الدراسة من التنمية الاقتصادية أثبتت أنه يجب استخدام جميع مجموعات مؤشرات الأمن الغذائي واستقلالية البلاد (معايير الوصول والكفاية للأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي من الغذاء والاستقلال الغذائي عن الواردات). والمقترحات والمعايير المطورة لها أهمية نظرية وعملية على حد سواء للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للبلاد في المستقبل.

**10- رحمنة بومدين، يوسف بشني، تحليل واقع الأمن الغذائي الجزائري في إطار التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 02، 2022.** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وضع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020، وتأثيره على تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحولات والتغيرات الجارية في العالم. وفقاً للإحصاءات المأخوذة من بنك البيانات العالمي، تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة وتحليل البيانات الإحصائية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن الجزائر لم تحقق المستوى المطلوب في الأمن الغذائي مقارنة بقدراتها ومقوماتها، مما يستدعي تبني سياسات جديدة تهدف إلى تعزيز الاهتمام بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وفقاً لنتائج الدراسة، تبين أن الجزائر لم تحقق المستوى المتوقع من الأمن الغذائي على الرغم من توفر الإمكانيات والجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيقه. تعتمد الجزائر بشكل كبير على استيراد السلع الغذائية لتلبية احتياجات الأفراد في الغذاء. كما لم تحقق الجزائر نتائج ملحوظة في مجال التنمية المستدامة، وذلك نظراً للجهود المبذولة من الدولة، وخصوصاً في محاربة الفقر. تشير هذه النتائج إلى وجود فجوة بين الإمكانيات المتاحة والنتائج المحققة في مجالي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الجزائر، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات المتبعة وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية لتحسين الوضع في هذين المجالين.

**11- أسامة بن عزيز، ياسين بوعبدلي، مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: شعبة القمح نموذجاً، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2022.** وهدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة إنتاج القمح في التأثير على الاكتفاء الذاتي في الجزائر. وفي إطار نمذجة الاكتفاء الذاتي من القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، اقترحنا إنتاج القمح كمتغير تفسيري. واستناداً إلى منهجية الحدود، تم التأكيد على أن هذه المتغيرات في حالة تكامل ولها علاقة توازن طويلة الأمد. تم قبول نموذج  $ARDL(2,2)$  الذي يفسر حوالي 91% من التغيرات في تباين المتغير الداخلي، حيث أن البواقي هي ضوضاء بيضاء تخضع للتوزيع الطبيعي ومعلمات النموذج مستقرة ومتسقة. في ضوء هذا النموذج، فإن زيادة حجم الإنتاج بمقدار مليون قنطار تؤدي إلى تحسن في مستوى الاكتفاء الذاتي بنسبة 1.14% على المدى الطويل.

**12- عمر بوعزيز، تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي باستخدام التحليل العنقودي الهرمي للفترة 2015-2020، مجلة الميرقزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2022.** هدف هذا البحث

إلى رصد وتحليل وضع الأمن الغذائي في الدول العربية، بالإضافة إلى تصنيف هذه الدول وفقاً لمؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة من 2015 إلى 2020، باستخدام أحد أساليب التحليل الإحصائي المتقدمة المتمثلة في التحليل العنقودي الهرمي. تم الاعتماد على ثلاثة عشر مؤشراً للأمن الغذائي لتنفيذ عملية التصنيف. وأظهرت النتائج وجود ثلاث مجموعات: تضمنت المجموعة الأولى إحدى عشرة دولة، والمجموعة الثانية سبع دول، والمجموعة الثالثة أربع دول. ولا يزال الأمن الغذائي يشكل مصدر قلق للكثير من الدول العربية، حيث لا تزال إنتاجية الموارد الطبيعية الاقتصادية منخفضة نسبياً وتتأثر بشكل كبير بتقلبات أسواق الأغذية العالمية. ولا تزال العديد من الدول العربية تعتمد بشكل كبير على واردات الأغذية لتلبية احتياجاتها، مما يثير تحديات متزايدة، خصوصاً في البلدان التي تشهد توترات ونزاعات نتج عنها الكثير من النازحين، مما أثر على استقرار الأمن الغذائي في هذه الدول.

**13- سامية بزازي، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي بين الواقع وضرورة الإصلاح، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2022.** تحاول الدول العربية، مثلها مثل دول أخرى في العالم، التخلص من التبعية الغذائية، حيث نجدها تسعى باستمرار لتحقيق الأمن الغذائي. من هذه النقطة، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد حالة الأمن الغذائي في العالم العربي من خلال دراسة أهم مؤشرات الأمن الغذائي وفقاً للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. خلصت الدراسة إلى أن الدول العربية شهدت تحسن في بعض مستويات الإنتاجية لبعض السلع الأساسية خلال الفترة 2016-2020 الحبوب والزيوت النباتية، إلى جانب الثروة السمكية التي بلغت 6225 ألف طن سنة 2021 بمعدل زيادة تقدر ب 8.4% مقارنة بسنة 2020، كما أن مستوى الأمن الغذائي في العالم العربي لا يزال متواضعاً مقارنة بالمؤشرات المدروسة، مما يستدعي ضرورة تكثيف وتوحيد الجهود لتحقيق عناصر الأمن الغذائي.

**14- مبروك قويس، كمال بن موسى، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2022.** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الوضع الغذائي في الجزائر من أجل فهم حالة الأمن الغذائي وفقاً لمؤشرات الأمن الغذائي العالمية، ولتقييم واقع السياسات الزراعية وأثرها في زيادة الإنتاج وسد الفجوة الغذائية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف ظاهرة الأمن الغذائي وتحديد العوامل المؤثرة عليها، وتحليل المؤشرات المتعلقة بالسياسات الزراعية ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن تنفيذ الإصلاحات يتطلب إرادة سياسية قوية وتنسيقاً وثيقاً بين السلطات المعنية والقطاع الخاص، الذي يجب أن يلعب دوراً مهماً في السنوات المقبلة. ورغم الجهود المبذولة، فإن حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة يظل ضعيفاً، ويعاني القطاع الخاص من عزوف عن الاستثمار فيه بسبب تدني ربحية هذا القطاع مقارنةً بغيره. كما أن الصناعات الزراعية الغذائية، رغم أهميتها في تحقيق الأمن الغذائي، تعاني من نقص الكوادر المتخصصة وتهميش البحث العلمي الزراعي، مما أثر سلباً على مردود القطاع وساهم في تراجع مستويات الأمن الغذائي.

15- عبد الحفيظ عباس، مصطفى سعدي، خيرة شنتوف، واقع الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا وسبل التكامل فيما بينهم مقارنة تحليلية للفترة 2015-2019. مجلة دفاتر *mecas*، المجلد 18، العدد 2، 2022. ركزت هذه الدراسة على تحليل وضعية الأمن الغذائي في منطقة شمال أفريقيا خلال الفترة الأخيرة، مع إيلاء اهتمام خاص لتداعيات جائحة كورونا على توافر الغذاء. وقد شملت الدراسة تحليلاً شاملاً لتطورات الإنتاج والسلع الغذائية الرئيسية، إضافة إلى استعراض حركة التبادل التجاري الغذائي بين الجزائر والدول المجاورة في شمال أفريقيا. واعتمدت الدراسة منهجية مزدوجة: المنهج الوصفي لتقديم الإطار النظري للأمن الغذائي وأبعاده المختلفة، والمنهج التحليلي لمعالجة البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإنتاج الزراعي والتجارة الخارجية في القطاع الزراعي والغذائي لدول المنطقة. وقد تم تحليل هذه المعلومات بشكل منطقي للوصول إلى استنتاجات دقيقة حول واقع التعاون الزراعي والغذائي بين هذه الدول. وخلصت الدراسة إلى رصد تحسن ملحوظ في مؤشرات الأمن الغذائي عام 2019 مقارنة بالسنوات السابقة. ويعزى هذا التحسن إلى جملة من السياسات التي تبنتها دول شمال أفريقيا بهدف تطوير القطاع الزراعي ومواجهة التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، إضافة إلى التصدي للتغيرات المناخية وما يرتبط بها من ظواهر كالتصحّر والجفاف وشح الموارد المائية.

**16- Keshkhan Youcef Aziz, Bware Burhan muhamad, A Study of The Reality of Food Security in Iraq And Its Potential for The Period 1990-2018, Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume17, Issue 54 part 3,2021.**

مشكلة الدراسة تكمن في أن جميع المؤشرات تشير إلى عدم قدرة العراق على تحقيق الأمن الغذائي، وأصبح مستورداً للسلع الزراعية والغذائية رغم امتلاكه لجميع الإمكانيات والموارد الزراعية. من هذا المنطلق، هدفت الدراسة بعنوان: "دراسة واقع الأمن الغذائي في العراق وإمكانياته للفترة 1990-2018"، إلى دراسة وتشخيص إمكانيات العراق في تحقيق الأمن الغذائي وتحديد حجم الفجوة الغذائية فيه من خلال دراسة وتحليل ميزانه الزراعي والغذائي. تنطلق الدراسة من فرضية أن نقص الاهتمام بالقطاع الزراعي يعرض الاقتصاد العراقي للفشل في تحقيق الأمن الغذائي، وأن التحديات التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال تبني سياسات اقتصادية وزراعية سليمة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل البيانات المقدمة لهذا الغرض. ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة أن العراق يعاني من مشكلة في الأمن الغذائي، ليس بسبب ندرة الموارد والإمكانيات الزراعية والعامل الديموغرافي، بل بسبب سوء التخطيط، وغيوب في السياسات الزراعية، وسوء تخصيص الموارد والإمكانيات الزراعية. ومن أهم المقترحات التي قدمتها الدراسة أن على الحكومة تقديم دعم جاد وعملي للقطاع الزراعي من خلال الإجراءات والوسائل المتاحة للدولة، والتركيز على دعم المخرجات بدلاً من المدخلات، وزيادة نسبة الاستثمار الزراعي، والبحث عن العوامل التي تؤدي إلى زيادة دوره وكذلك زيادة حجمه.

17- لخضر بن فليس، محمد النهامي طواهر، تحليل مؤشرات التبعية الغذائية والأمن الغذائي فب الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2018، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع التبعية الغذائية في دول المغرب العربي من خلال تحليل مؤشرات مختلفة؛ حيث يوجد نداء عاجل لتوفير الغذاء الكافي لمواطني المغرب العربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. يعد تناول قضية الأمن الغذائي في دول المغرب العربي، من منظور الواقع والتوقعات، أمراً حيوياً في هذا العالم الحديث بتعقيداته السياسية والاقتصادية والأمنية. فالغذاء والتغذية ما زالوا يشكلان هاجساً لجميع الدول والشعوب، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد، مع جميع الإمكانيات المالية والظروف الداخلية المطلوبة التي تؤثر وتتأثر بمشكلة الغذاء. كشفت نتائج الدراسة أن دول المغرب العربي تكافح ضد التبعية الغذائية بدرجات متفاوتة، حيث تشير البيانات إلى نقص كبير في إنتاج الغذاء. وتؤكد التقارير والأبحاث على الحاجة الملحة للتعامل مع التداعيات السلبية للتبعية الغذائية وفقدان الأمن الغذائي، إذ إنها تمثل تهديداً لاستقلالية هذه الدول الاقتصادية والسياسية. وبالتالي، فإن زيادة إنتاج الغذاء تعتبر أحد المكونات الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي.

**18- Nawfal K. Ali Alshahwan, Arab Food Security and Agricultural Development Policies Experience of Iraq and Algeria, Regional Studies Journal, Volume 15, Issue 47, 2021.**

هدف هذه الدراسة بعنوان: "سياسات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية العربية تجربة العراق والجزائر"، إلى تحديد حالات العناصر الأساسية لفجوة الأمن الغذائي العربي وتحليل المؤشرات الكمية المتعلقة بالمعالجة التي يتم التركيز عليها بشكل متكرر في التنمية الزراعية والسياسات ذات الصلة. يفترض التحليل أن المشكلة الرئيسية هي مؤسسية أكثر منها تنموية أو جوهرية. وتقتصر الحلول على أن يبدأ من جذور المشكلة. تستنبط الدراسة المؤشرات الرئيسية للسياسة الزراعية التنموية الضرورية من العلاقات التي يمكن تقديرها باستخدام نموذج رياضي للاستثمار في: القطاعات التقنية للري، والإنتاج الواسع، واستخدام الأراضي الزراعية. كما تدعو إلى إعادة النظر في خصخصة كلية الزراعة وتحرير السوق الزراعية عربياً بدلاً من الدعم الزراعي غير الفعال الذي استمر لعقود. وتركز على أسس تطوير القدرات الزراعية العربية، مستفيدة من تجربي العراق والجزائر، باعتبارها اقتصادين غنيين بالموارد لكنهما يعانيان من فقر في الإنتاج الغذائي ويستوردان نسباً عالية من الأغذية سنوياً.

19- سامر محمد فخري ضرار، هدى رعد هشام، زهير حامد تركي، قياس وتحليل مشكلة الأمن الغذائي في العراق للمدة (1990-2018)، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، 30-06-2021. فقد تناول البحث دراسة وتحليل مشكلة الأمن الغذائي في العراق للفترة بين 1990 و2018، مع التركيز على الفجوات الغذائية لمحصولي القمح والأرز والعوامل المؤثرة عليهما. وهدف البحث إلى معرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على

مؤشر الأمن الغذائي باستخدام نماذج ARDL وتوصل البحث إلى أن المتغيرات المستقلة (سعر شراء المحصول، سعر شراء الأسمدة، وحجم السكان) لم تؤثر على الفجوات الغذائية، ولم تعالج مشكلة الأمن الغذائي. اقترح البحث ضرورة استخدام مؤشر الفجوة الغذائية كأحد أهم مؤشرات الخطط الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية ووضع آليات محددة لمكافحة الإغراق ومواجهة الضغوط الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي. وحسب نتائج الدراسة، يمكن القول أن الأمن الغذائي في العراق مهدد بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية. بمعنى آخر، أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في أسعار شراء منتوجي القمح والأرز (التي تمثل سياسة دعم المنتج)، وأسعار السماد (التي تمثل سياسة دعم المستلزمات الزراعية)، فضلاً عن حجم السكان (الذي يمثل المشكلة السكانية)، لم تؤثر على الأمن الغذائي المتمثل بالفجوات الغذائية لمحصولي القمح والأرز. وقد أثبتت نتائج الدراسة القياسية هذا الأمر، حيث أن هذه السياسات لم تأتِ بثمارها في الحد من اتساع الفجوات الغذائية خلال مدة الدراسة من 1990 إلى 2018. مما يعني أن السياسات الاستراتيجية لدعم القطاع الزراعي لم تحقق النتائج المرجوة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي.

20- وسيلة واعر، قومية دوفي، دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، 2021. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وضع الأمن الغذائي في العالم العربي وفقاً لمؤشرات الأمن الغذائي العالمية كدراسة تحليلية للفترة 2009-2018. كما سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة، بحيث هدفت إلى الكشف عن الإمكانيات الرئيسية التي تمتلكها الدول العربية في مجال إنتاج السلع الغذائية والموارد الزراعية. كما سعت إلى عرض وتحليل مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية، (EIU) وارتكزت الدراسة على تقييم مدى نجاح الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي وفقاً لهذه المؤشرات العالمية، مع التعمق في دراسة وضعية الفجوة الغذائية في المنطقة. كما هدفت إلى تحديد أسباب العجز الغذائي في الدول العربية. واعتماداً على المنهج الوصفي والتحليلي والإحصاءات المتخصصة، توصلت الدراسة إلى أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي لا يزال بعيداً، وأن الفجوة الغذائية تتسع، مما يدعو إلى تكثيف الجهود لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة ووضع مؤشرات للأمن الغذائي. ولقد أدت الإصلاحات التي شهدتها الدول العربية إلى تحسينات ملموسة في إنتاج بعض المحاصيل وتعزيز التنمية الزراعية. ومع ذلك، وبالرغم من الموارد والإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها المنطقة، فإن مستوى تحقيق الأمن الغذائي لا يزال محدوداً ودون المستوى المطلوب. فالفجوة الغذائية لا تزال في اتساع مستمر، ويرجع ذلك لعدة أسباب. من جهة، هناك تزايد في تكاليف معالجة التلوث البيئي الذي يؤثر سلباً على جودة الأغذية ويقلل من إنتاجية المحاصيل الزراعية وجودتها. ومن جهة أخرى، تلعب الأوضاع السياسية والاقتصادية دوراً مهماً، خاصة في ظل التراجع الحاد في أسعار النفط. هذه التحديات تستدعي تكثيف الجهود وتبني استراتيجيات أكثر فعالية لتحسين الوضع الغذائي في المنطقة العربية.

21- عائشة بن النوي، حقائق الأمن الغذائي في الوطن العربي للفترة 2014-2018، مجلة المهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020. هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع الحالي للأمن الغذائي في العالم العربي خلال الفترة من 2014 إلى 2018، وكذلك تطور كمية الإنتاج والاستهلاك ضمن المجموعات الغذائية الرئيسية، والفجوة الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتي في الدول العربية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي. كما اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على البيانات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معظم الدول العربية تعاني من فجوة غذائية نتيجة لنقص القدرات الإنتاجية الزراعية لمعظم الدول العربية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للطلب على السلع الغذائية. وقد جعل تطور الفجوة الغذائية العربية منها مشكلة أمن غذائي لأنها تحولت من مشكلة تجارية تؤثر على ميزان المدفوعات العربي إلى مشكلة اقتصادية تؤثر على التنمية الاقتصادية، ثم إلى مشكلة سياسية، نظراً لأن توفير كميات من السلع الغذائية المستوردة في الوقت الحالي قد يؤدي إلى العديد من احتمالات الضغط السياسي. لذلك، من الضروري تبني سياسات زراعية عربية متكاملة لسد الفجوة الغذائية المتفاقمة وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

22- فاطمة رحال، حدة طويل، دور الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى الوظائف الرئيسية للقطاع الزراعي وهي تعزيز الأمن الغذائي من خلال تحقيق أهم أبعاده المتمثلة في توفير الغذاء وتقليل حجم الفجوة الغذائية في الجزائر. كما هدفت إلى تشخيص واقع القطاع الزراعي الجزائري خلال فترة البرامج التنموية من 2001 إلى 2019، وذلك من خلال تقييم مساهمته في تحسين وضعية الإنسان الزراعي وإرساء أسس متينة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. تناولت الدراسة أيضاً وضعية الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل الفجوة الغذائية من حيث التركيب، واستعراض مواطن القوة والضعف في هذا المجال. وتم استخدام المنهج التاريخي لتتبع الظواهر والوقائع عبر التاريخ، والمنهج الوصفي والتحليلي الذي يركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة وتحليل البيانات المختلفة. توصلت الدراسة إلى أن الزراعة الغذائية في الجزائر لا تزال رهينة الظروف المناخية وغير قادرة على تحقيق مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي، خاصة بالنسبة للمواد ذات الاستهلاك الواسع. لذا تلجأ الجزائر إلى سد هذا العجز بالاعتماد على الاستيراد الخارجي، حيث تأتي الحبوب في الدرجة الأولى ضمن الموارد الزراعية، ويعتبر القمح من أهمها باعتباره أساس الاستهلاك اليومي للفرد الجزائري.

**23- Romanus Osabohien, Adesola Afolabi and Abigail Godwin, An Econometric Analysis of Food Security and Agricultural Credit Facilities in Nigeria, Department of Economics and Development Studies, College of Business and Social Sciences, Covenant University, Ota, Nigeria, Article in The Open Agriculture Journal • October 2018.**

هدفت هذه الدراسة بعنوان: "تحليل اقتصادي قياسي للأمن الغذائي والتسهيلات الائتمانية الزراعية في نيجيريا" إلى معاينة إمكانات التسهيلات الائتمانية الزراعية من حيث الائتمان المصرفي التجاري للزراعة وصندوق ضمان الائتمان الزراعي (ACGSF) وأسعار الفائدة المقابلة للمزارعين نحو زيادة الإنتاج الزراعي كمسار لتحقيق الأمن الغذائي في نيجيريا. واستخدمت الدراسة نهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الاقتصادي القياسي على البيانات الزمنية المستمدة من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري (CBN)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومؤشرات التنمية العالمية (WDI) للفترة 1990-2016. أظهرت نتائج ARDL أن الائتمانات المصرفية التجارية وصندوق ACGSF زادت الأمن الغذائي بنسبة 8.12% و0.002% على التوالي، بينما يقلل النمو السكاني الأمن الغذائي بنسبة 0.001%. خلصت الدراسة إلى أنه ينبغي السيطرة على النمو السكاني من خلال تنظيم الأسرة والتمويل الكافي لصندوق ACGSF من قبل الحكومة ومراقبة أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك التجارية على التسهيلات الائتمانية.

**24- خالد بن عمر، جيلالي بورزامة، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2014. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2018.** هدفت هذه الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن وضع القطاع الزراعي في الجزائر. وتناولت بالتحليل الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة، والسياسات الزراعية المطبقة، والتطورات التي شهدتها الإنتاج الزراعي، كما هدفت الدراسة إلى تقييم مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمين مجموعة من الأدوات البحثية كالجداول والبيانات الإحصائية والتقارير السنوية. وقد ركزت الدراسة على تحليل تطورات الإنتاج الزراعي وتأثيراته على الأمن الغذائي، مع الاعتماد بشكل خاص على مؤشري الاستهلاك المتاح ونسب الاكتفاء الذاتي. وخلصت الدراسة إلى أنه رغم توفر المقومات الأساسية للنشاط الزراعي في الجزائر، وتعاقب البرامج الإصلاحية الهادفة لتنشيط القطاع، إلا أن الزراعة الجزائرية لا تزال تعتمد على الأساليب التقليدية في استغلال الموارد المتاحة وتنفيذ العمليات الإنتاجية. ونتيجة لذلك، لم يتمكن القطاع من تحقيق الزيادة المستهدفة في الإنتاج الزراعي لمواكبة الطلب المتزايد على الغذاء. هذا الوضع دفع الجزائر إلى الاعتماد بشكل كبير على استيراد معظم السلع الغذائية من الخارج، مما أدى إلى وقوع البلاد في حالة من التبعية الغذائية للأسواق الخارجية.

**25- عمر عادل جاسم، عفاف صالح حسن، تحليل اقتصادي وقياسي لواقع الأمن الغذائي في العراق للمدة (1990-2016) محصول الرز أتمودجاً باستعمال نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 44، 2018.** استهدفت هذه الدراسة تحليل واقع الأمن الغذائي في العراق، مع التركيز على حجم هذه الظاهرة (عدم تحقق الأمن الغذائي) وتقدير نموذج الاستهلاك المحلي لمحصول الأرز في العراق للفترة من 1990 إلى 2015 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لاختبار التكامل المشترك

وتقدير العلاقة التوازنية على المدى القصير والطويل. تم تحديد أهم العوامل المؤثرة على دالة الاستهلاك المحلي بالصيغة اللوغاريتمية المزدوجة، وهي: الدخل الكلي، الإنتاج المحلي، سعر الصرف، وسعر الاستيراد. وكشفت الدراسة عن استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة، حيث تبين أن السلسلة الزمنية لمتغير سعر الصرف غير مستقرة وأصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، بينما كانت بقية المتغيرات مستقرة عند المستوى. وأظهرت النتائج أن المتغيرات تحمل الإشارات المتوقعة، وأظهرت العلاقة المقدرة أن معلمة حد الخطأ ( $ECT_t-1$ ) كانت سالبة ومعنوية بقيمة (-0.68) ومعنى ( $p=0.002$ )، مما يعكس وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازن طويلة الأجل. هذا يعني أن الاستهلاك المحلي من محصول الأرز يستغرق حوالي 1.47 سنة للوصول إلى القيمة التوازنية.

**26- Elena Kopnova, Lilia Rodionova, AN ANALYSIS OF THE ECONOMIC DETERMINANTS OF FOOD SECURITY IN NORTH AFRICA, BASIC RESEARCH PROGRAM WORKING PAPERS, SERIES: ECONOMICS WP BRP 166/EC/2017.**

هدفت الدراسة بعنوان: تحليل المحددات الاقتصادية للأمن الغذائي في شمال أفريقيا، في البحث في قضية الأمن الغذائي كأساس للتنمية الاقتصادية المستقرة باستخدام شمال إفريقيا كمثال. تم إجراء تحليل إحصائي للعوامل الاقتصادية والمالية فيما يتعلق بمحددات الأمن الغذائي باستخدام نموذج تكامل مشترك للبيانات الطولية (panel cointegrating model) استناداً إلى الإحصاءات الدولية الرسمية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي للفترة 1991-2014. وفقاً للنتائج، يلعب النمو السكاني وتكثيف الإنتاج الزراعي والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر دوراً حاسماً في الأمن الغذائي. وكشفت الدراسة عن العلاقة بين الأمن الغذائي وتطور الأنظمة المصرفية والمالية في المنطقة، ودرجة عولمتها. تم تبرير استراتيجية السياسة الاستثمارية طويلة الأجل التي يتبعها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة لمكافحة الجوع والفقر. كما توصلت الدراسة إلى أنه بالإمكان تطبيق نتائج هذا البحث في المنهجية الإحصائية لمراقبة السياسة الاقتصادية في إفريقيا ضمن إطار التنمية المستدامة. أثبت التحليل الميزة الرئيسية لاستخدام الأدوات الاقتصادية القياسية، المعتمدة على التكامل المشترك للبيانات الطولية (panel cointegration)، للحصول على استنتاجات موثوقة إحصائياً حول الأنماط المحددة وإجراء تحليل مقارنة شامل لنتائج مماثلة في مناطق أخرى من إفريقيا.

**27- Noor Thoyibah Abdul Wahab<sup>1</sup>, Shri-Dewi Applanaidu<sup>1</sup> & Nor'Aznin Abu Bakar, An Econometric Analysis of Food Security Determinants in Malaysia: A Vector Error Correction Model Approach (VECM) ،Asian Social Science, Vol. 11, No. 23, 2015 .**

هدفت الدراسة بعنوان: تحليل اقتصادي قياسي لمحددات الأمن الغذائي في ماليزيا، إلى تحليل العوامل التي تؤثر على نموذج الأمن الغذائي في ماليزيا خلال الفترة 1982-2011. يشمل التحليل في هذه الورقة مؤشر إنتاج الغذاء كمؤشر للأمن الغذائي، بينما تشمل المتغيرات الأخرى أسعار الغذاء، عدد السكان المالميزيين، العمال الأجانب، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون كمحددات مهمة للأمن الغذائي. يتم تقييم تأثير هذه العوامل باستخدام نهج نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM). السلاسل الزمنية لأسعار الغذاء، عدد السكان المالميزيين، العمال الأجانب، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإنتاج الوقود الحيوي القائم على زيت النخيل متكاملة. بينما على المدى القصير، يعتبر العمال الأجانب فقط محدداً مهماً للأمن الغذائي. وبالتالي، تظهر نتائج حد تصحيح الخطأ من VECM أن هناك علاقة سببية طويلة الأمد بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية. يعد هذا النموذج أداة كمية مفيدة لتقييم الأمن الغذائي، خاصة لتحديد المتغيرات المحددة التي تفسر التأثير الأكبر على الأمن الغذائي على المستوى الوطني.

### المبحث الثالث

#### **دراسات تناولت العلاقة بين السياسات الزراعية والأمن الغذائي وموقع دراستنا الحالية منها**

من خلال لهذا المبحث سنحاول التركيز على أهم الدراسات السابقة من رسائل دكتوراه، ومقالات علمية محكمة التي تناولت علاقة السياسات الزراعية والأمن الغذائي بشكل مباشر، وذلك بالتطرق إلى أهدافها، المناهج المستخدمة، الأدوات المستعملة، الحدود المكانية والزمانية، وأهم النتائج المتوصل إليها. ثم مقارنتها مع دراستنا الحالية وذلك بإظهار أهم أوجه التشابه والاختلاف معها، وبالتالي نشرح ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة وموقعها منها.

#### **المطلب الأول: دراسات تناولت العلاقة بين السياسات الزراعية والأمن الغذائي**

##### **الفرع الأول: مذكرات ورسائل دكتوراه**

**01- نادية بلورغي، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023. وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لمنتج الحليب خلال فترة الدراسة من خلال تحليل تطور مؤشرات قطاع الحليب نظراً لأهميته كأحد المواد الاستهلاكية الرئيسية اللازمة للتركيبية الغذائية للفرد بسبب تنوع مكوناته الأساسية التي يحتاجها الجسم في بنائه من بروتينات ودهون وسكريات ومعادن وفيتامينات، وكنوع من البروتين الأرخص مقارنة بالأغذية الأخرى ذات الأصل الحيواني. وقد استخدمت الباحثة في الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي مستعملة الأدوات القياسية، وتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي تتحكم في تحقيق الأمن الغذائي للحليب في الجزائر، بحيث يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولية وواقعية. وبعد ضبط وتوصيف متغيرات الدراسة، قام الباحث بتقدير العلاقة بين

السياسة الزراعية والأمن الغذائي لمنتج الحليب في الجزائر وتحليلها وفقاً لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، واعتماداً على برنامج Eviews 10. وقد توصل البحث إلى أنه رغم تنوع الإنتاج الزراعي وتطور الكميات المنتجة في بعض المنتجات الزراعية نتيجة التحسن النسبي في كفاءة برامج الدعم، إلا أن مجال إنتاج الحليب لا يزال محدوداً وغير كافٍ وبعيداً عن تسجيل مستوى مقبول من معدل الاكتفاء الذاتي رغم تحسن إنتاج الحليب، حيث تلجأ الجزائر إلى سد هذا النقص. وبسبب ضعف أداء الفاعلين فيه واعتماد أنظمة تقليدية في الإنتاج والتربية وفقدان جزء كبير من جمع الحليب في الدائرة غير الرسمية (الاستهلاك الذاتي)، إذ يتم استخدام الحليب المحفف المستورد والمدعم في تصنيع مشتقات الحليب. وبالتالي، فشلت سياسة إنتاج الحليب ولم تتمكن من تغطية العجز المسجل، لذا يجب عليها تطوير أساليب تربية الأبقار المتخصصة في إنتاج الحليب، وتوفير جميع أنواع الأعلاف، وإعادة بناء سياساتها الداعمة لقطاع الحليب، ووضع ترتيبات وآليات لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.

**02- محمد هبول، السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2020.** في هذه الدراسة تطرق الباحث إلى تقييم أداء السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة في مجال تحقيق الأمن الغذائي. وهدفت إلى تحديد طبيعة السياسات الزراعية الملائمة والقادرة على تحقيق أمن غذائي مستدام في ظل التحديات المتوقعة. وقد اعتمد في ذلك على مجموعة من المناهج البحثية، شملت المنهج التاريخي، الوصفي، التحليلي، والتقويمي. وأظهرت نتائج الدراسة أنه رغم الإيجابيات التي حققتها السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة على متغيرات القطاع الزراعي، إلا أن التحليل والتقييم كشفوا عن محدودية هذه السياسات في تحقيق الأهداف المنشودة في مجال الأمن الغذائي، خاصة فيما يتعلق ببعدي الانتفاع والاستقرار، بحيث لا تزال هذه السياسات قاصرة عن معالجة المشكلات والعقبات التي تعيق تحقيق تنمية زراعية فعالة ذات انعكاسات إيجابية ومستدامة على مستويات الوفرة المحلية من الغذاء، إمكانية الحصول عليه، ونوعية التغذية للسكان. ويزداد تحدي هذه السياسات مع ضرورة التكيف لمواجهة التهديدات المستقبلية في المجال الزراعي والغذائي. لذا، يستدعي الأمر تطبيق مجموعة من التدابير المبتكرة والفعالة، أولاً في إطار السياسات الزراعية، ثم في إطار السياسات القطاعية الأخرى، سعياً لتحقيق أمن غذائي مستدام ومتكامل في جميع أبعاده الأربعة.

**03- حسني بعلي، السياسات الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2020.** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم السياسات الزراعية التي اتبعتها دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2016، وتحديد أثرها على تحقيق الأمن الغذائي، مع تسليط الضوء على العقبات والتحديات التي تعترض هذا الهدف واقترح رؤية مستقبلية لتحقيقه. وقد استخدم الباحث للإجابة على إشكالية بحثه المنهج الوصفي لاستعراض الجانب النظري للسياسات الزراعية وتطورها والأمن الغذائي مركزاً على دول المغرب العربي،

والمنهج التحليلي بغرض تحليل مختلف البيانات والإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي. وتوصلت الدراسة إلى استمرار المشكلة الغذائية واتساع الفجوة الغذائية، خاصة في مجال الحبوب، وذلك لأسباب متعددة ترتبط بالموارد الزراعية وطرق استغلالها، والسياسات الزراعية، وضعف التكامل الزراعي العربي والمغاربي. في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة عمل الدول المغاربية على زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تبني سياسات زراعية أكثر ملاءمة ومرونة، تشمل مجالات الاستثمار والتسويق والبحث العلمي الزراعي. كما أكدت على أهمية تحسين أوضاع الأمن الغذائي لمواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة بالنمو السكاني والتغيرات المناخية والأمن المائي والتغيرات الاقتصادية العالمية. هذه الإجراءات من شأنها تعزيز قدرة دول المغرب العربي على تحقيق الأمن الغذائي والتكيف مع التحديات المستقبلية في القطاع الزراعي.

**05- عبد القادر شويفات، السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانية التصدير، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019.** وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موقع القطاع الزراعي في الاقتصادات العربية ودوره في تحقيق الأمن الغذائي خلال فترة الدراسة (2000-2015)، وذلك من خلال تشخيص الوضع الغذائي العربي والجزائري بشكل خاص. تم عرض مكونات القطاع الزراعي وقدرته على توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وتحديد العقبات التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي العربي، بالإضافة إلى معرفة الآليات المتاحة في هذا القطاع لتفعيلها والوصول إلى الأمن الغذائي المنشود. واستخدم الباحث المنهج الوصفي في طرح المفاهيم المتعلقة بالقطاع الفلاحي والأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه، وكذلك السياسات الزراعية المطبقة. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام المنهج التحليلي لعرض وتحليل مختلف القيم الإحصائية والمؤشرات المتاحة المرتبطة بالأمن الغذائي والقطاع الفلاحي، مع استعمال منهج دراسة حالة لتوضيح درجة العلاقة بين المتغيرات بالاعتماد على جملة من الأرقام والتعليق عليها باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية والقياسية المستخلصة من برنامج Eviews 9 لتقدير النماذج الإحصائية واستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير نموذج الأمن الغذائي في الجزائر وخلصت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي في العالم العربي لا يزال غير قادر على تلبية متطلبات واحتياجات السكان من الغذاء نتيجة لعدة صعوبات، أبرزها النمو السكاني المتزايد وسوء استخدام الثروة الزراعية، بالإضافة إلى التغيرات المناخية وانخفاض حجم الاستثمارات الزراعية المحلية والأجنبية بسبب عدة عقبات رئيسية، أهمها مشكلة العقار الزراعي. وعلى الرغم من كل هذا، فإن السياسات المعتمدة في الجزائر، بما في ذلك سياسة التجديد الزراعي والريفي التي تم تبنيها في بداية عام 2008، أدت إلى تطوير الأنشطة وزيادة حجم الاستثمارات الزراعية، مما نتج عنه تحسن ملحوظ في الإنتاج الحيواني والنباتي، ولكنه غير كافٍ لتحقيق الأمن الغذائي المستهدف.

**06- فاطمة بوخاري، دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2019.**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة الزراعية الجزائرية في تطور الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية، ومعرفة مدى كفاءة استخدامها لوضع صورة واضحة عن القطاع الزراعي وتمكين واضعي السياسات الزراعية من اتخاذ قرارات لضمان تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات. تم دراسة مجموعة من السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، منها: العمالة الزراعية، زيادة الأراضي الصالحة للزراعة، الري الزراعي، الدعم الزراعي، التأمين الزراعي، والمكننة الزراعية. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي عند التعرض لمختلف مفاهيم الأمن الغذائي وأهم السياسات الزراعية والصناعات الغذائية، والمنهج التحليلي عند دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية، وكذلك النماذج القياسية بالاستعانة ببرنامجي Eviews و Excel. وتوصلت الدراسة إلى أن المرونات الجزئية للمتغيرات المستقلة في دالة الناتج الزراعي أظهرت أن زيادة قيمة العمالة الزراعية، المساحات الصالحة للزراعة، والأراضي المسقية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بنسبة 2.38%، و 1.15%، و 0.67% على التوالي. وعلى ضوء معاملات المرونات الكلية للدالة يمكن القول أن زيادة كل من المتغيرات السابقة معا بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بنسبة 1.82%. تعد هذه المتغيرات الثلاثة من أهم العوامل المؤثرة في الناتج الزراعي في الجزائر. أما دالة الناتج المحلي للصناعات الغذائية فتبين أن زيادة الناتج الزراعي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي للصناعات الغذائية بنسبة 0.77%، كما أنه يتحكم بنسبة 98.89% من التغيرات التي تحدث لها. هذا يستدعي اتباع سياسات زراعية تهدف إلى تحقيق الإنتاجية الزراعية من خلال زيادة المساحات الصالحة للزراعة، تطوير أساليب الري، والاهتمام بزيادة العنصر البشري وتطويره فنياً وإدارياً. حسب رأي الباحثة، تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر الكثير من المعوقات والتحديات التي تحد من تفعيل دورها ومساهمتها في توفير الغذاء وضمان استقراره وإمكانية وصوله للمستهلك الجزائري. تظهر هذه المعوقات في الجفاف وضعف كفاءة الري، بالإضافة إلى العديد من المعوقات الأخرى. كما تواجه الصناعات الغذائية مشكلة ارتباطها بالأسواق الدولية مما يعيق عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والتعاون مع الاتحاد الأوروبي. يتطلب هذا اعتماد جملة من التدابير الاستعجالية في إطار السياسات الزراعية وتعزيز التكامل مع القطاع الزراعي.

**07- سهيلة شيخاوي، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر ما بين (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019.** كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مقومات القطاع الزراعي في الجزائر، وكذا تحديد مقومات الاستثمار في هذا القطاع، وإبراز التحديات والصعوبات التي تواجه قطاع الزراعة الجزائري، مع تحليل هيكل الاستثمارات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر، والتعريف بواقع الأمن الغذائي في الجزائر، وتحديد الإمكانيات المتاحة لتحقيقه والمستغلة منها حالياً. كما هدفت إلى تحليل وضعية القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني، وتشخيص تأثير رأس المال الزراعي على الناتج الزراعي في الجزائر، مع التعرف على مدى تأثير الناتج الزراعي في الأمن الغذائي في الجزائر، وبناء

نموذج اقتصادي قياسي يعكس مدى تأثير الأمن الغذائي بالاستثمار الزراعي في الجزائر. وتتجلى فترة الدراسة التي حددت من سنة 1980 إلى السنة 2016، في الإقليم الجزائري. وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي وعلى المنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي بالتطرق إلى مختلف الحقائق المتعلقة بالسياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي وواقعه في الجزائر ومدى ارتباطه وإمكانية تحقيقه للأمن الغذائي فيها، ثم الدراسة القياسية لتأثير الاستثمار الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر. كما استخدم برنامجي EViews و Excel في التحليل الإحصائي والاقتصادي. ومن خلال الدراسة تبين للباحث أن القطاع الزراعي يعد من أهم القطاعات المنتجة والأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وكنتيجة، فقد توصل إلى أن رأس المال الزراعي يؤثر على الناتج الزراعي بالجزائر بحيث يعتبر الناتج الزراعي ذو كثافة رأس مال أكثر من كونه كثافة عمل، وأن الواردات الغذائية هي المحدد الرئيسي للتغيرات التي تطرأ على الفجوة الغذائية في الجزائر. وتوصل إلى أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين مخرجات الاستثمار الزراعي والفجوة الغذائية في الواقع الاقتصادي الجزائري. وبالتالي، حسب رأي الباحث، فإن السياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر لأجل النهوض بالقطاع الزراعي لم تحقق أهدافها المسطرة.

**08- فضيل إبراهيم مزاري، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2016-2062)،** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018. فقد تناولت هذه الدراسة دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري، مركزة على تأثير البرامج والمخططات الزراعية في تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي. اختيرت الجزائر كحالة دراسية، باعتبارها دولة نامية طبقت خطأ زراعية متنوعة منذ استقلالها حتى عام 2016 سعياً لتحقيق أمنها الغذائي. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي في الإطار النظري، بينما استخدم دراسة حالة والتحليل التشخيصي لدراسة المشاكل الفعلية في القطاع الزراعي الجزائري. فتم جمع البيانات من خلال دراسات سابقة وبحث ميداني شمل مقابلات مع المزارعين. وكشفت نتائج الدراسة أن الزراعة الجزائرية مرت بمراحل من التطور والانحدار ثم التطور مجدداً. وأظهرت أن عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية الاستراتيجية لا يعود فقط لضعف أداء القطاع الزراعي، بل أيضاً للنمو السكاني المتسارع الذي فاق قدرة القطاع على المواكبة. وخلصت الدراسة إلى أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة في الجزائر تستدعي إصلاحات زراعية جذرية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي. هذه الإصلاحات ضرورية لتعزيز قدرة القطاع على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة وتحقيق مستوى أفضل من الأمن الغذائي في البلاد.

**09- مباركة نعامة، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي (الجزائر نموذجاً)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2017.** وقد هدفت الدراسة إلى ربط الأمن الغذائي بالسياسات الزراعية والوصول إلى نقاط نجاح واستغلالها لتحقيق الأمن الغذائي لكل دولة، مع معرفة حجم الفجوة الغذائية العربية وتحديد مواطن النقص في السياسات الزراعية العربية. كما سعت إلى محاولة الوصول لسياسة ملائمة لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي بما يتوافق

والتحديات الدولية التي تواجه المنطقة العربية، مع الإشارة إلى أهمية التكامل الزراعي بين الدول العربية كأداة فعالة لتحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي. وقد تم ذلك بإظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الدول العربية، وعلى رأسها الجزائر كحالة خاصة، مع إبراز أهم المشكلات التي يواجهها قطاع الزراعة الجزائري ومدى مساهمة الدول العربية والشراكة الأوروبية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، والوقوف على الآثار المترتبة عن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي. واستخدمت الباحثة في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليل وصفي للنتائج بدقة. كما استخدمت المنهج التاريخي لمعرفة الأسباب التي أدت إلى وجود الأزمة ودراستها ومعرفة اتجاه نموها. أما عن الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة فهي جداول بيانات إحصائية صادرة أغلبها عن أهم المنظمات الدولية والعربية. وفيما يخص الحدود المكانية للدراسة، فقد ركزت على الوطن العربي وبشكل خاص الجزائر مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية. أما الحدود الزمنية فقد حددت منذ بداية 1960 بالنسبة للسياسة الزراعية في الجزائر وفترة التسعينات بالنسبة للنماذج الدولية إلى غاية سنة 2015 بالنسبة لكل موضوع الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسات الزراعية لا يمكن أن تحقق الأمن الغذائي من خلال تعظيم الإنتاج فقط، بل يجب تضافر مجموعة من السياسات الرئيسية مثل السياسة التمويلية والاستثمارية والمائية بالإضافة إلى السياسات التقنية مثل السياسة السعرية والتجارية والتسويقية، وهذا في ظل توفر قاعدة طبيعية ومائية وتوفر يد عاملة مؤهلة وبمساعدة إمكانيات تكنولوجية ومالية. كذلك توصلت إلى أن التكامل الاقتصادي العربي لم يحقق إلا بعضاً من أهدافه ولم يتم إنجاز خطوات جديدة في سبيل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وزيادة معدل التبادل البيئي العربي في مجال التجارة الزراعية، مع فشل معظم الإصلاحات ومختلف السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي. لذلك توصلت إلى أن السياسات الزراعية والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الغذائي، خاصة على المستوى المحلي، تفتقر للإرادة السياسية القوية، فالبرامج في أغلبها عرفت تعثراً من طرف السلطات المعنية في التطبيق الفعلي. كما رجع فشل السياسات الزراعية أساساً لعدم انطلاقتها من الواقع وعدم اهتمامها بالرأس المال البشري. بالإضافة إلى ذلك، اتسع حجم قيمة الفجوة الغذائية مع الزمن من جهة، كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي آخذة في الانخفاض من جهة أخرى، وترتب بعد ذلك تزايد الاعتماد على السوق العالمية في توفير الاحتياجات الغذائية.

**10- الدراجي لعفيفي، القطاع الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر: واقع وتحديات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2016.** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور ومكانة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية وإظهار مختلف الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة في المجال الفلاحي، والتي بإمكانها إحداث نقلة نوعية في القطاع الفلاحي خصوصاً وفي الاقتصاد الوطني عموماً. كما هدفت إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات المطبقة بغية معرفة المشاكل والمعوقات والعمل على حلها وتذليلها، وكذلك تتبع تطور كل من الإنتاج الفلاحي واستهلاك الغذاء

وتحديد حجم الفجوة الغذائية وخطورتها. مع إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي ومن ثم إمكانية التخلص من التبعية الغذائية للخارج والتي أصبحت تشكل خطراً كبيراً على التنمية الاقتصادية. كما سلط الضوء على أهم السياسات الفلاحية المتبعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي للبلاد والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط. وقد حدد الإطار الزمني للدراسة بالفترة 1990-2013، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال إبراز كل الحقائق المتعلقة بالقطاع الفلاحي وقضية الأمن الغذائي، وذلك باستعراض البيانات وتحليلها من خلال الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية مثل استعمال الجداول البيانية وحساب النسب المئوية لمختلف مؤشرات البحث. وقد توصل البحث إلى أن الجزائر استطاعت بمختلف سياساتها الفلاحية المنتهجة أن تحسن من مستوى وضع الأمن الغذائي في البلاد، خاصة في بعض المنتجات مثل الخضر والفواكه والبيض واللحوم البيضاء. إلا أن النتائج المحققة لا تزال متفاوتة ودون المأمول، حيث أن حوالي نصف الاحتياجات الغذائية للسكان تُغطى بالاعتماد على الاستيراد. كذلك تبين أن الصادرات الغذائية في الجزائر تعتبر ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى، حيث أن دور الصادرات الزراعية ضعيف ويتجلى ذلك من خلال نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية المتدنية والتي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 17%. كما توصلت الدراسة إلى أن أزمة الغذاء في الجزائر لم تكن وليدة الفترة الأخيرة من فترة الدراسة وإنما ظهرت جلياً خلال عقدي السبعينات والثمانينات بسبب عدم منح المكانة المناسبة للفلاحة في استراتيجية التنمية في الجزائر. كذلك تم التوصل إلى أن التحسن في الوضع الغذائي والتغذوي للسكان، والذي يترجم في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين، يعود بالأساس إلى الوضعية المالية المريحة الناجمة عن ارتفاع إيرادات الدولة جراء ارتفاع أسعار البترول في فترة الدراسة. كما أنه توصل إلى أن السياسات والبرامج المخصصة للقطاع في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي تمكنت من تحسين العديد من مؤشرات الإنتاج الفلاحي.

**11- بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.** هدفت الدراسة إلى تحديد المدى الفعلي والحقيقي لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في الأمن الغذائي، وإلى إبراز أهم المشكلات التي يواجهها قطاع الزراعة الجزائري والتي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، وتقييم مساهمة الدول العربية والشراكة الأوروبية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر. وقد حددت فترة الدراسة بين 2000-2007. والحدود المكانية تمثلت في حالة الجزائر. قد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهجي الاستقراء والاستنباط وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية لتحقيق أهداف البحث المتمثلة أساساً في معالجة البيانات المستقاة من مصادر مختلفة بما يخدم الموضوع. وقد توصل الباحث للنتائج التالية: أنه ليس هناك وجود توافق في تعريف الأمن الغذائي وفشل السياسات المتبعة في الجزائر في تحقيق أهدافها المسطرة، كما أن القطاع الزراعي في الجزائر يملك عدة إمكانيات تسمح بتلبية احتياجات السكان من الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية لكن عدم وجود

إرادة سياسية لتطوير القطاع الزراعي بما يسمح بتحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال ضعف جهاز المراقبة والمتابعة للسياسات وهو ما أدى إلى فشلها، وتطبيق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي لم يسمح بزيادة الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية بسبب قيود الكمية والنوعية والصحية ولذلك فإنه ليس بديلاً لمسار متعدد الأطراف تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، وبالرغم من دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية إلا أنها لم تساهم بشكل فعال في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر وهذا من خلال محدودية استفادة الجزائر من هذه المنطقة.

### الفرع الثاني: مقالات علمية محكمة

**01- عبد الكريم جده، سليمة بلحواسن، دراسة تحليلية لدور سياسة الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة المريكزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01، 2024.** هدف هذه الدراسة إلى معرفة السياسات المختلفة لدعم القطاع الزراعي في الجزائر، وتبسيط الضوء على مدى قدرة الدعم الحكومي على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال إجراء دراسة تحليلية لواقع الدعم الزراعي في البلاد. خلصت الدراسة إلى أن سياسة الدعم الحكومي ساهمت في تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين بعض جوانب الأمن الغذائي. ومع ذلك، لا تُعتبر قادرة بشكل كامل على تحقيق الأمن الغذائي الشامل. لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه القطاع الزراعي والتي تعيق القدرة على تحقيق الأمن الغذائي الكامل، كذلك ارتكزت سياسات دعم قطاع الفلاحي على مبدأ الدعم المشجع لتحسين الاستثمار الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية وهو أسلوب مختلف على تلك البرامج التي طبقت في الفترات السابقة خاصة في الفترة الاشتراكية إذ من المتوقع أن تحقق هذه السياسة أهدافها في عصرنة الفلاحة الجزائرية مستقبلاً شريطة أن تكون هذه السياسة مبنية على أسس محكمة ودقيقة حتى تظهر نتائج إيجابية تسمح بتطور قطاع فلاحي في الجزائر.

**02- مصطفى سعدي، عبد الحفيظ عباس، أثر السياسات الفلاحية التنموية في تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2020، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2023.** هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير سياسات التنمية الزراعية على فجوة الغذاء في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة من 1990 إلى 2020. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي لدراسة السياسات الزراعية المتبعة منذ عام 1990 والإطار النظري لفجوة الغذاء، يليه استخدام المنهج الكمي التحليلي للبيانات الإحصائية وتحليلها للوصول إلى النتائج المطلوبة. وأظهرت الدراسة أن جميع المتغيرات المستقلة التي تعكس السياسات الزراعية كانت ذات دلالة إحصائية وأثرت على فجوة الغذاء على المدى الطويل. وقد أسهم الإنتاج الزراعي في تقليص فجوة الغذاء بنسبة 0.018% على المدى الطويل، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنةً بالتمويلات المالية المستخدمة لنجاح برامج وخطط السياسات الزراعية.

**03- فالحة قطاب، عاشور مزريق، دراسة تقييمية لأثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 08، العدد 02، 2022.** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع برامج التنمية خلال الفترة من 2009 إلى 2019 ودراسة مدى تأثير تطبيق هذه البرامج الزراعية على بعض مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر. وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة وإثبات صحة فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي وأداة الوصف والتحليل لمعرفة واقع برامج التنمية الزراعية في الجزائر ومدى تأثيرها على مؤشرات الأمن الغذائي. وتوصلت الدراسة إلى أن النتائج لم تكن في مستوى تطلعات القائمين على القطاع فيما يخص الوضع التغذوي للفرد الجزائري، حيث سجل تراجعاً في نصيب الفرد من إنتاج الغذاء ونصيب الفرد من البروتين الحيواني. يعود ذلك إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطن الناتج عن انخفاض قيمة الدينار الجزائري والنمو السكاني السريع خلال فترة الدراسة. من جهة أخرى، شهد مؤشر وفرة الغذاء تحسناً ملحوظاً تزامناً مع تنفيذ برامج التنمية الزراعية المختلفة، حيث سُجل نمو متزايد في الإنتاج على مستوى مختلف الشعب الزراعية. تعزى هذه الديناميكية في الإنتاج إلى جهود الدولة في مجال تنمية القطاع الزراعي. ومع ذلك، أوضحت الدراسة أن الناتج المحلي لم يواكب نمو الطلب على الغذاء، ويرجع ذلك إلى تغيير عادات الاستهلاك لدى السكان وازدياد شريحة كبيرة منهم في استهلاك الرفاهية. أدى هذا إلى عجز الجزائر في سد الفجوة بين الإنتاج الوطني وإجمالي الطلب المحلي على الغذاء، مما اضطرها إلى اللجوء إلى الواردات.

**04- خديجة عياش، الأمن الغذائي والسياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر (2000-2014)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021.** وهدفت الدراسة إلى إظهار دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال البحث في دور البرامج والخطط الزراعية في تعزيز بنية القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية والريفية ومن ثم الأمن الغذائي. تم التركيز على خطتين أساسيتين عُرفت بهما الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2014، وهما (الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية، وسياسة التجديد الزراعي والريفي). تبين من خلال الدراسة أن السياسات الزراعية التي اعتمدها الجزائر منذ الاستقلال حتى عام 2014 قد شملت ثلاث مرتكزات أساسية هي الزراعة، الريف، والتخطيط. واستخلص كذلك أن هذه السياسات الزراعية ساهمت في رفع إنتاجية القطاع الزراعي، حيث تم تحقيق عوائد جيدة في مختلف المحاصيل، خاصة الحبوب والبقوليات، وهو ما انعكس إيجاباً على مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الوطني. رغم هذه النتائج المحققة، فإن فاتورة استيراد المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك في ارتفاع مستمر، وهو المؤشر الأول الذي يدل على عجز السياسات الزراعية التي تبنتها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي.

**05- عبد الحفيظ كينة، دور السياسات الفلاحية في تحقي الأمن الغذائي في الجزائر في الفترة (2000-2014)، مجلة المدبر، المجلد 07، العدد 01، 2020.** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، وتقديم حلول مستقبلية مناسبة لمعالجة المشكلات القائمة، مع تسليط الضوء على التحديات التي

تواجه القطاع الزراعي في البلاد. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت الدراسة إلى أن مقومات الأمن الغذائي المتوفرة في الجزائر غير كافية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، غياب الإرادة السياسية القوية، وعدم نجاح السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها المنشودة. وفي ضوء هذه النتائج، سعت الدراسة إلى تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير استراتيجيات مستقبلية فعالة لتعزيز القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

**06- نذير طروبيا، تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الجزائر (دعوة لتأهيل السياسات الزراعية المتعثرة وتعزيز فاعليتها)، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2020.** هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل المفاهيم والمصطلحات الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي، واستكشاف العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتقييم مدى تأثير السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي. كما سعى البحث إلى فحص الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي، بما في ذلك التحديات والفرص المتاحة. وهدف أيضاً إلى تقديم توصيات عملية مبنية على نتائج البحث لتحسين سياسات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تناول البحث تحليل وتجميع البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي من مصادر متنوعة وتقديم استنتاجات تدعم تطوير استراتيجيات فعالة في هذا المجال. وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك من الأرضية والموارد المائية والبشرية والتقنية والمادية ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي، شريطة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية وتطوير استخدام هذه الموارد، والحفاظ على ما هو مهدور منها، وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها. ومع ذلك، يزداد الوضع صعوبة مع انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات وتجميد المشاريع، مما يؤدي إلى تفاقم التبعية الغذائية للخارج. وتعود أسباب العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية القطاع، مثل تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة وضعف الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى تدني كفاءة استغلال الموارد المائية التي أصبحت تشكل خطراً على الأمن الغذائي.

**07- باسم حازم حميد البدري، محمد خالد محمد فرحان، أثر السياسة الزراعية في العراق على نسب الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية (القمح، الرز، اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن نموذجاً) للمدة 2003-2017، ورقة بحثية في مؤتمر دولي، 2019.** تناول البحث أثر السياسة الزراعية في العراق على الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لرفع معدلات الأمن الغذائي للمدة (2003-2017). إذ تم دراسة محصولي القمح والرز فيما يخص الإنتاج النباتي، في حين تم دراسة اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ضمن الإنتاج الحيواني، باعتبار أن هذه المنتجات هي أهم متطلبات سوق الغذاء في العراق. وتم استعمال أنموذجين رياضيين في التحليل وهما: أنموذج السياسة الإنتاجية وأنموذج الفجوة الغذائية، حيث في الأنموذج الأول كان الإنتاج عاملاً تابعاً للعوامل المستقلة هي المساحة وتراكم رأس المال الثابت وأعداد السكان ومعامل الحماية الاسمي الصافي فيما يخص الإنتاج النباتي، أما فيما يخص أنموذج الإنتاج الحيواني فقد كان الإنتاج عاملاً تابعاً في حين كان الاستهلاك

والاستيراد وأعداد السكان ومعامل الحماية الاسمي الصافي متغيرات مستقلة، وفيما يتعلق بأمودج الفجوة الغذائية للإنتاج النباتي والحيواني فقد كانت الفجوة الغذائية عاملاً تابعاً والعوامل المستقلة تمثلت في الإنتاج المحلي لسنة سابقة والسعر الحدودي لسنة سابقة والاستهلاك. وقد تم التحليل باستخدام الدالة اللوغارتمية المزدوجة، ولقد قام البحث باستعراض نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الأربعة. وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض إنتاج محصولي القمح والرز وسلعتي اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن يقابلها زيادة في الكميات المستهلكة نتيجة زيادة أعداد السكان وزيادة دخول المستهلكين مما يتطلب وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لزيادة نسب الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية لتقليص الاستيرادات منها وبالتالي تخفيف العبء عن الميزان التجاري الزراعي خصوصاً وميزان المدفوعات بشكل عام، مما يتطلب الاهتمام بالإنتاج النباتي وبقطاع الثروة الحيوانية والاهتمام بتحسين الأصناف والسلالات المنتجة.

**08- فاتح حركاتي، السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، الجزء 02، ديسمبر 2017.** وهدفت الدراس بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، يسعى البحث إلى تحقيق ثلاثة أهداف فرعية: أولاً، استعراض وتحليل أهم السياسات التنموية الزراعية المطبقة في المنطقة العربية. ثانياً، تقييم مدى فعالية هذه السياسات الزراعية في تحسين مستوى الأمن الغذائي في الدول العربية. وأخيراً، تحديد وتحليل أبرز التحديات والمشكلات التي يواجهها القطاع الزراعي في الوطن العربي. من خلال هذه الأهداف، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة عن واقع السياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مما قد يساهم في تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز الأمن الغذائي في المستقبل. لوصول إلى نتائج البحث والإجابة على إشكاليته، اعتمد الباحث على منهج الاستقراء. بدأ هذا المنهج بوصف دقيق للظاهرة محل الدراسة، وهي السياسات الزراعية العربية. ثم انتقل إلى تحليل مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بهذه السياسات. وفي النهاية، سعى البحث إلى استخلاص تعميم حول دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. هذا المنهج الاستقرائي مكن الباحث من الانتقال من الملاحظات والتحليلات الجزئية إلى استنتاجات عامة، مما ساهم في تقديم رؤية شاملة عن العلاقة بين السياسات الزراعية والأمن الغذائي في المنطقة العربية. وأظهرت النتائج إلى أن رغم الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لرفع كفاءة قطاعها الزراعي، إلا أن غياب إرادة سياسية عربية قوية يحول دون تحقيق ذلك. فالإصلاحات الزراعية التي تبنتها الدول العربية مطلع الألفية الجديدة لم تحقق تقدماً ملحوظاً بسبب تغليب الأهداف السياسية على الاقتصادية، وعدم كفاءة الموارد البشرية. كما أن ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في المجال الزراعي، نظراً لقلّة ربحيته مقارنة بالقطاعات الأخرى، يشكل عائقاً إضافياً. علاوة على ذلك، أهملت البلدان العربية الصناعات الزراعية الغذائية رغم دورها الفعال في تحقيق الأمن الغذائي، مع نقص في الكوادر المتخصصة في هذا المجال. كما أدى تهميش البحث العلمي الزراعي إلى التأثير سلباً على مردودية القطاع الزراعي في الوطن

العربي، مما ساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية وتراجع مستويات الأمن الغذائي العربي. وأخيراً، تعيق المشكلات والعقبات التي تعاني منها الزراعة العربية زيادة الإنتاج وتحول دون تحقيق الأمن الغذائي المنشود.

**09- بوعربوة الربيع، دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد7، العدد2، ديسمبر 2017.** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور السياسة الزراعية الجزائرية في تحقيق الأمن الغذائي، مع التركيز على تحليل المخطط الوطني للتنمية الريفية وقانون التجديد الفلاحي والريفي. كما سعت لتقييم أثر هذه السياسات على مؤشرات اقتصادية متعددة كالإنتاج الزراعي ومتوسط نصيب الفرد منه، الميزان التجاري، معدل الاكتفاء الذاتي، والفجوة الغذائية. غطت الدراسة الفترة من 2000 إلى 2015، معتمدة على المنهج الوصفي والتحليلي ومستندة إلى مصادر رسمية كتقارير بنك الجزائر والجريدة الرسمية وتقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية رغم مساحتها الكبيرة، مع مساهمة القطاع الزراعي بنحو 11% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. كما أظهرت النتائج وجود تبعية غذائية شبه كاملة للخارج، خاصة في المنتجات الأساسية كالحبوب، وعدم توازن بين زيادة الإنتاج الزراعي والاستهلاك الغذائي، مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وزيادة العجز فيها.

**10- إكرام أحمد السيد، أثر السياسات الزراعية المصرية على الأمن الغذائي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 26، العدد2، يونيو 2016.** وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ومستقبل الأمن الغذائي ومتطلباته كتقييم لحالة الأمن الغذائي في مصر وعرض مجموعة من مسارات السياسة لتحقيق مبدأ الأمن الغذائي من خلال إلقاء الضوء على السياسات الزراعية المصرية وإبراز دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي. كذلك دراسة الوضع الغذائي في مصر من خلال إنتاج الغذاء واستهلاكه والتجارة الخارجية من السلع الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والفجوة الغذائية وتحليل عرض وطلب الغذاء خلال فترة الدراسة وتقدير حجم العجز في الميزان الغذائي المتمثل في الفجوة الغذائية وتقدير الطلب المتوقع على مجموعة السلع الغذائية للتنبؤ بمسار هذا العجز واتجاهه في المستقبل ومواجهته بالتخطيط الجيد واقتراح حلول وبدائل يمكن أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي. وقد تم استخدام التحليل الوصفي والكمي حيث تم استخدام نموذج بوكس وجنكينز، بطريقة المربعات الصغرى في التنبؤ واستخدام المؤشرات الاقتصادية والإحصائية لتفسير نتائج البحث. وقد تم الاعتماد على بيانات مستمدة من الدراسات والمراجع السابقة في هذا المجال. وحددت فترة الدراسة بين 2000-2013. وخلال هذه الفترة توصلت الدراسة إلى أنه كان فائض الطلب موجباً، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الطلب على الغذاء بشكل أكبر من معدل نمو عرض الغذاء. ويمكن تفسير هذا الوضع بعدة عوامل، منها: ارتفاع معدل النمو السكاني مقارنة بالنمو في الإنتاج الزراعي، زيادة نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان، وارتفاع الدخول النقدية نتيجة عملية التنمية وتحويلات المصريين في الخارج. نتج عن هذه العوامل عجز الإنتاج المحلي من الغذاء عن تلبية الاحتياجات

السكانية المتزايدة، مما أدى إلى وجود فائض في الطلب على الغذاء. في الوقت نفسه، لوحظ انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد القومي، مما زاد من حدة المشكلة وعدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة الطلب المتزايد على الغذاء.

**11- عدنان احمد ثلاج، احمد هاشم علي، وليد إبراهيم سلطان، أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق (محصول القمح أنموذجاً)، مجلة زراعة الرافدين العراقية، المجلد 40، العدد عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لقسم بالاقتصاد الزراعي، 2012.** استهدف البحث دراسة وتقييم تأثير الاستراتيجيات الزراعية على حجم الإنتاج والأمن الغذائي من محصول القمح في بعض الدول العربية وهي (مصر والمغرب) مع تركيز خاص على العراق. واستند البحث على افتراض مؤداه أن للاستراتيجيات الزراعية آثار متنوعة تنعكس على الأمن الغذائي من محصول القمح في الدول المختارة للدراسة. كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي مع التحليل الكمي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وتضمن البحث سلسلة زمنية تمتد لستة وعشرين عاماً (1985-2010)، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتحديد أثر بعض المؤشرات الاقتصادية والزراعية المستقلة على المتغير التابع وهو كمية الإنتاج الزراعي من محصول القمح. ثم تم قياس كمية الإنتاج المقدر من النموذج الأول مع بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية الزراعية في حجم الفجوة الغذائية من محصول القمح باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ذات المرحلتين، وذلك للوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومن أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي عجز كمية الإنتاج من محصول القمح عن مواكبة الكميات المستهلكة بسبب الزيادة والنمو السريع في عدد السكان في جميع الدول المشمولة بالدراسة. وهذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي على هذا المحصول وعدم القدرة على الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

**المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة وما يميزها عنها**

**الفرع الأول: أوجه التشابه والاختلاف للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة**

سنحاول عرض أوجه التشابه والاختلاف لأهم الدراسات السابقة التي تناولت علاقة المتغيرين الرئيسيين للدراسة، والمتمثلين في السياسات الزراعية والأمن الغذائي. وسيكون هذا العرض بمثابة مقارنة بين دراستنا والدراسات الأخرى، بالتالي يساعدنا على تحديد الفجوة البحثية التي سنعمل عليها في بحثنا الحالي.

**جدول رقم 02-01: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**

الرقم	الدراسات	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
1	نادية بلورغي، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية	الحدود المكانية التي تمثلت في الجزائر	

اعتمادها على منتج الحليب كمؤشر للأمن الغذائي وفي أدوات الدراسة القياسية	وهدف الدراسة	لمنتج الحليب (2001-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023	
اعتمد على منهج تقييمي فقط ولم يعتمد أدوات قياسية وتركيزه على المنهج التحليلي	الحدود المكانية التي تمثلت في الجزائر وهدف الدراسة	محمد هبول، السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2020	2
الحدود المكانية المتمثلة في المغرب العربي، واتبع منهج تقييمي	-	حسني بعلي، السياسات الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2020	3
اعتمد على دراسة حالة لتوضيح درجة العلاقة بين المتغيرات	الحدود المكانية المتمثلة في الجزائر وهدف الدراسة	عبد القادر شويرفات، السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانية التصدير، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019	4
ركز على جانب السياسات الزراعية واعتمد على المنهج الوصفي	الحدود المكانية المتمثلة في الجزائر وهدف الدراسة	فضيل إبراهيم مزاري، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2062-2016)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018	5
ركزت على الوطن العربي واعتمدت منهج تحليلي وصفي فقط	هدف الدراسة	09- مباركة نعامة، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي (الجزائر)	6

		نموذجاً)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2017	
هدفت إلى قياس تأثير سياسات التنمية الزراعية على فجوة الغذاء في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة من 1990 إلى 2020	الحدود المكانية المتمثلة في الجزائر هدف الدراسة	مصطفى سعدي، عبد الحفيظ عباس، أثر السياسات الفلاحية التنموية في تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2020، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2023	7
ركزت على السياسات الزراعية متبعة منهج وصفي تحليلي فقط	الحدود المكانية المتمثلة في الجزائر	خديجة عياش، الأمن الغذائي والسياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر (2000-2014)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021.	8
هدفت إلى تحليل السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	الحدود المكانية المتمثلة في الجزائر والهدف من الدراسة	عبد الحفيظ كينة، دور السياسات الفلاحية في تحفي الأمن الغذائي في الجزائر في الفترة (2000-2014)، مجلة المدبر، المجلد 07، العدد 01، 2020	9
هدفت إلى تحديد وتحليل المفاهيم والمصطلحات الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي، واستكشاف العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتقييم مدى تأثير السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي	الحدود المكانية المتمثلة في الجزائر	نذير طروبيا، تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الجزائر (دعوة لتأهيل السياسات الزراعية المتعثرة وتعزيز فاعليتها)، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2020	10
		باسم حازم حميد البدري، محمد خالد محمد فرحان، أثر السياسة الزراعية في العراق على نسب	

تناول البحث أثر السياسة الزراعية في العراق على الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لرفع معدلات الأمن الغذائي للمدة (2003-2017).	/	الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية (القمح، الرز، اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن نموذجاً) للمدة 2003-2017، ورقة بحثية في مؤتمر دولي، 2019	11
استعراض وتحليل أهم السياسات التنموية الزراعية المطبقة في المنطقة العربية	/	فاتح حركاتي، السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، الجزء 02، ديسمبر 2017	12
التركيز على تحليل المخطط الوطني للتنمية الريفية وقانون التجديد الفلاحي والريفي	الحدود المكانية المتمثلة في الجزائر وهدف الدراسة	بوعريوة الربيع، دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017	13
هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ومستقبل الأمن الغذائي ومتطلباته كتنقيح لحالة الأمن الغذائي في مصر وعرض مجموعة من مسارات السياسة لتحقيق مبدأ الأمن الغذائي	الهدف من الدراسة مع الاختلاف في الحدود المكانية	إكرام أحمد السيد، أثر السياسات الزراعية المصرية على الأمن الغذائي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 26، العدد 2، يونيو 2016	14
استهدف البحث دراسة وتقييم تأثير الاستراتيجيات الزراعية على حجم الإنتاج والأمن الغذائي من محصول القمح في بعض الدول العربية	الهدف من الدراسة مع الاختلاف في الحدود المكانية	عدنان احمد ثلاج، احمد هاشم علي، وليد إبراهيم سلطان، أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق (محصول القمح أمودجا)، مجلة زراعة الرافدين العراقية، المجلد 40، العدد عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لقسم بالاقتصاد الزراعي، 2012	15

المصدر: من أعداد الباحث

بناءً على المعلومات المقدمة في الجدول، يمكن تلخيص النقاط الرئيسية على النحو التالي:

الجدول يعرض مقارنة بين الدراسة الحالية وعدد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين السياسات الزراعية والأمن الغذائي. يتضمن الجدول 15 دراسة سابقة، حيث يقدم لكل دراسة معلومات عن الباحث(ين)، عنوان الدراسة، نوع الدراسة (أطروحة دكتوراه، مقال علمي، إلخ)، وسنة النشر، ولكل دراسة، يتم تحديد أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية. وأبرز نقاط التشابه التي تكررت في معظم الدراسات هي:

- الحدود المكانية: معظم الدراسات ركزت على الجزائر، مما يتوافق مع الدراسة الحالية.

- الهدف العام: معظم الدراسات هدفت إلى دراسة العلاقة بين السياسات الزراعية والأمن الغذائي.

أما أوجه الاختلاف، فتنوعت بين الدراسات وشملت:

- المنهجية المستخدمة: بعض الدراسات استخدمت منهجاً وصفيّاً تحليلياً، بينما استخدمت أخرى أدوات قياسية. والتي اختلفت مع الدراسة الحالية

- النطاق الجغرافي: بعض الدراسات غطت مناطق أوسع مثل الوطن العربي أو دول محددة غير الجزائر.

- الفترة الزمنية المدروسة: اختلفت الفترات الزمنية التي غطتها الدراسات. مما جعل الدراسة الحالية أحدث منها

- التركيز على جوانب محددة: بعض الدراسات ركزت على منتجات معينة (مثل الحليب أو القمح) كمؤشر للأمن الغذائي.

- استخدام نماذج إحصائية مختلفة: بعض الدراسات استخدمت نماذج مثل ARDL لقياس العلاقات. بينما الدراسة الحالية اعتمدت نموذجاً يتناسب مع إشكالية الدراسة والمتمثل في نموذج الفرق بين الفروقات DID

هذه المقارنة تساعد في تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها، وتوضح كيف تختلف عن الدراسات السابقة في منهجيتها أو تركيزها أو نطاقها.

### الفرع الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة وما يميزها

بعد عرض الدراسات السابقة وتحديد أوجه الاختلاف والتشابه مع دراستنا الحالية والتي تباينت و اختلفت فيما بينها فيمكن القول أن الدراسة الحالية تميزت عن غيرها من هذه الدراسات وخاصة التي تناولت العلاقة بين السياسات الزراعية والأمن الغذائي، فمن حيث الهدف فقد ركزت دراستنا على الأثر الذي أحدثته السياسات الزراعية المتمثلة في مختلف الصيغ والبرامج الزراعية التنموية في الجزائر منذ سنة 2000 إلى سنة 2021، مع التركيز على تأثير الأمن الغذائي بها الذي استعملنا نصيب الفرد من الناتج الزراعي كمؤشر لها بينما مثلنا السياسات الزراعية بعدة مؤشرات مساعدة تمثلت في الإنفاق الحكومي الزراعي، العمالة الزراعية، تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، العتاد الفلاحي، والناتج الزراعي، والمساحة

المزروعة، إضافة إلى هذا دعمنا الدراسة بدراسة تطبيقية استشرافية حول منتج استراتيجي المتمثل في الحبوب، الذي نتنبأ به حالة هذا المنتج في آفاق سنة 2030 ومدى انعكاسه على مستقبل الأمن الغذائي. بينما من حيث المنهجية فقد نتبع المنهج الوصفي والتحليلي لكن تميزت دراستنا في المنهج القياسي بحيث تعتمد على أداة قياسية تتناسب مع تحليل السياسات الزراعية المتمثلة في نموذج الفرق بين الفروقات DID والذي يتمثل في حساب الفرق بين متوسط المتغير المستهدف Outcome للمجموعتين المتأثرة والضابطة قبل وبعد السياسة المطبقة، وهذا يزيل الخصائص غير المشاهدة التي لا تتغير مع الزمن والتي قد تربك التقديرات. مع ذلك، لأجل عزل تأثير السياسة وتمييزه عن باقي التأثيرات ندرج عوامل مشتركة Covariate متغيرة مع الزمن لها تأثير على المجموعة المتأثرة. بهذه الطريقة يزيل DID العوامل المربكة المتغيرة مع الزمن من خلال تضمين مجموعة ضابطة تخضع لنفس العوامل المربكة المتغيرة مع الزمن مثل المجموعة المتأثرة. ويتم تقدير متوسط تأثير السياسة على المجموعة المتأثرة بشكل متسق، مع اختلاف متوسط المتغير المستهدف للمجموعتين المتأثرة والضابطة عبر الزمن مع إزالة الخصائص غير المشاهدة التي لا تتغير مع الزمن وأيضا اختلاف متوسط المتغير المستهدف لهذه المجموعات لإزالة التأثيرات غير المشاهدة المتغيرة مع الزمن المشتركة بين المجموعتين. هذه الطريقة تميز دراستنا على باقي الدراسات بشكل كبير والتي تعتبر كفجوة بحثية بحيث توضح كيف كان مؤشر الأمن الغذائي قبل السياسات الزراعية وكيف تأثر بعد تطبيقها.

**خلاصة الفصل:** يعد تحليل الدراسات السابقة في البحث العلمي أمرا أساسياً لتحديد الفجوات البحثية من خلال استعراضها وتحليلها، مما سمح لنا بتوجيه دراستنا لسد هذه الفجوات. كما يساعد في مقارنة نتائج الدراسات السابقة مع النتائج المتوقعة للدراسة الحالية، مما يوفر إطاراً نظرياً قوياً للتحليل. ويبرز هذا الفصل أيضاً تميز الدراسة الحالية من حيث المنهجية أو نطاق البحث، مؤكداً على أهميتها العلمية. في الخلاصة، يؤكد الفصل على الدور المحوري للدراسات السابقة في تشكيل وتوجيه البحث الحالي، مما مكن من تحديد مكانة الدراسة الحالية ضمن الأدبيات القائمة وتقديم إسهامات جديدة. يشير إلى أن الاستفادة من منهجيات وأدوات الدراسات السابقة يعزز دقة وموثوقية النتائج، ومساهمة في إعداد خارطة طريق بحثية توجه الجهود المستقبلية نحو معالجة القضايا الأكثر أهمية في مجال السياسات الزراعية والأمن الغذائي.

## الفصل الثالث

### واقع القطاع

الزراعي، السياسات

الزراعية والأمن

الغذائي في الجزائر

تمهيد: يولى القطاع الزراعي بأهمية بالغة في مختلف السياسات لكل بلد، بهدف تامين دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية. ومع ذلك، في الواقع، تركزت اهتمامات الدولة الجزائرية بشكل كبير على القطاعات الأخرى وخاصة الصناعة الثقيلة على حساب الزراعة في البرامج التنموية والاستثمارات بعد الاستقلال، حتى في ظل التحولات والإصلاحات التي شهدتها البلاد، لكن بعد تقلبات أسعار النفط التي شهدها العالم، ظلت الجزائر تعتبر واحدة من البلدان التي شهدت سلسلة من السياسات الزراعية التي تتكيف مع النظام الاقتصادي المتغير. فبدأت بتنفيذ سياسات زراعية ذات طابع اشتراكي في المرحلة الأولى، ثم تحولت إلى سياسات زراعية ذات طابع ليبرالي في وقت لاحق. إذ حاولت الدولة تعزيز القطاع الزراعي من خلال إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهذا كجزء من جهودها لتطوير الزراعة وزيادة الإنتاج والإنتاجية في المناطق الريفية. وتواجه الجزائر تحديات عديدة في مجال الأمن الغذائي، منها الضغوط السكانية المتزايدة وتغيرات في نمط الاستهلاك الغذائي، وتزيد الحاجة إلى تلبية احتياجات السكان المتزايدة بالغذاء على الزراعة. وسنقوم في هذا الفصل بتقديم تقييم لحالة الزراعة في الجزائر من خلال تحليل مكونات القطاع الزراعي، سواء كانت هذه المكونات طبيعية، أو بشرية، أو تقنية، أو مالية، وتقييم تطور الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى التركيز على أهم الصادرات والواردات الزراعية وسنركز أيضاً على تطور السياسات الزراعية منذ استعادة الاستقلال حتى الوقت الحالي، ثم التطرق إلى مقومات الأمن الغذائي وتحليل أهم المؤشرات له في الجزائر. بهذه الطريقة، سنكون قد تناولنا أهم الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة في الجزائر. ولفهم هذا العمل بشكل أفضل، سنقسم محتوى هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: القطاع الزراعي في الجزائر

المبحث الثاني: تطور السياسات الزراعية في الجزائر

المبحث الثالث: تحليل واقع ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر

## المبحث الأول

### القطاع الزراعي في الجزائر

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي في شمال إفريقيا، مما يجعلها من بين الدول ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة، إذ تمتد البلاد على مساحة شاسعة تبلغ حوالي 2,38 مليون كيلومتر مربع، مما يتيح لها تنوعاً جغرافياً ومناخياً وتضاريس متنوعة. ويعتبر هذا التنوع الجغرافي ميزة أساسية تمكن الجزائر من زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل والنباتات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تتميز الجزائر بتربة خصبة في مناطق مختلفة من البلاد، مما يساهم في إنتاج محاصيل زراعية عالية الجودة. كما تمتلك البلاد مصادر مائية مهمة من الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، مما يعزز إمكانية الري والزراعة في المناطق الجافة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التنوع البيئي في الجزائر، الذي يشمل مجموعة متنوعة من النباتات والحيوانات البرية، في تعزيز الزراعة والثروة الحيوانية. وتمتلك البلاد أيضاً كوادر زراعية ماهرة وفلاحين ذوي خبرة في مختلف المجالات الزراعية.

#### المطلب الأول: مقومات القطاع الزراعي

##### الفرع الأول: المقومات الطبيعية

#### 1- الموقع الجغرافي والمناخ في الجزائر:

**1.1- الموقع الجغرافي<sup>1</sup>:** تحتل الجزائر موقعاً استراتيجياً في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، حيث تمتد بين خطي الطول 90<sup>0</sup> غرباً و120<sup>0</sup> شرقاً، وبين دائرتي عرض 190<sup>0</sup> و370<sup>0</sup> شمالاً. مساحتها الإجمالية تبلغ 2,381,741 كلم<sup>2</sup>. تمتد من الشمال إلى الجنوب على مسافة تبلغ 1,900 كلم، بينما يتراوح امتدادها الشرقي الغربي بين 1,200 كلم على طول الساحل و1,900 كلم على طول خط تندوف غدامس. فالجزائر تحيط بها عدة دول بسبب وسع مساحتها، إذ تحدها تونس من الشرق على مسافة تبلغ 965 كلم، وليبيا على مسافة 982 كيلومتر، ومن الغرب المملكة المغربية على مسافة 1,559 كلم، والصحراء الغربية على مسافة 42 كلم، ومن الجنوب النيجر على مسافة 956 كلم، ومالي على مسافة 1,376 كلم، وموريتانيا على مسافة 463 كلم، ومن الشمال يحدها البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1,200 كلم. وتتميز الجزائر بأهمية استراتيجية نابعة من موقعها الوسطي على الساحة العالمية، بحيث تعد جسراً للاتصال بين أوروبا وإفريقيا ومحوراً للاتقاء بين المغرب العربي والشرق الأوسط. ويتميز سطح الجزائر بتنوعين طبيعيين متميزين، حيث تختلف التضاريس والتركيب الجيولوجي والمناخ وتوزيع السكان بين المناطق، وتتركز الأنشطة الاقتصادية. وتعرف الجزائر بنطاقين هما:

<sup>1</sup> - محمد الهادي العروف، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى؛ عين مليلة الجزائر، 1998، ص12.

-النطاق الشمالي: حيث يمتد على مساحة تقدر بحوالي 400 ألف كم<sup>2</sup>. يتميز هذا النطاق بطبيعته الجبلية حيث تمتد فيه سلسلتين جبليتين متوازيتين، وهما جبال الأطلس التلي وجبال الأطلس الصحراوي. بينهما تمتد منطقة هضبية واسعة. وتشكلت هذه المرتفعات في الزمنين الثاني والثالث وتظل غير مستقرة. ويتميز مناخ هذه المنطقة بسمات المناخ البحري المتوسطي، ويتواجد به غطاء نباتي كثيف ونشاط زراعي واسع. ويعيش في هذا النطاق حوالي 90% من سكان الجزائر، بكثافة متوسطة تبلغ حوالي 40 نسمة /كم<sup>2</sup>. وتتوزع فيه المدن والقرى الرئيسية والمناطق الصناعية والبنية التحتية الحيوية.

- النطاق الجنوبي: حيث يمتد على مساحة تقدر بحوالي 2 مليون كم<sup>2</sup>. تعود أصول هذا النطاق إلى الزمن ما قبل الكمبري، وهو يتميز بتضاريسه الهادئة باستثناء المناطق الشمالية الشرقية التي تظهر بها تضاريس متقلبة. مناخ هذا النطاق جاف، والغطاء النباتي محدود، والسكان يتركزون بشكل رئيسي في الواحات وبعض مناطق استخراج البترول والغاز، وكثافة السكان تبلغ حوالي 1 نسمة /كم<sup>2</sup>. ويحتوي هذا النطاق على أهم الثروات الباطنية للجزائر.

وتقسم الجزائر إلى الأقاليم الطبيعية التالية:

- **الساحل:** يُمثل إقليمًا يمتد على طول شريط ساحلي ضيق، حيث تتكون السواحل من صخور صلبة تارة، حيث ترتفع الجبال مباشرة من على شاطئ البحر، مما يشكل خلجانًا وموانئًا مشهورة مثل وهران، عنابة، الجزائر، سكيكدة، بجاية، وبجانيتها تمتد رؤوس صخرية عميقة داخل البحر مثل رؤوس: ملوية، فالكون، كربون، وكافالو.
- **الأطلس التلي:** هي مجموعة من السلاسل الجبلية الحديثة التشكيل، تمتد باتجاه الجنوب الشرقي والشمال الشرقي. بين هذه الجبال توجد أراضي ساحلية ضيقة تحيط بها مناطق سهولية مشهورة مثل سهول وهران والنتيجة وعنابة. وتوجد أيضًا سهول داخلية مرتفعة نسبيًا في أحواض الأنهار والأودية وسفوح الجبال، من أبرزها سهول تلمسان وسيدي بلعباس وقسنطينة، وتمتد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان على الحدود المغربية إلى جبال سوق أهراس عند الحدود التونسية في الشرق، ويتجلى الأطلس التلي بارتفاعات أكبر في الشرق مقارنة بالغرب، حيث يصل أعلى قمة فيها إلى 2308 مترًا في جبال جرجرة، وهي القمة المعروفة باسم لالة خديجة.
- **الهضاب العليا:** تمتد هذه المنطقة على شكل حزام أفقي من الأراضي، حيث تتراوح ارتفاعاتها عادة بين 900 و1000 متر، وتكون أعلى في الشرق حيث يمكن أحيانًا أن تتخذ طابعًا جبليًا. وتتضمن هذه المنطقة العديد من المنخفضات الهامة، منها سطيف، عين البيضاء، وتبسة، وتحتوي على أحواض مغلقة تميل إلى التصريف الداخلي، مما يتيح تواجد السبخات والشطوط، ومن أبرزها الشط الشرقي وشط الحضنة. ويمثل جبل الحضنة واجهة تضاريسية مهمة حيث يفصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية، وتتقاطع فيه سلسلة جبال الأطلس التلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس، مما يخلق عقدة جبلية مميزة. تعتبر هذه المنطقة من أهم مناطق

زراعة الحبوب في الجزائر منذ العصور القديمة، وقد كانت عمودًا فقريًا للاقتصاد والسكان في تاريخ الجزائر، وتظل إحدى المناطق الاقتصادية والسكانية الرئيسية حتى اليوم.

● **الأطلس الصحراوي:** هو سلسلة جبلية تمتد على مسافة تبلغ 700 كلم من فجيح في الغرب حتى إقليم الزاب في الشرق، وتمتد باتجاه الجنوب الغربي. ويتميز هذا الأطلس بموقعه وارتفاعه، حيث يشكل حدودًا طبيعية تفصل بين الشمال والجنوب، ويعتبر حاجزًا طبيعيًا يمنع انتشار رمال الصحراء. وتتضمن هذه السلسلة الجبلية العديد من المرتفعات التي تمتد شبه متوازية، وتحتوي على فتحات وخنادق وممرات طبيعية، تُستخدم كمسارات للأودية التي تنحدر نحو الصحراء كما تُعتبر ممرات طبيعية مهمة لشبكات النقل بين الصحراء وشمال الجزائر. وتتميز السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي بانحدارها الشديد، نتيجة للصدوع التي تفصلها عن القاعدة الصحراوية القديمة، بينما تكون السفوح الشمالية أقل انحدارًا. ومن أبرز التضاريس في هذه السلسلة الجبلية نجد كل من: جبال القصور التي تتضمن قمة سيدي عيسى بارتفاع يبلغ 2238 مترًا، وجبل عمور، وجبل أولاد نايل، والحضنة، وجبال الأوراس حيث يقع قمة شلية بارتفاع 2308 مترًا، بالإضافة إلى جبال النمامشة.

● **الصحراء:** هي إقليم واسع ومتنوع، وتتميز بتضاريسها وتكويناتها الصخرية القديمة. تتضمن هذه الصحراء العديد من التضاريس المهمة، منها:

- نطاق المنخفضات: يمتد في الشمال الشرقي للصحراء، حيث توجد منخفضات تتميز بانخفاضها عن سطح البحر، على سبيل المثال منخفض ملغيغ الذي يصل عمقه إلى 32 مترًا تحت مستوى سطح البحر، وفي هذا النطاق تتوزع الواحات الهامة مثل وادي ريغ ووادي سوف والريان.

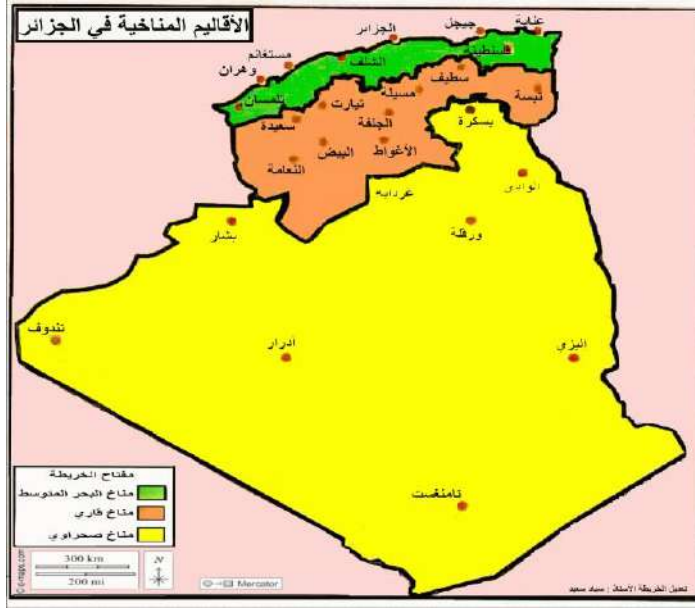
- نطاق الهضاب الصخرية: يشمل مناطق وسط الصحراء، وتتميز بتضاريسها الصلبة والمنبسطة. تضم هذه المنطقة هضبة تادمايت التي ترتفع حوالي 836 مترًا فوق سطح البحر، بالإضافة إلى هضبة حمادة تينهرت القريبة من الحدود الليبية، وهضبة حمادة الذراع غرب تندوف، وتُغطي هذه المناطق صخور جيرية رملية بشكل صفائح طبقية تعرف بالحمادة.

**2.1- المناخ<sup>1</sup>:** إن الظروف الناتجة عن تداخل الموقع، مثل درجات العرض، وتوزيع اليابسة والمياه، والتضاريس واتجاهها، والارتفاعات، تلعب دورًا مهمًا في تحديد الأنماط المناخية في الجزائر. إذ يمكن تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق مناخية رئيسية، وكل منها له تأثيراته وخصائصه الفريدة، وهذه المناطق تمتد عرضيًا من الغرب إلى الشرق، ورأسياً من الشمال إلى الجنوب، وهي مرتبة كالتالي:

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 18.

- **مناخ البحر الأبيض المتوسط:** يتواجد في مناطق الساحل الشمالي للجزائر، المحاذية لسواحل بحر الشمال وجبال الأطلس التلي، هو نوع مناخ معتدل، ويمتاز هذا المناخ بوجود فصلين متباينين:
  - الشتاء: يعتبر فصل الشتاء في هذا المناخ معتدلاً ودافئاً وطويلاً. يتميز بدرجات حرارة معتدلة وأمطار منتظمة.
  - الصيف: يعتبر فصل الصيف جافاً وحاراً وقصيراً. يتميز بارتفاع درجات الحرارة وانقطاع الأمطار بشكل كبير. عموماً، تكون تغيرات درجات الحرارة ضئيلة في هذا المناخ، مما يعني مدى حراري معتدل، يمكن تمييز اثنين من الأنماط المناخية داخل هذا النطاق:
    - المناخ المتوسط الرطب: يشمل مناطق مثل القبائل الصغرى، وهو المناخ الأكثر رطوبة، ويتسم بمعدل هطول أمطار يزيد عن 1000 ملم/السنة في بعض المناطق مثل جرجرة والبابور، وحوالي 2000 ملم/السنة في القل والزيتونة. تتميز هذه المناطق بغطاء نباتي كثيف من الغابات.
    - المناخ المتوسط الشبه رطب: يشمل باقي مناطق التل بمعدل هطول مطري يتراوح حوالي 700 ملم/السنة
- **مناخ الاستبس:** الهضاب العليا في الجزائر تشكل منطقة مناخية انتقالية بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي، وتتميز بتحول تدريجي من المناخ المتوسطي في الشمال إلى المناخ الجاف في الجنوب، وتمتاز هذه المنطقة بأمطار غير منتظمة وفروق حرارية شهرية كبيرة، فكمية الأمطار تتراوح عادة بين 300 و 500 ملم/السنة وتكون غير منتظمة، المناطق الشرقية العليا للهضاب تميل إلى أن تكون شبه جافة، ويتميز مناخها بطابع قارين أما المناطق الوسطى والغربية للهضاب العليا، فتعتبر جافة بشكل عام، حيث تشهد كميات أمطار أقل وأقل انتظاماً، وتتراوح عادة بين 300 و 400 ملم/ السنة. هذا التوزيع المناخي يؤثر بشكل كبير على النباتات والزراعة وأساليب الحياة في هذه المناطق، حيث يجب التكيف مع تقلبات الأمطار والظروف البيئية القاسية التي تميز هذه المناطق.
- **مناخ الصحراء:** الأطلس الصحراوي يمتد عبر معظم مناطق الجزائر ويشكل الحد الجغرافي والمناخي بين الشمال والجنوب، فهذا المناخ يتسم بأمطار قليلة وغير منتظمة، حيث تقل عادة عن 200 ملليمتر سنوياً. ويكون الجو جافاً والحرارة مرتفعة، مع فروق حرارية كبيرة يومياً وفصلياً. فمنطقة الهقار تمثل استثناءً في هذا السياق، حيث تتأثر بالمناخ المداري، وتشهد هذه المنطقة هطول الأمطار خلال فصل الصيف، وتتميز بدرجات حرارة أكثر اعتدالاً. يندرج هذا النوع من المناخ تدريجياً ابتداءً من السفوح الشمالية للأطلس الصحراوي، حيث تكون الغابات غزيرة وتغطي قمم الجبال بالثلوج بسبب تأثيرات البحرية الباردة، ويصل معدل الأمطار إلى حوالي 800-900 ملليمتر في السنة. أما السفوح الجنوبية التي تواجه الصحراء، فتتأثر بالمناخ الصحراوي القاحل وتتسم بتواجد غابات الصنوبر والسدر بجانب واحات النخيل.

## الشكل رقم 03-01: الأقاليم المناخية في الجزائر



المصدر: <https://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=2316072>

**2- المقومات الأرضية:** إن الأرض الزراعية تشكل الأساس الرئيسي للإنتاج الزراعي، وتبقى هذه الأرض معرضة للتغيرات الكمية والنوعية، وتعتبر الأراضي الزراعية ثروة استراتيجية خاصة في المناطق البعيدة الواسعة وفي البلدان النامية التي لم تصل بعد إلى مستويات متقدمة من التطور التقني والصناعي. لذا، يتعين علينا حماية وتنمية هذه الأراضي بالاستفادة من جميع الوسائل المتاحة. فالأرض، من الناحية التقنية والاقتصادية، تعتبر مصدراً للإنتاج الزراعي، وهي قابلة للزيادة أو النقصان من حيث المساحة، ويمكن تحسينها أو تدهورها من حيث الخصوبة. فهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل متعاكس في مساحة الأرض الزراعية.

فالمجموعة الأولى من العوامل تساهم بشكل إيجابي وتؤدي إلى زيادة المساحة الزراعية، مثل التوسع الأفقي في الأراضي الخصبية غير المستغلة بعد، وتحسين الري واستصلاح الأراضي الصحراوية، وتخفيف المستنقعات، وغيرها.

أما المجموعة الثانية من العوامل، فتؤدي بشكل سلبي وقد تؤدي إلى تدهور أو تآكل الأرض الزراعية، مما ينجم عنه انحسار مساحتها، وتتضمن هذه العوامل التوسع العمراني غير المنظم، واستغلال الأراضي بطرق تجارية غير مستدامة، والتصحر والتعرية، وعمليات التجريف، وتأثيرات الملوحة، وغيرها، فتعتمد مساحة الأراضي الزراعية المتاحة على تأثير هذين المجموعتين من العوامل، وهي تمثل مصدراً حيويًا لإنتاج الغذاء والموارد الزراعية<sup>1</sup>.

وسنحاول من الجدول التالي تحليل مؤهلات الأرض في الجزائر، وتقسيم مساحتها في السنوات الأخيرة.

<sup>1</sup> - صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية (الواقع والممكن)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1998، ص: 93.

الجدول رقم 03-01: تطور مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر (ألف هكتار).

السنوات	2000	2005	2010	2015	2020
مساحة المحاصيل المستديمة المطرية	529,00	483,05	482,30	533,0	540,9
مساحة المحاصيل المستديمة المروية	529,00	395,51	451,24	492,0	493,1
مساحة المحاصيل الموسمية المطرية	3870,00	3512,82	3691,80	3664,96	3669,1
مساحة المحاصيل الموسمية المروية	306,00	408,37	533,98	703,63	919,9
المساحة المتروكة	3521,00	3589,89	3275,71	3093,33	3030,49
مساحة الغابات	4223,00	4289,00	4254,80	4220,31	1949,0
مساحة المراعي	34420,00	32821,55	32938,30	32910,65	32841,83
اجمالي المساحة الزراعية المستغلة	8200,00	8390,00	8450,00	8488,03	7240,49
المساحة الزراعية غير المستغلة	32700,00	33990,00	33994,35	34946,74	34118,36
جملة المساحة الصالحة للزراعة	40900,00	42380,00	42444,35	43395,21	41358,85
نصيب الفرد من المساحة المزروعة	0,270	0,25	0,240	0,210	0,164

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

من الجدول أعلاه يتبين لنا الجزائر تربع على مساحة معتبرة من الأراضي الزراعية منها ما هي خصبة و جيدة للزراعة، ومنها ما أخذت الطابع الرملي الصحراوي، فنجد أنّ المساحة الصالحة للزراعة قدرت بـ 40900 ألف هكتار سنة 2000 و بقيت في تزايد مستمر حتى 2015 قدرت بـ 43395 ألف هكتار، بمعدل نمو 5.75% خلال هذه الفترة و يعتبر مؤشر ضعيف إذا ما قارناه بالدعم المتمثل في مختلف البرامج التنموية الموجهة للفلاحين لاستصلاح الأراضي، هذا ما يعكس عدم نجاعة برامج استصلاح الأراضي المتبعة، من خلال الاستثمارات و الحوافز التي وجهت لذلك سواء في مناطق الهضاب العليا أو الجنوبية. ونلاحظ أن هذه المساحة تناقصت بعد ذلك حتى وصلت 41358.85 ألف هكتار أي المساحة الصالحة للزراعة تراجعت بـ 2036,36 ألف هكتار سنة 2020. وإذا ما رجعنا إلى الأراضي المستغلة فعلا من هذه المساحة نجدتها تراوحت بين 8200 ألف هكتار سنة 2000 و 8488,03 ألف هكتار سنة 2015 بمعدل

نمو 3,39% خلال هذه الفترة، وتناقصت كذلك المساحة المستغلة ب 1247,54 ألف هكتار وهذا ما يتناسب طردياً مع تراجع المساحة الصالحة للزراعة التي تراجعت بدورها. وحسب الجدول نلاحظ أن المساحة المستغلة قسمت على مختلف النشاطات الزراعية بحيث نجد أن مساحة المحاصيل المستديمة المطرية تزايدت من 483,05 ألف هكتار سنة 2005 حتى لحقت أعلى عتبة لها سنة 2020 ب 540,9 ألف هكتار بفارق 57,85 ألف هكتار، نفس الملاحظة مع المحاصيل المستديمة المروية، بحيث قدرت ب 395,51 ألف هكتار سنة 2005 حتى أصبحت تقدر ب 493,1 ألف هكتار آخر سنة 2020، و ذلك بفارق 97,59 ألف هكتار لنفس الفترة، وهذا يعتبر إيجابياً، لأن بالمقابل لاحظنا تراجع المساحة المتروكة من 3589,89 ألف هكتار سنة 2005، إلى 3030,49 ألف هكتار سنة 2020، بفارق 559,4 ألف هكتار، هذا الفارق كان له كذلك تأثير على مساحة لمحاصيل الموسمية بشكل كبير خاصة المروية منها بحيث قفرت من 306 ألف هكتار سنة 2000 إلى 919,9 ألف هكتار سنة 2020، بفارق 613,9 ألف هكتار، بنسبة 200% كنمو خلال الفترة كلها، وذلك راجع إلى الأولوية التي خصت بها مقارنة بالمحاصيل الأخرى، في المخططات الفلاحية التي مرت خلال الفترة، لكن رغم تطور المساحة المروية إلا أن ذلك يبقى ضئيل إذا ما قارناه مع المساحة الكلية للزراعة. والملاحظ كذلك أن المساحات المخصصة للمراعي والنشاط الحيواني التي تشغل حيز كبير من مساحة الأراضي الزراعية المقدرة ب 32841,83 ألف هكتار لإحصائيات 2020، ورغم هذه المساحة إلا أن إنتاجية اللحوم الحراء تبقى ضعيفة ولا تلبى حاجيات البلد، وربما راجع ذلك إلى الجفاف في السنوات الأخيرة وقلة الكالأ من الغطاء النباتي. فمي يخص الغابات الملاحظ أنها لم تتغير بشكل كبير من سنة 2000 حتى 2015 حيث قدرت ب 4220 ألف هكتار وهي تعتبر شاسعة بالرغم من تدهور غطائها النباتي بسبب الاستغلال الغير مشروع لأشجارها والجفاف وعملية الحرق العشوائي للأشجار لاستخراج مادة الفحم ما أدى إلى الحرائق في السنوات الأخيرة، و الت أدت إلى تراجع مساحتها بحيث وصلت إلى 1949 ألف هكتار، إذ ضاع أكثر من نصف المساحة الغابية. وإذا ما تطرقنا إلى نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الجزائر فقد نلاحظ أنه في انخفاض مستمر بحيث قدر ب 0,270 ألف هكتار سنة 2000 و بقي في تراجع حتى قارب 0,164 ألف هكتار سنة 2020 وهذا راجع على زيادة و تطور عدد السكان الغير متناسب مع استصلاح الأراضي الزراعية، و هذا ما يؤثر بشكل كبير على ما يحتاجه الفرد من غذاء.

**3- المقومات المائية:** تمتلك الجزائر موارد مائية مهمة تلعب دوراً حيوياً في تلبية احتياجاتها المتنوعة. ويعتبر الماء مصدر حيوي للشرب، والري الزراعي، والصناعة، وهو أساسي لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، وتنوع مصادر المياه في البلاد وتشمل الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، وتمتاز بتوزيع جغرافي متنوع يعكس التنوع المناخي والجغرافي للبلاد. ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات كبيرة فيما يتعلق بندرة المياه وزيادة الاستهلاك، وهذا يتطلب تنفيذ إدارة فعالة واستراتيجيات مستدامة للموارد المائية، بالإضافة إلى مكافحة التلوث والتأثيرات البيئية والمشكلات المتعلقة بتغير المناخ. في هذا السياق قسمنا مصادر المياه إلى قسمين وهما:

### 1.3- موارد مائية تقليدية:

**1.1.3- مياه الأمطار:** تمتلك الجزائر مصادر مائية سطحية وجوفية وتعتمد هذه الأخيرة لتزودها بشكل رئيسي على مياه الأمطار كمصدر لها. وتعتمد هذه الموارد على الجغرافيا الواسعة للبلاد وتنوع تضاريسها. وعلى الرغم من ذلك، فإن 85% من هذه المساحة تقع في المناطق الصحراوية بحيث تكاد تكون هطولات الأمطار شبه منعدمة، أما المناطق الشمالية، فتتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تسقط هناك حوالي 192 مليار م<sup>3</sup> من الأمطار سنوياً، ومع ذلك، تذهب معظم هذه المياه إلى البحر وتتبخر بفعل الحرارة. وهذا يعني أن توزيع معدلات التساقط يتناقص من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب. فإن في القسم الشمالي من البلاد، تتساقط الأمطار على مدى ما يقرب من 100 يوم في السنة، ويتساقط الثلج على قمم جبال الأطلس، وتقدر كمية الأمطار السنوية بحوالي 65 مليار م<sup>3</sup>، لكن معظمها يتبخر ذلك، فالأمطار تتساقط بشكل رئيسي خلال فصلي الخريف والشتاء، وتكون غالباً متهاطلة بشدة في وقت قصير، مما يؤدي إلى حدوث سيول قوية تسبب أضراراً للمحاصيل وتؤدي إلى تفاقم مشكلة تآكل التربة وتجويف السدود، فتوجيهية استخدام هذه المياه يصب في الغالب نحو البحر بسبب الطبيعة الوعرة للتضاريس في المناطق الشمالية، وهذا يشدد على أهمية التركيز على تشجيع السفوح والمنحدرات، وخاصة فيما يتعلق بروافد السدود. على سبيل المثال، تشهد وادي شلف تقلبات مفاجئة في الفيضانات تصل إلى 2000 متر مكعب في الثانية<sup>1</sup>. في الجدول التالي نوضح تطور تساقط الأمطار.

الجدول رقم 03-02: معدل تساقط الأمطار في الجزائر (المليمتراً)

السنوات	07/01	2008	2009	2010	2001	2012	2013
معدل التساقط	429,1	430,4	484,2	512,4	557,6	566,5	574,6
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التساقط	472,5	450,1	405,9	458,8	486,2	508,8	490,5

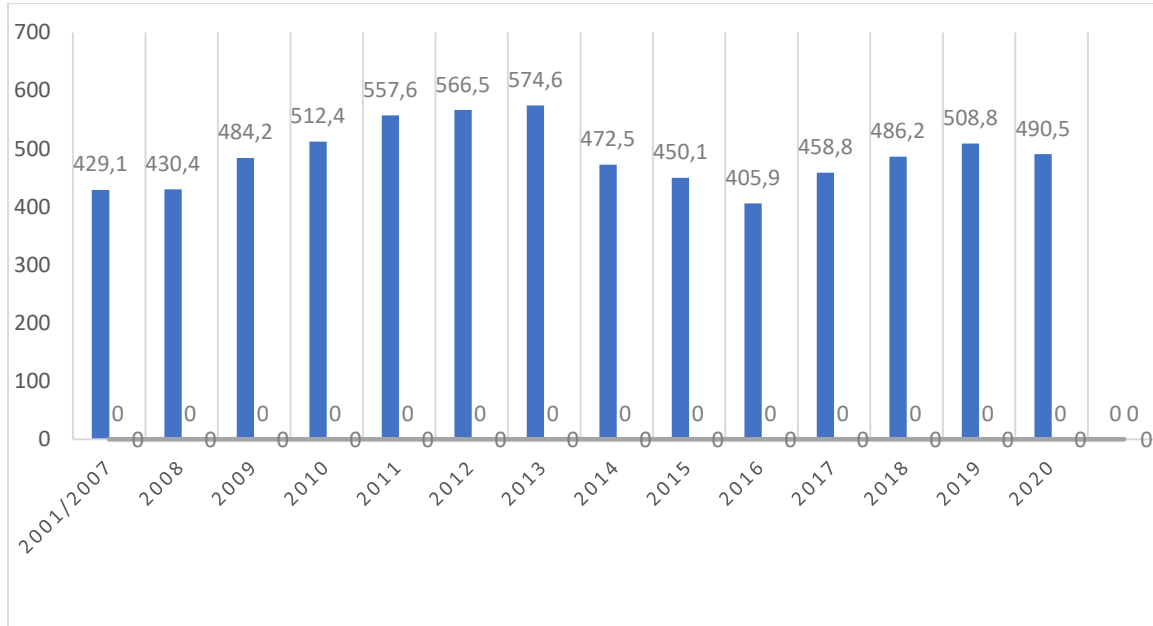
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

من الملاحظ من الجدول أن معدلات التساقط للأمطار في الجزائر تراوحت ما بين 429,1 ملم من سنة 2001 و 574,6 ملم الذي كان أعلى معدل لها سنة 2013. إذن نستطيع القول أن معدل التساقط السنوي لهذه الفترة قدر بـ 487,68 ملم سنوياً وهو يعتبر قليل مقارنة مع المساحة الشاسعة و الاحتياجات الزراعية للمياه، لذا وجب

<sup>1</sup> - خيرة مغري، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانات والتحديات)، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 06، سبتمبر 2016، ص: 105.

التفكير جليا بإيجاد بدائل أخرى قصد تعويض هذا النقص كتجديد المياه المستعملة و تحلية مياه البحر و الاستغلال الحسن للمياه الجوفية. والشكل التالي يوضح معدل التساقط للأمطار.

الشكل رقم 03-02: المعدل السنوي لتساقط الأمطار بالجزائر(مليمتر)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم: 03-02.

**2.1.3- المياه الجوفية:** يُقدر إجمالي المياه الجوفية التي يمكن استغلالها في الجزائر بحوالي 7 مليار م<sup>3</sup> سنوياً، ومن هذا الرقم، تتواجد حوالي 2 مليار متر مكعب سنوياً في شمال البلاد وتُستخدم حالياً بنسبة تفوق 90٪. أما في الجنوب، فإن هناك موارد جوفية تصل إلى حوالي 5 مليار متر مكعب، ولكن يتم استغلالها بشكل محدود جداً حيث لا يتم تسخير سوى نسبة صغيرة منها، تقدر بحوالي 1.7 مليار متر مكعب حتى الآن. وتشير التقديرات العلمية إلى وجود حوالي 147 طبقة مائية مختلفة، ونحو 23,000 بئر عميق، و9,000 ينبوع، و60,000 بئر صغير، تجلب كلها المياه الجوفية المتجمعة في مختلف الطبقات. وعلى عكس المياه الجوفية الموجودة في الجنوب والتي تُعتبر غير متجددة، فإن احتياطات المياه الجوفية في شمال البلاد تُعتبر قابلة للتجديد<sup>1</sup>.

**3.1.3- المياه السطحية:** تحتوي الموارد المائية السطحية في الجزائر على مجموعة من الأنهار والأودية التي يزداد منسوبها نتيجة تساقط الأمطار والتلوج، وتغذيها ينابيع متجددة. ويُقدر إجمالي هذه الموارد بحوالي 12,7 مليار م<sup>3</sup> سنوياً، حيث توزع جغرافياً بين شمال البلاد بحوالي 11,9 مليار م<sup>3</sup> سنوياً، وجنوب البلاد بحوالي 0.8 مليار متر مكعب. وتتضمن المياه

<sup>1</sup> - محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير، الندوة الدولية الرابعة حول: الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط من تنظيم مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الجزائر، فندق الأوراسي 22-24 مارس 2008، ص: 75.

السطحية في الجزائر 17 حوضًا مائيًا مختلفًا تدرج ضمن ثلاث مجموعات رئيسية. الأولى تتعلق بالأحواض المتصلة بالبحر الأبيض المتوسط وتحتوي على حوالي 10,92 مليار م<sup>3</sup>، في حين الثانية تدرج ضمن أحواض الهضاب العليا وتحتوي على حوالي 997 مليون م<sup>3</sup>، وأما الثالثة فتعتبر أحواض صحراوية وتحتوي على حوالي 800 مليون م<sup>3</sup>. ومن الجدير بالذكر أن نسبة استغلال المياه السطحية في الجزائر، التي تتمثل في ملء السدود واحتجاز المياه، تبقى ضعيفة جداً مقارنة بالموارد المتاحة منها والتي تبلغ 12.7 مليار م<sup>3</sup> سنوياً، وهذا ينطبق بشكل خاص على المناطق الوسطى والشرقية من البلاد<sup>1</sup>. وشهدت البنية التحتية للموارد المائية في الجزائر تطوراً كبيراً خلال الخمسين سنة الماضية، حيث زاد عدد السدود التي تعمل من 14 سدًا في عام 1960 إلى 75 سدًا في عام 2015، والبرنامج الدراسي الحالي يشمل حوالي خمسين سدًا قيد التخطيط، ومن الممكن تنفيذها بحلول عام 2030. والجدول الموالي يوضح ذلك<sup>2</sup>.

الجدول رقم 03-03: تعبئة الموارد السطحية المتمثلة في السدود (مليار م<sup>3</sup>)

السنوات	2000	2011	2015	2020
عدد السدود	47	68	75	85
حجم السدود الكبيرة	1,6	4,3	5	5,5
حجم السدود الصغيرة	0,2	0,4	0,5	0,6
مجموع حجم السدود	1,8	4,7	5,5	6,1

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المرجع السابق<sup>3</sup>

### 3.2- موارد مائية غير تقليدية:

1.2.3- تحلية مياه البحر: تطورت عملية إنشاء محطات تحلية مياه البحر في الجزائر بمراحل متقدمة لمواجهة التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية والتصاعد الحاصل في فترات الجفاف ونقص تساقط الأمطار، والتي تشهدها البلاد. وتعكس هذه العملية حاجة الجزائر المتزايدة إلى ضمان إمداد مستدام بالمياه، ويمكن تلخيص تاريخها كما يلي:

- في عام 1964، تم إنشاء أول محطة لتحلية مياه البحر في مدينة أرزيو بولاية وهران بطاقة إنتاجية تبلغ 573 م<sup>3</sup> في اليوم باستخدام تقنية التبخير متعدد التأثيرات.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 75.

<sup>2</sup> - Coopération régionale pour une gestion durable des ressources en eau au Maghreb, étude d'évaluation du secteur de l'eau en Algérie, 2016, p: 22.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 22.

- في عام 1994، تم إنشاء وحدة لتحلية مياه البحر بتقنيات التناضح العكسي في ولاية مستغانم بطاقة إنتاج تبلغ 520 م<sup>3</sup> في اليوم لتلبية احتياجات مصنع الورق.
- في عام 1996، تم إنشاء وحدة لتحلية مياه البحر في مدينة عنابة باستخدام تقنية التناضح العكسي بطاقة إنتاج تبلغ 5148 م<sup>3</sup> في اليوم لتلبية احتياجات شركة أسميدال.
- في عام 2002، تم إنشاء 21 محطة لتحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي في إطار المخطط الاستعجالي، بطاقة إنتاج تبلغ 57500 م<sup>3</sup> في اليوم بالتعاون مع الشريك الألماني.
- في عام 2005، تم تدشين أول محطة كبرى لتحلية مياه البحر في محطة كهرامة بمدينة أرزيو وهران بطاقة إنتاج تبلغ 88,6 م<sup>3</sup> في اليوم.
- ومنذ ذلك الحين، تمت إضافة مزيد من المحطات حتى وصلت عددها في الجزائر إلى 15 محطة لتحلية مياه البحر على طول الساحل الوطني، بما في ذلك محطة الرأس الأبيض بوهران التي تم افتتاحها في يونيو 2022 بطاقة إنتاج تبلغ 300,000 م<sup>3</sup> في اليوم. وهذا يساهم في توفير المياه لعدة ولايات بالجزائر مثل وهران، ومعسكر، وغليزان، وعين تموشنت، وتيارت، وفوكة (جزائر غرب)، والجزائر الشرقية، وبجاية، والطارف. وفي الجدول الموالي سنوضح أهم المحطات لتحلية مياه البحر في الجزائر<sup>1</sup>.

الجدول رقم 03-04: المحطات الكبرى لتحلية مياه البحر في الجزائر.

الرقم	الموقع	قيمة الاستثمار (دولار)	الطاقة الإنتاجية (م <sup>3</sup> /يوم)	ع.السكان المستفيد
1	كهروماء (أرزيو)	400820000	90000	540000
2	الحامة (الجزائر)	24669100	200000	سكان العاصمة
3	سكيكدة	105604167	100000	666660
4	عين تموشنت (بني صاف)	204300603	200000	1333320
5	مستغانم	226784705	200000	1333320
6	دواودة (الجزائر غرب)	180514000	120000	666660
7	كاب جنات (الجزائر شرق)	133038839	100000	666660
8	سوق الثلاثاء (تلمسان)	251129436	200000	1333320
9	هنين (تلمسان)	238059765	200000	1333320

<sup>1</sup> - لطيفة جباري، واقع تحلية مياه البحر واشكالية الأمن الغذائي: حالة الجزائر، مجلة دفاتر، المجلد 19، العدد 01، جوان 2023، ص: 684.

1333320	500000	468064905	المقطع (وهران)	10
في نهاية المشروع	50000	-	الطارف	11
999990	200000	291455479	تنس (شلف)	12
العاصمة وضواحيها	100000	180514000	واد السبت (تيازة)	13

المصدر: عبد الكريم حجاج، عبد الوهاب سنيخر، مشاريع تحلية المياه كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 09، جوان 2022، ص: 702.

**2.2.3- معالجة المياه المستعملة:** في المناطق الساحلية في الجزائر، نجد أن هناك استهلاكًا كبيرًا للمياه، وهذا يظهر بوضوح في مناطق مثل الجزائر العاصمة ووهران. لذلك، هناك حاجة ملحة لجمع هذه المياه وتنقيتها. ومع ذلك، لا يتطلب إعادة استخدامها بالكامل إنشاء محطات تطهير جديدة، بل يمكن توجيهها نحو الحوض المائي المتاح لتعويض نقص كميات المياه خلال الفصول الموسمية. أما في المناطق الداخلية، فإن المياه المستخدمة المعالجة أو غير المعالجة تسترجع بفضل السدود أو محطات الاستقبال الموجودة أسفل المستوطنات. ومع ذلك، يؤدي ذلك إلى فقدان جزء كبير من هذه المياه، سواء بسبب التبخر أو استخدام المزارعين لها مباشرة خلال فترة الري في موسم الزراعة<sup>1</sup>. إن إمكانيات الجزائر فيما يتعلق بهذا المورد تبقى ضعيفة جدًا، بحيث بلغ الحجم الإجمالي لاستهلاك المياه المستعملة حوالي 700 مليون م<sup>3</sup> سنويًا، ومن هذا الإجمال، يتم تصفية ومعالجة نحو 75 مليون م<sup>3</sup> فقط سنويًا، وهذا ما يعادل نسبة ضعيفة تقريبًا تبلغ حوالي 10%. وبخصوص إحصائيات وأرقام معالجة المياه المستعملة في الجزائر، يمكن تلخيصها كما يلي:

- عدد المحطات التي تم استغلالها حاليًا هو 21 محطة.
  - عدد المحطات التي تم العمل على تنفيذها هو 23 محطة.
  - عدد المحطات التي تخضع لعمليات إعادة التأهيل هو 19 محطة.
  - عدد المحطات المخطط لإنشائها بحلول عام 2009 هو عشر محطات.
- وتصل قدرات تصفية المياه بالنسبة للمحطات التي تم استغلالها حاليًا إلى حوالي 160 مليون م<sup>3</sup> سنويًا. ومع ذلك، فإن هذه المحطات تعمل حاليًا بطاقة نصفية تقريبًا، مما يعني استفادة تقريبية من 75 مليون م<sup>3</sup> سنويًا فقط. وبعد الانتهاء

<sup>1</sup> - زويدة محسن، معالجة المياه المستعملة: خيار استراتيجي للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص: 547.

من أعمال الإنجاز وإعادة تأهيل المحطات الأخرى ودخولها حيز الخدمة، ستصل القدرات التصفية إلى حوالي 500 مليون م<sup>3</sup> سنويًا<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: المقومات البشرية

**1- تطور النمو السكاني في الجزائر:** بلغ عدد سكان الجزائر عند الاستقلال حوالي 9 ملايين نسمة تقريبًا. ومنذ ذلك الحين، شهد متوسط معدل النمو السكاني السنوي ارتفاعًا كبيرًا (حوالي 3%) حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي. ومن ثم، تراجع هذا المعدل إلى أقل من 2% منذ منتصف التسعينات. فقد أدى إنشاء وتحسين المرافق الطبية والاجتماعية إلى تراجع معدل الوفيات بشكل كبير، في حين استمر معدل المواليد في الارتفاع خلال العقدين التاليين للاستقلال. ونجم عن هذه الديموغرافيا السكانية التي تميزت بها البلاد في ثمانينيات القرن الماضي، وهو الأمر الذي أسهم، إلى جانب القيود الاقتصادية، في ظهور اضطرابات اجتماعية. وفي العقود الأخيرة، انخفض معدل المواليد ليصل إلى أقل من 1,2% بحلول عام 2010، وارتفعت نسبة الشباب بشكل كبير. ولعب تحسن مستويات التعليم للمرأة الجزائرية دورًا مهمًا في هذا التطور. وخلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، حافظ النمو السكاني على معدله عند متوسط أقل من 2% سنويًا. وقدر الديوان الوطني للإحصائيات عدد سكان البلاد بنحو 44,7 مليون نسمة في بداية عام 2021، مقارنة بـ 43,9 مليون نسمة في عام 2020، مع معدل نمو يبلغ حوالي 1,82% تقريبًا. واستمرت نسبة النمو للمواليد في عام 2020 عند معدلها السابق، بحيث كان هناك 104 ذكرًا لكل 100 أنثى. وتشير بيانات الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة بلغ حوالي 18,76 مليون نسمة، ما يعادل 45% من إجمالي السكان. ويقدر عدد السكان الأصغر سنًا من 30 سنة بنحو 22,48 مليون نسمة، أي ما يعادل 54% من إجمالي السكان. وتشير التقديرات في عام 2020 إلى أن نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا بلغت 43,5% من إجمالي السكان. وتشير بيانات الديوان الوطني للإحصائيات إلى استقرار معدل الخصوبة في عام 2019 مقارنة بما سُجل في عام 2018، حيث كان هناك ثلاثة أطفال لكل امرأة، وأن الزيادة الطبيعية للسكان بلغت 837 ألف نسمة في عام 2019، مما يمثل نموًا بنسبة 1,93% تقريبًا. ومن حيث متوسط معدل العمر، بلغ متوسط العمر العام حوالي 77,9 سنة، مع 77,2 سنة للذكور، و78,6 سنة للإناث، وفقًا لتقديرات عام 2020<sup>2</sup>.

**2- التوزيع الجغرافي للمورد البشري:** توزيع السكان، معدل نموهم، وتركيبهم العمري هي عوامل ذات تأثير كبير على الإنتاج الزراعي واستهلاك الموارد. وتشهد معظم الدول النامية اختلالات سكانية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني. بحيث في الجزائر، تتركز الكثافة السكانية في الجزء الشمالي من البلاد، وتحديدًا في الشرق، حيث يعيش حوالي 90% من

<sup>1</sup> - محمد بلغالي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

<sup>2</sup> - السكان في الجزائر، <https://fanack.com/ar/algeria/population-of-algeria>، تم الاطلاع عليه 2023/09/11.

سكان البلاد، وتصل كثافة السكان إلى حوالي 64 نسمة في كلم<sup>2</sup> في هذه المناطق، بينما يشكل الجزء الصحراوي الواسع أكثر من 88٪ من مساحة البلاد (حوالي 3 مليون كلم<sup>2</sup>) ويعيش فيه فقط حوالي 10٪ من السكان. وهذا يظهر تأثير العوامل الطبيعية على الأنشطة الزراعية والتوزيع السكاني. وتجدر الإشارة إلى أن التزايد السكاني في الجزائر يرافقه تزايد سكان المدن بوتيرة أسرع من سكان الريف، فقد تسبب النزوح من الريف، خاصةً خلال فترة الإرهاب بسبب الأعمال الإجرامية والتخريبية، في زيادة عدد سكان المدن بمقدار أكبر من سكان الريف. وهذا يشكل تحديًا للاقتصاد بسبب:

- زيادة معدلات البطالة نتيجة نقص الاستثمارات التي تمكن من إنشاء فرص عمل.

- ندرة الغذاء إذا لم يتم توجيه الإنتاج الزراعي لمواجهة زيادة السكان.

- حدوث اضطرابات اجتماعية إذا لم يتاح للشباب فرص عمل وظروف لتحقيق طموحاتهم.

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر النمو السكاني المتزايد والتوزيع الجغرافي على الزراعة وموارد الأرض لتلبية الاحتياجات، وهذا يؤثر أيضًا على الأمن البيئي، حيث يقلل من صلاحية الأرض. لذلك، يجب تكريس اهتمام خاص للقطاع الزراعي وخاصة الزراعة في الريف. ويتطلب الأمر وضع جهود وبرامج وسياسات مخصصة للتحكم في معدلات النمو السكاني وتحسين دخل ورفاهية السكان، التي تعتمد بشكل كبير على تطوير القطاع الزراعي<sup>1</sup>.

**3- تطور القوى العاملة في الزراعة:** إن تطور القوى العاملة في الزراعة في الجزائر قد شهد تغيرات على مر الزمن، في السنوات الأولى للاستقلال، فكانت الزراعة تشكل القطاع الرئيسي في الاقتصاد الوطني وكانت تعتمد بشكل كبير على القوى العاملة الزراعية، إذ كانت هناك زيادة كبيرة في عدد العمال مقارنة مع العدد الإجمالي للقوى العاملة الكلية في الزراعة في تلك الفترة. فمن خلال الجدول الموالي سنحلل تطورها خلال الفترة 2000-2020.

**جدول رقم 03-05:** يوضح تطور القوى العاملة الزراعية في الجزائر (الوحدة: ألف نسمة).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان الكلي	30836	31047	31600	32312	33156	33723	34400	34800	35100	35661
القوى العاملة الكلية	10743	11154	11585	7798	9493	9731	9969	10315	10544	10544
القوى العاملة الزراعية	2591	2660	2729	1617	1381	1610	2220	2244	2358	2420

<sup>1</sup> - فوزية موري، دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية وضمان الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، جامعة عبد الحميد مهري فسنطينة، 2016، ص: 35.

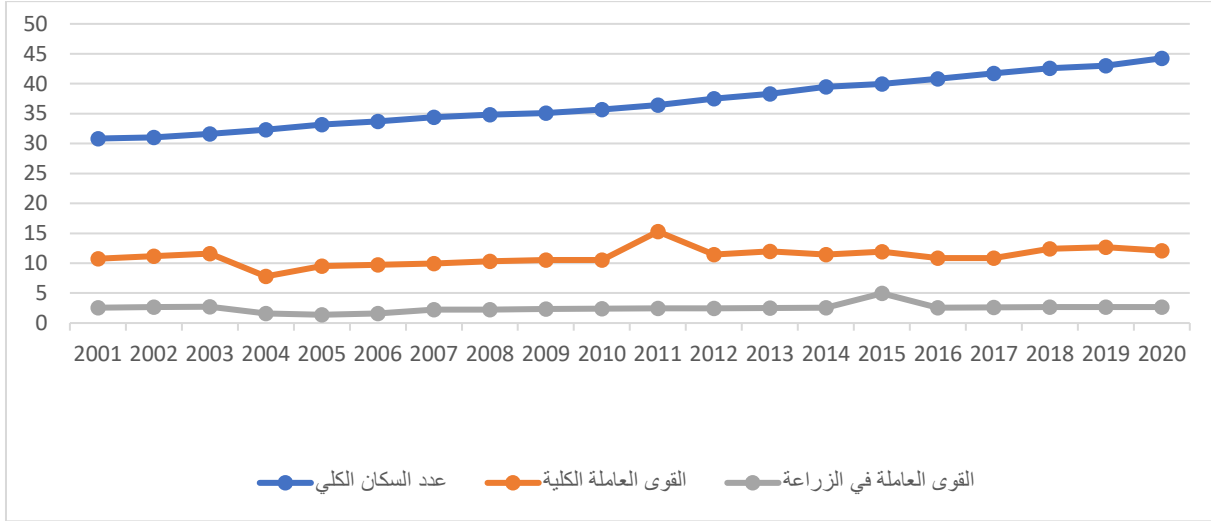
نسبة ق.ع. ز من الكلية	24,12	23,85	23,56	20,73	14,55	16,54	22,26	21,75	22,36	22,95
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السكان الكلي	36414	37495	38297	39500	39963	40836	41721	42600	43000	44250
القوى العاملة الكلية	15285	11423	11964	11453	11931	10845	10858	12400	12700	12103
القوى العاملة الزراعية	2443	2477	2529	2551	4960	2545	2609	2649	2694	2650
نسبة ق.ع. ز من الكلية	15,98	21,68	21,14	22,27	41,57	23,47	24,02	21,36	21,21	21,89

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

فمن خلال الجدول يتبين أن عدد السكان في الجزائر يتزايد من سنة إلى أخرى، بحيث قدر في سنة 2001 ب 30,836 مليون نسمة، حتى وصل إلى 44,25 مليون نسمة في سنة 2020 بحيث شهد فارق 13,414 مليون نسمة في فترة الدراسة بنسبة نمو 43,51%، وهذا ما يفسر إلى تزايد عدد السكان بوتيرة كبيرة، لكن بالمقابل نسبة القوى العاملة الكلية لم تتماشى بنفس النمو فزيادتها بقيت متذبذبة، بحيث سجلت أدنى مستوى لها سنة 2005 ب 9,493 مليون عامل، ثم تزايدت بعد ذلك حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 2011 ب 15,285 مليون عامل أي بنسبة نمو 64,35%، ثم تناقص عدد القوى العاملة الكلية عكس التطور السكاني، بحيث قدر ب 12,103 مليون عامل سنة 2020، فإذا ركزنا على القوى العاملة في الزراعة فقد شهدت تراجع مستمر ابتداءً من سنة 2004 حتى سنة 2015 بحيث وصلت إلى 2,729 مليون عامل في الزراعة سنة 2003 و تناقص العدد في الفترة ما بين 2004 و 2006 ثم عاود في التزايد حتى قارب عدد العمال في الزراعة 4,96 مليون عامل بنسبة 41,57% سنة 2015 و هي تعتبر الأعلى نسبة في فترة الدراسة، وهذا راجع إلى المخططات الوطنية التي أقرتها الحكومة لتنمية القطاع الزراعي واستقطاب أكبر عدد من اليد العاملة و امتصاص اليد العاملة، فالملاحظة العامة، هي أن القطاع الزراعي يمتص حوالي 22% من القوى العاملة الكلي خلال فترة الدراسة، فهذا يدل على أن قطاع الزراعة في الجزائر يبقى يشهد نفور لليد العاملة مقارنة مع القطاعات الأخرى كالخدمات، رغم مجهودات الدولة من خلال زيادة حجم الاستثمارات في القطاع من خلال كل البرامج التنموية

التي أطلقتها منذ سنة 2000، سواء ما تعلق بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، أو برنامج سياسة التجديد الفلاحي و الريفي. والشكل البياني الموالي سيوضح أكثر العلاقة بي تطور عدد السكان والقوى العاملة الكلية والزراعية.

الشكل رقم 03-03: يوضح تطور القوى العاملة الكلية والزراعية مقارنة مع التطور السكاني في الجزائر (مليون نسمة)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم: 03-05.

### الفرع الثالث: المقومات التقنية والمالية

#### 1- المكننة الفلاحية والأسمدة والمبيدات

**1.1- العتاد الفلاحي:** تظهر أهمية العتاد الفلاحي من خلال تأثيره الكبير على مستوى الإنتاج الزراعي، وهذا التأثير يتجلى في إمكانية تقليل الإنتاج أو حتى فقدانه تمامًا، لذلك، يجب أن نولي اهتمامًا خاصًا للالتزام بالجدول الزمنية المحددة لاستخدام العتاد الفلاحي، وخاصة فيما يتعلق بالظروف الجوية التي تؤثر بشكل كبير على تنفيذ الأعمال الزراعية. إذ يتطلب الأمر احترام الجداول الزمنية وعدم التأخير أو الإساءة إلى العتاد الزراعي في العمليات الزراعية، ويعتبر العتاد الزراعي ضروريًا لما يقدمه من فعالية في الإنتاج الزراعي، وهذا يتجلى في:

- سرعة التنفيذ: يمكن للعتاد الفلاحي زيادة سرعة تنفيذ الأعمال الزراعية والامتثال للجدول الزمنية المحددة للبذر والحرق والحصاد وغيرها من العمليات الزراعية.

- كفاءة التربة: يمكن للعتاد الفلاحي أن يساعد في إعداد التربة وتحضيرها بفعالية، بما في ذلك قدرته على الحركة العميقة وتفتيت التربة، مما يعزز من جودة الزراعة.

-تحسين العمليات الزراعية: يمكن أن يسهم العتاد الفلاحي في تحسين العمليات الزراعية الأخرى، مثل الري والتسميد والرش<sup>1</sup>.

إذا عدنا إلى حظيرة العتاد الفلاحي للجزائر من جرارات وحاصدات نجد الإحصائيات تختلف من فترة إلى فترة أخرى فحسب الجدول التالي:

الجدول رقم 03-06: تطور المعدات الفلاحية في الجزائر (وحدة).

السنوات	2000	2005	2010	2015	2020
عدد الجرارات	93300	102363	107456	108551	112610
عدد الحاصدات والدراسات	9250	12418	13146	9785	11254

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

فالملاحظ هو تزايد منتظم خلال كل الفترات، حيث كانت الحظيرة تمتلك 93300 جرار سنة 2000 حتى تعدت ذلك العدد سنة 2020 و وصلت إلى 112610 جرار، لكن يبقى العدد غير كافي إذا ما قارناه مع الاحتياجات الوطنية وكبر المساحة الزراعية، أما بالنسبة للحاصدات، فقد عرفت تدبدا بحيث كان عددها 9250 سنة 2000 حتى أصبح لدى الحظيرة 13146 حاصدة لكن تناقصت بعد ذلك بحيث أصبحت تحوز على 9785 حاصدة سنة 2015، لكن بعد هذه السنة عادت في التزايد من جديد، فبالرغم من دعم الحكومة من خلال برامجها التنموية الفلاحية، من أجل زيادة الإنتاجية، إلا أن ذلك يبقى ضعيف، فربما يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المعدات يصعب اقتناءها، وانعدام الصيانة و المراقبة الدورية للآلات ما يؤدي إلى إتلافها و خاصة الوحدات التي تكون مشتركة بين عدة أفراد من الفلاحين. فيبقى ضروري من الحكومة مراعات ذلك لتطوير القطاع الزراعي.

**2.1- الأسمدة والمبيدات:** تُعتبر الأسمدة الكيماوية إحدى مؤشرات الرأسمال المادي في القطاع الزراعي، حيث تلعب دوراً حاسماً في زيادة خصوبة التربة. تتوفر هذه الأسمدة بأنواع متنوعة، مثل الآزوت والفسفور والبوتاسيوم، وتساهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية. ومن الملاحظ أن استخدام الأسمدة الكيماوية في الأراضي الفلاحية في الجزائر شهد تطوراً ملحوظاً في هذه العناصر الثلاثة<sup>2</sup>. فقد أنتجت الجزائر حوالي 1043,2 ألف طن من الأسمدة الآزوتية، بينما تم استهلاك 70,20 ألف طن منها سنة 2020، وهذا ما يظهر أنه هناك اكتفاء من هذه المادة بشكل كبير، بينما نلاحظ

<sup>1</sup> - بوزيد سايج، مرجع سبق ذكره؛ ص: 244.

<sup>2</sup> - سليمان بلعور، خميسي الواعر، دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي، مجلة الباحث، المجلد الأول، العدد الخامس، 2018، ص: 323.

العكس في سماد الفسفور بحيث في نفس السنة تم إنتاج حوالي 32,4 ألف طن، بالمقابل تم استهلاك حوالي 58,8 ألف طن، ما يوضح أن حوالي 26,4 ألف طن عجزت عن طريق الاستيراد. بينما نجد جملة المبيدات قدرت ب 2959,32 طن سنة 2019، بعدما كانت 8139,6 طن سنة 2018، فقد تراجعت بشكل كبير بحوالي 63,64%، أما فيما يخص اللقاحات فقد أنتج حوالي 1703215 لقاح بقيمة 14052,09 ألف دولار سنة 2017، وبقيت القيمة المالية المخصصة لذلك حتى وصلت 19688,55 ألف دولار سنة 2019، ويعتبر مؤشر إيجابي بالنسبة للقطاع الزراعي<sup>1</sup>.

**2- التكوين البحث العلمي والإرشاد الزراعي:** يعتبر التكوين، البحث والإرشاد من العوامل الأساسية لزيادة الإنتاجية عبر تحقيق الاستفادة الكاملة من وسائل الإنتاج وتقليل العيوب، واستخدام المعرفة والتكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة. إذ يجب أيضًا البحث عن أفضل السبل لتنفيذ برامج التنمية من خلال دراسات ميدانية على مستوى واسع تتناول مشكلات الأمراض والأوبئة التي تؤثر على النباتات والحيوانات، وتحسين جودة التربة واستخدام تقنيات الري الحديثة وأخرى. وتقوم الدولة بتوفير موارد وإمكانيات لدعم هذه الجهود، وتمثلت في مجال التكوين بحيث خصصت:

● 13 مركز مخصص لتكوين التقنيين واليد العاملة المتخصصة.

● 80 تعتمد في تكوينها على دعم القطاع الزراعي بالتقنيين الساميين في الزراعة والصحة الحيوانية.

● 18 من المعاهد والمدارس العليا يتخرج منها إطارات من المهندسين الفلاحيين وبيطرة.

● 80 معاهد للتكوين المهني مختصة لتكوين التقنيين في الزراعة.

ومن جانب البحث العلمي فقد أنشأت الدولة المعهد للبحث الزراعي تهدف من خلاله تنمية الإنتاجية الزراعية وتطوير الإنتاج، وتحسين خصوبة الأراضي، كما أنشأت معاهد مختصة في الوقاية والمصادقة على استعمال المنتجات الوقائية كالمبيدات والأدوية، فقد أحصت أكثر من 31 مخبر، و 86 محطة للبحث والتجارب العلمية على المستوى الوطني.

وبالنسبة للإرشاد الزراعي فقد تمثل في الاستراتيجية التي اعتمدها وزارة الفلاحة والصيد البحري، من خلال مرافقة الفلاحين، ودعم الاستشارة مع هيئات البحث العلمي ومتعملي القطاع الفلاحي، وترصد الموارد الضرورية لتنمية القطاع الفلاحي وسد احتياج جهاز الإرشاد والتنشيط في الريف. وتمثل جل المعاهد على المستوى الوطني في<sup>2</sup>:

**-مؤسسات التأطير التقني:** فتمثل المعهد التقني للمحاصيل الزراعية، المعهد التقني لزراعة الخضراوات والزراعة الصناعية، المعهد التقني لأشجار الفاكهة والكروم، المعهد الوطني تربية الحيوانات، المعهد الوطني للطب البيطري، المعهد الوطني لحماية

<sup>1</sup> - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد 41، الخرطوم؛ 2021.

<sup>2</sup> - مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005 ص: 93-94.

النباتات، المعهد الوطني للتربية والري وتصريف المياه، المعهد الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي، المركز الوطني للمراقبة وتصديق البذور والشتلات.

-المؤسسات الخاصة بالبحث العلمي: تتمثل في المعهد الوطني للبحث الزراعي، المعهد الوطني للبحوث الغائية.

-المؤسسات المتخصصة في التنمية الزراعية: وتمثل فيه المعهد التقني لتطوير الفلاحة الصحراوية، المحافظة السامية لتنمية السهوب، محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية، الوكالة الوطنية للمحافظة على الطبيعة، محميات الصيد، مراكز تربية الطيور، الديوان الوطني لتطوير وتربية الخيول، المكتب الوطني للدراسات للتنمية الريفية، الحضائر الوطنية، الديوان الوطني المهني للحليب.

-المؤسسات المتخصصة في التكوين والإرشاد الفلاحي: تتمثل في المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي، المعهد التكنولوجي للدراسات الغائية، المعهد الوطني للإرشاد وجميع الإدارات والتعاضديات الفلاحية، معهد التكوين والإرشاد الفلاحي، مركز تكوين أعاون تقنيين في الغابات.

**3- التمويل المالي الزراعي:** يمثل الوسيلة التنفيذية التي تأمن التمويل الضروري والأساسي لاستثمارات القطاع الزراعي. ويهدف هذا التمويل دائماً إلى تحديد الخليط الأمثل لمصادر التمويل، سواء كانت من الاقتراض أو من الموارد الخاصة، بهدف زيادة الإنتاجية أو تحقيق أهداف المؤسسات في القطاع الزراعي على المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل. فالتمويل الفلاحي يشمل التوجيه نحو مجموعة متنوعة من القطاعات ضمن الزراعة، ويمكن من خلاله للمزارعين المستثمرين الاستفادة من فرص استثمار أراضيهم واستصلاح الأراضي الصحراوية، ويتيح لهم الوصول إلى موارد مالية لشراء مبيدات وأسمدة متنوعة وأيضاً آلات خاصة لاستصلاح الأراضي وتجهيزها، وتعزيز أنظمة الري لاستغلال الأراضي في عدة دورات إنتاجية خلال السنة. فخلافاً على التمويل الذاتي والذي يعتمد على الإمكانيات المالية الخاصة للفلاح، نجد أن التمويل الزراعي يشمل إماً القروض الفلاحية التي يتم تقديمها سواء عبر المؤسسات المصرفية أو المؤسسات المالية المخصصة لهذا القطاع، وتتراوح فترات هذه القروض بين القصيرة والمتوسطة الأمد، مع القليل منها مخصص للأمد الطويل، والهدف الرئيسي لهذه القروض هو تمويل أنشطة الزراعة الجارية وشراء المعدات والأدوات الزراعية. وتكمن أهمية التمويل الزراعي في تقديم الدعم للعاملين في قطاع الزراعة، وخاصة في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة كمورد رئيسي، إذ يساعد التمويل الزراعي في تسهيل عملية الإنتاج والزراعة ويمكن العاملين في هذا القطاع من توسيع نشاطاتهم عبر توفير الأموال النقدية والموارد المادية مثل البذور والأسمدة والمبيدات الزراعية لمكافحة الآفات، وكذلك توفير المعدات الزراعية والجرارات وغيرها. أو الدعم الحكومي الذي يقوم بدور مهم في تطوير القطاع الزراعي، بحيث تخصص الحكومات ميزانيات خاصة لتعزيز القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الزراعة من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي وضمان الأمن الغذائي. وهذا الدعم الحكومي يشمل التمويل المالي الذي تقدمه الحكومة من خلال وسائل مالية مخصصة وبرامج محددة بهدف تشجيع الفلاحين على الاستثمار وتطوير

أنشطتهم الزراعية، وقيمة هذا الدعم تعتمد على نوع الأنشطة والمشاريع التي تمولها وهي تتوافق مع التركيب المالي لكل مشروع<sup>1</sup>. وسنحاول من خلال الجدول الموالي التطرق إلى الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة من خلال دراسة الإنفاق الزراعي ونسبته من الإنفاق العام من استثمارات ممولة.

الجدول رقم 03-07: توزيع الإنفاق الحكومي الكلي والزراعي في الجزائر.

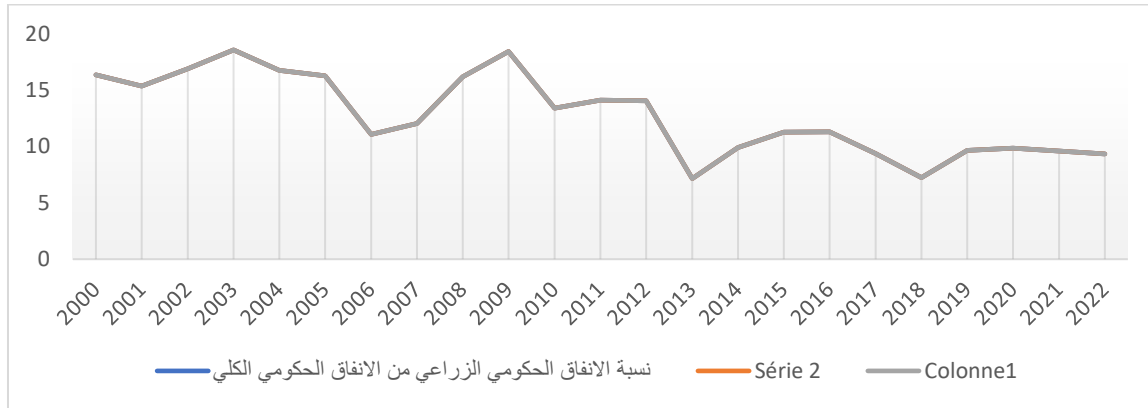
السنوات	الإنفاق الحكومي الكلي (مليار دينار جزائري)	الإنفاق الحكومي الزراعي (مليار دينار جزائري)	نسبة الإنفاق الزراعي من الكلي (%)
2000	265,84	43,53	16,37
2001	369,29	56,76	15,37
2002	446,45	75,45	16,90
2003	507,26	94,21	18,57
2004	508,10	85,11	16,75
2005	553,21	90,05	16,27
2006	1019,73	112,92	11,07
2007	1668,48	201,04	12,05
2008	1906,02	308,56	16,19
2009	2136,39	393,75	18,43
2010	2503,42	335,59	13,40
2011	2778,93	392,44	14,12
2012	2144,35	301,26	14,05
2013	1811,98	129,61	7,15
2014	2050,34	203,52	9,92
2015	2802,09	315,96	11,27
2016	2403,39	271,43	11,29
2017	1620,43	151,65	9,36
2018	2175,01	157,77	7,25
2019	2438,25	235,60	9,66
2020	2130,21	209,53	9,84
2021	2236,28	214,97	9,61
2022	2713,86	253,45	9,34

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية من 2000 إلى 2022.

<sup>1</sup> - فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع المحلي وعوامل تطويره في الجزائر - دراسة حالة ولاية تبسة-، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017، ص: 53-54.

إذا عدنا للجدول أعلاه فالملاحظ أنّ نفقات الحكومة الكلية دائما كانت متذبذبة من خلال فترة الدراسة بحيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2000 ب 265,84 مليار دج موزعة على مختلف القطاعات، كان نصيب القطاع الزراعي منها 16,37% بقيمة 43,53 مليار دج وهي تمثل أدنى قيمة لها إذا ما قارناها مع السنوات الأخرى، فالملاحظة الإيجابية كذلك هو بقاء تزايد الإنفاق الحكومي في تزايد مستمر ومعه الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة حتى سنة 2011، فقد سجل ما قيمته 2778,93 مليار دج، و هو ما قابله في نفس السنة بأعلى قيمة للإنفاق الزراعي بقيمة 392,44 مليار دج، بنسبة 14,05% و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط التي زادت من إيرادات الدولة، لكن بعد ذلك و نظرا لتراجع أسعار المحروقات بدأ يتناقص و يتذبذب، من خلال عمل الحكومة على تخفيض النفقات الكلية لمختلف القطاعات، ومن أجل إعادة التوازن المالي للميزانية العامة للبلد، والملاحظة العامة هو أن مكانة القطاع الزراعي لم تكن مستقرة ومنتظمة رغم أهميته الكبيرة في امتصاص البطالة وتوفير الغذاء للسكان والمساهمة في تخفيض فاتورة الاستيراد للمواد الإستراتيجية كالحبوب، بحيث سجلت أدنى نسبة لها سنة 2013 ب 7,15% و 7,25% سنة 2018، و أعلى نسبة كانت سنة 2009 ب 18,43%، و تعتبر نسبة ضعيفة جدا رغم اهتمام الدول بالقطاع في السنوات الأخيرة إلا أنه بقي يقارب 9,5% من سنة 2019 حتى آخر سنة من فترة الدراسة 2022. لأن إنفاق الدولة يبقى ضروري وممول مالي رئيسي للقطاع الزراعي في الجزائر، والشكل التالي سيوضح لنا تذبذب هذه النسب.

الشكل رقم 03-04: تطور نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي الكلي (%).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم: 03-07.

المطلب الثاني: الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر

الفرع الأول: الإنتاج النباتي

إن الإنتاج الزراعي في الجزائر يمثل جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الوطني ويساهم بشكل كبير في تلبية احتياجات السكان وتوفير فرص عمل، فشهدت الجزائر تنوعًا في المحاصيل والمنتجات الزراعية المزروعة والمنتجة، حيث تمثل الحبوب مثل القمح

والشعير، والخضروات جزءًا كبيرًا من الإنتاج الزراعي، ويمكن أن تستند هذه المعلومات إلى البيئة الطبيعية الوفيرة في الجزائر والاهتمام المستمر بتطوير الزراعة وتحسين الإنتاج لتلبية احتياجات السكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

**1- إنتاج الحبوب:** إن إنتاج الحبوب في الجزائر يمثل جزءًا حيويًا من القطاع الزراعي في البلاد، وتتميز الزراعة الجزائرية بتنوعها واهتمامها بزراعة الحبوب الرئيسية مثل القمح بنوعيه الصلب، واللين، والشعير، والذرة. فالقمح يعد محصولًا رئيسيًا ويستخدم بشكل واسع في إنتاج الخبز الذي يعتبر الغذاء الأكثر استهلاكًا في الجزائر، بينما يلعب الشعير دورًا هامًا في تغذية الماشية وإنتاج المنتجات المشتقة منه. بالإضافة إلى ذلك، تزرع الذرة لأغراض غذائية وتغذية الماشية. وتتطلع الجزائر إلى تحسين مستوى الإنتاج الزراعي من خلال تنمية التقنيات الزراعية وتوفير الدعم للمزارعين. باختصار، إن إنتاج الحبوب يمثل أساسًا مهمًا لتلبية احتياجات الغذاء والاكتفاء الذاتي في الجزائر، والحكومة تعمل جاهدة على دعم هذا القطاع الحيوي لضمان استدامته وتحسين جودة المحاصيل المزروعة، وسنحاول من خلال الجدول الموالي تحلي إنتاج الحبوب خلال فترة 2001-2020.

الجدول رقم 03-08: تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	2659,18	1952,92	4265,96	4032,83	3527,43	4011,74	3601,90	1702,05	5253,15	4001,65
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج	3727,99	5137,15	4912,23	3435,23	3829,37	3445,16	3478,07	6065,94	5633,45	4392,30

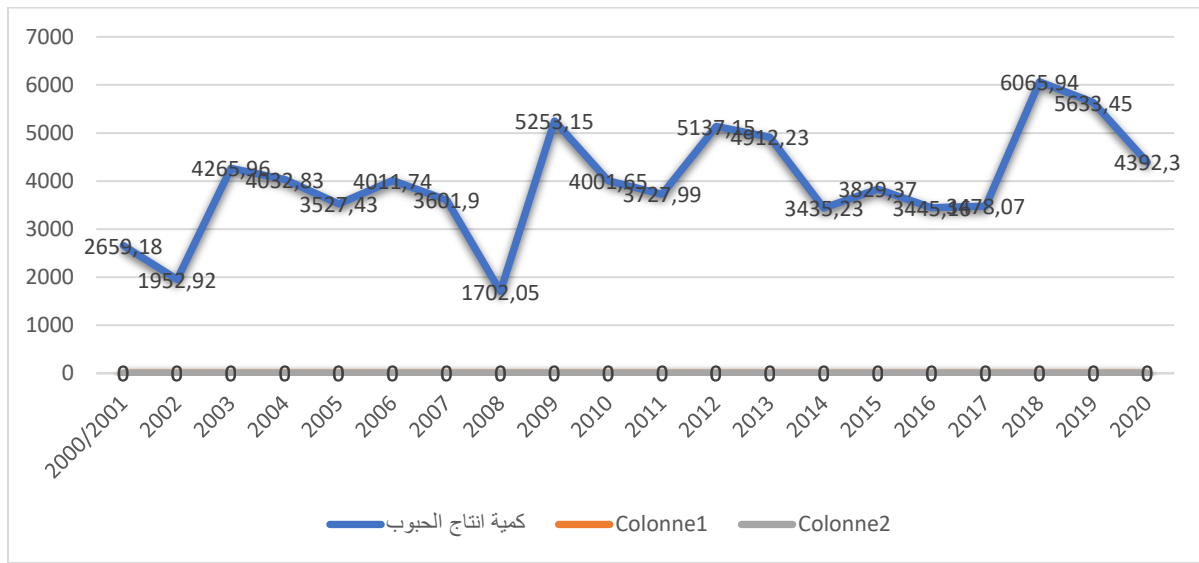
**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

نلاحظ من البيانات المقدمة تذبذبًا كبيرًا في إنتاج الحبوب خلال الفترة من 2001 إلى 2020، وسنقوم بتحليل هذه النتائج على النحو التالي:

في الفترة من 2001 إلى 2007، شهد إنتاج الحبوب تقلبًا كبيرًا، حيث ارتفع من 2659,18 ألف طن في عام 2001 إلى أعلى مستوى في 2003 بحوالي 4265,96 ألف طن، ثم تراجع إلى 1702,05 ألف طن في عام 2008 بسبب قلة الأمطار وحالة الجفاف. وبتداء من عام 2009، بدأ إنتاج الحبوب في الزيادة مرة أخرى، ووصل إلى أعلى مستوى له في 2012 بقيمة 5137,15 ألف طن، هذه الزيادة يمكن أن تكون نتيجة لتحسن الظروف الجوية وزيادة معدل تساقط الأمطار، وزيادة الدعم للمزارعين. وبعد ذلك، شهد إنتاج الحبوب تقلبات إضافية في السنوات التالية، ولكنه استقر على نحو عام بين 3435,23 ألف طن في 2014 و6065,94 ألف طن في 2018، يمكن أن تعكس هذه

التغيرات تقلبات في الظروف البيئية وسياسات الدعم الحكومي. وفي الفترة من 2019 إلى 2020، شهد إنتاج الحبوب تراجعاً طفيفاً من 5633,45 ألف طن في 2019 إلى 4392,30 ألف طن في 2020. يمكن أن يكون هذا التراجع ناتجاً عن عوامل مثل التقلبات الجوية كالجفاف. باختصار، فإن تحليل النتائج يشير إلى تذبذب كبير في إنتاج الحبوب على مر السنوات، ويمكن أن تتأثر هذه الإنتاجية بعوامل متعددة بما في ذلك الظروف المناخية كالجفاف وتذبذب الإنفاق الحكومي خلال السنوات، رغم كل الدعم المخصص في مختلف المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية. فإذا وحللنا الجدول عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم 03-05: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2001-2020(ألف طن)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم: 03-08.

الملاحظ من الشكل هو وجود عدم الاستقرار في إنتاج الحبوب بين صاعد ونازل خلال مختلف سنوات الدراسة، ما يجعل التفكير في ذلك جلياً للتحسين من المردودية الإنتاجية، والاعتماد على الزراعة المسقية عن طريق الري الحديث، لتعويض ندرة تساقط الأمطار، وخاصة إذا ما تم استغلال الأراضي الصحراوية، لما تزخر به من مياه جوفية، ومساحات زراعية كبيرة.

**2- إنتاج البقوليات الجافة:** يُعتبر إنتاج البقوليات مثل الفول والعدس والحمص والفاصولياء جزءاً مهماً من الزراعة في البلاد، إذ تُزرع البقوليات بشكل واسع وتلعب دوراً مهماً في تغذية السكان وتوفير مصادر غذائية غنية بالبروتين. وعلى مر السنوات، تأثر إنتاج البقوليات في الجزائر بعوامل مثل الظروف المناخية والتقنيات الزراعية المستخدمة. وقد تكون هناك تقلبات سنوية في الإنتاج بناءً على هذه العوامل، للحصول على معلومات أكثر تفصيلية وأحدث حول إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر، سنحاول شرح وتحليل ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 03-09: تطور إنتاج البقول الجافة خلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	26,59	19,53	42,66	58,00	47,10	44,08	50,08	40,17	64,29	72,32
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج	78.82	84,29	95,83	93,70	107,35	77,31	107,21	146,30	146,56	115,05

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على - من 2001 إلى 2006 الديوان الوطني للإحصاء، الفصل 7 الفلاحة، حوصلة إحصائية 1962-2020. من 2007-2020 معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

بناءً على معطيات الجدول، يمكننا تحليل ومناقشة تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2020. يظهر الاتجاه العام زيادة مستمرة في إنتاج البقول الجافة على مدار هذه الفترة. ففي عام 2001، بلغ الإنتاج 26.59 ألف طن، ووصل إلى 115.05 ألف طن في عام 2020، مما يعكس زيادة بنحو 332.7% خلال هذه الفترة الزمنية. رغم هذا الاتجاه التصاعدي، شهد الإنتاج تقلبات كبيرة، حيث انخفض إلى أدنى مستوياته في عام 2002 بـ 19.53 ألف طن، وارتفع إلى أعلى مستوياته في عام 2019 بـ 146.56 ألف طن. يمكن تقسيم هذه الفترة إلى عدة مراحل: المرحلة الأولى من 2001 إلى 2004 حيث شهد الإنتاج نمواً سريعاً، ثم فترة من التذبذب حتى عام 2010. من 2010 إلى 2015، استمر الإنتاج في النمو المستمر، لكنه شهد انخفاضاً حاداً في عام 2016. من ثم، عاد الإنتاج للارتفاع بشكل كبير وصولاً إلى ذروته في عام 2019 قبل أن ينخفض مرة أخرى في عام 2020. باستخدام معادلة معدل النمو السنوي المركب، نجد أن متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة بلغ حوالي 7.9%. ورغم هذه التقلبات، فإن الزيادة في إنتاج البقول الجافة راجع إلى تطوير تقنيات الزراعة لشعبة البقوليات، من تحسين لنوعية البذور وتوفيرها بالكمية اللازمة. وزيادة الاستثمار في القطاع على مدى السنوات، والتي تساهم في تلبية احتياجات السكان وزيادة إنتاج البقوليات في الجزائر، والشكل يوضح ذلك الميل الموجب المتصاعد للاتجاه العام.

الشكل رقم 03-06: تطور إنتاج البقوليات الجافة في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 (ألف طن).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم: 03-09.

**3- إنتاج الخضروات:** إن إنتاج الخضروات في الجزائر يشكل جزءاً مهماً من القطاع الزراعي ويساهم بشكل كبير في تلبية احتياجات السكان وتوفير مصادر غذائية غنية بالعناصر الغذائية الأساسية، وتعتبر الخضروات مكماً هاماً للنظام الغذائي الصحي وتساهم في تعزيز الصحة العامة للمواطنين. وتتضمن مجموعة الخضروات المنتجة في الجزائر مجموعة متنوعة من المحاصيل مثل الطماطم، البطاطس، الفلفل، البصل، الجزر، الخس، والفاصوليا، والعديد من الأصناف الأخرى. ويتم زراعة هذه الخضروات في مختلف مناطق البلاد وعلى مدار السنة بفضل التنوع البيئي والمناخي في الجزائر. وتعمل الحكومة الجزائرية على دعم القطاع الزراعي بشكل عام وإنتاج الخضروات بشكل خاص من خلال توفير التقنيات الزراعية المحسنة والموارد اللازمة للمزارعين، وهذا يساعد على زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الخضروات المنتجة. ومن الجدول الموالي سنحاول توضيح تطور إنتاج الخضروات خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 03-10: تطور إنتاج الخضروات خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن).

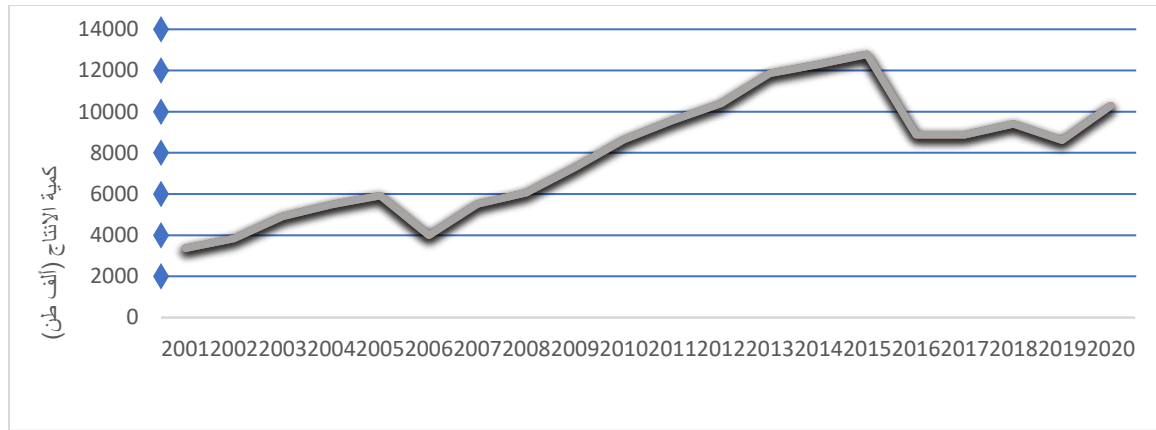
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الانتاج	3362,20	3837,41	4908,86	5480,00	5926,55	5929,14	5524,28	6068,13	7291,30	8640,42
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الانتاج	9569,24	10402,3	11866,4	12297,7	12785,4	8880,20	8882,46	9409,39	8619,98	10287,2

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتماداً على - من 2001 إلى 2006 الديوان الوطني للإحصاء، الفصل 7 الفلاحة، حوصلة إحصائية 1962-2020. من 2007-2020 معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

إن إنتاج الخضروات في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2020 شهد تطوراً ملحوظاً يعكس التحولات والتغيرات في القطاع الزراعي للبلاد. بحيث في بداية الفترة في عام 2001، كان إنتاج الخضروات يقدر بحوالي 3362,20 ألف طن، وهذا يعكس مستوى منخفض نسبياً. وعلى مر العقد التالي من عام 2001 حتى عام 2010، شهدنا نمواً ملحوظاً في إنتاج الخضروات، بحيث ارتفع الإنتاج تدريجياً ليصل إلى ذروته في عام 2010 عندما وصل إلى 8640,42 ألف طن، هذا الارتفاع يمكن أن يُرجع جزئياً إلى الجهود المستمرة لتحسين التقنيات الزراعية وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي. أما الفترة من 2011 إلى 2020، فقد شهد إنتاج الخضروات نمواً هائلاً، بحيث بلغ إنتاج الخضروات في عام 2011 ما يقرب عن 9570 ألف طن، وهو ما يعكس التوجه نحو زيادة الإنتاج الزراعي، إذ وصلت الذروة في هذه الفترة في عام 2014 عندما بلغ الإنتاج 12297,7 ألف طن. في الفترة الأخيرة من هذه الفترة (2015-2020)، شهد إنتاج الخضروات تقلبات بين ارتفاع وانخفاض، بحيث انخفض الإنتاج إلى 8619,98 ألف طن في عام 2019 ثم ارتفع مرة أخرى في عام 2020 إلى 10287,2 ألف طن. وتُظهر هذه البيانات تأثير العوامل المتعددة على إنتاج الخضروات، مثل

والسياسات الزراعية التي تمثلت في مختلف البرامج التنموية وتغيرات السوق، وتعكس هذه البيانات أيضاً الدور المهم للزراعة في تلبية احتياجات الغذاء للسكان الجزائريين ومساهمتها في النمو الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي. والشكل موالي يكون أكثر وضوحاً لهذه التغيرات.

الشكل رقم 03-07: تطور إنتاج الخضري في الجزائر خلال الفترة 2001/2020 (ألف طن).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم: 03-10.

إذن الشكل يوضح الاتجاه العام الموجب والصاعد لإنتاج الخضروات باستثناء الهبوط الطفيف الذي كان سنة 2015 ثم بقي في نفس الاتجاه حتى سنة 2020 وهذا ما يبين الإنتاج الكبير والكافي في هذه الشعب وخاصة منتج البطاطا منها الذي يمثل حوالي ثلث إنتاج الخضروات.

**4- الزراعات الصناعية:** وتتمثل هذه المنتجات في الطماطم المخصصة للتصبير، التبغ والبقول السوداني، ومن خلال الجدول الموالي سنحاول توضيح تطور هذه الزراعات الصناعية في الجزائر بحيث منتج الطماطم يعتبر الغالب على هذه المنتجات فب الجزائر، لهذا سنركز على إنتاج الطماطم الصناعية.

الجدول رقم 03-11: تطور إنتاج الطماطم الصناعية خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	456,99	413,58	430,16	580,08	509,66	247,23	252,82	512,59	382,27	761,94
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج	705,86	852,39	908,27	1093,05	1290,83	1235,49	1209,73	1540,66	1649,21	1635,62

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الديوان الوطني للإحصاء، فصل 7 الفلاحة، حوصلة إحصائية 1962-

2020.

في الفترة الممتدة من 2001 حتى 2010 نلاحظ أن عام 2001، كان إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر يبلغ حوالي 456,99 ألف طن، وهذا يمكن أن يُعتبر مستوىً معتدلاً. وخلال هذه العقد، شهدنا تقلبات كبيرة في إنتاج الطماطم، بحيث في عام 2004، ارتفع الإنتاج بشكل ملحوظ إلى 580,08 ألف طن، ولكنه انخفض بشكل حاد في عام 2006 إلى 247.23 ألف طن، هذه التقلبات كانت نتيجة عزوف المزارعين عن إنتاج الطماطم وتعويضها بزراعات أخرى لصعوبة تسويق المنتج وانخفاض أسعارها، والسبب راجع إلى غلق بعض المصانع التحويلية. في الفترة اللاحقة من 2011 إلى 2020 فقد بدأ إنتاج الطماطم في الارتفاع مرة أخرى بدءاً من عام 2011، حيث بلغ الإنتاج 705,86 ألف طن، ثم ارتفع بشكل مستمر في السنوات التالية، حتى وصل الإنتاج إلى أعلى مستوى له خلال الفترة في عام 2018 عندما بلغ 1540,66 ألف طن، وهو ما يُظهر نمواً ملحوظاً في الإنتاج. وفي نفس الفترة، شهدنا استقراراً وزيادة مطردة في إنتاج الطماطم، وهذا يمكن أن يُرجع إلى تحسين تقنيات الزراعة واستثمارات أكبر في هذا القطاع، كذلك يرجع إلى استعمال البيوت البلاستيكية في المناطق الصحراوية بكثافة لزراعة الطماطم الصناعية خاصة في ولاية أدرار التي عرفت تطور كبير في إنتاجها. وهذا التحليل يُظهر أن إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر قد شهد تقلبات طوال الفترة، ولكنه ارتفع بشكل عام في الفترة الأخيرة. يُظهر أيضاً أهمية دور الزراعة الصناعية في تلبية احتياجات السوق المحلية وتحسين الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الزراعي في البلاد.

**5- إنتاج الحمضيات والزيتون:** تعتبر الأشجار المثمرة من أهم المحاصيل التي تزخر بها الجزائر خاصة الحمضيات والزيتون، وراجع ذلك إلى العوامل الطبيعية التي تتوفر عليها، ووجودها بإقليم البحر الأبيض المتوسط الذي يساعد مناخه على هذه الزراعات، لما تتطلبه من أمطار ودرجات الحرارة المعتدلة، والتربة الخصبة، وسنحاول تحليل إنتاجها في هذا الجدول خلال فترة الدراسة.

**الجدول رقم 03-12:** تطور إنتاج الحمضيات والزيتون الصناعية خلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحمضيات	469,96	519,46	559,93	609,11	627,41	680,34	689,47	697,37	844,49	788,11
الزيتون	200,34	191,93	167,63	468,80	316,45	264,73	208,95	254,07	475,18	311,25
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحمضيات	1106,7	1087,8	1204,8	1271,0	1342,1	1203,2	1344,3	1477,4	1583,5	1576,1
الزيتون	610,77	393,84	578,74	482,86	653,72	696,43	684,46	860,78	868,75	1079,5

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الديوان الوطني للإحصاء، فصل 7 الفلاحة، حوصلة إحصائية 1962-2020.

الملاحظ من الجدول هو أن إنتاج الحمضيات بدأ في الفترة بمستوى منخفض في عام 2001 عندما كان يبلغ حوالي 469,96 ألف طن، ثم شهد زيادة تدريجية خلال السنوات اللاحقة، ومن ثم زاد بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2014 إلى 2020، ووصل الإنتاج إلى ذروته في عام 2020 عندما بلغ 1583,5 ألف طن. ويمكن تفسير هذه الزيادة بزيادة الاستثمار في زراعة الحمضيات وتحسين التقنيات الزراعية، وزيادة الإنتاج يشير إلى زيادة الطلب على هذه المحصولات على الصعيدين المحلي والعالمي.

أما إنتاج الزيتون فقد كان في بداية الفترة أقل من إنتاج الحمضيات بكثير، حيث كان حوالي 200,34 ألف طن في عام 2001، وشهدت إنتاج الزيتون تقلبات طوال الفترة، ولكنه ارتفع بشكل ملحوظ في عام 2004 إلى 468,8 ألف طن ثم انخفض مجددًا في السنوات اللاحقة.، في الفترة من 2016 إلى 2020، تم تسجيل زيادة ملحوظة في إنتاج الزيتون، حيث وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2020 بحوالي 1079.5 ألف طن إذن الملاحظ بالنسبة لإنتاج الزيتون، فقد شهد تقلبات طوال الفترة ولكن ازداد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وهذا يُعزى جزئيًا إلى تحسين التقنيات الزراعية وزيادة الإنتاج.

هذه الزيادة في إنتاج الحمضيات والزيتون تشير إلى أهمية هذين المحصولين في الزراعة الجزائرية وإمكانيتهما في تلبية الاحتياجات المحلية والمساهمة في الاقتصاد الوطني وتعزيز الصادرات الزراعية.

**6- إنتاج التمور:** إن إنتاج التمور في الجزائر يمثل قطاعًا زراعيًا حيويًا ومهمًا للاقتصاد الوطني، إذ تُعتبر الجزائر واحدة من أكبر الدول المنتجة للتمور في منطقة شمال إفريقيا والعالم العربي، ويتم زراعة التمور في عدة مناطق من البلاد، وبشكل أساسي في ولايات الجنوب مثل ولاية ورقلة وولاية بسكرة وولاية الوادي. وتتميز التمور الجزائرية بجودتها العالية وتنوعها، حيث تُنتج العديد من الأصناف المختلفة منها الدقلة، المجهرة، الزهرة، البلحة والتمور الحلوة، والتي تختلف في الحجم واللون والطعم. ويشهد إنتاج التمور في الجزائر زيادة مستمرة عامًا بعد عام، وهذا يُعزى جزئيًا إلى تحسين تقنيات الزراعة والري والاهتمام المتزايد بزراعة هذه المحصولات الحيوية، بحيث تلعب التمور دورًا هامًا في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان، خاصة خلال شهر رمضان المبارك، حيث تمثل جزءًا أساسيًا من الوجبات الرمضانية والإفطار. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك التمور الجزائرية قيمة غذائية عالية وتعد مصدرًا مهمًا للفيتامينات والمعادن. ويعكس الاهتمام المستمر بإنتاج التمور وتحسين جودتها الدور المحوري لهذه الثمار في الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث تساهم في تعزيز الصادرات الزراعية للبلاد وتحسين مستوى دخل المزارعين في المناطق المنتجة. والجدول الموالي سنحاول أن نوضح من خلاله تطور هذا المحصول خلال فترات الدراسة.

الجدول رقم 03-13: تطور إنتاج التمور خلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

الإنتاج	437,33	418,43	492,22	442,6	516,29	492,19	526,92	552,76	600,76	644,74
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج	724,9	789,36	848,2	934,38	990,38	1029,6	1058,6	1094,7	1136,0	1151,9

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء، فصل 7 الفلاحة، حوصلة إحصائية 1962-2020.

تشير البيانات إلى أن إنتاج التمور في الجزائر شهد نموًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة، في بداية الفترة في عام 2001 بلغ إنتاج التمور حوالي 437,33 ألف طن، ومن ثم تراوح بين مستويات مختلفة خلال السنوات الموالية، فمن الملاحظ أنه بدءًا من عام 2010، بدأ إنتاج التمور في الارتفاع بشكل ملحوظ. ومن ثم، شهدت السنوات اللاحقة ارتفاعًا مطردًا في الإنتاج، حيث وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2020 بحوالي 1151,9 ألف طن، فالإنتاج العام يعتبر موجب وصاعد وهو مؤشر جيد، ويمكن تفسير هذا النمو بزيادة الاستثمار في غرس أشجار النخيل، وتحسين تقنيات الزراعة والري، والمتابعة المستمرة للوقاية من الأمراض التي تصيبها، كل هذا كان من بين أهداف مختلف البرامج الزراعية التي أحدثتها الدولة الجزائرية للنهوض بهذه الشعبة المهمة.

**7- إنتاج الفواكه ذات النوى:** إن إنتاج الفواكه في الجزائر يُعد جزءًا أساسيًا من القطاع الزراعي والاقتصاد الوطني، وتتميز البلاد بتنوع بيئي ومناخي يسمح بزراعة مجموعة متنوعة من الفواكه مثل البرتقال والتفاح والمشمش والتين والعنب والرمان، ويتم توزيع مناطق الزراعة في مختلف مناطق البلاد، مما يسمح بتحديد مواسم الإنتاج، وتلعب الفواكه دورًا أساسيًا في النظام الغذائي للسكان الجزائريين، وتستهلك طازجة وتُستخدم في تحضير المربيات والعصائر والحلويات، ويعمل القطاع الحكومي على دعم المزارعين وتطوير التقنيات الزراعية لتعزيز إنتاج الفواكه وتحسين جودتها، كما تُصدر بعض الفواكه الجزائرية التي تحقق فائض في الإنتاج إلى الأسواق الدولية، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة إيرادات الصادرات. وفي الجدول الموالي سنحاول توضيح كمية الإنتاج الكلية للفواكه على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 03-14: تطور إنتاج الفواكه ذات النوى خلال الفترة 2001 و 2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	427,58	503,15	570,66	619,06	773,24	980,98	690,74	922,65	1015,4	1233,1
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج	1382,2	1358,8	1540,1	1396,5	1538,9	1533,9	1517,1	1480,1	1646,1	1587,1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء، فصل 7 الفلاحة، حوصلة إحصائية 1962-2020.

في عام 2001، كان إنتاج الفواكه ذات النوى في الجزائر يقدر بحوالي 427,58 ألف طن. وتميزت السنوات اللاحقة بنمو مطرد في الإنتاج، حيث ارتفع إنتاج هذه الفواكه إلى مستوى 503,15 ألف طن في عام 2002، ثم ازداد إلى

570,66 ألف طن في عام 2003. في عام 2005، شهدنا زيادة ملحوظة حيث بلغ إنتاج الفواكه 773.24 ألف طن. في الفترة بين عامي 2010 و2020، ارتفع الإنتاج بشكل كبير، حيث بلغ في عام 2020 ما يقرب من 1646,1 ألف طن. هذه الأرقام تظهر نموًا هائلًا في إنتاج الفواكه ذات النوى في الجزائر خلال الفترة المشمولة بالدراسة. هذا النمو يشير إلى التفضيل المتزايد للإنتاج المحلي والجهود المستدامة لتطوير القطاع الزراعي في البلاد. إنه إشارة إيجابية للاقتصاد الوطني وللزراعة كمصدر مهم للدخل وتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

### الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني

تعتبر الجزائر واحدة من الدول الواعدة في إنتاج الثروة الحيوانية في شمال إفريقيا، ويمتلك القطاع الحيواني دورًا هامًا في الاقتصاد الوطني وفي توفير اللحوم والحليب ومنتجات أخرى ذات أهمية غذائية، وتنوع الثروة الحيوانية في البلاد وتشمل الماشية والدواجن وبعض الثروات الأخرى كالصيد البحري، ومن المعروف أن الأبقار والأغنام والماعز تشكل جزءًا كبيرًا من الثروة الحيوانية في الجزائر، وهذه الحيوانات تُربى لإنتاج اللحوم والحليب، إذ تساهم هذه الثروة في تلبية جزء من الاحتياجات الغذائية للسكان الجزائريين وتساهم في توفير فرص عمل في القطاع الريفي. فعلى الرغم من أهمية القطاع الحيواني في الاقتصاد الجزائري، فإنه مازال يواجه تحديات مثل ضغوط التغيرات المناخية والإدارة الفعالة للموارد وتحسين الإنتاجية والجودة، لهذا تعمل الحكومة الجزائرية على دعم هذا القطاع من خلال التحفيز والاستثمارات في البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاج الحيواني وزيادة تحقيق الاكتفاء الذاتي في منتجات اللحوم والحليب.

**1- الثروة الحيوانية:** تشتمل ثروة الماشية في الجزائر على مجموعة متنوعة من الحيوانات، ومن أبرزها الأبقار والأغنام والماعز. وتُربى هذه الحيوانات في مختلف مناطق البلاد، بما في ذلك المناطق الساحلية والمناطق الجبلية والصحاري، وتختلف أنواع الماشية وسلالاتها تبعًا للاستخدام المقصود، فالأبقار مثلاً تستخدم لإنتاج اللحوم والحليب، في حين يُربى الأغنام والماعز بشكل رئيسي لإنتاج اللحوم. وتمثل ثروة الماشية في الجزائر جزءًا مهمًا من سلسلة التغذية الغذائية للسكان وتلبية جزء من الاحتياجات الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد الكثيرون في المناطق الريفية على تربية الماشية كوسيلة للعيش وزيادة دخلهم. يساهم هذا القطاع أيضًا في توفير فرص العمل في القطاع الريفي، وفي الجدول الموالي سنحاول تحليل تطور رؤوس الماشية خلال فترة الدراسة والتركيز على الأبقار، والأغنام، والماعز.

الجدول رقم 03-15: تطور عدد رؤوس الماشية خلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (وحدة بالآلاف).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأبقار	1613	1511	1561	1614	1586	1608	1634	1641	1682	1748
الأغنام	17299	17057	17503	18293	18909	19616	20155	19946	21405	22869

4287	3962	3751	3838	3838	3590	3590	3325	3281	3129	الماعز
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
1740	1781	1816	1895	2081	2150	2050	1909	1844	1790	الأبقار
30906	29429	28724	28394	28136	28112	27808	26573	25194	23989	الأغنام
4908	4986	4909	5008	4935	5014	5130	4911	4594	4411	الماعز

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء، فصل 7 الفلاحة، حوصلة إحصائية 1962-2020.

حسب البيانات الظاهرة في الجدول فقد ظهر أن:

عدد رؤوس الأبقار: بدأ عدد رؤوس الأبقار في الجزائر في العام 2001 بمستوى قدره 1.613.000 رأس، ومن ثم انخفض إلى 1.511.000 رأس في العام 2002. لكنه بدأ في الارتفاع مجدداً مع مرور الأعوام، حيث بلغ ذروته في العام 2010 بـ 1.748.000 رأس. منذ ذلك الحين، شهدنا تراجعاً مستمراً في عدد الأبقار، ووصل إلى 1.740.000 رأس في العام 2020. يمكن تفسير هذا الانخفاض بتأثير عدة عوامل، منها التغيرات في الطلب على منتجات اللحوم والحليب والتقلبات في الظروف المناخية التي قد تؤثر على موارد الأعلاف.

عدد رؤوس الأغنام: بدأت الأغنام بعدد قدره 17.299.000 رأس في العام 2001، ومن ثم ازداد عددها بشكل مستمر خلال الفترة الزمنية المشمولة بالجدول. في العام 2020، وصل عدد الأغنام إلى 30.906.000 رأس. هذا الزيادة المستمرة في عدد الأغنام تعكس الطلب المستدام على لحوم الأغنام ومنتجاتها في الجزائر. الأغنام تُعتبر جزءاً هاماً من الثروة الحيوانية في البلاد وتسهم بشكل كبير في تلبية احتياجات اللحوم.

عدد رؤوس الماعز كان هناك 3129000 رأس من الماعز في الجزائر في العام 2001، ثم ارتفع العدد إلى 3325000 رأس في العام 2003، ومع ذلك، شهدنا تقلبات طفيفة في الأعوام الأخيرة، حيث تراوحت الأعداد بين 4,287,000 رأس في عام 2010 و 4908000 رأس في عام 2020. يمكن أن يتعلق هذا التقلب بعوامل متعددة مثل التغيرات في السوق والأمراض والظروف المناخية. وبشكل عام، يُظهر الجدول الارتفاع المستمر في عدد الأغنام والتقلبات في عدد الأبقار والماعز، يجب أن نلاحظ أن هذه الأرقام تعكس تحديات وفرص متعددة في قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر، وهي معرضة للتأثر بالعوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. رغم كل الدعم المقدم من خلال البرامج التنموية التي أطلقتها الحكومة، وتشجيع استيراد الأبقار الحلوبة، وإدخال كل الوسائل الحديثة.

2- إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء: تمثل اللحوم بمختلف أنواعها جزءاً مهماً من نظام الغذاء في الجزائر وتلبية احتياجات البروتين للسكان، فالحكومة الجزائرية تعمل على دعم وتعزيز الإنتاج الحيواني وزيادة الاكتفاء الذاتي في منتجات اللحوم، ويمكن أن يكون هناك تغييرات في هذا الواقع على مر الزمن بناءً على التطورات الاقتصادية والزراعية والبيئية في البلاد.

الجدول رقم 03-16: تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء بخلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن).

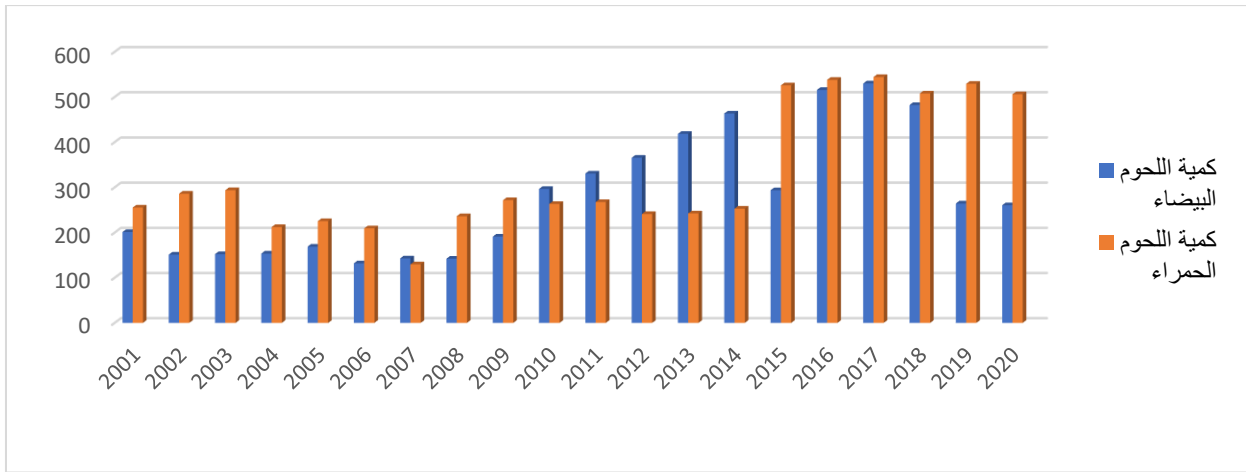
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اللحوم الحمراء	255,28	285,88	293,58	212,0	225,26	209,14	129,57	235,93	271,59	263,26
اللحوم البيضاء	201,0	151,0	152,0	153,3	168,57	131,75	142,59	142,08	190,83	296,40
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اللحوم الحمراء	267,41	240,87	242,20	252,64	525,58	537,74	543,89	507,67	529,00	505,89
اللحوم البيضاء	330,30	365,46	418,40	463,18	293,44	515,44	529,81	482,00	264,08	260,27

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

تُظهر البيانات الموجودة في الجدول رقم 16.03 تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2020، فقد بدأ إنتاج اللحوم الحمراء في عام 2001 بمستوى يبلغ حوالي 255280 طن، ثم ارتفع إلى ذروته في عام 2003 بمقدار 293580 طن، لكنه تراجع بشكل حاد في السنوات الموالية، ثم استقر من جديد اعتباراً من عام 2008 وظل مستقرًا حتى عام 2010. بعد ذلك، شهد الإنتاج ارتفاعًا ملحوظًا خاصة في عام 2015 حيث وصل إلى 525580 طن، ثم تراجع بشكل طفيف ووصل إلى 505890 طن في عام 2020.

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء، فقد قدر في عام 2001 بحوالي 201000 طن، ثم تقلب بشكل كبير خلال فترة الدراسة، فقد انخفض إلى أدنى مستوى له في عام 2002 بمقدار 151000 طن، ثم ارتفع من جديد في عام 2005، وبقي الإنتاج بالتقلب مرة أخرى في الأعوام الموالية بحيث وصل إلى ذروة في عام 2014 بمقدار 463180 طن، بعد ذلك، بدأ الإنتاج بالتقلب مجددًا ووصل إلى 260270 طن في عام 2020. والشكل التالي يبين هذا التقلب بشكل واضح.

الشكل رقم 03-08: تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 (ألف طن).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم 16.03.

ومن أهم النتائج الرئيسية التي يمكن استخلاصها من التحليل والمناقشة السابقة ما يلي:

- شهد إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2001-2020.
- يرجع هذا التطور إلى عدد من العوامل، منها الزيادة في عدد رؤوس الماشية والدواجن، والتحسين في أساليب تربية المواشي وإنتاج اللحوم، والدعم الحكومي لقطاع الثروة الحيوانية.
- لا يزال إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر يواجه عددًا من التحديات، منها ارتفاع أسعار العلف، وضعف البنية التحتية، والتغيرات المناخية.

**3- الثروة السمكية:** إن إنتاج الأسماك يعد من بين المصادر الرئيسية والأساسية لتوفير البروتين الحيواني ذو القيمة الغذائية العالية بأسعار معقولة، ويمتلك هذا الإنتاج أهمية كبيرة في تعزيز الإنتاج الحيواني وتوفير مصدر آمن للبروتين الحيواني، ورغم وجود الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية الكبيرة في الجزائر، إلا أن قطاع الثروة السمكية يعاني من تحديات تتمثل في تراجع الإنتاج المحلي للسمك<sup>1</sup>. وبفضل ساحلها الذي يمتد لنحو 1200 كلم على البحر الأبيض المتوسط، تعد الجزائر من الدول ذات إمكانيات كبيرة في مجال الثروة السمكية. وتحتل بمساحة إقليمية تقدر بنحو 200 ألف كلم<sup>2</sup>، متضمنة 110 ألف كلم<sup>2</sup> من المياه البحرية و90 ألف كلم<sup>2</sup> من المياه الداخلية. وتتميز الجزائر بتنوع ثروتها السمكية، إذ تحتضن مجموعة متنوعة من الأسماك، بما في ذلك الأسماك الساحلية والأسماك البحرية وأسماك الأودية. ومن بين هذه الأنواع،

<sup>1</sup> - محمد الصالح بن جدية، عبد الوهاب عبدات، واقع الإنتاج السمكي بالجزائر خلال الفترة (1991-2018) والآفاق المستقبلية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص: 243.

تبرز السردين، والتونة، كأهم الأسماك التي يتم صيدها في الجزائر، وتلعب هذه الثروة السمكية دورًا حيويًا في تلبية احتياجات الغذاء المحلية وتعزيز القطاع السمكي. وسنحاول من الجدول الموالي تحليل تطور الإنتاج السمكي.

الجدول رقم 03-17: تطور إنتاج الأسماك خلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	133,6	134,3	141,5	137,1	139,4	157,0	148,8	142,0	130,1	95,2
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج	104,0	108,2	102,2	100,1	105,2	102,1	108,3	120,3	104,9	86,90

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء، فصل 7 الفلاحة، حوصلة إحصائية 1962-2020.

الملاحظ من الجدول أنفي عام 2001، كان إنتاج الأسماك في الجزائر يبلغ حوالي 133600 طن، ثم شهد الإنتاج زيادة تدريجية ووصل إلى ذروته في عام 2006 بما يقارب 157000 طن، مما يشير إلى نمو إيجابي، بمعدل نمو قدر ب 17,51%، من ثم، بدأ الإنتاج في التراجع بشكل تدريجي بدءًا من عام 2010 وحتى عام 2020. في هذه الفترة، تراجع إنتاج الأسماك إلى 86900 طن في عام 2020، وهو أدنى مستوى خلال فترة الدراسة، وحسب الأرقام فقد قدر معدل نموه ب -33,25%. ومن العوامل التي أثرت على الثروة السمكية نجد الصيد الجائر، والتغيرات المناخية، لدى وجب دعم البحث العلمي في القطاع، وتطوير البنية التحتية من خلال إنشاء الموانئ المخصصة للصيد بمعايير دولية، وأسواق سمكية متطورة، وتحسيس الصيادين بضرورة تجنب الصيد غير القانوني واستعمال المتفجرات التي تقضي على الثروة السمكية.

4- إنتاج الحليب: يعتبر الحليب من المنتجات الغذائية الأساسية في الجزائر، حيث يُستهلك بشكل يومي من قبل جميع فئات السكان، ويساهم إنتاج الحليب في الاقتصاد الجزائري، حيث يوفر فرص عمل لآلاف الأشخاص ويساهم في تأمين الأمن الغذائي. ومن خلال الجدول التالي سنحاول تحليل إنتاج الحليب من خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 03-18: تطور إنتاج الحليب خلال الفترة 2001 و2020 بالجزائر (ألف طن)

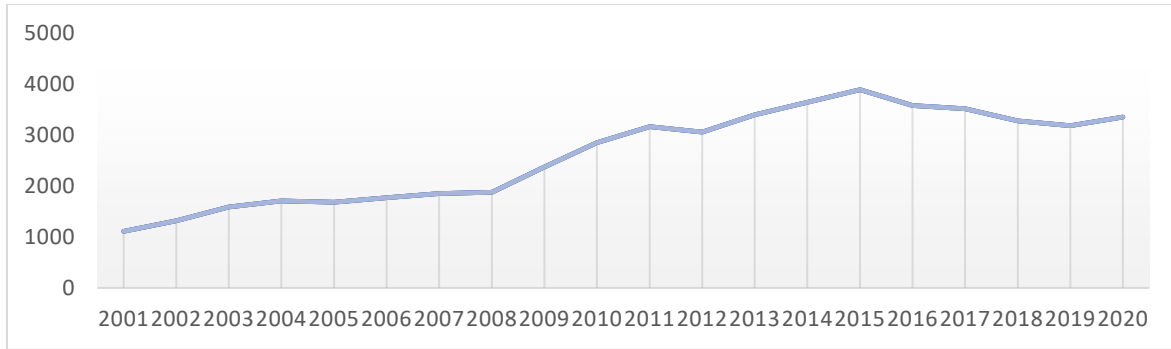
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	1111,78	1316,84	1588,00	1709,10	1682,11	1773,54	1851,18	1878,52	2377,64	2854,07
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج	3165,66	3063,84	3400,67	3648,55	3895,00	3586,53	3521,21	3280,00	3189,24	3354,70

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

يوضح الجدول رقم 18.03 أن إنتاج الحليب في الجزائر قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2001-2020، حيث ارتفع الإنتاج من 1111,78 ألف طن في عام 2001 إلى 3354,70 ألف طن في عام 2020، بزيادة قدرها 209,8%، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى: (2001-2010) شهدت هذه المرحلة نمواً مطرداً في الإنتاج، حيث ارتفع الإنتاج بمعدل سنوي متوسط قدره 6,4%.
- المرحلة الثانية: (2011-2020) شهدت هذه المرحلة تباطؤاً في النمو، حيث ارتفع الإنتاج بمعدل سنوي متوسط قدره 2,5%. والشكل التالي يوضح هذا التطور أكثر.

**الشكل رقم 03-09: تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 (ألف طن).**



**المصدر:** من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم 18.03.

ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التطور الملحوظ هو الزيادة في عدد رؤوس الأبقار الحلوب، بحيث شهدت الجزائر نمواً ملحوظاً في عدد رؤوس الأبقار الحلوب على مدى الفترة من 2001 إلى 2020، حيث ارتفع العدد من 2,5 مليون رأس في عام 2001 إلى 4,5 مليون رأس في عام 2020، هذا النمو في عدد الأبقار الحلوب يعكس جهود زيادة المزارعين في تربية الماشية وزيادة الاستثمار في هذا القطاع، كذلك التحسين في أساليب تربية الأبقار الحلوب، وذلك راجع إلى ما شهدته الجزائر من تقدم كبير في تطبيق أساليب تربية متطورة للأبقار الحلوب خلال الفترة، وتم تبني تقنيات جديدة لتحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام الأعلاف، مما أدى إلى زيادة إنتاج الحليب، كما كان لدعم الحكومة لقطاع إنتاج الحليب، دور كبير، بحيث قدمت دعماً كبيراً لقطاع إنتاج الحليب خلال الفترة، وقد شمل هذا الدعم تقديم القروض والمنح للمزارعين لتطوير مزارعهم وتحسينها، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للقطاع ودعم البحث العلمي لتحسين ممارسات تربية الأبقار الحلوب. هذه الإجراءات ساعدت في تحفيز نمو هذا القطاع وزيادة إنتاج الحليب في البلاد.

## المطلب الثالث: الناتج الزراعي والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في الجزائر

## الفرع الأول: الناتج الزراعي الإجمالي

الناتج الزراعي في الجزائر يمثل مجموعة متنوعة من الأنشطة الزراعية والريفية التي تلعب دورًا حاسمًا في الاقتصاد الوطني، ويشمل الناتج الزراعي إنتاج المحاصيل الزراعية مثل الحبوب والفواكه والخضروات، بالإضافة إلى المنتجات الحيوانية مثل اللحوم ومنتجات الألبان والأسماك، كما يتضمن أيضًا قطاع الغابات وصناعة الخشب، ويتأثر الناتج الزراعي بعدة عوامل منها الظروف المناخية وممارسات الزراعة والاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، وسنحاول من خلال تحليلنا للجدول التالي اظهار مساهمة الناتج الزراعي الاجمالي في الناتج المحلي الإجمالي ، و بالتالي ابراز أهمية القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية للبلاد.

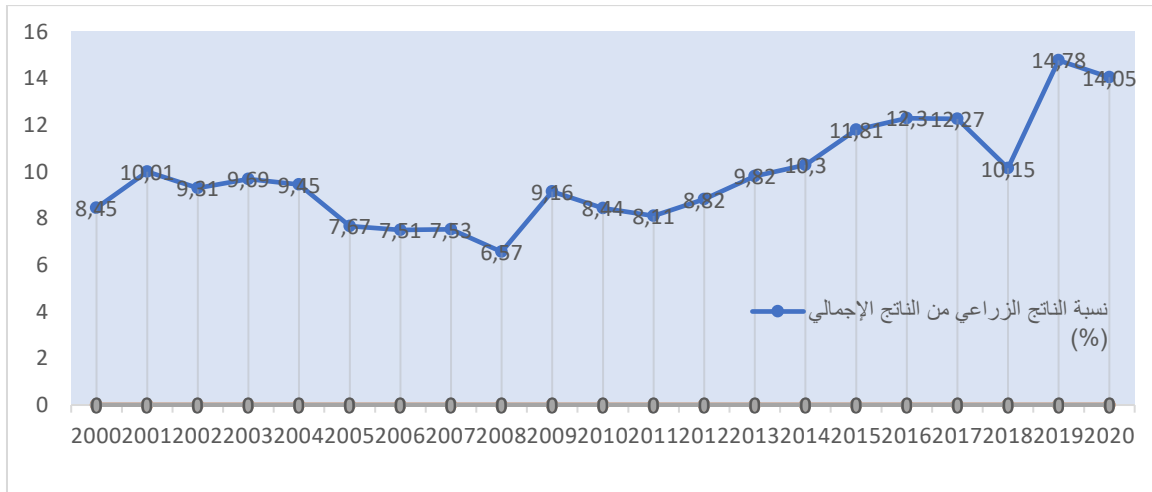
## الجدول رقم 03-19: نسبة الناتج الزراعي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي جاري)	الناتج الزراعي الإجمالي (مليون دولار أمريكي جاري)	نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	54400	4599	8,45
2001	54823	5488	10,01
2002	55914	5209	9,31
2003	68007	6589	9,69
2004	85003	8032	9,45
2005	102500	7866	7,67
2006	117288	8812	7,51
2007	134143	10105	7,53
2008	170300	11197	6,57
2009	139520	12775	9,16
2010	161734	13644	8,44
2011	198769	16111	8,11
2012	207822	18334	8,82
2013	209416	20573	9,82
2014	213343	21967	10,30
2015	166894	19718	11,81
2016	158402	19477	12,30
2017	167575	20565	12,27
2018	204523	20769	10,15
2019	171158	25291	14,78
2020	147689	20756	14,05

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

الملاحظ من الجدول هو أنه في السنوات الأولى (2005-2000)، كان الناتج الزراعي الإجمالي 4599 مليون دولار أمريكي سنة 2000، وهو ما يمثل 8,45٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي العام التالي، ارتفع الناتج الزراعي إلى 5488 مليون دولار أمريكي ما يمثل نسبة 10,01٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الارتفاع يُشير إلى أهمية الزراعة كمصدر مهم للدخل الوطني في تلك الفترة، وربما كان هناك زيادة في الإنتاج الزراعي أو ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية. وفي الفترة الوسطى (2010-2006)، فقد انخفض الناتج الزراعي في بعض السنوات مثل 2006 حيث بلغ 8812 مليون دولار أمريكي (نسبة 7,51٪) و2009 حيث بلغ 12775 مليون دولار أمريكي (نسبة 9,16٪)، إذ لاحظنا تذبذبات في نسبة الناتج الزراعي خلال هذه الفترة. وهذا التقلب قد يكون نتيجة لعوامل متعددة، بما في ذلك التقلبات في الظروف المناخية والموسمية واستجابة الزراعة للعوامل البيئية. في الفترة اللاحقة (2011-2020)، فقد ارتفع الناتج الزراعي بشكل مستمر خلال هذه الفترة، حيث وصل إلى أعلى مستوى في عام 2019 بقيمة 25291 مليون دولار أمريكي (نسبة 14,78٪)، ثم انخفض إلى 20756 مليون دولار أمريكي في عام 2020 (نسبة 14,05٪). وهذا النمو المطرد للزراعة يمكن أن يرجع إلى استثمارات متزايدة في الزراعة وزيادة الإنتاجية، وارتفاع الناتج الزراعي يمكن أن يكون ناتجاً عن زيادة في مساحة الأراضي المزروعة وتحسين تقنيات الزراعة وزيادة الإنتاج لمحاصيل ذات قيمة عالية. بشكل عام، تبلغ نسبة الناتج الزراعي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أعلى من المتوسط العالمي، والذي يبلغ حوالي 6٪. وتبلغ نسبة الناتج الزراعي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية مقارنة مع الجزائر، مثل مصر (14,5٪) والمغرب (13,5٪)، وتبقى متقاربة مع ما هو في الجزائر، ويُظهر هذا التحليل أن الزراعة تلعب دوراً هاماً في اقتصاد الجزائر، وأن الناتج الزراعي يمكن أن يتأثر بعوامل متعددة مثل العوامل البيئية والسياسات الحكومية والاستثمارات في القطاع الزراعي، والاستدامة وزيادة الإنتاجية تعتبران تحديين هامين لتعزيز دور الزراعة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. والشكل التالي سنوضح من خلاله التغير في نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 03-10: تطور نسبة الناتج الزراعي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 19.03

### الفرع الثاني: التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

دور التجارة الزراعية في الاقتصاد الوطني للدول، بما في ذلك الجزائر، له أهمية كبيرة ومتعددة الجوانب، وتساهم هذه التجارة في تعزيز الأمن الغذائي وتوفير الاحتياجات الغذائية والزراعية التي قد لا يمكن تلبيتها من الإنتاج المحلي بما في ذلك الواردات من المنتجات الزراعية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تمثل مصدراً رئيسياً للعمولات الأجنبية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية من خلال صادرات المنتجات الزراعية. وتعتبر التجارة الزراعية أيضاً وسيلة لتعريف المنتجات الزراعية للأسواق الإقليمية والعالمية، وتمثل فرصة للدول لتحقيق العائدات من مبيعات المنتجات الزراعية على الصعيدين المحلي والعالمي. وتكشف مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية عن حالة القطاع الزراعي ومدى تنوع منتجاته وقدرته على التنافس في الأسواق العالمية. فالجزائر تعتبر قطاعها الزراعي من القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، حيث يلعب دوراً مهماً في توفير الغذاء والموارد الزراعية والعمل. وتساهم التجارة الزراعية في تعزيز هذا الدور وتوسيع فرص الصادرات وزيادة الإيرادات الوطنية. بالتالي، يجب على الدول النامية والمتقدمة الاهتمام بتعزيز وتطوير قطاعها الزراعي وتعزيز توجيهات التجارة الزراعية لضمان استدامة تلك القطاعات وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية الاحتياجات الغذائية والزراعية للسكان<sup>1</sup>.

1- مساهمة الصادرات الزراعية في رفع قيمة الصادرات الكلية: من خلال الجدول التالي سنحاول تحديد نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية ومدى تغيرها في مختلف سنوات الدراسة.

<sup>1</sup> - علي عباية، كمال بن موسى، التجارة الخارجية الزراعية الجزائرية مؤشرات الأداء وملامح التطور، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2017، ص: 380.

الجدول رقم 03-20: تطور نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية في الجزائر.

السنوات	الصادرات الكلية (مليون دولار أمريكي جاري)	الصادرات الزراعية (مليون دولار أمريكي جاري)	نسبة مساهمة ص الزراعية (%)
2000	21622,78	111,36	0,51
2001	19084,86	151,47	0,79
2002	18710,00	126,90	0,68
2003	25034,05	140,41	0,56
2004	31358,10	153,93	0,49
2005	47194,60	142,10	0,30
2006	52019,79	161,37	0,30
2007	56844,86	180,64	0,32
2008	76825,75	302,54	0,39
2009	45189,34	208,51	0,46
2010	45189,34	208,51	0,46
2011	45189,34	208,51	0,46
2012	71865,80	840,03	1,17
2013	65181,08	568,51	0,87
2014	62884,30	677,00	1,08
2015	34796,00	648,10	1,86
2016	29992,10	771,20	2,57
2017	35191,10	756,80	2,15
2018	41797,30	1239,40	2,96
2019	35823,50	1299,8	3,63
2020	22483,10	1404,6	6,23

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

الملاحظ من جدول نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية في الجزائر هو التطور الملحوظ خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2020. في بداية الفترة في عام 2000، كانت هذه النسبة منخفضة جداً حيث بلغت 0,51% فقط من الصادرات الكلية، مما يشير إلى وجود محدود للقطاع الزراعي في سوق الصادرات. ومع مرور الوقت، بدأت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية تزيد تدريجياً. في عام 2001، ارتفعت إلى 0,79%، ومن ثم انخفضت قليلاً إلى 0,68% في عام 2002. هذه الزيادات الطفيفة تعكس جهوداً تمهيدية لتنويع وزيادة قيمة الصادرات الزراعية. لكن الزيادة

الحادة جاءت خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2020. في هذه الفترة، شهدنا نموًا هائلًا في نسبة مساهمة الصادرات الزراعية، حيث بلغت 6,23% في عام 2020. هذا النمو الكبير يعكس تطويرًا ملحوظًا في الصادرات الزراعية. وهناك عدة عوامل ساهمت في هذا التحسن، منها تطوير وتحسين قطاع الزراعة في البلاد، والاستثمار في تحسين الإنتاج والجودة، وتعزيز التنوع في المنتجات الزراعية المصدرة، والانفتاح على السوق العالمية. كما أن سياسات الدعم الحكومي وتشجيع التصدير قد لعبت دورًا مهمًا في زيادة الصادرات الزراعية. وهذا التطور في نسبة مساهمة الصادرات الزراعية يعزز من تنوع مصادر الإيرادات الوطنية ويقلل من التبعية على الصادرات غير الزراعية، ويساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين التوازن التجاري.

2- تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية: هذا المعيار يُعبر عن القدرة الاقتصادية للدولة على تلبية نفقات وارداتها من مدخلات و سلع مستوردة بما يتوافق مع إيراداتها من صادراتها. ويمكن حساب هذا المعيار بواسطة المعادلة التالية:

$$\text{معدل تغطية الواردات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times 100$$

زيادة معدل تغطية الواردات الزراعية للدولة لأكثر من 100% تشير إلى وجود فائض في الميزان التجاري الزراعي، يعني هذا أن قيمة صادرات القطاع الزراعي تكفي بشكل كامل لتغطية قيمة واردات المنتجات الزراعية، وبالتالي توفير النقد الأجنبي للدولة<sup>1</sup>. وسنحاول من خلال الجدول التالي تحليل هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم 03-21: يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية في الجزائر والميزان التجاري

الزراعي.

السنوات	الواردات الزراعية (مليون دولار جاري)	الصادرات الزراعية (مليون دولار جاري)	الميزان التجاري الزراعي	نسبة التغطية (و/ص) (%)
2000	2781,61	111,36	-2670,25	4,00
2001	3016,52	151,47	-2865,05	5,02
2002	2950,51	126,90	-2823,61	4,30
2003	3861,86	140,41	-3721,45	3,64
2004	4773,20	153,93	-4619,27	3,22
2005	4539,04	142,10	-4396,47	3,13
2006	5308,12	161,37	-5146,75	3,04
2007	6077,20	180,64	-5896,56	2,97

1 - نفس المرجع السابق، ص: 381.

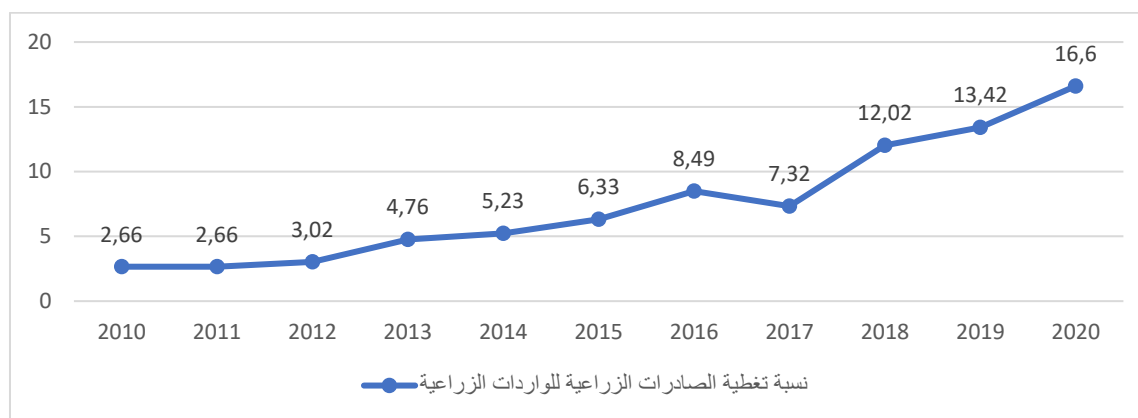
3,27	-8939,62	302,54	9242,16	2008
2,86	-7043,56	208,51	7252,07	2009
2,66	-7618,20	208,51	7826,71	2010
2,66	-7618,20	208,51	7826,71	2011
3,02	-10904,46	340,03	11244,49	2012
4,76	-11365,07	568,51	11933,58	2013
5,26	-12195,90	677,00	12872,90	2014
6,33	-9579,50	648,10	10227,50	2015
8,49	-8314,50	771,20	9085,70	2016
7,32	-9575,40	756,80	10332,20	2017
12,02	-9066,60	1239,40	10306,00	2018
13,42	-8382,50	1299,80	9682,30	2019
16,60	-7057,70	1404,60	8462,30	2020

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

الملاحظ من الجدول هو أنه بالنسبة للواردات الزراعية فقد تزايدت بشكل ملحوظ على مدى السنوات، حيث ارتفعت من مستوى 2781,04 مليون دولار في عام 2000 إلى مستوى أعلى يتجاوز 12872,9 مليون دولار في عام 2014، ثم تراجعت بعد ذلك. أما بالنسبة للصادرات الزراعية أيضًا زادت على مر السنوات، ولكن بوتيرة أبطأ، فمنذ عام 2000 وحتى عام 2020، ارتفعت الصادرات الزراعية من حوالي 111,36 مليون دولار إلى حوالي 1404,60 مليون دولار. وبالنسبة للميزان التجاري الزراعي هو الفرق بين الواردات الزراعية والصادرات الزراعية، ويلاحظ أنه كان هناك عجز في الميزان التجاري الزراعي (سليبي) في جميع السنوات المدرجة في الجدول. أما نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، أظهرت الأرقام أن نسبة التغطية كانت منخفضة جدًا في معظم الفترة من 2000 إلى 2018، حيث كانت تتراوح بين 2,66% و 12,02%، وهذا يعني أن الواردات الزراعية كانت تفوق الصادرات الزراعية بشكل كبير في هذه الفترة. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة (2019 و 2020)، ارتفعت نسبة التغطية بشكل كبير إلى 13,42% و 16,60% على التوالي، مما يشير إلى تحسن في الميزان التجاري الزراعي وزيادة قدرة البلاد على تغطية تكلفة الواردات الزراعية. ويمكن تفسير التذبذب في نسبة التغطية بعدة عوامل، كالتغيرات في أسعار السلع الزراعية العالمي، بحيث تؤثر التغيرات في أسعار السلع الزراعية العالمية على إيرادات الصادرات الزراعية وتكلفة الواردات الزراعية، وبالتالي على نسبة التغطية. كذلك التغيرات في حجم الصادرات والواردات الزراعية، والتغيرات في السياسات الزراعية، مثل الدعم الحكومي للقطاع الزراعي. ولهذا وجب التفكير في دعم الإنتاج الزراعي أكثر، من خلال دعم الأسعار، وتحسين البنية التحتية، وتوفير الإرشاد الفني الزراعي، وتعزيز

الصادرات الزراعية من خلال تحسين جودة المنتجات الزراعية، وتشجيع الاستثمار قطاع التصنيع الغذائي، وفتح أسواق جديدة للصادرات الزراعية. كذلك خفض الواردات، من خلال ترشيد الاستهلاك المحلي للمنتجات الزراعية، ودعم وتطوير المنتج المحلي وتشجيعه. فبالرغم من التحسن الملحوظ في السنوات الأخيرة حسب نتائج الجدول إلا أن هذه النسبة تبقى أقل من المستوى المطلوب لتحقيق اكتفاء ذاتي في الإنتاج الزراعي. والشكل التالي سيوضح لنا أكثر تغير نسبة التغطية للصادرات الزراعية للواردات الزراعية.

الشكل رقم 03-11: يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 21.03

3- أهم السلع الزراعية المستوردة والمصدرة: تختلف السلع الزراعية بين المستوردة والمصدرة بالجزائر على حسب احتياجاتها، وكذا الفائض في منتج بعض السلع الذي يحول إلى التصدير.

1.3- أهم السلع الزراعية المستوردة: سنحاول من خلال مستخرجات الجدول التالي تحليل أهم المنتجات الزراعية في الجزائر والتي يتم استيرادها لسد العجز فيها في السوق المحلي.

الجدول رقم 03-22: يوضح قيمة أهم السلع الزراعية المستوردة في الجزائر (مليون دولار أمريكي جاري).

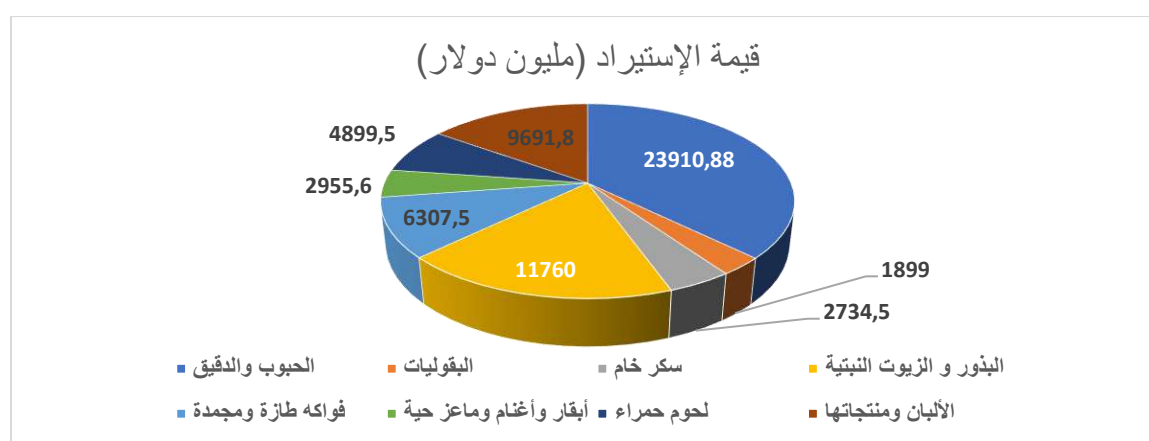
السنوات	الحبوب والبقوليات	سكر خام	البذور الزيتية	زيتون نباتية	فاكهة طازجة ومجمدة	أبقار حية	أغنام وماعز حية	خوم حمراء	الألبان ومنتجاتها
متوسط 2013/09	22628,8	5769,5	2363,2	7265,2	4972,5	772,4	1170,8	3652,1	4876,0
2014	26479,1	6327,8	2868,7	4854,4	3504,0	957,9	1487,1	4429,6	8822,1
2015	23259,9	2176,4	2959,6	6707,8	7345,8	1008,4	1780,6	5213,6	10046,5
2016	19204,7	2824,4	2647,3	6858,6	6961,8	1064,9	1552,1	4705,3	9102,7
2017	21618,2	4438,8	2781,1	7722,0	5804,8	1021,0	1571,9	5354,0	9771,6

10210,3	5497,69	1402,0	780,24	5945,2	7359,2	3302,1	2768,0	1807,7	24369,7	2018
9235,8	5797,9	1498,6	962,05	6578,1	6681,0	3738,2	2517,8	1753,4	22181,3	2019
9691,8	4899,5	1409,0	1546,6	6307,5	7239,7	4520,5	2734,5	1899,0	23910,88	2020

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

حسب الجدول يتبين لنا أن الجزائر تعتمد وبشكل كبير على استيراد الحبوب والدقيق خلال فترة الدراسة، فهي تستورد حوالي 70% من احتياجاتها الاستهلاكية، فقد استوردت سنة 2014 حوالي 26479,1 مليون دولار، وبقيت تقريبا في نفس القيمة حتى سنة 2020 ب 23910,88 مليون دولار، ويرجع الزيادة في قيمة واردات الحبوب والدقيق إلى عدة عوامل، كارتفاع الطلب على الحبوب والدقيق في الجزائر، والتي تعد من المواد الغذائية الأساسية في البلاد. وانخفاض الإنتاج المحلي من الحبوب والدقيق، والذي يرجع إلى عدة عوامل، منها قلة الأراضي الصالحة للزراعة، والمناخ الجاف، والاعتماد على الري. كذلك ارتفاع أسعار الحبوب والدقيق في الأسواق العالمية. كذلك الملاحظ هو ارتفاع قيمة استيراد الألبان ومنتجاتها، بحيث بلغت ذروتها سنة 2018 بقيمة 10210,8 مليون دولار، والزيوت النباتية التي بلغت 7722 مليون دولار سنة 2017، أما اللحوم فقد سجلت ما قيمته 5797,69 سنة 2019 ويرجع ذلك إلى غلاء الأعلاف وارتفاع أسعارها في السوق لقلة الإنتاج، خاصة مع الجفاف في السنوات الأخيرة، فكل هذه المنتجات المذكورة في الجدول تشكل عجزا في الاكتفاء الذاتي للسكان ما يضطر الحكومة للاستيراد لسد هذا العجز. والشكل التالي سيوضح توزيع أهم السلع المستوردة خلال سنة 2020.

الشكل رقم 03-12: توزيع أهم السلع الزراعية المستوردة في الجزائر خلال سنة 2020



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 22.03

الملاحظ من الشكل أن استيراد الحبوب يحتل المرتبة الأولى، ثم تليه المنتجات الزيتية بحيث يشكلان أكثر من نصف قيمة الاستيراد الكلية لأهم السلع الزراعية المستوردة.

2.3 أهم السلع الزراعية المصدرة: سنحاول من خلال مستخرجات الجدول التالي تحليل أهم المنتجات الزراعية في الجزائر والتي تصدرها إلى السوق العالمية سواء سجلت فيها فائض في الإنتاج أو لمبادلات سوقية كتصدير القمح الصلب مقابل استيراد القمح اللين لسد العجز في السوق المحلي وتوفير مادة الدقيق المستعملة في صنع الخبز.

الجدول رقم 03-23: يوضح قيمة أهم السلع الزراعية المصدرة في الجزائر (مليون دولار أمريكي جاري).

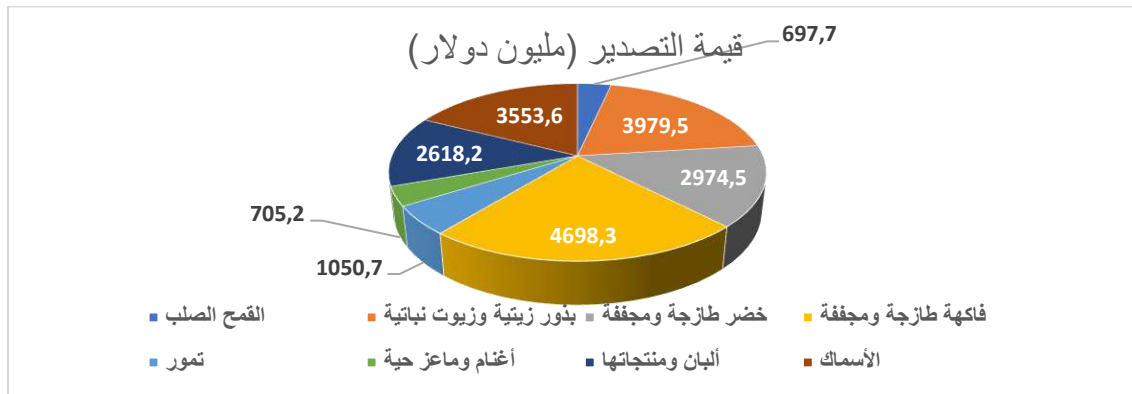
الاسماك	الألبان ومنتجاتها	أغنام وماعز حبة	تمور	فاكهة طازجة ومجففة	خضر طازجة ومجففة	بذور زيتية وزيوت نباتية	القمح الصلب	السنوات
2481,9	2157,8	692,9	352,2	3320,0	2600,3	2375,0	927,5	متوسط 2013/09
1453,9	2908,8	1234,6	648,1	3511,5	2915,9	2636,3	1016,68	2014
2369,4	2800,7	1423,37	745,36	4263,2	3139,0	3592,7	1097,2	2015
2621,2	2444,4	773,5	915,1	4386,8	2580,4	2475,0	982,2	2016
2535,9	2533,7	888,0	868,4	4931,6	2710,5	2557,62	880,9	2017
3575,8	2738,8	799,1	1011,7	5907,0	2828,2	3315,0	1246,0	2018
3278,9	2763,9	974,4	1325,0	4764,0	2956,3	3329,5	859,3	2019
3553,6	2618,1	705,2	1050,7	4698,3	2974,5	3979,5	697,7	2020

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

الملاحظ من الجدول هو أنّ القمح الصلب شهد تقلبات طفيفة، بحيث القيمة تراوحت بين حوالي 697,7 مليون دولار في 2020 وحوالي 1097,2 مليون دولار في 2015. وسجل أعلى قيمة له سنة 2018 ب 1246 مليون دولار. أما البذور الزيتية والزيوت النباتية فقد سجلت ارتفاع ملحوظ، إذ بدأت الصادرات عند حوالي 2375 مليون دولار في 2013 وزادت بشكل كبير حتى قاربت 3979,5 مليون دولار في 2020. إذا رجعنا إلى الخضر الطازجة والمجففة فقد سجلت زيادة مستمرة في قيمة الصادرات بحوالي 2600,3 مليون دولار في 2013 إلى حوالي 2974,5 مليون دولار في 2020. والفاكهة الطازجة والمجففة فقد سجلت هي الأخرى زيادة كبيرة في الصادرات، بحيث ارتفعت بشكل ملحوظ من حوالي 3320 مليون دولار في 2013 إلى حوالي 4698,3 مليون دولار في 2020. والتمور والتي تعتبر من المحاصيل المهمة في البلاد بكل أنواعها، هي كذلك عرفت زيادة ملحوظة، بحيث القيمة الصادرة من التمور ازدادت بشكل كبير من حوالي 352,2 مليون دولار في 2013 إلى حوالي 1050,7 مليون دولار في 2020. أما الثروة الحيوانية المصدرة والمتمثلة في أغنام وماعز حبة، فقد استمرت في التزايد فيما يخص صادراتها بحوالي 692,9 مليون دولار في 2013 إلى حوالي 705,2 مليون دولار في 2020. والألبان ومنتجاتها، فقد عرفت ثبات الصادرات بها، استمرت بشكل ثابت على مدى السنوات. والأسماك سجلت زيادة كبيرة في الصادرات بحوالي 2481,9 مليون دولار في 2013 إلى حوالي

3553,6 مليون دولار في 2020. وتوضح هذه الأرقام أن الجزائر قامت بزيادة صادراتها من السلع الزراعية على مدى السنوات، وخاصة فيما يتعلق بالفواكه والخضروات والأسماك. وهذا يعكس جهودًا ناجحة في تعزيز الصادرات في هذا القطاع، وهناك عدة عوامل ساهمت في تحسين صادرات المنتجات الزراعية في الجزائر، بحيث تمتلك الجزائر 10,5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وهو ما يمثل 2,8% من إجمالي مساحة البلاد، كذلك المناخ المناسب والمتنوع للزراعة الذي تتمتع به الجزائر مما يسمح بزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل، والدعم الحكومي الذي قدمته للقطاع الزراعي من خلال توفير القروض والمنح والخدمات الفنية. ولنوضح أكثر سنحاول من خلال الشكل التالي إظهار كيفية توزيع أهم السلع المصدرة خلال سنة 2020.

الشكل رقم 03-13: توزيع أهم السلع الزراعية المصدرة في الجزائر خلال سنة 2020



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 23.03

الملاحظ من الشكل هو أن الصادرات الزراعية في الجزائر سنة 2020 غلب عليها تصدير كل من الخضروات والفواكه الطازجة والمجففة وخاصة البطاطا التي سجلت فاض في الإنتاج وبعض الخضروات الأخرى، كذلك البذور الزيتية التي سجلت إنتاج جيد بمناطق الجنوب، والتي تعتبر من المحاصيل المهمة وبمقدورها تعزيز العملة الصعبة عن طريق التصدير.

## المبحث الثاني

### تطور السياسات الزراعية في الجزائر

تعد الزراعة ركيزة أساسية في التاريخ الاقتصادي للجزائر، حيث امتدت جذورها عبر العصور المختلفة. من الحقبة العثمانية إلى فترة الاستعمار الفرنسي، ومن ثم إلى عهد الاستقلال، شهد القطاع الزراعي تحولات جوهرية تعكس أهميته المحورية في بنية الاقتصاد الوطني، فخلال الاحتلال الفرنسي، استُغلت الموارد الطبيعية الغنية للجزائر بكثافة، مما أبرز إمكانات البلاد الزراعية الهائلة، وبعد نيل الاستقلال، أدركت الحكومة الجزائرية الدور الحيوي للزراعة في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز

الاقتصاد، فسعت جاهدة لتطوير هذا القطاع من خلال سياسات وإصلاحات متعاقبة. فمن خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على مسار السياسات الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا.

### المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر ما قبل سنة 1979

مرت الجزائر خلال هذه الفترة على عدة مراحل تاريخية، بدءاً بالحقبة العثمانية والاحتلال الفرنسي، ثم جاءت المرحلة ما بعد الاستقلال والذي أخذت الجزائر من خلاله النظام الاشتراكي، الذي جعلها تعتمد على عدة سياسات زراعية مرتبطة بخصوصية كل مرحلة.

### الفرع الأول: نبذة تاريخية عن السياسات الزراعية في الجزائر ما قبل الاستقلال

تميزت الزراعة في الجزائر قبل الحقبة الاستعمارية بطابعها المتناغم والمتكامل، حيث كان هدفها الرئيسي تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد برز القمح كأحد أهم المحاصيل الزراعية، مما أهل الجزائر لتبوء مكانة مرموقة بين الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلعة الاستراتيجية. تميز القمح بسهولة زراعته وقدرته على التخزين لفترات طويلة، فضلاً عن استهلاكه الواسع، مما جعله يتفوق على المحاصيل الأخرى التي افتقر الفلاح الجزائري للإمكانيات اللازمة لزراعتها، خاصة المحاصيل الصناعية. إلى جانب القمح، شهدت الجزائر تنوعاً في إنتاج الفواكه مثل الحمضيات والتمور والعنب، مع وجود زراعات النخيل. أما زراعة الخضروات، فكانت تمارس كنشاط عائلي يهدف أيضاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. ويتضح مما سبق أن الاكتفاء الذاتي كان السمة الأساسية للزراعة الجزائرية قبل الاستعمار. ومع ذلك، ساهمت الجزائر في التجارة الخارجية من خلال تصدير القمح، الذي شكل نسبة كبيرة من إجمالي صادراتها. وهكذا، برزت الجزائر كدولة متخصصة في إنتاج القمح، غير أن هذا التخصص كان عفويًا وغير موجه، نابعاً من الظروف الطبيعية والاقتصادية السائدة آنذاك<sup>1</sup>. فقد تميز نظام الملكية في الجزائر قبل الاستعمار بارتكازه على العادات والأعراف والشريعة الإسلامية، متخذاً أربعة أشكال رئيسية<sup>2</sup>:

- أراضي العرش: أراضي بور يحق للأفراد استصلاحها واكتساب حقوق عليها، تنتقل بالوراثة للذكور.
- أراضي الملك: ملكية خاصة تامة، يتمتع أصحابها بحرية التصرف فيها بيعاً وإيجاراً ورهنًا.
- أراضي الأوقاف: مؤسسات دينية ذات نفع عام، غير قابلة للتملك الخاص.
- أراضي البايلك: أملاك الدولة، تُمنح للأفراد مقابل عُشر المحصول.

<sup>1</sup> - ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جامعة باجي مختار عنابة، 2012، ص: 117.

<sup>2</sup> - علي بالموشي، الأمن الغذائي وآليات تحقيقه في الجزائر - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2017، ص:

اتسمت الزراعة آنذاك باستخدام وسائل بدائية، معتمدة على الجهد البشري، وفق نمط رأسمالي ما قبل التنافسي، مع بداية الاستعمار الفرنسي، سعت فرنسا لتغيير وجه الاقتصاد الجزائري من خلال سياسات استعمارية هدفت إلى<sup>1</sup>:

• السيطرة على الشعب الجزائري

• استغلال موارد البلاد

• توجيه الاقتصاد الجزائري لخدمة المصالح الفرنسية

لتحقيق هذه الأهداف، رأت فرنسا ضرورة السيطرة على القطاع الزراعي، باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الجزائري آنذاك، هذه السيطرة مهدت الطريق للهيمنة الشاملة على الجزائر. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، اتبعت فرنسا السياسات التالية:

**1- سياسة امتلاك الأراضي:** في إطار سياستها الاستعمارية، نهجت فرنسا استراتيجية ممنهجة للاستيلاء على الأراضي الزراعية الجزائرية. بدأت بالاستيلاء الحر (1830-1870) الذي استهدف الملكيات الجماعية، معتبرة كل ما ليس ملكاً خاصاً قابلاً للتحويل إلى ملكية فرنسية، ومشجعة هجرة الأوربيين بتقديم تسهيلات وأراضٍ مجانية. ثم تطورت إلى الاستيلاء الرسمي بعد 1870، مستهدفة الملكيات الفردية دون قيود، خاصة في السهول الخصبة، كرد فعل على ثورات الشعب الجزائري. نتج عن هذه السياسة تفاوت صارخ في توزيع الأراضي<sup>2</sup>، حيث أظهرت إحصائيات 1954 أن 2.72 مليون هكتار من أجود الأراضي كانت بحوزة 20 ألف مستوطن أوروبي، بينما توزعت 3.7 مليون هكتار على أكثر من 600 ألف مزارع جزائري، مما يعكس عمق التأثير الاستعماري على هيكل ملكية الأراضي وتوزيعها في الجزائر<sup>3</sup>.

**2- سياسة الفصل بين الممارسات الزراعية الحديثة والتقليدية:** التغيير الجذري الذي طرأ على البنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر في الحقبة الاستعمارية أفرز انقساماً في القطاع الزراعي، فقد أدت السياسات الاستعمارية إلى تحول عميق في النسيج المجتمعي الجزائري وأماط إنتاجه التقليدي، مما نتج عنه ظهور نموذجين متباينين للزراعة هما:

• القطاع الزراعي الحديث: هو يمثل القطاع الأوربي، وتميز باستحواده على أحدث التقنيات والآلات، وسيطرته على أجود الأراضي، واعتمد هذا القطاع على أساليب متطورة في الاستغلال الزراعي، مطبقاً نظام "الخماسة" للعمالة، حيث يحصل العامل على خمس المحصول مقابل جهده، وسمي بهذا الاسم نظراً لتقسيم عناصر الإنتاج إلى خمسة أجزاء: الأرض، البذور، الحيوانات المستخدمة في الحرث، الأدوات، والعامل نفسه. وانتشر هذا النظام في الحيازات

<sup>1</sup> - ريم قصوري، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 118.

<sup>3</sup> - عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007، ص: 217.

الكبيرة، خاصة في المناطق الجنوبية الأقل خصوبة مقارنة بالشمال. ورغم تطوره التقني، اعتبر هذا النظام من أسوأ أشكال الاستغلال في تاريخ الزراعة الجزائرية، إذ كان يخدم مصالح المستعمر أكثر من تطوير القطاع الزراعي المحلي. كان الإنتاج موجهاً بشكل أساسي لخدمة الاقتصاد الفرنسي، متبنياً نموذج الزراعة الرأسمالية الموجهة للتسويق والتصدير، مما عكس التحول الجذري في الزراعة الجزائرية تحت الحكم الاستعماري<sup>1</sup>.

● القطاع الزراعي التقليدي: القطاع الزراعي التقليدي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية تميز بخصائص وممارسات متميزة عن القطاع الحديث. فقد اقتصر على استغلال الأراضي منخفضة الخصوبة وذات المردودية الضعيفة، معتمداً على الأساليب التقليدية في الزراعة. كان الإنتاج في هذا القطاع موجهاً أساساً للاستهلاك الذاتي وإعادة الإنتاج، مع اتباع نظام الكراء كآلية للاستغلال. دفعت عدة عوامل الفلاحين لتبني هذا النمط من الاستغلال، أبرزها: أولاً، حاجة مالكي الأراضي الملحة للنقود، مما جعلهم يفضلون تأجير أراضيهم مقابل عائد مادي على الاحتفاظ بجزء من المحصول. ثانياً، رغبة المستأجرين الفلاحين في توسيع مساحة أراضيهم الزراعية، مما يتيح لهم فرصة زيادة إنتاجهم الزراعي. هذا النظام عكس تكيف الفلاحين الجزائريين مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي فرضها الاستعمار، محاولين الحفاظ على أسلوب حياتهم التقليدي في ظل التحولات الكبرى التي شهدتها القطاع الزراعي<sup>2</sup>.

**3- السياسات المنتهجة نهاية الحقبة الاستعمارية:** تدهور الأوضاع الزراعية في الجزائر كان من العوامل المساهمة في زيادة التوتر الاجتماعي، مما أدى في النهاية إلى اندلاع ثورة نوفمبر 1954. إدراكاً منها للفجوة المتزايدة بين القطاعين الزراعيين الحديث والتقليدي، وما نتج عنها من اضطرابات، سعت السلطات الفرنسية إلى تطبيق إصلاحات تهدف إلى تهدئة الأوضاع وكسب رضا الجزائريين.

في هذا السياق، جاء مشروع قسنطينة عام 1959 كمحاولة لسد هذه الفجوة. تضمن المشروع عدة إجراءات، منها<sup>3</sup>:

✓ إعادة توجيه الاستثمارات: وتمثلت في التركيز على تنمية المناطق الريفية، ومعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف.

✓ توسيع الرقعة الزراعية: كاستصلاح الأراضي الجديدة، وتنفيذ برامج التشجير.

✓ تطوير الموارد البشرية: المتمثل في إنشاء مؤسسات تعليمية زراعية متخصصة، تكوين كفاءات محلية في المجال الزراعي، ورفع المستوى الثقافي لسكان الريف.

<sup>1</sup> - ريم قصوري، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 120.

<sup>3</sup> - يونس صاحب، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015، ص: 79.

✓ تعزيز البنية الإدارية: المتمثلة في إنشاء بلديات ريفية جديدة، وتأسيس فروع للتعاونيات الزراعية ضمن هذه البلديات.

✓ إنشاء هيئات إشرافية: والتي تمثلت في تأسيس المجلس الأعلى للتطوير الاجتماعي في الجزائر عام 1960، وتشكيل لجان من منتخبين جزائريين في عام 1961 للإشراف على تنفيذ البرنامج.

وقد هدفت هذه الإجراءات إلى إحداث تحول شامل في القطاع الزراعي الجزائري، مع التركيز على تنمية المناطق الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكانها واستمالتهم لها. غير أن فعالية هذه الإصلاحات وتأثيرها الحقيقي على أرض الواقع ظل محل تساؤل في ظل الظروف السياسية والاجتماعية المعقدة التي كانت سائدة آنذاك.

فرغم إعلان المشروع عن هدف رئيسي يتمثل في خلق فرص عمل بالقطاع الزراعي عبر توزيع نحو 250,000 هكتار على الفلاحين غير المالكين للأراضي خلال 1959-1963، وإنشاء صندوق لتسهيل الحصول على الملكية والاستغلال الزراعي، وتثبيت السكان في الأرياف، إلا أن الهدف الحقيقي غير المعلن كان خلق طبقة برجوازية صغيرة ريفية داعمة للسياسة الفرنسية ومعركة لثورة التحرير. بيد أن المشروع فشل بسبب التعقيدات الإدارية الفرنسية وعدم حماس الفلاحين الجزائريين له، ورفضهم للعروض المقدمة. هذا الإخفاق يجسد الهوة بين الأهداف المعلنة والواقع الميداني، ويعكس انعدام ثقة الجزائريين في المبادرات الفرنسية خلال تلك الفترة الحاسمة من تاريخهم النضالي<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر ما بعد الاستقلال إلى سنة 1979

بعد نيل الجزائر استقلالها، ورثت قطاعاً زراعياً متنوع بين التقليدي والحديث، يتكون الجانب التقليدي من أراضي زراعية صغيرة المساحة يملكها أفراد، وتتركز غالباً في المناطق الجبلية والصحراوية الفقيرة، ويعتمد هذا القطاع على وسائل إنتاج بدائية وطرق تقليدية. أما الحديث، فيتألف من مساحات زراعية شاسعة وخصبة تمتلكها عائلات شبه إقطاعية، وتستخدم أساليب إنتاج أكثر تطوراً، ويضاف إلى ذلك الأراضي والمزارع المؤتممة التي كانت في السابق تحت سيطرة المستعمرين<sup>2</sup>. وعلى هذا الأساس سنعالج نظامين مختلفين اتبعتهما الجزائر خلال هذه الفترة، والمتمثلين في التسيير الذاتي والثورة الزراعية.

**1- مرحلة التسيير الذاتي (1962-1970):** التسيير الذاتي هو نظام إداري تميز بقيام العمال أنفسهم بإدارة المؤسسات والمزارع بشكل ديمقراطي، نشأ هذا النظام في الجزائر بعد الاستقلال، حيث طُبق على المنشآت والأراضي الزراعية التي تركها المستعمرون الأوروبيون عند مغادرتهم البلاد<sup>3</sup>، وقد شهدت الجزائر في فترة ما بعد الاستقلال تطبيق نظام التسيير الذاتي، الذي بدأ فعلياً في العديد من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال، لكنه اكتسب شرعيته القانونية بعد إصدار مراسيم

<sup>1</sup> - Slimane bedrani, M. Bourenane, J. Molina, *Les politiques agraires en Algérie: vers l'autonomie ou la dépendance ?*, CREA, Algeria, 1981, p: 36

<sup>2</sup> - حسني بعلي، السياسات الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص: 66.

<sup>3</sup> - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص: 11.

مارس 1963 من قبل الرئيس أحمد بن بلة، فخلال العام الأول بعد الاستقلال، أدارت لجان التسيير المحلية الممتلكات الشاغرة دون تدخل كبير من السلطات المركزية المنشغلة بالصراعات السياسية. هذه اللجان، التي تشكلت أصلاً كرد فعل على عنف المنظمة العسكرية السرية، استمرت في إدارة المزارع والمؤسسات المهجورة. في نفس الوقت قام المكتب الوطني للأملاك الشاغرة بإعداد الإطار القانوني للتسيير الذاتي، وصدرت مراسيم في أواخر 1962 لتنظيم الإدارة المؤقتة، تبتعتها مراسيم مارس 1963 التي أكدت على نزع التسيير الذاتي في القطاع الزراعي وحولت الممتلكات الشاغرة إلى ملكية وطنية. عكست هذه التطورات التوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية الجديدة، ساعية إلى تمكين العمال وإيجاد نموذج اقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في آن واحد<sup>1</sup>. وجاءت المراسيم متتالية كما يلي<sup>2</sup>:

- المرسوم المؤرخ في 22-10-1962: فقد نص على تشكيل لجان تسيير في كل مزرعة شاغرة تضم أكثر من عشرة عمال دائمين. هذه اللجان كانت تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، يختارون من بينهم رئيساً يتولى مهام المدير المسير. وضع النظام آلية لمشاركة العمال الدائمين في الأرباح، مما يعكس توجهاً نحو العدالة الاجتماعية. كما تضمن بنداً مثيراً للاهتمام يسمح للمعمرين الأوروبيين بالعودة إلى أراضيهم، شريطة تعاونهم مع لجان التسيير. هذا الإجراء الأخير ربما كان محاولة للموازنة بين التغيير الاجتماعي والاستفادة من الخبرات السابقة، مع الحفاظ على استمرارية الإنتاج الزراعي في فترة انتقالية حساسة.
- المرسوم المؤرخ في 18-03-1963: وقد تضمن إنشاء هيكل إداري متكامل. في قمة هذا الهيكل، تم تأسيس الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، وهو هيئة مركزية مرتبطة بوزارة الفلاحة، لتولي مسؤولية تنفيذ سياسات الإصلاح الزراعي على المستوى الوطني وإدارة أراضي صندوق التمليك والاستغلال الريفي. على المستوى المحلي، أنشئت لجان التسيير الفلاحية لإدارة المزارع والأراضي الزراعية بشكل مباشر. وفي كل ولاية، تم استحداث هيئة تمويل ولائية للإصلاح الزراعي، مكلفة بتوفير الدعم المالي اللازم لبرامج الإصلاح الزراعي. هذا التنظيم الهرمي الشامل سعى إلى ضمان تنفيذ فعال ومتناسق لسياسات الإصلاح الزراعي في جميع أنحاء البلاد، مع مراعاة الاحتياجات المحلية والخصوصيات الإقليمية.
- المرسوم المؤرخ في 22 مارس 1963: وقد تضمن خمسة هيكل رئيسية لإدارة المزرعة. أولها الجمعية العامة، وهي الجهاز الأعلى الموجه لنشاط المزرعة، مسؤولة عن انتخاب مجلس العمال ولجنة التسيير، ودراسة برامج الإنتاج والتسويق، وتحديد قواعد توزيع الأرباح، والتصديق على الحسابات. ثانياً، مجلس العمال المنتخب من الجمعية العامة، يتولى انتخاب لجنة التسيير وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومراقبة نشاط لجنة التسيير. ثالثاً، لجنة التسيير الذاتي المنتخبة من مجلس العمال، مسؤولة عن وضع برامج التنمية الزراعية واتخاذ القرارات التشغيلية والمالية. رابعاً،

<sup>1</sup> - مليكة جرمولي، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

<sup>2</sup> - أعمر سعيد شعبان، القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 28-29.

الرئيس المنتخب من الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، يمثل جماعة العمال وينقل القرارات بين الأجهزة المختلفة ويراقب تنفيذها. أخيراً، المدير المعين من قبل إدارة الإصلاح الزراعي، يشرف على سلامة العمليات المالية والاقتصادية، ويوقع الوثائق المالية، وينفذ قرارات لجنة التسيير. هذا الهيكل التنظيمي هدف إلى ضمان المشاركة الديمقراطية للعمال في إدارة المزرعة مع الحفاظ على الإشراف الحكومي من خلال دور المدير.

وقد مر التسيير الذاتي بثلاث مراحل تمثلت في:

➤ المرحلة الأولى (1962-1967): وتتمثل في مرحلة الأملاك الشاغرة والتي يمكن اعتبارها مرحلة نشأة نظام التسيير الذاتي في الجزائر، حيث بدأت بشكل عفوي عندما استولى الفلاحون على الأراضي الزراعية المهجورة من قبل المعمرين. تبع ذلك تدخل الدولة لإضفاء الشرعية القانونية على هذا الوضع من خلال إصدار قرارات رسمية. ثم جاءت مرحلة إنشاء الهياكل التنظيمية، وكان أبرزها الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، الذي تولى الإشراف على كافة جوانب التسيير الذاتي. نتيجة لهذه الإجراءات، أصبحت الدولة تمارس رقابة مباشرة على المزارع المسيرة ذاتياً، مما عكس رغبتها في تنظيم القطاع الزراعي وضمان توافقه مع السياسات الاقتصادية الوطنية، مع الحفاظ على مبدأ المشاركة العمالية في الإدارة<sup>1</sup>. خلال هذه المرحلة، شهدت الجزائر تطبيق أول خطة تنموية رسمية، وهي المخطط الثلاثي الأول الذي امتد من 1967 إلى 1969. هذا المخطط مثل بداية عهد التخطيط المركزي في الدولة الجزائرية الفتية، وكان يهدف إلى توجيه مسار التنمية الاقتصادية وتعزيز مشاركة العمال في إدارة المؤسسات الاقتصادية. وضع المخطط هدفاً طموحاً للاستثمار بقيمة 9.06 مليار دينار جزائري، بينما قُدرت التكاليف الإجمالية لبرامجه بحوالي 19.58 مليار دينار جزائري<sup>2</sup>.

➤ المرحلة الثانية (1967-1971): تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة تنظيمية شاملة للقطاع الزراعي الجزائري. تم إلغاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وإنشاء مديريات فلاحية ولائية للحد من المركزية الإدارية. كما أنشئت تعاونيات تحت رقابة الوزارة والبنك الوطني الجزائري، وتأسس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي. لتنظيم التسويق، أنشئت دواوين جهوية، وخصصت مصلحة تمويل في البنك الوطني الجزائري. ركزت هذه المرحلة بشكل أساسي على إنشاء الأجهزة والهياكل التنظيمية، دون إيلاء اهتمام كبير لاستقلالية الإدارة. هذا النهج عكس رغبة الدولة في تحقيق سيطرة وتنظيم أكبر للقطاع الزراعي، لكنه ربما جاء على حساب المرونة والاستقلالية الإدارية المحلية<sup>3</sup>. وقد شهدت هذه المرحلة في الجزائر تطبيق المخطط الرباعي الأول، الذي امتد من عام 1970 إلى 1973، وقد وصف هذا المخطط بأنه استثماري طموح، حيث خصصت له الدولة ميزانية استثمارية ضخمة تجاوزت 27 مليار دينار جزائري. توزيع هذه

<sup>1</sup> - زكريا جري، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020، ص: 67-68.

<sup>2</sup> - أعمار سعيد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

<sup>3</sup> - زكريا جري، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

الاستثمارات عكس أولويات التنمية الاقتصادية في تلك الفترة، إذ حظي قطاع الصناعة بالنصيب الأكبر، مستحوذاً على 44.7% من إجمالي الاستثمارات. أما القطاع الزراعي، فخصص له 14.8% من الميزانية الاستثمارية، وكان كبداية لتطبيق الثورة الزراعية<sup>1</sup>.

➤ المرحلة الثالثة: نتيجة للإجراءات التنظيمية السابقة، بدأت تظهر آثار سلبية على القطاع الزراعي الجزائري، مما دفع الدولة لاتخاذ سلسلة من الإجراءات الإصلاحية لتجاوز التعقيدات والعراقيل البيروقراطية، ومن أبرز هذه الإصلاحات إلغاء منصب المدير المعين من قبل الدولة، وتحويل صلاحية اتخاذ القرارات إلى الجمعيات العامة للعمال والفلاحين، مما عزز مبدأ التسيير الذاتي. كما اتخذت الدولة إجراءات اقتصادية داعمة، شملت تخفيض نسب الفائدة على القروض الزراعية، ورفع أسعار المنتجات الفلاحية، مع تخفيض مترام لأسعار وسائل الإنتاج الزراعي. هدفت هذه الإجراءات مجتمعة إلى تحفيز الإنتاج الزراعي<sup>2</sup>.

ومن أهم المشاكل التي عرقلت نظام التسيير الذاتي في الجزائر نجد أن من خلال المراسيم السابقة التي تم ذكرها والقرارات التنظيمية التي لم تحقق الأهداف المرجوة منه بسبب عدة عوائق. تمثلت في نقص الآلات الزراعية والإطارات الوطنية المؤهلة للتسيير، وتعقيد إجراءات التسويق، وعدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي لدى العمال. كما أدى اعتماد العمال على الأجور الشهرية بدل توزيع الأرباح إلى أزمة تمويل وترسيخ ثقافة الاستدانة، واستمر نمط الاستغلال الزراعي السابق دون تغيير جوهري، مع استبدال المعمر بلجان التسيير فقط، مما أبعث فكرة توزيع الأراضي على الفلاحين كما كان مخططاً في برنامج طرابلس 1962. عكس هذا توجهاً إيديولوجياً يفضل الطبقة العاملة على الفلاحين. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى فشل التجربة، مما أثر سلباً على القطاع الزراعي ككل، فأصبحت النصوص التنظيمية بعيدة عن التطبيق الفعلي، مما أضعف مساهمة المنتجين في النشاط الإنتاجي. هذا الوضع استدعى إعادة تنظيم القطاع في إطار الثورة الزراعية. في الوقت نفسه، مع تصاعد موارد البترول، تراجعت أهمية الزراعة في اقتصاد البلاد، مما قلل من الاهتمام بها<sup>3</sup>.

**2- مرحلة الثورة الزراعية (1971-1979):** بعد تبني الجزائر للنظام الاقتصادي الاشتراكي الموجه، سعياً لتحقيق تنمية سريعة قائمة على مبدأ العدالة، امتد هذا النهج إلى القطاع الزراعي. استلهمت الجزائر تجارب المدرسة الهيكلية في أمريكا اللاتينية، خاصة في البيرو وشيلي والبرازيل، التي غيرت المنظومة السوسيو-اقتصادية في المجتمع الريفي. وبموجب الأمر 71-73 الصادر في 8 نوفمبر 1971، اعتمدت الدولة "الثورة الزراعية" تحت شعار "الأرض لمن يستغلها". ونتج عن هذا تأميم الأراضي غير المستغلة أو المملوكة للغائبين، مما أدى إلى تحويل حوالي 1.141.000 هكتار موزعة على

<sup>1</sup> - امر عزوي، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 134.

<sup>2</sup> - زكريا جري، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

<sup>3</sup> - رم قصوري، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

90.000 مزارع. وبذلك أصبحت الدولة مالكة لنوعين من الأراضي الزراعية: الأراضي التي كانت تحت نظام التسيير الذاتي والمتروكة من قبل المعمرين الفرنسيين، والأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي كانت ملكاً للجزائريين في القطاع الخاص بأشكال ملكية متعددة (ملك خاص، حبوس، أراضي جماعية). هذه الخطوة مثلت تحولاً جذرياً في هيكل الملكية الزراعية في الجزائر، هادفة إلى إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية في الريف الجزائري<sup>1</sup>.

## 2-1- أهداف الثورة الزراعية: تمثلت أهداف الثورة الزراعية في الجزائر فيما يلي<sup>2</sup>:

- إعادة توزيع الملكية الزراعية :

- إلغاء حق الملكية لذوي الامتيازات.
- تخصيص أراضٍ للفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية.
- تزويد الفلاحين الجدد بالوسائل اللازمة للإنتاج.

- تحديث وإنعاش القطاع الزراعي :

- تطبيق برامج زراعية عصرية.
- توسيع السوق الداخلية.
- تشجيع النمو الصناعي المرتبط بالزراعة.
- إعادة توجيه وتطوير الإنتاج الزراعي ليتكامل مع الصناعات القائمة على المحاصيل الزراعية.

- إعادة هيكلة القطاع الزراعي :

- إنشاء تعاونيات زراعية.
- تحرير مبادرات الفلاحين.
- تكثيف الاستثمارات الزراعية

<sup>1</sup> - ثورية الماحي، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البلدة2، 2020، ص: 141.

<sup>2</sup> - مجدولين دهبنة، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة- آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2006، ص: 12-15.

2-2- مبادئ الثورة الزراعية: استنادًا إلى المواد من 6 إلى 12 من قانون الثورة الزراعية، يمكن تلخيص المبادئ الأساسية كما يلي<sup>1</sup>:

- حق الفلاح في استثمار الأرض وفقًا لمبدأ "الأرض لمن يخدمها"، هذا يعني ربط حق الانتفاع بالأرض بالعمل الفعلي فيها، وإسقاط حقوق المستغلين غير المساهمين في الإنتاج.
- إلغاء جميع أشكال الاستغلال التجاري للأراضي الزراعية.
- تشجيع الاستخدام التعاوني لوسائل الإنتاج الزراعي، وتوزيع الأراضي على الفلاحين الذين لا يملكونها. تتولى الدولة مسؤولية حماية حقوق الفلاحين وتوفير الظروف المناسبة في المناطق الريفية.
- شمول القانون لجميع الأراضي الزراعية بغض النظر عن نظامها العقاري، بالإضافة إلى الأراضي الغابية ومناطق الحلفاء.
- تضمين الموارد المائية المخصصة للزراعة ضمن نطاق القانون.
- شمول القانون للثروة الحيوانية، بما في ذلك مزارع الخيول والماشية، مع الحفاظ على حقوق مالكيها حتى في حالة تأميم الأراضي التي ترعى فيها.

2-3- مراحل الثورة الزراعية: لقد مرت سياسة الثورة الزراعية بثلاثة مراحل أساسية تمثلت فيما يلي<sup>2</sup>:

- **المرحلة الأولى:** بدأت هذه المرحلة من تطبيق قانون الثورة الزراعية بضم أراضي العروش والبلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية ودمجها في صندوق الثورة الزراعية، فقد شملت هذه العملية 770.765 هكتارًا وزعت على 50.040 مستفيدًا. كما تم تأميم أراضي المتغيبين غير المستغلة، باستثناء أراضي الورثة والقصر والمرضى، مما أدى إلى تأميم حوالي 600.000 هكتار إضافي. كما تضمنت المرحلة أيضًا تحديد الملكيات الزراعية الخاصة للقضاء على الملكيات الواسعة، معتمدة على معايير القدرة على العمل ونوعية الأرض. هدفت هذه الإجراءات إلى منع تأجير الأراضي الشاسعة وضمان استغلالها بكفاءة، وطبقت هذه العملية على 50,051 مالكا، مستهدفة إعادة توزيع الأراضي وتحسين استغلالها في إطار أهداف الثورة الزراعية.
- **المرحلة الثانية:** بدأت في 17 يونيو 1973، بعد تجميع الأراضي في الصندوق الوطني للثورة الزراعية، تم توزيعها على الفلاحين غير المالكين للأرض، جُمع هؤلاء المستفيدون في قرى نموذجية، حيث ضمت كل قرية بين 120 و 150

<sup>1</sup> - أعرم سعيد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

<sup>2</sup> - حسني بعلي، مرجع سبق ذكره، ص: 70-71.

مسكنًا مجهزًا بكافة شروط الحياة الأساسية، وبحلول عام 1981، بلغ عدد هذه القرى 187 قرية، وكان الهدف منها تسهيل إدارة الفلاحين. وخلال هذه المرحلة، تم تأمين 1.355.883 هكتارًا من الأراضي الصالحة للزراعة. حتى نهاية عام 1978، استفاد 82.737 فلاحًا من عملية توزيع الأراضي، إضافة إلى ذلك، تم إنشاء 4.590 تعاونية فلاحية و658 تعاونية فلاحية متعددة الخدمات، التي كان هدفها تزويد المزارع التابعة لهذا القطاع بمستلزمات الإنتاج. هذه الإجراءات عكست جهود الدولة في إعادة تنظيم القطاع الزراعي وتحسين ظروف الفلاحين.

● **المرحلة الثالثة:** بدأت المرحلة هذه من تطبيق قانون الثورة الزراعية في عام 1975، مستهدفة تطوير القطاع الرعوي في مناطق الهضاب والسهول، وقد هدفت هذه المرحلة إلى تحسين ظروف البدو الرحل وتشجيع استقرارهم، ومن أهم إجراءات هذه المرحلة تحديد الحد الأقصى للملكية الماشية بـ 105 رؤوس للمربي الواحد، أي عدد يزيد عن هذا الحد كان يتم تأمينه وإعادة توزيعه على صغار المربين، هذه السياسة سعت إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة الحيوانية وتحسين أوضاع المربين الصغار، مما يساهم في تنمية القطاع الرعوي بشكل أكثر توازنًا.

**4-2- نتائج الثورة الزراعية:** توقف الإحصاء الخاص بالثورة الزراعية في عام 1979، بعد سبع سنوات من إعلانها، مقدمًا نتائج ملموسة. فقد تم ضم ما يقارب 964.747 هكتارًا من الأراضي و337.233 نخلة إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية، مع كون 72% من هذه الأراضي صالحة للزراعة. واستفاد من هذه العملية 99,776 فلاحًا، توزعوا بين مستفيدين بصفة فردية وآخرين ضمن تعاونيات إنتاجية مختلفة، فقد شملت هذه التعاونيات 887 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و524 مجموعة تعاون تحضيرية للاستثمار، والجدير بالذكر أن النظام التعاوني تضمن عشرة أنواع مختلفة من التعاونيات، كل منها بتخصص معين متمثلة في<sup>1</sup>:

- مجموعة التعاون الفلاحي.
- المجموعة التعاونية التحضيرية للاستثمار (GPMV).
- المجموعة الزراعية للمالكين على الشبوع.
- التعاون الزراعي البلدية المتعددة الخدمات (CAPCS).
- التعاونية الزراعية للخدمات الاختصاصية.
- التعاونية الزراعية للاستغلال المشترك (CAEC).
- التعاونية الزراعية لإنتاج الثورة الزراعية (CAPRA).
- التعاونية الزراعية للخدمات والتموين.
- تعاونية تسويق الخضر والفواكه للولاية.

<sup>1</sup> - مليكة جرمولي، مرجع سبق ذكره، ص: 46-48.

- تعاونية تربية الماشية.

ولقد عرفت الثورة الزراعية مخططين أساسيين تمثلا في<sup>1</sup>:

- المخطط الرباعي الأول 1970-1973 و الذي بلغت استثماراته الزراعية حوالي 4.35 مليار دج، و التي شكلت 17% من الاستثمارات الكلية، والذي كان يهدف إلى توسعت حجم المساحات المسقية وتطوير الري، وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني، واعتماد الفلاحة على الري الصناعي، وتوسيع زراعة الحبوب والزراعة الصناعية، وتوسيع المساحة الخاص بالأشجار المثمرة، مع التنوع في التربية الحيوانية.

- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، لقد خصص حوالي 16.72 مليار دج له، منها 14.12 مليار دج تمويل برامج زراعية جديدة، ولقد خصص حوالي 10% من الاستثمارات لكلية للزراعة، فقد تراجع إذا ما قارناه مع المخطط السابق، وهذا يعود إلى سيطرت الاستثمار الصناعي على باقي القطاعات الأخرى، وقد كانت أهم أهدافه هو إعادة تنظيم للأسلوب الزراعي خاصة ما يتعلق بالإنتاج والقضاء على ما هو موروث من الاقتصاد الاستعماري، وكل هذا من أجل تحقيق أرباح وتوفير السلع للأسواق، وإخضاع كل البرامج الزراعية لتحقيق الأهداف المرجوة من الثورة الزراعية.

هذه الأرقام تعكس حجم التغييرات الهيكلية التي أحدثتها الثورة الزراعية في توزيع الأراضي وتنظيم العمل الزراعي، مما يشير إلى جهود واسعة النطاق لإعادة هيكلة القطاع الزراعي في الجزائر خلال تلك الفترة.

**2-5- معوقات الثورة الزراعية:** واجهت الثورة الزراعية في الجزائر عدة عقبات حالت دون تحقيق أهدافها المرجوة وتمثلت هذه المشاكل في<sup>2</sup>:

- ارتفاع حالات التخلي عن الأراضي الزراعية الممنوحة، حيث سُجلت 8041 حالة حتى سبتمبر 1976، بسبب ضعف خصوبة الأراضي، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة النزوح الريفي.
- نقص العتاد الفلاحي وضعف المكننة، إضافة إلى قصور في التمويل بسبب الجمود الإداري وعدم ملاءمة الوسائل المتوفرة لاحتياجات الفلاحين.
- انتشار هجرة العمال الزراعيين إلى قطاعات أخرى، نتيجة لظروف العمل غير الملائمة والفروق الكبيرة في الأجور بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى، رغم محاولات الدولة لمعالجة هذا الاختلال.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص: 48-49.

<sup>2</sup> - يونس صاحب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 103-106.

- مشاكل إدارية وتنظيمية، تمثلت في سوء التفاهم بين الفلاحين والمدراء، غياب التأهيل اللازم لليد العاملة، ضعف قنوات الاتصال، ونقص في الإطارات المتخصصة، مما أدى إلى استمرار استخدام الطرق التقليدية في الإنتاج بدلاً من الأساليب العلمية الحديثة.
- نظرًا لسوء العلاقة القائمة بين الإداريين والفلاحين في القطاع العام، نشأت مشكلات عديدة أثرت سلبيًا على نجاح الثورة الزراعية. فقد أدى هذا الوضع إلى انتشار شعور اللامبالاة بين العمال، مما دفعهم للتهرب من واجباتهم في كل مناسبة. كما تسبب ذلك في فقدان الفلاحين للحافز على العمل، وأدى إلى تراجع حسهم بالمبادرة لتحسين مردودية المستغلات المستثمرة. هذه العوامل مجتمعة قوضت الجهود المبذولة لتحسين الإنتاجية الزراعية.
- لعب المناخ دورًا محوريًا في التأثير على الإنتاجية الزراعية خلال فترة تطبيق الثورة الزراعية في الجزائر. فقد شهدت هذه الفترة تقلبات مناخية حادة، تمثلت في موجات جفاف متكررة وانخفاض ملحوظ في كميات الأمطار. هذه الظروف المناخية غير المستقرة أدت إلى تذبذب كبير في إنتاجية الحبوب خلال العقد الذي طبقت فيه الثورة الزراعية. وقد تجلّى هذا التذبذب في تغيرات دراماتيكية في الإنتاج بين عام وآخر، حيث شهدت بعض السنوات انخفاضًا حادًا في الإنتاج، بينما سجلت سنوات أخرى زيادة تصل إلى الضعف. ويُعد العام 1974-1975 مثالًا بارزًا على هذه التقلبات الحادة في الإنتاجية الزراعية
- خلال الفترة من 1970 إلى 1980، ارتفعت وتيرة الهجرة نحو المدن بشكل ملحوظ، وهي الظاهرة التي بدأت منذ الاستقلال. يوضح التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني أن عدد سكان الأرياف ارتفع من 7.9 مليون نسمة في عام 1966 إلى 9.8 مليون نسمة في عام 1977، بزيادة قدرها 1.9 مليون نسمة. في المقابل، شهدت المدن زيادة سكانية قدرها 3.2 مليون نسمة خلال نفس الفترة. وفقًا للتقرير، ارتفع النمو الديموغرافي بنسبة 3.2% سنويًا، مقابل زيادة سنوية بنسبة 2% في عدد سكان الريف، بينما ارتفع عدد سكان المدن بنسبة 6% سنويًا. هذا التحول الديموغرافي تسبب في بعض المواسم في نقص حاد في اليد العاملة الريفية.
- أما الهدف المتمثل في تكوين كفاءات في قطاع الفلاحة خلال عشر سنوات، فقد تم بوتيرة سريعة، مع التركيز على الكم على حساب النوعية. لم يكن التكوين مبنياً على أساس احتياجات القطاع الفلاحي في ذلك الوقت، مما أدى إلى عدم استفادة الوحدات الإنتاجية من الكفاءات المدربة. عند مقارنة هذا التكوين بتكوين اليد العاملة المؤهلة في القطاعات الأخرى، يتضح أن التكوين في قطاع الفلاحة لم يحظَ بنفس الأهمية والدعم الذي حظيت به القطاعات الأخرى من قبل السلطات.

- كان هناك دور سلمي للطبقة البيروقراطية والتكنوقراطية التي أشرفت على تسيير عملية الثورة الزراعية، حيث استغلت مواقعها لتحقيق مصالح شخصية. كما أن بُعد الأراضي عن أماكن الإقامة وغياب المسالك السهلة للوصول إليها حال دون إدخال وسائل ميكانيكية حديثة وفشل قرى الاشتراكية في حل هذه المشكلة.
- بالإضافة إلى ذلك، كان هناك ضعف في تسيير التعاونيات الزراعية وكثرة المشاكل الداخلية فيها. افتقدت هذه التعاونيات للاستقلالية في إدارة المزارع، حيث كانت تُدار وفقاً للخطة العامة للتنمية وتوجيهات وزارة الفلاحة.
- غياب الإرشاد الفلاحي خلال السبعينات.
- الاعتماد الكبير على البذور المنتقاة، وغياب مراكز البحوث الزراعية المتخصصة في تهجين البذور.
- التوسع العمراني وبناء المصانع على حساب الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى غياب قوانين صارمة تحمي العقار الفلاحي.
- عدم العدالة في توزيع الأراضي، مما أدى إلى تفاوت كبير في أجور الفلاحين. الفلاحون في التعاونيات يتقاضون أجوراً رمزية فقط، ولا يستفيدون من علاوات وزيادات إلا في حالة ارتفاع إنتاجية الأرض التي يعملون عليها.

### المطلب الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر ما بين 1980-1999

واجه الاقتصاد الوطني في الفترة الماضية تحديات وصعوبات متعددة، مما أدى إلى تراجع في الأداء الاقتصادي العام، وضعف في القطاع الزراعي، وتغيرات في النسيج الاجتماعي. هذه الظروف دفعت الدولة إلى تبني نهج جديد وخطة استراتيجية مغايرة. تمحورت هذه الاستراتيجية حول إعادة تشكيل السياسات الزراعية، حيث تم تطبيق برامج لإعادة الهيكلة وإدخال إصلاحات جديدة. الهدف من هذه الخطوات كان إعطاء دفعة قوية ونفس جديد للقطاع الزراعي، بغية تنشيطه وتحسين أدائه.

### الفرع الأول: سياسة إعادة هيكلة القطاع الزراعي ما بين 1980-1990

في إطار الإصلاحات الزراعية الشاملة، تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتياً بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 15 أكتوبر 1981، والذي جاء تطبيقاً للأمر الرئاسي رقم 14 الصادر في 17 مارس من نفس العام. أريد من هذا الإجراء إنشاء وحدات إنتاجية زراعية قوية وفعالة، حيث شمل التغيير كافة أشكال الملكية الزراعية، بما فيها تعاونيات الثورة الزراعية، ومزارع التسيير الذاتي، وتعاونيات القطاع الخاص، وأراضي قدماء المجاهدين<sup>1</sup>. كان هذا التحول الهيكلي خطوة مهمة نحو توحيد وتعزيز القطاع الزراعي، مع مراعاة التنوع في أنماط الملكية والإدارة الزراعية القائمة آنذاك. وفي إطار الإصلاحات

<sup>1</sup> - ابتسام جاوشين، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فاعليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، ص: 104.

الزراعية الشاملة، ظهرت المزارع الفلاحية الاشتراكية كنموذج جديد يهدف إلى تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية، وتحسين عمليات التموين والإنتاج والتسويق. فمع بداية ثمانينيات القرن العشرين، اتخذت الحكومة خطوات جذرية لإعادة تنظيم القطاع الزراعي، تم حل الهيئات التعاونية التي تأسست ضمن الإصلاح الزراعي لعام 1972، وأعيد توزيع الأراضي المشتركة بشكل فردي. كما اضطرت تعاونيات الخدمات، التي كانت تدعم فئة معينة من المنتجين تقنياً ومادياً، إلى وقف نشاطاتها خلال عامي 1982-1983، فقد ركزت سياسة إعادة الهيكلة على تأسيس وحدات إنتاجية ذات نظام قانوني موحد، عُرفت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية، وبلغ عدد هذه الوحدات حوالي 3.415 مزرعة، منها 370 نشأت من إعادة هيكلة مزارع الثورة الزراعية. غطت هذه المزارع مساحة إجمالية قدرها 355.800 هكتار من أصل 1,5 مليون هكتار، أي ما يعادل 23,5% من إجمالي الأراضي الزراعية. نتيجة لهذه التغييرات، انخفض متوسط مساحة المزرعة الواحدة من 250 هكتار سابقاً إلى 171.6 هكتار، مما يشير إلى توجه نحو وحدات إنتاجية أصغر حجماً وأكثر كفاءة في الإدارة والإنتاج. وفي إطار إعادة هيكلة القطاع الزراعي كذلك، شهدت مزارع التسيير الذاتي تقليصاً في مساحتها، حيث انخفض متوسط المساحة من أكثر من 1.100 هكتار إلى 770 هكتار. كما تم إعادة توزيع حوالي 700 ألف هكتار من الأراضي المتبقية، مع تخصيص جزء منها لمزارع الدولة والمزارع النموذجية. هدفت هذه السياسة إلى معالجة مشاكل متعددة في القطاع الزراعي، بما في ذلك الحد من التضخم الإداري، ورفع مستويات الإنتاج والإنتاجية، وتحسين الإدارة. ونظراً لأهمية هذه الإصلاحات، خصصت القيادة السياسية موازنات ضخمة للقطاع الفلاحي ضمن البرنامجين الخماسيين الأول والثاني<sup>1</sup>.

**1- أسباب إعادة الهيكلة:** شهد القطاع الفلاحي عدة تناقضات وتحديات دفعت نحو إعادة الهيكلة، فرغم امتلاك القطاع العام لمعظم العتاد الفلاحي وأخصب الأراضي، لم يحقق إنتاجية مرضية أو توازناً مالياً أو دخولاً كافية للعمال، فقد تفاقمت التبعية الغذائية، وبرزت مشكلة شيخوخة اليد العاملة الفلاحية، كما عانت المجموعات الإنتاجية من عدم التجانس، وسجلت التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية خسائر في أغلبها. دفع هذا الوضع الدولة لإعادة تقييم خطط التنمية السابقة، خاصة مع النمو السريع لاحتياجات المجتمع الاستهلاكية، وتحديد المواد الزراعية، نتيجة لتزايد الدخل النقدي للعائلات بسبب تدفق استثمارات الدولة. هذه العوامل مجتمعة أبرزت ضرورة إعادة هيكلة القطاع الزراعي لتحسين أدائه وتلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع<sup>2</sup>.

**2- أهداف إعادة الهيكلة:** تهدف عملية إعادة الهيكلة في القطاع الزراعي إلى معالجة السلبيات التي ظهرت خلال تطبيق الإصلاحات المختلفة منذ الاستقلال، وفقاً للتعليمات الرئاسية رقم 14، تشمل الأهداف الرئيسية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - فضيل إبراهيم مزاري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 155-156.

<sup>2</sup> - ريم قصوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 130-131.

<sup>3</sup> - يونس صاحب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 108-109.

- تعزيز استقلالية تسيير المزارع والمؤسسات الزراعية، وخلق انسجام أكبر في المجتمع الريفي لتسهيل دمج القطاع الاشتراكي.
- كما تسعى الخطة إلى تكوين مزارع كبرى ذات طابع اشتراكي عبر دمج المزارع القائمة، وتشجيع الفلاحين على زيادة إنتاجيتهم مع تقديم الدعم اللازم لرفع الإنتاج الزراعي وتحقيق فائض.
- تتضمن الخطة أيضاً إعادة تقييم التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية، وتبني سياسات لتكثيف الإنتاج من خلال تحسين جودة البذور والتأطير وأنظمة الري.
- تهدف الإصلاحات إلى إزالة العوائق البيروقراطية التي تعيق حركة السلع وتشجيع مبادرات الفلاحين، مما يساهم في تحقيق نهضة شاملة للقطاع الزراعي.

**3- المخططات التنموية خلال الفترة:** شهدت هذه المرحلة تطبيق المخططين الوطنيين الخماسيين الأول والثاني، والتي تميزت بإحداث تغييرات جوهرية عكست توجه النظام نحو مراجعة بعض الخيارات التنموية السابقة. تضمنت هذه التغييرات إعادة تنظيم شاملة للاقتصاد الوطني وتبني استراتيجية جديدة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الطموحة، وتضمننا هذان المخططان ما يلي:

**3-1- المخطط الخماسي الأول 1980-1984:** خصص المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ميزانية إجمالية قدرها 400.6 مليار دينار لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية. حظي القطاع الزراعي بنصيب مهم من هذه الميزانية، إذ حُصص له 47,1 مليار دينار، أي ما يعادل 12% من إجمالي المخطط. وفي المقابل، استحوذ القطاع الصناعي، بما فيه قطاع المحروقات، على حصة الأسد بمبلغ 154.5 مليار دينار. ومن الجدير بالذكر أن قطاع الري، الذي يعد حيويًا للتنمية الزراعية، استفاد من 23 مليار دينار، وهو ما يمثل 48,3% من الميزانية المخصصة للقطاع الزراعي. هذا التوزيع يعكس أولويات الحكومة في تلك الفترة، مع التركيز على تطوير البنية التحتية الزراعية، خاصة في مجال الري، لتعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي<sup>1</sup>. حقق البرنامج الخماسي الأول نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية ملحوظة. فقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة 12% خلال فترة تنفيذه، كما تحقق فائض في الميزان التجاري بلغ 4281,8 مليون دينار جزائري في عام 1985. وشهدت هذه الفترة استثمارات بقيمة 345 مليار دج، مما أدى إلى استحداث حوالي 710.000 منصب عمل جديد. ساهم في هذا النجاح الارتفاع الكبير في أسعار النفط، حيث زاد سعر البرميل بنسبة 250% في عام 1980. أما في القطاع الزراعي، فقد اتخذت الدولة عدة إجراءات لتعزيز الإنتاج وتحسين ظروف الفلاحين. من بين هذه الإجراءات إعادة بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها الأصليين الذين يقومون بزراعتها. كما شجعت الدولة

<sup>1</sup> - ج.د.ش، الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 80-11 مؤرخ في 50 صفر 1401 الموافق ب 13 ديسمبر 1980، يتضمن المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادر 16 ديسمبر 1980، ص: 1803.

إصلاح الأراضي، خاصة في المناطق الجنوبية، من خلال تقديم قروض ميسرة للفلاحين. وفي خطوة مهمة لدعم القطاع الزراعي، تم إنشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية الزراعية في عام 1982، كما اتخذت الدولة من خلال هذا البرنامج سلسلة من الإجراءات الهامة. تم إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات إلى وحدات أصغر حجماً، مما سمح بإدارة أكثر كفاءة. كما قامت الدولة باستيراد آلات زراعية حديثة وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في الموارد المائية عبر حفر الآبار وإنشاء السدود. وهدفت هذه السياسة الجديدة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي، وقد بلغت التكاليف الاستثمارية خلال هذه الفترة 59,4 مليار دج. كانت الأهداف طويلة المدى تركز على تحسين الظروف العامة لإدارة أكثر مرونة للاقتصاد الزراعي، دعم جهاز الإنتاج، وتقليل التبعية الغذائية من خلال تكثيف الإنتاج وتحسين التقنيات المستخدمة، بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع الفلاحي، في 13 أغسطس 1983، صدر قانون استصلاح الأراضي الذي منح ملكية الأرض للفلاح الذي قام باستصلاحها. كما تمت إعادة هيكلة أملاك الدولة، خاصة في الجنوب، مما أدى إلى إنشاء 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية<sup>1</sup>.

**3-2- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** وفقاً لمرسوم الجريدة الرسمية، خصص المخطط الخماسي الثاني استثمارات عامة بقيمة 550 مليار دينار جزائري. حظي القطاع الزراعي بأهمية كبيرة، إذ نال 14.36% من إجمالي الاستثمارات، محتلاً بذلك المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة من حيث الأهمية الاستثمارية. فقد بلغت الحصة المالية للاستثمارات الزراعية 79 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل زيادة كبيرة قدرها 56 مليار دينار جزائري مقارنة بالمخطط الخماسي الأول. من هذا المبلغ، حُصص 41 مليار دينار جزائري لقطاع الري، أي ما يعادل 51.89% من إجمالي الاستثمارات الزراعية<sup>2</sup>. وقد جاء المخطط الخماسي الثاني ليعطي دفعة قوية لتطبيق سياسة التهيئة الإقليمية وتدعيم قاعدة التنمية، مع توفير الظروف الملائمة لها في قطاعي الزراعة والصناعة. اعتُبر هذان القطاعان نشاطين إنتاجيين أساسيين لتحقيق الأهداف المرتقبة. وتمثلت توجهات هذا المخطط في:

- استصلاح أراضي جديدة وتطوير الري مع الاستغلال الأمثل للموارد.
- تطوير أنشطة متكاملة في المناطق الريفية.
- تحسين مداخل الفلاحين.
- وضع سياسة أسعار محفزة لإنتاج المحاصيل الاستراتيجية.

<sup>1</sup> - سهيلة شيخاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 129-130.

<sup>2</sup> - ج.د.ش، الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 84-22 مؤرخ في 01 ربيع الثاني الموافق ب 24 ديسمبر 1984، يتضمن المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادر 02 جانفي 1985، ص: 14.

أما أولويات المخطط فكانت:

- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني.
- تطوير القطاع الفلاحي والري.
- تقليل الاعتماد على الخارج.

تقييم المخطط الخماسي الثاني كشف عن وجود طاقات مهمة غير مستغلة في قطاعي الفلاحة والري، ورغم الجهود المبذولة، ظل مردود القطاع الزراعي ضعيفاً، بمعدل نمو سنوي لم يتجاوز 4%. ولمعالجة هذه الوضعية، صدر القانون 87-19 الذي أنهى القطاع الاشتراكي وأدى إلى إنشاء مزارع أصغر حجماً لتسهيل تسييرها. نتج عن إعادة الهيكلة الجديدة:

- إنشاء 22,356 استغلالية فلاحية جماعية و 5,677 استغلالية فردية (حتى 20-05-1990).
- تأسيس 180 مزرعة نموذجية متخصصة في إنتاج النباتات والحيوانات.
- زيادة عدد الدواوين إلى 14.

أدت هذه الإجراءات إلى تحسين ملحوظ في الإنتاج ومساهمة الزراعة في الدخل الوطني الإجمالي، حيث ارتفعت من 8.6% سنة 1984 إلى 13.9% سنة 1986. كما ساهمت في رفع مستوى الاستثمار في القطاع الزراعي<sup>1</sup>. هذه التغييرات عكست توجهاً نحو تحرير القطاع الزراعي وزيادة كفاءته، مع التركيز على تنوع أنماط الملكية والإنتاج. رغم التحسن الملحوظ، ظلت هناك حاجة لمزيد من الجهود لتحقيق الاستغلال الأمثل لإمكانات القطاع الزراعي ومعالجة الصعوبات التي تعيقه.

### الفرع الثاني: سياسة الإصلاح الزراعي ما بين 1991-1999

سعت إصلاحات عام 1990 إلى تهيئة بيئة مواتية للتخفيف من الآثار السلبية السابقة. تم تحقيق ذلك من خلال القانون رقم 90-25 الصادر في 18 نوفمبر 1990. وهدف هذا التشريع إلى تحديث السياسة الزراعية الوطنية، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للزراعة. وقد كان الغرض الرئيسي هو تعزيز مساهمة القطاع الزراعي، مع التركيز بشكل خاص على الزراعة والمناطق الريفية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، سعت هذه الإصلاحات إلى ضمان الأمن الغذائي للبلاد<sup>2</sup>. فقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات تحولات جذرية وسريعة أثرت سلباً على جميع

<sup>1</sup> - اعمر عزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 161-162.

<sup>2</sup> - رم قصوري، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

القطاعات، فكان من أبرز هذه التحولات الإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي، والتي دفعت البلاد نحو تبني اقتصاد السوق، وفي محاولة لمواكبة التغيرات العالمية ومواجهة هذه المرحلة الجديدة في تاريخها، تبنت الجزائر نظام المخصصة في كافة القطاعات، هادفة إلى تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي. وامتد برنامج التكيف الهيكلي ليشمل القطاع الزراعي وفق محاور محددة، في مسعى شامل لتحديث الاقتصاد الجزائري وزيادة قدرته التنافسية على الصعيد العالمي<sup>1</sup>.

## 1- الإصلاحات الحكومية خلال فترة التسعينات: تمثلت هذه الإصلاحات والمتعلقة بالقطاع الزراعي فيما يلي<sup>2</sup>:

- تقديم دعم غير مسبوق للمزارعين المتضررين في عام 1990، شمل تعويضات مالية، إعفاءات ضريبية، وإعادة جدولة الديون. وكانت هذه أول مبادرة من نوعها منذ الاستقلال تستهدف المزارعين من القطاع الخاص.
- تنفيذ مشروع لتعزيز إنتاج الحبوب والثروة الحيوانية للمزارع الصغيرة في ولاية سجالة، بالإضافة إلى مشروع نموذجي مشترك بين الجزائر وتونس تحت رعاية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- وضع خطة لإنشاء ستة سدود واستصلاح 33.5 ألف هكتار من الأراضي للري. كما تم إجراء دراسة لبناء 20 سداً إضافياً لري 60 ألف هكتار.
- تطوير سياسات لتحسين جودة المنتجات الزراعية وتعزيز التعاون بين المسؤولين والمنتجين.
- استعادة الأراضي المؤتممة سابقاً، استصلاح الأراضي الصحراوية، ودعم الاستثمار في تطوير وسائل الإنتاج مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- إنشاء صندوق لتعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية، تأسيس نظام للقروض الزراعية التعاونية، إلغاء مكاتب التموين، إنشاء الغرف الزراعية، وبدء برنامج للتوظيف الريفي.
- تأسيس الديوان الوطني للأراضي الزراعية (ONTA) في نوفمبر 1995، وإنشاء الصندوق الوطني للتنمية الزراعية (FNDA).

## 2- برنامج التكيف الهيكلي: واجهت الجزائر أزمات اقتصادية حادة تجلّت في عدة مظاهر، منها عجز في ميزان المدفوعات

والميزان التجاري، تدهور قيمة العملة الوطنية، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتفاقم الفجوة الغذائية، نشأت هذه الاختلالات نتيجة تطبيق سياسات اقتصادية لم تكن ملائمة للظروف واحتياجات المجتمع الجزائري، وفي ضوء هذه

<sup>1</sup> - ثورية الماحي، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

<sup>2</sup> - سهيلة شيخاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

التحديات، أصبح من الضروري اتباع سياسة جديدة تهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني. تضمنت هذه السياسة تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإنهاء احتكارها لها، وكان الهدف هو تحقيق تخصيص أفضل للموارد وتعزيز الاستثمارات عبر مختلف قطاعات الإنتاج. وهذا التوجه الجديد عُرف باسم "التكيف الهيكلي للاقتصاد الوطني"<sup>1</sup>. سعى هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بشكل جذري لمواجهة التحديات القائمة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. فقد شهدت فترة تطبيق برنامج التكيف الهيكلي اضطرابات حادة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، مما جعلها من أصعب المراحل في تاريخ الجزائر الحديث، ورغم هذه التحديات، سعت الدولة جاهدة لتحسين كفاءة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، في الوقت نفسه، حاولت الحكومة معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية، مع الحرص على الحفاظ على المستوى المعيشي للمواطنين قدر الإمكان. ومع ذلك، استمرت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي، مما انعكس سلباً على واقع التبعية الغذائية للبلاد، وتجلت هذه التبعية في ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء، التي وصلت إلى 2 مليار دولار، بالإضافة إلى حوالي 500 مليون دولار لاستيراد المدخلات الزراعية<sup>2</sup>. هذه الأرقام تسلط الضوء على حجم التحديات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر خلال هذه الفترة الحرجة، وتبرز الحاجة الملحة لإصلاحات هيكلية عميقة في القطاع الزراعي والاقتصاد ككل.

#### 1-1- محاور برنامج التكيف الهيكلي: تمثلت أهم محاوره الأساسية فيما يلي<sup>3</sup>:

- عادة تنظيم وهيكله القطاع الزراعي لزيادة كفاءته وإنتاجيته .
- تمكين أصحاب الأراضي السابقين من استعادة أراضيهم التي تم تأميمها .
- التقليص التدريجي لسياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية حتى عام 1994، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار لاحقاً .
- خفض قيمة العملة الوطنية مع ضمان أسعار مناسبة للمنتجين في المحاصيل الاستراتيجية .
- الاستمرار في دعم أسعار المواد الأساسية للمستهلكين، خاصة الخبز والحليب .
- تحرير التجارة الخارجية والأسواق المحلية لتعزيز المنافسة وزيادة الكفاءة .
- البدء في إعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصتها بشكل تدريجي وجزئي

#### 1-2- أهدافه: تمثلت أهداف البرنامج فيما تعلق بالقطاع الفلاحي فيما يلي<sup>4</sup>:

- تحرير الإنتاج والأسعار في القطاع الزراعي، مع استثناء بعض المحاصيل الاستراتيجية .

1 - اعمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

2 - سعد طه علام، التكيف الهيكلي للمستقبلي للزراعة العربية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، 1994، ص: 84.

3 - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

4 - سفیان أبحري، شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص: 60.

- تنفيذ برنامج خصخصة تدريجي للقطاع الزراعي .
- زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج عبر إلغاء الدعم، باستثناء البذور المحسنة التي تحظى بدعم يتراوح بين 10% و20%.
- انسحاب الدولة من تقديم الائتمان الزراعي، مع تولى المؤسسات المالية مسؤولية التمويل المباشر للمزارعين .
- تأسيس الغرف الزراعية لتعزيز التواصل والتشاور مع المزارعين، مع إنشاء أكثر من 40 غرفة على المستوى الوطني .
- تشجيع إنشاء تعاونيات زراعية على أسس تجارية واقتصادية، إلى جانب تأسيس جمعيات زراعية .
- إنهاء احتكار الدولة للتجارة الداخلية والخارجية للمنتجات الزراعية.

**1-3- آثار تطبيق برنامج التكيف الهيكلي:** شهد القطاع الزراعي في الجزائر تحولات مهمة خلال التسعينات من القرن الماضي، بحيث ارتفعت مساهمته في القيمة المضافة الإجمالية من 8.7% عام 1987 إلى 12.8% عام 1998، مع زيادة في الإنتاج وصلت إلى 147 مليون دينار جزائري عام 1993 مقابل 120 مليون دينار ج للقطاع الصناعي، كما ساهم القطاع في خلق 30.000 فرصة عمل جديدة بين عامي 1984 و1993، في عام 1994 مثل نقطة تحول مع بدء تحرير الأسعار وإلغاء نظام التسعير المقنن، أدى هذا التغيير إلى ارتفاع حاد في أسعار المنتجات الغذائية التي كانت مدعومة سابقاً، مما أثر سلباً على مستوى معيشة شرائح واسعة من المجتمع، ورغم ذلك، شهدت الفترة اللاحقة استقراراً في الأسعار، بل وانخفاضاً في بعض السلع نتيجة للتراجع العالمي في الأسعار. في إطار برنامج التكيف الهيكلي، تم دمج التجارة الزراعية الخارجية في منظومة التجارة الدولية، مما أدى إلى فتح قطاع التجارة للاستيراد والتصدير، هذا التحرير أثر بشكل ملحوظ على إنتاج العديد من السلع الزراعية، ولكن نتائج سياسة التعديل الهيكلي لم تكن مرضية بالكامل، حيث لم ترع بشكل كافٍ الظروف الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي. رغم الإصلاحات الحكومية، ولم تحقق سياسة تحرير الأسعار النتائج المرجوة. كما أدى إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي إلى تفاقم الفقر لدى فئات سكانية عديدة، نتيجة لهذه التحديات، ظهرت الحاجة الملحة لاستبدال استراتيجية التنمية الزراعية القائمة بسياسة أكثر ملاءمة للواقع الجزائري. وهذا ما سعى المخطط الوطني للتنمية الزراعية إلى تحقيقه في المراحل اللاحقة، في محاولة لتدارك الآثار السلبية وتعزيز نمو القطاع الزراعي بشكل مستدام ومتوازن<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: السياسات الزراعية في الجزائر ما بين 2000-2019

شهدت السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 تحولاً جوهرياً، عاكسة رؤية البلاد لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد. وبدأت هذه المرحلة بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عام 2000، مستهدفة تحسين الإنتاج الزراعي وتقليل الاعتماد على الواردات. إذ ركزت هذه السياسات على تحديث الأساليب الزراعية، تشجيع

<sup>1</sup> - ريم قصوري، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

الاستثمار، تطوير البنية التحتية الريفية، ودعم المزارعين. مع تطور الزمن، تبنت الجزائر برامج أكثر شمولية مثل سياسة التجديد الفلاحي والريفي في 2009، هادفة إلى تحسين ظروف المعيشة في الأرياف وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد. فرغم التحديات كتقلبات أسعار النفط والتغيرات المناخية، واصلت الجزائر تطوير سياساتها، مركزة على الاستدامة والابتكار، بما في ذلك تشجيع الزراعة الصحراوية وتطوير تقنيات الري الحديثة. فقد أدت هذه الجهود إلى تحسينات ملموسة في الإنتاج الزراعي، رغم استمرار بعض التحديات، مجسدة سعي الجزائر المستمر نحو الاكتفاء الذاتي وتنويع مصادر الدخل القومي.

### الفرع الأول: السياسات الزراعية خلال الفترة 2000-2005

خلال فترة التسعينات، أدى عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي إلى آثار سلبية على القطاع الزراعي وعلى استقرار سكان الريف، نتيجة لذلك، ارتفعت معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى ذلك، تراجع دعم الدولة لمستلزمات الإنتاج الزراعي، وتم تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والتحول نحو اقتصاد السوق، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذه العوامل مجتمعة أضعفت القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، ولمواجهة هذه التحديات، اضطرت الدولة إلى تبني سياسات وبرامج جديدة لدعم التنمية، إذ في سنة 2000، تم إطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو ما يسمى ب المخطط الثلاثي، والذي تمثل في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وفي سنة 2002، تم توسيع نطاق البرنامج ليشمل التنمية الريفية، فأصبح يُعرف بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. في سنة 2005، تم وضع استراتيجية شاملة للتنمية الريفية المستدامة موضع التنفيذ تمثلت في إطلاق البرنامج التكميلي لعم النمو أو ما يسمى بالخماسي الأول. هذه الجهود المتواصلة تهدف إلى مواجهة التحديات وتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة على المدى الطويل.

**1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2004):** المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو استراتيجية شاملة تهدف إلى تحديث وتطوير القطاع الزراعي الجزائري وتعزيز كفاءته ويتألف هذا المخطط من سلسلة من البرامج المتخصصة التي تم تصميمها بعناية لتتلاءم مع الظروف المناخية والزراعية في الجزائر، وذلك من خلال التركيز على عصرنة الممارسات الزراعية وزيادة الإنتاجية<sup>1</sup>. ولقد كانت هناك عدة دوافع داخلية وخارجية دفعت السلطات الجزائرية لاقتراح المخطط ضمن الإصلاحات الموجهة للقطاع الفلاحي من أجل النهوض به بشكل يساهم في عملية التنمية الاقتصادية بفعالية، وهذه الدوافع تمثلت في<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - حسينة حوحو، سعاد حوحو، آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص: 324.

<sup>2</sup> - عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 48.

- تركيز المزارعين على الأنشطة الزراعية المرهقة، مما أدى إلى الإقبال على إنتاج السلع الاستهلاكية ذات العائد المرتفع والاستثمار فيها.
  - عدم التوافق بين أهداف مخططات التنمية الفلاحية والموارد الضخمة المخصصة لها من جهة، وبين السياسة الفلاحية العامة من جهة أخرى.
  - القصور في إيلاء الاهتمام الكافي لتطوير قطاع الصناعات الغذائية.
  - ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، حيث تذبذبت هذه المساهمة بين 9.88% سنة 1987، وارتفعت إلى 11.15% سنة 1988، ثم عادت للانخفاض إلى 10.45% سنة 1999.
  - الممارسات غير المدروسة في إنتاج الحبوب، وعدم مراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية في عمليات الزراعة.
  - بالإضافة إلى الضغوط الخارجية المتمثلة في الانضمام إلى المنظمات العالمية (مثل منظمة التجارة العالمية)، وإقامة مناطق التبادل الحر، والمشاركة في الاتحادات والتكتلات الاقتصادية. كل هذه العوامل دفعت الجزائر إلى إحداث تغييرات جوهرية في مجالات التنمية، وخاصة في القطاع الفلاحي.
- ولقد تم تخصيص غلاف مالي تتمثل في 65.4 مليار دج للقطاع الفلاحي والصيد البحري، وهو ما يمثل 12.4% من المبلغ الإجمالي المخصص والموجه إلى برنامج إنعاش اقتصادي 2000-2004، والذي خصص منه حوالي 55.89 مليار دج للقطاع الفلاحي لتدعيم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد تم توزيعه كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03-24: توزيع الغلاف المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004.

الأجهزة المالية	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة النباتية والحيوانية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: رئاسة الحكومة الجزائرية، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ص: 32.

## 1-1- أهداف المخطط الوطني للتنمية الزراعية: من بين الأهداف الرئيسية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية نذكر

ما يلي<sup>1</sup>:

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000، ص: 72.

- ✓ تعزيز وتنويع الإنتاج الزراعي في المناطق الخصبة، سعياً لتحقيق الأمن الغذائي.
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها بشكل مستدام.
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية كالتربة والمياه، إضافة إلى الاستخدام الرشيد للموارد المالية والبشرية.
- ✓ تطوير وترويج المنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية والقدرة التنافسية العالية، مع العمل على زيادة الصادرات الزراعية.
- ✓ وضع برنامج إنتاج يراعي التنوع المناخي والخصائص الجغرافية لمختلف المناطق.
- ✓ إعادة تنظيم استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والمعرضة للجفاف، وتحويلها نحو زراعة الأشجار المثمرة والكروم وتربية المواشي، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق ذات الإنتاجية العالية.
- ✓ تعزيز فرص العمل وشمول القدرات المتوفرة في القطاع الزراعي.
- ✓ توسيع المساحات الزراعية من خلال استصلاح الأراضي عبر نظام الامتياز، وتشجيع المنتجات ذات المزايا التفضيلية.
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الزراعية، وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات المباشرة في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

## 1-2- أجهزة التمويل لتجسيد المخطط الوطني للتنمية الريفية: لقد عرف عدة أجهزة مالية تمثلت في<sup>1</sup>:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA): أنشئ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بموجب قانون المالية لسنة 2000، بهدف دعم الاستثمارات الزراعية وتمويل المزارعين. يركز الصندوق على تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ترمين المنتجات، تحسين التسويق والتخزين والتصدير، تطوير الري، حماية الثروات الحيوانية والنباتية، ودعم دخل المزارعين. كما يقدم دعماً لأسعار المنتجات الطاقوية المستخدمة في الزراعة ويخفض نسب فوائد القروض الزراعية. تأتي موارد الصندوق من مساهمات الدولة، الضرائب شبه الجبائية، عوائد الاستثمارات والهبات، وتُنفق على مجموعة واسعة من الأنشطة الداعمة للقطاع الزراعي. حدد القرار الوزاري المشترك رقم 586 الصادر في 25 جوان 2000 قائمة النشاطات المدعومة من الصندوق، مما يوفر إطاراً تنظيمياً واضحاً لعمله. كما يقدم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية دعماً شاملاً للقطاع الزراعي في الجزائر. في مجال الري، يوفر الصندوق تمويلاً لحفر الآبار والتنقيب عن المياه بمبالغ تتراوح بين 1.5 إلى 2.5 مليون دج، ودعم الأحواض الطينية المغطاة بمبالغ من 200 إلى 400 ألف دج، بالإضافة إلى تمويل شبكات الري

<sup>1</sup> - نادية بلورغي، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023، ص: 110-113.

وأجهزة الضخ والرش وإعادة تأهيل الفقارات. في قطاع إنتاج الحبوب، يشمل الدعم تمويل الحرث العميق ومكافحة الأعشاب الضارة، ودعم استخدام الكهرباء بمبلغ 170 دج/هكتار في الساحل و320 دج/هكتار في الجنوب، مع دعم استخدام المازوت بمبالغ متفاوتة. كما يقدم دعمًا لإنتاج القمح الصلب بـ 570 دج/قنطار، القمح اللين بـ 770 دج/قنطار، والشعير بـ 500 دج/قنطار. لدعم إنتاج البطاطا، يوفر الصندوق 100 ألف دج لشراء آلات الغرس للمزارعين الذين يستغلون أكثر من 5 هكتارات، ويمول اقتناء البيوت المحمية بمبلغ 1 إلى 1.5 مليون دج/هكتار. كما يشمل الدعم زراعة الأشجار المثمرة والنخيل، والعتاد الفلاحي، والإنتاج الحيواني، بما في ذلك تربية الدواجن، والإبل، الخيول والنحل.

**- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC :** تم إنشاء هذا الصندوق بموجب القانون رقم 02-11 الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2002، والذي يتضمن قانون المالية لسنة 2003. وقد تم فتح حساب تخصيص خاص بالخزينة له تحت رقم 111-111، والذي يحمل عنوان "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز". يهدف هذا الصندوق إلى تحقيق التنمية الريفية الشاملة من خلال عدة محاور رئيسية. فهو يسعى لاستغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عبر نظام الامتياز، مع التركيز على اللامركزية في تنفيذ برامج التنمية الريفية. كما يهدف إلى دمج أنشطة التنمية ضمن مشروع تطوير الإقليم ككل، مع مراعاة الخصائص الطبيعية لكل منطقة على حدة. ويشجع الصندوق على المشاركة الفعالة للسكان المحليين في عملية التنمية، ويسعى لتحقيق التكامل بين مختلف البرامج المتعلقة بإدارة المساحات الطبيعية، وحماية وتنمية الثروة الغابية، ومكافحة التصحر وانجراف التربة، واستغلال الأراضي في المناطق الجنوبية. ولتحقيق هذه الأهداف، يقدم الصندوق الدعم المالي لمجموعة متنوعة من الأنشطة، تشمل عمليات التنمية الريفية كاستصلاح الأراضي الزراعية وتحسين أنظمة الري والإنتاج الزراعي والحيواني، بالإضافة إلى تمويل الدراسات والأبحاث اللازمة، وكافة النفقات الضرورية لإنجاز المشاريع المرتبطة بأهداف الصندوق.

**- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP :** تم إنشاء هذا الصندوق في عام 1999 بغرض تمويل ودعم الأنشطة المتعلقة بحماية صحة النباتات. ويتولى الصندوق تغطية النفقات المرتبطة بحملات مكافحة والوقاية. إضافة إلى ذلك، يقدم تعويضات للمزارعين عن الخسائر الناجمة عن عمليات الإتلاف والذبح الإجباري التي تتم بسبب انتشار الأمراض المعدية والأوبئة<sup>1</sup>.

**- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS :** تم إنشاء صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 أوت سنة 2002. يحدد هذا القرار مدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 109-302، والذي يمول النفقات الخاصة بالجنوب والهضاب العليا. يمول هذا الصندوق مجموعة متنوعة من الأنشطة، تشمل الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها،

<sup>1</sup> - حسني بعلي، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

مثل الأعراس الرعوية المقاومة للجفاف وجمع البذور المحلية. كما يدعم تنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية من خلال الحفاظ على السلالات وتحسينها، وإنشاء مراكز إنتاج وتسمين. يقدم الصندوق أيضاً إعانات لتسمين منتوجات تربية الحيوانات، بما في ذلك جني الحلفاء وتسويقها، وإنجاز مذابح ومخازن التبريد. بالإضافة إلى ذلك، يوفر دعماً لحماية مداخل المربين، وتنظيم الاقتصاد الرعوي عبر إنجاز وتأهيل ينابيع المياه في المناطق الرعوية. أخيراً، يغطي الصندوق المصاريف المتعلقة بالدراسات والتكوين المهني للمربين، وتعميم التقنيات، ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة<sup>1</sup>.

**- الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي:** يعتبر هذا الصندوق مؤسسة للإقراض والتأمين الاقتصادي، كما يعمل كمحاسب للصناديق العامة. يتولى الصندوق الجهوي للتعاقد الفلاحي المختص إقليمياً مسؤولية صرف النفقات التي يغطيها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية. يتم هذا الصرف بعد تقديم الخدمة، والتي يجب أن يصادق عليها قانونياً مدير المصالح الفلاحية<sup>2</sup>.

**- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA:** أنشئ بموجب القانون رقم 05-05، وخصص بحساب الخصاص الخاص 302-121، من مهامه تقديم الإعانات وتدعيم النشاطات الزراعية، مع تكفله بتكاليف التسيير الخاص بالوسطاء الماليين، والتكاليف المتعلقة بدراسة الجدوى والتكوين المهني، الإرشاد، المتابعة والتقييم<sup>3</sup>.

**1-3- استراتيجية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية:** قصد تحقيق أهداف البرنامج فقد اعتمد على برامج متكاملة لتسهيل عملية تنفيذ المخطط التنموي وتمثلت فيما يلي<sup>4</sup>:

**- برنامج تكثيف الإنتاج:** يعتمد تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم مخصص ومناسب، مع إشراك الفلاحين كمتعاملين اقتصاديين أساسيين. يقدم هذا النظام دعماً مباشراً يهدف إلى ضمان دخل الفلاحين سواء في الوقت الحالي أو على المدى المتوسط. ما يميز هذا البرنامج هو نظريته الشمولية للمستثمرة الفلاحية، حيث يتعامل معها كوحدة متكاملة دون تجزئتها، وهو ما يختلف عن نهج برنامج تطوير الفروع. هذه المقاربة تأخذ بعين الاعتبار كافة جوانب المستثمرة الفلاحية ووحداتها المختلفة بشكل متكامل.

**- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:** ي إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الأمهات والفحول الحيوانية) للمحافظة على الموارد الوراثية. ستصبح هذه المزارع وحدات للتجارب

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية، صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أوت 2002 الذي يحدد مدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 302-109، عدد 67، ص: 34.

<sup>2</sup> - سهيلة شيخاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

<sup>3</sup> - الجريدة الرسمية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 302-067، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25-07-2005، عدد 52، ص: 08.

<sup>4</sup> - المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص: 74-75.

ونشر التقنيات، مع إيلاء عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير. كما أعطى المخطط بعداً استراتيجياً للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتج. وبالتالي فإن تنفيذ هذا المخطط يعتمد على رؤية شاملة تراعي خصوصيات كل منطقة ومنتج، مع التركيز على تحسين الجودة والإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية الجزائرية.

- **دعم البرنامج الوطني للتشجير:** بالإضافة إلى جهود التشجير السابقة، يهدف هذا البرنامج إلى إعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي من خلال غرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة مثل الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق والنخيل وغيرها. ويسعى هذا النهج إلى تحقيق حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين عبر استغلال هذه المناطق الغابية. إذ في إطار هذا البرنامج، تم تخصيص 6000 هكتار لإعادة التشجير، و10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و300 هكتار لزراعة أشجار الكروم. كما شمل المشروع فتح وتهيئة 150 كلم من المسالك، و20000 كلم لتصحيح التدفقات المائية، و16000 هكتار للعناية بالأشجار، بالإضافة إلى 1500 هكتار لتحسين العقاري. هذه الإجراءات تهدف مجتمعة إلى تحقيق تنمية مستدامة للغطاء النباتي مع تعزيز الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية<sup>1</sup>.

- **دعم برنامج تعبئة الموارد المائية:** في إطار الاستغلال العقلاني للموارد المائية، خاصة مياه السدود، تضمن البرنامج الوطني للتنمية الزراعية برنامجاً لتعبئة المياه الجوفية لأغراض الري الزراعي. يشمل هذا البرنامج تحديث أنظمة الري عبر استخدام تقنيات الري بالتقطير أو بالأسطوانة أو الرش المحوري، مع توفير معدات ضخ المياه. كما يتضمن إنجاز آبار بقوة تدفق أعظمية 129 لتر/ثانية، وإنشاء أحواض لتجميع المياه، وبناء سدود تلية صغيرة. يهدف البرنامج أيضاً إلى صيانة وترميم الآبار التقليدية والفقارات، بالإضافة إلى الإنجازات المماثلة والشبكات الثانوية، وإنجاز البنى الأساسية لتخزين المياه. كما يشمل تهيئة شبكات الري والصرف للمحاصيل الأكثر استهلاكاً للمياه، مثل زراعة الحمضيات والكروم. هذا البرنامج موجه للمستثمرات الواقعة خارج شبكة الري والتي تبنت برنامج التكتيف الزراعي (زراعة الحبوب، العلف، الزراعات الصناعية، زراعة البقوليات، الخضروات) أو المستثمرات التي دخلت ضمن برنامج تغيير أنظمة الإنتاج كزراعة الأشجار والثمار<sup>2</sup>.

- **دعم استصلاح الأراضي الجنوبية:** قد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب لوضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة. يهدف البرنامج إلى تفعيل المنتجات الملائمة للمناخ، مثل النخيل، الذي يعتبر مصدراً مهماً

<sup>1</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية السادسة عشر، 2000، ص: 40.

<sup>2</sup> - ثورية ماضي، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

للعلمة الصعبة نظراً لميزته النسبية. وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية. أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل ومالية كبيرة، إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة، فيتم فتح المجال فيها للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة، والتي ترتبط بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم مع الظروف البيئية للمنطقة<sup>1</sup>.

- **دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** هدف هذا البرنامج أساساً إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح الامتياز وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، الذي يحدد كيفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح في المناطق الصحراوية والسهبية والجبلية. يسعى البرنامج إلى إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي. كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة في هذه المناطق ومكافحة النزوح الريفي من خلال خلق فرص عمل وامتصاص البطالة. في هذا الإطار، تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج خطة لاستصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 360 ألف منصب شغل على مدار ثلاث سنوات<sup>2</sup>.

- **برنامج تنمية السهوب:** شمل هذا البرنامج المناطق السهبية والمروج التي تضررت بشكل كبير من الرعي العشوائي والمكثف والتوسع في زراعة الحبوب، خاصة الشعير، باستخدام تقنيات غير ملائمة، مما أدى إلى هشاشة وتدهور التربة. هدف البرنامج إلى ترقية وإعادة تأهيل هذه المناطق بالتعاون مع المجتمع المحلي وفق خطة شاملة. تضمنت هذه الخطة إعادة تأهيل 71.922 هكتار من المساحات السهبية والمروج الأكثر تضرراً وتدهوراً عبر زراعتها وبذرهما، والسعي لتوفير حماية وقائية لمساحة تقدر بـ 1.128.122 هكتار من المروج المهتدة بالتدهور. كما شملت تكثيف شبكات ونقاط المياه لسقاية الأغنام للتخفيف من الضغط على مصادر المياه الجوفية، وزيادة الإنجازات الهيدروليكية المختلفة مثل السدود والحواجز التلية والبرك لرفع قدرة تعبئة وتجميع مياه الفيضانات. هذه الإجراءات تهدف مجتمعة إلى استعادة التوازن البيئي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية في هذه المناطق الحساسة<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: السياسات الزراعية خلال الفترة 2005-2009

بعد النتائج التي حققها برنامج الإنعاش الاقتصادي السابق الذي استمر لأربع سنوات من 2001 إلى 2004. تبنت الدولة برنامجاً تكملياً لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009، وهدف هذا البرنامج الجديد إلى استكمال المشاريع المتبقية من البرنامج السابق، مع تجاوز السلبيات التي ظهرت خلال تنفيذه. وتم تصميم البرنامج التكميلي

<sup>1</sup> - المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص: 77.

<sup>2</sup> - المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج إصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 1998، ص: 14.

<sup>3</sup> - ثورية ماضي، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

بشكل استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي مع التركيز على تحسين المستوى المعيشي للسكان. وضع البرنامج أهدافاً محددة في مختلف القطاعات، ساعياً إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تبني على إنجازات البرنامج السابق وتعالج نقاط ضعفه.

**1- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):** عند انتهاء الخماسي الأول لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، جددت الدولة مساعيها لتحسين الاقتصاد عبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009. يعتبر هذا البرنامج امتداداً لبرنامج الإنعاش الاقتصادي السابق، حيث حُصص له مبلغ إجمالي قدره 4202.7 مليار دج، بما فيها 1071 مليار دج كباقي إنجاز من المخطط السابق. أضيف إلى هذا البرنامج التكميلي برنامجان خاصان: الأول يتعلق بمناطق الجنوب بغلاف مالي قيمته 250 مليار دج، والثاني مخصص لمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج. حظي القطاع الفلاحي بنصيب قدره 300 مليار دج من هذا البرنامج التكميلي، وذلك في إطار تنفيذ الشرط الثاني أو التكميلي من مخطط التنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) يهدف هذا الدعم إلى استمرار تطوير المستثمرات الفلاحية، إنشاء مستثمرات جديدة، التشجيع على المشاريع الجوارية للضبط والتطوير، محاربة التصحر، تربية المواشي، وتوسيع الثروة الغابية، ومما ميز الجزء الثاني من هذا المخطط هو صدور القانون 16/08 المؤرخ في 2008/08/30 والمتعلق بالتوجيه الفلاحي، والذي حدد محاور التنمية الفلاحية المستدامة بشكل عام، والريف بشكل خاص. ركز هذا القانون على تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تساعد في تحسين الأمن الغذائي وتعزيز وظائفها الاجتماعية، وذلك من خلال تشجيع الجهود الاقتصادية والبيئية في التنمية الاقتصادية والفلاحية المستدامة<sup>1</sup>. والجدول الموالي توزيع الغلاف المالي المخصص لبرامج النمو الاقتصادي 2005-2009.

الجدول رقم 03-25: توزيع الغلاف المالي لبرامج النمو الاقتصادي 2005-2009 (الوحدة: مليار دج).

البرامج / السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مخطط الإنعاش الاقتصادي	1071	-	-	-	-	-
البرنامج التكميلي لدعم النمو	-	1273	3371	260	260	260
برنامج الحبوب	-	-	260	182	-	-
برنامج الهضاب العليا	-	-	277	391	-	-
تحويلات حسابات الخزينة	-	227	304	244	205	160
المجموع العام	1071	1500	4172	1072	465	420
قروض خزينة الدفع	-	862	1979	2238	2299	1327

<sup>1</sup> - عبد القادر شويرفات، فضيل فارس، أثر السياسات الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والم465حاسبية، المجلد 7، العدد 1، 31-12-2016، ص:

المصدر: زكريا مسعودي، سياسة التشغيل فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة أما فعاليات مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على تشغيل الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013، ص: 10.

### 1-1- أهداف البرنامج: من أهم أهداف هذا البرنامج ما يلي<sup>1</sup>:

- إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاجتماعية، والمؤسسات الاقتصادية، والتعاونيات الحرفية العاملة في الأرياف.
- التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين في المناطق الريفية، بما يساهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية، وتنوع أنشطتهم الزراعية، وزيادة دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية.
- تنويع الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية لتعزيز مداخيل السكان وتوفير فرص العمل الريفية.
- التغلب على التحديات التي تواجه صغار المزارعين في المناطق الريفية، والتي تشمل انخفاض دخل صغار المزارعين والصيادين، وارتفاع تكلفة الإنتاج، وتدني الكفاءة الإنتاجية الزراعية، والمنافسة الحادة من كبار المستثمرين، ومحدودية المعلومات السوقية والبنية التحتية للتسويق الزراعي.
- تحسين المستوى الغذائي للسكان القرويين بزيادة المواد الغذائية، مع إمكانية تصريف الفائض في السوق.
- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية.
- تنويع الأنشطة الزراعية لصغار المزارعين.

### 1-2- المحاور الأساسية لتنفيذ البرنامج: قصد تحقيق الأهداف السابقة التي جاء من أجلها البرنامج، فقد ركز على العناصر التالية<sup>2</sup>:

- تمكين القطاع الفلاحي، باعتباره قطاعاً استراتيجياً، من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج.
- تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف من خلال توفير الظروف الملائمة لإعداد ديناميكية تنموية مستدامة للمناطق الريفية.

<sup>1</sup> - عبد الصمد سعودي، صالح سراي، إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص: 4.

<sup>2</sup> - خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في مطلع الألفية الثالثة، الملتقى الدولي - القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدينة، الجزائر، 2014، ص: 10.

- الحفاظ على الثروة العقارية وتأمينها عبر التنظيم العقاري الدقيق وتقييم استخدام الأراضي الفلاحية.
- تشجيع استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير فرص العمل فيها.
- ضمان ديمومة واستمرار المستثمرات الفلاحية من خلال هياكل ملائمة ودعم تقني وقانوني.
- الحفاظ على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتأمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية وتكييف أنظمة الإنتاج لتناسب مع قدرات وطبيعة هذه الأراضي.
- إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية وتأمينها لإنتاج البذور والشتائل، وكذلك السلالات الجديدة من الحيوانات.
- ضمان الاستخدام الرشيد للموارد المائية وتأمينها للأراضي الفلاحية، مع ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية من خلال تشجير متناسق، والمحافظة على الطبيعة، وحماية الأحواض المنحدرة، وتجديد الغطاء النباتي للمراعي، وحماية السهوب ومناطق الرعي.
- تشجيع تبني سياسة متكاملة للتعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد، مع وضع نظام معلوماتي تقني واقتصادي وإحصائي، وضمان مرافقة فعالة للنشاط الفلاحي.
- ضمان عصرنه المستثمرات الفلاحية وتكثيف الإنتاج الفلاحي، وكذلك ضمان عصرنه وتكثيف الصناعة الزراعية حسب الفروع ودمجها.
- الحفاظ على الثروة العقارية وتأمينها من خلال التنظيم العقاري الدقيق وتقنين استخدام الأراضي الفلاحية، مع تعزيز الحماية الصحية للنباتات والحيوانات وسلامة المنتجات الفلاحية.
- وضع وسائل وآليات تنظيمية واقتصادية لتوجيه الاستثمارات والإنتاج.
- المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية لحماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية.

### الفرع الثالث: السياسات الزراعية في الجزائر ما بين 2009-2019 والتمويل الزراعي

في سنة 2009، وبعد إصدار قانون توجيه العقار في 3 أغسطس 2008، أكدت الدولة على أهداف السياسات الزراعية التي تم تبنيها منذ عام 2000، ولكن بديناميكية جديدة تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني بشكل مستدام وتحويل القطاع الزراعي إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة. كما تم إلغاء منصب الوزير المنتدب عن التنمية الريفية، الذي استحدث في عام 2002، ودمج مهامه مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008.

### أولاً: السياسات الزراعية خلال الفترة 2009-2014

سنحاول في هذه الفترة التطرق إلى ما جاء من برامج تنموية مهمة في القطاع الزراعي والتي تمثلت في:

**1- برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:** يأتي هذا البرنامج لمواصلة وتعزيز التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تقوية الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، باعتبارهما من أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي. تعتمد استراتيجيته على إعادة تركيز سياسة التنمية الفلاحية والريفية المدرجة في قانون التوجيه الفلاحي لعام 2008، الذي يضع الإطار القانوني وخارطة الطريق للفترة 2008-2013. يركز البرنامج على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية، حماية دخل الفلاحين والقدرة الشرائية للمستهلكين، تشجيع المبادرات، تعزيز التشاور مع الفاعلين في المجال الفلاحي، حماية الموارد الطبيعية، والاستغلال العقلاني للمياه. كما يطبق نظاماً موحداً لاستغلال الأراضي الحكومية عبر الامتياز التعاقدى طويل المدى. بدأ تنفيذ البرنامج بتوقيع عقود النجاعة مع 48 ولاية في 2008، مراعيًا النتائج المحققة وخصوصيات كل منطقة<sup>1</sup>.

### 1-1- أهدافه: تمثلت فيما يلي<sup>2</sup>:

- تعزيز دور الإنتاج الفلاحي في رفع مستوى الأمن الغذائي الوطني؛
- تطوير وتحسين آليات تنظيم القطاع الفلاحي بهدف الحفاظ على طاقاته الإنتاجية، وتمكينه من زيادة إنتاجيته، مع ضمان الاستغلال الأمثل للأراضي والاستخدام الرشيد للموارد المائية المخصصة للزراعة؛
- إنشاء إطار قانوني يكفل تطوراً فلاحياً ذا جدوى اقتصادية واجتماعية، ومستداماً بيئياً، ويضمن تعزيز مبدأ المشاركة الطوعية للأطراف المعنية في جهود الدولة لتنمية كافة المناطق، مع تأكيد تطبيق معايير الحماية الاجتماعية وتحسين ظروف الحياة في المناطق الريفية؛
- الاستمرار في تنفيذ سياسة الدعم الحكومي الملائم للتنمية الفلاحية، سواء في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني، بشكل مستدام ومتواصل.

### 1-2- ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي: هناك ثلاث ركائز أساسية سنحاول التطرق إليها فيما يلي:

**1-2-1- التجديد الفلاحي:** يركز التجديد الفلاحي بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي وتحسين إنتاجية القطاع، وذلك لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصورة مستدامة. يشجع هذا البرنامج على تحديث أساليب الإنتاج في المزارع ودمجها ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى توجيه الدعم الاستثماري نحو خلق قيمة مضافة على امتداد سلسلة الإنتاج وصولاً إلى المستهلك. الهدف الرئيسي لهذا المحور هو تحقيق التكامل بين مختلف الفاعلين في القطاع وتحديث الفروع الإنتاجية، سعياً لتحقيق نمو مستدام وذاتي ومدعوم للإنتاج الفلاحي. وفي إطار برنامج تعزيز النمو الاقتصادي، تم تخصيص ميزانية ضخمة

<sup>1</sup> - محمد غردى، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

<sup>2</sup> - زكريا جري، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

قدرها 600 مليار دينار لبرنامج التجديد الفلاحي، وذلك على مدى خمس سنوات خلال الفترة 2010-2014، حيث تم توزيع هذه الموارد المالية على مختلف جوانب التطوير والدعم في القطاع الفلاحي كما يلي:

- تحسين تنظيم القطاع الفلاحي وحماية دخل المزارعين من خلال تقوية نظام ضبط المنتجات الزراعية واسعة الاستهلاك، بدءاً بمحصول البطاطا، مع التوسع التدريجي ليشمل منتجات زراعية أخرى .
- زيادة إنتاج المحاصيل الأساسية عن طريق دعم استخدام الآلات الزراعية الحديثة، الأسمدة، أنظمة الري المتطورة، والبذور والشتلات عالية الجودة. يركز هذا الدعم بشكل خاص على إنتاج الحبوب، الحليب، البطاطا واللحوم، مع تقديم حوافز إضافية لتشجيع إنتاج الحبوب، الحليب والبذور .
- تحديث وتكييف أنظمة التمويل والتأمين الزراعي. تندرج هاتان المبادرتان ضمن "نظام ضبط المنتجات الزراعية واسعة الاستهلاك وتحديث وتكييف التمويل والتأمينات الزراعية". هذا النظام يشكل جزءاً من الإطار التحفيزي الشامل الذي يدعم البرامج الثلاثة للتجديد الزراعي<sup>1</sup>.

**1-2-2- التجدد الريفي:** يعتبر التجديد الريفي أشمل من التجديد الفلاحي في أهدافه ونطاقه، حيث يستهدف جميع الأسر القاطنة والعاملة في المناطق الريفية، خاصة تلك التي تعيش في المناطق ذات الظروف المعيشية والإنتاجية الأكثر صعوبة. يهدف هذا المحور إلى تحقيق تنمية متناسقة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية من خلال تنفيذ مشاريع تنمية محلية متكاملة يقودها الفاعلون المحليون.

تسعى هذه الركيزة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تشمل زيادة فرص العمل، تحسين الدخل، واستقرار السكان. لتحقيق هذه الغايات، تم وضع مجموعة من البرامج:

- مكافحة التصحر: يهدف لحماية الأراضي الزراعية الخصبة، خاصة في مناطق الهضاب، من خلال إعادة إحياء مشروع السد الأخضر واستغلال المياه الجوفية في مناطق الحلفاء، مع حماية وتطوير المراعي.
- حماية الموارد المائية: يركز على تعزيز توافر المياه وترشيد استخدامها، والحد من الآثار السلبية الناتجة عن تجميعها.
- حماية وتعزيز الثروة الغابية: من خلال تطبيق إجراءات لتطوير الغابات والحفاظ عليها.
- حماية النظم البيئية والاستصلاح: يهدف إلى حماية البيئة والتراث الطبيعي وتعزيز المنظر الريفي من التهديدات التي قد تخل بتوازنها أو تؤدي إلى زوالها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وآفاق، 2008، ص: 5-7

<sup>2</sup> - لخيمسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص: 120.

هذه البرامج مجتمعة تهدف إلى تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المناطق الريفية.

**1-2-3- تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:** يهدف برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني إلى تطوير مهارات جميع المشاركين في التجديد الزراعي والريفي من خلال عدة محاور رئيسية. تشمل هذه المحاور التدريب بتوفير مواد تعليمية وبرامج متنوعة، الاستشارات المتخصصة والدعم الميداني المركز، التحليل التنظيمي لتحديث أساليب العمل، أنظمة المعلومات الإحصائية، الدراسات والبحوث والتطوير، المراقبة الاستراتيجية لمواكبة التطورات، والتواصل لتوعية وحشد المشاركين ونشر المعرفة والمساهمة في الحوار السياسي. أُخصص للبرنامج ميزانية سنوية تقدر بـ 24 مليار دينار ضمن الخطة الخماسية 2010-2014، ويركز على محورين رئيسيين: تعزيز القدرات البشرية في مجالات متعددة وتقديم المساعدة التقنية والإدارية لوحدة الإنتاج الزراعي. تم تكليف 13 معهدًا متخصصًا تابعًا للدولة بتنفيذ البرنامج، حيث سيتم إعداد برامج تدريبية لتعزيز المعرفة ورفع مستوى الأداء، بالتوازي مع دمجها في نظام الإرشاد الزراعي. يعتمد البرنامج أيضًا على قطاعات التكوين الأخرى مثل التكوين المهني والتعليم العالي ضمن خطة متكاملة، ويستند إلى 67 محطة تقنية على المستوى الوطني و1371 مرشدًا زراعيًا لضمان تنفيذ فعال وشامل للبرنامج في جميع أنحاء البلاد، كما تم تخصيص حوالي 1059 منشط تحت وصاية مصالح الغابات، مهمتهم تسهيل العمل الجوّاري في الريف وإنجاز المشاريع<sup>1</sup>.

**1-2-4- الإطار التحفيزي:** يتكون الإطار التحفيزي من مجموعة من الإجراءات والأدوات والأجهزة المصممة لدعم الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية (PRCHAT). تشمل هذه الأدوات<sup>2</sup>:

-إعادة هيكلة أجهزة الدعم نحو اللامركزية.

-وضع إجراءات واضحة ومحفزة للاستثمار الخاص.

-تسهيل الوصول إلى الموارد الطبيعية كمياء الري والأراضي الزراعية.

-تيسير الحصول على الخدمات المالية من خلال إنشاء الشباك الوحيد، توفير قرض الرفيق، إتاحة قرض التحدي، تأسيس صندوق الضمان الفلاحي

-تنظيم الأسواق وضمان استقرارها.

<sup>1</sup> - نادية بلورغي، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

<sup>2</sup> -Ministère de l'agriculture et du développement rural, *Le renouveau agricole et rural en marche*, Revue et Perspectives, mai 2012.

فقد خصصت الدولة غلافًا ماليًا قدره 1000 مليار دينار كميزانية للتسيير والتجهيز ضمن المخطط الرباعي (2010-2014).

**2- نتائج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي:** حقق برنامج التجديد الفلاحي نجاحًا ملحوظًا في رفع المردودية الإنتاجية للقطاع الزراعي، متجاوزًا الأهداف الأصلية المسطرة عند إنطلاقه. فبينما كان الهدف الأولي للبرنامج هو رفع معدل نمو الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2009-2014 بنسبة 8,3%، تمكن القطاع من تحقيق معدل نمو فعلي بلغ 11% خلال نفس الفترة<sup>1</sup>. هذا الإنجاز يتجاوز الهدف المخطط له بـ 2,7%، مما يؤكد فعالية البرنامج في تعزيز الإنتاجية الزراعية. يشير هذا النجاح إلى كفاءة الإجراءات والسياسات المتبعة ضمن برنامج التجديد الفلاحي في تحفيز النمو وتحسين أداء القطاع الزراعي، كما قد يدل على وجود عوامل إضافية ساهمت في تحقيق هذا النمو الفائق للتوقعات، مما يستدعي دراسة وتحليل هذه العوامل للاستفادة منها في تخطيط البرامج المستقبلية وتحسين أداء القطاع الزراعي بشكل أكبر.

أما فيما يخص برنامج التجديد الريفي فقد حقق إنجازات ملموسة ضمن مشاريع الجوار للتنمية الريفية المدججة. فقد تم تسجيل 12.842 مشروعًا إجماليًا، أُطلق منها 10.842 مشروعًا بنسبة 89%. وبحلول نهاية 2014، اكتمل تنفيذ 6.460 مشروعًا. توزعت هذه المشاريع على النحو التالي: 50% لثمين الموارد الطبيعية، 37% لتنوع النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، 10% لإعادة تأهيل وعصرنة القرى والقصور، و3% لإعادة تأهيل التراث المادي وغير المادي. كما حقق برنامج التجديد الريفي نتائج ملموسة في عدة مجالات. في مجال التشجير والزراعة، تم غرس 223 ألف هكتار من المساحات الغابية، وزراعة 85.000 هكتار بأشجار الزيتون، و95.000 هكتار من المزارع الرعوية مع حمايتها. أما في مجال الموارد المائية، فقد تم بناء 3.300 وحدة من مجمعات المياه كالسدود والأحواض والينابيع، إضافة إلى 480 كم من قنوات الري. وفي مجال الطاقة، تم توزيع أكثر من 4,780 وحدة من معدات الطاقة الشمسية على الأسر الريفية. لفك العزلة عن سكان الريف، تم إنشاء وتطوير ما يقارب 18.000 كم من الطرق الريفية. كما استفادت 300.000 هكتار من معالجات الصحة النباتية. وفي مجال استغلال الموارد الطبيعية، تم استخراج 727.000 متر مكعب من الأخشاب و321.000 كلغ من الفلين<sup>2</sup>. تعكس هذه الأرقام التزام البرنامج بتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة في المناطق الريفية، مركزًا على تحسين استغلال الموارد الطبيعية، وتنويع مصادر الدخل، وتحديث البنية التحتية للمجتمعات الريفية، مع الحفاظ على التراث الثقافي. يُظهر هذا التقدم فعالية البرنامج في تحقيق أهدافه المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة، مما يساهم في تحسين ظروف الحياة في المناطق الريفية وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

<sup>1</sup> - سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص: 11.

<sup>2</sup> - Ministère de l'agriculture et du développement rural, 22ème session évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement rural, Mai 2015, p p :17- 20.

أما فيما يخص برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية نتائج ملحوظة حتى عام 2014. فقد بلغ عدد الأفراد الذين تلقوا تكويناً في إطار هذا البرنامج 310.459 شخصاً، أما في مجال الإرشاد الفلاحي، فقد استفادت 1.033.789 فرقة من خدمات الإرشاد والتوجيه. هذه الأرقام تعكس النطاق الواسع للبرنامج وتأثيره الكبير في تعزيز المهارات والمعارف في القطاع الفلاحي<sup>1</sup>.

ومن خلال الجدول التالي سنحاول توضيح عملية توزيع المخصصات المالية على البرامج الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي تمثلت في:

الجدول رقم 03-26: توزيع الغلاف المالي السنوي لبرامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2014-2019.

البرنامج	القيمة المالية (مليار دج)	النسبة (%)	مهامه
التجديد الفلاحي	160	69	دعم دخل الفلاحين ودعم تقوية رأس المال المنتج مع ضبط الإنتاج الفلاحي ووضع برنامج التكنيف
التجديد الريفي	42	18	تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية واستصلاح الأراضي والغابات والفلاحة الجبلية والصحراوية
تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية	28	13	ديناميكية أجهزة الاتصال، الإرشاد، البحث وعصرنة الإدارة مع تعزيز مصالغ المراقبة والحماية في البيطرة والصحة النباتية..
المجموع	230	100	/

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وآفاق، 2008، ص: 28.

## ثانياً: السياسات الزراعية خلال الفترة 2014-2019

سنحاول في هذه الفترة التطرق إلى ما جاء من برامج تنمية مهمة في القطاع الزراعي والتي تمثلت في:

**1- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:** نظراً للنتائج الإيجابية التي حققتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي، قررت الحكومة مواصلة تطبيقها ضمن البرنامج الخماسي 2015-2019، مع دعم البرامج السابقة وإثرائها بمبادرات جديدة. أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري مشاريع تهدف إلى تقليص العوائق القانونية أمام الاستثمار، تحسين تأطير أنشطة الفلاحين والصيادين، توفير البنى التحتية الضرورية لدعم نشاطاتهم، وتطوير الجهاز الوطني للضبط. تسعى هذه المبادرات إلى رفع كفاءة آليات الدعم للقطاعين الفلاحي والصيدية، مما يعكس التزام الحكومة بمواصلة تطوير القطاع الزراعي والريفي. هذا القرار يهدف إلى الاستفادة من النجاحات السابقة لتحقيق المزيد من التقدم في هذين المجالين الحيويين للاقتصاد الوطني، مؤكداً على أهمية استمرارية السياسات الناجحة وتكييفها مع المتطلبات المتجددة للقطاع.

<sup>1</sup> - Ministère de l'agriculture et du développement rural, évaluation des activités réalisées dans le cadre du PRCHAT 2010-2014, 21ème session d'évaluations du programme du renouveau agricole et rural, décembre 2014, P: 3.

فقد خصصت الحكومة الجزائرية ميزانية ضخمة لبرنامجها الجديد، بلغت 262 مليار دولار (ما يعادل 20,677 مليار دينار جزائري) لتغطية مختلف المشاريع المدرجة في المخطط. حظي قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بحصة كبيرة من هذه الميزانية، إذ تُخصص له 1,500 مليار دينار جزائري، بمعدل 300 مليار دينار سنويًا طوال فترة البرنامج. هذا يمثل زيادة ملحوظة مقارنة بالبرنامج السابق (التجديد الفلاحي والريفي) الذي كان يخصص 200 مليار دينار سنويًا. تعكس هذه الزيادة الكبيرة في الميزانية رغبة الحكومة في الارتقاء بالقطاع الفلاحي ليصبح أحد القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في البلاد. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كمرحلة أولى، ثم التوجه نحو التصدير كمرحلة ثانية، مما يؤكد على الأهمية الاستراتيجية التي توليها الحكومة لتطوير هذا القطاع الحيوي<sup>1</sup>.

**1-1- المحاور الرئيسية لبرنامج المخطط الخماسي 2015-2019:** لقد تم الإعلان عن خمسة محاور أساسية من خلال هذا المخطط وتمثلت في<sup>2</sup>:

- **المحور الأول:** الحفاظ على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكنة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.
- **المحور الثاني:** مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبالتسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج، بعد إعادة تهيئة للبي التحتية الفلاحية والريفية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.
- **المحور الثالث:** تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة نحو الفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة، كما سوف يتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للماء.
- **المحور الرابع:** تقوية آليات الدعم والتعطيل للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتأمين التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، مع وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.
- **المحور الخامس:** إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصر الإدارة فلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد الشرط الأساسي للرفع من مستوى فلاحتنا.

<sup>1</sup> - محمد هبول، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015، ص: 04-05.

**1-2- أهداف المخطط الخماسي الفلاحي 2015-2019:** هدف المخطط الخماسي للإرشاد الفلاحي إلى تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي والحيواني في الجزائر بحلول عام 2019. تتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي<sup>1</sup>:

- إنتاج الحبوب: رفع الإنتاج من 34.4 مليون قنطار في 2014 إلى 69.9 مليون قنطار في 2019، مما يمثل زيادة بنسبة تقارب 103.1%.
- زراعة الخضروات: زيادة الإنتاج من 129.8 مليون قنطار في 2014 إلى 161.3 مليون قنطار في 2019، بزيادة تقدر بحوالي 24.2%.
- إنتاج اللحوم الحمراء: رفع الإنتاج من 5.13 مليون طن في 2014 إلى 6.2 مليون طن في 2019، بزيادة تبلغ نحو 21.1%.
- إنتاج اللحوم البيضاء: زيادة الإنتاج من 4.66 مليون طن في 2014 إلى 5.67 مليون طن في 2019، مما يمثل زيادة بنسبة تقارب 22.2%.

ومن بين الأهداف كذلك في إطار البرنامج الفلاحي الجديد، وضعت الحكومة الجزائرية مجموعة من الأهداف الطموحة التي تهدف جميعها إلى تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية. تشمل هذه الأهداف<sup>2</sup>:

- تحقيق متوسط نمو سنوي في القطاع الفلاحي يقدر بـ 5.5%.
- خلق حوالي 1.5 مليون فرصة عمل جديدة في القطاع الزراعي والمجالات المرتبطة به.
- خفض فاتورة استيراد المواد الغذائية بنسبة 30%، ما يعادل توفير حوالي 2 مليار دولار.
- مضاعفة الصادرات الفلاحية لتصل إلى 1.1 مليار دولار.
- ترشيد الواردات الغذائية بقيمة تقارب 360 مليون دولار.

هذه الأهداف تعكس استراتيجية شاملة لتطوير القطاع الفلاحي، حيث تجمع بين زيادة الإنتاج المحلي، خلق فرص العمل، تقليل الاعتماد على الواردات، وزيادة الصادرات. يهدف هذا النهج المتكامل إلى تحسين الاكتفاء الذاتي الغذائي للجزائر، تعزيز الاقتصاد الوطني، وتحسين الميزان التجاري في مجال المنتجات الزراعية والغذائية.

<sup>1</sup> - سفيان الشارف بن عطية، ساهمت قطاع الفلاحة في التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000/2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص: 38.

<sup>2</sup> - لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

## ثالثا: الدعم والتمويل الزراعي خلال الفترة 2010-2019

لقد قامت الدولة بتوفير إمكانيات مادية ومالية لتمويل القطاع الزراعي من خلال صناديق خاصة بغرض دعم الإنتاج النباتي والحيواني، وتطوير العديد من القروض التي ساهمت في التنمية الريفية والصناعة الغذائية.

**1- صناديق الدعم الفلاحي: تمثلت أهم الصناديق التي أنشئت في هذه الفترة فيما يلي:**

**1-1- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:** فقد أنشئ بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26-12-2012، وتم فتح حساب التخصيص الخاص 302-139، تدخل ضمن هذا الصندوق ثلاثة صناديق التي ذكرناها سابقا تمثلت في الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)، الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA)، صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP)<sup>1</sup>.

**1-2- الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA:** أنشئ بموجب الأمر رقم 02-80 من قانون المالية التكميلي، وتم فتح حساب خاص 302-126 حسب المادة 52، وقد استعمل من أجل تغطية تكاليف الفوائد المتعلقة بمربي المواشي وصغار المستغلين، وتطوير تربية الماشية والإنتاج الفلاحي<sup>2</sup>.

**1-3- الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR:** أنشئ بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26-12-2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-140، وتدخل ضمنه صناديق أخرى كانت معتمدة في الفترة السابقة التي تطرقنا لهم فيها، وتتمثل في صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC)، صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS)، الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين (FSAEPEA)<sup>3</sup>.

**2- أنواع القروض الموجهة للقطاع الزراعي:** هناك العديد من القروض التي تبنها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي وتمثلت في:

**2-1- قرض الرفيق:** تم إطلاق "القرض الرفيق" في الجزائر عام 2008 كأداة تمويلية مبتكرة لدعم القطاع الفلاحي. وهو عبارة عن قرض استغلال بدون فوائد، كان في البداية لمدة سنة واحدة، ثم تم تمديده في 2011 ليصبح لمدة سنتين، يقدم هذا القرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) للفلاحين والمربين، سواء كأفراد، أو ضمن تعاونيات، أو مجموعات، أو جمعيات، ويهدف القرض الرفيق إلى تمويل مجموعة واسعة من الاحتياجات الفلاحية، بما في ذلك شراء المدخلات

<sup>1</sup> - ج ج د ش، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 302-139، الجريدة الرسمية رقم 30(2014)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الثانية 1435 الموافق ل 02-04-2014، ص: 10.

<sup>2</sup> - ج ج د ش، قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية رقم 42 (2008)، قانون رقم 02-08 مؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق ل 24-07-2008، ص: 16.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق.

الأساسية كالبذور والأسمدة، وأغذية الحيوانات، ووسائل الري، والمواد البيطرية. كما يدعم اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين ضمن نظام ضبط المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، بالإضافة إلى ذلك، يساهم القرض في تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية من خلال تمويل تحسين أنظمة الري، واقتناء المعدات الفلاحية عبر نظام القرض بالإيجار، وإنشاء وتحديد منشآت التربية والتخزين، وبناء البيوت البلاستيكية، وتطوير الإسطبلات والحظائر<sup>1</sup>. يعد هذا القرض أداة حيوية في دعم وتطوير القطاع الفلاحي الجزائري، حيث يوفر تمويلاً ميسراً يساعد الفلاحين على تحديث مستثمراتهم وزيادة إنتاجيتهم، مما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتنمية الاقتصاد الريفي في البلاد. يعد القرض الرفيق برنامجاً تمويلياً مميّزاً للفلاحين، حيث يعفيهم كلياً من الفوائد التي تتكفل بها وزارة التنمية الريفية عبر صندوق ضبط الإنتاج الفلاحي. ومع ذلك، يشترط على المستفيدين الالتزام بمواعيد السداد لتجنب فقدان هذه الميزة والحرمان من قروض مستقبلية. وكتطوير لهذا البرنامج، تم استحداث "القرض الرفيق الفيدرالي" الذي يستهدف المتعاملين الاقتصاديين من القطاعين العام والخاص، بهدف تقديم قروض ميسرة للفلاحين والمربين والوحدات ذات الصلة، بسقف يتراوح بين 10 مليون و1 مليار دينار جزائري. يهدف هذا القرض إلى تعزيز الشبكات المهنية في القطاع الفلاحي، تحسين تسويق المنتجات، توسيع القاعدة الإنتاجية، تامين المنتجات المحلية، إنشاء أنشطة جديدة، وتقليص الاقتصاد غير الرسمي<sup>2</sup>. والجدول التالي يوضح عدد المستفيدين من هذه الصيغة خلال الفترة 2009-2014.

الجدول رقم 03-27: عدد الفلاحين المستفيدين من القرض الرفيق بين 2009 و2014.

الموسم	09/08	10/09	11/10	12/11	13/12	14/13
العدد	5609	7978	8251	8744	9910	17000

المصدر: مصطفى قويد، دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر- حالة القمح، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص: 322.

**2-2- قرض التحدي:** قرض التحدي هو نوع من قروض الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل، يتميز بمعدلات فائدة تدريجية تبدأ بصفر للسنوات الثلاث الأولى، ثم ترتفع تدريجياً حتى تصل إلى المعدل العادي المطبق على القطاع الفلاحي بعد السنة الثامنة، ويستهدف هذا القرض المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي والمشاريع على الأراضي غير المستغلة، سواء كانت ملكية خاصة أو خاضعة لحق الامتياز. يحدد سقف القرض بمليون دينار لكل هكتار للمستثمرات التي لا تتجاوز 10 هكتارات، و100 مليون دينار للمستثمرات الأكبر. تخضع الضمانات للتعليمات الوزارية 09/69، مع شرطين

<sup>1</sup> - علي هواري مولاي، الفلاحة الدعم و النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، 2016، ص: 207.

<sup>2</sup> - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، مداخلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل إنتاج الفلاحة عن طريق التشبيث واستحداث مناصب الشغل، 22-2-2011، ص: 04.

إضافيين: خلو الأراضي الخاصة غير المستغلة من النزاعات، وتغطية المشاريع التوسعية بنسبة تفوق 60% من قبل صندوق الضمان الفلاحي. يهدف هذا القرض لتشجيع الاستثمار الفلاحي وتطوير الأراضي غير المستغلة، مع توفير شروط ميسرة للمستثمرين في بداية مشاريعهم<sup>1</sup>. كما يوجد قرض التحدي الفيدرالي ("Crédit "ETTAHADI FÉDÉRATIF") هو قرض استثماري مدعوم جزئياً من الدولة، يركز على تمويل البنى التحتية في القطاع الفلاحي. يستهدف هذا القرض بشكل خاص عمليات معالجة وتعبئة وتخزين المنتجات الفلاحية. يتميز عن قرض التحدي العادي بسقف تمويل أعلى، حيث تتراوح قيمته بين 1 و200 مليون دينار جزائري، مقارنة بـ 1 إلى 100 مليون دينار لقرض التحدي العادي. الهدف الرئيسي لهذا القرض هو تطوير البنية التحتية الفلاحية، تحسين قدرات التخزين والمعالجة، وبالتالي تعزيز سلسلة القيمة في القطاع الفلاحي الجزائري.

**2-3- قرض التمويل التأجيري:** قرض التمويل التأجيري، المعروف في النظام البنكي الجزائري منذ عام 1996، هو عملية تجارية ومالية تنفذها المصارف والمؤسسات المالية أو شركات التأجير المؤهلة. يستهدف هذا القرض المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، تابعين للقانون العام أو الخاص، ويتم تنفيذه على أساس عقد إيجار قد يتضمن خيار الشراء للمستأجر، ويشمل أصولاً منقولة أو عقارية ذات استخدام مهني. في عام 2008، قدم قانون المالية التكميلي حوافز لتشجيع استخدام هذا القرض في القطاع الفلاحي، تضمنت تغطية كاملة للفائدة حتى 31 ديسمبر 2018، وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (17%) لقيم الإيجار ضمن عقود البيع عن طريق الإيجار للتجهيزات الفلاحية المصنعة في الجزائر<sup>2</sup>. كما يتم تأجير الآلات الفلاحية ومعدات الري المحلية الصنع، فهو مخصص الضريبة على القيمة المضافة جزئياً، يوفر كذلك تمويل كامل بنسبة 100%، ومدة التأجير هي عشر سنوات بالنسبة للحصادات وخمس سنوات للمعدات الأخرى.

**2-4- قرض السكن الريفي:** قرض السكن الريفي هو قرض عقاري مخصص حصرياً لتمويل الإسكان في المناطق الريفية. يتميز هذا القرض بمعدلات فائدة منخفضة تتراوح بين 1% و3%، وتعتمد على دخل المقترض. يتطلب القرض مساهمة شخصية تبلغ 10% من تكلفة المشروع، ويتراوح مبلغ القرض بين 1 و3 ملايين دينار جزائري. تصل فترة السداد إلى 20 عاماً، وتحدد وفقاً لعمر المقترض. يهدف هذا القرض إلى تسهيل الحصول على السكن في المناطق الريفية وتحسين ظروف المعيشة للسكان الريفيين من خلال توفير تمويل ميسر وطويل الأجل.

<sup>1</sup> - مصطفى قويد، دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر- حالة القمح، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص: 320.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 321.

المبحث الثالث**تحليل واقع ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر**

يشكل تحقيق الأمن الغذائي تحديًا اقتصاديًا كبيرًا يواجه معظم دول العالم بمستويات متفاوتة، وتبرز هذه المشكلة بشكل خاص في القارة الأفريقية، حيث تتكرر المجاعات التي تحصد أرواح الآلاف بسبب ضعف القدرات الإنتاجية الغذائية. ونظرًا لتأثيره الحيوي، عد قضية الأمن الغذائي واحدة من أهم التحديات التي تفرق الشعوب العربية. وهي من أبرز المخاطر التي تهدد الأفراد والدول العربية، نظرًا لتأثيرها الكبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وتعد هذه المشكلة ناتجة عن الاعتماد الكبير للدول العربية على الواردات الغذائية من الأسواق العالمية، وقد تفاقمت بسبب الأزمات الغذائية العالمية، لا سيما أزمة 2006-2008 التي ما زالت آثارها مستمرة حتى اليوم، وقد سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تعزيز معدلات الأمن الغذائي لديها، فرغم هذه الجهود، لا تزال الجزائر بعيدة عن تحقيق المؤشرات المثالية المتعلقة بالأمن الغذائي. إن تحقيق الأهداف المنشودة في مجال الأمن الغذائي يواجه تحديات ورهانات جديدة، وعل هذا سنحاول استعراض أهم الإحصائيات المرتبطة بمؤشرات الأمن الغذائي وتحليل الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات النباتية والحيوانية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

**المطلب الأول: تحليل الاكتفاء الذاتي للمنتجات النباتية**

سنحاول دراسة وتحليل أهم المنتجات الزراعية الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، البقوليات، الخضروات، البطاطا، الفواكه والزيتون.

**الفرع الأول: الحبوب والبقوليات**

**1- الحبوب:** تحتل الحبوب مكانة محورية في النظام الغذائي للمستهلك الجزائري، حيث تشكل عنصرًا أساسيًا في وجباته اليومية. ويعتمد الجزائريون بشكل كبير على منتجات الحبوب، خاصة القمح، في تحضير الخبز والكسكس والعجائن، وهي أطباق تقليدية راسخة في الثقافة الغذائية الجزائرية، كما تعتبر الحبوب مصدرًا رئيسيًا للطاقة والكربوهيدرات في الغذاء اليومي، ونظرًا لأهميتها الغذائية والثقافية، فإن توفر الحبوب ومشتقاتها بأسعار معقولة يعد أمرًا حيويًا للأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي في الجزائر. لذلك، تحرص الحكومة على دعم أسعار الخبز والمواد الأساسية المشتقة من الحبوب لضمان وصولها إلى جميع شرائح المجتمع، مما يجعل أي تغيير في أسعار أو توفر الحبوب ذا تأثير مباشر على المستهلك الجزائري وعلى الاقتصاد الوطني ككل، ومن خلال الجدول التالي سنحاول تحليل الاكتفاء الذاتي لها.

الجدول رقم 03-28: الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب (جملة) في الجزائر (ألف طن).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	2299.9	2659.2	1952.9	2639.7	3042.1	3527.4	4017.8	3602.0	1702.1	5253.2	4558.6
المناخ للاستهلاك	9296.6	9345.2	10561.9	10057.3	10293.3	11804.3	11281.6	10686.2	10623.5	13172.3	12477.7
نسبة الاكتفاء	24.7	28.5	18.5	26.2	29.5	29.9	35.6	33.7	16.1	39.9	36.5
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	3728	5137.2	4912.2	3435.2	3760.9	3445.2	3478.1	6065.9	5633.5	4393.1	2783.4
المناخ للاستهلاك	11665.8	12405.8	12413.4	15865.7	17582.1	16772.2	16370.3	22799.3	22811.2	17478.2	15745.2
نسبة الاكتفاء	32.0	39.6	39.57	21.6	21.4	20.5	21.2	26.6	21.2	25.1	17.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

تظهر بيانات الجدول تذبذباً ملحوظاً في إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، حيث تراوح الإنتاج بين 1702.1 ألف طن في أدنى مستوياته عام 2008 و 6065.9 ألف طن في ذروته عام 2018. رغم الزيادة العامة في الإنتاج، إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي لم تتجاوز 39.9% (2009) وانخفضت إلى 17.7% في 2021، مما يعكس عدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة الزيادة في الطلب. هذا التباين يشير إلى تأثير السياسات الزراعية في الجزائر، حيث يمكن ملاحظة آثار برامج الدعم الحكومي مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2009) الذي أدى إلى زيادة الإنتاج في بعض السنوات. كما يظهر تأثير سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014) في زيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. ومع ذلك، فإن التقلبات الحادة في الإنتاج تشير إلى عدم استدامة هذه السياسات وتأثيرها بعوامل خارجية كالظروف المناخية. الزيادة المستمرة في المتاح للاستهلاك، والتي وصلت إلى 22811.2 ألف طن في 2019، تبرز الحاجة الملحة لسياسات زراعية أكثر فعالية تركز على زيادة الإنتاجية واستدامتها، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتطوير تقنيات الري والبذور المحسنة، مع ضرورة التكيف مع التغيرات المناخية لضمان استقرار الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات.

**2- البقوليات:** تمثل البقوليات أهمية كبيرة في حياة المستهلك الجزائري، حيث تعد مكوناً أساسياً في النظام الغذائي اليومي والثقافة الطهي التقليدية، فهي توفر مصدراً غنياً للبروتين النباتي والألياف والفيتامينات بتكلفة اقتصادية، مما يجعلها بديلاً مهماً للحوم خاصة للفئات ذات الدخل المحدود، وتدخل البقوليات في تحضير العديد من الأطباق الجزائرية الشهيرة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعادات الغذائية والاجتماعية، بالإضافة إلى قيمتها الغذائية، تتميز البقوليات بفوائدها الصحية المتعددة، كالمساعدة في خفض الكوليسترول وتنظيم مستوى السكر في الدم. كما أن تنوع أصنافها وسهولة تخزينها واستخدامها يجعلها خياراً مفضلاً للكثيرين. على الصعيد الوطني، تساهم البقوليات في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على

الواردات، فضلاً عن دعمها للاقتصاد المحلي من خلال زراعتها في بعض المناطق. وبذلك، تشكل البقوليات عنصراً حيوياً في النسيج الغذائي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري. وهنا سنحاول تحليل الجدول التالي لتوضيح كمية الإنتاج ونسبة الاكتفاء الذاتي لهذا المنتج.

الجدول رقم 03-29: الاكتفاء الذاتي لمجموعة البقوليات في الجزائر (ألف طن).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	21.9	38.4	43.53	41.27	45.27	47.1	44.1	50.1	40.2	64.3	72.3
المتاح للاستهلاك	130.1	200.7	207.3	190.5	197.3	243.6	206.0	240.9	227.0	239.3	247.3
نسبة الاكتفاء	16.8	19.2	21	21.7	22.9	19.3	21.4	20.8	17.7	16.9	29.2
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	78.8	84.3	95.83	93.70	87.4	77.3	107.3	146.3	146.6	115.0	98.4
المتاح للاستهلاك	284.8	260.8	281.7	285.82	315.6	150.5	212.3	384.7	370.8	306.5	332.2
نسبة الاكتفاء	27.68	32.3	34.0	32.8	27.7	51.4	50.5	38.0	39.5	37.5	29.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

يكشف تحليل بيانات الاكتفاء الذاتي لمجموعة البقوليات في الجزائر عن تطور ملحوظ في قطاع إنتاج البقوليات خلال الفترة 2000-2021، فقد ارتفع الإنتاج بشكل كبير من 21.9 ألف طن في عام 2000 إلى 98.4 ألف طن في عام 2021، مع بلوغه ذروته عند 146.6 ألف طن في 2019. هذه الزيادة الكبيرة في الإنتاج، والتي تجاوزت 350%، تعكس تأثير السياسات الزراعية المتعاقبة في الجزائر، بدءاً من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2009) مروراً بسياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014) حتى مخطط (2015-2019). وقد انعكس هذا التحسن على نسبة الاكتفاء الذاتي، التي ارتفعت من 16.8% في 2000 إلى 29.6% في 2021، مع تسجيل أعلى نسبة لها بـ 51.4% في 2016. ومع ذلك، فإن الزيادة في المتاح للاستهلاك من 130.1 ألف طن في 2000 إلى 332.2 ألف طن في 2021 تشير إلى نمو الطلب بوتيرة أسرع من الإنتاج. هذا الوضع يبرز التحدي المستمر في تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، ويؤكد الحاجة إلى مواصلة تطوير السياسات الزراعية لتعزيز الإنتاج المحلي، مع التركيز على استدامة الإنتاج ومواجهة التحديات المناخية والاقتصادية التي تسبب التقلبات في الإنتاج من سنة لأخرى.

الفرع الثاني: الخضروات والبطاطا

**1- الخضروات:** يعد إنتاج الخضروات في الجزائر ركيزة أساسية في القطاع الزراعي والاقتصاد الوطني، حيث يتميز بتنوعه وأهميته الاستراتيجية، وتشمل المحاصيل الرئيسية الطماطم والبطاطس والبصل والجزر والفلفل، إضافة إلى مجموعة واسعة من الخضروات الورقية. بالنسبة للمستهلك الجزائري، تمثل الخضروات عنصراً حيوياً في النظام الغذائي اليومي، حيث توفر قيمة غذائية عالية وتساهم في تنوع الوجبات، كما أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الغذائية والعادات الاجتماعية. اقتصادياً، يؤثر توفر الخضروات وأسعارها بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأسر الجزائرية، كما يساهم الإنتاج المحلي في تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي ودعم الاقتصاد المحلي. ورغم التحديات المتعلقة بتقلبات الأسعار الموسمية وضمان التوفر المستمر، تواصل الحكومة جهودها لتطوير هذا القطاع من خلال دعم المزارعين وتحسين تقنيات الزراعة وتطوير البنية التحتية، مما يعزز أهمية الخضروات كعنصر أساسي في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، وسنحاول توضيح هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03-30: الاكتفاء الذاتي لمجموعة الخضروات في الجزائر (ألف طن).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	2200.5	3362.2	3862.2	3023.7	3229.2	4128.5	3995.4	5524.3	6068.1	7291.3	8765.5
المناخ للاستهلاك	2224.7	3399	3868.5	3039.2	3245.4	4143.4	4025.2	5536.9	6084.9	7316.9	8791.1
نسبة الاكتفاء	98.9	98.9	99.8	99.5	99.5	99.6	99.3	99.7	99.7	99.6	99.7
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	9569.2	10402.3	11866.4	12297.7	12469.3	8880.2	8882.5	17351.2	8620.0	10287.2	10106.7
المناخ للاستهلاك	9595.8	10438.9	11897.6	12322.1	12495.5	8938.0	8884.3	17380.9	8613.6	10311.9	10135.2
نسبة الاكتفاء	99.7	99.7	99.7	99.8	99.8	99.4	100.0	99.8	100.1	99.8	99.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

تحليل معطيات الجدول يكشف عن تطور ملحوظ في إنتاج الخضروات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، حيث ارتفع الإنتاج من 2200.5 ألف طن في عام 2000 إلى 10106.7 ألف طن في عام 2021، مسجلاً زيادة تقارب 360%. هذا النمو الكبير يعكس نجاح السياسات الزراعية والدعم الحكومي في تعزيز هذا القطاع. وقد بلغ الإنتاج ذروته في عام 2018 بـ 17351.2 ألف طن، وهو ما يمثل قفزة هائلة بنسبة 688% مقارنة بعام 2000. ومن الملفت للنظر أن نسبة الاكتفاء الذاتي ظلت مرتفعة جداً طوال هذه الفترة، متراوححة بين 98.9% و100.1%، مما يدل على

قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المحلي بشكل شبه كامل. هذه النتائج الإيجابية تعكس فعالية برامج مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2009) وسياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)، والتي ركزت على تحديث تقنيات الزراعة، وتحسين البنية التحتية، وتقديم الدعم المالي والتقني للمزارعين. كما يلاحظ استقرار نسبي في الإنتاج والاستهلاك في السنوات الأخيرة، مع بعض التقلبات، مما يشير إلى تحديات مستمرة تتعلق بالعوامل المناخية وضرورة مواصلة تطوير القطاع لضمان استدامة هذا النجاح. وعموماً، تؤكد هذه الأرقام على النجاح النسبي للسياسات الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الخضروات، مما يعزز الأمن الغذائي ويقلل الاعتماد على الواردات في هذا المجال الحيوي.

**2- البطاطا:** تحتل البطاطا مكانة استراتيجية في القطاع الزراعي والنظام الغذائي الجزائري، حيث تعد الجزائر من أكبر منتجها في أفريقيا. تنتشر زراعتها في مناطق متعددة، خاصة في الشمال، العليا والصحراء في منطقة وادي سوف والمنيعة، وتزرع على مدار السنة، مما يضمن توفرها باستمرار، وتساهم البطاطا بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، حيث توفر فرص عمل عديدة وتشكل جزءاً مهماً من الناتج الزراعي المحلي، كما أنها تعتبر عنصراً أساسياً في المطبخ الجزائري، وتدخل في العديد من الأطباق التقليدية والحديثة، وتولي الحكومة الجزائرية اهتماماً كبيراً لهذا المحصول من خلال تقديم الدعم للمزارعين وتنفيذ برامج لتطوير إنتاج البذور محلياً وتنظيم الإنتاج والتسويق. ورغم التحديات المتمثلة في تقلبات الأسعار الموسمية والحاجة المستمرة لتحسين تقنيات الزراعة ومكافحة الآفات، تستمر الجهود في تطوير هذا القطاع من خلال الابتكار في أساليب الري وتحسين الإنتاجية وجودة المحصول. وبذلك، تبقى البطاطا محوراً أساسياً في جهود تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر، ومن خلال إحصائيات الجدول التالي سنحاول توضيح ذلك أكثر.

الجدول رقم 03-31: الاكتفاء الذاتي لمنتوج البطاطا في الجزائر (ألف طن).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	1207.7	967.2	1333.5	1120.9	1456.9	2156.6	2181	1506.9	2171.1	2636.1	3300.3
المتاح للاستهلاك	1209.3	965.7	1508.6	1212.1	1552.9	2228.0	2280.4	1708.1	2239.9	2761	3425.2
نسبة الاكتفاء	99.9	91.4	88.4	92.5	93.7	96.8	95.6	88.2	96.9	95.5	96.3
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	3862.2	4219.5	4928.0	4673.52	4539.6	4759.7	4606.4	4653.3	5020.2	4659.5	4360.9
المتاح للاستهلاك	3975.4	4375.8	5002.1	4796.41	4692.5	4844.2	4747.3	4762.9	4747.3	4693.3	4424.9
نسبة الاكتفاء	97.1	96.4	98.5	97.4	96.7	98.3	97.7	97.7	97.0	99.3	98.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

الملاحظ من بيانات إنتاج البطاطا في الجزائر للفترة 2000-2021 يكشف عن تطور ملحوظ في هذا القطاع الحيوي. فقد ارتفع الإنتاج من 1207.7 ألف طن في عام 2000 إلى 4360.9 ألف طن في عام 2021، محققاً زيادة تفوق 260%. وصل الإنتاج إلى ذروته في عام 2019 بـ 5020.2 ألف طن، مسجلاً نمواً استثنائياً بنسبة 315% مقارنة بعام 2000. هذا التحسن الكبير يعكس نجاح السياسات الزراعية الجزائرية، خاصة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، في تعزيز إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي. نسبة الاكتفاء الذاتي شهدت تحسناً ملحوظاً، ارتفعت من 88.4% في عام 2002 إلى 98.6% في عام 2021، مع الحفاظ على مستويات عالية تتجاوز 95% منذ عام 2010، مما يدل على قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المحلي بشكل شبه كامل. هذا الارتفاع في الإنتاج والاكتفاء الذاتي يعزز الأمن الغذائي في الجزائر بشكل كبير، حيث أصبحت البطاطا متوفرة بكميات كافية ومستقرة نسبياً. الزيادة في المتاح للاستهلاك من 1209.3 ألف طن في 2000 إلى 4424.9 ألف طن في 2021 تعكس أيضاً تحسناً في مستوى المعيشة وزيادة الطلب. رغم بعض التقلبات في الإنتاج، خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن الاتجاه العام يظل إيجابياً، مما يؤكد على نجاح السياسات الزراعية في تحقيق استقرار نسبي في إنتاج واستهلاك البطاطا، وبالتالي المساهمة بشكل فعال في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر.

### الفرع الثالث: الفاكهة والزيت النباتية

**1- الفاكهة:** تلعب الجزائر دوراً مهماً في إنتاج الفاكهة بفضل تنوع مناخها، الذي يتراوح بين المتوسطي في الشمال والصحراوي في الجنوب. فقد تساهم الفواكه مثل التمر، التي تعد الجزائر من أكبر منتجيها في العالم، والحمضيات، التي تُزرع بكميات كبيرة في المناطق الساحلية، في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد. إلى جانب ذلك، يُزرع العنب على نطاق واسع، بينما يُنتج التفاح والكمثرى في المناطق الجبلية الشمالية حيث الظروف المناخية المعتدلة. كما تُزرع الخوخ والمشمش في المناطق ذات المناخ المعتدل، مما يجعلها شائعة في السوق المحلي. هذه الإنتاجية الزراعية الواسعة والمتنوعة لا تكفي بتلبية احتياجات السوق المحلية فحسب، بل تساهم أيضاً في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تصدير بعض الأنواع مثل التمر إلى الأسواق العالمية. وبذلك، يُساهم إنتاج الفاكهة في الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي، مما يقلل من الاعتماد على الواردات الزراعية، والجدول التالي يشرح ذلك بالأرقام.

الجدول رقم 03-32: الاكتفاء الذاتي لمجموعة الفاكهة في الجزائر (ألف طن).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	1476.8	1774.9	1930.6	2127.3	2174.2	2432.1	2791.1	2216.1	2653.5	3037.0	3350.1

المتاح للاستهلاك	1463.0	1774.1	2252.7	2238.9	2342.2	2679.8	3031.7	2491.0	2925.6	3382.8	3695.9
نسبة الاكتفاء	100.9	100.1	85.7	95	92.8	90.8	92.1	89	90.7	89.8	90.6
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	3708.3	4282.8	4231.6	4498.8	4962.4	4796.7	4942.7	4779.8	5006.1	4552.0	4685.4
المتاح للاستهلاك	4054.1	4045.1	4548.8	4985.0	5395.7	5039.0	4978.3	4770.1	5126.9	4736.5	4748.5
نسبة الاكتفاء	91.5	91.7	93.0	90.2	92.0	95.2	99.3	100.2	97.6	96.1	98.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

يظهر من الجدول التطور في إنتاج الفاكهة والاكتفاء الذاتي في الجزائر من عام 2000 حتى 2021، حيث زاد إنتاج الفاكهة من 1476.8 ألف طن في عام 2000 إلى 4685.4 ألف طن في عام 2021، بينما ارتفع المتاح للاستهلاك من 1463.0 ألف طن في عام 2000 إلى 4748.5 ألف طن في عام 2021. شهدت الجزائر نمواً مطرداً في إنتاج الفاكهة بزيادة ملحوظة من 1476.8 ألف طن في عام 2000 إلى 3350.1 ألف طن في عام 2010، واستمر في الزيادة ليصل إلى 4685.4 ألف طن في عام 2021، ويعزى هذا الارتفاع إلى التحسينات في التقنيات الزراعية والسياسات الداعمة للقطاع الزراعي. كما ارتفع المتاح للاستهلاك من 1463.0 ألف طن في عام 2000 إلى 4748.5 ألف طن في عام 2021، مما يشير إلى زيادة الطلب المحلي على الفاكهة. بينما تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي بين 85.7% في عام 2002 و100.9% في عام 2000، مما يعكس تذبذباً في السنوات الأولى، واستقرت النسبة في السنوات الأخيرة لتتراوح بين 90.2% و100.2%، مما يعكس تحسناً مستمراً في القدرة على تلبية الطلب المحلي. هذا ما يدل أن السياسات الزراعية في الجزائر لعبت دوراً حيوياً في تحقيق هذه النتائج من خلال الدعم الحكومي لتحسين البنية التحتية الزراعية، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة، وتعزيز البحث والتطوير في القطاع الزراعي، مما أدى إلى زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية وتحسين نوعية المنتجات. كما أن السياسات التي تهدف إلى زيادة الاستثمار في الزراعة وتقديم تسهيلات للمزارعين أسهمت بشكل كبير في تحقيق هذا النمو. تعكس هذه الأرقام تأثير السياسات الزراعية الإيجابية على الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تساهم زيادة الإنتاج والاكتفاء الذاتي في تقليل الاعتماد على الواردات وتوفير منتجات غذائية متنوعة للسكان، مما يعزز الأمن الغذائي ويضمن استدامته، ويساهم هذا التحسن في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تقليل العجز التجاري وزيادة الصادرات الزراعية.

**2- الزيوت والشحوم النباتية:** إنتاج الزيوت النباتية في الجزائر هو جزء هام من القطاع الزراعي والصناعي في البلاد، حيث تُنتج الجزائر مجموعة متنوعة من الزيوت النباتية مثل زيت الزيتون، زيت الفول السوداني، زيت الصويا، وزيت عباد الشمس. يعتبر زيت الزيتون من أهم المنتجات الزراعية في الجزائر، حيث تشتهر البلاد بزراعة الزيتون خاصة في المناطق الشمالية ذات المناخ المتوسطي، وتمتلك الجزائر تاريخًا طويلًا في إنتاج زيت الزيتون، وتعد من بين الدول المنتجة الكبيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما يتم إنتاج زيت الفول السوداني في الجزائر بكميات أقل مقارنة بزيت الزيتون، ويُستخدم في الطهي وصناعة الأغذية، أما زيت الصويا وزيت عباد الشمس، فيتم إنتاجهما في الجزائر عبر استيراد الحبوب الزيتية ومعالجتها محليًا، وتُستخدم هذه الزيوت بشكل واسع في الطهي والصناعات الغذائية. والجدول يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المادة.

**الجدول رقم 03-33:** الاكتفاء الذاتي لمجموعة الزيوت والشحوم النباتي في الجزائر (ألف طن).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	76.14	51.93	49.8	77	104.2	59.0	46.06	33.12	42.03	95.46	45.18
المتاح للاستهلاك	171.2	591.7	594.4	909	1223.6	592.2	621.1	650.0	677.3	791.6	741.3
نسبة الاكتفاء	44.5	8.8	8.4	8.5	8.5	10	7.4	5.1	6.2	12.1	6.1
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	105.7	63.1	102	70.0	86.7	99.5	99.4	137.6	115.8	249.9	238.4
المتاح للاستهلاك	794.7	792.2	726.6	871.5	1122.4	851.3	929.6	1014.4	1149.8	1252.2	1234.9
نسبة الاكتفاء	13.3	8.0	14.0	8.0	7.7	11.7	10.7	13.6	10.1	20.0	19.3

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

الملاحظ في الجدول أنه هناك تقلبات ملحوظة في الإنتاج والاكتفاء الذاتي خلال هذه الفترة. في سنة 2000، بلغ إنتاج الزيوت 76.14 ألف طن، بينما كان متاح للاستهلاك 171.2 ألف طن، مما أدى إلى نسبة اكتفاء ذاتي بلغت 44.5%. ومع ذلك، شهدت السنوات التالية تراجعًا حادًا في نسبة الاكتفاء الذاتي، حيث بلغت 8.4% سنة 2002 و5.1% سنة 2007، رغم الزيادة الكبيرة في الاستهلاك إلى 594.4 ألف طن و650.0 ألف طن على التوالي. شهد الإنتاج تقلبات كبيرة، حيث انخفض من 76.14 ألف طن سنة 2000 إلى 33.12 ألف طن سنة 2007، ثم ارتفع تدريجيًا ليصل إلى 249.9 ألف طن سنة 2020 قبل أن ينخفض قليلاً إلى 238.4 ألف طن سنة 2021، مما يعكس التحديات التي واجهتها الجزائر في هذا القطاع. كما ارتفع المتاح للاستهلاك بشكل كبير من 171.2 ألف طن سنة

2000 إلى 1252.2 ألف طن سنة 2020، مما يعكس زيادة كبيرة في الطلب المحلي على الزيوت النباتية. وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي بشكل ملحوظ من 44.5% في عام 2000 إلى 6.1% سنة 2010، ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى 20.0% سنة 2020، مما يدل على صعوبة الجزائر في تلبية الطلب المحلي المتزايد من الإنتاج المحلي. السياسات الزراعية في الجزائر كان لها تأثير كبير على هذه الأرقام، حيث تضمنت دعم المزارعين من خلال تقديم تسهيلات مالية وتقنية، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة، وتعزيز البحث والتطوير في زراعة الحبوب الزيتية وتحسين إنتاجية المحاصيل. رغم ذلك، تبقى الجزائر معتمدة بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من الزيوت النباتية، مما يعكس تحديات مستمرة في زيادة الإنتاج المحلي. وتعكس هذه البيانات تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج، إلا أن الاعتماد الكبير على الواردات يعني أن الأمن الغذائي لا يزال هشاً فيما يتعلق بالزيوت النباتية. تحتاج الجزائر إلى مواصلة تطوير سياسات فعالة لزيادة الإنتاج المحلي وتحقيق مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي، مما يقلل من الاعتماد على الواردات ويعزز استدامة الأمن الغذائي في البلاد.

#### المطلب الأول: تحليل الاكتفاء الذاتي للمنتجات النباتية

سنحاول دراسة وتحليل أهم المنتجات الزراعية الحيوانية الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع متمثلة في اللحوم الحمراء والبيضاء، الأسماك، البيض والألبان ومنتجاتها.

#### الفرع الأول: تحليل الاكتفاء الذاتي لمنتجات اللحوم الحمراء والبيضاء

**1- جملة اللحوم الحمراء:** يعد إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر قطاعاً حيوياً في الاقتصاد الزراعي للبلاد، حيث يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل. يشمل هذا القطاع إنتاج لحوم الأبقار والأغنام والماعز والإبل، وتتركز مناطق الإنتاج الرئيسية في شمال البلاد والهضاب العليا والمناطق الصحراوية. على الرغم من أهميته، يواجه القطاع تحديات متعددة، منها تقلبات المناخ، وندرة المراعي في بعض المناطق، وارتفاع تكاليف الأعلاف، بالإضافة إلى المنافسة من اللحوم المستوردة. تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لتطوير هذا القطاع من خلال تنفيذ برامج لدعم المربين وتحديث أساليب التربية، بهدف زيادة الإنتاج المحلي وتحسين جودة اللحوم، مما يعزز قدرة البلاد على تلبية الطلب المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات. والجدول التالي يوضح ذلك بالأرقام.

#### الجدول رقم 03-34: الاكتفاء الذاتي لجملة اللحوم الحمراء في الجزائر (ألف طن).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	381.9	255.6	285.9	300.5	320.0	301.5	298.5	320.1	315.8	346.6	381.6
المتاح للاستهلاك	398.8	260.3	303.7	321.5	353.4	396.6	364.9	385.1	373.7	408.9	343.9

نسبة الاكتفاء	95.8	98.2	94.1	93.4	90.5	76.1	81.8	83.1	84.5	84.8	81.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	267.4	240.6	242.2	252.6	256.8	537.7	543.9	529.0	529.0	505.9	514.5
المتاح للاستهلاك	329.7	313.1	291.5	330.9	323.9	604.5	595.0	580.7	585.9	539.6	522.1
نسبة الاكتفاء	81.1	76.9	83.1	76.3	79.3	89.0	91.4	91.1	90.3	93.8	98.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

يوضح الجدول تطور إنتاج واستهلاك اللحوم الحمراء في الجزائر ونسبة الاكتفاء الذاتي من سنة 2000 إلى 2021. يمكن ملاحظة تقلبات كبيرة في الإنتاج والاستهلاك خلال هذه الفترة، مع اتجاه عام نحو الزيادة. في سنة 2000، بلغ الإنتاج 381.9 ألف طن، وانخفض بشكل حاد إلى 255.6 ألف طن في 2001، ثم شهد تذبذبات حتى سنة 2015، ومنذ سنة 2016، حدثت زيادة كبيرة في الإنتاج، حيث وصل إلى 537.7 ألف طن، واستمر في الارتفاع ليصل إلى 514.5 ألف طن في 2021. هذه الزيادة الملحوظة تشير إلى تأثير إيجابي للسياسات الزراعية الجزائرية في تعزيز إنتاج اللحوم الحمراء. كما شهدت نسبة الاكتفاء الذاتي تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفعت من 76.1% في 2005 إلى 98.5% في 2021، مما يدل على نجاح السياسات في تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. هذا التحسن له آثار إيجابية على الأمن الغذائي في الجزائر، حيث يقلل الاعتماد على الواردات ويعزز القدرة على تلبية الطلب المحلي. ومع ذلك، فإن التقلبات في الإنتاج والاستهلاك تشير إلى الحاجة إلى مزيد من الاستقرار في القطاع لضمان استدامة الأمن الغذائي على المدى الطويل.

**2- جملة اللحوم البيضاء:** يعد إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر قطاعاً مهماً في الصناعة الزراعية، ويلعب دوراً حيوياً في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، يشمل هذا القطاع بشكل رئيسي إنتاج لحوم الدواجن، خاصة الدجاج. وعلى مدى العقود الماضية، شهد إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر نمواً ملحوظاً نتيجة لزيادة الطلب المحلي وجهود الحكومة لتعزيز الإنتاج المحلي. هذا النمو ساهم بشكل كبير في تحسين الأمن الغذائي من خلال توفير مصدر بروتين حيواني بأسعار معقولة نسبياً للمستهلكين، كما أدى إلى خلق فرص عمل في قطاعات الإنتاج والتوزيع، مما عزز التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات مثل تقلبات أسعار الأعلاف وبعض المشاكل الصحية للدواجن، رغم هذه التحديات، فإن تأثير إنتاج اللحوم البيضاء على الأمن الغذائي في الجزائر يظل إيجابياً بشكل عام، حيث يساهم في تقليل الاعتماد على الواردات وتوفير مصدر غذائي أساسي للسكان، والجدول التالي يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي لهذا المنتج.

الجدول رقم 03-35: الاكتفاء الذاتي لجملة اللحوم البيضاء في الجزائر (ألف طن).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	220	201	151	156.8	170.0	168.6	145.3	260.6	605.7	209.2	190.8
المنح للاستهلاك	220	201	151	158.1	171.3	168.6	145.3	260.6	305.7	209.2	190.8
نسبة الاكتفاء	100	100	100	99.2	99.2	100	100	100	100	100	100
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	330.3	365.4	418.4	463.2	512.2	515.4	529.8	482.0	299.4	292.6	266.6
المنح للاستهلاك	330.8	365.2	418.4	463.2	512.3	514.4	528.3	481.8	298.8	292.2	266.6
نسبة الاكتفاء	99.9	100.5	100	100	99.99	100.2	100.3	100.0	100.3	100.2	100.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

يقدم الجدول بيانات عن إنتاج واستهلاك اللحوم البيضاء في الجزائر ونسبة الاكتفاء الذاتي من سنة 2000 إلى 2021. يظهر تحليل البيانات تطوراً ملحوظاً في قطاع اللحوم البيضاء. بدأ الإنتاج بـ 220 ألف طن في سنة 2000، وشهد تذبذبات حتى سنة 2010. ومنذ سنة 2011، بدأ الإنتاج في الارتفاع بشكل مستمر، ليصل إلى ذروته عند 529.8 ألف طن في 2017، قبل أن ينخفض إلى 266.6 ألف طن في 2021. هذه الزيادة الكبيرة في الإنتاج تعكس نجاح السياسات الزراعية الجزائرية في تعزيز إنتاج اللحوم البيضاء. ومن الملفت للنظر أن نسبة الاكتفاء الذاتي ظلت قريبة جداً من 100% طوال الفترة، مما يشير إلى توازن دقيق بين الإنتاج والاستهلاك المحلي. هذا الأداء القوي له آثار إيجابية كبيرة على الأمن الغذائي في الجزائر، حيث يضمن توفر مصدر بروتين حيواني مهم للسكان دون الحاجة إلى الاعتماد على الواردات. كما يعزز هذا الاكتفاء الذاتي قدرة الجزائر على مواجهة التقلبات في أسواق الغذاء العالمية. ومع ذلك، فإن الانخفاض الملحوظ في الإنتاج منذ سنة 2018 يستدعي اهتماماً خاصاً لضمان استمرار هذا النجاح في المستقبل.

#### الفرع الثاني: تحليل الاكتفاء الذاتي لجملة الأسماك

يعتبر إنتاج الأسماك في الجزائر قطاعاً واعداً ذا أهمية متزايدة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، مستفيداً من الساحل الطويل الممتد على البحر المتوسط لأكثر من 1200 كم. في السنوات الأخيرة، بذلت الحكومة جهوداً ملحوظة لتطوير هذا القطاع من خلال تحديث أسطول الصيد وتشجيع الاستثمار في تربية الأحياء المائية، مما أدى إلى زيادة تدريجية في إنتاج الأسماك. يساهم هذا القطاع في تعزيز الأمن الغذائي عبر توفير مصدر غذائي صحي وغني بالبروتين والأحماض الدهنية الأساسية، إضافة إلى خلق فرص عمل في المناطق الساحلية. ومع ذلك، لا يزال القطاع يواجه تحديات كالصيد الجائر

والحاجة إلى تحسين البنية التحتية للتخزين والتوزيع، كما أن الإنتاج الحالي لا يزال دون الإمكانيات الكاملة للبلاد. رغم هذه التحديات، تظل تنمية قطاع الأسماك استراتيجية مهمة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، حيث يمكن لزيادة الإنتاج المحلي أن تساعد في تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية وتوفير مصدر غذائي مستدام ومتنوع للسكان. ومن خلال هذا الجدول سنوضح نسبة الاكتفاء الذاتي لها.

الجدول رقم 03-36: الاكتفاء الذاتي لجملة الأسماك في الجزائر (ألف طن).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	102.3	102.3	103.8	100.4	110	139.9	157.3	157.8	142	132.3	132.3
المتاح للاستهلاك	107.4	106.3	110.8	108.6	121.4	158.1	169.4	173.1	157.1	158.3	158.3
نسبة الاكتفاء	95.2	96.2	93.7	92.5	90.6	88.4	92.9	91.1	90.4	83.5	83.5
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	95.2	108.2	104.1	101.6	106.1	102.1	108.3	108.3	104.9	86.9	84.0
المتاح للاستهلاك	122.8	135.9	127.4	145.4	147.6	132.6	123.3	138.2	116.2	96.6	95.9
نسبة الاكتفاء	77.5	79.6	81.7	71.4	71.9	77.0	84.8	87.1	84.8	89.9	87.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

يقدم الجدول نظرة شاملة عن تطور قطاع الأسماك في الجزائر من 2000 إلى 2021، مع التركيز على الإنتاج والاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي. في بداية الفترة، سنة 2000، بلغ الإنتاج 102.3 ألف طن مع نسبة اكتفاء ذاتي مرتفعة بلغت 95.2%. شهد القطاع نمواً ملحوظاً حتى سنة 2007، حيث وصل الإنتاج إلى ذروته عند 157.8 ألف طن. ومع ذلك، انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 91.1% في نفس العام، مما يشير إلى زيادة الطلب بوتيرة أسرع من الإنتاج. الفترة من 2008 إلى 2015 شهدت تذبذباً في الإنتاج مع اتجاه عام نحو الانخفاض، حيث تراجع الإنتاج إلى 106.1 ألف طن في 2015. خلال هذه الفترة، انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي بشكل حاد، وصولاً إلى أدنى مستوياتها عند 71.4% في 2014 و71.9% في 2015. هذا الانخفاض الحاد يعكس فجوة متزايدة بين الإنتاج المحلي والطلب. في السنوات الأخيرة (2016-2021)، استقر الإنتاج نسبياً حول 100 ألف طن سنوياً، مع انخفاض طفيف إلى 84.0 ألف طن في 2021. ومع ذلك، شهدت نسبة الاكتفاء الذاتي تحسناً ملحوظاً، مرتفعة من 77.0% في 2016 إلى 87.6% في 2021، مع بلوغها 89.9% في 2020. هذا التحسن في الاكتفاء الذاتي، رغم انخفاض الإنتاج، يشير إلى انخفاض في الاستهلاك المحلي أو تحسن في إدارة الموارد. ويظهر التحليل أن السياسات الزراعية والبحرية في الجزائر

واجهت تحديات في الحفاظ على نمو مستدام لقطاع الأسماك.، ورغم التحسن الأخير في نسبة الاكتفاء الذاتي، فإن مستويات الإنتاج الحالية لا تزال أقل من ذروتها في 2007. هذا الوضع له تأثير مباشر على الأمن الغذائي، حيث أن الاعتماد على الواردات لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك يجعل البلاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. لتعزيز الأمن الغذائي، تحتاج الجزائر إلى سياسات فعالة لزيادة الإنتاج المحلي مع الحفاظ على استدامة الموارد السمكية، وتطوير قطاع الاستزراع المائي لتكملة الصيد البحري.

### الفرع الثالث: تحليل نسبة الاكتفاء الذاتي لمنتجات البيض والألبان ومنتجاتها

**1- نسبة الاكتفاء الذاتي للبيض:** إنتاج البيض في الجزائر يعد قطاعاً مهماً في الصناعة الزراعية، وله تأثير كبير على الأمن الغذائي في البلاد. على مدى العقود الماضية، شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً نتيجة لزيادة الطلب المحلي وجهود الحكومة لتعزيز الإنتاج الداخلي. يساهم إنتاج البيض بشكل كبير في توفير مصدر بروتين حيواني منخفض التكلفة ومتاح على نطاق واسع للمستهلكين الجزائريين. هذا الأمر له أثر إيجابي على الأمن الغذائي، حيث يضمن توفر مصدر غذائي أساسي بأسعار معقولة نسبياً. كما أن تطور هذا القطاع ساهم في خلق فرص عمل في مجالات الإنتاج والتوزيع والتسويق، مما يعزز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية. ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات مثل تقلبات أسعار الأعلاف والمنافسة من المنتجات المستوردة في بعض الأحيان. رغم هذه التحديات، فإن الاتجاه العام نحو زيادة الإنتاج المحلي للبيض يعزز قدرة الجزائر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، مما يقلل الاعتماد على الواردات ويحسن الأمن الغذائي الوطني. وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03-37: الاكتفاء الذاتي لمنتوج البيض في الجزائر (ألف طن).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	101	108	161	131.0	143.3	172.3	178.5	195.7	184.4	193.6	1224.5
المتاح للاستهلاك	101	108	161	133.7	147.3	172.8	178.5	196.8	184.6	194.1	225
نسبة الإكتفاء	100	100	100	98	97.3	99.7	100	99.4	99.9	99.7	99.8
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	229.1	266.3	299.4	303.0	335.0	401.5	394.2	314.0	341.6	308.5	305.2
المتاح للاستهلاك	229.5	266.6	299.4	303.2	335.2	401.5	394.3	314.3	341.7	309.0	305.8
نسبة الإكتفاء	99.8	99.9	100	99.9	99.9	100.0	100.0	99.9	100.0	99.8	99.8

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات

الزراعية، أعداد متفرقة.

تحليل بيانات إنتاج واستهلاك البيض في الجزائر من 2000 إلى 2021 يكشف عن نمو ملحوظ في القطاع. بدأ الإنتاج بـ 101 ألف طن في سنة 2000، وارتفع بنسبة 70.6% ليصل إلى 172.3 ألف طن في 2005. فخلال الخمس سنوات التالية، شهد القطاع نمواً إضافياً بنسبة 30.3%، ليصل الإنتاج إلى 224.5 ألف طن في 2010. الفترة من 2010 إلى 2015 شهدت قفزة كبيرة في الإنتاج بنسبة 49.2%، حيث وصل إلى 335.0 ألف طن. إذ ذروة الإنتاج كانت في 2016 بـ 401.5 ألف طن، بزيادة إجمالية قدرها 297.5% مقارنة بعام 2000. فرغم التراجع الطفيف في السنوات الأخيرة، استقر الإنتاج عند 305.2 ألف طن في 2021، وهو ما يمثل زيادة إجمالية بنسبة 202.2% على مدى 21 سنة. نسبة الاكتفاء الذاتي ظلت مستقرة بشكل ملحوظ، متراوحه بين 97.3% (أدنى مستوى في 2004) و100% (في عدة سنوات)، مع استقرارها عند 99.8% في 2021. هذه الأرقام تعكس نجاح السياسات الزراعية في تحقيق نمو مستدام في إنتاج البيض، مع الحفاظ على اكتفاء ذاتي شبه كامل، مما يعزز الأمن الغذائي الوطني بشكل كبير.

**2- نسبة الاكتفاء الذاتي للألبان ومنتجاتها:** إنتاج الألبان ومنتجاتها في الجزائر هو جزء مهم من القطاع الزراعي ويعد مكوناً أساسياً في النظام الغذائي للبلاد، إذ يشهد إنتاج الألبان نمواً متزايداً بفضل السياسات الزراعية الداعمة والتوجه نحو تحسين السلالات وزيادة الكفاءة في مزارع الألبان، حيث يتم إنتاج الألبان بشكل رئيسي من الأبقار بالإضافة إلى إنتاج من الأغنام والماعز. وتشمل منتجات الألبان الحليب المبستر، الزبادي، الجبن، الزبدة، والقشطة، وتشهد هذه الصناعة تطوراً ملحوظاً مع تزايد عدد المعامل والمصانع التي تقوم بتصنيع هذه المنتجات لتلبية الطلب المحلي المتزايد. فالسياسات الزراعية في الجزائر لعبت دوراً مهماً في دعم وتنمية قطاع إنتاج الألبان ومنتجاتها من خلال تقديم دعم مالي وتقني للمزارعين، تحسين السلالات، تحسين البنية التحتية لمزارع الألبان ومعامل التصنيع، وتقديم برامج تدريبية. ويلعب إنتاج الألبان ومنتجاتها دوراً حيوياً في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تقليل الاعتماد على الواردات وضمان توفر منتجات غذائية أساسية بأسعار معقولة، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد الوطني، فضلاً عن تحسين تغذية السكان من خلال توفير مصدر غني بالبروتينات والكالسيوم والفيتامينات الأساسية. وسنشرح مسبة الاكتفاء الذاتي لهذا المنتج.

**الجدول رقم 03-38: الاكتفاء الذاتي للألبان ومنتجاتها في الجزائر (ألف طن).**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	1030.8	1650	1544	1474.6	1504.4	1682.1	1773.5	1851.2	1878.5	2377.6	2854.1
المناخ للاستهلاك	2839.7	3761.8	3660.8	3341.6	3659.2	4116.4	4235.2	4506	4405.2	5113.1	5589.5
نسبة الاكتفاء	36.3	43.9	40	44.1	41.1	40.9	41.9	41.1	42.6	46.5	51.06
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنتاج	3165.7	3063.8	3400.7	3648.5	3895.0	3586.5	3521.2	3280.0	3189.2	3354.7	3263.6

3859.8	4625.4	3824.6	3913.1	3924.9	4484.4	7267.6	7164.9	5385.8	5937.4	5937.4	المتاح للاستهلاك
84.6	72.5	83.4	83.8	89.7	80.0	53.6	50.9	63.2	51.6	62.2	نسبة الاكتفاء

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

يوضح الجدول رقم 38.03 تطوراً مُشجعاً في قطاع الألبان في الجزائر، حيث ارتفع الإنتاج بشكل ملحوظ من 1030.8 ألف طن سنة 2000 إلى 3263.6 ألف طن سنة 2021، مُسجلاً معدل نمو سنوي متوسط قدره 7.8%. يُعزى هذا النمو إلى جهود الدولة في دعم قطاع الألبان، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات مثل تقلب أسعار الأعلاف وظروف المناخ غير المستقرة. وبالرغم من التقدم، شهد الإنتاج تقلبات في بعض السنوات، مثل انخفاض الإنتاج سنة 2016 إلى 3586.5 ألف طن بعد أن سجل مستوى عالياً سنة 2015 قدره 3895 ألف طن. كما شهد الاستهلاك نمواً ملحوظاً من 2839.7 ألف طن سنة 2000 إلى 3859.8 ألف طن سنة 2021، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 3.1%، ويرجع ذلك إلى تزايد الطلب والوعي بأهمية الألبان. وتحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي من 36.3% سنة 2000 إلى 84.6% سنة 2021، وذلك بفضل ارتفاع الإنتاج ودعم السياسات الزراعية، على الرغم من أن الظروف المناخية وأسعار الأعلاف قد تؤثر على هذه النسبة. وتُشير الأرقام إلى نجاح السياسات الزراعية في دعم قطاع الألبان من خلال زيادة الإنتاج وتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي، إلا أن هناك حاجة لتطوير هذه السياسات لمواجهة التحديات المستقبلية. ساهمت السياسات الزراعية أيضاً في تحقيق نسبة أعلى من الاكتفاء الذاتي، مما قلل من الاعتماد على الاستيراد وحافظ على أسعار الألبان، وساهمت في تحسين نوعية المنتجات وتوافرها للمستهلكين بأسعار معقولة، مما يعزز الأمن الغذائي في الجزائر.

### المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر

إن مفهوم الأمن الغذائي يعتمد على أربعة محاور أساسية تتمثل في توافر الغذاء، الحصول على الغذاء، استقرار واستدامة الغذاء، استخدام الغذاء وجودته، وعلى هذا سنحاول التركيز على بعض المؤشرات التي تعبر على كل محور.

#### الفرع الأول: تحليل مؤشرات توافر الغذاء

من خلال الجدول التالي سنحلل وناقش بالأرقام أهم المؤشرات.

الجدول رقم 03-39: تحليل مؤشرات توافر الغذاء في الجزائر.

السنوات (متوسط من 3 سنوات)	متوسط إمدادات البروتين (غ/فرد/يوم)	متوسط إمدادات البروتين الحيواني (غ/فرد/يوم)	كفاية متوسط استهلاك الطاقة الغذائية (%)	متوسط توافر الدهون (غ/فرد/يوم)	إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من حصة الحبوب والجزور والدرنات (%)	توافر الغذاء للفرد المستخدم في تقدير مدى انتشار نقص التغذية (سعر حراري/شخص/يوم)
2002-2000	77.7	19.3	126	67	59	2939
2003-2001	79.8	19.7	128	65.4	60	2993
2004-2002	81.8	20.6	129	63.4	60	3029
2005-2003	83.2	21.2	130	62.1	59	3042
2006-2004	83.2	21.8	131	64.7	59	3071
2007-2005	83.7	21.9	132	65.8	56	3093
2008-2006	83.5	21.7	133	67.7	58	3128
2009-2007	84.4	22	134	66.6	58	3154
2010-2008	87	23.6	136	73.8	56	3194
2011-2009	89.9	25.9	139	84.3	53	3266
2012-2010	92.7	28.1	142	93.4	50	3320
2013-2011	94	29	145	98	49	3386
2014-2012	94.9	29.8	147	99.4	48	3415
2015-2013	94.4	30	148	101.2	48	3435
2016-2014	94.6	30.1	149	102.2	47	3440
2017-2015	93.8	29.6	148	101.9	47	3425
2018-2016	93.6	28.8	148	99.8	48	3414
2019-2017	94.3	28.1	148	96.9	49	3422
2020-2018	94.9	27.4	150	96.5	49	3459
2021-2019	95.1	26.9	152	98.8	50	3493
2022-2020	95.1	26.4	153	99.1	50	3506

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

الفترة المدروسة، نلاحظ أن متوسط توافر الدهون ارتفع بشكل كبير من 67 غ/فرد/يوم في 2002-2000 إلى 99.1 غ/فرد/يوم في 2022-2020، بزيادة قدرها 47.9%. هذه الزيادة لم تكن خطية، حيث شهدت انخفاضاً طفيفاً في السنوات الأولى قبل أن تبدأ في الارتفاع بشكل حاد من 2008-2010 فصاعداً، مع بلوغ الذروة عند 102.2 غ/فرد/يوم في 2016-2014. بالنسبة لمتوسط إمدادات البروتين الحيواني، فقد ارتفع من 19.3 غ/فرد/يوم في 2002-2000 إلى 30.1 غ/فرد/يوم في 2016-2014 (زيادة بنسبة 56%)، قبل أن ينخفض تدريجياً إلى 26.4 غ/فرد/يوم في 2022-2020. رغم هذا الانخفاض الأخير، فإن القيمة النهائية لا تزال أعلى بنسبة 36.8% من القيمة الأولية. أما متوسط إجمالي إمدادات البروتين، فقد شهد زيادة مستمرة من 77.7 غ/فرد/يوم في 2000-2002 إلى 95.1 غ/فرد/يوم في 2022-2020، بزيادة إجمالية قدرها 22.4%. هذه البيانات تشير إلى تحسن عام في الوضع التغذوي في الجزائر، مع زيادة في توافر مصادر الطاقة (الدهون) والبروتين. ومع ذلك، فإن الانخفاض الأخير في

إمدادات البروتين الحيواني يستحق المزيد من الدراسة، حيث قد يشير إلى تحديات في قطاع الإنتاج الحيواني أو تغيرات في أنماط الاستهلاك. من الملاحظ أيضاً أن الزيادة في إجمالي إمدادات البروتين استمرت حتى في الوقت الذي بدأت فيه إمدادات البروتين الحيواني بالانخفاض، مما قد يشير إلى زيادة في استهلاك مصادر البروتين النباتي. أما فيما يخص إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من حصة الحبوب والجزور فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً من 59% في 2000-2002 إلى 50% في 2020-2022. هذا الانخفاض يشير إلى تنوع أكبر في النظام الغذائي الجزائري، حيث أصبح الاعتماد على الأغذية الأساسية أقل. الانخفاض كان تدريجياً مع بعض التقلبات، مع أكبر انخفاض بين 2008-2010 و 2010-2012 (من 56% إلى 50%). فيما يخص توافر الغذاء للفرد المستخدم في تقدير مدى انتشار نقص التغذية فقد ارتفع بشكل مستمر من 2939 سعرة حرارية/فرد/يوم في 2000-2002 إلى 3506 سعرة حرارية/فرد/يوم في 2020-2022، بزيادة قدرها 19.3%. هذه الزيادة تشير إلى تحسن كبير في توافر الغذاء للسكان الجزائريين. الزيادة كانت أكثر وضوحاً في الفترة بين 2008-2010 و 2011-2013. أما كفاية متوسط استهلاك الطاقة الغذائية فقد ارتفعت من 126% في 2000-2002 إلى 153% في 2020-2022. هذا يعني أن متوسط استهلاك الطاقة الغذائية في الجزائر يتجاوز بكثير الاحتياجات الأساسية للسكان. الزيادة كانت مستمرة ومتناسقة مع الزيادة في توافر الغذاء للفرد. بصفة عامة فإن تنوع النظام الغذائي المتمثل في الانخفاض في حصة الحبوب والجزور والدرنات يشير إلى تنوع أكبر في النظام الغذائي الجزائري. هذا قد يعني زيادة في استهلاك الفواكه والخضروات واللحوم ومنتجات الألبان، مما قد يؤدي إلى تحسين جودة التغذية. والتحسين والزيادة الكبيرة في توافر الغذاء وكفاية استهلاك الطاقة الغذائية تشير إلى تحسن ملحوظ في الأمن الغذائي في الجزائر. كذلك هذه التحسينات قد تعكس التنمية الاقتصادية في الجزائر، مما أدى إلى زيادة القدرة الشرائية وتحسين سلاسل الإمداد الغذائي. ورغم التحسن الكبير، فإن ارتفاع كفاية استهلاك الطاقة الغذائية إلى 153% قد يثير مخاوف حول زيادة الوزن والسمنة، مما يستدعي التركيز على التثقيف الغذائي وتشجيع أنماط الحياة الصحية. وفي الختام، تظهر هذه البيانات تحسناً كبيراً في الوضع الغذائي في الجزائر خلال العقدين الماضيين، مع إشارة إلى ضرورة الاستمرار في مراقبة وتحسين جودة التغذية إلى جانب كميتها.

### الفرع الثاني: تحليل مؤشرات الحصول على الغذاء

من خلال الجدول التالي سنحلل وناقش بالأرقام أهم المؤشرات المتمثلة في:

الجدول رقم 03-40: تحليل مؤشرات الحصول على الغذاء في الجزائر.

السنوات (متوسط من 3 سنوات)	انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد - إجمالي السكان (%)	انتشار نقص التغذية (%)	السنوات	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	نصيب الفرد من الناتج الخلي الإجمالي، (بالأسعار الثابتة للدولار الخلي وفقا لتعادل القوة الشرائية في عام 2017	كثافة شبكة السكك الحديدية (لكل 100 كيلومتر مربع من إجمالي مساحة البلاد)
2002-2000	-	7.5	2000	140.41	10271.2	0.2
2003-2001	-	6.8	2001	162.57	10434.7	0.1
2004-2002	-	6.5	2002	167.78	10871.5	0.1
2005-2003	-	6.5	2003	208.51	11497.4	0.1
2006-2004	-	6.2	2004	248.58	11824.2	0.1
2007-2005	-	6	2005	242.25	12352.2	0.1
2008-2006	-	5.5	2006	261.31	12382.5	0.1
2009-2007	-	5.2	2007	290.37	12596.7	0.1
2010-2008	-	4.8	2008	321.75	12680.5	0.1
2011-2009	-	4.1	2009	365.24	12654.1	0.2
2012-2010	-	3.6	2010	382.60	12868.2	0.2
2013-2011	-	3.1	2011	442.43	12992.4	0.2
2014-2012	-	2.9	2012	488.97	13175.6	0.2
2015-2013	-	2.7	2013	537.24	13280.7	0.2
2016-2014	22.9	2.6	2014	556.12	13515.3	0.2
2017-2015	21.5	2.6	2015	493.41	13737.8	0.2
2018-2016	19.8	2.5	2016	478.78	13897.6	0.2
2019-2017	17.6	أقل من 2.5	2017	492.92	13805.4	0.2
2020-2018	17.6	أقل من 2.5	2018	487.55	13707.7	0.2
2021-2019	19	أقل من 2.5	2019	588.16	13592.4	0.2
2022-2020	19.4	أقل من 2.5	2020	469.07	12677.7	0.2
2023-2021	18.9	أقل من 2.5	2021	450.54	12893.2	0.2
-	-	-	2022	459.81	13090.9	0.2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وبيانات المنظمة العربية للتنمية

الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج الزراعي.

من الجدول نلاحظ أنه شهدت نسبة انتشار نقص التغذية انخفاضاً ملحوظاً من 7.5% في 2000-2002 إلى أقل من 2.5% في 2017-2019 وما بعدها، وكان التحسن تدريجياً ومستمرًا، مما يشير إلى جهود مستدامة لتحسين الوضع الغذائي. منذ 2017-2019، استقرت النسبة عند "أقل من 2.5%"، وهو مؤشر إيجابي. فيما يخص انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، تتوفر البيانات فقط منذ 2014-2016. بدأت النسبة بـ 22.9% في 2014-2016 وانخفضت إلى 17.6% في 2017-2019. ومع ذلك، شهدت النسبة ارتفاعاً طفيفاً في السنوات الأخيرة، حيث وصلت إلى 19.4% في 2020-2022، ثم انخفضت قليلاً إلى 18.9% في 2021-2023. وتشير هذه الأرقام إلى تحسن كبير في الأمن الغذائي في الجزائر على مدى العقدين الماضيين، حيث يُعتبر انخفاض نسبة نقص التغذية من 7.5% إلى أقل من 2.5% إنجازاً كبيراً. ومع ذلك، تستمر التحديات، حيث لا يزال حوالي 19% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد. قد يكون الارتفاع الطفيف في نسبة انعدام الأمن الغذائي بين 2019 و2021 مرتبطاً بتأثيرات جائحة كوفيد-19 على سلاسل التوريد والاقتصاد. ويبقى استقرار نسبة نقص التغذية عند أقل من 2.5% منذ 2017 إشارة إلى وصول الجزائر إلى مستوى جيد في هذا المجال، لكن وجود ما يقارب ثُمس السكان في حالة انعدام أمن غذائي يشير إلى الحاجة لمزيد من الجهود. وتشير البيانات إلى أن كثافة شبكة السكك الحديدية في الجزائر ظلت ثابتة عند 0.1 لكل 100 كيلومتر مربع خلال الفترة من 2001 إلى 2008، ثم ازدادت إلى 0.2 لكل 100 كيلومتر مربع من 2009 حتى 2022. يُظهر هذا التغير في كثافة الشبكة توجهاً نحو تحسين البنية التحتية للنقل في البلاد خلال العقدين الماضيين، مما يمكن أن يساهم في تعزيز الحركة الاقتصادية والتنمية الإقليمية. والملاحظ كذلك هو ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بشكل مطرد من 10271.2 دولار في 2000 إلى ذروته عند 13897.6 دولار في 2016، قبل أن ينخفض قليلاً في السنوات اللاحقة وصولاً إلى 13090.9 دولار في 2022. ويعكس هذا الاتجاه تحسناً في مستوى معيشة الأفراد على مدار السنوات، رغم التذبذب الطفيف في السنوات الأخيرة، والذي قد يكون ناتجاً عن التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية. كذلك شهد مؤشر نصيب الفرد من الناتج الزراعي ارتفاعاً ملحوظاً من 140.41 دولار في 2000 إلى ذروته عند 588.16 دولار في 2019، قبل أن ينخفض إلى 459.81 دولار في 2022. يشير هذا الاتجاه إلى تحسن كبير في القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية، مما يعكس جهود الحكومة في تعزيز هذا القطاع المهم. ومع ذلك، يلاحظ التراجع بعد 2019، مما قد يكون نتيجة لتغيرات مناخية، أو تحديات اقتصادية، أو تأثيرات جائحة كوفيد-19. بصفة عامة تعكس البيانات تحسناً عاماً في البنية التحتية ومستوى المعيشة والإنتاج الزراعي في الجزائر على مدى العقدين الماضيين، رغم وجود بعض التحديات التي تتطلب مزيداً من الجهود لتحقيق استدامة واستقرار أكبر في النمو الاقتصادي. ولتحسين الوضع، يُقترح تعزيز برامج الدعم الغذائي للفئات الأكثر ضعفاً، وتحسين سلاسل التوريد الغذائي لضمان وصول الغذاء لجميع المناطق، وزيادة الاستثمار في الزراعة المستدامة لتعزيز الأمن الغذائي المحلي، وتطوير برامج توعية غذائية لتحسين جودة التغذية.

## الفرع الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار والاستدامة للغذاء

من خلال الجدول التالي سنحلل ونناقش بالأرقام أهم المؤشرات المتمثلة في:

## الجدول رقم 03-41: تحليل مؤشرات الاستقرار والاستدامة للغذاء في الجزائر.

الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب (مؤشر)	التباين في نصيب الفرد من الغذاء المتاح (سعر حراري / شخص / يوم)	السنوات	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المخصصة للري (%)	معدل الاعتماد على واردات الحبوب (%)	قيمة الواردات الغذائية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية (%)	السنوات (متوسط من 3 سنوات)
-1.43	32	2000	0.3	79.7	13	2002-2000
-1.53	32	2001	0.3	74	13	2003-2001
-1.63	31	2002	0.3	72.8	12	2004-2002
-1.75	25	2003	0.3	70.1	10	2005-2003
-1.36	27	2004	0.3	70.5	8	2006-2004
-0.91	27	2005	0.4	70.6	8	2007-2005
-1.13	31	2006	0.4	73.1	9	2008-2006
-1.15	31	2007	0.4	72.8	10	2009-2007
-1.1	33	2008	0.4	74.8	10	2010-2008
-1.2	33	2009	0.5	70	12	2011-2009
-1.26	25	2010	0.5	69.8	12	2012-2010
-1.36	23	2011	0.5	68	13	2013-2011
-1.33	39	2012	0.5	70.2	14	2014-2012
-1.2	43	2013	0.6	72.9	18	2015-2013
-1.19	45	2014	0.6	76.6	22	2016-2014
-1.09	36	2015	0.6	77.4	25	2017-2015
-1.1	27	2016	0.6	74.3	23	2018-2016
-0.92	29	2017	0.6	72.5	22	2019-2017
-0.84	55	2018	0.6	71.9	25	2020-2018
-1.06	57	2019	0.6	80.6	28	2021-2019
-0.85	45	2020	0.6	80.6	25	2022-2020
-0.99	46	2021	-	-	-	-
-0.74	42	2022	-	-	-	-
-	42	2023	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

تشير البيانات الزراعية والاقتصادية في الجزائر إلى زيادة تدريجية في نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المخصصة للري من 0.3% في الفترة 2000-2002 إلى 0.6% في 2013-2022، مما يعكس جهوداً مستمرة لتحسين البنية التحتية الزراعية وتعزيز الإنتاجية. في نفس الوقت، شهد معدل الاعتماد على واردات الحبوب تقلبات ملحوظة، حيث انخفض من 79.7% في 2000-2002 إلى 68% في 2011-2013، ثم عاد للارتفاع ليصل إلى 80.6% في 2019-2022، مما يشير إلى استمرار اعتماد البلاد الكبير على الخارج لتلبية احتياجاتها من الحبوب. علاوة على ذلك، ارتفعت قيمة الواردات الغذائية كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية من 13% في 2000-2002 إلى 28% في 2019-2021، و25% في 2020-2022، مما يعكس تحديات كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وزيادة الاعتماد على الواردات. لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، تحتاج الجزائر إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي، وتحسين تقنيات الري والزراعة المستدامة، وتطوير سياسات فعالة تدعم المزارعين وتزيد من الإنتاجية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تبني التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وتقليل الاعتماد على الواردات من خلال تنوع مصادر الاقتصاد لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الميزان التجاري ويشير كذلك مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب إلى تراجع مستمر في الاستقرار السياسي في الجزائر من -1.43 سنة 2000 إلى -0.74 سنة 2022. وشهدت السنوات 2003 و2004 انخفاضاً ملحوظاً في المؤشر إلى -1.75 و-1.36 على التوالي، في حين سجلت السنوات 2005 و2006 و2007 مستويات منخفضة أخرى عند -0.91، -1.13، و-1.15 على التوالي. وبعد تحسن طفيف بين 2013 و2015، عاود المؤشر التراجع ليصل إلى أدنى مستوياته في 2017 عند -0.92، و2018 عند -0.84. إذ يظهر المؤشر تقلبات ملحوظة على مدار السنوات، مما يعكس الفترات المختلفة من الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي، التي يمكن أن تؤثر على البيئة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. كذلك شهد التباين في نصيب الفرد من الغذاء المتاح تحسناً تدريجياً من 32 سعر حراري في اليوم سنة 2000 إلى 57 سعر حراري سنة 2019. ومع ذلك، لوحظ تراجع طفيف في 2020 و2021 عند 45 و46 سعر حراري على التوالي، قبل أن يصل إلى 42 سعر حراري سنة 2022. وقد لوحظ انخفاض كبير في نصيب الفرد من الغذاء المتاح في السنوات 2003 و2004 و2010 و2011، حيث وصل إلى 25، 27، 25، و23 سعر حراري على التوالي، مما يعكس تأثيرات الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات السياسية على توافر الغذاء. فالتقلبات في الاستقرار السياسي غالباً ما تنعكس على استقرار توفر الغذاء، مما يشير إلى أهمية تعزيز الاستقرار السياسي من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام. تحتاج الجزائر إلى تعزيز السياسات الزراعية والاقتصادية لتحقيق تحسن مستدام في نصيب الفرد من الغذاء المتاح، مع التركيز على تقليل الاعتماد على العوامل الخارجية وتعزيز الإنتاج المحلي.

## الفرع الرابع: تحليل مؤشرات استخدام وجودة الغذاء للغذاء

من خلال الجدول التالي سنحلل ونناقش بالأرقام أهم المؤشرات المتمثلة في:

## الجدول رقم 03-42: تحليل مؤشرات استخدام وجودة الغذاء في الجزائر.

السنوات	معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة (%)	معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة (تقدير نمودجي) (%)	الأطفال دون سن 5 سنوات الذين يعانون من توقف النمو (تقدير نمودجي) (%)	انتشار فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) (%)	انتشار السممنة لدى البالغين (18 سنة أو أكبر) (%)	السكان الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات مياه الشرب الآمن (%)
2000	6.8	12.8	22.3	37.6	13.4	70
2001	6.8	13.5	21.5	37	13.9	71
2002	6.8	14.1	20.7	36.5	14.3	71
2003	6.8	14.7	19.8	36	14.7	72
2004	6.8	15.1	18.9	35.6	15.2	72
2005	6.8	15.4	18.1	35.2	15.6	73
2006	6.8	15.6	17.2	34.8	16	73
2007	6.8	15.6	16.3	34.4	16.5	74
2008	6.8	15.4	15.4	34	16.9	74
2009	6.8	15.1	14.4	33.7	17.4	75
2010	6.9	14.6	13.6	33.3	17.8	75
2011	6.9	14.1	12.8	33.1	18.3	76
2012	6.9	13.5	12.1	32.9	18.8	76
2013	7	13	11.6	32.8	19.2	76
2014	7	12.5	11.1	32.7	19.7	77
2015	7	12.2	10.7	32.8	20.2	77
2016	7.1	12	10.4	32.9	20.8	76
2017	7.1	11.8	10	33	21.3	76
2018	7.1	11.7	9.7	33.1	21.8	75
2019	7.2	11.7	9.4	33.3	22.3	74
2020	7.2	11.7	9.1	33.2	22.8	72
2021	7.2	11.7	8.8	33.1	23.3	70
2022	7.2	11.9	8.6	33.2	23.9	71

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

تشير البيانات إلى تحسن ملحوظ في بعض المؤشرات واستقرار نسبي في أخرى. معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة بقي مستقرًا حول 6.8% سنة 2000 حتى 2009، ثم ارتفع قليلاً إلى 7.2% في 2019-2022. أما معدل الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة فقد شهد تقلبات، حيث ارتفع من 12.8% سنة 2000 إلى 15.6% في 2006-2007، ثم انخفض تدريجياً إلى 11.9% في 2022. بالإضافة إلى ذلك، شهد معدل توقف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة انخفاضاً كبيراً من 22.3% سنة 2000 إلى 8.6% في 2022، مما يعكس تحسناً في التغذية وصحة الأطفال. وانتشار فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب انخفض من 37.6% سنة 2000 إلى 32.7% في 2014، واستقر تقريباً عند 33.2% في 2020-2022. من ناحية أخرى، ارتفع معدل السممنة لدى البالغين من 13.4 سنة

2000 إلى 23.9% في 2022، مما يشير إلى تزايد مشكلة السمنة نتيجة التغيرات في نمط الحياة. على صعيد البنية التحتية، ارتفع معدل السكان الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات مياه الشرب الآمنة من 70% سنة 2000 إلى 77% في 2015، ثم انخفض قليلاً إلى 70% في 2021 قبل أن يرتفع إلى 71% في 2022. يعكس هذا التحسن جهوداً ملموسة في تحسين البنية التحتية للمياه، وهو أمر حيوي لصحة السكان. ورغم التحسن في بعض المؤشرات، لا تزال هناك تحديات كبيرة مثل زيادة معدل السمنة وانتشار فقر الدم، مما يتطلب مزيداً من الجهود في مجالات التغذية والصحة العامة والبنية التحتية.

**خلاصة الفصل:** في ختام هذا الفصل حول تحليل مقومات القطاع الزراعي، السياسات الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر، يتضح أن القطاع الزراعي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، وتعتمد الجزائر على مقومات طبيعية متنوعة تشمل الأراضي الزراعية الخصبة، المناخ المتنوع الذي يسمح بزراعة مختلف المحاصيل، والموارد المائية الهائلة التي توفر إمكانيات كبيرة للري وتحسين الإنتاجية الزراعية. فعلى الرغم من هذه المقومات الطبيعية، يواجه القطاع الزراعي الجزائري العديد من التحديات التي تعيق تحقيق أقصى استفادة من هذه الموارد، ومن أبرز هذه التحديات تذبذب الإنتاجية الزراعية، والاعتماد الكبير على واردات الحبوب والمنتجات الغذائية، بالإضافة إلى محدودية البنية التحتية الزراعية ونقص الاستثمارات في التكنولوجيا الزراعية الحديثة. وتظهر البيانات تحسناً تدريجياً في بعض المؤشرات الصحية والغذائية، إلا أن هذه التحسينات ليست كافية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام. فالسياسات الزراعية الحالية في الجزائر تحتاج إلى مراجعة شاملة وتطوير لتصبح أكثر فعالية واستجابة للتحديات المعاصرة، إذ يجب أن تركز السياسات الجديدة على تحسين البنية التحتية الزراعية من خلال بناء شبكات ري متقدمة، تطوير تقنيات زراعية حديثة، وتوفير التمويل اللازم للمزارعين لتبني هذه التقنيات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الإرشاد الزراعي والتدريب المستمر للمزارعين لرفع كفاءتهم وزيادة إنتاجيتهم. ومن الضروري أيضاً تنويع الإنتاج الزراعي لتقليل الاعتماد على واردات الحبوب وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الغذائية الأساسية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع زراعة المحاصيل المتنوعة وتحسين سلاسل القيمة الغذائية عبر دعم الصناعات الزراعية والغذائية المحلية. وتعزيز الأمن الغذائي يتطلب أيضاً تبني سياسات غذائية شاملة تتضمن تحسين النظم الغذائية والتغذوية للمواطنين، مكافحة فقر الدم والسمنة، وتوفير برامج دعم غذائي للفئات الأكثر ضعفاً. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية للاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة في مجال الزراعة والأمن الغذائي. فالاهتمام بتطوير القطاع الزراعي والسياسات الزراعية الفعالة سيساهم بلا شك في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر. من خلال استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة، وتحسين البنية التحتية، ودعم المزارعين، يمكن للجزائر تحقيق نهضة زراعية شاملة تؤدي إلى تحسين جودة الحياة لجميع المواطنين وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية.

## الفصل الرابع

الدراسة القياسية

لأثر السياسات

الزراعية على الأمن

الغذائي في الجزائر

تمهيد: في ظل التحديات العالمية المتزايدة المتعلقة بالأمن الغذائي، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين السياسات الزراعية وقدرة الدول على توفير الغذاء لمواطنيها. تعد الجزائر، كإحدى الدول النامية الساعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، نموذجًا مهمًا لدراسة هذه العلاقة. فعلى مدى العقود الماضية، شهدت الجزائر تحولات كبيرة في سياساتها الزراعية، مما أثر بشكل مباشر على إنتاجها الزراعي وأمنها الغذائي. في هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على أثر هذه السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات المناخية والبيئية والاقتصادية التي تواجهها البلاد. من خلال تحليل التطورات التاريخية، وتقييم البرامج الحالية، وفحص مؤشرات الأمن الغذائي، يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول فعالية السياسات الزراعية الجزائرية وتأثيرها على قدرة الدولة على ضمان الأمن الغذائي لمواطنيها. فسنقوم تقسيمه إلى قسمين رئيسيين في الأول سنقوم بدراسة قياسية تقيس لنا أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر باستعمال نموذج الفرق بين الفروقات، وفي القسم الثاني سنقوم بدراسة استشرافية لإنتاج الحبوب ومن خلالها نتنبأ بالاكتفاء الذاتي لهذا المنتج عبر 10 سنوات مقبلة، وعلى هذا الأساس تمثل هيكلا هذا الفصل فيما يلي:

المبحث الأول: تقديم أدوات ونماذج الدراسة

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر 1991-2021

المبحث الثالث: دراسة استشرافية لإنتاج الحبوب ونسبة الاكتفاء في الجزائر

## المبحث الأول

### تقديم أدوات ونماذج الدراسة

المطلب الأول: تقديم نموذج الفرق بين الفروقات DID

الفرع الأول: تقديم النموذج

**1- تعريف:** نموذج الفرق بين الفروقات Difference in differences الذي يدعى اختصارا DID هو إحدى طرق الاستدلال السببي التي تسمح بتقدير متوسط تأثير العلاج على الأفراد، لذلك فهي منهجية مختصة بالدراسات التجريبية كالطب، والصيدلة، والفيزياء، وغيرها. لكن باعتبار اقتصادي تعد منهجية DID طريقة شبه تجريبية لتقدير متوسط تأثير السياسة الاقتصادية على النشاط الاقتصادي، من خلال مقارنة الفرق عبر الزمن بين الفروقات بين متوسطات النتائج في مجموعتين: المجموعة الضابطة والتي لا تخضع للتأثير، والمجموعة المتأثرة<sup>1</sup>.

**2- نموذج DID بمتغيرات مساعدة:** للحصول على متوسط تأثير السياسة على المجموعة المتأثرة باستخدام DID، ينبغي حساب الفرق بين متوسط المتغير المستهدف Outcome للمجموعتين المتأثرة والضابطة قبل وبعد السياسة المطبقة، وهذا يزيل الخصائص غير المشاهدة التي لا تتغير مع الزمن والتي قد تتركب التقديرات. مع ذلك، لأجل عزل تأثير السياسة وتمييزه عن باقي التأثيرات ندرج عوامل مشتركة Covariate متغيرة مع الزمن لها تأثير على المجموعة المتأثرة. بهذه الطريقة يزيل DID العوامل المربكة المتغيرة مع الزمن من خلال تضمين مجموعة ضابطة تخضع لنفس العوامل المربكة المتغيرة مع الزمن مثل المجموعة المتأثرة.

يتم تقدير متوسط تأثير السياسة على المجموعة المتأثرة بشكل متسق، مع اختلاف متوسط المتغير المستهدف للمجموعتين المتأثرة والضابطة عبر الزمن مع إزالة الخصائص غير المشاهدة التي لا تتغير مع الزمن وأيضا اختلاف متوسط المتغير المستهدف لهذه المجموعات لإزالة التأثيرات غير المشاهدة المتغيرة مع الزمن المشتركة بين المجموعتين<sup>2</sup>.

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية والافتراضات الأساسية للنموذج

**1- الصياغة الرياضية للنموذج:** يمكن تمثيل نموذج DID بالصيغة الرياضية التالية:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_1 \text{Treat}_{it} + \beta_2 \text{After}_t + \beta_3 (\text{Treat}_{it} * \text{After}_t) + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$Y_{it}$ : قيمة المتغير التابع للفرد  $i$  في الفترة  $t$ .

$\text{Treat}_{it}$ : متغير صوري يساوي 1 إذا كان الفرد  $i$  في المجموعة المتأثرة و 0 إذا كان في المجموعة الضابطة.

$\text{After}_t$ : متغير صوري يساوي 1 إذا كانت الفترة  $t$  بعد تاريخ السياسة المطبقة و 0 إذا كانت قبل تاريخ تطبيق السياسة.

$(\text{Treat}_{it} * \text{After}_t)$ : المتغير التفاعلي الذي يمثل السياسة المطبقة.

<sup>1</sup> مراد بن رونية، إبراهيم خويلد، تداعيات القانون 10-03 على الفلاحة الصحراوية في الجزائر: دراسة شبه تجريبية باستخدام نموذج الفرق بين الفروقات، ملتقى العلمي الدولي الثامن حول اقتصاديات الزراعة الصحراوية في الجزائر: الموقوت، الفرص والآفاق، جامعة الوادي، 2022. <sup>2</sup>

<sup>2</sup> Clarke, D., Pailanir, D., Athey, S., & Imbens, G. On Synthetic Difference-in-Differences and Related Estimation Methods in Stata. *Stata Journal*, 2023.

$\alpha$ : الحد الثابت.

$\beta_1$ : معلمة تقيس حجم تأثير الفرد في المجموعة المتأثرة.

$\beta_2$ : تأثير الزمن (قبل وبعد تطبيق السياسة).

$\beta_3$ : المعلمة التفاعلية التي تمثل حجم تأثير السياسة المطبقة (الفرق بين الفروقات).

$\varepsilon_{it}$ : حد الخطأ العشوائي الذي يستجيب لشرط الاستقلالية والعشوائية والتماثل (IID).

المعلمة  $\beta_3$  هي التي تمثل المعامل الأكثر أهمية في نموذج DID، فهو يقيس الفرق في التغير في المتغير التابع بين المجموعة المتأثرة والمجموعة الضابطة بعد السياسة المطبقة مقارنة بالفترة قبل تطبيقها. هذا المعامل يعتبر تقديراً لتأثير التدخل السببي<sup>1</sup>.

## 2- الافتراضات الأساسية للنموذج: وهي:

- التوزيع العشوائي للمعطيات: وتعني أن الأفراد موزعة بصفة عشوائية أو شبه عشوائية بين المجموعات المتأثرة والضابطة.
- توازي المسارات الزمنية: وتعني أنه ينبغي للاتجاه الزمني للمتغير التابع متشابه بين المجموعتين قبل تطبيق السياسة.
- عدم وجود تأثيرات خارجية: حيث يجب ألا تؤثر أي أحداث أو ظروف خارجية على المتغير التابع بشكل مختلف في المجموعتين، وهذا الشرط يمكن تخطيه بإضافة المتغيرات المساعدة.

## المطلب الثاني: تقديم تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR

إن التحليل المتعدد للسلاسل الزمنية تطور تطوراً كبيراً مع بداية الثمانينات - خاصة في ظل انه أصبح يعطي مخططاً ليس فقط وصفيًا وإنما مفسراً لتطورات الظاهرة الاقتصادية المدروسة - وكذلك يؤدي إلى تنبؤات أحسن من تلك التي تتحصل عليها من قبل النماذج الانحدارية.

لهذا سنقوم في البداية بعرض النموذج العام لنماذج الانحدار الذاتي، ثم نقوم بعدها بدراسة ديناميكية هذا النموذج مع التركيز أكثر على علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات ونموذج صحيح الخطأ.

## الفرع الأول: تقديم نموذج VAR وتحديد درجة مساره

تعطى نماذج الأشعة الانحدارية VAR بالصياغة النظرية للوظيفة الاقتصادية، على شكل معدلات، كل منها تعطى سيمس أول من جاء بفكرة شعاع الانحدار الذاتي VAR، التي هي عبارة عن نظام معدلات لمجموعة متغيرات، كل متغيرة هي عبارة عن دالة خطية للقيم الماضية الخاصة بها وقيم المتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى قيم عشوائية.

لذا سنحاول الانطلاق من ابراز النموذج العام لـ VAR، ثم ننتقل إلى كيفية تقديره وتحديد مساره.

<sup>1</sup> Stock, J. H., Watson, M. W., Wooldridge, J. M., & Wooldridge, J. M. Introductory Econometrics: A Modern Approach (4 th International.

1- النموذج العام ل VAR:

إن نمذجة الانحدار الذاتي VAR تركز بالأساس على فرضية تقارب التطور الاقتصادي للسلوك الديناميكي لشعاع

متكون من n متغير و Xt مرتبطة خطيا بالماضي ويمكن نمذجة هذا الشعاع كما

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^n A_i X_{t-i} + \mu_t$$

يلي:

مع العلم ان:

$$X_t = (X_{1t}; X_{2t} \dots X_{nt})$$

وقد يكتب النموذج على الشكل التالي:

$$\Phi(L)X_t = A_0 + \mu_t$$

$$\phi(L) = I_n - \sum_{i=1}^n A_i L^i$$

و L متعامل التأخير، حيث:

$$L^i X_t = X_{t-i}$$

أما مساره الذي يكون من الدرجة p أي VAR(p) ، والمتكون من k متغيرة يكتب كما يلي:

$$X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \dots + A_p X_{t-p} + \mu_t$$

مع العلم أن:  $t = 0; \pm 1; \pm 2; \pm 3$

$$X_t = (X_{1t}; X_{2t} \dots X_{kt})$$

و هو شعاع بعده (k x 1)

$A_i$  عناصر مصفوفة المعامل ذات البعد  $(k \times k)$

$A_0$  شعاع القيم النهائية (  $a_0 ; a_1 ; \dots ; a_{k-1} ; a_k$  ) بعده  $(k \times 1)$

$\mu_t$  شوشرة بيضاء Bruit Blanc بعده  $(k \times 1)$  ويحقق الفرضيات التالية:

- $E(\mu_t) = 0$
- $E(\mu_t \mu_t) = \Omega$
- $E(\mu_t \mu_s) = 0 \forall s \neq t$

وبإدخال معامل التأخير  $L$  في المعادلة يصبح النموذج كما يلي:

$$X_t = A_0 + A_1 L X_{t-1} + A_2 L^2 X_{t-2} + \dots + A_P L^P X_{t-P} + \mu_t$$

ومن المعادلة السابقة يصبح:

$$I_k - A_1 L - A_2 L^2 - \dots - A_P L^P = A_0 + \mu_t$$

وبالاعتماد على معادلة سابقة لدينا:

$$(I_k - \sum A_i L^i) X_t = A_0 + \mu_t$$

وبالتالي يصبح لدينا:

$$\Phi(L) X_t = A_0 + \mu_t$$

استقرارية نموذج VAR:

إن استقرارية المسار VAR(p) تتحقق وفق الشروط التالية:

- $E(X_t) = A_0$
- $V(X_t) < \infty$
- $COV(X_t, X_{t+h}) = E[(X_t - A_0)(X_{t+h} - A_0)]$

إذا كان النموذج مستقر فإن جذور كثير الحدود  $\Phi(L)$  تكون كلها خارج الدائرة الأحادية، وعند هذه الحالة يعرف  $\mu t$  على انه تجديد Innovation للمسار  $X_t$ ، والتنبؤ الخطي الأمثل ل  $X_t$  نحصل على العبارة:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^n A_i X_{t-i}$$

أما التنبؤات الموالية ل "t" فنحصل عليها بالإحلال التراجعي.

ان استقرار السلسلة  $X_t$  يدرس ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية، وهذه الاستقرارية تؤدي الى التوزيع الطبيعي التقاربي للمقدرات، وبالتالي يسمح بإجراء الإخبارات الإحصائية على معالم النموذج ووضع مجالات ثقة للتنبؤات، فالمتغيرات في هذه الحالة ليس مستقرة، ولكنها متكاملة من الدرجة الأولى أو أكثر.

في هذه الحالة النموذج يبقى مشروعا ، لكن كثير الحدود المميزة  $(I - \sum_{i=1}^n A_i Z^i)$  يحتوي جذورا تساوي الواحد.

حسب فيليبس ديرلوف (1986) للمقدرات المتحصل عليها باستعمال متغيرات غير مسقرة تبقى دائما متقاربة وحتى فةق متقاربة، حيث ان التقارب يكون بسرعة  $1/T$  عوضا عن  $T$ ، والمقدرات لا كون موزعة توزيعا طبيعيا تقاربا، ففي هذه الحالة الأخيرة يتعذر القيام باختبار المعالم وتحديد مجالات ثقة للتنبؤ.

**الفرع الثاني: تقدير نموذج VAR وتحديد درجة تأخير مساره:**

ان عملية تحديد درجة تأخير مسار تعتمد على عدة معايير، والتي سنركز منها على معياري Akaike و Schwartz ، أما عملية تقدير النموذج فهناك ريقتان معروفتان، والتان هما طريقة تقدير بواسطة اعظم احتمال وطريقة التقدير بواسطة المربعات الصغرى.

**1-تقدير نموذج VAR:**

هناك طريقتان لتقدير نموذج VAR هما طريقة المربعات الصغرى وطريقة أعظم احتمال، تختلفان في بعض الشروط المعتمدة في التقدير.

التقدير بطريقة المربعات الصغرى:

إن طريقة المربعات الصغرى (OLS) تتميز بمقدراتها ونتائجها بنوع من الدقة، حيث غالبا ما تكون هذه المقدرات قريبة من الواقع، لذلك فهي تعتبر أكثر شيوعا من الطريقة الأخرى.

وطريقة تقديرها تكون على النحو التالي: نطلق من النموذج المعروف لـ (VAR (p))

$$X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + A_2 X_{t-2} + \dots + A_p X_{t-p} + \mu_t$$

ولنعبر:  $X = (X_1; X_2 \dots X_t)$  ذو البعد (k x T)

و:  $(A_1; A_2 \dots A_p) \beta$  ذو البعد (k x (kp + 1))

$$Z_t = \begin{pmatrix} 1 \\ X_t \\ \vdots \\ X_{t-p} \end{pmatrix} \text{ ذو البعد } ((kp + 1) \times 1) \text{ و}$$

و  $Z = (Z_0 \dots Z_{T-1})$  ذو البعد (k x (kp + T))

و  $\mu = (\mu_1 \dots \mu_T)$  ذو البعد (k x T)

وتقدير المربعات الصغرى يكون كالتالي:

$$X = (Z' \otimes I_k) \beta + \mu$$

وبما أن مصفوفة التباينات المشتركة لـ  $\mu$  هي:

$$E(\mu \mu') = \Omega_u$$

$$\Omega_u = I_T \otimes U_u$$

فتقدير نموذج VAR ( p ) يستلزم تقدير شعاع المعالم  $\beta$  و طريقة المربعات الصغرى تسمح بذلك و الذي يصغر الكمية الاتية :

$$f(\beta) = U'(I_T \otimes \Omega_u)^{-1}U$$

بإدخال العلاقة السابقة في المعادلة نحصل على المعادلة النهائية:

$$f(\beta) = x'(I_T \otimes \Omega_u^{-1})x + \beta'(ZZ' \otimes \Omega_u^{-1})\beta - 2\beta'(Z_T \otimes \Omega_u^{-1})x$$

وبالاشتقاق  $f(\beta)$  بالنسبة ل  $\beta$  نجد:

$$\frac{\partial f(\beta)}{\partial \beta} = +2(ZZ' \otimes \Omega^{-1})\beta - 2(Z \otimes \Omega^{-1})x = 0$$

وينتج لنا التقدير  $\hat{\beta}$  والذي يساوي:

$$\hat{\beta} = [(ZZ')^{-1} Z \otimes I_k]x$$

**2- تقدير مسار ال VAR- بواسطة أعظم احتمال :** إن هذه الطريقة تختلف عن سابقتها باعتبار انها تستوجب

مسبقاً معرفة توزيع المسار لأنها تتوصل إلى مقدر متطابق تقدير المربعات الصغرى , يتحقق ذلك اذا كان المسار  $X_t$  مستقر و هو من النوع VAR(p) و الحالة التي تكون فيها الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي التقاربي .

**3- تحديد تأخير مسار VAR :**

إن درجة تأخر المسار  $VAR(p)$  يتم قيقتها وف عدة معايير<sup>(1)</sup>: نذكر على سبيل المثال المعيارين Akaike و Schwartz فاختيار درجة التأخر يتم من خلال تقدير كل نماذج ال VAR ابتداءً من 0 إلى  $h$  أي أن  $h$  هو أكبر تأخير تقبل به النظرية الاقتصادية من خلال معطيات الدراسة . واختيار التأخير يتم على أساس أقل قيمة ل .  
Akaike و Schwartz التي تقابل أقل تأخير و دوال Akaike و Schwartz تعطى بالعلاقة التالية:

$$Aic(p) = Ln(\det|\Omega_e|) + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$Sc(p) = Ln(\det|\Omega_e|) + \frac{k^2 p Ln(n)}{n}$$

- $Aic$  : معيار Akaike
- $Sc$  : معيار Schwartz
- $N$  : عدد المشاهدات
- $P$  : درجة التأخير
- $\Omega$  : مصفوفة التباينات المشتركة للواقعي

### الفرع الثالث: ديناميكية نماذج الانحدار الذاتي والتكامل المشترك

ان نماذج الانحدار الذاتي تساعد في تحليل اثار السياسة الاقتصادية من خلال محاكات الصدمات العشوائية، لكن شيء مهم يسبق تلك العملية وهو تحليل العلاقة الرياضية بين تلك المتغيرات، وسكون ذلك بالبحث عن وجود شعاع تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.

#### 1- التحليل الهيكلي لنماذج ال VAR والتكامل المشترك:

إن أي دراسة - بالإضافة إلى جانبها النظري- يوجد جانب لا يقل أهمية عن الجانب الأول وهو دراسة الطبيعة الخاصة للعلاقة الموجودة بين جزء من متغيرات الشعاع VAR ومتغيرات الجزء المكمل له لكن قبل الوصول إلى هذه المرحلة لا بد من معرفة إذا ما كان هناك عامل تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.

### 1-1- التكامل المتزامن و نماذج تصحيح الخطأ:

قدم تحليل التكامل المتزامن COINTEGRATION من طرف GRANGER سنة 1983 ومن طرف GRANGER ET ENGEL سنة 1987 , و قد اعتبره الاقتصاديون مفهوماً جديداً له أهمية بالغة في مجال القياس الاقتصادي و تحليل السلاسل الزمنية .

يسمح تحليل التكامل المتزامن بتحديد جيد للعلاقة التي تربط المتغيرات، و هذا بالبحث عن وجود شعاع ادماج ثم ازالته .

### 1-1-2-عموميات عن التكامل المتزامن:

للتكامل المتزامن شروط وقواعد تتمثل في:

✓ نقول عن السلسلة  $X_t$  متكاملة من الدرجة "d" إذا ما تطلب جعلها مستقرة "d" من الفروقات.

✓ إذا كان لدينا سلسلة  $X_t$  مستقرة و  $Y_t$  متكاملة من الرتبة "01" فهذا يعطي لنا تكامل متزامن من الرتبة

$I(1) (01)$  إذا تم جمع السلسلتين.

إذا كان لدينا  $X_t$  و  $Y_t$  سلسلتان متكاملتان من نفس الدرجة  $d$  فرتبة تكامل جمعهما  $(\alpha X_t + \beta Y_t)$  مرتبطة بإشارة

العالمي  $\alpha$  و  $\beta$  فإذا كان  $\alpha$  و  $\beta$  من نفس الإشارة التوفيقية  $(\alpha X_t + \beta Y_t)$  مرتبطة بإشارة العالمي  $\alpha$  و  $\beta$

فإذا كان  $\alpha$  و  $\beta$  من نفس الإشارة التوفيقية ستعطي لنا تكامل من الرتبة  $d$  (رتبتهما) , و إذا كانتا من إشارتين

مختلفتين فالتوفيقية الخطية مستقرة أي :

$$\alpha X_t + \beta Y_t \rightarrow I(0)$$

أما شروط التكامل المتزامن فتتحقق إذا كان:

- السلسلتان  $X_t$  و  $Y_t$  اتجاه عام عشوائي من نفس رتبة التكامل .
- التوفيقية الخطية للسلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين.
- من خلال هذه الخصائص يمكن إعطاء مفهوم للتكامل المتزامن.

➤ مفهوم التكامل المتزامن بين  $k$  متغيرة:

إذا كان لدينا نموذج قياسي يحتوي على  $k$  متغيرة , حيث :

$$Y_t = B_0 + B_1 X_{1t} + B_2 X_{2t} + \dots + B_k X_{kt} + \varepsilon$$

كان لدينا المتغيرات  $Y_t$  و  $X_{it}$  م ( $i=1...k$ ) غير مستقرة و لكن رتبة تكامل من الدرجة الأولى ففي هذه الحالة يكون لدينا احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. إذا وجد توفيق خطية مستقرة لهذه المتغيرات، فان هذه المتغيرات في تكامل مشترك و بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على النموذج يمكن حساب البواقي.

$$e_t = Y_t - B_0 - B_1 X_{1t} - B_2 X_{2t} + \dots + B_k X_{kt}$$

فاذا كان البواقي مستقرة فإننا نقبل فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وشعاع الادمج يعطى بالشكل

$$\left[ 1, -\hat{B}_0, -\hat{B}_1, \dots, -\hat{B}_k \right]$$

حيث ان عدد اشعة الادمج تسمى رتبة التكامل المشترك rang de cointegration وبصفة عامة اذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل في هذه الحالة احتمال وجود شعاع ادمج وحيد امر ممكن، اما اذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل فانه مؤكد وجود شعاع تكامل وحيد.

#### ➤ اختبارات التكامل المتزامن:

هناك عدة اختبارات أهمها:

أ- القائمة على الانحدار الستاتيكي: والتي أبرزها<sup>1</sup> اختباري DF و ADF.

❖ اختباري DF و ADF لأنجل وجرانجر: هذان الاختباران مرتبطان مباشرة بالجذور الأحادية لديكي فولر،

حيث يقوم باختبار استقرارية البواقي المقدرة للعلاقة الموالية:

$$Y_t = \alpha^{\wedge}_0 + \alpha^{\wedge}_1 X_t + Z_t$$

وهذا بواسطة طريقة المربعات الصغرى البسيطة.

- اختبار DF

$$\Delta \hat{Z}_T = \phi \cdot \hat{Z}_{t-1} + U_t \quad (\phi = \varphi - 1) \rightarrow AR(1)$$

<sup>1</sup> - هنا مجموعة من الاختبارات منها اختبارات CRDW و RVAR و AUVAR واختبار فيليبس.

- اختبار ADF

$$\Delta \hat{Z}_T = \phi \cdot \hat{Z}_{T-1} + \sum_{i=1}^n \vartheta_i \Delta Z_{T-i} + U_T \quad (\phi = \varphi - 1) \rightarrow AR(p)$$

و نقبل الفرضية  $H_0: \vartheta = 0$  ، وهذا يعني أن  $t_\phi < t_\phi$  (النظرية)

و نقبل الفرضية  $H_1: \vartheta > 0$  ، وهذا يعني أن  $t_\phi > t_\phi$  (النظرية)

ب- اختبارات جوهنسون : تعتمد هذه الاختبارات على دالة المعقولة العظمى في نموذج الانحدار الذاتي التالي:

$$\Delta T_t = U + \Pi Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \Gamma_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t \rightarrow (0, \Sigma)$$

أي أن السلاسل لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ( $b=0$ )، و  $\Pi \cdot b = 0$  وهذه الفرضية تسمح باعتبار أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي أن  $Y_T(1)$  أو  $Y_T(0)$ .

اشتقاق اختبار المعقولة العظمى لفرضية وجود  $\Gamma$  ( $\Gamma < n$ ) شعاع التكامل المتزامن ضد فرضية وجود  $n$  شعاع التكامل المتزامن، أي وجود قيود في المصفوفة ( $\Pi$ )، تتحقق هذه الفرضية والقيم المقدرة لمعادلات النموذج (1) بواسطة المعقولة العظمى للمصفوفة  $\Gamma$  ( $i = 2, \dots, k$ ) و الشعاع  $U$  يمكن الحصول عليه بواسطة المربعات الصغرى البسيطة من جديد، في القيم المقدرة  $(\alpha, \beta, \Sigma)$  نحصل عليه بواسطة المعقولة العظمى.

و بعد كل هذا يمكن القول أن تقدير مصفوفة التكامل المتزامن تستلزم اختبار  $(\mathbf{I})$  شعاع القيم الذاتية الموافق ل  $(\mathbf{I})$ . أكبر القيم الذاتية، و التي تستعمل لحساب إحصائية اختبار المعقولة العظمى لجوهنسون (إحصائية الأثر  $trace$ )، كما يعتبر جوهنسون أن إحصائية المعقولة العظمى لفرضية وجود  $(\mathbf{I})$  شعاع التكامل المتزامن ضد وجود شعاع  $(\mathbf{I}+1)$ ، و تسمى هذه الاحصائية بالقيم الذاتية العظمى.

➤ طرق تقدير النماذج بوجود التكامل المتزامن:

لنفرض انه لدينا الحالة التالية:

$$X_{1t}, X_{2t} \rightarrow CI(1,1)$$

$$\beta = \frac{-\alpha_1}{\alpha_2} \text{ و } [\beta, -1] \text{ شعاع ناتج عن علاقة التكامل، و}$$

في هذه الحالة تكون السلسلتين مترامتي التكامل و غير مستقرتين فعدم استقراريه المتغيرات يجعل  $R^2$  عالي و المعالم ذات معنوية ففي هذه الحالة إذا تم استعمال نماذج الانحدار المباشر للسلسلة  $Y_t$  لأغراض تنبؤية ستكون هناك عواقبه وخيمة لأن العلاقة غير حقيقية فمن الواجب إزالة العلاقة المشتركة و البحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات و هو هدف و ذ تصحيح الخطأ . هذا التقديم هو بمثابة نموذج إحصائي  $B1\Delta X_t$  و نموذج ديناميكي  $B2(Y_{t-1} - 1)$  و يمكن تخصيص العلاقة التالية:

$$\Delta T_t = B_1 \Delta X_t + B_2 (Y_{t-1} - BX_{t-1})$$

فنموذج تصحيح الخطأ يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، وأن المعامل  $B_2$  يجب أن يكون سالبا ليبين لنا جانب التوازن في المدى الطويل.

## 2- طرق تقدير نماذج تصحيح الخطأ ECM :

يمكن تقدير نماذج تصحيح الخطأ بطريقتين هما: <sup>1</sup>

### 2-1- الطريقة الأولى:

تتم على مرحلتين:

(1) نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج التالي في المدى الطويل:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} X_t + \varepsilon_t$$

(2) نقوم بتقدير العلاقة في المدى القصير:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu$$

مع  $\alpha < 0$  و  $\alpha_2$  هي قوة إرجاع التوازن (معنوي و سالب) .

<sup>1</sup> Engle R.F .Granger C W J , Cointegration and Error Correction Representation Estimation and testing , Economica , 1987 U 0155.

إن اختبارات هذه الطريقة تؤدي إلى اختبارات متقاربة لمعاملات النموذج و أن الانحرافات المعيارية للمعامل تترجم بطريقة كلاسيكية.

## 2-2- الطريقة الثانية:

الاختبارات تتم بطريقة المربعات الصغرى وبمرحلة واحدة، حيث نقوم بتقدير النموذج التالي :

و يتم

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 y_{t-1} - \alpha_2 \beta X_{t-1} + \mu$$

تعويض  $e_{t-1}$  في النموذج السابق ليصبح :

$$e_{t-1} = y_{t-1} - a - bX_{t-1}$$

ثم نقوم بتقدير كل المعادلات في مرحلة واحدة، مع أن  $\alpha_2$  يجب أن يكون سالبا.

إن هذه الطريقة غير ناجحة، لأنه لا يمكن التعرف على المعامل  $\beta$  في علاقة المدى الطويل، كذلك يتم الخلط بين متغيرات ذات درجة تكامل مختلفة، وحسب هذه الحالة:

$$\Delta y_t, \Delta X_t \rightarrow I(0)$$

$$y_{t-1}, X_{t-1} \rightarrow I(1)$$

وبالتالي لا يمكن التعرف على درجة تكامل قيمة الحد العشوائي.

## 3- التحليل الهيكلي لنماذج VAR :

إن دراسة العلاقة بين المتغيرات المدروسة للظاهرة الاقتصادية تعد من أهم الجوانب الخاصة بالدراسة الاقتصادية .

حيث عادة ما يتم اللجوء بعد دراسة التكامل المتزامن بين المتغيرات إلى مقاييس يتم من خلالها معرفة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة، وليكن لشعا  $X$  مع متغيرات الجزء المكمل لهذا الشعاع، و من هذه المعايير السببية .

✓ تعريف السببية حسب **W.C.Granger** :

نقول عن متغيرة أنها لا تؤثر ر في متغيرة أخرى، إذا كان إدخال متغيرة إضافية في النموذج لا تؤدي إلى تغيير المتغيرة

المتأثرة. بمعنى آخر يدرس اختبار السببية بمفهوم قرائنر إمكانية إعدام معامل بعض المتغيرات في النموذج .

اقتر Granger معيار تحديد العلاقة السببية التي تتركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية .

تعريف السببية يتركز كلياً على توقع السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت  $X_t$  سلسلة زمنية، و  $y_t$  سلسلة أخرى و القيم السابقة لهذه الأخيرة تحتوي على المعلومات، التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة لـ  $X_t$  و هذه المعلومات غير مستقرة في أية سلسلة أخرى مستعملة لحساب التوقع، في هذه الحالة نقول أن  $y_t$  يسبب  $X_t$ .

إذن نسمي متغيرة بمتغيرة سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

### ✓ أنواع السببية حسب Granger<sup>1</sup>:

- السببية من النوع  $y_t \Rightarrow X_t$

أي  $y_t$  تسبب  $X_t$  نقول أن  $y_t$  تسبب  $X_t$  إذا استعما كل المعلومات المتوفرة تؤدي إلى تحسين توقع  $X_t$ .

$$y_t \Rightarrow X_t \quad Si \quad \delta^2 \left( \frac{X}{\mu} \right) < \delta^2 \left( \frac{X}{\mu - y} \right)$$

و  $\mu$  : تمثل كل المعلومات المتوفرة

$\mu - y$  : هي جزء من المعلومات الكلية.

$\delta^2$  هو التباين.

وجود ما يسمى Feedback  $y_t$  و  $X_t$

يوجد Feedback ب المتغيرين  $y_t$  و  $X_t$  إذا كان  $X_t$  يسبب  $y_t$  و  $y_t$  تسبب  $X_t$  .

$$y_t \Leftrightarrow X_t \quad Si \quad \delta^2 \left( \frac{X}{\mu} \right) < \varepsilon^2 \left( \frac{X}{\mu - y} \right) \quad et \quad \delta^2 \left( \frac{y}{\mu} \right) < \varepsilon^2 \left( \frac{y}{\mu - X} \right)$$

<sup>1</sup> - Bernard Paulrre, La causalité en économie » *Economica*, 1985 PP : 147-148

• السببية اللحظية بين  $y_t$  و  $X_t$  « Causalité instantanée » :

نقول أن هناك سببية لحظية ( $y_t \Rightarrow X_t$ ) إذا كان توقع القيمة الجارية ل  $X_t$  هو أف ل توقع عندما تدخل القيمة الحالية  $y$  ل  $y_t$  في هذا التوقع.

$$y_t \Rightarrow X_t \quad Si \quad \delta^2 \left( \frac{X}{\mu}, \bar{y} \right) < \delta^2 (X, \bar{\mu})$$

• السببية بالتأخر من  $y_t$  إلى  $x_t$  « Causalité avec retard »

نقول أن  $y_t$  إلى  $x_t$  بتأخر  $m$  إذا كان  $m$  هي أصغر قيمة ل  $k$  حيث :

$$\delta^2 \left( \frac{X}{\mu - y(k)} \right) < \delta^2 \left( \frac{X}{\mu - y(k+1)} \right)$$

4- ديناميكية نماذج VAR والتنبؤ:

تبرز ديناميكية نماذج VAR في تحليل آثار السياسة الاقتصادية من خلال تحليل الآثار والصدمات التي تحدث عن المتغيرات، والاستجابة التي تحدث إثر هذه الصدمات وبالتالي تظهر مدى قدرة النموذج على التنبؤ.

4-1- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة :

إن تحليل الصدمات الهدف منه معرفة وقياس أثر حدوث صدمة على المتغيرات.

فتغير في لحظة ما ل  $e_t$  يكون له أثر على  $X_{1,t}$  .  $X_{1,t+1}$  و هذا التغير نرسم له بالرمز  $\Delta X_{1,t}$  عند اللحظة  $t$

إذا كانت هناك صدمة تساوي الواحد حدثت عند اللحظة  $t$  على  $e_t$  فأثرها هو :

- عند اللحظة  $t$ :

$$\begin{bmatrix} \Delta X_{1,t} \\ \Delta X_{2,t} \\ \cdot \\ \cdot \\ \Delta X_{k,t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ \cdot \\ \cdot \\ 0 \end{bmatrix}$$

- وعند اللحظة t+1:

$$\begin{bmatrix} \Delta X_{1,t+1} \\ \Delta X_{2,t+1} \\ \cdot \\ \cdot \\ \Delta X_{k,t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_1^1 & \hat{a}_1^1 & \cdot & \cdot & a_k^1 \\ a^0 & \hat{a}_1^t & \cdot & \cdot & a_k^k \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ \cdot \\ \cdot \\ 0 \end{bmatrix} \Leftrightarrow \Delta X_{t+1} = \hat{\beta} \Delta X_t$$

و  $\hat{\beta}$  هي مصفوفة مقدرات معالم النموذج، وبصفة عامة عند اللحظة t + k.

$$\Delta X_{t+L} = \hat{\beta} \Delta X_{t+L-1}$$

قيم التغير هذه تعرف بدالة الاستجابة.

هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة، فهي تستعمل في حالة عدم وجود ارتباط خطي بين الأخطاء  $e_{it}$  لكن في حالة وجود ارتباط بين المركبات العشوائية يمكن تقديره بالعلاقة:

$$f(e_i e_j) = \frac{\text{cov}(e_i e_j)}{\delta_{e_i} \delta_{e_j}}$$

فرغم أنه معامل ارتباط بين الأخطاء، إلا أنه لا يظهر معنى السببية، لذلك لا بد من إضافة فرضية أخرى تبرز العلاقة بين الأخطاء فطريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية تتميز بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، فهذه الدوال تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية من حدوث أي صدمة في الأخطاء .  
حسب سيمس دوال الاستجابة هي من تبين أثر انخفاض مفاجئ وحيد في المتغير نفسه و على باقي المتغيرات الخاصة بالنظام و في كل الأوقات، لذا يتم اللجوء دائما إلى البحث عن شكل لأخطاء عمودية مستقلة فيما بينها لأجل حل مشكل الارتباط الموجود بين الأخطاء العشوائية .

✓ خطأ التنبؤ وتحليل التباين:

الهدف منه هو حساب مدى مساهمة كل تجديدة في تباين الخطأ، لنأخذ كل المتوسطات المتحركة MA للمسار

:VAR(p)

$$X_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} \theta_i W_{t-i}$$

$$\theta_i = \phi_i P$$

$$W_t = P^{-1} U_t$$

$$X_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} \phi_i |PP^{-1} U_{t-i}$$

مع  $\sum W = I_k$  خطأ التنبؤ في المرحلة h.

$$X_{t+h} - X_t(h) = \sum_{i=0}^{h-1} \phi_i U_{t+h-i} = \sum_{i=0}^{h-1} \phi_i PP^{-1} U_{t+h-i} = \sum_{i=0}^{h-1} \theta W_{t+h-i}$$

لنرمز للعنصر mn ل  $\theta_i$  , ب  $\theta_{mn,i}$  خطأ التنبؤ للمرحلة h للمركبة ل  $X_t$  يكون:

$$X_{j,t+h} - X_{j,t}(h) = \sum_{i=0}^{h-1} (\theta_{j,i} \cdot W_{1,t+h-i} + \dots + \theta_{jki} \cdot W_{k,t+h-i}) = \sum_{k=1}^k (\theta_{jk,0} \cdot W_{k,t+h} + \dots + \theta_{jk,h-1} \cdot W_{k,t+1})$$

وبالتالي نقول أن خطأ التنبؤ  $Z$  يمثل مختلف التجديدات (Innovations) التي تخضع لها جميع المركبات

- بطبيعة الحال - مجموعة من  $X_t$  ل  $\theta_{mn,i}$  يمكن ان تكون معدومة، وبالتالي يمكن لبعض التجدييدات الخاصة ببعض المركبات ألا تظهر.

أن تكون غير مرتبطة، وبالتالي لها تباين  $W_{kt}$  يمكن ل  $(MSE)$  الخاص ب  $X_{j,t}(h)$  هو :

$$E(X_{j,t+h} - X_{j,t}(h))^2 = \sum_{k=1}^k (\theta_{jk,0}^2 + \dots + \theta_{jk,h-1}^2)$$

وبالتالي:

$$\theta_{jk,0}^2 + \theta_{jk,h}^2 + \dots + \theta_{jk,h-1}^2 = \sum_{i=0}^{h-1} (e_j' \theta_i e_k)^2$$

#### 4-2- التنبؤ:

يعرف التنبؤ على أنه تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات الثابتة في المستقبل بناء على ما هو متاح من معلوما عن الماضي والحاضر، والتنبؤ يفرض أن سلوك الظواهر الاقتصادية في المستقبل القريب ما هو إلا امتدادا لطبيعتها في الماضي القريب، ومنه فبحدوث تغيرا فجائية لم تكن متوقعة من الممكن أن تؤدي إلى عدم دقة التنبؤ الخاص بمستقبل الظواهر الاقتصادية .

ليكن لدينا المسار التالي ذو الدرجة  $p$  ( $VAR(p)$ ):<sup>1</sup>

و لنفرض أنه تم تحديد درجة التأخير  $p$  و أن  $\hat{\phi}_i$  مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة للأخطاء مقدرة، حيث يجب أن يخضع المسار للشكل القانوني للتمكن من حساب محدد كثير الحدود  $(L)$   $\Phi$ ، وننظر إلى ما إذا كانت جميع جذوره خارجة عن قرص الوحدة - وهو محقق في هذه الحالة- و منه تكون القيمة التنبؤية في اللحظة  $(t+1)$  للمسار على الشكل :

$$E(X_{t+1} / X_t) = \hat{\phi}_1 X_t + \dots + \hat{\phi}_p X_{t-p+1}.$$

حيث  $X_t$  تعبر عن ماضي المتغير  $X$  إلى غاية الفترة  $T$  المتضمنة في المجال.

<sup>1</sup> - عز الدين مخلوف: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير منشورة - كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير - الجزائر 2006 ص 106.

المبحث الثاني

## دراسة قياسية لأثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر 1991-2021

المطلب الأول: عرض النموذج ومتغيرات الدراسة وتحليلها

الفرع الأول: العرض التحليلي والإحصائي للمتغيرات

**1- المتغيرات:** من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة نطبق منهجية DID على الجزائر خلال الفترة 1990-2021. أهم شرط لتطبيق منهجية DID هي وجود مجموعة ضابطة بالإضافة إلى المجموعة المختبرة، لذلك ارتأينا أن نضع متغيرات الأمن الغذائي التي تتأثر بالسياسات الزراعية للدولة كمجموعة متأثرة، وقد اخترنا لهذا الغرض سبع متغيرات كما هي مبينة في الجدول رقم 01-04. في المقابل نضع سبع متغيرات أخرى كمجموعة ضابطة كما هي مبينة في الجدول أدناه، أما المنتج الأساسي الذي يعبر على الأمن الغذائي والذي نخضعه بصفة أساسية للمقارنة فهو نصيب الفرد من الناتج الزراعي. مصدر كل البيانات قاعدة بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم 01-04: متغيرات الدراسة

المجموعة الضابطة			المجموعة المتأثرة		
الوحدة	رمزه	المتغير	الوحدة	رمزه	المتغير
دولار أمريكي	PCA	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	دولار أمريكي	PCA	نصيب الفرد من الناتج الزراعي
نسبة مئوية	EI	نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية	نسبة مئوية	EI	نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية
نسمة	AL	اليد العاملة الكلية	نسمة	AL	اليد العاملة الزراعية
دولار أمريكي	AO	الناتج المحلي الإجمالي	دولار أمريكي	AO	الناتج الزراعي
دولار أمريكي	GS	الإنفاق الحكومي الكلي	دولار أمريكي	GS	الإنفاق الحكومي الزراعي

المكننة	MEC	وحدات	تراكم رأس المال الثابت	MEC	دولار أمريكي
المساحة المزروعة	CA	هكتار	المساحة الغابية	CA	هكتار

المصدر: إعداد الطالب

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة نطبق منهجية DID على الجزائر خلال الفترة 1990-2021. أهم شرط لتطبيق منهجية DID هي وجود مجموعة ضابطة بالإضافة إلى المجموعة المختبرة، لذلك ارتأينا أن نضع متغيرات الأمن الغذائي التي تتأثر بالسياسات الزراعية للدولة كمجموعة متأثرة، وقد اخترنا لهذا الغرض سبع متغيرات كما هي مبينة في الجدول رقم (1). في المقابل نضع سبع متغيرات أخرى كمجموعة ضابطة كما هي مبينة في الجدول أدناه، أما المنتج الأساسي الذي يعبر على الأمن الغذائي والذي نخضعه بصفة أساسية للمقارنة فهو نصيب الفرد من الناتج الزراعي. مصدر كل البيانات قاعدة بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

وبالتالي تكون الفترة قبل سنة 2000 هي الفترة قبل التجريبية التي تنحو فيها المتغيرات نفس الاتجاه بما أنه لا سياسة زراعية موجهة فيها، والفترة بعد سنة 2000 هي الفترة التجريبية التي يفترض أن تشهد فروقات بين المتغيرات الزراعية (المجموعة المختبرة)، والمتغيرات الكلية التي تقابلها (المجموعة الضابطة).

## 2- دراسة تحليلية وإحصائية لمتغيرات الدراسة:

قبل اختبار فرضيات الدراسة، نقوم بتحليل بعض الإحصاءات الوصفية ودراسة كل متغير على حدى من خلال تتبع تطوراتها عبر الزمن.

### 2-1- الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة

تبين الأشكال أدناه تطورات المتغيرات عبر الزمن، بحيث يظهر من خلال الشكل رقم (4-1) الذي يمثل تطورات كل متغيرات الدراسة سواء المتأثرة أو الضابطة في الجزائر للفترة 1990-2021 أن المتغيرات لم تشهد نمواً مطرداً خلال هذه الفترة بحيث عند أخذ المتغيرات المتأثرة التي تمثل في المنحنيات باللون الأزرق والمتغيرات الضابطة باللون الأحمر فإن:

- (PCA) نصيب الفرد من الناتج الزراعي كمتغير متأثر، يشهد زيادة واضحة ومستمرة، مما يعكس تحسناً في الإنتاجية الزراعية للفرد. بالمقابل، يُظهر المنحنى الأحمر، الممثل للمتغير الضابط (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، ارتفاعاً أيضاً، مما يشير إلى علاقة محتملة بين النمو الاقتصادي العام والقطاع الزراعي. التحليل النسبي يكشف أداءً استثنائياً للقطاع الزراعي، حيث أن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الزراعي (بنسبة تقدر بـ 500% بين عامي 2000 و 2020) تفوق

بشكل كبير الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (المقدرة بـ 100% لنفس الفترة). هذا التباين يؤكد على النمو السريع والأداء المتميز للقطاع الزراعي مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد، مما يشير إلى تحسن كبير في الإنتاجية الزراعية وربما إلى سياسات زراعية فعالة أو استثمارات مهمة في هذا القطاع.

- (AL) تحليل اليد العاملة الزراعية يكشف عن اتجاهات مثيرة للاهتمام في سوق العمل الزراعي. بحيث المنحنى الأزرق الممثل للمتغير المتأثر (AL)، يظهر زيادة مستمرة وملحوظة في عدد العاملين في القطاع الزراعي على مدار الفترة المدروسة. هذه الزيادة تتزامن مع ارتفاع في المنحنى الأحمر الممثل للمتغير الضابط (اليد العاملة الكلية)، مما يشير إلى نمو عام في القوى العاملة. ومع ذلك، فإن التحليل النسبي يكشف عن تحول كبير نحو القطاع الزراعي، حيث أن الزيادة في اليد العاملة الزراعية (بنسبة تقدر بـ 300%) تفوق بشكل كبير الزيادة في اليد العاملة الكلية (المقدرة بـ 50%). هذا التباين الكبير يشير إلى جاذبية متزايدة للقطاع الزراعي، ربما نتيجة لتحسن الظروف أو زيادة الفرص في هذا المجال. كما قد يعكس هذا الاتجاه تغيرات في السياسات الزراعية أو استثمارات كبيرة في القطاع، مما يجعله أكثر جاذبية للقوى العاملة.

- يُظهر الشكل الخاص بالناتج الزراعي (AO) زيادة ملحوظة في هذا المؤشر على مر الزمن، حيث يعكس الأداء المتنامي للقطاع الزراعي. عند مقارنة هذه الزيادة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الكلي (المتغير الضابط باللون الأحمر)، نجد أن النمو في الناتج الزراعي كان أكثر تميزًا. فإذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 200% بينما ارتفع الناتج الزراعي بنسبة 400%، فإن ذلك يشير بوضوح إلى أن القطاع الزراعي قد ساهم بشكل متزايد في تعزيز الاقتصاد، مما يعكس دوره الحيوي والمهم في الهيكل الاقتصادي العام.

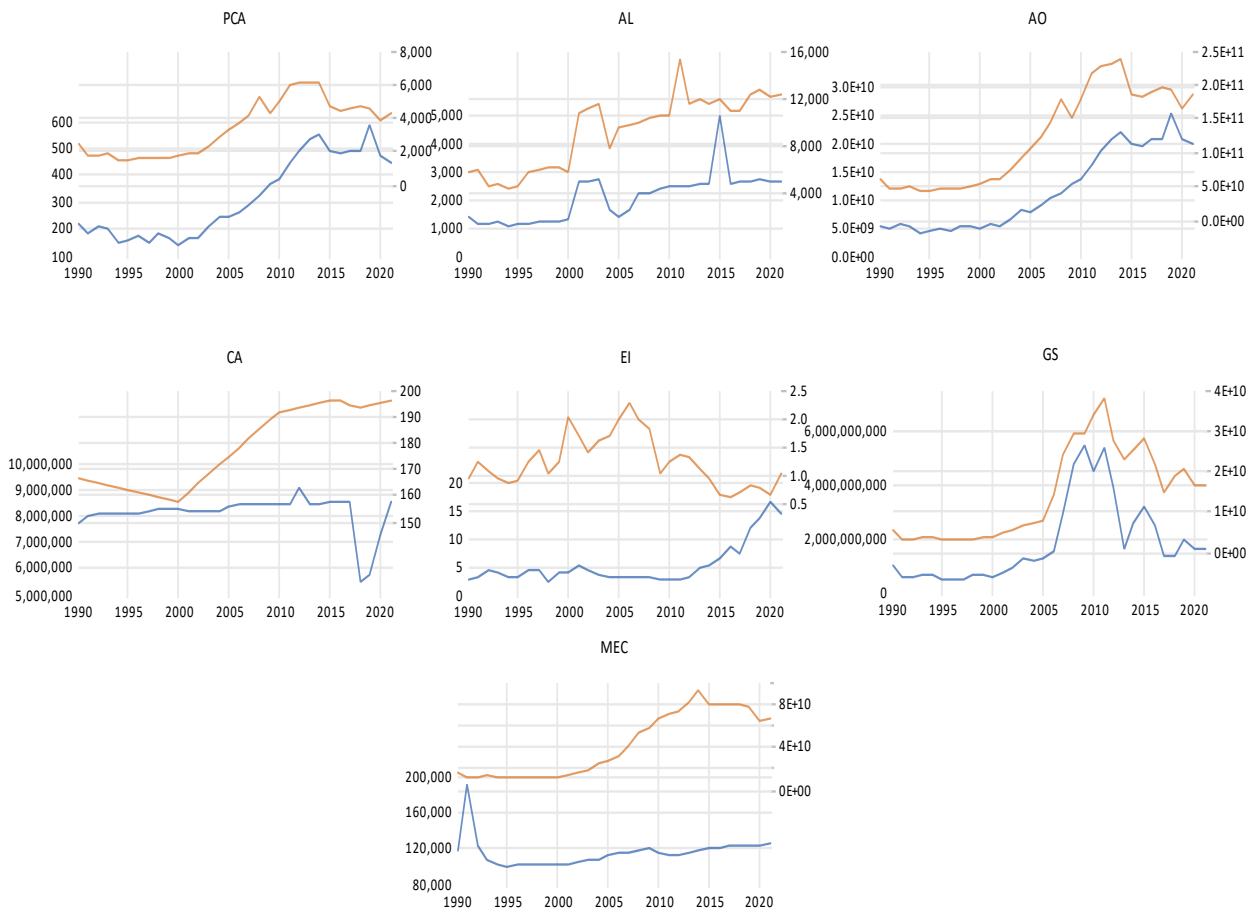
يُظهر الشكل الخاص بالمساحة المزروعة (CA) زيادة تدريجية في هذا المؤشر عبر الزمن، مما يعكس توسعًا مستمرًا في الأراضي الزراعية، وراجع ذلك إلى الاستصلاحات والاهتمام باستصلاح أراضي الجنوب. وعند النظر إلى هذه الزيادة في سياق التغيرات في المساحات الغابية (المتغير الضابط باللون الأحمر)، يمكن ملاحظة أن أي تناقص في المساحات الغابية لصالح زيادة المساحات المزروعة قد يشير إلى تحويل أراضٍ غابية إلى زراعية. على سبيل المثال، إذا زادت المساحة المزروعة بنسبة 33% في نفس الفترة التي انخفضت فيها المساحة الغابية بنسبة 10%، فهذا قد يدل على أن جزءًا من الأراضي الغابية تم تحويله إلى أراضٍ زراعية لتلبية احتياجات التوسع الزراعي.

- يعكس الشكل الخاص بنسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية (EI) تغيرات كبيرة في هذه النسبة على مر الزمن. عند مقارنة هذه التغيرات بنسب تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية (المتغير الضابط باللون الأحمر)، يمكن ملاحظة أنه إذا تحسنت نسبة تغطية الصادرات الزراعية بشكل أسرع، فقد يشير ذلك إلى تحسينات ملموسة في الميزان التجاري الزراعي. فعلى سبيل المثال، إذا زادت نسبة تغطية الصادرات الزراعية بنسبة 300% في حين زادت نسبة تغطية الصادرات الكلية بنسبة 100% فقط، فإن هذا يدل على أن القطاع الزراعي يظهر أداءً أفضل مقارنة ببقية القطاعات.

- يُظهر الشكل المتعلق بالإنفاق الحكومي الزراعي (GS) زيادات كبيرة في هذا الإنفاق على مر الزمن، مما يعكس اهتمام الحكومة المتزايد بالقطاع الزراعي. عند مقارنة هذه الزيادات بالإنفاق الحكومي الكلي (المتغير الضابط باللون الأحمر)، نجد أن ارتفاع الإنفاق الزراعي قد يكون جزءاً من سياسة شاملة لزيادة الاستثمار في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، إذا زاد الإنفاق الحكومي الكلي بنسبة 100% بينما زاد الإنفاق على القطاع الزراعي بنسبة 400%، فإن ذلك يشير إلى أن الحكومة تولي أهمية خاصة لهذا القطاع، ربما بهدف تعزيز نموه وتطويره بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية العامة.

- يُظهر الشكل الخاص بالمكينة الزراعية (MEC) زيادة ملحوظة في هذا المؤشر، مما يعكس توسعاً في استخدام التكنولوجيا والآلات الزراعية. عند مقارنة هذه الزيادة بتراكم رأس المال الثابت (المتغير الضابط باللون الأحمر)، يمكن ملاحظة أنه إذا كان تراكم رأس المال الثابت في تزايد، فقد تكون زيادة المكينة ناتجة عن تحسينات في البنية التحتية أو استثمارات إضافية في القطاع الزراعي. على سبيل المثال، إذا زادت المكينة بنسبة 100% بينما زاد تراكم رأس المال الثابت بنسبة 50% فقط، فإن هذا يشير إلى أن جزءاً كبيراً من رأس المال المتراكم يتم توجيهه نحو تحسين المكينة الزراعية، مما يعكس تركيزاً استراتيجياً على تعزيز الكفاءة والإنتاجية في هذا القطاع.

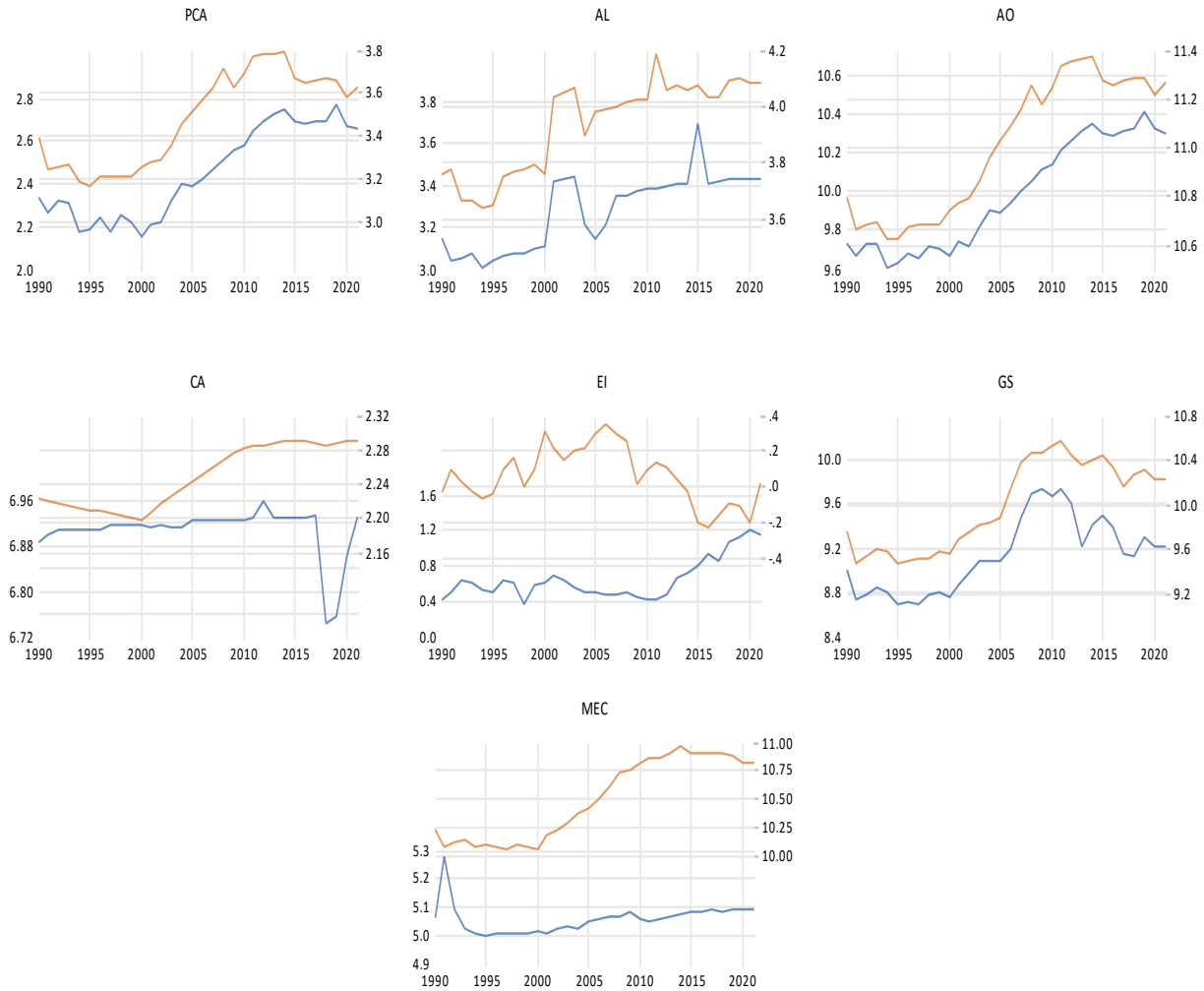
الشكل رقم 04-01: تطورات متغيرات الدراسة الخام عبر الزمن



المصدر: إعداد الطالب باستخدام Eviews13

كما يظهر الشكل رقم (4-2) نظرة أخرى عن البيانات بعد تحويلها لوغاريتميا بقصد توحيد الوحدات خاصة بين الممكنة الزراعية وتراكم رأس المال الثابت.

الشكل رقم 04-02: تطورات متغيرات الدراسة عبر الزمن بعد تحويلها لوغاريتميا



المصدر: إعداد الطالب باستخدام Eviews13

يظهر أن المتغيرات في المنحنيات بعد إدخال اللوغاريتم عليها تأثرت بعض الشيء وأصبح تحليلها كمالي:

- نصيب الفرد من الناتج الزراعي (PCA) مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PCA): يُظهر المنحنى الأزرق الذي يمثل نصيب الفرد من الناتج الزراعي زيادة تدريجية خلال الفترة من 1990 إلى 2020، مع بعض التقلبات الطفيفة. في المقابل، يشير المنحنى الأحمر الذي يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أيضاً إلى زيادة تدريجية، ولكن بوتيرة أقل مقارنة بنصيب الفرد من الناتج الزراعي. إذا ارتفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي بنسبة 20% بينما ارتفع

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% فقط، فإن ذلك يشير إلى أن القطاع الزراعي شهد نمواً أكبر في نصيب الفرد مقارنة ببقية القطاعات الأخرى.

- **اليد العاملة الزراعية (AL) مقابل اليد العاملة الكلية (AL):** يعكس المنحنى الأزرق الذي يمثل اليد العاملة الزراعية زيادة مستمرة في أعداد اليد العاملة في القطاع الزراعي على مدى الفترة المدروسة، في حين يشير المنحنى الأحمر الذي يمثل اليد العاملة الكلية إلى زيادة بوتيرة أبطأ. إذا زادت اليد العاملة الزراعية بنسبة 15% بينما زادت اليد العاملة الكلية بنسبة 5% فقط، فإن هذا يعني أن القطاع الزراعي استوعب نسبة أكبر من العمالة مقارنة ببقية القطاعات، مما يعزز دوره في الاقتصاد الوطني.

- **الناتج الزراعي (AO) مقابل الناتج المحلي الإجمالي (AO):** يُظهر المنحنى الأزرق الذي يمثل الناتج الزراعي زيادات واضحة ومتواصلة مع مرور الوقت، في حين يعكس المنحنى الأحمر للناتج المحلي الإجمالي الكلي زيادة، ولكن بوتيرة أقل. إذا زاد الناتج الزراعي بنسبة 50% بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 30% فقط، فإن ذلك يشير إلى أن القطاع الزراعي كان محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

- **الإنفاق الحكومي الزراعي (GS) مقابل الإنفاق الحكومي الكلي (GS):** يعكس المنحنى الأزرق الذي يمثل الإنفاق الحكومي الزراعي زيادات كبيرة ومستدامة في الإنفاق على القطاع الزراعي. في المقابل، يشير المنحنى الأحمر الذي يمثل الإنفاق الحكومي الكلي إلى زيادة معتدلة في الإنفاق. إذ زاد الإنفاق الحكومي الزراعي بنسبة 400% بينما زاد الإنفاق الحكومي الكلي بنسبة 100% فقط، فإن هذا يشير إلى أن الحكومة تولي اهتماماً خاصاً للاستثمار في القطاع الزراعي، مما يدل على أهمية القطاع في السياسات العامة.

- **المكننة (MEC) مقابل تراكم رأس المال الثابت (MEC):** يعكس المنحنى الأزرق الذي يمثل المكننة الزراعية زيادة ملحوظة في استخدام المكننة في القطاع الزراعي، في حين يشير المنحنى الأحمر الذي يمثل تراكم رأس المال الثابت إلى زيادة في هذا التراكم، ولكن بنسبة أقل. إذ زادت المكننة بنسبة 100% بينما زاد تراكم رأس المال الثابت بنسبة 50% فقط، فهذا يدل على أن جزءاً كبيراً من رأس المال المتراكم يتم استثماره في تحسين المكننة الزراعية، مما يعكس توجهاً نحو زيادة الإنتاجية وكفاءة العمل في هذا القطاع.

- **المساحة المزروعة (CA) مقابل المساحة الغابية (CA):** يُظهر المنحنى الأزرق الذي يمثل المساحة المزروعة زيادة تدريجية في المساحات الزراعية على حساب المساحات الغابية، كما يعكسه المنحنى الأحمر الذي يُظهر انخفاضاً في المساحات الغابية. إذا زادت المساحة المزروعة بنسبة 33% بينما انخفضت المساحة الغابية بنسبة 10%، فهذا يشير إلى أن بعض

الأراضي الغابية قد تم تحويلها إلى أراضٍ زراعية، مما قد يكون ناتجاً عن سياسات توسيع الأراضي الزراعية لمواجهة الطلب المتزايد على الإنتاج الزراعي.

- نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية (EI) مقابل نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية (EI): يعكس المنحنى الأزرق الذي يمثل نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية تقلبات كبيرة على مر الزمن، في حين يُظهر المنحنى الأحمر الذي يمثل نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية تقلبات مشابهة، ولكن بوتيرة أقل. إذا زادت نسبة تغطية الصادرات الزراعية بنسبة 300% بينما زادت نسبة تغطية الصادرات الكلية بنسبة 100% فقط، فإن هذا يشير إلى أن القطاع الزراعي قد أظهر أداءً أفضل مقارنة ببقية القطاعات، مما يعزز دوره في تحسين الميزان التجاري الزراعي ودعم الاقتصاد الوطني.

## 2-2- الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

### 2-2-1- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تتم الدراسة الإحصائية للمتغيرات المعنية بوصف المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير على حده والمقارنة فيما بينها، النتائج مبينة في الملحقين رقم (1-2) وملخصها فيما يلي:

#### الجدول رقم 04-02: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

PCA	AL	AO	CA	EI	GS	MEC	
1858.371	5619.813	6.69E+10	4048444.	3.235411	7.99E+09	-	المعطيات الخام
2.964075	3.606364	10.49058	4.577377	0.355170	9.562295	7.772887	المتوسط الحسابي
6164.645	15285.00	2.39E+11	9032700.	16.60000	3.81E+10	-	المعطيات الخام
3.789908	4.184265	11.37829	6.955818	1.220108	10.58143	10.96487	أعلى قيمة
140.4100	1023.000	4.05E+09	157.9000	0.591115	4.86E+08	-	المعطيات الخام
2.147398	3.009876	9.606919	2.198382	-0.228328	8.687027	4.995613	أدنى قيمة
1928.627	4239.742	7.46E+10	4110901.	3.301986	9.98E+09	-	المعطيات الخام
0.562231	0.372446	0.588747	2.347713	0.354640	0.566456	2.748861	الانحراف المعياري

المصدر: حسابات الطالب باستخدام Eviews13

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول رقم 04-02 تبين أن تحليل الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدرسي يكشف عن عدة جوانب مهمة في الاقتصاد الزراعي، بحيث:

نصيب الفرد من الناتج الزراعي (PCA) سجل متوسطاً قدره 1858.371 وحدة، مع تباين كبير يتراوح بين 140.41 و6164.645 وحدة. هذا التفاوت الواسع، المؤكد بانحراف معياري قدره 1928.627، يشير إلى نمو ملحوظ في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة، مع احتمال وجود تقلبات اقتصادية أو تغيرات سياسية مؤثرة.

اليد العاملة الزراعية (AL) أظهرت متوسطاً قدره 5619.813 فرد، مع مدى واسع يتراوح بين 1023 و15285 فرد. الانحراف المعياري البالغ 4239.742 يعكس تغيرات كبيرة في سوق العمل الزراعي، ربما نتيجة لسياسات التوظيف المتغيرة أو التحولات في هيكل الاقتصاد الريفي.

الناتج الزراعي (AO) سجل متوسطاً قدره  $E+10$  6.69 وحدة، مع تباين هائل بين  $E+09$  4.05 و $E+11$  2.39 وحدة. هذا النمو الكبير، المؤكد بانحراف معياري قدره  $E+107.46$ ، يشير إلى تطور ملحوظ في الإنتاجية الزراعية، ربما نتيجة للتقدم التكنولوجي أو تحسين الممارسات الزراعية.

المساحة (CA) بلغ متوسطها 4048444 وحدة، مع مدى واسع يتراوح بين 157.9 و9032700 وحدة. الانحراف المعياري الكبير البالغ 4110901 يعكس تغيرات جوهرية في استخدام الأراضي الزراعية، ربما نتيجة لسياسات التوسع الزراعي أو إعادة تخصيص الأراضي، والاستصلاحات في الجنوب.

نسبة تغطية الصادرات (EI) سجلت متوسطاً قدره 3.235411، مع تباين كبير يتراوح بين 0.591115 و16.60000. هذا التفاوت، مع انحراف معياري قدره 3.301986، يشير إلى تقلبات كبيرة في الميزان التجاري الزراعي، ربما بسبب تغيرات في السياسات التجارية أو تقلبات الأسواق العالمية.

يشير تحليل مخرجات متغير المكننة (MEC) إلى وجود بيانات لوغاريتمية فقط، تظهر البيانات اللوغاريتمية متوسطاً مرتفعاً قدره 7.772887، مع حد أقصى 10.96487 وحد أدنى 4.995613، وانحراف معياري 2.748861. هذه الإحصاءات تشير إلى مستويات عالية من المكننة في القطاع الزراعي بشكل عام، مع وجود اختلافات كبيرة بين المزارعين والمنشآت الزراعية. يدل الانحراف المعياري الكبير على تباين واسع في مستويات المكننة. اقتصادياً، تشير هذه البيانات إلى تطور تكنولوجي في قطاع الزراعة، مما قد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف وتحسين جودة المحاصيل. ومع ذلك، قد يؤدي التفاوت في مستويات المكننة إلى زيادة التفاوت الاقتصادي بين المزارعين. كما قد تنشأ تحديات بيئية مثل زيادة استهلاك الطاقة وإنتاج النفايات نتيجة لزيادة المكننة.

أخيراً، الإنفاق الحكومي (GS) بلغ متوسطه  $E+09$  7.99 وحدة، مع مدى واسع يتراوح بين  $E+08$  4.86 و  $E+10$  3.81 وحدة. الانحراف المعياري الكبير البالغ  $E+09$  9.98 يعكس تغيرات كبيرة في السياسات المالية الحكومية تجاه القطاع الزراعي، ربما استجابة للتحديات الاقتصادية المتغيرة أو الأولويات السياسية.

## 2-2-2- مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

في سبيل دراسة العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من جهة، ثم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة لاجتناب التعدد الخطي من جهة أخرى، وجب أولاً التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات بواسطة تحليل معاملات الارتباط بيرسون.

الجدول رقم 03-04: الارتباطات الثنائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

PCA	المتغير التابع المتغيرات المستقلة
0.961239	AL
0.993323	AO
-0.922181	CA
-0.722051	EI
0.924691	GS
0.946215	MEC

المصدر: إعداد الطالب باستخدام Eviews13

يتضح من الجدول رقم 03-04 والملحق رقم (3) أن كل المتغيرات المستقلة لها علاقات ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عالية جدا مع المتغير التابع PCA ماعدا المتغيرين CA و EI التي شهدت ارتباطات سلبية، بلغت معاملات الارتباط نسب قوية تراوحت بين 72% و 99%. أما المتغير AO فبلغت نسبة الارتباط درجة مرتفعة قاربت الواحد الصحيح، لذلك يتم حذف هذا المتغير بسبب التشابه الكبير بينه وبين المتغير التابع.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

الفرع الأول: اختبارات النموذج وتقييم الأثر للمتغيرات

نعمد على نموذج DID لأجل قياس أهمية وتأثير السياسة الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر، اعتمادا على الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021 بواقع 32 مشاهدة. حيث المتغيرات المختبرة تعكس مؤشرات الأمن الغذائي متمثلة في نصيب الفرد من الناتج الزراعي كمخرجات Outcome، وستة متغيرات كمدخلات Covariate تجسد مؤشرات مساعدة على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

1- اختبارات التوصيف

لأجل التحقق من أهم فرضيات النماذج القياسية، نُجري ثلاث اختبارات مهمة هي:

- اختبار المفاضلة بين النماذج حسب طبيعة المعطيات والتي تحقق أعلى قدرة تفسيرية.
- اختبار التجانس حسب اختبار هاسيو (1986) لأجل التحقق من تجانس المتغيرات المدرجة في النموذج.
- اختبارات السببية حسب منهجية DH لأجل التحقق من اتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

1-1- المفاضلة بين النماذج

مثلما هو موضح في الجدول رقم 04-01، وحدات قياس المتغيرات مختلفة خاصة متغير المكننة الذي يقاس بالوحدات للمجموعة المختبرة ويقاس بالدولار الأمريكي في المجموعة الضابطة، لذلك يتم تحويل المتغيرات لوجاريتمية لأجل تجانس وحدات القياس، بالإضافة إلى ذلك فإن القدرة التفسيرية للنموذج المقدر في النموذج اللوغاريتمي أقوى مقارنة بالنموذجين المقدرين بالمعطيات الخام والمعطيات المقاسة بالنسب المئوية.

الجدول رقم 04-04: مقارنة بين النماذج الثلاثة

R <sup>2</sup>	القدرة التفسيرية النماذج
92.79%	المتغيرات الخام
99.60%	المتغيرات اللوغاريتمية
77.16%	المتغيرات المئوية

المصدر: إعداد الطالب باستخدام Eviews13

يظهر الجدول رقم 04-04 والملاحق رقم (4-5-6) أن النموذج اللوغاريتمي يسجل أعلى قدرة تفسيرية بنسبة فاقت 99%، وبالتالي فهو النموذج المناسب الذي سنعمده في تحليل النتائج، بالمقابل سجلت المعطيات الخام قدرة تفسيرية قوية بنسبة فاقت 92%، أما المعطيات المتغيرة بنسب مئوية فقد بلغت قدرتها التفسيرية نسبة جيدة فاقت 77%.

### 1-2- اختبارات التجانس

نتائج اختبارات التجانس حسب هاسيو (1986)<sup>1</sup> للنموذج اللوغاريتمي موضحة في الجدول رقم 04-05 والملاحق رقم (7).

الجدول رقم 04-05: نتائج اختبارات التجانس

الفرضيات	إحصائية فيشر	القيمة الاحتمالية الإحصائية
H1	4.109462	0.001894
H2	4.505106	0.001740
H3	1.630057	0.206872

المصدر: إعداد الطالب باستخدام البرنامج الإحصائي

حسب منهجية الاختبار، فإنه عند درجة المعنوية 5% نرفض فرضية العدم للاختبار الأول H1 التي تنص على أن الميول والثوابت كلها متجانسة للمجموعتين، بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر التي تساوي 0.0018، بالتالي فإن النموذج التجميعي غير مناسب. نفس النتيجة للفرضية H2 أين يتم رفض فرضية العدم التي تنص على الميول غير متجانسة بين المجموعتين، بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر التي بلغت 0.0017.

هذه النتائج تؤكد أهم فرضية لنموذج DID التي تشترط وجود اختلافات بين المجموعة المختبرة والمجموعة الضابطة، وعليه فإن صلاحية المعطيات لتطبيق النموذج متوافقة.

<sup>1</sup> Khouiled. B, Tests of Homogeneity in Panel Data with EViews ,2018. [https://mpr.aub.uni.muenchen.de/101001/1/MPRA\\_paper\\_101001.pdf](https://mpr.aub.uni.muenchen.de/101001/1/MPRA_paper_101001.pdf)

## 1-3- اختبارات السببية

بعد التحقق من عدم تجانس معاملات المتغيرات للمجموعتين، نجري اختبار سببية ديميتريسكو-هيرلان الذي يدعم المعطيات غير المتجانسة وذلك لإثبات اتجاه العلاقة بين المتغير التابع PCA والمتغيرات المستقلة. النتائج مبينة في الجدول أدناه والملحق رقم (8).

الجدول رقم 04-06: اختبارات سببية DH بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

القيمة الاحتمالية	إحصائية Z	درجة التأخير	اتجاه السببية
0.0243	2.25159	2	PCA $\Leftarrow$ AL
0.9543	0.05736	2	AL $\Leftarrow$ PCA
0.0057	2.76387	2	PCA $\Leftarrow$ CA
0.8251	0.22105	2	CA $\Leftarrow$ PCA
0.8839	0.14597	2	PCA $\Leftarrow$ EI
0.3583	0.91857	2	EI $\Leftarrow$ PCA
0.0059	2.75204	2	PCA $\Leftarrow$ GS
0.4990	0.67604	2	GS $\Leftarrow$ PCA
0.4610	-0.73723	2	PCA $\Leftarrow$ MEC
0.0000	27.9192	2	MEC $\Leftarrow$ PCA

المصدر: إعداد الطالب باستخدام Eviews13

تظهر نتائج الاختبار وجود سببية مباشرة بحسب مفهوم غرانجر من المتغيرات المستقلة AL، CA، GS باتجاه المتغير التابع PCA، وذلك بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار التي كانت أقل من درجة المعنوية 5% المعتمدة في دراستنا مثلما هو مبين في الجدول رقم 04-06.

من جهة أخرى، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الموافقة لإحصائية Z للمتغيرين EI, MEC كانت أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يستدعي قبول فرضية العدم التي تنص على أنه لا توجد هناك سببية بمفهوم غرانجر منها نحو PCA. ومنه يمكن أن نستنتج:

- عدم وجود سببية بمفهوم غرانجر في الاتجاهين بين EI و PCA.
- وجود سببية بمفهوم غرانجر في اتجاه واحد من AL باتجاه PCA.
- وجود سببية بمفهوم غرانجر في اتجاه واحد من CA باتجاه PCA.
- وجود سببية بمفهوم غرانجر في اتجاه واحد من GS باتجاه PCA.
- وجود سببية بمفهوم غرانجر في الاتجاه العكسي بين MEC و PCA.

هذه النتائج لها أهميتها في ظل العلاقات الثنائية مثلها مثل معاملات الارتباط الخطي، لكن قد تتغير هذه الثنائيات جملة وتفصيلا لما يتم تقدير العلاقات في إطار منهجية DID التي تعامل المتغيرات المستقلة كمتغيرات مساعدة Covariate للمتغير المستهدف Outcome.

## 2- تقييم تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر باستخدام منهجية DID

بعد التحقق من أهم الفرضيات القياسية القبلية، خاصة عدم وجود التجانس بين مجموعات الدراسة، نقوم بتقدير معادلة DID باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث يكون المتغير التابع هو المخرج PCA في المرحلة الأولى، ثم نقوم بإدراج المتغيرات المساعدة للتعرف على تأثيراتها على مسارات تأثير السياسات الزراعية في الجزائر ابتداء من سنة 2000.

### 2-1- تقدير نموذج DID

نتائج تقدير نموذج DID للمقارنة شبه التجريبية بين نصيب الفرد من الناتج الزراعي ونصيب الفرد من الناتج الكلي قبل وبعد سنة 2000 كفاصل زمني مبينة في الجدول أدناه والملحق رقم (6) و(9).

الجدول رقم 04-07: نتائج تقدير نموذج DID

مجال الثقة 95%		قيمة P	إحصائية ستودنت	الانحراف المعياري	المعامل	المتغير
الحد الأدنى	الحد الأعلى					
2.987086	2.987086	0.0000	1.10E+15	2.72E-15	2.987086	PCA
اختبار ليفيني 2	اختبار ليفيني 1	اختبار Q	اختبار الاتجاه العام	اختبار فيشر	معامل التحديد	القيم الاحتمالية للاختبارات
0.0018	0.2935	10.000	10.000	10.000	0.996028	

المصدر: إعداد الطالب باستخدام Eviews13

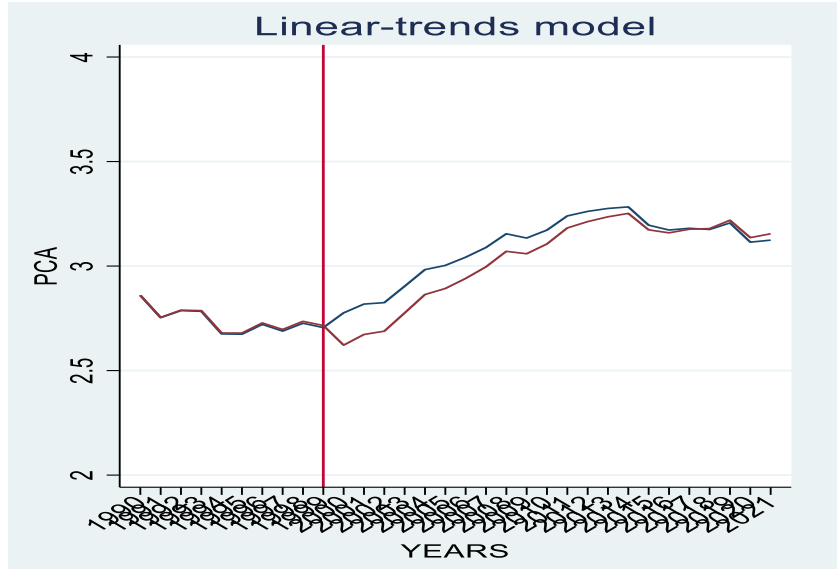
## 2-1-1- الاختبارات الإحصائية

قبل عرض النتائج ومناقشتها، نقوم بالاختبارات الإحصائية والتشخيصية المبينة نتائجها في الجدول رقم 04-07 التي يظهر في مجملها أنها جيدة.

أ- جودة التوفيق والمعنوية الكلية: بلغ معامل التحديد (R-squared) نسبة مرتفعة جدا بلغت 99%، مما يشير إلى قدرة تفسيرية قوية للمخرجات. الشيء نفسه بالنسبة لإحصائية فيشر التي تقيس المعنوية الكلية للنموذج، حيث امتازت بالمعنوية الإحصائية إذ بلغت قيمتها الاحتمالية 0.0001 وهي أقل من 5% درجة المعنوية، وهذا يعني أن النموذج ككل مقبول بمعنوية إحصائية.

ب- فرضية توازي الاتجاه العام: أهم فرضية يقوم عليها هذا نموذج DID هو أن مسارات المخرجات تكون متوازية بين المجموعتين قبل سنة 2000 التي تمثل تنفيذ الإجراءات الجديدة للسياسة الزراعية. لفحص هذه الفرضية نقدم اختبارا بصريا من خلال رسم الاتجاه العام الخطي حسب نموذج DID لنصيب الفرد من الناتج الزراعي ونصيب الفرد من الناتج الكلي عبر الزمن كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل 04-03: توازي مسارات المخرجات



المصدر: إعداد الطالب باستخدام STATA17

الملاحظ أنه قبل تنفيذ السياسات الزراعية ابتداء من سنة 2000 اتبعت المجموعة الضابطة المبينة باللون الأحمر (نصيب الفرد من الناتج الكلي) والمجموعة المتأثرة المبينة باللون الأزرق (نصيب الفرد من الناتج الزراعي) مساراً متوازياً، وبالتالي شرط الاختبار متحقق.

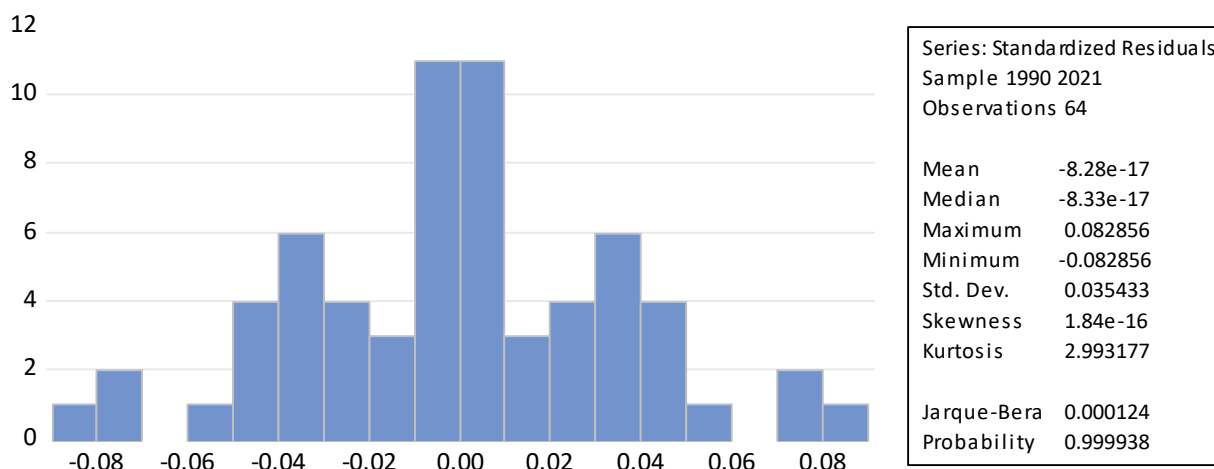
أما فرضية التوازي بعد تنفيذ السياسة فلا بد أن يكون غير متحقق، وهو ما يظهر جلياً من الشكل رقم 03-04 أين اختلفت مسارات الناتج للمتغيرين، هذه النتائج تؤكد مخرجات التقدير التي سناقشها في العناوين الموالية.

لتأكيد فرضية الاتجاه العام، نستخدم اختبار التوازي الذي تنص فيه فرضية العدم على أن مسارات الناتج قبل تنفيذ السياسات الزراعية لا تختلف عن الصفر، وبالتالي الاتجاهات غير متوازية. وحسب القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار المبينة في الجدول رقم 07-04 التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%، وبالتالي تحقق فرضية توازي المسارات قبل تنفيذ السياسة.

## 2-1-2- الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار التوزيع الطبيعي: يقرر اختبار Jarque-bera ما إذا كانت بواقي التقدير تتوزع طبيعياً أم لا؟ حيث قبول فرضية العدم يعني أن الأخطاء العشوائية تتوزع طبيعياً وهو شرط ضروري في النماذج المقدره بطريقة المربعات الصغرى العادية بعينة صغيرة.

الشكل 04-04: اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: إعداد الطالب باستخدام Eviews13

بالنظر لنتائج الاختبار المبينة في الشكل أعلاه، نجد أن توزيع الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار التي تساوي 0.9999 تفوق 5%. وبالتالي فإن التقديرات جيدة للقيام بالاستدلالات الإحصائية المختلفة.

#### ب- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

لأجل اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، نجري اختبار مصور الارتباط الذي تنص فرضية العدم لإحصائية Q عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير. من خلال الجدول رقم 04-07 والملحق رقم (11) وبالتركيز على التأخير العاشر الذي يمثل ثلث العينة المطلوب في الاختبار، النتيجة أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Q تساوي 0.0001، وهي أقل من 5% درجة المعنوية، وبالتالي وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

#### ج- اختبارات ثبات تباين الأخطاء

يظهر اختبار ليفيني وجود ثبات أو اختلاف تباين الأخطاء بين المجموعات أو الأزمنة، حيث تنص فرضية العدم تحقق فرضية ثبات تباين الأخطاء. يظهر من الجدول رقم 04-07 والملحقين رقم (12-13) أن تباين الأخطاء متجانس باعتبار المجموعات حسب القيمة الاحتمالية للإحصائية التي تساوي 0.2935 وهي أكبر من 5% درجة المعنوية، وبالتالي لا وجود لمشكلة اختلاف التباين بين بواقي التقدير. في حين أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار الخاص بتباين الأخطاء باعتبار الأزمنة تساوي 0.0018 وهي أقل من 5% درجة المعنوية، وبالتالي رفض فرضية العدم وإمكانية قبول الفرضية البديلة التي تنص على اختلاف تباين الأخطاء باعتبار الأزمنة وهو المشكل الذي ينبغي معالجته بالإضافة إلى مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

## الفرع الثاني: مناقشة نتائج نموذج DID

نقوم في هذا العنوان بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها، ثم ربطها بفرضيات الدراسة وتلخيص نتائج الدراسة التطبيقية.

## 1- المعنوية الإحصائية

يظهر من النتائج المبينة في الجدول رقم 04-07 أن معلمة التأثير تساوي 2.987 وتشير إلى أن قيمة نصيب الفرد من الناتج الزراعي ابتداء من سنة 2000 حققت زيادة هامشية قدرها 2.9% مقارنة بما إذا لم تنفذ هذه السياسات. وهذه النتيجة لها دلالتها الإحصائية العالية جدا بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 تقل عن درجة المعنوية 5% المعتمدة في دراستنا.

## 2- التحليل الاقتصادي للنتائج

إن تأثيرات السياسة الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشر نصيب الفرد من الناتج الزراعي مقارنة بنصيب الفرد من الناتج الكلي، يبدو أنها على مدى العقود الثلاثة الماضية، قد شهد الاقتصاد الجزائري تحولات هيكلية مهمة، انعكست بوضوح في تطور القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. يمكن تقسيم هذه الفترة إلى عدة مراحل اقتصادية رئيسية، كل منها تميزت بسياسات زراعية وظروف اقتصادية مختلفة. في بداية التسعينيات، كان الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية صعبة، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج الكلي من 2431.55 دولار في 1990 إلى 1466.54 دولار في 1995. خلال هذه الفترة، شهد القطاع الزراعي أيضاً تراجعاً، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 216 دولار إلى 153.99 دولار. هذا الانخفاض يعكس التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها الجزائر في تلك الفترة، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط وتأثير الإصلاحات الهيكلية، والظروف السياسية المتمثلة في العشرية السوداء ما أدى إلى نزوح سكان الأرياف إلى المدن، بسبب الظروف الأمنية.

بدأت مرحلة جديدة من النمو في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة. من عام 2000 إلى 2014، شهد القطاع الزراعي نمواً مستمراً، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 140.41 دولار إلى 556.12 دولار. هذه الزيادة الكبيرة، التي تمثل نمواً بنسبة 296%، تشير إلى فعالية السياسات الزراعية المطبقة خلال هذه الفترة. يمكن تفسير هذا النمو بعدة عوامل اقتصادية، منها زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاع الزراعي، بما في ذلك تحسين البنية التحتية الريفية وأنظمة الري، وتطبيق سياسات دعم للمزارعين مثل توفير القروض الميسرة والدعم التقني، وتحسين تقنيات الإنتاج الزراعي مما أدى إلى زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، مما وفر موارد مالية إضافية للاستثمار في القطاع الزراعي.

من الناحية الاقتصادية، هذا النمو في القطاع الزراعي له آثار إيجابية متعددة، تمثل في تحسين الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج المحلي، وخلق فرص عمل في المناطق الريفية مما ساهم في الحد من الهجرة الداخلية، وتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط. ومع ذلك، فإن الفترة من 2015 إلى 2021 شهدت تقلبات في نصيب الفرد من الناتج الزراعي، حيث انخفض من 556.12 دولار في 2014 إلى 450.54 دولار في 2021. هذا التراجع يمكن تفسيره بعدة عوامل اقتصادية، مثل انخفاض أسعار النفط العالمية مما أدى إلى تقليص الموارد المالية المتاحة للاستثمار في القطاع الزراعي، وتأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي مثل الجفاف وتغير أنماط هطول الأمطار، وأيضاً تأثير جائحة كوفيد-19 على سلاسل التوريد والطلب المحلي والعالمي.

كذلك من منظور اقتصادي، هذه التقلبات تسلط الضوء على ضرورة تطوير سياسات زراعية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير لتحسين مقاومة المحاصيل للظروف المناخية المتغيرة، وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، وتطوير آليات تمويل مبتكرة للقطاع الزراعي لتقليل الاعتماد على عائدات النفط. فرغم التحديات الأخيرة، فإن الزيادة في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الكلي (من 8.9% في 1990 إلى 10.7% في 2021) تشير إلى تحسن هيكلية في الاقتصاد الجزائري. هذا التحسن يعزز الأمن الغذائي ويساهم في تنويع الاقتصاد. ومع ذلك، فإن استمرار تطوير القطاع الزراعي يتطلب سياسات اقتصادية متكاملة تركز على الاستدامة، الابتكار، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

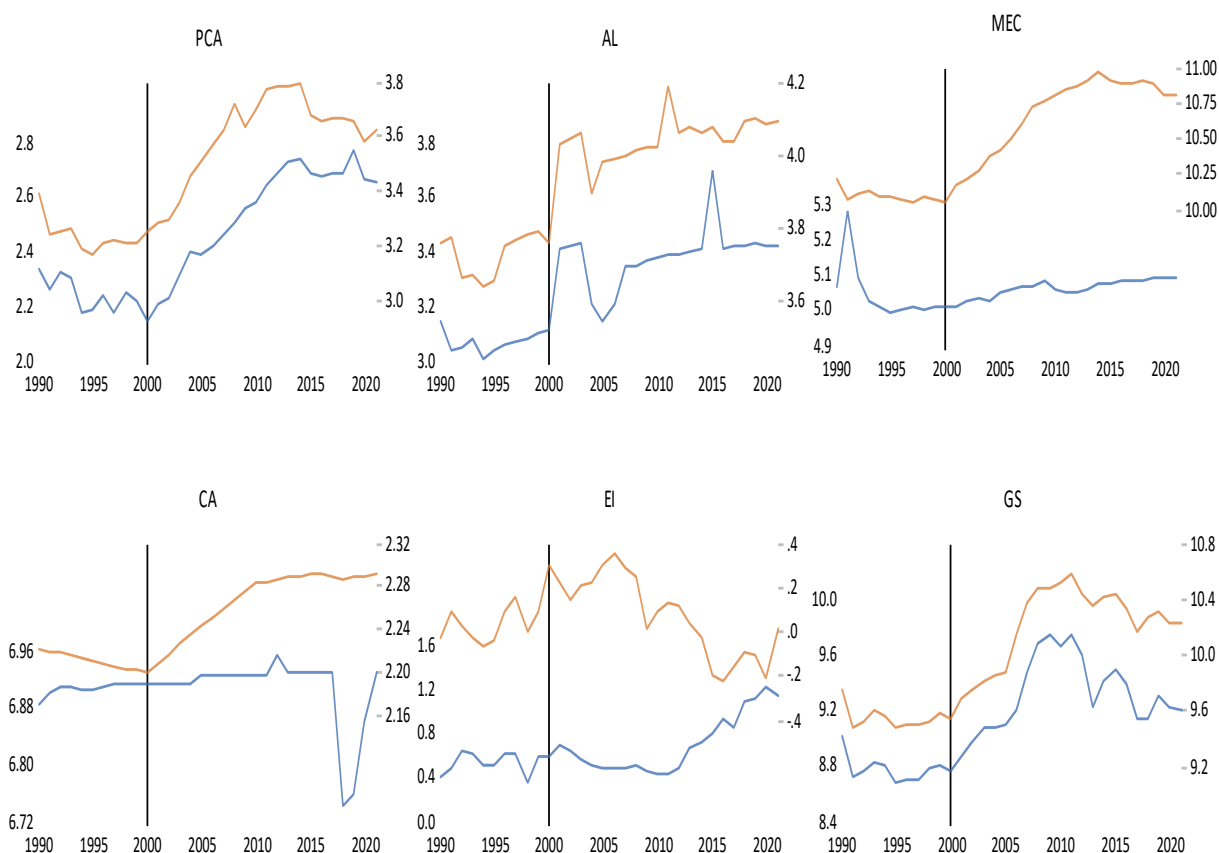
### 3- تحليل الحساسية

نحاول تفسير تأثيرات السياسة الزراعية المطبقة منذ سنوات 2000 على نصيب الفرد من الناتج الزراعي لقياس مدى تحقق الأمن الغذائي في الجزائر، لكن في هذه الخطوة نستخدم المتغيرات المساعدة لغرضين أساسيين هما:

- تلافى المشاكل القياسية (الارتباط الذاتي واختلاف تبيان الأخطاء) التي رصدناها في النموذج الأولي.
- تحليل الحساسية، بمعنى التحقق من استقرار النتائج المتحصل عليها سابقاً بوجود الظروف الاقتصادية المحيطة واختلافها وذلك للاقتراب من الواقع أكثر فأكثر.

نقدر نموذج DID مع المتغيرات المساعدة كل على حده، ثم مع كل المتغيرات والنتائج مبينة في الجدول الموالي والملاحق (14-19).

الشكل 04-05: متغيرات الدراسة قبل وبعد تطبيق السياسات الزراعية



المصدر: إعداد الطالب باستخدام Eviews13

الملاحظ من النتائج أن كل المقدرات ذات دلالة إحصائية عالية جدا بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت كانت أقل من 5%، كما أن القدرة التفسيرية قوية جدا لأنها فقات 99% في كل المعادلات، لكن من حيث المشاكل القياسية نسجل نموذجين يخلوان من المشاكل القياسية هما: نموذج المتغير المساعد EI والنموذج الذي يتضمن جميع المتغيرات المساعدة.

الجدول 04-08: نتائج تقدير نموذج DID مع المتغيرات المساعدة

المتغير المساعد	المعامل	قيمة P لإحصائية T	معامل التحديد	اختبار Q	اختبار ليفيني 1	اختبار ليفيني 2
AL	1.835661	0.0001	0.996474	0.0001	0.9520	0.0058
CA	6.490963	0.0001	0.997360	0.0001	0.1417	0.0259
EI	2.928558	0.0001	0.999150	0.862	0.1274	0.0925

0.0282	0.0227	0.001	0.996996	0.0001	6.249925	GS
0.0030	0.9597	0.0001	0.996404	0.0001	3.773380	MEC
52270.	65960.	3350.	0.999296	0.0001	2.068978	كل المتغيرات

المصدر: إعداد الطالب باستخدام Eviews13

من حيث استقرار معاملات DID نلاحظ ما يلي:

- كل التقديرات سجلت تأثيرات موجبة للسياسات الزراعية المطبقة منذ سنة 2000 على نصيب الفرد من الناتج الزراعي بقيم متفاوتة لكنها متقاربة جدا، مما يعزز فعالية السياسات في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

- أعلى نسبة زيادة حققها نصيب الفرد من الناتج الزراعي بعد تطبيق السياسات الزراعية منذ سنة 2000 سببها توسع المساحة المزروعة على الزراعة بنسبة 6.49% بما لو لم تطبق السياسات الزراعية.

- يليها في الأهمية متغير الإنفاق الحكومي على الزراعة بنسبة زيادة بلغت 6.24%.

- يليها في الأهمية متغير المكننة المدخلة على الزراعة بنسبة زيادة بلغت 3.77%.

- يليها في الأهمية التجارة الخارجية من صادرات وواردات بنسبة زيادة بلغت 2.92%.

- في آخر الترتيب نجد متغير اليد العاملة بنسبة 1.83%.

كما أن الأخذ في الاعتبار كل العوامل المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي أعطتنا نموذجا جيدا إحصائيا وقياسيا ونتائج قريبة مما سبق بنسبة زيادة في نصيب الفرد من الناتج الزراعي بلغت 2.06% بما لو لم تطبق السياسات الزراعية المطبقة منذ سنة 2000 في الجزائر.

فمن خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها اعتمادا على برنامج DID نستطيع تدعيم ذلك بالتحليل الاقتصادي

الذي يبين أن:

-تأثير المساحة المزروعة: أشارت النتائج إلى أن توسع المساحة المزروعة كان له الأثر الأكبر على زيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بنسبة 6.49%. فهذا يدل على فعالية السياسات الزراعية في استغلال الأراضي وتوسيع الرقعة الزراعية. اقتصادياً، يمكن تفسير ذلك بأن:

- زيادة المساحة المزروعة أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي مباشرة.

- هذا التوسع كان نتيجة لسياسات استصلاح الأراضي وتحسين إدارة الموارد المائية.
- زيادة المساحة المزروعة خلقت فرص عمل إضافية في القطاع الزراعي، مما ساهم في التنمية الريفية.
- دور الإنفاق الحكومي: الإنفاق الحكومي على الزراعة أدى إلى زيادة بنسبة 6.24% في نصيب الفرد من الناتج الزراعي، هذا ما يؤكد أهمية الدعم الحكومي في تطوير القطاع الزراعي. ومن الناحية الاقتصادية نجد أن:
  - الإنفاق الحكومي شمل الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، مثل شبكات الري والطرق الريفية.
  - تضمن أيضاً دعم المدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة، مما خفض تكاليف الإنتاج للمزارعين.
  - الدعم المالي للبحث والتطوير الزراعي أدى إلى تحسين الإنتاجية على المدى الطويل.
- تأثير المكننة الزراعية: زيادة المكننة أدت إلى ارتفاع بنسبة 3.77% في نصيب الفرد من الناتج الزراعي، هذا يشير إلى أهمية التحديث التكنولوجي في القطاع الزراعي. فنجد أن:
  - المكننة زادت من إنتاجية العمل الزراعي، مما سمح بإنتاج أكبر بنفس الموارد البشرية.
  - ساهمت في تخفيض تكاليف الإنتاج على المدى الطويل.
  - حسنت جودة المنتجات الزراعية، مما زاد من قيمتها السوقية.
- دور التجارة الخارجية: التجارة الخارجية ساهمت بزيادة 2.92% في نصيب الفرد من الناتج الزراعي. هذا يعكس أهمية الانفتاح التجاري في القطاع الزراعي. فنجد أن:
  - زيادة الصادرات الزراعية ساهمت في جلب العملة الصعبة وتحسين الميزان التجاري.
  - الاستيراد الزراعي المدروس ساعد في سد الفجوات في الإنتاج المحلي وضمان استقرار الأسعار.
  - التبادل التجاري شجع على تحسين جودة المنتجات المحلية لتكون قادرة على المنافسة.
- تأثير اليد العاملة: رغم أن تأثير اليد العاملة كان الأقل (1.83%)، إلا أنه لا يزال إيجابياً ومهماً. هذا ما يفسر أن:
  - هناك تحول تدريجي نحو زراعة أكثر كثافة في رأس المال وأقل اعتماداً على العمالة الكثيفة.
  - يمكن أن يعكس زيادة في إنتاجية العمل الزراعي نتيجة للتدريب وتحسين المهارات.
- التأثير الإجمالي للسياسات الزراعية: النموذج الشامل يشير إلى زيادة بنسبة 2.06% في نصيب الفرد من الناتج الزراعي نتيجة للسياسات المطبقة منذ سنة 2000 حتى 2021. هذا ما يؤكد الأثر الإيجابي الكلي للسياسات الزراعية على الأمن

الغذائي في الجزائر، والتي كان لها دور في تقليص الفجوة الغذائية، والخروج من التبعية الغذائية في عدة منتجات استراتيجية كالخضر والبطاطا وتقليص فاتورة الاستيراد بالنسبة للحبوب والبقوليات وهذا ما ظهر جليا في السنوات الأخير فيما يخص الاستثمار في مناطق الجنوب والاعتماد على المنتجات الإستراتيجية كسياسة قطاعية وتخصيصية، فهذه النتائج تؤكد فعالية السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر في الألفية الثالثة في تحسين الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن التفاوت في تأثير العوامل المختلفة يشير إلى الحاجة إلى سياسات متوازنة تأخذ في الاعتبار جميع جوانب التنمية الزراعية، مع التركيز بشكل خاص على توسيع المساحات المزروعة، زيادة الاستثمار الحكومي، وتعزيز المكننة الزراعية. كما أن الاهتمام بالتجارة الخارجية وتطوير القوى العاملة يبقى ضرورياً لضمان استدامة النمو في القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

### المبحث الثالث

#### دراسة استشرافية لإنتاج الحبوب ونسبة الاكتفاء في الجزائر

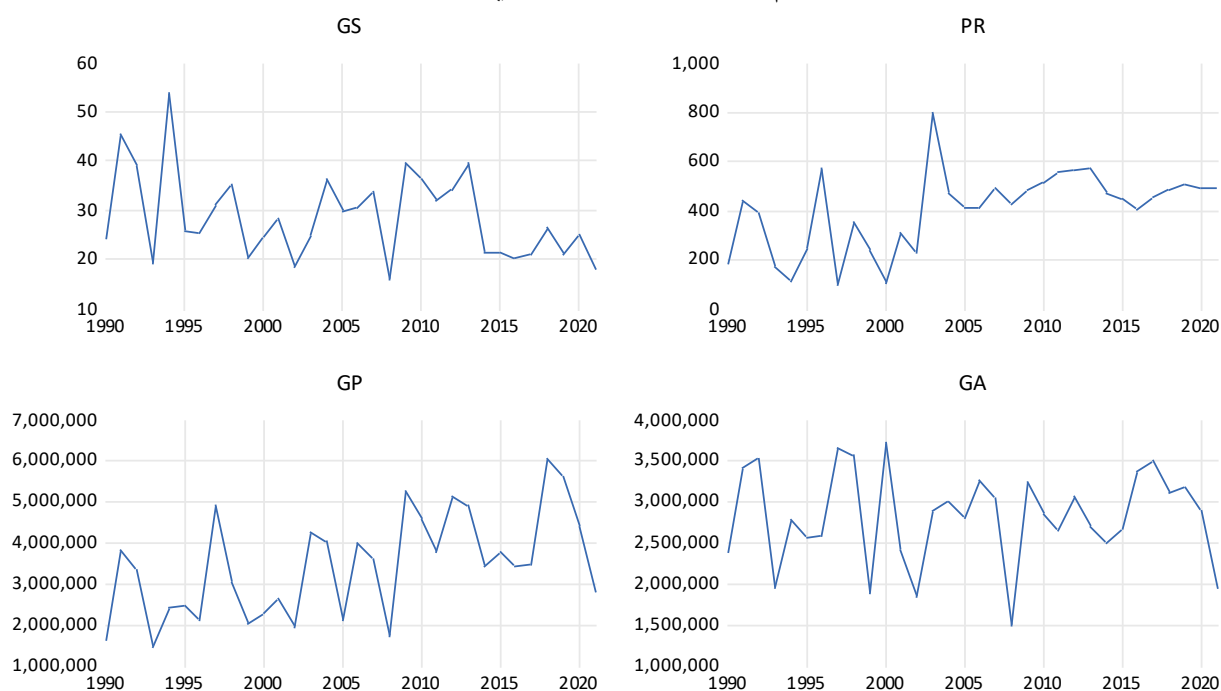
المطلب الأول: عرض المتغيرات وتقدير نموذج VAR

الفرع الأول: عرض متغيرات الدراسة

**1- عرض النموذج ومتغيرات الدراسة:** سنعتمد على نموذج VAR (شعاع الانحدار الذاتي) لأجل التنبؤ بأربعة (4) مؤشرات مساعدة على إنتاج الحبوب في الجزائر لعشرة سنوات خارج العينة إلى غاية سنة 2031، اعتمادا على الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021. البيانات متحصل عليها من قاعدة بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية المنشورة في موقعه الإلكتروني الرسمي. المتغيرات تعكس أربعة مؤشرات تساهم في إنتاج الحبوب، وتفصيلها كالتالي:

- نسبة الاكتفاء من الحبوب (GS) مقاس بالنسب المئوية.
- المعدل السنوي لتساقط الأمطار (PR) مقاس بالملم.
- إنتاج الحبوب (GP) مقاس بالطن.
- المساحة المزروعة لإنتاج الحبوب (GA) مقاس بالهكتار.

الشكل رقم 04-06: التمثيل البياني لمتغيرات التنبؤ



المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

## 2- اختبارات الاستقرار

تعتبر مرحلة تحليل ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة مرحلة أولية وأساسية من أجل معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيمها في الفترات الزمنية المختلفة، بالإضافة إلى ذلك يمكننا من تحديد طريقة التعامل مع مكونات المتغيرات بهدف تحديد النموذج المناسب للتنبؤ، توجد ثلاث اختبارات شهيرة وهي: اختبار ADF (ديكي فولر المطور)، اختبار PP (فيليبس بيرون) و KPSS (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, and Shin)، في دراستنا سنعتمد على اختبار PP (فيليبس بيرون) باعتباره من أحسن الاختبارات، وهذا لمتغيرات التنبؤ الأربعة من خلال استقرارها في النماذج الإحصائية الثلاثة وهي: Intercept، Trend and intercept، None. وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 04-09: اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات التنبؤ

المتغيرات	النماذج	في المستوى	بعد الفرق الأول	القرار
GS	باتجاه وقاطع	0.0001	0.0001	I(1)
	بقاطع	0.0001	0.0001	
	دون اتجاه والاقاطع	0.3230	0.0001	
PR	باتجاه وقاطع	0.0012	0.0001	I(1)
	بقاطع	0.0033	0.0001	
	دون اتجاه والاقاطع	0.4695	0.0001	
GP	باتجاه وقاطع	0.0003	0.0001	I(1)
	بقاطع	0.0019	0.0001	

	0.0001	0.4188	دون اتجاه والاقاطع	
I(1)	0.0001	0.0001	باتجاه وقاطع	GA
	0.0001	0.0000	بقاطع	
	0.0001	0.4418	دون اتجاه والاقاطع	

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13 والملاحق (من 20 إلى 25)

الملاحظ أن كل المتغيرات الأربعة لم تستقر في مستواها الأصلي، لكنها استقرت كلها بعد الفرق الأول في النماذج

الإحصائية الثلاثة وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الفرع الثاني: تقدير نموذج VARشR

**1- تحديد درجة التأخير واختبار استقرارية النموذج:** قبل تقدير معادلات نموذج الانحدار الذاتي VAR، ينبغي تحديد درجات التأخير المناسبة لهذا النموذج، حيث يتم تحديد درجة التأخير p بالاعتماد على معايير المعلومات AIC, BIC, HQ وغيرها، حيث تحدد درجة التأخير p التي تحقق أقل قيمة للمعايير المذكورة، الجدول أدناه يوضح نتائج الاختبار.

**الجدول 04-10:** اختيار درجة التأخير المناسبة لنموذج VAR

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
81.76714	81.89927	81.70895	3.60e+30	NA	-1139.925	0
81.17728	81.83795*	80.88637	1.60e+30	45.20510	-1112.409	1
80.83336*	82.02256	80.30973	9.75e+29*	32.67053*	-1088.336	2
80.97715	82.69489	80.22080*	1.10e+30	18.47679	-1071.091	3

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

حسب معايير المعلومات فإن أغلب المؤشرات حققت أقل قيمة عند درجة التأخير الثانية، وبالتالي فالنموذج المقدر

يأخذ الصيغة VAR (2).

**2- تقدير النموذج VAR (2):** بعد تحديد أفضل درجة تأخير للنموذج التنبؤي والتي أفضت إلى اعتماد الدرجة 2 كدرجة تأخير يمكن من خلالها تقديم أمثل نموذج يمكننا من خلاله التقدير والتنبؤ بالنظام (System) المكون من أربعة متغيرات، ليكون بذلك كل متغير من متغيرات هذا النظام مفسر بواسطة قيمتها المؤخرة بفترتين، بالإضافة إلى الحد الثابت والتأخيرات الأولى والثانية لباقي المتغيرات.

في هذه الحالة يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج VAR(2)، ونتائج التقدير كانت كما

يلي:

الجدول رقم 04-11: نتائج تقدير نموذج VAR(2)

D(GA)	D(GP)	D(PR)	D(GS)	
-20094.84 (16017.7) [-1.25454]	-33877.55 (31869.3) [-1.06301]	-0.023064 (3.59291) [-0.00642]	-1.066621 (0.22940) [-4.64965]	D(GS(-1))
-6990.220 (16730.3) [-0.41782]	-16607.87 (33287.0) [-0.49893]	9.464015 (3.75274) [ 2.52189]	-0.631812 (0.23960) [-2.63692]	D(GS(-2))
440.1838 (818.058) [ 0.53808]	1926.789 (1627.63) [ 1.18380]	-0.522002 (0.18350) [-2.84474]	-0.010194 (0.01172) [-0.87009]	D(PR(-1))
1306.182 (822.257) [ 1.58853]	411.5870 (1635.99) [ 0.25158]	-0.308379 (0.18444) [-1.67198]	-0.002730 (0.01178) [-0.23185]	D(PR(-2))
0.038323 (0.14308) [ 0.26784]	-0.372674 (0.28468) [-1.30910]	4.29E-05 (3.2E-05) [ 1.33622]	2.90E-06 (2.0E-06) [ 1.41566]	D(GP(-1))
-0.181243 (0.14510) [-1.24910]	-0.337266 (0.28869) [-1.16825]	1.15E-05 (3.3E-05) [ 0.35364]	7.29E-07 (2.1E-06) [ 0.35096]	D(GP(-2))
-0.561569 (0.22911) [-2.45104]	-0.198717 (0.45585) [-0.43592]	-3.62E-05 (5.1E-05) [-0.70532]	-1.04E-06 (3.3E-06) [-0.31797]	D(GA(-1))
-0.318079 (0.22116) [-1.43821]	-0.442327 (0.44003) [-1.00522]	-0.000142 (5.0E-05) [-2.86127]	-5.20E-07 (3.2E-06) [-0.16406]	D(GA(-2))
-61950.51 (119208.) [-0.51968]	10594.23 (237180.) [ 0.04467]	9.855541 (26.7394) [ 0.36858]	-1.678534 (1.70724) [-0.98319]	C
0.640510	0.507178	0.605768	0.636170	R-squared
0.496714	0.310049	0.448075	0.490638	Adj. R-squared
7.84E+12	3.10E+13	394422.4	1607.855	Sum sq. resids
626065.4	1245638.	140.4319	8.966201	S.E. equation
4.454300	2.572825	3.841436	4.371344	F-statistic
-422.8306	-442.7812	-179.1585	-99.37195	Log likelihood
29.78142	31.15732	12.97645	7.473927	Akaike AIC
30.20576	31.58165	13.40078	7.898260	Schwarz SC
-54773.10	-18779.31	3.708621	-0.739310	Mean dependent
882495.2	1499626.	189.0277	12.56306	S.D. dependent
		4.77E+29		Determinant resid covariance (dof adj.)
		1.08E+29		Determinant resid covariance
		-1133.927		Log likelihood
		80.68463		Akaike information criterion
		82.38197		Schwarz criterion
		36		Number of coefficients

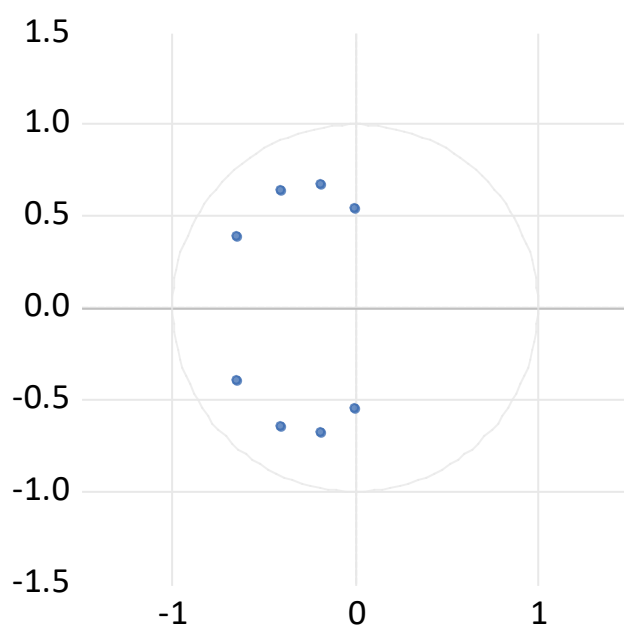
المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

فيما يلي نقوم بالاختبارات التشخيصية للنموذج للتأكد من صلاحيته الإحصائية والقياسية قبل استخدامه في التنبؤ.

**3- اختبار استقراره النموذج VAR(2):** من خلال اختبار استقرارية النموذج، وكما هو مبين في الشكل الموالي، يتبين لنا عدم وجود جذور للمعادلة المميزة خارج الدائرة الأحادية، حيث إن قيم الجذور كلها أقل من الواحد الصحيح مثلما هو مبين في الملحق رقم (26). وبالتالي فالنموذج مستقر.

الشكل رقم 04-07: نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(1)

#### Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

**4- اختبارات التوزيع الطبيعي:** يقرر اختبار Jarque-bera ما إذا كانت بواقي التقدير تتوزع طبيعياً أم لا؟ حيث قبول فرضية عدم يعني أن الأخطاء العشوائية تتوزع طبيعياً وهو شرط ضروري خاصة في العينات الصغيرة. بالنظر لنتائج الاختبار المبينة في الجدول الموالي والملحق رقم (27)، نجد أن كل المعادلات الأربعة المكونة للنموذج الهيكلي توزع أخطائها تتبع التوزيع الطبيعي لأن القيم الاحتمالية لإحصائية الاختبار كلها تفوق 5%. وبالتالي فإن التقديرات جيدة للقيام بالتنبؤ.

الجدول 04-12: اختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي تقدير النموذج VAR(2)

المعادلات	إحصائية جاك بيرا	القيمة الاحتمالية
GS	1.056178	0.5897
PR	3.884895	0.1434
GP	0.687563	0.7091
GA	0.388990	0.8233

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

5- اختبارات الارتباط الذاتي وثبات تباين الأخطاء: غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء يعتبر من أهم الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها في النماذج المقدرّة باستخدام طريقة المربعات الصغرى في نماذج VAR، إذ أن فعالية المقدرات تتوقف بشكل كبير على مدى تحقق هذه الشروط. انطلاقاً من هذه الفكرة، ولغرض التأكد من أن النموذج قد تم تقديره بجودة إحصائية. لغرض التأكد من أن النموذج قد تم تقديره بجودة إحصائية، نعمل إلى التحقق من فرضية غياب الارتباط الذاتي لأخطاء كل النموذج الهيكلي من الدرجة الثالثة، وذلك بالاعتماد على إحصائتي LRE و RAO. نتائج الاختبار موضحة في الجدول أعلاه، تثبت أنه لا وجود لارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثالثة بالنظر للقيم الاحتمالية لإحصائتي الاختبار LRE و RAO التي تساوي 0.338 و 0.348 على الترتيب، والتي تتجاوز درجة المعنوية 5%.

الجدول رقم 04-13: نتائج اختبار الارتباط الذاتي وثبات تباين الأخطاء

اختبار ثبات تباين الأخطاء White	اختبارات الارتباط الذاتي LM		التأخيرات
	القيمة الاحتمالية لإحصائية RAO	القيمة الاحتمالية لإحصائية LRE	
0.6956	0.3835	0.3734	1
	0.1149	0.1084	2
	0.3483	0.3382	3

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13 والملاحق (28 و 29)

من الجدول نفسه رقم 04-13، يتضح من نتائج اختبار وايت الذي يقرر وجود ثبات أو اختلاف في تباين بواقى تقدير نموذج VAR(2)، يتضح أن تباين الأخطاء متجانس حسب القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي تربيع التي تساوي 0.695 وهي أكبر من 5% درجة المعنوية، وبالتالي لا وجود لمشكلة اختلاف التباين بين بواقى التقدير.

المطلب الثاني: التنبؤ

الفرع الأول: تقييم تنبؤات الدراسة

1- مؤشرات تقييم التنبؤات: فيما يلي، نعمل إلى تقييم جودة التنبؤ من خلال أربع مؤشرات هي: مربع متوسط الخطأ (RMSE)، المتوسط المطلق للخطأ (MAE)، نسبة المتوسط المطلق للخطأ (MAPE)، ومعامل تايل (Theil). حيث إن أفضل التنبؤات التي تحقق أقل قيم لهذه المؤشرات، والنتائج المتحصل عليها ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04-14: مؤشرات تقييم التنبؤ

Variable	Inc. obs.	RMSE	MAE	MAPE	Theil
GA	31	519919.0	405423.7	16.53391	0.091381
GP	31	1034446.	794199.1	24.05973	0.140254
GS	31	7.446025	6.041571	22.98193	0.128544
PR	31	116.6223	87.94717	28.58431	0.133043

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

الملاحظ أن المؤشرات عموماً حققت قيم صغيرة مما يدل على جودة تنبؤية عالية، حيث باعتبار RMSE نجد أن أفضل نموذج تنبؤي شهده المتغير GS يليه كل من PR ثم GA. أما بمعيار معامل تايل الذي يكون محصوراً دوماً في المجال [0-1]، فإن أفضل النماذج التنبؤية شهدها كل من المتغيرات GA ثم GS وPR تليها GP مثلما هي مبينة في الجدول رقم 04-14.

**2- القيم التنبؤية:** تبين الأشكال في الملاحق (من 31 إلى 34) الرسوم البيانية للقيم التنبؤية لمتغيرات الدراسة، ويظهر من الجدول أدناه المحتوى الرقمي للتنبؤات للفترة المستقبلية من سنة 2025 إلى 2031، بمقدار 07 قيم تنبؤية.

الجدول رقم 04-15: القيم التنبؤية لمتغيرات إنتاج الحبوب

المتغيرات الفترة	GA	GP	GS	PR
2025	2525616.699711383	3876165.733143013	16.93646420568002	542.9602242132594
2026	2650441.532780515	4631053.459828539	18.54885139385789	584.4226223583055
2027	2489488.506653868	4178629.016605322	16.26356386664051	547.1498129007283
2028	2396465.809165306	4075892.76191465	15.611759718007	556.3904844912662
2029	2500466.491213667	4429539.853579623	15.6326021603945	567.9084887451251
2030	2463151.506554723	4399583.323346486	15.0918124681482	586.150792181793
2031	2357627.355672784	4321345.333522905	13.91542680115397	572.5177299806552

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

### الفرع الثاني: نتائج الدراسة

**1- تحليل نتائج الاستشراف:** تمكنا باستخدام نماذج تنبؤية قائمة على نظام أشعة الانحدار الذاتي بدرجتي تأخير VAR(2) بالقيام بالتنبؤ بالقيم المستقبلية لأربع مؤشرات تمثل إنتاج الحبوب في الجزائر، حيث بينت مؤشرات تقييم التنبؤ أنها ذات جودة عالية، أما اتجاهات التنبؤ لكل متغير فتظهر أنه تشير التوقعات إلى أن:

**1-1- المساحة المزروعة لإنتاج الحبوب (GA):** ستشهد تذبذباً مع ميل طفيف للانخفاض، حيث تصل أعلى قيمة لها في عام 2026 بمقدار 2,650,441 هكتار، وتنخفض إلى أدنى قيمة في عام 2028 بمقدار 2,396,465 هكتار، ثم تستقر عند 2,357,627 هكتار في عام 2031. يعكس هذا التذبذب عدم استقرار في تخصيص الأراضي لزراعة الحبوب، وهو ما قد يكون نتيجة لتغيرات في السياسات الزراعية أو تأثيرات بيئية. الانخفاض الطفيف يشير إلى تحديات في توسيع المساحات الزراعية أو تحول نحو محاصيل أخرى.

**1-2- إنتاج الحبوب (GP):** فهو يتبع اتجاهها متذبذباً مع استقرار نسبي في السنوات الأخيرة من التوقعات. يُسجل أعلى قيمة في عام 2026 بمقدار 4,631,053 طن، وأدنى قيمة في عام 2025 بمقدار 3,876,165 طن، ويستقر

عند 4,321,345 طن في عام 2031. يتماشى التذبذب في الإنتاج مع التغيرات في المساحة المزروعة، إلا أن الاستقرار النسبي قد يعكس تحسناً في التقنيات الزراعية أو إدارة الموارد بشكل أفضل.

**1-3-** نسبة الاكتفاء من الحبوب (GS) : يُتوقع أن تنخفض تدريجياً من 23.20% في عام 2025 إلى 13.92% في عام 2031. هذا الانخفاض المستمر يشير إلى تزايد الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب، مما قد يعكس نمواً سكانيًا أو تغيرات في أنماط الاستهلاك التي تفوق زيادة الإنتاج المحلي.

**1-4-** المعدل السنوي لتساقط الأمطار (PR) تذبذبًا مع زيادة طفيفة، حيث تصل أدنى قيمة له في عام 2025 بمقدار 542.96 ملم، وأعلى قيمة في عام 2030 بمقدار 586.30 ملم، ويستقر عند 572.52 ملم في عام 2031. (وتبقى مجرد تكهنات مبنية على بيانات سابقة لتعويض الاعتماد عليها بمصادر ري مختلفة وبديلة، لأن الأمطار علمها عند الله). يعكس هذا التذبذب تقلبات مناخية، لكن الزيادة الطفيفة قد تشير إلى تغيرات مناخية تدريجية. هذا التذبذب له تأثير مباشر على إنتاج الحبوب والمساحات المزروعة. وعليه وجب اتباع استغلال المياه الجوفية واستغلال الأراضي المسقية والاعتماد على التقنيات الحديثة في الري.

وأخيرا نستطيع القول على أن التحليلات تشير إلى أن هناك علاقة واضحة بين المساحة المزروعة وإنتاج الحبوب، مع تأثير كبير لمعدلات الأمطار. ورغم التحسن النسبي في الإنتاج، فإن نسبة الاكتفاء الذاتي تنخفض، مما يشير إلى تحديات في تلبية الطلب المتزايد. التقلبات في جميع المؤشرات تؤكد على الحاجة إلى استراتيجيات زراعية مرنة ومستدامة، وقد تكون هناك حاجة لتحسين تقنيات الري وإدارة المياه لتقليل الاعتماد على الأمطار المتقلبة. هذه التحليلات تسلط الضوء على التحديات المستقبلية في قطاع إنتاج الحبوب في الجزائر وتؤكد على أهمية التخطيط الاستراتيجي لضمان الأمن الغذائي.

### خلاصة الفصل:

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مثيرة للاهتمام حول تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021، حيث استخدمت منهجية DID لتحليل تأثير تلك السياسات على نصيب الفرد من الناتج الزراعي (PCA) كمعيار أساسي للأمن الغذائي. وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية ودلالة إحصائية عالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما يؤكد تأثير السياسات الزراعية المطبقة بعد سنة 2000 بشكل إيجابي على نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وهو ما يشير إلى دورها الفعال في تحسين الأمن الغذائي. أكدت الدراسة على أهمية متغيرات مثل توسع المساحة المزروعة، الإنفاق الحكومي على الزراعة، المكننة، والتجارة الخارجية في تحسين الأمن الغذائي، حيث كان لتوسع المساحة المزروعة التأثير الأكبر على زيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي، إلى جانب التأثير الكبير للإنفاق الحكومي على الزراعة، مما يبرز أهمية الدعم الحكومي للقطاع الزراعي. كما تم إجراء تحليل حساسية لنتائج النموذج باستخدام متغيرات مساعدة لتأكيد استقرار النتائج وتقليل تأثير المشاكل القياسية، مما عزز ثقتنا في صحة النتائج. وخلص البحث حول الدراسة الاستشرافية لإنتاج الحبوب في الجزائر، الذي اعتمد على نموذج VAR للتنبؤ بأربعة مؤشرات رئيسية لإنتاج الحبوب في

الجزائر، إلى أن سياسات زراعية مستدامة تركز على الاستثمار في البحث والتطوير، وتحسين الإدارة، والتكيف مع التغيرات المناخية، ستكون ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل التحديات المناخية التي تواجهها الجزائر. ورغم هذه النتائج الإيجابية، لا تزال هناك تحديات مثل انخفاض نسبة الاكتفاء من الحبوب، وتقلبات معدلات الأمطار، والتفاوت في مستوى المكننة بين المزارعين. وتؤكد الدراسة على أهمية المبادرات الحكومية في الاستثمار في الزراعة، وتطوير آليات تمويل مبتكرة للقطاع، لضمان استمرارية تحسين الأمن الغذائي في الجزائر، مقدمة بذلك توصيات مهمة لصناع القرار لاتخاذ خطوات فعالة نحو تحقيق أمن غذائي مستدام وتعزيز القطاع الزراعي.

خاتمة عامة

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن القطاع الزراعي يلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظراً لارتباطه الوثيق والمتشعب مع القطاعات الأخرى. إذ تتجلى أهمية الزراعة في عدة جوانب، من بينها توفير الغذاء للسكان المتزايدين، تزويد الصناعات الغذائية بالمواد الأولية، وخلق فرص عمل خاصة في المناطق الريفية، والمساهمة في التجارة الداخلية والخارجية وجلب العملة الصعبة. كما يسهم القطاع الزراعي في تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتنشيط الطلب في السوق، بالإضافة إلى الحفاظ على التوازن البيئي. ورغم هذه الأهمية الكبيرة، لم تحظ الزراعة بالاهتمام الكافي في الجزائر، مقارنةً بالقطاع الصناعي، مما أدى إلى استمرار التبعية الاقتصادية والغذائية. وبات تحقيق الأمن الغذائي تحدياً كبيراً لهذه الدول. في هذا الإطار، يعد الاستثمار في الزراعة مدخلاً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي. وقد حاولت الجزائر، شأنها شأن دول أخرى، تشجيع هذا الاستثمار عبر توفير أشكال الدعم المختلفة، وسن قوانين داعمة ضمن سياساتها الاقتصادية، وتخصيص مبالغ كبيرة للقطاع الزراعي في برامجها التنموية. وفي السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تحولاً اقتصادياً ملحوظاً نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما دفع الحكومة إلى التركيز على تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية، وعلى رأسها القطاع الفلاحي. وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة عدة إجراءات لدعم وتطوير هذا القطاع، منها تخصيص موارد مالية كبيرة لتمويل الفلاحين، خاصة في المناطق الريفية، وتطوير آليات لتشجيع العمل الفلاحي بهدف الحفاظ على سكان الريف والحد من النزوح الريفي، إضافة إلى رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية في القطاع. وذلك من خلال الاعتماد على الموارد الطبيعية والمادية والبشرية التي تمتلكها الجزائر، فقد وضعت الحكومة خطاً تنموية طويلة الأمد لتحقيق تنمية فلاحية وريفية وبحرية شاملة، بدءاً من مخطط التنمية الفلاحية سنة 2000، الذي هدف إلى تحديث وتطوير القطاع الزراعي الجزائري وتعزيز كفاءته ويتألف هذا المخطط من سلسلة من البرامج المتخصصة التي تم تصميمها بعناية لتتلاءم مع الظروف المناخية والزراعية في الجزائر، وذلك من خلال التركيز على عصنة الممارسات الزراعية وزيادة الإنتاجية. وتبني سياسة التجديد الفلاحي والريفي في 2009 والذي يأتي لمواصلة وتعزيز التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تقوية الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، باعتبارهما من أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي. تعتمد استراتيجيته على إعادة تركيز سياسة التنمية الفلاحية والريفية المدرجة في قانون التوجيه الفلاحي لعام 2008. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة الإنتاج، وخفض معدلات البطالة عبر دعم التوظيف في القطاع الفلاحي. ورغم التحسن الملحوظ في مستويات الإنتاج الفلاحي، لا تزال هناك تحديات تواجه القطاع. ومع ذلك، ورغم الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، والتي تجعلها وجهة استثمارية واعدة في المجال الزراعي، إلا أن الاستثمار الزراعي لم يحقق النتائج المرجوة لضمان الأمن الغذائي. وهذا يفرض الحاجة إلى إعادة النظر في السياسات المتبعة، وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية لاستغلال هذه الموارد بشكل أمثل. ومن خلال هذه الدراسة التحليلية القياسية لموضوع أثر سياسات الزراعة على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، وبعد التفصيل النظري والتطبيقي

بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والقياسية واستعمال عدة نماذج حديثة توصلنا إلى نتائج بحثية نظرية وتطبيقية تمثلت في:

### 1-النتائج النظرية والتحليلية:

-تبين أن الجزائر تربع على مساحة معتبرة من الأراضي الزراعية منها ما هي خصبة و جيدة للزراعة، ومنها ما أخذت الطابع الرملي الصحراوي، فنجد أنّ المساحة الصالحة للزراعة قدرت ب40900 ألف هكتار سنة 2000 و بقيت في تزايد مستمر حتى 2015 قدرت ب 43395 ألف هكتار، بمعدل نمو 5.75% خلال هذه الفترة و يعتبر مؤشر ضعيف إذا ما قارناه بالدعم المتمثل في مختلف البرامج التنموية الموجهة للفلاحين لاستصلاح الأراضي، هذا ما يعكس عدم نجاعة برامج استصلاح الأراضي المتبعة، من خلال الاستثمارات و الحوافز التي وجهت لذلك سواء في مناطق الهضاب العليا أو الجنوبية.

-تمتلك الجزائر موارد مائية مهمة تلعب دورًا حيويًا في تلبية احتياجاتها المتنوعة. ويعتبر الماء مصدر حيوي للشرب، والري الزراعي، والصناعة، وهو أساسي لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، وتنوع مصادر المياه في البلاد وتشمل الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية، وتتميز بتوزيع جغرافي متنوع يعكس التنوع المناخي والجغرافي للبلاد. لكن تبين أن معدل التساقط السنوي لفترة الدراسة قدر ب487,68 ملم سنويا و هو يعتبر قليل مقارنة مع المساحة الشاسعة و الاحتياجات الزراعية للمياه، لذا وجب التفكير جليا بإيجاد بدائل أخرى قصد تعويض هذا النقص كتجديد المياه المستعملة و تحلية مياه البحر و الاستغلال الحسن للمياه الجوفية. والشكل التالي يوضح معدل التساقط للأمطار. ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات كبيرة فيما يتعلق بندرة المياه وزيادة الاستهلاك، وهذا يتطلب تنفيذ إدارة فعالة واستراتيجيات مستدامة للموارد المائية، بالإضافة إلى مكافحة التلوث والتأثيرات البيئية والمشكلات المتعلقة بتغير المناخ.

- أظهرت النتائج أن عدد السكان في الجزائر يتزايد من سنة إلى أخرى، بحيث قدر في سنة 2001 ب 30,836 مليون نسمة، حتى وصل إلى 44,25 مليون نسمة في سنة 2020 بحيث شهد فارق 13,414 مليون نسمة في فترة الدراسة بنسبة نمو 43,51%، لكن بالمقابل نسبة القوى العاملة الكلية لم تتماشى بنفس النمو فزيادتها بقيت متذبذبة، أما القوى العاملة في الزراعة قارب 4,96 مليون عامل بنسبة 41,57% سنة 2015 و هي تعتبر الأعلى نسبة في فترة الدراسة ، وهذا راجع إلى المخططات الوطنية التي أقرتها الحكومة لتنمية القطاع الزراعي واستقطاب أكبر عدد من اليد العاملة و امتصاص اليد العاملة ، فالملاحظة العامة هو أن القطاع الزراعي يمتص حوالي 22% من القوى العاملة الكلي خلال فترة الدراسة. فهذا يدل على أن قطاع الزراعة في الجزائر يبقى يشهد نفور لليد العاملة مقارنة مع القطاعات الأخرى كالخدمات، رغم مجهودات الدولة من خلال زيادة حجم الاستثمارات في القطاع من خلال كل البرامج التنموية التي أطلقتها منذ سنة 2000.

- بالنسبة لنفقات الحكومة الكلية، كان نصيب القطاع الزراعي منها سنة 2013 7,15% وتعتبر أدنى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة و7,25% سنة 2018، و أعلى نسبة كانت سنة 2009 ب18,43%، و تعتبر نسبة ضعيفة جدا رغم اهتمام الدول بالقطاع في السنوات الأخيرة إلا أنه بقي يقارب 9,5% من سنة 2019 حتى آخر سنة من فترة الدراسة 2021.

- شهدت بيانات إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) تذبذبا ملحوظا، حيث تراوح الإنتاج بين 1702.1 ألف طن في أدنى مستوياته عام 2008 و6065.9 ألف طن في ذروته عام 2018. رغم الزيادة العامة في الإنتاج، إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي لم تتجاوز 39.9% (2009) وانخفضت إلى 17.7% في 2021، مما يعكس عدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة الزيادة في الطلب. هذا التباين يشير إلى تأثير السياسات الزراعية في الجزائر، حيث يمكن ملاحظة آثار برامج الدعم الحكومي مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2009) الذي أدى إلى زيادة الإنتاج في بعض السنوات. كما يظهر تأثير سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014) في زيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. ومع ذلك، فإن التقلبات الحادة في الإنتاج تشير إلى عدم استدامة هذه السياسات وتأثيرها بعوامل خارجية كالظروف المناخية. الزيادة المستمرة في المتاح للاستهلاك، والتي وصلت إلى 22811.2 ألف طن في 2019، تبرز الحاجة الملحة لسياسات زراعية أكثر فعالية تركز على زيادة الإنتاجية واستدامتها، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتطوير تقنيات الري والبذور المحسنة، مع ضرورة التكيف مع التغيرات المناخية لضمان استقرار الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات.

- بالنسبة لإنتاج الخضروات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) عرفت تطور ملحوظ، حيث ارتفع الإنتاج من 2200.5 ألف طن في عام 2000 إلى 10106.7 ألف طن في عام 2021، مسجلاً زيادة تقارب 360%. هذا النمو الكبير يعكس نجاح السياسات الزراعية والدعم الحكومي في تعزيز هذا القطاع. وقد بلغ الإنتاج ذروته في عام 2018 بـ 17351.2 ألف طن، وهو ما يمثل قفزة هائلة بنسبة 688% مقارنة بعام 2000. ومن الملفت للنظر أن نسبة الاكتفاء الذاتي ظلت مرتفعة جداً طوال فترة الدراسة، متراوحاً بين 98.9% و100.1%، بينما إنتاج البطاطا في الجزائر للفترة 2000-2021 يكشف عن تطور ملحوظ في هذا القطاع الحيوي. فقد ارتفع الإنتاج من 1207.7 ألف طن في عام 2000 إلى 4360.9 ألف طن في عام 2021، محققاً زيادة تفوق 260%. فقد وصل الإنتاج إلى ذروته في عام 2019 بـ 5020.2 ألف طن، ونسبة الاكتفاء الذاتي شهدت تحسناً ملحوظاً، ارتفعت من 88.4% في عام 2002 إلى 98.6% في عام 2021، مما يدل على قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المحلي بشكل شبه كامل. هذه النتائج الإيجابية تعكس فعالية برامج الدولة التي اعتمدها في سياستها الزراعية.

- بالنسبة لقطاع الألبان في الجزائر، حيث ارتفع الإنتاج بشكل ملحوظ من 1030.8 ألف طن سنة 2000 إلى 3263.6 ألف طن سنة 2021، مُسجلاً معدلاً نمو سنوي متوسط قدره 7.8%. يُعزى هذا النمو إلى جهود الدولة في

دعم قطاع الألبان، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات مثل تقلب أسعار الأعلاف وظروف المناخ غير المستقرة. وبالرغم من التقدم، شهد الإنتاج تقلبات في بعض السنوات، مثل انخفاض الإنتاج سنة 2016 إلى 3586.5 ألف طن بعد أن سجل مستوى عالياً سنة 2015 قدره 3895 ألف طن. كما شهد الاستهلاك نمواً ملحوظاً من 2839.7 ألف طن سنة 2000 إلى 3859.8 ألف طن سنة 2021، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 3.1%، ويرجع ذلك إلى تزايد الطلب والوعي بأهمية الألبان. وتحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي من 36.3% سنة 2000 إلى 84.6% سنة 2021، وذلك بفضل ارتفاع الإنتاج ودعم السياسات الزراعية.

- بالنسبة للنتاج الزراعي فقد ارتفع بشكل مستمر خلال الفترة (2011-2021) حيث وصل إلى أعلى مستوى في عام 2019 بقيمة 25291 مليون دولار أمريكي (نسبة 14,78٪)، ثم انخفض إلى 20756 مليون دولار أمريكي في عام 2020 (نسبة 14,05٪). وهذا النمو المطرد للزراعة يمكن أن يرجع إلى استثمارات متزايدة في الزراعة وزيادة الإنتاجية، وارتفاع الناتج الزراعي يمكن أن يكون ناتجاً عن زيادة في مساحة الأراضي المزروعة وتحسين تقنيات الزراعة وزيادة الإنتاج لمحاصيل ذات قيمة عالية. بشكل عام، تبلغ نسبة الناتج الزراعي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أعلى من المتوسط العالمي، والذي يبلغ حوالي 6%. وتبلغ نسبة الناتج الزراعي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية مقارنة مع الجزائر، مثل مصر (14,5%) والمغرب (13,5%)، وتبقى متقاربة مع ما هو في الجزائر، ويظهر هذا التحليل أن الزراعة تلعب دوراً هاماً في اقتصاد الجزائر، وأن الناتج الزراعي يمكن أن يتأثر بعوامل متعددة مثل العوامل البيئية والسياسات الحكومية والاستثمارات في القطاع الزراعي.

- بالنسبة للصادرات الزراعية أيضاً زادت على مر السنوات، ولكن بوتيرة أبطأ، فمنذ عام 2000 وحتى عام 2020، ارتفعت الصادرات الزراعية من حوالي 111,36 مليون دولار إلى حوالي 1404,60 مليون دولار. أما نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، أظهرت الأرقام أن نسبة التغطية كانت منخفضة جداً في معظم الفترة من 2000 إلى 2018، حيث كانت تتراوح بين 2,66% و 12,02%، وهذا يعني أن الواردات الزراعية كانت تفوق الصادرات الزراعية بشكل كبير في هذه الفترة. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة (2019 و 2020)، ارتفعت نسبة التغطية بشكل كبير إلى 13,42% و 16,60% على التوالي، مما يشير إلى تحسن في الميزان التجاري الزراعي وزيادة قدرة البلاد على تغطية تكلفة الواردات الزراعية. ويمكن تفسير التذبذب في نسبة التغطية بعدة عوامل، كالتغيرات في أسعار السلع الزراعية العالمي، بحيث تؤثر التغيرات في أسعار السلع الزراعية العالمية على إيرادات الصادرات الزراعية وتكلفة الواردات الزراعية، وبالتالي على نسبة التغطية.

- تبنت الجزائر في سياستها الزراعية عدة مخططات وبرامج زراعية تمثلت في:

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2004-2000) بحيث قدر غلافه المالي بحوالي 89, 55 مليار دج.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بحيث حُصص له مبلغ إجمالي قدره 4202.7 مليار دج، بما فيها 1071 مليار دج كباقي إنجاز من المخطط السابق.
- برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)، وقد جاء هذا البرنامج لمواصلة وتعزيز التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهدف إلى تقوية الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، باعتبارها من أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي. وتم تخصيص غلاف مالي سنوي يقدر ب 230 مليار دج له.
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) إذ حُصص له 1500 مليار دينار جزائري، بمعدل 300 مليار دينار سنوياً طوال فترة البرنامج. هذا يمثل زيادة ملحوظة مقارنة بالبرنامج السابق (التجديد الفلاحي والريفي).
- شهدت نسبة انتشار نقص التغذية انخفاضاً ملحوظاً من 7.5% في (2000-2002) إلى أقل من 2.5% في (2017-2019) وما بعدها، وكان التحسن تدريجياً ومستمراً، مما يشير إلى جهود مستدامة لتحسين الوضع الغذائي، ويعتبر مؤشر إيجابي.
- فيما يخص انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، بدأت النسبة بـ 22.9% في (2014-2016) وانخفضت إلى 17.6% في (2017-2019). ومع ذلك، شهدت النسبة ارتفاعاً طفيفاً في السنوات الأخيرة، حيث وصلت إلى 19.4% في 2020-2022، ثم انخفضت قليلاً إلى 18.9% في 2021-2023. وتشير هذه الأرقام إلى تحسن كبير في الأمن الغذائي في الجزائر على مدى العقدين الماضيين.
- متوسط توافر الدهون ارتفع بشكل كبير من 67 غ/فرد/يوم في (2000-2002) إلى 99.1 غ/فرد/يوم في (2020-2022)، بزيادة قدرها 47.9%. هذه الزيادة لم تكن خطية، حيث شهدت انخفاضاً طفيفاً في السنوات الأولى قبل أن تبدأ في الارتفاع بشكل حاد من 2008-2010 فصاعداً، مع بلوغ الذروة عند 102.2 غ/فرد/يوم في (2014-2016).
- متوسط إجمالي إمدادات البروتين، فقد شهد زيادة مستمرة من 77.7 غ/فرد/يوم في (2000-2002) إلى 95.1 غ/فرد/يوم في (2020-2022)، بزيادة إجمالية قدرها 22.4%. هذه البيانات تشير إلى تحسن عام في الوضع التغذوي في الجزائر، مع زيادة في توافر مصادر الطاقة (الدهون) والبروتين. أما كفاية متوسط استهلاك الطاقة الغذائية فقد ارتفعت من 126% في (2000-2002) إلى 153% في (2020-2022). هذا يعني أن متوسط استهلاك الطاقة الغذائية في الجزائر يتجاوز بكثير الاحتياجات الأساسية للسكان. الزيادة كانت مستمرة ومتناسقة مع الزيادة في توافر الغذاء للفرد.

-شهد معدل الاعتماد على واردات الحبوب تقلبات ملحوظة، حيث انخفض من 79.7% في (2000-2002) إلى 68% في (2011-2013)، ثم عاد للارتفاع ليصل إلى 80.6% في (2019-2022)، مما يشير إلى استمرار اعتماد البلاد الكبير على الخارج لتلبية احتياجاتها من الحبوب. علاوة على ذلك، ارتفعت قيمة الواردات الغذائية كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية من 13% في (2000-2002) إلى 28% في (2019-2021)، و 25% في (2020-2022)، مما يعكس تحديات كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وزيادة الاعتماد على الواردات. لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، تحتاج الجزائر إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي. كذلك شهد التباين في نصيب الفرد من الغذاء المتاح تحسناً تدريجياً من 32 سعر حراري في اليوم سنة 2000 إلى 57 سعر حراري سنة 2019. ومع ذلك، لوحظ تراجع طفيف في 2020 و 2021 عند 45 و 46 سعر حراري على التوالي، قبل أن يصل إلى 42 سعر حراري سنة 2022، مما يعكس تأثيرات الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات السياسية على توافر الغذاء.

- معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة بقي مستقراً حول 6.8% سنة 2000 حتى 2009، ثم ارتفع قليلاً إلى 7.2% في (2019-2022). أما معدل الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة فقد شهد تقلبات، حيث ارتفع من 12.8% سنة 2000 إلى 15.6% في (2006-2007)، ثم انخفض تدريجياً إلى 11.9% في 2022. بالإضافة إلى ذلك، شهد معدل توقف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة انخفاضاً كبيراً من 22.3% سنة 2000 إلى 8.6% في 2022، مما يعكس تحسناً في التغذية وصحة الأطفال.

## 2- نتائج الدراسة القياسية:

- أظهرت النتائج أن توسع المساحة المزروعة كان له تأثير كبير على زيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بنسبة 6.49%، مما يعكس فعالية السياسات الزراعية في استغلال الأراضي وتوسيع الرقعة الزراعية. ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً بأن زيادة المساحة المزروعة أدت مباشرة إلى ارتفاع الإنتاج الزراعي، وكان هذا التوسع نتيجة لسياسات استصلاح الأراضي وتحسين إدارة الموارد المائية. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت زيادة المساحات المزروعة في خلق فرص عمل إضافية في القطاع الزراعي، مما أسهم في تعزيز التنمية الريفية.

- أظهرت الدراسة أن الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي كان له تأثير إيجابي ملموس، حيث أدى إلى زيادة بنسبة 6.24% في نصيب الفرد من الناتج الزراعي، مما يؤكد الأهمية الحيوية للدعم الحكومي في تطوير هذا القطاع الحيوي. ومن منظور اقتصادي، يمكن تفسير هذا التأثير الإيجابي من خلال ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، مثل شبكات الري والطرق الريفية، مما عزز كفاءة العمليات الزراعية؛ ثانياً، تقديم الدعم للمدخلات الزراعية الأساسية كالبدور والأسمدة، وهو ما ساهم في خفض تكاليف الإنتاج للمزارعين وزيادة ربحيتهم؛ وأخيراً، توجيه جزء من الإنفاق نحو البحث والتطوير الزراعي، مما أدى إلى تحسينات طويلة المدى في الإنتاجية الزراعية. هذه النتائج تسلط الضوء على أهمية

استمرار وتوسيع نطاق الدعم الحكومي للقطاع الزراعي كاستراتيجية فعالة لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- أدى زيادة استخدام المكننة إلى ارتفاع بنسبة 3.77% في نصيب الفرد من الناتج الزراعي، مما يبرز أهمية التحديث التكنولوجي في القطاع الزراعي. فقد ساهمت المكننة في زيادة إنتاجية العمل الزراعي، حيث سمحت بإنتاج أكبر باستخدام نفس الموارد البشرية، كما أدت إلى خفض تكاليف الإنتاج على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت في تحسين جودة المنتجات الزراعية، مما زاد من قيمتها السوقية.

- ساهمت التجارة الخارجية في زيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بنسبة 2.92%، مما يعكس أهمية الانفتاح التجاري في القطاع الزراعي. فقد أسهمت زيادة الصادرات الزراعية في جلب العملة الصعبة وتحسين الميزان التجاري، كما ساعد الاستيراد المدروس في سد الفجوات في الإنتاج المحلي وضمان استقرار الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، شجع التبادل التجاري على تحسين جودة المنتجات المحلية لتكون أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

- رغم أن تأثير اليد العاملة كان الأقل بنسبة 1.83%، إلا أنه يبقى إيجابياً ومهماً، حيث يشير ذلك إلى تحول تدريجي نحو زراعة أكثر كثافة في رأس المال وأقل اعتماداً على العمالة الكثيفة. كما قد يعكس هذا التحسن زيادة في إنتاجية العمل الزراعي نتيجة للتدريب وتحسين مهارات العاملين في هذا القطاع.

- يشير النموذج الشامل إلى زيادة بنسبة 2.06% في نصيب الفرد من الناتج الزراعي نتيجة للسياسات الزراعية المطبقة في الجزائر بين عامي 2000 و2021، مما يؤكد الأثر الإيجابي الكلي لهذه السياسات على الأمن الغذائي. فقد أسهمت في تقليص الفجوة الغذائية وتقليل التبعية الغذائية في عدة منتجات استراتيجية مثل الخضر والبطاطا، بالإضافة إلى خفض فاتورة استيراد الحبوب والبقوليات، خاصة بفضل الاستثمارات في مناطق الجنوب والتركيز على المنتجات الاستراتيجية كجزء من السياسات القطاعية. هذه النتائج تؤكد فعالية السياسات الزراعية في تحسين الأمن الغذائي خلال الألفية الثالثة. ومع ذلك، يشير التفاوت في تأثير العوامل المختلفة إلى ضرورة تبني سياسات متوازنة تراعي كافة جوانب التنمية الزراعية، مع التركيز على توسيع المساحات المزروعة، وزيادة الاستثمار الحكومي، وتعزيز المكننة الزراعية. كما يبقى الاهتمام بالتجارة الخارجية وتطوير القوى العاملة ضرورياً لضمان استدامة النمو في القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

- حسب نتائج الدراسة الاستشرافية للحبوب تبين أن:

- من المتوقع أن تشهد المساحة المزروعة لإنتاج الحبوب (GA) تذبذباً طفيفاً مع ميل نحو الانخفاض، حيث ستصل إلى أعلى قيمة لها في عام 2023 بمقدار 2,985,102 هكتار، ثم تنخفض إلى أدنى مستوى في عام 2024 بمقدار 2,245,408 هكتار، قبل أن تستقر عند 2,357,627 هكتار بحلول عام 2031. يعكس هذا

التذبذب عدم استقرار في تخصيص الأراضي لزراعة الحبوب، وهو ما قد يكون ناتجًا عن تغيرات في السياسات الزراعية أو تأثيرات بيئية. يشير الانخفاض الطفيف إلى وجود تحديات في توسيع المساحات الزراعية أو تحول نحو زراعة محاصيل أخرى.

- إنتاج الحبوب (GP) يتبع اتجاهًا متذبذبًا مع استقرار نسبي في السنوات الأخيرة من التوقعات. حيث يُسجل أعلى قيمة له في عام 2023 بمقدار 4,786,721 طن، بينما يصل إلى أدنى قيمة في عام 2024 بمقدار 3,646,225 طن، ثم يستقر عند 4,321,345 طن في عام 2031. يتماشى هذا التذبذب في الإنتاج مع التغيرات في المساحة المزروعة، ولكن الاستقرار النسبي قد يدل على تحسن في التقنيات الزراعية أو إدارة الموارد بشكل أفضل.

- تذبذب المعدل السنوي لتساقط الأمطار (PR) مع زيادة طفيفة، حيث سجل أدنى قيمة له في عام 2024 بمقدار 473.25 ملم، وأعلى قيمة في عام 2023 بمقدار 606.27 ملم، ليستقر عند 572.52 ملم في عام 2031. (وتبقى مجرد تكهنات مبنية على بيانات سابقة للاعتماد على طرق ري مختلفة وبديلة، لأن الأمطار علمها عند الله). ويعكس هذا التذبذب تقلبات مناخية، بينما قد تشير الزيادة الطفيفة إلى تغييرات مناخية تدريجية. يؤثر هذا التذبذب بشكل مباشر على إنتاج الحبوب والمساحات المزروعة، مما يستدعي ضرورة استغلال المياه الجوفية، واستخدام الأراضي المسقية، والاعتماد على التقنيات الحديثة في الري.

- من المتوقع أن تنخفض نسبة الاكتفاء من الحبوب (GS) تدريجيًا من 23.20% في عام 2023 إلى 13.92% في عام 2030. يشير هذا الانخفاض المستمر إلى تزايد الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب، مما قد يعكس نموًا سكانيًا أو تغييرات في أنماط الاستهلاك التي تفوق زيادة الإنتاج المحلي.

### 3- اختبار الفرضيات:

-الفرضية الأولى: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر يشير إلى تحديات وفرص متعددة تؤثر على نموه واستدامته، والمتمثلة في بعض النقاط الرئيسية:

\*الإنتاج الزراعي: يشمل القطاع الفلاحي مجموعة متنوعة من المحاصيل، مثل الحبوب، والخضر، والفواكه، وزراعة الزيتون. ومع ذلك، يعتمد الإنتاج الزراعي بشكل كبير على الظروف المناخية، مما يجعله عرضة للتقلبات.

\*التحديات المناخية: تعاني الجزائر من تغيرات مناخية تؤثر على كمية الأمطار، مما يسبب تقلبات في الإنتاج ويزيد من مخاطر الجفاف. هذه العوامل تؤثر سلبًا على المحاصيل الزراعية.

\*المساحات المزروعة: رغم الجهود المبذولة لتوسيع المساحات المزروعة، إلا أن الكثير من الأراضي لا تزال غير مستغلة بشكل كامل، مما يقلل من قدرة البلاد على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

\*التقنيات الزراعية: تواجه الزراعة التقليدية تحديات، مما يتطلب إدخال تقنيات زراعية حديثة لتحسين الإنتاجية. هناك حاجة لتبني أساليب الري الحديثة واستخدام المكننة الزراعية.

\*السياسات الحكومية: اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات لتحسين القطاع الزراعي من خلال برامج دعم المزارعين، وتشجيع الاستثمار، وتنفيذ سياسات تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي.

\*التجارة الخارجية: يشهد القطاع الفلاحي تحديات في تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يؤدي إلى الاعتماد على الاستيراد لتلبية احتياجات السوق. ومع ذلك، هناك إمكانيات كبيرة لتطوير الصادرات الزراعية.

\*التنمية الريفية: يُعتبر القطاع الفلاحي أحد المصادر الرئيسية لفرص العمل في المناطق الريفية، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة ودعم التنمية الاقتصادية.

وعلى ضوء هذا يمكن القول أن الفرضية الأولى صحيحة إذ يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي، لكنه يواجه تحديات كبيرة، مثل الاعتماد على واردات الحبوب، وندرة الموارد المائية، والتغيرات المناخية. ورغم وجود مساحات زراعية شاسعة، فإن الإنتاج يقتصر على بعض المحاصيل الاستراتيجية، مما يستدعي تحسين البنية التحتية الزراعية.

-الفرضية الثانية: واقع الأمن الغذائي في الجزائر يتسم بتحديات عدة، رغم الجهود المبذولة من الحكومة والمجتمع لتحقيق الاستقرار الغذائي. وتتمثل في النقاط الرئيسية التالية:

\*اعتماد كبير على الاستيراد: تعاني الجزائر من تبعية غذائية ملحوظة، حيث تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والأزمات الغذائية.

\*تراجع الاكتفاء الذاتي: نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الأساسية مثل الحبوب، ما زالت منخفضة، مما يشير إلى أن الإنتاج المحلي لا يكفي لتلبية الطلب المتزايد.

\*تأثير النمو السكاني: يشهد الطلب على الغذاء زيادة بسبب النمو السكاني، مما يضغط على الموارد الغذائية المتاحة ويزيد من الحاجة إلى تحسين الإنتاج المحلي.

\*التغيرات المناخية: تؤثر الظروف المناخية، بما في ذلك نقص الأمطار والجفاف، على الإنتاج الزراعي، مما يزيد من التحديات التي تواجه الأمن الغذائي.

\*السياسات الزراعية: رغم تنفيذ الحكومة لعدة سياسات تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية، وتحديث التقنيات، وتحسين إدارة الموارد.

\*الاستثمار في القطاع الزراعي: يعد الاستثمار في القطاع الزراعي ضرورياً لتعزيز الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. تحتاج الحكومة إلى تقديم الدعم للمزارعين وتشجيع الاستخدام الفعال للموارد.

\*التحسينات في سلسلة الإمداد: يجب تحسين سلسلة الإمداد والتوزيع لضمان وصول المنتجات الغذائية إلى المستهلكين بشكل فعال وبتكاليف مناسبة.

وعلى ضوء هذه النتائج يتبين أن الفرضية الثانية صحيحة بحيث، يعتبر واقع الأمن الغذائي في الجزائر من القضايا الحيوية التي تواجه البلاد، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، خاصة الحبوب، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. رغم كل الجهود، لا يزال الأمن الغذائي يمثل تحدياً كبيراً، مع استمرار الاعتماد على الواردات الغذائية، مما يثير مخاوف حول استدامة النظام الغذائي في البلاد، خصوصاً في ظل التغيرات المناخية العالمية والأزمات الاقتصادية.

-**الفرضية الثالثة:** تبنت الجزائر في سياستها الزراعية عدة مخططات وبرامج زراعية، حيث تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي استمر من 2000 إلى 2004، وخصص له غلاف مالي قدره 89.55 مليار دج. ثم تبعه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 إلى 2009، الذي حُصص له مبلغ إجمالي قدره 4202.7 مليار دج، بما في ذلك 1071 مليار دج كإنجاز متبقي من المخطط السابق. بعد ذلك، تم إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي من 2009 إلى 2014، والذي جاء لتعزيز التنمية الفلاحية بهدف تقوية الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، حيث تم تخصيص غلاف مالي سنوي قدره 230 مليار دج لهذا البرنامج. وأخيراً، تم تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2015 إلى 2019، والذي حُصص له 1500 مليار دج بمعدل 300 مليار دج سنوياً، مما يمثل زيادة ملحوظة مقارنة بالبرنامج السابق. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

-**الفرضية الرابعة:** كان أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر إيجابياً بشكل عام. حيث أظهرت النقاط الرئيسية التالية هذا الأثر:

- زيادة الإنتاج الزراعي: النموذج الشامل أشار إلى زيادة بنسبة 2.06% في نصيب الفرد من الناتج الزراعي نتيجة للسياسات المطبقة بين عامي 2000 و2021.
- تقليص الفجوة الغذائية: ساهمت السياسات في تقليل الفارق بين الإنتاج المحلي واحتياجات السكان الغذائية.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي: تم تقليل التبعية الغذائية في عدة منتجات استراتيجية، مثل الخضروات والبطاطا.
  - تقليص فاتورة الاستيراد: انخفضت تكاليف استيراد بعض المنتجات مثل الحبوب والبقوليات.
  - تشجيع الاستثمار: زاد الاستثمار في المناطق الجنوبية، مما ساهم في توسيع الإنتاج الزراعي.
  - التركيز على المنتجات الاستراتيجية: تم تبني سياسة قطاعية تركز على زراعة المنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية.
- ورغم هذه النتائج الإيجابية، تشير نتائج الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات متوازنة تأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب التنمية الزراعية لضمان استدامة التحسن في الأمن الغذائي على المدى الطويل. ويشمل ذلك توسيع المساحات المزروعة، زيادة الاستثمار الحكومي، تعزيز المكننة الزراعية، تطوير التجارة الخارجية، وتنمية القوى العاملة في القطاع الزراعي. على ضوء هذا فيمكن القول أن الفرضية الرابعة محققة.

**الفرضية الخامسة:** من المتوقع أن تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي تدريجياً من 23.20% في عام 2023 إلى 13.92% في عام 2031 حسب دراستنا الاستشرافية التنبؤية، مما يشير إلى تزايد الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب. هذا الانخفاض يعكس تأثير النمو السكاني أو التغييرات في أنماط الاستهلاك التي تتجاوز الزيادة في الإنتاج المحلي. وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

#### 4- التوصيات:

- من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن اعتماد بعض التوصيات والمتمثلة في:
- القيام بعملية تقييمية للنتائج المتحصل عليها من خلال تطبيق البرامج والسياسات الزراعية في الجزائر منذ سنة 2000، ومعالجة كل النقائص التي أظهرت فشلها.
  - ضرورة التوجه نحو رقمنة الإدارة الفلاحية وفروعها لتمثل في أهمية توفير معلومات دقيقة وموثوقة تتعلق بأنشطة وبرامج التنمية الزراعية والريفية. يجب الحد من البيروقراطية الإدارية التي تؤثر سلباً على الفلاحين، خاصة صغار الفلاحين، الذين يواجهون تحديات تتعلق بمشاكل العقار، واستصلاح الأراضي، والدعم، والائتمان، والتخزين.
  - من الضروري وضع قاعدة بيانات شاملة وإلكترونية تشمل إمكانيات القطاع، مثل الموارد الطبيعية والبشرية، ومتطلبات الإنتاج، والإنتاج، والاستهلاك، والأسواق، والأسعار. وينبغي تحديث هذه البيانات بانتظام وإتاحتها للجميع، مما يساهم في توفير نظام إحصائي فعال لدعم الباحثين وصانعي القرار في البلاد.

- تتطلب مواجهة الصعوبات التي يواجهها المستثمرون المحليون والأجانب الراغبون في العمل في القطاع الزراعي، مع تسهيل الإجراءات التي تعيق الاستثمار في هذا المجال. ويجب العمل على تعزيز دور الاستثمار الزراعي كجزء أساسي من الاقتصاد الوطني، من خلال إزالة العقبات الإجرائية.
- ينبغي الاهتمام بالبحث الزراعي الذي يساهم في استيعاب التكنولوجيا الأجنبية الجيدة، مع ضرورة التركيز على بناء تقنيات تتماشى مع الواقع واحتياجات الدولة. هذا سيساعد في تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وتعزيز التنمية في القطاع الزراعي.
- من الضروري ضمان توفر الأسمدة الكيماوية والعضوية بالكميات المطلوبة لعملية الإنتاج، وذلك لتفادي زيادة أسعارها التي قد تضر بقدرة منتجات القطاع على المنافسة. ويتعين أيضاً ضبط استعمال المبيدات والأدوية البيطرية، مع تثقيف المزارعين حول مخاطر الاستخدام غير السليم لها وأهمية الالتزام بالجرعات المسموح بها قانونياً. علاوة على ذلك، ينبغي تطوير وتبني طرق المكافحة البيولوجية والأدوية البديلة للمبيدات، نظراً لآثارها السلبية المحتملة على صحة البشر والحيوانات، فضلاً عن إمكانية عرقلتها لتصدير المنتجات بسبب الاشتراطات البيئية ومعايير الصحة والسلامة.
- تحقيق الأمن الغذائي يُعد من أهم الأولويات لضمان استقرار سبل العيش وتعزيز قدرات الإنتاج الزراعي. لذا وجب بناء احتياطي غذائي مستدام يساهم في استقرار الأسعار وتقليل الاعتماد على الاستيراد، خاصة في ظل المخاطر المرتبطة بالتبعية للخارج. ولتحقيق الأمن الغذائي المستقبلي، من الضروري إجراء إصلاحات داخلية تتماشى مع التوجهات الدولية، وذلك ضمن تسطير أهداف استراتيجية تهدف إلى الحد من الفجوة الغذائية.

## 5- آفاق الدراسة:

- من خلال بحثنا المتعمق في مجال السياسات الزراعية والأمن الغذائي، توصلنا إلى نتائج قيمة ومثمرة. ومع ذلك، فإن هذا الموضوع يحمل آفاقاً واسعة للمزيد من الدراسة والتحليل. نقترح على الباحثين المستقبليين استكشاف الجوانب التالية لإثراء المعرفة العلمية وتقديم رؤى أعمق:
- استراتيجيات التنوع الاقتصادي وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.
  - دراسة تأثير السياسات التسويقية للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية على تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي في الجزائر.
  - تحليل إمكانيات التعاون والتكامل بين الدول العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى القومي.
- هذه المواضيع تفتح المجال لمزيد من البحث المعمق وتقديم حلول مبتكرة لتحديات الأمن الغذائي في الجزائر.

# المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

- 01- عماد مطير الشمري، الأمن الغذائي العربي الواقع والآفاق المستقبلية، ابن النفيس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2021.
- 02- عبد الوهاب مطر الداھري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، 1969.
- 03- سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، العراق، 1982.
- 04- علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والطباعة، الطبعة 1، عمان، 2009.
- 05- عبد القادر محمد عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 06- جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الرياie للنشر، الأردن، 2009.
- 07- عبد المنعم محمد بلبع، التنمية الزراعية في مصر والوطن العربي (عوامل النجاح والمعوقات)، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية مصر، 2005.
- 08- أحمد جابر بدران، الاقتصاد الزراعي، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية سلسلة كتب اقتصادية جامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2015.
- 09- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2012.
- 10- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2000.
- 11- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- 12- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية (الواقع والممكن)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1998.
- 13- محمد الهادي العروف، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى؛ عين مليلة الجزائر، 1998.
- 14- محمد عماد، الجودة والمخاطر في التصنيع الغذائي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 15- كارلو كافرو، السياسات الزراعية في الدول النامية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، دمشق، 2003.
- 16- عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية خلال القرن الحادي والعشرين، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- 17- رواء زكي يونس الطويل، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، دار النشر والتوزيع زهران، عمان، الأردن، 2010.
- 18- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
- 19- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير 1998.
- 18- لقوشة رفعت، التنمية الزراعية-قراءة في مفهوم متطور-الطبعة 1، المكتبة الأكاديمية القاهرة، مصر 1998.
- 20- عبد الصاحب العلوان وعبد الله عباوي، الاقتصاد الزراعي (الجزء الأول)، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى 1966.
- ب- المذكرات والأطروحات:
- 01- عامر منصور أحمد، الأمن الغذائي الإنتاجية الزراعية والاستثمار الزراعي في الجزائر تحليل باستعمال نماذج التوازن العام الحاسوبية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2024.
- 02- حمزة بن حافظ، الأمن الغذائي في الجزائر دراسة استشرافية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، 2023.
- 03- مبروك قويسبي، الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2023.
- 04- شوقي حفياتي، تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي - دراسة حالة الجزائر والمغرب - أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2023.
- 05- عبد الرحمان نجار، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي - دراسة نظرية تطبيقية - أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة باتنة 1، 2023.
- 06- نادية بلورغي، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023.
- 07- بلال خزار، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2022.
- 08- سعاد دوبة، أثر السياسات الزراعية في تطوير إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة لونيبي علي البليدة 2، 2022.
- 09- مريم رحاني، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2021.

- 10- عبد الحفيظ كينه، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جمعة الجزائر 03، 2021.
- 11- أحمد حسن علوان الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الأزمات العراق حالة دراسية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء العراق، 2021.
- 12- هبول محمد، السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2020.
- 13- زكريا جربي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020.
- 14- مونية سعيح، إستراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي-دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة لونيبي علي البلدة 02، 2020.
- 15- حسني بعلي، السياسات الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2020.
- 16- ثورية الماخي، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البلدة 2، 2020.
- 17- محمد ناصف، التخصيص الإقليمي للأراضي الزراعية كآلية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019.
- 18- فريدة بن عياد، حدود وإمكانية تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي - دراسة تحليلية لبعض البلدان العربية مع التركيز على حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس المدينة، 2019.
- 19- كمال الدين بن عيسى، مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019.
- 20- سهيلة شيخاوي، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر ما بين (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019.
- 21- فاطمة بوخاري، دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، رسالة دكتوراه، جامعة البلدة 2، 2019.
- 22- عبد القادر شويرفات، السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانيات التصدير، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.

- 23- كمال الدين بن عيسى، مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019.
- 24- مزارى فضيل إبراهيم، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: 1962-2016، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2018.
- 25- أمينة بن خزناسي، أثر نشاط الشركات متعدد الجنسيات على الأمن الغذائي في الدول النامية خلال الفترة (1995-2015)، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2018.
- 26- براهيم زناقي، تحسين الإنتاجية الزراعية كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2018.
- 27- فاتح حركاتي، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.
- 28- فريد عبدة، أثر الإصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.
- 29- مباركة نعامة، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي (الجزائر نموذجا)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2017.
- 30- علي بالموشي، الأمن الغذائي وآليات تحقيقه في الجزائر - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2017.
- 31- عائشة بوتلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلبي الشلف، 2017.
- 32- زين العابدين طويحي، أهمية الموارد المائية في ضمان الأمن الغذائي بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، 2017.
- 33- صادق نور الدين هني، دور الزراعة الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017.
- 34- عائشة بوتلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلبي الشلف، 2017.
- 35- محمد مصطفى سالت، التنمية الزراعية المستدامة وهران الأمن الغذائي في الجزائر - من خلال شعبة القمح خلال الفترة (1981-2014) - أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد زراعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

- 36- محمد مصطفى سالت، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.
- 37- فوزية موري، دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية وضمان الأمن الغذائي - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2016.
- 38- الدراجي لعفيفي، القطاع الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر: واقع وتحديات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2016.
- 39- علي هواري مولاي، الفلاحة، الدعم و النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، 2016.
- 40- فوزية موري، دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية وضمان الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، 2016.
- 41- خديجة حداد، الأمن الغذائي العربي في ظل اضطرابات الأسواق العالمية للسلع الغذائية الرئيسية دراسة حالة الجزائر 2000-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016.
- 42- مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي - حالة دول شمال إفريقيا - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2015.
- 43- يونس صاحب، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015.
- 44- هاجر بوزيان الرحمان، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2014.
- 45- فاطمة كبدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2013.
- 46- أمينة بن خزناجي، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.
- 47- بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.
- 48- بن لاغة محمد رضا، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013.

- 49-رشيد عدوان، الزراعة والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013.
- 50- ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جامعة باجي مختار عنابة، 2012.
- 51- غردي محمد، القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3، 2012.
- 52- أحمد عوض إبراهيم، مساهمة إنتاج القمح في تحقيق الأمن الغذائي بالسودان، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، جامعة أم درمان الإسلامية، 2011.
- 53- حنان سفيان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم تسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.
- 54- سفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.
- 55- فوزية غربي، الزراعة بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
- 56- محمد علي حزام غالب المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.
- 57- عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007.
- 58- مجدولين دهينة، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة- آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2006.
- 59- عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير منشورة، كلية علوم الاقتصاد و علوم التسيير ، الجزائر، 2006
- 60- اممر عزاوي، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- 61- أممر سعيد شعبان، القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- 62- مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

- 63- عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- 64- سفيان أبحري، شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
- 65- رائد محمد مفضي الخزاغلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، ماجستير الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، الأردن، 2001.
- 66- رائد محمد مفضي الخزاغلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، ماجستير الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، الأردن، 2001.
- ج- المجلات والمؤتمرات العلمية:
- 01- عبد الكريم جداه، سليمة بلحواسن، دراسة تحليلية لدور سياسة الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة الميرقزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01، 2024.
- 02- مصطفى سعدي، عبد الحفيظ عباس، أثر السياسات الفلاحية التنموية في تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2020، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2023.
- 03- نيم زياد أحمد جبارة، قضية الأمن الغذائي العربي، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 5، العدد 1، 2023.
- 04- عبلة روابح، عبد الباقي روابح، أبعاد الأمن الغذائي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 01، العدد 01، جوان 2023.
- 05- رجاء عبد الله عيسى ورائد عبد فهد السعدون، الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد (08)، العدد (01)، 2023.
- 06- نادية سوداني، واقع القطاع الزراعي في إفريقيا في ظل انعدام الأمن الغذائي ومدى أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا CAADP في تنمية القطاع الزراعي في إفريقيا، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2023.
- 07- سامي زيادي، مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي - دراسة حالة الدول العربية-، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد: 01، 2023.
- 08- إدريس معزوي، أمينة بن خرناجي، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2023.
- 09- نور الهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد 01، 2023.

- 10- آمال حنفاوي، دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023.
- 11- عبد الباقي روابح، عبلة روابح، أبعاد الأمن الغذائي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 10، العدد 01، جوان 2023.
- 12- لطيفة جباري، واقع تحلية مياه البحر واشكالية الأمن الغذائي: حالة الجزائر، مجلة دفاتر، المجلد 19، العدد 01، جوان 2023.
- 13- سمية سريدي، دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015-2022، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 02، 2023.
- 14- محمد الصالح بن جدية، عبد الوهاب عبدات، واقع الإنتاج السمكي بالجزائر خلال الفترة (1991-2018) والآفاق المستقبلية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، 2023.
- 15- رجاء طعمة الواسطي، فاطمة كاظم زاير الساعدي، تحليل أثر السياسة الزراعية على إنتاج محصول الرز في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 45، 2022.
- 16- رحمة بومدين، يوسف بشني، تحليل واقع الأمن الغذائي الجزائري في إطار التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 02، 2022.
- 17- أسامة بن عزيز، ياسين بوعبدلي، مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: شعبة القمح نموذجاً، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2022.
- 18- عمر بوعزيز، تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي باستخدام التحليل العنقودي الهرمي للفترة 2015-2020، مجلة المريضي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2022.
- 19- سامية بزازي، أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي بين الواقع وضرورة الإصلاح، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2022.
- 20- عبد الكريم حجاج، عبد الوهاب سنيخر، مشاريع تحلية المياه كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 09، جوان 2022.
- 21- مبروك قويسبي، كمال بن موسى، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2022.
- 22- عبد الحفيظ عباس، مصطفى سعدي، خيرة شنتوف، واقع الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا وسبل التكامل فيما بينهم مقارنة تحليلية للفترة 2015-2019. مجلة دفاتر mecas، المجلد 18، العدد 2، 2022.

- 23- فالحة قطاب، عاشور مزريق، دراسة تقييمية لأثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 08، العدد 02، 2022.
- 24- عبد الحفيظ عباس وآخرون، واقع الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا وسبل التكامل فيما بينهم "مقاربة تحليلية للفترة 2015-2019"، مجلة دفاتر، المجلد 18، العدد 2، ديسمبر 2022.
- 25- مراد بن روبينة، إبراهيم خويلد، تداعيات القانون 10-03 على الفلاحة الصحراوية في الجزائر: دراسة شبه تجريبية باستخدام نموذج الفرق بين الفروقات، ملتقى العلمي الثامن حول اقتصاديات الزراعة الصحراوية في الجزائر: المعوقات، الفرص والآفاق، جامعة الوادي، 2022.
- 26- سفيان عكرو، الأمن الغذائي: إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصال، جامعة الجزائر3، المجلد الرابع، العدد الثاني، ديسمبر 2022.
- 27- محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير، الندوة الدولية الرابعة حول: الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط من تنظيم مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الجزائر، فندق الأوراسي 22-24 مارس 2008.
- 28- لخضر بن فليس، محمد التهامي طواهر، تحليل مؤشرات التبعية الغذائية والأمن الغذائي فب الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2018، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021.
- 29- سفيان الشارف بن عطية، ساهمت قطاع الفلاحة في التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000/2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021.
- 30- سامر محمد فخري ضرار، هدى رعد هشام، زهير حامد تركي، قياس وتحليل مشكلة الأمن الغذائي في العراق للمدة (1990-2018)، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، 30-06-2021.
- 31- خديجة عياش، الأمن الغذائي والسياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر (2000-2014)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021.
- 32- وسيلة واعر، قومية دوئي، دراسة تحليلية لوضع الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، 2021.
- 33- محمد بدوي حسين، كامل كاظم بشير الكناني، رسول هادي حسون، واقع السياسات الزراعية وفعاليتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 117، 2020.
- 34- عائشة بن النوي، حقائق الأمن الغذائي في الوطن العربي للفترة 2014-2018، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020.

- 35- عبد الحفيظ كينة، دور السياسات الفلاحية في تحقي الأمن الغذائي في الجزائر في الفترة (2000-2014)، مجلة المدبر، المجلد 07، العدد 01، 2020.
- 36- نذير طروبيا، تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الجزائر (دعوة لتأهيل السياسات الزراعية المتعثرة وتعزيز فاعليتها)، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2020.
- 37- وسيم وجيه الكسان رزق الله، أثر التغيرات المناخية على إنتاجية الحاصلات الزراعية في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصر، العدد الخامس، يناير 2020.
- 38- ريم بوش، مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الوطن العربي، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2019.
- 39- فاطمة رحال، حدة طويل، دور الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019.
- 40- وليد إبراهيم سلطان أحمد هاشم علي محاسن محمود سلطان، دراسة تحليلية لواقع السياسات الزراعية ودورها في نمو الناتج الزراعي في ظل الظروف الراهنة، مجلة زراعة الرافدين العراقية، المجلد 47، العدد عدد إضافي ثاني خاص بالمؤتمر الزراعي الدولي الثالث، 2019.
- 41- سليم العمراوي، انعكاس سياسة التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 08، ديسمبر 2019.
- 42- باسم حازم حميد البدري، محمد خالد محمد فرحان، أثر السياسة الزراعية في العراق على نسب الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية (القمح، الرز، اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن نموذجاً) للمدة 2003-2017، ورقة بحثية في مؤتمر دولي، 2019.
- 43- زوييدة محسن، معالجة المياه المستعملة: خيار استراتيجي للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2019.
- 44- سهيلة شيخاوي، العجال عدالة، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية آفاق 2022، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، 2018.
- 45- يوسف بن زية، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، جوان 2018.
- 46- خالد بن عمر، جيلالي بورزامة، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2018.

- 47- عمر عادل جاسم، عفاف صالح حسن، تحليل اقتصادي وقياسي لواقع الأمن الغذائي في العراق للمدة (1990-2016) محصول الرز أنموذجاً باستعمال نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 44، 2018.
- 48- سليمان بلعور، خميسي الواعر، دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي، مجلة الباحث، المجلد الأول، العدد الخامس، 2018.
- 49- فاتح حركاتي، السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، الجزء 02، ديسمبر 2017.
- 50- بوعريوة الربيع، دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2017.
- 60- علي عبابة، كمال بن موسى، التجارة الخارجية الزراعية الجزائرية مؤشرات الأداء وملامح التطور، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2017.
- 61- فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع المحلي وعوامل تطويره في الجزائر - دراسة حالة ولاية تبسة-، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017.
- 62- إكرام أحمد السيد، أثر السياسات الزراعية المصرية على الأمن الغذائي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 26، العدد 2، يونيو 2016.
- 63- عبد القادر شويرفات، فضيل فارس، أثر السياسات الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 7، العدد 1، 31-12-2016.
- 64- عبد الستار عبد الجبار موسى، خالد قحطان عبود، السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوربي الواقع والإصلاحات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 23، 2016.
- 65- خيرة مغري، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 06، سبتمبر 2016.
- 66- مصطفى قريد، دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر-حالة القمح، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015.
- 67- رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد 8، العدد 13، جوان 2015.

- 68- ابتسام حاوشين، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فاعليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد3، العدد2، ديسمبر 2014.
- 69- عمر محمود أبو عيدة، مدى تفوق مرونة الطلب السعرية على العوامل الأخرى المؤثرة على المستهلك الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد 28، تشرين الأول 2012.
- 70- حسينة حوحو، سعاد حوحو، آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.
- 71- رياض محمد المسعودي، واقع الأمن الغذائي في العراق بتأثير بعض المتغيرات الجغرافية ومؤشراته المستقبلية، مجلة كربلاء العلمية، العراق، المجلد (09)، العدد (02) 2011.
- 72- بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي، مجلة الباحث العدد09، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.
- 73- مراد ناصر، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية - حالة الجزائر-، مجلة جديد الاقتصاد، العدد05، ديسمبر 2010.
- 74- رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد 4، 2009.
- 75- باشي أحمد، القطاع الزراعي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد02، جامعة ورقلة، 2003.
- 76- سعد طه علام، التكيف الهيكلي المستقبلي للزراعة العربية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، 1994.
- 77- فاتح غلاب، أبو بكر رزيقات، السياسات الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (القيود والمحددات)، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدينة، 28-29 أكتوبر 2014.
- 78- نسيم شرايطي، معالجة تصويرية لأبعاد الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول-القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية- جامعة المدينة الجزائر، 2014.
- 79- خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدينة، الجزائر، 2014.
- 80- سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014.

- 81- زكريا مسعودي، سياسة التشغيل فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة أما فعاليات مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على تشغيل الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013.
- 82- عدنان احمد ثلاج، احمد هاشم علي، وليد إبراهيم سلطان، أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق (محصول القمح أنموذجا)، مجلة زراعة الرافدين العراقية، المجلد 40، العدد عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لقسم بالاقتصاد الزراعي، 2012.
- 83- عبد الصمد سعودي، صالح سراي، إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.
- 84- محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير، الندوة الدولية الرابعة حول: الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط من تنظيم مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الجزائر، فندق الأوراسي 22-24 مارس 2008.
- د- منشورات ومراسيم:
- 01- ج.ج.د.ش، الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 80-11 مؤرخ في 50 صفر 1401 الموافق ل 13 ديسمبر 02، يتضمن المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادر 16 ديسمبر 1980.
- 03- ج.ج.د.ش، الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 84-22 مؤرخ في 01 ربيع الثاني الموافق ب 24 ديسمبر 1984، يتضمن المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادر 02 جانفي 1985،
- 04- ج ج د ش، قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية رقم 42 (2008)، قانون رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق ل 24-07-2008.
- 05- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون المالية لكل سنة من 2001 إلى 2022، أعداد متفرقة.
- 06- ج ج د ش، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 139-302، الجريدة الرسمية رقم 30(2014)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الثانية 1435 الموافق ل 02-04-2014.
- 07- الجريدة الرسمية، صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أوت 2002 الذي يحدد مدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 109-302، عدد 67.
- 08- الجريدة الرسمية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 067-302، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25-07-2005، عدد 52.

09- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وآفاق، 2008.

11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية السادسة عشر، 2000.

12- رئاسة الحكومة الجزائرية، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

13- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000.

14- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، مداخلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل إنتاج الفلاحة عن طريق التشبيب واستحداث مناصب الشغل، 22-2-2011.

15- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج إصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 1998،

هـ- التقارير:

01- المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007.

02- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.

03- البنك الدولي، موجز السياسات- الزراعة وتقليص الفقر-، تقرير عن التنمية في العالم، 2008، واشنطن، 2008.

04- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد 20 إلى 41، الخرطوم؛ 2023. أعداد مختلفة.

05- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة من 2004 إلى 2022.

06- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2013)، الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، روما إيطاليا، 2013.

07- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، 2013.

08- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2014.

09- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحديات الأمن الغذائي ودوافعه على الصعيد العالمي: النزاعات والحروب في أوكرانيا وبلدان أخرى وحالة التباطؤ والانكماش الاقتصادي وتغير المناخ، الدورة 172، روما، 23-24 أبريل 2023.

و- المواقع الإلكترونية:

01-Bryon Majusiak ، "**Modern farming is as much about data as digging**"،

تاريخ الاطلاع: 2023/07/24، على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.weforum.org/agenda/2021/06/farming-data-new-agricultural-job-skills>

-02 WASHINGTON MUCHINERIPI MUZARI, **FUNDAMENTALS OF AGRICULTURAL ECONOMICS**, Publisher: ASARE PUBLISHERS, Zimbabwe, 06 December 2022 .

تاريخ الاطلاع: 2023/07/20، على الرابط الإلكتروني التالي:

[https://www.researchgate.net/publication/366050752\\_FUNDAMENTALS\\_OF\\_AGRICULTURAL\\_ECONOMICS](https://www.researchgate.net/publication/366050752_FUNDAMENTALS_OF_AGRICULTURAL_ECONOMICS)

03- محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم عامة تتعلق بالأمن الغذائي، مقال خاص، اطلع عليه على الرابط التالي:

، بتاريخ 2023/08/19 <https://www.aljazeera.net/2004/10/03> ، الساعة 16:41.

04- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نشأة المنظمة - أهداف المنظمة، [WWW.AOAD.ORG](http://WWW.AOAD.ORG)، اطلع عليه 2023/08/31.

05- منظمة الصحة العالمية، تاريخ المنظمة، <https://www.who.int/ar/about/history>، اطلع عليه 2023/08/31.

06- السكان في الجزائر، <https://fanack.com/ar/algeria/population-of-algeria>، تم الاطلاع عليه 2023/09/11.

ثانيا: باللغات الأجنبية

01- Khouiled. B, **Tests of Homogeneity in Panel Data with EViews** ,2018. [https://mpr.aub.uni-muenchen.de/101001/1/MPRA\\_paper\\_101001.pdf](https://mpr.aub.uni-muenchen.de/101001/1/MPRA_paper_101001.pdf)

02- Sophie Charlier et Gerard Warnotte, **La souveraineté alimentaire-regards croisés**, presses universitaire de louvain, Belgique, 2007.

03- Lene Maria Nilsson and Birgitta Evengard, **Food security or food sovereignty-what is the issue in the arctic ?** , Springer international publishing Switzerland , 2015.

04- Khouiled. B, **Tests of Homogeneity in Panel Data with EViews** ,2018. [https://mpr.aub.uni-muenchen.de/101001/1/MPRA\\_paper\\_101001.pdf](https://mpr.aub.uni-muenchen.de/101001/1/MPRA_paper_101001.pdf)

05- (FAO) ,**An Introduction to the Basic Concepts of Food Security** .Published by the EC - FAO Food Security Programme 2008.

06- Selmani salem, **Sovereignty and food security is the example of Algeria**, thesis doctorate, univercity Djelfa, 2020.

07-The Economist Intelligence **Unit (EIU) Global Food Security Index 2017** measuring food security and the impact of resource risks,USA.

- 08- International Food Policy Research Institute (IFPRI) ,Global Food Security Report, 2018, Washington, USA,2018.
- 09-Coordination régionale pour une gestion durable des ressources en eau au Maghreb, etude d'évaluation du secteur de l'eau en Algérie, 2016.
- 10- Slimane bedrani, M. Bourenane, J. Molina, Les politique agraires en Algérie : vers l'autonomie ou la dépendance ?, CREA, Algeria, 1981.
- 11-Ministère de l'agriculture et du développement rural, Le renouveau agricole et rural en marche, Revue et Perspectives, mai 2012.
- 12- Ministère de l'agriculture et du développement rural, 22ème session évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement rural, Mai 2015.
- 13- Ministère de l'agriculture et du développement rural, évaluation des activités réalisées dans le cadre du PRCHAT 2010–2014, 21ème session d'évaluations du programme du Renouveau agricole et rural, décembre 2014.
- 14- Yengoh Genesis Tambang ,Explaining Agricultural Yield Gaps In Cameroon ,Doctoral thesis entitled: Explaining agricultural yield gaps in Cameroon, in Natural Geographic and Ecosystem Sciences, Agricultural Management Specialization, Faculty of Science, Lund University, Sweden, 2010.
- 15- Sicheng Zhao, Tingyu Li, Guogang Wang, Agricultural Food System Transformation on China's Food Security, Institute of Agricultural Economics and Development, Chinese Academy of Agricultural Sciences, Beijing 100081, China, Foods 2023.
- 16- Halmouchecheikh, Madi mohamed brahim, Evolution of food prices and its impact on food security in Algeria, Journal of Contemporary Business and Economic Studies Vol (06), No (01), (2023).
- 17- Oleksandr Yerankin, Ihor Ivasiv, Nataliia Ovsienko, Liudmyla Parii, Oleksii Oleksiuk, FORMATION OF A SET OF NATIONAL FOOD SECURITY INDICATORS, FINANCIAL AND CREDIT ACTIVITY : PROBLEMS OF THEORY AND PRACTICE, Volume 2 (49), 2023.
- 18- Keshkhan Youcef Aziz, Bware Burhan muhamad, A Study of The Reality of Food Security in Iraq And Its Potential for The Period 1990–2018, Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume17, Issue 54 part 3,2021.

- 19- Nawfal K. Ali Alshahwan, **Arab Food Security and Agricultural Development Policies Experience of Iraq and Algeria**, Regional Studies Journal, Volume 15, Issue 47, 2021.
- 20- Romanus Osabohien, Adesola Afolabi and Abigail Godwin, **An Econometric Analysis of Food Security and Agricultural Credit Facilities in Nigeria**, Department of Economics and Development Studies, College of Business and Social Sciences, Covenant University, Ota, Nigeria, Article in The Open Agriculture Journal · October 2018.
- 21- Elena Kopnova, Lilia Rodionova, **AN ANALYSIS OF THE ECONOMIC DETERMINANTS OF FOOD SECURITY IN NORTH AFRICA**, BASIC RESEARCH PROGRAM WORKING PAPERS, SERIES : ECONOMICS WP BRP 166/EC/2017.
- 22- Noor Thoyibah Abdul Wahab<sup>1</sup>, Shri-Dewi Applanaidu<sup>1</sup> & Nor'Aznin Abu Bakar, **An Econometric Analysis of Food Security Determinants in Malaysia : A Vector Error Correction Model Approach (VECM)** .Asian Social Science, Vol. 11, No. 23, 2015.
- 23- Stock, J. H., Watson, M. W., Wooldridge, J. M., & Wooldridge, J. M. **Introductory Econometrics : A Modern Approach (4 th International)**.
- 29-Engle R.F .Granger C W J , **Cointegration and Error Correction Representation Estimation and testing** , Economica , 1987 U 0155.
- 24- Bernard Paulrre « **La causalité en économie** » Economica, 1985.
- 25- Clarke, D., Pailanir, D., Athey, S., & Imbens, G. **On Synthetic Difference-in-Differences and Related Estimation Methods in Stata**. Stata Journal, 2023.
- 26-Roger D. Norton, **les politique de développement agricole** ,concepts et expériences, chapitre2, Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, Rome 2005.

الملاحق

## الملاحق

## الملحق رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الخام

Date: 08/15/24

Time: 03:17

Sample: 1990 2021

	PCA	AL	AO	CA	EI	GS	MEC
Mean	1858.371	5619.813	6.69E+10	4048444.	3.235411	7.99E+09	2.08E+10
Median	1027.352	4392.000	3.35E+10	2761303.	2.290521	3.36E+09	5.53E+09
Maximum	6164.645	15285.00	2.39E+11	9032700.	16.60000	3.81E+10	9.22E+10
Minimum	140.4100	1023.000	4.05E+09	157.9000	0.591115	4.86E+08	98995.00
Std. Dev.	1928.627	4239.742	7.46E+10	4110901.	3.301986	9.98E+09	2.94E+10
Skewness	0.906099	0.571346	1.045175	0.037382	2.404529	1.454928	1.198158
Kurtosis	2.425692	1.806883	2.565828	1.035530	8.803230	3.829686	2.834444
Jarque-Bera	9.637036	7.278070	12.15484	10.30595	151.4787	24.41505	15.38597
Probability	0.008079	0.026278	0.002294	0.005782	0.000000	0.000005	0.000456
Sum	118935.7	359668.0	4.28E+12	2.59E+08	207.0663	5.11E+11	1.33E+12
Sum Sq. Dev.	2.34E+08	1.13E+09	3.51E+23	1.06E+15	686.8958	6.27E+21	5.46E+22
Observations	64	64	64	64	64	64	64

## الملحق رقم (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المحولة لوغاريتميا

Date: 08/14/24

Time: 01:38

Sample: 1990 2021

	PCA	AL	AO	CA	EI	GS	MEC
Mean	2.964075	3.606364	10.49058	4.577377	0.355170	9.562295	7.772887
Median	2.967895	3.642612	10.51189	4.517008	0.359919	9.526513	7.662913
Maximum	3.789908	4.184265	11.37829	6.955818	1.220108	10.58143	10.96487
Minimum	2.147398	3.009876	9.606919	2.198382	-0.228328	8.687027	4.995613
Std. Dev.	0.562231	0.372446	0.588747	2.347713	0.354640	0.566456	2.748861
Skewness	0.017826	-0.061134	0.008859	0.000163	0.432349	0.186518	0.024209
Kurtosis	1.488448	1.610409	1.657103	1.001120	2.627310	1.956028	1.033625
Jarque-Bera	6.096163	5.189104	4.809831	10.65473	2.364269	3.277424	10.31726
Probability	0.047450	0.074679	0.090273	0.004857	0.306623	0.194230	0.005750
Sum	189.7008	230.8073	671.3970	292.9521	22.73086	611.9869	497.4647
Sum Sq. Dev.	19.91456	8.739098	21.83727	347.2405	7.923490	20.21493	476.0428

Observations 64 64 64 64 64 64 64

### الملحق رقم (3) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary  
Date: 08/15/24 Time: 03:03  
Sample: 1990 2021  
Included observations: 64

Probability	Correlation						
	PCA	AL	AO	CA	EI	GS	MEC
PCA	1.000000 -----						
AL	0.961239 0.0000	1.000000 -----					
AO	0.993323 0.0000	0.963756 0.0000	1.000000 -----				
CA	-0.922181 0.0000	-0.888348 0.0000	-0.880090 0.0000	1.000000 -----			
EI	-0.722051 0.0000	-0.675338 0.0000	-0.671178 0.0000	0.827784 0.0000	1.000000 -----		
GS	0.924691 0.0000	0.910995 0.0000	0.939332 0.0000	-0.761493 0.0000	-0.656738 0.0000	1.000000 -----	
MEC	0.946215 0.0000	0.911444 0.0000	0.910554 0.0000	-0.994679 0.0000	-0.837800 0.0000	0.807487 0.0000	1.000000 -----

### الملحق رقم (4) النموذج المقدر بالمعطيات الخام

Dependent Variable: PCA  
Method: Difference-in-Difference  
Date: 08/13/24 Time: 02:00  
Periods included: 32  
Cross-sections included: 2  
Total panel (balanced) observations: 64

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POLICY1	2628.642	1.73E-12	1.52E+15	0.0000
R-squared	0.927934	Mean dependent var		1858.371
Adjusted R-squared	0.848661	S.D. dependent var		1928.627
S.E. of regression	750.2812	Akaike info criterion		16.38359
Sum squared resid	16887658	Schwarz criterion		17.53049
Log likelihood	-490.2748	Hannan-Quinn criter.		16.83541
F-statistic	11.70556	Durbin-Watson stat		0.346222
Prob(F-statistic)	0.000000	Parallel trend stat		8.05E+13
Prob(P. trend)	0.000000			

**الملحق رقم (5) النموذج المقدر بالمعطيات المئوية**

Dependent Variable: PCA  
 Method: Difference-in-Difference  
 Date: 08/14/24 Time: 01:54  
 Periods included: 31  
 Cross-sections included: 2  
 Total panel (balanced) observations: 62

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POLICY1	1.122364	1.01E-16	1.12E+16	0.0000
R-squared	0.771671	Mean dependent var		0.900520
Adjusted R-squared	0.519722	S.D. dependent var		5.759604
S.E. of regression	3.991526	Akaike info criterion		5.910902
Sum squared resid	462.0361	Schwarz criterion		7.043086
Log likelihood	-150.2380	Hannan-Quinn criter.		6.355426
F-statistic	3.062807	Durbin-Watson stat		2.288918
Prob(F-statistic)	0.001555	Parallel trend stat		-3.47E+14
Prob(P. trend)	0.000000			

**الملحق رقم (6) النموذج المقدر بالمعطيات اللوغاريتمية**

Dependent Variable: PCA  
 Method: Difference-in-Difference  
 Date: 08/14/24 Time: 01:55  
 Periods included: 32  
 Cross-sections included: 2  
 Total panel (balanced) observations: 64

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POLICY1	2.987086	2.72E-15	1.10E+15	0.0000
R-squared	0.996028	Mean dependent var		2.964075
Adjusted R-squared	0.991659	S.D. dependent var		0.562231
S.E. of regression	0.051348	Akaike info criterion		-2.795580
Sum squared resid	0.079098	Schwarz criterion		-1.648673
Log likelihood	123.4586	Hannan-Quinn criter.		-2.343755
F-statistic	227.9748	Durbin-Watson stat		0.526326
Prob(F-statistic)	0.000000	Parallel trend stat		1.36E+12
Prob(P. trend)	0.000000			

**الملحق رقم (7) اختبار التجانس**

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	4.109462	0.001894
H2	4.505106	0.001740

H3	1.630057	0.206872
----	----------	----------

### الملحق رقم (8) اختبارات السببية

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests

Date: 08/15/24 Time: 04:16

Sample: 1990 2021

Lags: 2

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
AL does not homogeneously cause PCA	5.95030	2.25159	0.0243
PCA does not homogeneously cause AL	2.27012	0.05736	0.9543
AO does not homogeneously cause PCA	4.80036	1.56596	0.1174
PCA does not homogeneously cause AO	4.25140	1.23866	0.2155
CA does not homogeneously cause PCA	6.80951	2.76387	0.0057
PCA does not homogeneously cause CA	2.54466	0.22105	0.8251
EI does not homogeneously cause PCA	2.41874	0.14597	0.8839
PCA does not homogeneously cause EI	3.71455	0.91857	0.3583
GS does not homogeneously cause PCA	6.78966	2.75204	0.0059
PCA does not homogeneously cause GS	3.30777	0.67604	0.4990
MEC does not homogeneously cause PCA	0.93743	-0.73723	0.4610
PCA does not homogeneously cause MEC	49.0004	27.9192	0.0000
AO does not homogeneously cause AL	3.46418	0.76929	0.4417
AL does not homogeneously cause AO	5.79737	2.16041	0.0307
CA does not homogeneously cause AL	0.26010	-1.14107	0.2538
AL does not homogeneously cause CA	2.05032	-0.07369	0.9413
EI does not homogeneously cause AL	0.86448	-0.78072	0.4350
AL does not homogeneously cause EI	0.51904	-0.98668	0.3238
GS does not homogeneously cause AL	0.78125	-0.83034	0.4063
AL does not homogeneously cause GS	1.20744	-0.57624	0.5645
MEC does not homogeneously cause AL	1.19559	-0.58331	0.5597
AL does not homogeneously cause MEC	29.3614	16.2100	0.0000
CA does not homogeneously cause AO	6.71174	2.70558	0.0068
AO does not homogeneously cause CA	7.37383	3.10034	0.0019
EI does not homogeneously cause AO	3.37032	0.71333	0.4756
AO does not homogeneously cause EI	3.19469	0.60861	0.5428
GS does not homogeneously cause AO	5.18029	1.79249	0.0731
AO does not homogeneously cause GS	2.10000	-0.04407	0.9648
MEC does not homogeneously cause AO	1.36034	-0.48508	0.6276
AO does not homogeneously cause MEC	68.1377	39.3295	0.0000
EI does not homogeneously cause CA	8.19788	3.59166	0.0003
CA does not homogeneously cause EI	4.28926	1.26123	0.2072
GS does not homogeneously cause CA	2.24629	0.04315	0.9656

CA does not homogeneously cause GS	4.51438	1.39545	0.1629
MEC does not homogeneously cause CA	3.60887	0.85556	0.3922
CA does not homogeneously cause MEC	5.14821	1.77336	0.0762
GS does not homogeneously cause EI	2.67782	0.30044	0.7638
EI does not homogeneously cause GS	4.04463	1.11537	0.2647
MEC does not homogeneously cause EI	2.72963	0.33133	0.7404
EI does not homogeneously cause MEC	18.5465	9.76177	0.0000
MEC does not homogeneously cause GS	1.44128	-0.43682	0.6622
GS does not homogeneously cause MEC	15.7689	8.10571	4.E-16

### الملحق رقم (9) مجال الثقة للتقديرات في نموذج DID

Coefficient Confidence Intervals

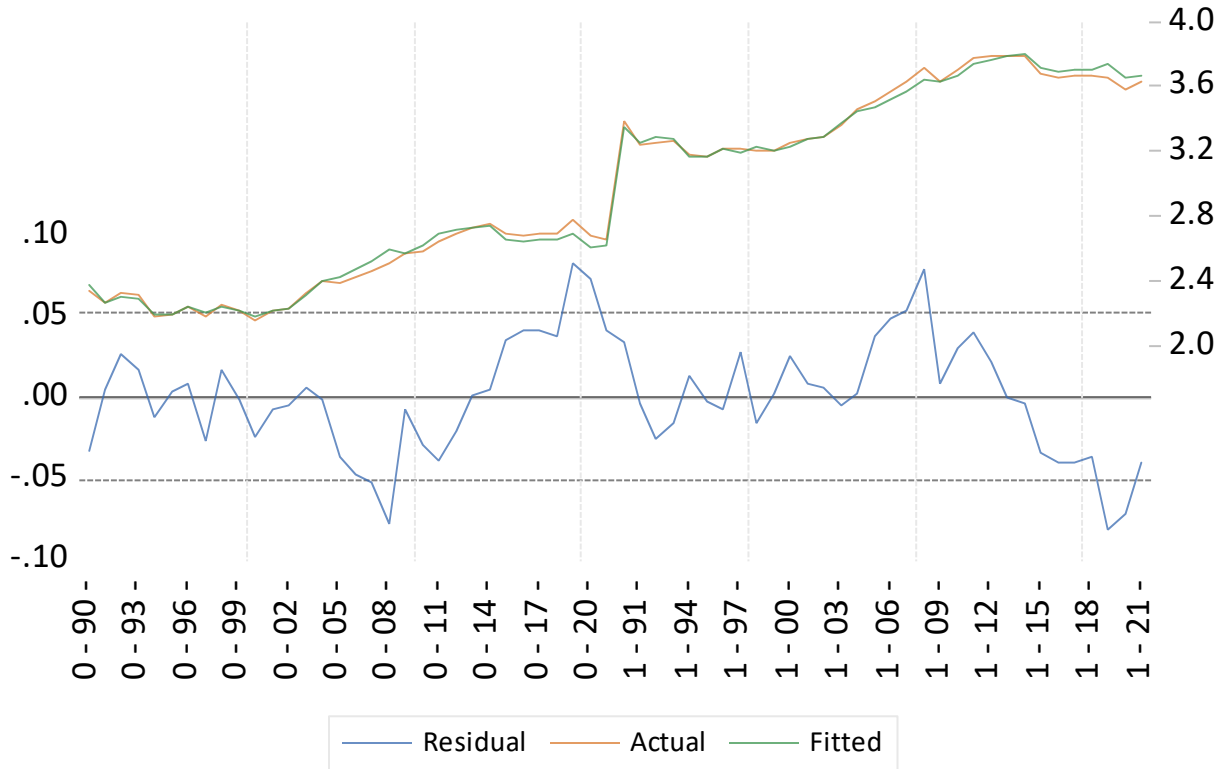
Date: 08/16/24 Time: 01:41

Sample: 1990 2021

Included observations: 64

Variable	Coefficient	95% CI	
		Low	High
POLICY1	2.068978	2.068978	2.068978

### الملحق رقم (10) بواقي تقدير نموذج DID



## الملحق رقم (11) اختبار مصور الارتباط

Date: 08/16/24 Time: 01:50

Sample: 1990 2021

Included observations: 64

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.706	0.706	33.453	0.000
		2	0.515	0.032	51.529	0.000
		3	0.431	0.112	64.378	0.000
		4	0.282	-0.135	69.993	0.000
		5	0.149	-0.072	71.590	0.000
		6	0.060	-0.050	71.849	0.000
		7	-0.117	-0.248	72.871	0.000
		8	-0.263	-0.145	78.079	0.000
		9	-0.336	-0.092	86.744	0.000
		10	-0.280	0.191	92.889	0.000
		11	-0.260	0.002	98.262	0.000
		12	-0.353	-0.254	108.40	0.000
		13	-0.353	-0.042	118.75	0.000
		14	-0.254	0.114	124.20	0.000
		15	-0.188	0.046	127.24	0.000
		16	-0.089	-0.003	127.94	0.000

## الملحق رقم (12) اختبار ليفيني بين السنوات

Test for Equality of Variances of RESID01

Categorized by values of YEARS

Date: 08/14/24 Time: 01:48

Sample: 1990 2021

Included observations: 64

Method	df	Value	Probability
Bartlett	3	14.48201	0.0023
Levene	(3, 60)	5.647848	0.0018
Brown-Forsythe	(3, 60)	5.647848	0.0018

## Category Statistics

YEARS	Count	Std. Dev.	Mean Abs. Mean Diff.	Mean Abs. Median Diff.
[1990, 2000)	20	0.018878	0.014962	0.014962
[2000, 2010)	20	0.037929	0.027291	0.027291
[2010, 2020)	20	0.040570	0.033080	0.033080
[2020, 2030)	4	0.067625	0.056388	0.056388
All	64	0.035433	0.027066	0.027066

Bartlett weighted standard deviation: 0.036308

## الملحق رقم (13) اختبار ليفيني بين المجموعات

Test for Equality of Variances of RESID01

Categorized by values of RESID01

Date: 08/14/24 Time: 01:48

Sample: 1990 2021

Included observations: 64

Method	df	Value	Probability
Bartlett	3	0.279810	0.9638
Levene	(3, 60)	1.268053	0.2935
Brown-Forsythe	(3, 60)	1.237585	0.3040

## Category Statistics

RESID01	Count	Std. Dev.	Mean Abs. Mean Diff.	Mean Abs. Median Diff.
[-0.1, -0.05)	4	0.012946	0.009135	0.008968
[-0.05, 0)	28	0.015426	0.013847	0.013847
[0, 0.05)	28	0.015426	0.013847	0.013847
[0.05, 0.1)	4	0.012946	0.009135	0.008968
All	64	0.035433	0.013258	0.013237

Bartlett weighted standard deviation: 0.015196

## الملحق رقم (14) نموذج DID مع المتغير المساعد AL

Dependent Variable: PCA

Method: Difference-in-Difference

Date: 08/14/24 Time: 01:52

Periods included: 32

Cross-sections included: 2

Total panel (balanced) observations: 64

Additional covariates: AL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POLICY1	1.835661	2.44E-12	7.54E+11	0.0000
R-squared	0.996474	Mean dependent var		2.964075
Adjusted R-squared	0.992340	S.D. dependent var		0.562231
S.E. of regression	0.049207	Akaike info criterion		-2.883393
Sum squared resid	0.070219	Schwarz criterion		-1.702754
Log likelihood	127.2686	Hannan-Quinn criter.		-2.418280
F-statistic	241.0469	Durbin-Watson stat		0.659654
Prob(F-statistic)	0.000000			

**الملحق رقم (15) نموذج DID مع المتغير المساعد CA**

Dependent Variable: PCA  
 Method: Difference-in-Difference  
 Date: 08/17/24 Time: 01:59  
 Periods included: 32  
 Cross-sections included: 2  
 Total panel (balanced) observations: 64  
 Additional covariates: CA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POLICY1	6.490963	5.80E-12	1.12E+12	0.0000
R-squared	0.997360	Mean dependent var		2.964075
Adjusted R-squared	0.994265	S.D. dependent var		0.562231
S.E. of regression	0.042578	Akaike info criterion		-3.172816
Sum squared resid	0.052573	Schwarz criterion		-1.992176
Log likelihood	136.5301	Hannan-Quinn criter.		-2.707702
F-statistic	322.2419	Durbin-Watson stat		1.006855
Prob(F-statistic)	0.000000			

**الملحق رقم (16) نموذج DID مع المتغير المساعد EI**

Dependent Variable: PCA  
 Method: Difference-in-Difference  
 Date: 08/17/24 Time: 02:01  
 Periods included: 32  
 Cross-sections included: 2  
 Total panel (balanced) observations: 64  
 Additional covariates: EI

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POLICY1	2.928558	1.91E-16	1.54E+16	0.0000
R-squared	0.999150	Mean dependent var		2.964075
Adjusted R-squared	0.998154	S.D. dependent var		0.562231
S.E. of regression	0.024153	Akaike info criterion		-4.306636
Sum squared resid	0.016918	Schwarz criterion		-3.125997
Log likelihood	172.8123	Hannan-Quinn criter.		-3.841523
F-statistic	1003.166	Durbin-Watson stat		1.952211
Prob(F-statistic)	0.000000			

**الملحق رقم (17) نموذج DID مع المتغير المساعد GS**

Dependent Variable: PCA  
 Method: Difference-in-Difference  
 Date: 08/17/24 Time: 02:04  
 Periods included: 32  
 Cross-sections included: 2  
 Total panel (balanced) observations: 64  
 Additional covariates: GS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POLICY1	6.249925	2.55E-12	2.45E+12	0.0000

R-squared	0.996996	Mean dependent var	2.964075
Adjusted R-squared	0.993474	S.D. dependent var	0.562231
S.E. of regression	0.045417	Akaike info criterion	-3.043677
Sum squared resid	0.059820	Schwarz criterion	-1.863037
Log likelihood	132.3977	Hannan-Quinn criter.	-2.578563
F-statistic	283.0996	Durbin-Watson stat	1.048675
Prob(F-statistic)	0.000000		

### الملحق رقم (18) نموذج DID مع المتغير المساعد MEC

Dependent Variable: PCA  
Method: Difference-in-Difference  
Date: 08/17/24 Time: 02:06  
Periods included: 32  
Cross-sections included: 2  
Total panel (balanced) observations: 64  
Additional covariates: MEC

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POLICY1	3.773380	4.61E-13	8.18E+12	0.0000
R-squared	0.996404	Mean dependent var	2.964075	
Adjusted R-squared	0.992187	S.D. dependent var	0.562231	
S.E. of regression	0.049695	Akaike info criterion	-2.863647	
Sum squared resid	0.071619	Schwarz criterion	-1.683008	
Log likelihood	126.6367	Hannan-Quinn criter.	-2.398534	
F-statistic	236.3172	Durbin-Watson stat	0.609952	
Prob(F-statistic)	0.000000			

### الملحق رقم (19) نموذج DID مع كل المتغيرات المساعدة

Dependent Variable: PCA  
Method: Difference-in-Difference  
Date: 08/14/24 Time: 01:56  
Periods included: 32  
Cross-sections included: 2  
Total panel (balanced) observations: 64  
Additional covariates: AL CA EI GS MEC

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POLICY1	2.068978	7.08E-13	2.92E+12	0.0000
R-squared	0.999296	Mean dependent var	2.964075	
Adjusted R-squared	0.998225	S.D. dependent var	0.562231	
S.E. of regression	0.023688	Akaike info criterion	-4.368976	
Sum squared resid	0.014028	Schwarz criterion	-3.053407	
Log likelihood	178.8072	Hannan-Quinn criter.	-3.850707	
F-statistic	933.3277	Durbin-Watson stat	2.242757	
Prob(F-statistic)	0.000000			

## الملحق رقم (20) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في مستواها الأصلي، نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: GS, PR, GP, GA

Date: 08/21/24 Time: 14:30

Sample: 1990 2021

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 124

Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	67.6482	0.0000
PP - Choi Z-stat	-7.02203	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results GROUP01

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
GS	0.0001	3.0	31
PR	0.0012	3.0	31
GP	0.0003	6.0	31
GA	0.0001	3.0	31

## الملحق رقم (21) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في مستواها الأصلي، نموذج الثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: GS, PR, GP, GA

Date: 08/21/24 Time: 14:30

Sample: 1990 2021

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 124

Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	66.9305	0.0000
PP - Choi Z-stat	-6.88743	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results GROUP01

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
GS	0.0001	4.0	31
PR	0.0033	2.0	31
GP	0.0019	3.0	31
GA	0.0000	3.0	31

## الملحق رقم (22) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في مستواها الأصلي، نموذج دون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: GS, PR, GP, GA

Date: 08/21/24 Time: 14:30

Sample: 1990 2021

Exogenous variables: None

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 124

Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	7.14702	0.5209
PP - Choi Z-stat	-0.44364	0.3286

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results GROUP01

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
GS	0.3230	4.0	31
PR	0.4695	9.0	31
GP	0.4188	4.0	31
GA	0.4418	4.0	31

## الملحق رقم (23) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بعد الفرق الأول، نموذج الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: GS, PR, GP, GA

Date: 08/21/24 Time: 14:31

Sample: 1990 2021

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 120

Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	613.131	0.0000
PP - Choi Z-stat	-21.9668	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(GROUP01)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(GS)	0.0000	2.0	30
D(PR)	0.0000	29.0	30
D(GP)	0.0000	0.0	30
D(GA)	0.0000	3.0	30

## الملحق رقم (24) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بعد الفرق الأول، نموذج الثابت

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: GS, PR, GP, GA

Date: 08/21/24 Time: 14:31

Sample: 1990 2021

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 120

Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	112.958	0.0000
PP - Choi Z-stat	-9.54070	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(GROUP01)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(GS)	0.0000	2.0	30
D(PR)	0.0001	29.0	30
D(GP)	0.0000	1.0	30
D(GA)	0.0000	2.0	30

## الملحق رقم (25) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بعد الفرق الأول، نموذج دون ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: GS, PR, GP, GA

Date: 08/21/24 Time: 14:32

Sample: 1990 2021

Exogenous variables: None

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 120

Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	676.317	0.0000
PP - Choi Z-stat	-24.1095	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(GROUP01)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(GS)	0.0000	2.0	30
D(PR)	0.0000	29.0	30
D(GP)	0.0000	1.0	30
D(GA)	0.0000	2.0	30

**الملحق رقم (26) اختبار استقرارية النموذج VAR(2)**

Roots of Characteristic Polynomial  
 Endogenous variables: D(GS) D(PR) D(GP)  
 D(GA)  
 Exogenous variables: C  
 Lag specification: 1 2  
 Date: 08/21/24 Time: 14:34

Root	Modulus
-0.413178 - 0.644501i	0.765570
-0.413178 + 0.644501i	0.765570
-0.653691 - 0.391584i	0.762004
-0.653691 + 0.391584i	0.762004
-0.189711 - 0.671125i	0.697423
-0.189711 + 0.671125i	0.697423
-0.004852 - 0.544299i	0.544320
-0.004852 + 0.544299i	0.544320

No root lies outside the unit circle.  
 VAR satisfies the stability condition.

**الملحق رقم (27) اختبارات التوزيع الطبيعي لنموذج VAR(2)**

VAR Residual Normality Tests  
 Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)  
 Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal  
 Date: 08/21/24 Time: 14:35  
 Sample: 1990 2021  
 Included observations: 29

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.166323	0.133707	1	0.7146
2	0.642494	1.995191	1	0.1578
3	0.031826	0.004896	1	0.9442
4	-0.102411	0.050692	1	0.8219
Joint		2.184485	4	0.7019

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.126259	0.922471	1	0.3368
2	4.250557	1.889705	1	0.1692
3	3.751642	0.682667	1	0.4087
4	2.470877	0.338298	1	0.5608
Joint		3.833141	4	0.4291

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.056178	2	0.5897

2	3.884895	2	0.1434
3	0.687563	2	0.7091
4	0.388990	2	0.8233
<hr/>			
Joint	6.017626	8	0.6453

\*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

### الملحق رقم (28) اختبار الارتباط الذاتي لنموذج VAR(2)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 08/21/24 Time: 14:35

Sample: 1990 2021

Included observations: 29

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	17.18952	16	0.3734	1.103774	(16, 40.4)	0.3835
2	23.20506	16	0.1084	1.594922	(16, 40.4)	0.1149
3	17.75876	16	0.3382	1.147624	(16, 40.4)	0.3483

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	17.18952	16	0.3734	1.103774	(16, 40.4)	0.3835
2	44.64323	32	0.0680	1.577879	(32, 34.8)	0.0951
3	71.26090	48	0.0163	1.773136	(48, 21.3)	0.0758

### الملحق رقم (29) اختبار ثبات التباين لنموذج VAR(2)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 08/21/24 Time: 14:36

Sample: 1990 2021

Included observations: 29

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
150.3741	160	0.6956

Individual components:

Dependent	R-squared	F(16,12)	Prob.	Chi-sq(16)	Prob.
res1*res1	0.422677	0.549099	0.8694	12.25763	0.7261
res2*res2	0.661826	1.467794	0.2534	19.19296	0.2588
res3*res3	0.366355	0.433628	0.9399	10.62429	0.8321
res4*res4	0.617758	1.212107	0.3737	17.91498	0.3289
res2*res1	0.469878	0.664768	0.7803	13.62645	0.6265
res3*res1	0.437796	0.584034	0.8439	12.69607	0.6948
res3*res2	0.468005	0.659787	0.7844	13.57213	0.6306

res4*res1	0.587809	1.069543	0.4617	17.04645	0.3826
res4*res2	0.431232	0.568641	0.8554	12.50574	0.7085
res4*res3	0.634422	1.301546	0.3265	18.39824	0.3011

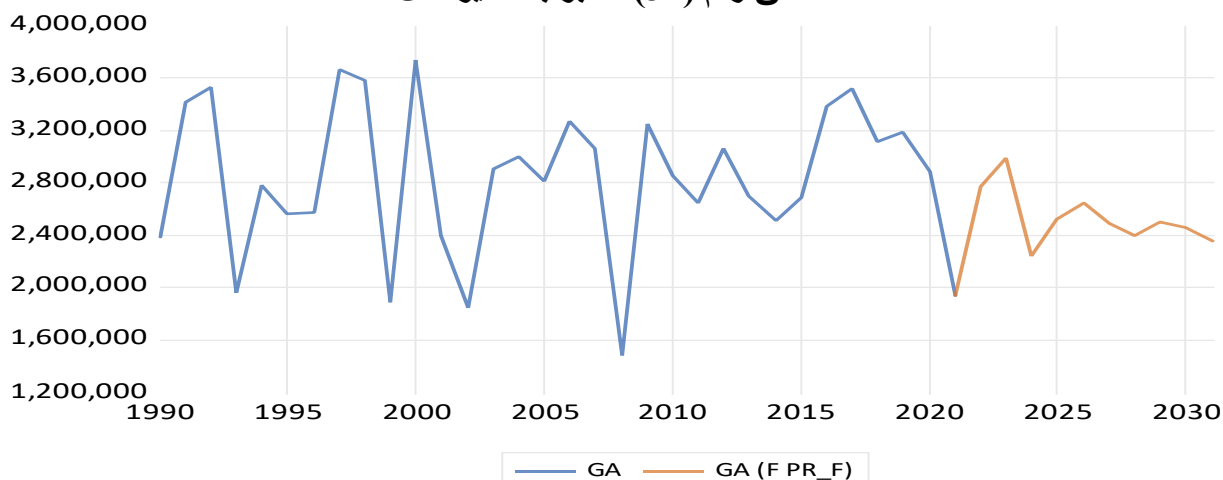
### الملحق رقم (30) تقييم جودة التنبؤ

Forecast Evaluation  
Date: 08/21/24 Time: 14:38  
Sample: 1990 2021  
Included observations: 32

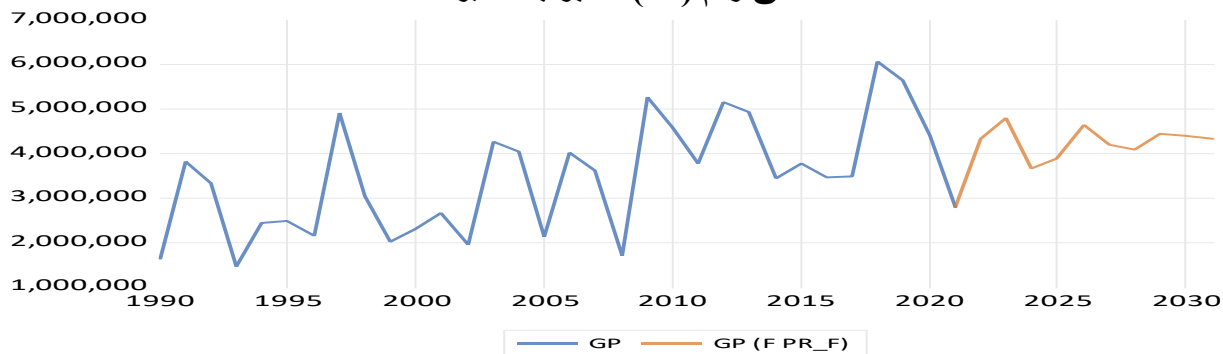
Variable	Inc. obs.	RMSE	MAE	MAPE	Theil
GA	31	519919.0	405423.7	16.53391	0.091381
GP	31	1034446.	794199.1	24.05973	0.140254
GS	31	7.446025	6.041571	22.98193	0.128544
PR	31	116.6223	87.94717	28.58431	0.133043

RMSE: Root Mean Square Error  
MAE: Mean Absolute Error  
MAPE: Mean Absolute Percentage Error  
Theil: Theil inequality coefficient

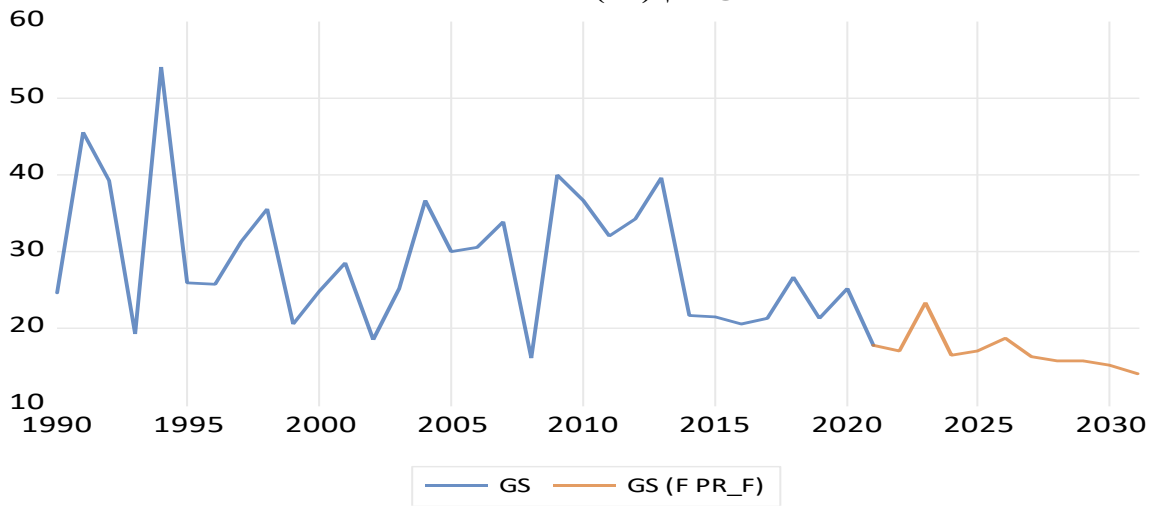
### الملحق رقم (31) التنبؤ بالمتغير GA



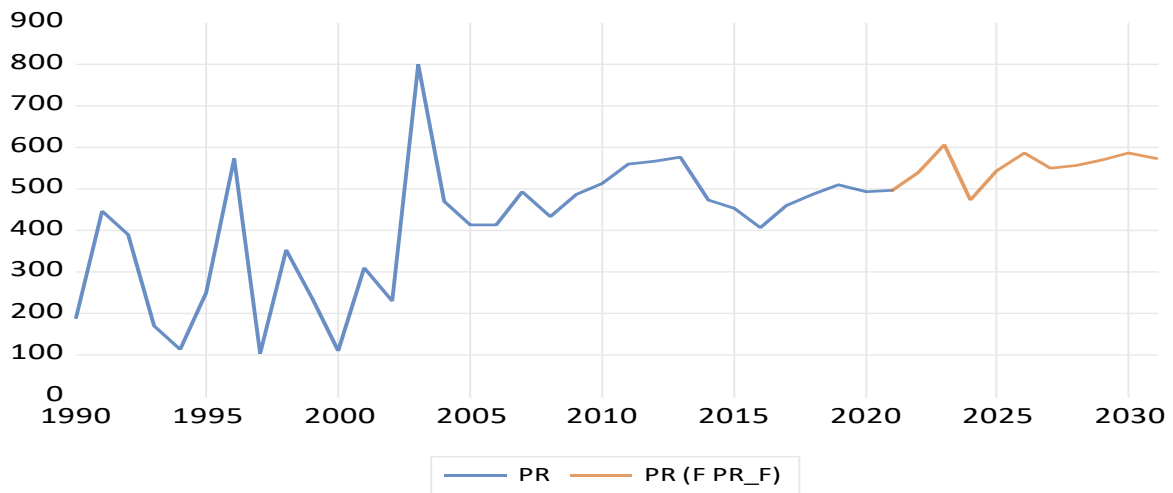
### الملحق رقم (32) التنبؤ بالمتغير GP



الملحق رقم (33) التنبؤ بالمتغير GS



الملحق رقم (34) التنبؤ بالمتغير PR



الملحق رقم (35) معطيات الدراسة الخام

السنوات	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي جاري)	نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية	اليد العاملة الزراعية (الف نسمة)	الناتج الزراعي (مليار دولار أمريكي جاري)	الإنتاج الحكومي الزراعي (مليار دولار أمريكي جاري)	المكتنة (وحدة)	المساحة المزروعة (هكتار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي جاري)	نسبة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية	اليد العاملة الكلية (الف نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي جاري)	الإنتاج الحكومي الكلي (مليار دولار أمريكي جاري)	تراكم رأس المال الثابت (مليار دولار أمريكي جاري)	المساحة الغابية (الف هكتار)
YEARS	PCA	EI	AL	AO	GS	MEC	CA	Y PER CAPITA	EIT	N	Y	G	K	FH
1990	216	2,6	1391	5,33E+09	1,01E+09	116777	7700000	2431,55136	0,940115	5711	6,2E+10	5,58E+09	1,67E+10	166,7
1991	184	3,08	1096	4,65E+09	5,31E+08	191500	7950000	1749,286087	1,233818	5950	4,57E+10	3E+09	1,18E+10	165,82
1992	210	4,41	1128	5,44E+09	5,9E+08	123000	8116000	1794,623507	1,060751	4578	4,8E+10	3,39E+09	1,3E+10	164,94
1993	203,68	4,15	1193	5,41E+09	6,84E+08	106335	8095070	1825,875097	0,941438	4624	4,99E+10	3,97E+09	1,35E+10	164,06
1994	148,76	3,31	1023	4,05E+09	6,31E+08	102381	8069260	1522,825203	0,86478	4325	4,25E+10	3,7E+09	1,21E+10	163,18
1995	153,99	3,26	1084	4,28E+09	4,86E+08	98995	8070000	1466,54468	0,903386	4459	4,18E+10	2,97E+09	1,22E+10	162,3
1996	173,63	4,26	1154	4,73E+09	5,11E+08	100902	8081000	1619,532412	1,242883	5625	4,69E+10	3,17E+09	1,17E+10	161,42
1997	148,6	4,2	1180	4,52E+09	4,94E+08	101897	8202720	1634,46741	1,448444	5815	4,82E+10	3,23E+09	1,11E+10	160,54
1998	179,93	2,31	1200	5,27E+09	6,13E+08	100886	8215000	1610,302978	1,002765	6012	4,82E+10	3,33E+09	1,24E+10	159,66
1999	164,7	3,92	1250	5,08E+09	6,35E+08	101472	8227000	1602,864915	1,235793	6170	4,86E+10	3,88E+09	1,19E+10	158,78
2000	140,41	4	1288	4,6E+09	5,78E+08	102550	8226000	1780,376063	2,023689	5726	5,48E+10	3,53E+09	1,13E+10	157,9
2001	162,57	5,02	2591	5,49E+09	7,35E+08	101578	8169230	1904,215554	1,671919	10743	5,94E+10	4,78E+09	1,49E+10	161,29
2002	167,78	4,3	2660	5,21E+09	9,47E+08	105398	8205050	1945,191929	1,412952	11154	6,15E+10	5,6E+09	1,67E+10	164,68
2003	208,51	3,64	2729	6,59E+09	1,22E+09	108142	8160000	2292,317581	1,61398	11585	7,35E+10	6,56E+09	1,92E+10	168,07
2004	248,58	3,22	1617	8,03E+09	1,18E+09	106166	8196820	2827,227165	1,6718	7798	9,19E+10	7,05E+09	2,4E+10	171,46
2005	242,25	3,13	1381	7,87E+09	1,23E+09	112474	8389640	3248,099814	1,974762	9493	1,07E+11	7,54E+09	2,66E+10	174,85
2006	261,31	3,04	1610	8,81E+09	1,55E+09	114781	8414670	3681,290988	2,271042	9731	1,23E+11	1,4E+10	3,1E+10	178,24
2007	290,37	2,97	2220	1,01E+10	2,9E+09	116112	8414670	4192,663169	1,959235	9969	1,42E+11	2,41E+10	3,99E+10	181,63
2008	321,75	3,27	2244	1,12E+10	4,78E+09	117179	8414670	5217,991822	1,798456	10315	1,8E+11	2,95E+10	5,42E+10	185,02
2009	365,24	2,86	2358	1,28E+10	5,42E+09	120306	8423340	4270,858451	1,02799	10544	1,5E+11	2,94E+10	5,83E+10	188,41
2010	382,6	2,66	2420	1,36E+10	4,51E+09	113993	8435030	4958,259379	1,227529	10544	1,78E+11	3,36E+10	6,55E+10	191,8
2011	442,43	2,66	2443	1,61E+10	5,39E+09	111498	8445490	5974,570087	1,371915	15285	2,18E+11	3,81E+10	7,11E+10	192,56
2012	488,97	3,02	2477	1,83E+10	3,88E+09	113156	9032700	6096,090015	1,303621	11423	2,27E+11	2,77E+10	7,35E+10	193,32
2013	537,24	4,76	2529	2,06E+10	1,63E+09	115408	8461870	6044,674903	1,086334	11964	2,3E+11	2,28E+10	8,17E+10	194,08
2014	556,12	5,26	2551	2,2E+10	2,53E+09	118336	8465040	6164,644699	0,942514	11453	2,39E+11	2,55E+10	9,22E+10	194,84
2015	493,41	6,33	4960	1,97E+10	3,15E+09	120046	8488030	4741,49977	0,628224	11931	1,87E+11	2,79E+10	8,03E+10	195,6
2016	478,78	8,49	2545	1,95E+10	2,48E+09	121133	8494570	4481,081962	0,591115	10845	1,81E+11	2,2E+10	7,84E+10	195,6
2017	492,92	7,32	2609	2,06E+10	1,37E+09	122343	8534600	4615,868744	0,689578	10858	1,9E+11	1,46E+10	7,88E+10	194,3
2018	487,55	12,02	2649	2,08E+10	1,35E+09	122089	5522410	4640,314145	0,80733	12400	1,95E+11	1,87E+10	7,98E+10	193
2019	588,16	13,42	2694	2,53E+10	1,97E+09	123069	5724780	4530,101745	0,781946	12700	1,93E+11	2,04E+10	7,71E+10	193,9
2020	469,07	16,6	2650	2,08E+10	1,65E+09	123864	7240490	3794,409524	0,625044	12103	1,65E+11	1,68E+10	6,44E+10	194,9
2021	450,54	14,2	2650	1,99E+10	1,59E+09	124659	8509570	4216,251285	1,021126	12261	1,86E+11	1,66E+10	6,53E+10	195,8333

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة، والبنك العالمي.

الملحق رقم (36) بيانات متغيرات الدراسة الاستشرافية التنبؤية لإنتاج الحبوب ونسبة الاكتفاء في الجزائر

السنوات	نسبة الاكتفاء من الحبوب	المعدل السنوي لتساقط الأمطار(مم)	إنتاج الحبوب ألف طن	مساحة الحبوب ألف هكتار
1990	24.59	189.26	1625.41	2385
1991	45.44	443.44	3808.00	3418
1992	39.14	387.62	3328	3529.91
1993	19.19	169.08	1451	1958.93
1994	54.00	112.18	2442	2781
1995	25.78	249	2480	2560
1996	25.60	570.61	2138	2578
1997	31.2	101.27	4900	3663
1998	35.43	352.30	3025.36	3575.2
1999	20.49	235.28	2020.59	1888.62
2000	24.74	108.78	2299.69	3731.95
2001	28.45	309.63	2659.16	2402.39
2002	18.49	227.40	1952.93	1844.91
2003	25.12	796.73	4265.96	2901.39
2004	36.49	469.85	4032.8	3000.2
2005	29.88	410.73	2118.9	2813.53
2006	30.46	413.29	4017.75	3267.5
2007	33.83	491.94	3601.91	3056.91
2008	16.09	430.4	1702.05	1485.24
2009	39.88	484.2	5253.15	3243.37
2010	36.53	512.4	4558.57	2856.37
2011	32	557.6	3768.73	2645.29
2012	34.2	566.5	5137.15	3063.03
2013	39.57	574.6	4912.23	2699.25
2014	21.65	472.5	3435.23	2509.02
2015	21.39	450.1	3760.95	2686.08
2016	20.5	405.9	3445.16	3379.57
2017	21.2	458.8	3478.07	3513.44
2018	26.6	486.2	6065.94	3111.43

3187.40	5633.45	508.8	21.2	2019
2889.32	4392.30	490.5	25.1	2020
1941.49	2783.40	495.17	17.7	2021

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات

الزراعية، أعداد متفرقة.